

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

تأسست بموجب سجل تجاري رقم ١٠٠٠٠٠٩٦ بتاريخ ١٣/٧/٢٥هـ (والموافق ١٥/٥/٢٥م) وتحولت بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ المؤرخ في ١٤/٧/٢٩هـ (والموافق ١٩/٨/٢٩م) إلى شركة مساهمة برأس مال مدفوع قدره ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، مقسم إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم

برنامج صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى

هذه الحالة سيتم توفير نشرة إصدار أساسية تكميلية، إن لزم الأمر، والتي ستوضح تأثير ما تم الاتفاق إليه فيما يتعلق بتلك الصكوك.

يجب قراءة نشرة الإصدار الأساسية هذه وتفسيرها مع أي تعديلات أو ملاحق لها، وفيما يتعلق بأي شريحة، يجب قراءتها وتفسيرها مع الشروط النهائية المطبقة.

قام المُصدِر بتقديم طلب تسجيل وطرح الصكوك إلى الهيئة، وقد طلب إدراجها إلى شركة السوق المالية السعودية، وقام المصدر بتقديم جميع المستندات المطلوبة إلى الجهات ذات العلاقة. وقد تمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه، وتم استيفاء جميع المتطلبات التنظيمية والحصول على جميع موافقات الشركة المطلوبة.

تحتوي نشرة الإصدار الأساسية هذه على معلومات قُدمت ضمن طلب تسجيل وطرح الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن الهيئة، وطلب إدراج الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد الإدراج الخاصة بالسوق المالية السعودية. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسمائهم على الصفحة (١٣) من نشرة الإصدار الأساسية هذه مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية الكاملة عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة إلى الحد المعقول، أنه لا توجد وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها للنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة وشركة تداول السعودية أي مسؤولية عن محتويات نشرة الإصدار الأساسية هذه، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقتها واكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة عن أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة نتج عما ورد في نشرة الإصدار الأساسية هذه أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

ويجب على المستثمرين المحتملين للصكوك المطروحة بموجب نشرة الإصدار الأساسية بذل العناية الواجبة من جانبهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بالصكوك، وفي حال عدم فهم محتويات نشرة الإصدار الأساسية، فيجب عليهم استشارة مستشار مالي معتمد مرخص له.

سيتم تعيين شركة مركز إيداع الأوراق المالية ("إيداع") كأمين السجل ("أمين السجل")، وبشمل التعبير أي من خلفائه للصكوك الصادرة بموجب البرنامج (كما هو موضح في الشروط وقسم "الائتمان والبيع" في نشرة الإصدار الأساسية هذه)، وستكون الصكوك مسجلة وبالفئات المحددة وهي ألف (١,٠٠٠) ريال سعودي لكل صك وسيتم تحديد القيمة الاسمية الإجمالية لكل سلسلة إصدار من الصكوك في الشروط النهائية المطبقة، وسيتم تمثيل الصكوك بشكل جماعي في جميع الأوقات من خلال الصك (الموحد) وبشار إليه فيما بعد بـ "الصك الموحد") دون قسائم وسيتم إيداعها كما يوجه وكيل حملة الصكوك وفقاً لأحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، ويمكن الاحتفاظ بالصكوك على شكل أوامر مدخلة على السجل بدون طابع مادي ولن يتم إصدار صكوك نهائية منفصلة لحملة الصكوك حسب ملكيتهم فيها.

الاستثمار في الصكوك الصادرة بموجب البرنامج يتضمن مخاطر ومسائل غير معلومة، وعليه، ويجب مراجعة قسمي "عوامل المخاطرة" و "إشعار مهم" في نشرة الإصدار الأساسية هذه قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في الصكوك الصادرة بموجب البرنامج، وبالأخص، يجب على المستثمرين مراجعة ودراسة عوامل المخاطرة المتعلقة بتخفيض القيمة (حسب التعريف الوارد في الشروط) وتأثير ذلك على استثماراتهم.

لا يقدم البنك المركزي السعودي ("البنك المركزي السعودي") أي تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال نشرة الإصدار الأساسية ويحلي مسؤوليته صراحة عن أي خسارة تنشأ عن نشرة الإصدار الأساسية أو يتم تكديدها بالاعتماد على أي جزء منها، وعلى وجه الخصوص، يوافق ويقر المستثمرون المحتملون للصكوك بأن البنك المركزي السعودي لن يتحمل أي مسؤولية تجاه أي مشتر للصكوك عن أي خسارة ناشئة عن أو يتم تكديدها نتيجة لوقوع حدث عدم القابلية للاستمرار (على النحو المحدد في نشرة الإصدار الأساسية)، وفي حال عدم فهم محتويات نشرة الإصدار الأساسية، فيجب على المستثمرين استشارة مستشار مالي مرخص له. كما يرجى مراجعة "عوامل المخاطرة - المخاطر المتعلقة بالصكوك - لا يمكن التنبؤ بالظروف التي تؤدي إلى تخفيض القيمة" و "عوامل المخاطرة - المخاطر المتعلقة بالصكوك - سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في استلام مبلغ القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائي أو تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً) وذلك في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار".

إن تصنيف المُصدِر الائتماني طويل الأجل هو "BBB+" مع نظرة مستقبلية إيجابية بموجب تقرير شركة التصنيف الائتماني (ستاندرد أند بورز)، وتصنيف "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة من التصنيف الائتماني لشركة فيتش ("Fitch")، وتصنيف "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة من شركة موديز إنفيستورز سيرفيسز ("Moody")، وتصنيف "A++" مع نظرة مستقبلية مستقرة من شركة كايتمان إنتليجانس. وجدير بالذكر أن التصنيف لا يعد توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية إذ قد تخضع هذه التصنيفات الائتمانية للتعليل أو التخفيض أو الانسحاب في أي وقت من قبل وكالة التصنيف التي تم تعيينها.

في حال تصنيف سلسلة إصدار للصكوك، سيتم ذكرها في الشروط النهائية المطبقة، ولا يعتبر تصنيف الأوراق المالية توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية وقد يخضع ذلك التصنيف للتعليل أو التخفيض أو السحب في أي وقت من قبل وكالة التصنيف المعنية.

لن يتم بيع أو طرح أي صكوك يتم إصدارها بموجب البرنامج في المملكة إلا وفقاً لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

قد يخضع توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه وطرح وبيع وتسليم الصكوك الصادرة بموجب البرنامج في أي ولاية قضائية غير المملكة لقيود بموجب الأنظمة ذات العلاقة في تلك الولاية القضائية، ولذلك يطلب المصدر وشركة الراجحي المالية ("مدير الترتيب الموحد") والمتعامل من أي شخص يحصل على نسخة من نشرة الإصدار الأساسية هذه التأكد من عدم وجود أي قيود من هذا القبيل ومرعاة الأنظمة ذات العلاقة. وللحصول على وصف لبعض القيود المفروضة على طرح الصكوك والائتمان فيها وعلى توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه ومواد الطرح الأخرى المتعلقة بالصكوك الصادرة بموجب البرنامج، يرجى مراجعة قسم "الائتمان والبيع" في نشرة الإصدار الأساسية هذه.

تمت الموافقة على هيكل الصفقة المتعلقة بالصكوك (كما هو موضح في نشرة الإصدار الأساسية هذه) من قبل أعضاء الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المالية ("الهيئة الشرعية")، وعلى الرغم من ذلك يجب على حاملي الصكوك المحتملين عدم الاعتماد على هذه الموافقة في تقرير ما إذا كانوا سيستثمرون في الصكوك ويجب عليهم استشارة مستشاريهم الشرعيين لمعرفة ما إذا كانت المعاملة المقترحة الموضحة في هذه الموافقات تتوافق مع معاييرهم الفردية للائتمان لمبادئ الشريعة الإسلامية. ولا يقدم أي من المصدر أو مدير الترتيب الموحد أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أي تعهدات فيما يتعلق بالائتمان لأحكام الشريعة الإسلامية للصكوك وأو أي تداول لها.

يحق لمصرف الراجحي ("المُصدِر" أو "المصرف") إصدار صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى ("الصكوك") من وقت لآخر وذلك بموجب برنامج إصدار صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى والموضحة في نشرة الإصدار الأساسية هذه ("البرنامج")، وذلك بشرط التزامه بالأنظمة واللوائح والتوجيهات المعمول بها.

تأسس المُصدِر بموجب السجل التجاري رقم (١٠٠٠٠٩٦) بتاريخ ١٣/٧/٢٥هـ (والموافق ١٥/٥/٢٥م)، وتحول إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ بتاريخ ١٤/٧/٢٩هـ (والموافق ١٩/٨/٢٩م) برأس مال مدفوع قدره (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم، ويقع مركزه الرئيسي المسجل في ٤٤١٧ طريق الملك فهد، حي المروج، الرياض ١١٦٦٣ - ٢٧٤٣، المملكة العربية السعودية.

تم إدراج أسهم المُصدِر في تداول (كما هو محدد أدناه) بتاريخ ١٣/٧/٢٥م، ولدى المُصدِر حالياً (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم مدرج في تداول. وقد تم زيادة رأس مال المُصدِر بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٨م إلى (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي عن طريق منح أسهم مجانية بعدد (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) كما لم يسبق للمصدر إدراج أي أدوات دين في تداول قبل إنشاء البرنامج.

ستكون كل سلسلة إصدار (كما هو محدد في الشروط) صادرة بموجب البرنامج خاضعة، من بين أمور أخرى، لتفافية إعلان الوكالة الرئيسية ("اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية") المؤرخة ٢٠٢٢/١/٢٠م بين المُصدِر وشركة الراجحي المالية (بصفته وكيل نيابة عن حملة الصكوك (حسب تعريفها أدناه)، وبشار إليه باسم "وكيل حملة الصكوك"، وبشمل التعبير أي من خلفائه وكوكيل لحملة الصكوك)، ويتم إلحاقها باتفاقية إعلان الوكالة التكميلية المبرمة بين نفس الأطراف فيما يتعلق بكل شريحة (وذلك على النحو المحدد في الشروط) من سلسلة الإصدار نفسها (وبشار إلى كل منها بـ "اتفاقية إعلان الوكالة التكميلية" وبشار إليها بالإجماع مع اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية بـ "إعلان الوكالة")، وتكون خاضعة كذلك لاتفاقية إدارة الدفع ("اتفاقية إدارة الدفع") المبرمة بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٠م بين المصدر ووكيل حملة الصكوك و [شركة الراجحي المالية] (بصفته "مسؤول الدفع")، وتمنح الصكوك من كل سلسلة إصدار لحاملها من وقت لآخر ("حملة الصكوك") الحق في استلام مدفوعات معينة (كما هو موضح بشكل أكثر في هذه النشرة) ناشئة عن أصول الصكوك (على النحو المحدد في الشروط) المتعلقة بسلسلة الإصدار ذات الصلة.

لا يجوز إصدار الصكوك دون أن تكون مسجلة، وتكون خاضعة لشروط وأحكام الصكوك ("الشروط") وأي إشارة هنا إلى شرط مرفق تكون إشارة إلى الشرط المرفق حسب الترتيب المقابل له في الشروط. إن تجاوز إجمالي القيمة الاسمية للصكوك من وقت لآخر مبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي ويكون خاضعة للزيادة وفقاً لاتفاقية البرنامج (كما هو محدد في هذه الوثيقة) وجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

ستشكل كل سلسلة إصدار من الصكوك أدوات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة ودات أولوية تابعة وبدون تاريخ استحقاق محدد. ويمكن استرداد الصكوك بناء على خيار المُصدِر: (١) في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من التاريخ الأول لخيار الشراء ذي الصلة إلى التاريخ الأول لإعادة التقييم ذي الصلة، إذا كان موضعاً أن الشرط (١-٩) (ب) ("نظيق") في الشروط النهائية المطبقة أو في أي تاريخ توزيع دوري ذي صلة بعد ذلك (كل على النحو المحدد في الشروط). بالإضافة إلى ذلك، في حال حدوث حدث ضريبي أو حدث رأسمالي (كما تم تعريف كل منهما في الشرط) أو (٢) في أي تاريخ خيار الشراء الأول أو أي تاريخ التوزيع الدوري ذي الصلة، إذا كان موضعاً أن الشرط ١-٩ (ب) ("نظيق") في الشروط النهائية المطبقة. ويجوز استرداد صكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة (بشكل كلي وليس جزئياً فقط) وفقاً للشرط ١-٩ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب) و ١-٩ (د) (الاسترداد لحدث رأس المال) وذلك في أي تاريخ يبدأ من تاريخ الإصدار ذي الصلة أو بعده (سواء كان ذلك تاريخ توزيع دوري غير غيره)، وفي جميع الأحوال، يخضع أي استرداد للصكوك للشروط الموضحة في الشرط ١-٩ (أ) (الاسترداد). وبالنسبة للفترة الأولية، يجب أن تحقق كل سلسلة إصدار من الصكوك ربحاً بسعر التوزيع الدوري الأول ذي الصلة (كما تم تعريفه في الشروط)، وبعد ذلك يتم إعادة تعيين معدل الربح ذي الصلة (كما تم تعريفه في الشروط) في كل تاريخ إعادة التعيين بناء على إجمالي الهامش وكذلك سعر إعادة التعيين ذي الصلة في تاريخ التحديد، وذلك على النحو الذي يحدده مسؤول الدفع (كما تم تعريفه في الشروط).

سيتم تحديد كل فترة طرح لشريحة الصكوك ذات الصلة في الشروط النهائية المطبقة (كما تم تعريفها أدناه) (بشار إلى كل منها باسم "فترة الطرح") وسيتم تخصيص شريحة الصكوك ذات الصلة بعد نهاية فترة الطرح المطبقة وإصدارها في تاريخ معين (بشار إلى كل منه باسم "تاريخ الإصدار") ويتم إخطاره من قبل المُصدِر ومدير الترتيب الموحد إلى المستثمرين المحتملين المعنيين بعد نهاية فترة الطرح ذات الصلة. وللحصول على المزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة قسم "الائتمان والبيع".

يجوز إصدار الصكوك بشكل مستمر إلى متعامل واحد أو أكثر (بشار إليه منفرداً باسم "المتعامل"، ومجتمعين "المتعاملون") أو أي ولاية قضائية يكون فيها طرح الصكوك نظامي. وسيطلب من الأشخاص الراغبين في شراء الصكوك تقديم نموذج مكتمل كما ينبغي ("نموذج طلب شراء المستثمر") إلى المتعامل (المتعاملين) المعنيين فيما يخص الأشخاص الاعتباريين، أو للجهات المستلمة ("الجهات المستلمة") فيما يخص الأشخاص الطبيعيين، وذلك قبل نهاية فترة الطرح وسداد قيمة هذه الصكوك حسب التعليمات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر. وستكون نماذج طلب شراء المستثمر متاحة من قبل المتعامل (المتعاملين) المعنيين، أو من قبل الجهات المستلمة، حسب الحالة، فيما يتعلق بسلسلة الإصدار ذات الصلة.

لا يجوز للمُصدِر دفع أي مبلغ إضافية فيما يتعلق بأي استقطاع بموجب النظام لأي شخص مالك للصكوك لعدم كونه شخصاً مؤهلاً. الرجاء الاطلاع على الشرط ١٢ (الضرائب).

سيتم الإشعار عن القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك وأي شروط وأحكام أخرى غير واردة في هذه النشرة والتي تنطبق على كل شريحة في وثيقة الشروط النهائية المطبقة على الشريحة ذات الصلة ("الشروط النهائية المطبقة"). وسيكون الحد الأدنى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها من كل شريحة هو ٥ صكوك بقيمة تساوي مبلغ (٥,٠٠٠) ريال سعودي. إلا إذا نصت الشروط النهائية المطبقة على غير ذلك، وسيتم تحديد الحد الأقصى لعدد الصكوك والحد الأقصى لقيمة الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها من كل شريحة بموجب البرنامج في الشروط النهائية المطبقة.

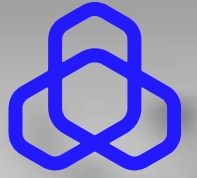
يجوز للمُصدِر الاتفاق مع أي متعامل على إصدار الصكوك بشروط وأحكام غير منصوص عليها في الشروط، وفي

المستشار المالي ومدير الترتيب الموحد والمتعامل



صدرت نشرة الإصدار الأساسية هذه بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٢٢هـ (والموافق ٢٠/٢٢/٢٠٢٢م)

مصرف الراجحي
alrajhi bank



إشعار هام

توفر نشرة الإصدار الأساسية هذه معلومات معينة تتعلق بالمصدر والصكوك التي يتم طرحها. ولا تشكل نشرة الإصدار الأساسية هذه طرحاً لبيع الصكوك أو لشرائها أو للاكتتاب فيها من قبل أي شخص في أي دولة أو ولاية قضائية يكون فيها هذا الطرح غير نظامي. إن توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه وطرح وبيع الصكوك يعد أمر محظور في دول وولايات قضائية معينة. وعليه، لا يجوز استخدام نشرة الإصدار الأساسية هذه من قبل أي شخص في أي دولة أو ولاية قضائية يكون فيها طرح الصكوك أو شرائها أو بيعها غير نظامي أو مسموح به.

تحتوي هذه النشرة على معلومات مفصلة وافية تتعلق بالمصدر والصكوك، ويمكن الحصول عليها من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للمصدر (<https://www.alrajhibank.com.sa>)، أو الموقع الإلكتروني للهيئة (www.cma.org.sa)، أو الموقع الإلكتروني لتداول السعودية (www.saudiexchange.sa)، أو الموقع الإلكتروني للمستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل (<https://alrajhi-capital.sa>).

لا يوجد أي شخص مُصرح له بتقديم أي معلومات أو تقديم أي تأكيدات أو اقرارات عن المصدر أو البرنامج أو الصكوك بخلاف ما هو وارد في نشرة الإصدار الأساسية. وعليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على أي معلومات أو إفادات صادرة عن أطراف أخرى على أساس أنها صادرة عن - أو مصرح بها من قبل - المصدر أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعامل. لا يشكل نشر أو تسليم نشرة الإصدار الأساسية هذه أو أي طرح أو بيع للصكوك، في أي حال من الأحوال، إقراراً صريحاً أو ضمناً بأن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه صحيحة في أي وقت بعد تاريخ هذه الإصدار هذه النشرة أو بأن أي معلومات تتعلق بالبرنامج صحيحة في أي وقت بعد التاريخ المشار إليه في المستند الذي يحتوي على تفاصيل البرنامج. إن مدير الترتيب الوحيد والمتعامل ووكيل حملة الصكوك ومسؤول الدفع غير ملزم بالقيام بمراجعة الوضع المالي للمصدر خلال مدة البرنامج أو القيام بتقديم المشورة لأي مستثمر في الصكوك فيما يتعلق بأي معلومات تصلهم.

باستثناء المعلومات الواردة في الحكم الشرعي والملحق بنشرة الإصدار هذه في الصفحة (٢٤٨)، يتحمل المصدر المسؤولية الكاملة عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه والشروط النهائية المطبقة ويؤكد بحسب علمه واعتقاده، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، بأن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه صحيحة ودقيقة وليس هناك حقائق جوهرية أخرى تم حذفها مما قد يجعل أي بيان وارد فيها مضلل. ولا تتحمل الهيئة أو تداول أي مسؤولية عن محتويات نشرة الإصدار الأساسية هذه، ولا تقدم أي تعهد فيما يتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلى مسؤوليتها صراحة عن أي خسارة تنشأ عن، أو يتم تكبدها بالاعتماد على، أي جزء من نشرة الإصدار الأساسية هذه.

لا يقدم البنك المركزي السعودي أي تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال نشرة الإصدار الأساسية هذه، ويخلى مسؤوليته صراحة عن أي خسارة تنشأ عن، أو يتم تكبدها بالاعتماد على، أي جزء من نشرة الإصدار الأساسية هذه. على وجه الخصوص، يوافق المشترون المحتملون للصكوك ويقرون بأن البنك المركزي السعودي لا يتحمل أي مسؤولية تجاه أي مشتر للصكوك عن أي خسارة تنشأ عن، أو يتم تكبدها، نتيجة لوقوع حدث عدم القابلية للاستمرار. وفي حال عدم فهم محتويات هذا المستند، فيجب عليك استشارة مستشار مالي مرخص له.

وعلى الرغم من أن المصدر قد قام بجميع الدراسات والتحريات المعقولة للتأكد من صحة ودقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه كما في تاريخ إصدارها، إلا أن جزءاً كبيراً من المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه والمتعلقة بالسوق والقطاع تم الحصول عليها من مصادر خارجية. وبالرغم من أنه لا يوجد لدى المصدر أو مدير الترتيب الوحيد أو مستشاريهم أي سبب يدفعهم للاعتقاد بأن أي من المعلومات المتعلقة بالسوق والقطاع غير دقيقة بشكل جوهري، إلا أنه لم يتم التحقق من هذه المعلومات على نحو مستقل. وبالتالي، لا يمكن تقديم أي التزام أو تأكيد بخصوص دقة هذه المعلومات أو اكتمالها.

المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه قابلة للتغيير. وعلى وجه الخصوص، فقد يتأثر الوضع المالي للمصدر وقيمة الصكوك سلباً نتيجة لأي تطورات مستقبلية تتعلق بالتضخم ورسوم التمويل والضرائب واحتساب الزكاة أو غيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية، والتي لا يتحكم فيها المصدر، يرجى مراجعة قسم "عوامل المخاطر". لن يقوم المصدر بتحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات مستقبلية في نشرة الإصدار الأساسية هذه، سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك. وفي ضوء هذه المخاطر والشكوك والافتراضات وغيرها من المسائل الأخرى، فقد لا تقع أي من الأحداث والظروف التطلعية التي تمت مناقشتها في نشرة الإصدار الأساسية بالطريقة المتوقعة أو قد لا تقع على الإطلاق. ولذا يجب على المستثمرين المحتملين النظر في جميع البيانات التطلعية في ضوء هذه التفسيرات ويجب ألا يعتمدوا بشكل كبير على البيانات التطلعية.

لا يُقصد من نشر و/أو تسليم نشرة الإصدار الأساسية هذه أو أي تفاعل شفهي أو مكتوب أو مطبوع فيما يتعلق بالصكوك أن يُفسر أو يُعتمد عليه بأي شكل من الأشكال على أنه وعد أو إقرار فيما يتعلق بالأرباح أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

يجب قراءة نشرة الإصدار الأساسية هذه وتفسيرها بالاقتران مع الشروط النهائية المطبقة.

لا يُقصد من نشرة الإصدار الأساسية أو أي معلومات أخرى مقدمة فيما يتعلق بالبرنامج أو أي صكوك صادرة بموجب البرنامج: (أ) توفير أساس أي ائتمان أو أي تقييم آخر؛ أو (ب) اعتبارها توصية من جانب المصدر أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو أي من مستشاريهم أو الشركات التابعة لهم بأن أي مستلم لنشرة الإصدار الأساسية هذه يجب أن يشارك في طرح أي صكوك صادرة بموجب البرنامج. المعلومات الواردة هنا ذات طبيعة عامة وقد تم إعدادها دون مراعاة أي أهداف استثمارية للمستثمر المحتمل أو وضعه المالي أو احتياجاته الاستثمارية الخاصة. قبل اتخاذ قرار استثماري، يكون كل مستلم لنشرة الإصدار الأساسية هذه وأي معلومات أخرى يتم توفيرها فيما يتعلق بالبرنامج أو إصدار أي صكوك صادرة بموجب البرنامج مسؤولاً عن الحصول على مشورته المهنية المستقلة من مستشار مالي مرخص من الهيئة فيما يتعلق بالمصدر وطرح الصكوك ذات الصلة وإجراء تحقيق مستقل وتقييم للوضع المالي والشؤون المالية والجدارة الائتمانية للمصدر، والاستثمار في الصكوك والمعلومات ذات الصلة والافتراضات الواردة هنا، باستخدام النصائح والتحليلات والتوقعات التي تراها ضرورية في اتخاذ أي قرار استثماري. لا يقبل أي من مدير الترتيب الوحيد أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أي مسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه أو أي معلومات أخرى يقدمها المصدر فيما يتعلق بالبرنامج أو لأي بيان آخر تم تقديمه أو يزعم أنه تم تقديمه من قبل مدير الترتيب الوحيد أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو بالنيابة عنهم فيما يتعلق بالمصدر أو البرنامج أو إصدار الصكوك وطرحها.

لا يقدم أي من المصدر أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعاملين أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أي تأكيد لأي مستثمر في الصكوك فيما يتعلق بشرعية استثماره بموجب أي أنظمة معمول بها، ويجب أن يكون أي مستثمر في الصكوك قادراً على تحمل المخاطر الاقتصادية للاستثمار في الصكوك لفترة زمنية غير محددة.

يجب على المستثمرين المحتملين ملاحظة أن المصدر لن يدفع أي مبالغ إضافية فيما يتعلق بأي استقطاع مطلوب بموجب الأنظمة ذات العلاقة لأي شخص يحمل صكوكا وليس "شخصاً مؤهلاً"، ويعني بـ "الشخص المؤهل":

أ. الشخص الطبيعي الذي يعتبر مقيماً في المملكة وفقاً لنظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١٠ بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٥هـ (وتعديلاته) ولائحته التنفيذية ("نظام ضريبة الدخل")؛ أو

ب. الشخص الاعتباري الذي يعتبر مقيماً في المملكة وفقاً لنظام ضريبة الدخل ولديه رقم سجل تجاري حالي صادر عن وزارة التجارة. ومع ذلك، فإن اشتراط أن يكون لدى الشخص الاعتباري رقم سجل تجاري حالي صادر عن وزارة التجارة لا ينطبق على الجهات الحكومية في المملكة والصناديق الاستثمارية المؤسسة في المملكة والتي يديرها شخص مرخص له من قبل الهيئة أو أي كيان آخر تم إنشاؤه في المملكة التي لا تشترط عليه أنظمة المملكة بأن يكون لديه سجل تجاري،

وفي كل حالة، أي شخص لديه حساب مصرفي مع أحد البنوك المحلية في المملكة.



إذا تلقى المستثمر المحتمل نشرة الإصدار هذه عن طريق البريد الإلكتروني، فلا يجوز الرد على رسالة البريد الإلكتروني، وكما سيتم تجاهل أو رفض أي رد على رسائل البريد الإلكتروني، بما في ذلك تلك الرسائل الناشئة عن استخدام خاصية "الرد" في برنامج البريد الإلكتروني للمستثمر المحتمل. إذا تلقى المستثمر المحتمل هذا المستند عن طريق البريد الإلكتروني، فسيكون استخدامه لهذا البريد الإلكتروني على مسؤوليته الخاصة، ومن مسؤوليته اتخاذ الاحتياطات لضمان خلوه من الفيروسات وأي عناصر أخرى مماثلة ذات طبيعة مدمرة.

إذا تم إرسال نشرة الإصدار الأساسية هذه إلى مستثمر محتمل في شكل إلكتروني، فيجب أن يكون على دراية بأن المستندات التي يتم إرسالها عبر هذه الوسيلة قد يتم تغييرها أو تعديلها أثناء عملية الإرسال الإلكتروني، وبالتالي لن يتحمل أي من المصدّر أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعاملين أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو أي شخص يتحكم أو يكون مديراً أو مسؤولاً أو موظفاً أو وكبلاً أو أي شركة تابعة لأي مهم ي أي التزام أو مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأي اختلاف بين نشرة الإصدار الأساسية الموزعة على المستثمرين المحتملين في شكل إلكتروني والنسخة المتاحة على الموقع الرسمي للهيئة أو المصدر.

المعلومات المقدمة في النشرة الأساسية هذه هي معلومات ذات طبيعة عامة وقد تم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار أهداف الاستثمار الفردية للأشخاص الذين يعتزمون الاستثمار في الصكوك أو وضعهم المالي أو احتياجات أي استثمار معين. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات نشرة الإصدار الأساسية هذه على أنها تشكل مشورة تتعلق بالضرائب أو الزكاة أو استشارات قانونية أو تنظيمية أو استثمارية أو نصيحة شرعية. قبل الاستثمار في الصكوك، يجب على المستثمر المحتمل الحصول على استشارة مالية وقانونية وضريبية وشرعية لتحديد مدى ملاءمة الاستثمار في الصكوك لهذا المستثمر وفهم المخاطر بشكل كامل والتوصل إلى تقييم مستقل لهذا الاستثمار.

قد لا تكون الصكوك استثماراً مناسباً لجميع المستثمرين، ويجب على كل مستثمر محتمل في الصكوك تحديد مدى ملاءمة ذلك الاستثمار في ضوء ظروفه الخاصة، وعلى وجه الخصوص، يجب على كل مستثمر محتمل:

أ. امتلاك المعرفة والخبرة الكافية لإجراء تقييم ذي جدوى للصكوك، ومزايا ومخاطر الاستثمار في الصكوك والمعلومات الواردة أو المضمنة بالرجوع إليها في نشرة الإصدار الأساسية هذه.

ب. الحصول على الأدوات التحليلية المناسبة والمعرفة بها لتقييم الاستثمار في الصكوك، في سياق وضعه المالي الخاص، وتأثير الصكوك على محفظته الاستثمارية الإجمالية.

ج. أن يكون لديه موارد مالية وسيولة كافية لتحمل جميع مخاطر الاستثمار في الصكوك.

د. الفهم التام لشروط الصكوك والتعرف على سلوك المؤشرات والأسواق المالية ذات الصلة؛ و

هـ. يكون قادر على تقييم (إما بمفرده أو بمساعدة مستشار مالي) السيناريوهات المحتملة لمعدل الربح الاقتصادي والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على استثماراته وقدرته على تحمل المخاطر المطبقة.

قد تقيد الاعتبارات القانونية المتعلقة بالاستثمار بعض الاستثمارات. وتخضع الأنشطة الاستثمارية لبعض المستثمرين لأنظمة ولوائح استثمار، كما تخضع هذه الأنشطة الاستثمارية لمراجعة وتنظيم من قبل سلطات معينة. يجب على كل مستثمر محتمل استشارة مستشاريه القانونيين لتحديد ما إذا كان وإلى أي مدى: (١) الصكوك هي استثمارات قانونية له؛ (٢) يمكن استخدام الصكوك كضمان لأنواع مختلفة من الاقتراض؛ و (٣) تطبق قيود أخرى على شرائهم أو رهنهم لأي صكوك. ويجب على المؤسسات المالية استشارة مستشاريها القانونيين أو المنظمين ذوي العلاقة لتحديد المعاملة المناسبة للصكوك بموجب أي أنظمة رأس مال قائم على المخاطر أو قواعد مماثلة.

الصكوك هي أدوات مالية معقدة وهي ذات مخاطر عالية ولا تعد استثماراً مناسباً لجميع المستثمرين. يرجى مراجعة قسم "عوامل المخاطر- المخاطر المتعلقة بالصكوك - لا يمكن التنبؤ بالظروف التي تؤدي إلى تخفيض القيمة" و "عوامل المخاطر- المخاطر المتعلقة بالصكوك - في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في تلقي مدفوعات القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائياً أو سيتم تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً)". وقد اعتمدت السلطات التنظيمية أو نشرت في بعض الولايات القضائية أنظمة أو لوائح أو إرشادات فيما يتعلق بعرض أو بيع أوراق مالية مماثلة للصكوك. وهناك مخاطر متصلة في حيازة الصكوك، بما في ذلك المخاطر المتعلقة باعتبارها ذات أولوية تابعة والظروف والخسائر التي قد يتكبد حاملو الصكوك نتيجة حيازتهم للصكوك. يرجى مراجعة قسم "عوامل المخاطر" لمناقشة بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بالاستثمار في الصكوك. لا يشتري المستثمرون المؤسسيون أو المؤهلون بشكل عام أدوات مالية معقدة كاستثمارات قائمة بشكل منفرد، حيث يشترون أدوات مالية معقدة كطريقة لتقليل المخاطر أو تعزيز العائد من خلال إضافة مخاطر مفهومة ومقاسة ومناسبة إلى محافظهم الإجمالية. ولذلك يجب ألا يستثمر المستثمر المحتمل في الصكوك ما لم يكن لديه الخبرة (سواء بمفرده أو مع مستشار مالي) لتقييم أداء الصكوك في ظل الظروف المتغيرة، والآثار الناتجة على قيمة الصكوك وتأثير هذا الاستثمار على المحفظة الاستثمارية الإجمالية المتعلقة به.

يحتفظ المصدر بحقه، إلى أقصى حد تسمح به الأنظمة واللوائح المعمول بها، في إنهاء أي مشاركة أخرى من قبل أي طرف في عملية التقييم وطرح الصكوك و / أو رفض جميع العروض في أي وقت دون أي التزام أو مسؤولية، ولا يلتزم المصدر بإبلاغ أي مستثمر أو مقدم عرض بأسباب هذا الإنهاء أو الرفض. وتكون التكاليف والمصروفات التي يتكبدتها أي مستثمر محتمل أو مقدم عرض ناجح (وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تكلفة تعيين المستشارين الماليين والمحاسبين والفنيين والقانونيين والشرعيين ونفقات السفر وما إلى ذلك) على حسابهم الخاص، ولا يتحمل المصدر أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعاملين أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع بأي شكل من الأشكال المسؤولية عن أي تكلفة من هذا القبيل، بغض النظر عن، على سبيل المثال لا الحصر، سلوك أو نتيجة العرض أو التقييم وعملية الاختيار.

بيانات القطاع والسوق

في نشرة الإصدار الأساسية هذه، تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالقطاع المصرفي والبيانات الأخرى المتعلقة بقطاع السوق الذي يعمل فيه المصدر من: (١) تقديرات المصدر؛ و (٢) البيانات والتحليلات المتعلقة بالقطاع المصرفي، والتي تم الحصول عليها من مصادر ومواد مختلفة متاحة للجمهور من أطراف ثالثة. يُعتقد أن هذه المعلومات والمصادر والتقديرات موثوقة، ولكن لم يتم التحقق منها بشكل مستقل من قبل المصدر أو مديره الذين تظهر أسماؤهم في القسم المعنون "الإدارة والموظفون" في نشرة الإصدار الأساسية هذه أو أي من مستشاريهم المعيّنين، ولا يتم تقديم أي إقرارات فيما يتعلق بدقتها أو اكتمالها.

تخضع بيانات القطاع والسوق للتغيير ولا يمكن دائماً التحقق منها على وجه اليقين التام بسبب القيود المفروضة على توافر وموثوقية البيانات الأولية والطبيعة الطوعية لعملية جمع البيانات والقيود والشكوك الأخرى الملازمة لأي تقييم لحجم السوق، ولم يتم تفويض أي من المنشورات أو التقارير أو غيرها من مصادر القطاع المنشورة والمشار إليها في نشرة الإصدار الأساسية هذه من قبل المصدر أو تم إعدادها بناءً على طلبها ولم يطلب المصدر أو حصل على موافقة أي من هذه المصادر لتضمين بيانات السوق هذه في نشرة الإصدار الأساسية هذه.

نشرة الإصدار الأساسية التكميلية

يجب على المصدر إعداد ملحق لهذه النشرة الخاصة بالإصدار الأساسية أو نشر نشرة إصدار أساسية بديلة لاستخدامها فيما يتعلق بأي عرض لاحق للصكوك ويجب تزويد مدير الترتيب الوحيد والمتعاملين بعدد من النسخ من هذا الملحق بهذه الاتفاقية على النحو الذي قد يطلبه مدير الترتيب الوحيد أو المتعاملين بشكل معقول وذلك إذا ظهر في أي وقت خلال مدة البرنامج عامل جديد مهم أو خطأ جوهري أو عدم دقة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه، ويكون من شأنه أن يؤثر على تقييم أي صكوك والتي يكون ذكرها أو حذفها من نشرة الإصدار الأساسية ضروري للمستثمر بإجراء تقييم مستنير للأصول والالتزامات والوضع المالي والأرباح والخسائر (إن وجدت) وآفاق المصدر والحقوق المرتبطة بالصكوك.

إشعار للمستثمرين المحتملين

لا تشكل نشرة الإصدار الأساسية هذه عرضاً للبيع أو طلباً لعرض شراء أي صكوك في أي ولاية قضائية لأي شخص يعتبر تقديم العرض أو الطلب في تلك الولاية القضائية أمراً غير نظامياً. وقد يكون توزيع نشرة الإصدار الأساسية وعرض الصكوك أو بيعها مقيداً بموجب نظام بعض الولايات القضائية. وبناءً على ذلك، يطلب المصدر ومدير الترتيب الوحيد والمتعاملين ووكيل حملة الصكوك ومسؤول الدفع من الأشخاص الذين حصلوا على نشرة الإصدار الأساسية هذه أن يتأكدوا بأنفسهم عن الأنظمة والقيود ذات العلاقة في الولاية القضائية التي يخضعون لها، وأن يلتزموا بجميع القيود النظامية في هذا الصدد.

لم يتم تسجيل الصكوك ولن يتم تسجيلها بموجب قانون الأوراق المالية للولايات المتحدة لعام ١٩٣٣، بصيغته المعدلة ("قانون الأوراق المالية")، أو لدى أي هيئة تنظيمية للأوراق المالية في أي ولاية قضائية أخرى في الولايات المتحدة، ولا يجوز بيعها أو عرضها داخل الولايات المتحدة أو لحساب أو منفعة الأشخاص الأمريكيين (على النحو المحدد في اللائحة "إس" بموجب قانون الأوراق المالية ("اللائحة إس") باستثناء ما يتعلق بالإعفاءات أو المعاملات التي لا تخضع للتسجيل بموجب قانون الأوراق المالية ووفقاً لجميع قوانين الأوراق المالية المعمول بها في أي ولاية أو ولاية قضائية أخرى في الولايات المتحدة. ويتم إخطار كل مشتر للصكوك بأن عرض وبيع الصكوك له يعتمد على الإعفاء من متطلبات التسجيل في قانون الأوراق المالية المنصوص عليها في اللائحة "إس".

نبذة عن المعلومات المالية وغيرها

القوائم المالية التاريخية

القوائم المالية التاريخية المتعلقة بالمصرف والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") والمضمنة كمرجع في نشرة الإصدار الأساسية هذه وهي على النحو التالي:

- القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة الغير مراجعة كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ("القوائم المالية المرحلية").
- القوائم المالية الموحدة المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ("القوائم المالية لعام ٢٠٢١م")، والتي تشمل أيضاً المعلومات المالية المقارنة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.
- القوائم المالية الموحدة المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ("القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م") ويشار إليها مع القوائم المالية لعام ٢٠٢١م، بـ "القوائم المالية السنوية"، والتي تشمل أيضاً المعلومات المالية المقارنة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

ويشار إلى القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية معا بـ "القوائم المالية".

يتم عرض القوائم المالية أعلاه والمضمنة بالإشارة لها في النشرة الأساسية هذه بالريال السعودي.

تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ لإعداد التقارير المالية المؤقتة ("معيار المحاسبة الدولي ٣٤") كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير الاصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ("الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين").

تم إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية (١) وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("المعايير الدولية للتقارير المالية") المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين) ("المعايير الدولية للتقارير المالية-السعودية") و(٢) وفقاً لأحكام قانون الرقابة المصرفية الصادر. بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥ بتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ (الموافق ١٢ يونيو ١٩٦٦م) ("نظام مراقبة البنوك")، ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية واللوائح الداخلية للبنك ("النظام الأساس").

تنتهي السنة المالية للبنك في ٣١ ديسمبر والإشارات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه إلى "٢٠١٩م" و "٢٠٢٠م" و "٢٠٢١م" تشير إلى فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر من كل عام.

المراجعين والمعلومات غير المدققة

تمت مراجعة القوائم المالية المرحلية الموحدة بشكل مشترك من قبل مستشاري الخدمات المهنية كي بي إم جي للاستشارات المهنية (شركة مهنية مساهمة مغلقة) ("كي بي إم جي") وارنست ويونغ للاستشارات المهنية (شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة) ("ارنست ويونغ") وفقاً للمعيار الدولي بشأن عمليات المراجعة ٢٤١٠، " فحص المعلومات المالية الاولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة " المعتمد في المملكة العربية السعودية. وقد اصدر كلا الاستشاريين تقرير مراجعة غير متحفظ للقوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة.

تم تدقيق القوائم المالية السنوية بشكل مشترك من قبل كى بي إم جي وارنست ويونغ وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ("ISAs") المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وقد أصدر كلا الاستشاريين تقرير مراجعة غير متحفظ للقوائم المالية الموحدة السنوية.

جميع المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م وفترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م و٣٠ يونيو ٢٠٢١م غير مراجعة.

جميع المعلومات المالية كما في، ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م الواردة في نشرة الإصدار هذه مستمدة من القوائم المالية المرحلية.

جميع المعلومات المالية كما في، ولنهاية السنة المنتهية بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الواردة في نشرة الإصدار هذه مستمدة من القوائم المالية للسنة ٢٠٢١م.

جميع المعلومات المالية كما في، ولنهاية السنوات المنتهية بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وبـ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م الواردة في نشرة الإصدار هذه مستمدة من القوائم المالية للسنة ٢٠٢٠م.

بعض المعلومات المالية التي لم تخضع للمعايير الدولية للتقارير المالية عند إعدادها

تتضمن نشرة الإصدار الأساسية هذه النسب الموحدة المختارة التي لم يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتي تشكل أيضاً مقاييس أداء بديلة لأغراض إرشادات هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بشأن أدوات قياس الأداء البديلة ("أدوات قياس الأداء البديلة")، ولم تخضع أي من هذه المعلومات المالية لأي تدقيق أو مراجعة من قبل مدققين مستقلين، وتشمل هذه النسب قياس الأداء، والنسب المالية، وقياس جودة الأصول والنسب الأخرى. يرجى مراجعة قسم "المعلومات المالية المختارة - النسب الموحدة المختارة"، والتي تشرح أيضاً أساس حساب كل نسبة.

تعتقد المجموعة أن عرض هذه النسب مفيد للمستثمرين لأن هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات المماثلة مستخدمة على نطاق واسع من قبل بعض المستثمرين ومحلي الأوراق المالية، والأطراف المعنية الأخرى كمقاييس تكميلية للأداء والسيولة. ومع ذلك، فإن هذه النسب ليست مقاييس للأداء المالي بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، ولا ينبغي احتسابها بمعزل عن الربح التشغيلي أو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو المقاييس المالية الأخرى لنتائج عمليات المجموعة أو السيولة المحسوبة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وقد تقوم الشركات الأخرى، بما في ذلك تلك التي تعمل في قطاع المجموعة، بحساب هذه النسب بشكل مختلف عن المجموعة. ونظراً لأن جميع الشركات لا تحسب هذه النسب بالطريقة نفسها، فقد لا يكون عرض المجموعة لهذه النسب قابلاً للمقارنة مع مقاييس أخرى تحمل نفس الاسم لشركات أخرى.

التقويم المستخدم

يشار إلى التواريخ في التقويم الهجري ("هـ") والتقويم الميلادي ("م"). ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن جميع الإشارات إلى التواريخ أو "السنة" أو "السنوات" الواردة في هذه الوثيقة للإشارة إلى التواريخ أو السنوات في التقويم الميلادي.

معلومات أخرى

العملات

ما لم يُذكر خلاف ذلك في نشرة الإصدار الأساسية، تحمل الإشارات إلى ما يرد أدناه المعنى المخصص لها قرين كل منها:

- " الريال " و "ريال سعودي" تعني العملة الوطنية للمملكة العربية السعودية.
- " الدولار " و "الدولار الأمريكي" تعني العملة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية.

ما لم يذكر خلاف ذلك، تم التعبير عن المعلومات المالية الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه بالريال، وهو العملة الوظيفية للمجموعة، وتستخدمه المجموعة عند إعداد قوائمها المالية المرحلية وقوائمها المالية السنوية، مقرباً إلى أقرب ألف.

إن تحويلات المبالغ من الريال إلى الدولار الأمريكي في نشرة الإصدار الأساسية هذه هي فقط لملائمة القارئ. تم ربط الريال بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦م بسعر ثابت قدره ٣.٧٥ ريال سعودي = ١.٠٠ دولار أمريكي، وما لم ينص على خلاف ذلك، تم تحويل جميع مبالغ الريال إلى مبالغ بالدولار الأمريكي في نشرة الإصدار الأساسية هذه على هذا السعر. لا يوجد إقرار بأن مبالغ الريال السعودي المشار إليها كان من الممكن أو يمكن تحويلها إلى دولارات أمريكية بأي سعر معين في أي تاريخ.

بيانات الطرف الثالث وحصة السوق

تحتوي نشرة الإصدار الأساسية هذه على معلومات تتعلق بأعمال المجموعة والقطاع التي تعمل فيها وتتنافس فيها، والتي حصلت عليها المجموعة من مصادر خارجية. تتيح المجموعة والمؤسسات الأخرى العاملة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في المملكة العربية السعودية مجموعة واسعة من المعلومات المالية والتشغيلية للهيئات التنظيمية والسوقية، بما في ذلك البنك المركزي السعودي وبعض الهيئات الأخرى، والتي تستخدم بعض البيانات المقدمة لنشر المعلومات الإحصائية، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، لا يمكن التأكد من أن المعلومات التي يتم إبلاغ هذه الهيئات بها من قبل مختلف المشاركين في السوق، في جميع الحالات، قابلة للمقارنة بشكل مباشر. ولذلك عند استخدام معلومات طرف ثالث في نشرة الإصدار الأساسية هذه، يتم نسخها بدقة وتحديد مصدر هذه المعلومات.

في بعض الحالات، لا تتوفر بيانات القطاع المحددة بشكل مستقل. وفي هذه الأحوال، يُشار إلى أي بيانات الحصة السوقية للمجموعة المدرجة في نشرة الإصدار الأساسية هذه على أنها تقديرية. تم إجراء جميع هذه التقديرات من قبل المجموعة باستخدام معلوماتها الخاصة ومعلومات السوق الأخرى المتاحة للجمهور. يعتقد المصرف أن هذه التقديرات للحصة السوقية مفيدة لأنها تمنح المستثمرين المحتملين فهماً أفضل للقطاع التي تعمل فيها المجموعة بالإضافة إلى موقعها في تلك القطاع. على الرغم من أن جميع هذه التقديرات قد تم إجراؤها بحسن نية بناءً على المعلومات المتاحة ومعرفة المجموعة بالسوق الذي تعمل فيه، لا يستطيع المصرف أن يضمن أو يجزم بأن أي خبير طرف ثالث يستخدم طرقاً مختلفة يمكنه أن يصل إلى نفس الاستنتاجات.

تم الحصول على المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمملكة العربية السعودية والواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه من مصادر عامة رسمية، بما في ذلك الهيئة العامة للإحصاء ("الهيئة العامة للإحصاء")، والبنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وصندوق النقد الدولي ("صندوق النقد الدولي") ومنظمة الدول المصدرة للنفط ("أوبك"). قد تختلف كل هذه المعلومات الإحصائية عن تلك المذكورة في مصادر أخرى لأسباب متنوعة، بما في ذلك استخدام التعاريف المختلفة وأوقات التوقف. قد تتم مراجعة هذه البيانات لاحقاً عند توفر بيانات جديدة ولن يتم تعميم أي بيانات منقحة من قبل المجموعة على المستثمرين الذين قاموا بشراء الصكوك الصادرة بموجب البرنامج.

في حالة عدم الحصول على المعلومات بشكل مستقل، فهذه هي المعلومات الخاصة بالمجموعة.

لم يتم إدراج أي من معلومات الموقع الإلكتروني

موقع المصرف الإلكتروني هو <https://www.alrajhibank.com.sa>، ولم يتم التحقق من المعلومات الواردة في هذا الموقع أو أي موقع إلكتروني آخر مذكور في نشرة الإصدار الأساسية هذه أو أي موقع إلكتروني مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المواقع الإلكترونية، ولم يتم إدراجه كمرجع في نشرة الإصدار الأساسية هذه، ولا ينبغي للمستثمرين الاعتماد عليها.

التعريفات

في نشرة الإصدار الأساسية هذه، تشير الكلمات والتعبيرات أدناه إلى المعاني قرين كل منها، ما لم يذكر النص خلاف ذلك:

- "مليار" تساوي ألف مليون.
- "مجلس التعاون الخليجي" يشير إلى الدول الخليجية (ويضم مملكة البحرين والكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)؛
- "الحكومة" تعني حكومة المملكة العربية السعودية.
- "الأردن" تعني المملكة الأردنية الهاشمية.
- "منطقة مينا (MENA)" هي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- "الكويت" تعني دولة الكويت.
- "المملكة" أو "السعودية" تعني المملكة العربية السعودية.
- "الإمارات" تعني دولة الإمارات العربية المتحدة.

في نشرة الإصدار الأساسية هذه، ما لم تنص على خلاف ذلك، فإن الإشارة إلى أي نظام أو مادة في النظام تتضمن الإشارة إلى هذا النظام أو المادة وتعديلاته أو إعادة صياغة له.

الإشارات الواردة في هذه الوثيقة إلى "نشرة الإصدار الأساسية" متضمنة هذه الوثيقة المؤرخة في ٢٠/١٠/٢٠٢٢م، بالإضافة إلى الملحقات الخاصة بها، إن وجدت.

التقريب

تعرض القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية نتائج المجموعة بآلاف الريالات، وتم تقريب بعض القوائم المالية في نشرة الإصدار الأساسية هذه إلى أقرب مليون، حيث تم تقريب ٥٠٠٠٠٠ إلى الأعلى وتقريب ٤٩٩٩٩٩ إلى ملياراً، مع تقريب ٥٠٠ مليون إلى الأعلى وتقريب ٤٩٩ مليوناً إلى الأدنى. ونتيجة لهذا التقريب، قد تختلف مجاميع بيانات القوائم المالية المعروضة في الجداول الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه قليلاً عن المجاميع الحسابية لهذه البيانات. عند استخدام الرقم "٠" في الجداول يعني أنه تم تقريب البيانات الخاصة بالعنصر ذي الصلة إلى الصفر ويعني الرمز "-" أنه لا توجد بيانات فيما يتعلق بالعنصر ذي الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقريب جميع بيانات النسبة المئوية في نشرة الإصدار الأساسية هذه إلى منزلة عشرية واحدة، حيث تم تقريب ٠.٠٥ إلى الأعلى وتقريب ٠.٤٩ إلى الأسفل.

التوقعات والبيانات التطلعية

تم إعداد التوقعات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه على أساس الافتراضات بناءً على معلومات المصرف المستمدة من خبرته في السوق، وكذلك على معلومات السوق المتاحة للجمهور. قد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة وبالتالي لا يستطيع المصرف تقديم أي تعهد أو ضمان فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات.

يمكن اعتبار بعض البيانات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه بيانات تطلعية، وتشير الكلمات "توقع"، "تعتقد"، "تتوقع"، "تخطط"، "تعتزم"، "أهداف"، "تهدف"، "تسعى"، "تقدير"، "مشروع"، "سوف"، "يجوز"، و "يمكن"، و"تواصل"، و"ينبغي" وغيرها من التعبيرات المماثلة إلى تحديد البيانات التطلعية. جميع البيانات بخلاف بيانات الحقائق التاريخية المدرجة في نشرة الإصدار الأساسية هذه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بالوضع المالي للبنك، أو استراتيجية العمل، وخطط الإدارة وأهداف العمليات المستقبلية للبنك، هي بيانات تطلعية. تتضمن هذه البيانات التطلعية مخاطر معروفة وغير معروفة وشكوك وعوامل أخرى، والتي قد تتسبب في أن تكون النتائج الفعلية للبنك، أو الأداء أو الإنجازات، أو نتائج القطاع، مختلفة فعلياً عن تلك التي تم التعبير عنها صراحة أو ضمناً من خلال هذه البيانات التطلعية. ترد هذه البيانات التطلعية في أقسام من نشرة الإصدار الأساسية يحمل عنوان "عوامل المخاطر" و "وصف المصرف" وأقسام أخرى. وقد استند المصرف في هذه البيانات التطلعية إلى وجهة النظر الحالية لإدارته فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي. تستند هذه البيانات التطلعية إلى العديد من الافتراضات المتعلقة باستراتيجيات الأعمال الحالية والمستقبلية للبنك والبيئة التي يتوقع المصرف العمل فيها في المستقبل. تمت مناقشة العوامل المهمة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية للبنك أو الأداء أو الإنجازات بشكل جوهري عن تلك الواردة في البيانات التطلعية في نشرة الإصدار الأساسية هذه في القسم المعنون بـ "عوامل المخاطر".

لا يُعدّ بالبيانات التطلعية إلا في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، ودون المساس بأي متطلبات بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها، ويخلي المصرف ومدير الترتيب الوحيد والوكلاء صراحة من أي التزام أو تعهد بتحديث أو مراجعة أي من البيانات التطلعية المدرجة في نشرة الإصدار الأساسية هذه لتعكس أي تغيير في توقعات المصرف أو أي تغيير في الأحداث أو الظروف أو الأحداث التي تستند إليها هذه البيانات التطلعية. ونظراً لحالات عدم اليقين في البيانات التطلعية، لا يمكن للبنك أن يؤكد للمستثمرين المحتملين أنه سيتم تحقيق النتائج أو الأحداث المتوقعة، ويحذر المصرف المستثمرين المحتملين من الاعتماد بشكل أساسي على هذه البيانات.

عملاً بمتطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، يجب على المصرف تقديم نشرة إصدار أساسية تكميلية إلى الهيئة في أي وقت بعد نشر نشرة الإصدار الأساسية هذه (وقبل استكمال أي عرض للصكوك)، عندما يدرك المصرف أن:

أ. هناك تغييراً جوهرياً في الأمور الأساسية الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه.

ب. أصبح هناك أمور هامة إضافية معروفة وكان من المطلوب إدراجها في نشرة الإصدار الأساسية هذه.

باستثناء هاتين الحالتين، لا يعتزم المصرف تحديث أو تغيير أي قطاع أو معلومات سوقية أو البيانات التطلعية المدرجة في نشرة الإصدار الأساسية هذه، سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك. ونتيجة لذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية التي تمت مناقشتها في نشرة الإصدار الأساسية هذه قد لا تحدث بالطريقة التي يتوقعها المصرف أو تحدث على الإطلاق. لذلك، يجب على حملة الصكوك دراسة جميع البيانات التطلعية في ضوء هذه التفسيرات وعدم الاعتماد بشكل غير مبرر على تلك البيانات.

دليل الشركة

المصدر

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

مقر الراجحي الرئيسي - ٨٤٦٧ طريق الملك فهد - حي المروج - الرياض ١٢٢٦٣٠ - ٢٧٤٣

المملكة العربية السعودية - صندوق بريد رقم: ٢٨، الرياض ١١٤١١

هاتف داخل السعودية: +٩٦٦٩٢٠٠٣٣٤٤

هاتف الدولي: +٩٦٦١٤٦٠٣٣٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٢١٩٣٦٨

الموقع الإلكتروني: <https://www.alrajhibank.com.sa>

البريد الإلكتروني: IR@alrajhibank.com.sa

TreasurerOffice@alrajhibank.com.sa



مصرف الراجحي
alrajhi bank

ممثلو المصدر

عبدالله بن سليمان الراجحي - رئيس مجلس إدارة المصرف

٨٤٦٧ طريق الملك فهد - حي المروج - الرياض ١٢٢٦٣٠ - ٢٧٤٣

المملكة العربية السعودية - صندوق بريد رقم: ٢٨، الرياض ١١٤١١

هاتف: +٩٦٦١١٢٨١١١١

فاكس: +٩٦٦١١٢١٩٣٦٨

الموقع الإلكتروني: <https://www.alrajhibank.com.sa>

البريد الإلكتروني: IR@alrajhibank.com.sa

عبدالرحمن بن محمد العجاني - مدير عام مجموعة الخزينة

٨٤٦٧ طريق الملك فهد - حي المروج - الرياض ١٢٢٦٣٠ - ٢٧٤٣

المملكة العربية السعودية - صندوق بريد رقم: ٢٨، الرياض ١١٤١١

هاتف: +٩٦٦١١٢٨١٣٦٠

فاكس: +٩٦٦١١٢١٩٣٦٨

الموقع الإلكتروني: <https://www.alrajhibank.com.sa>

البريد الإلكتروني: TreasurerOffice@alrajhibank.com.sa

المستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل

شركة الراجحي المالية - الراجحي المالية

المقر الرئيسي، طريق الملك فهد - صندوق بريد رقم: ٥٥٦١، الرياض ١١٤٣٢

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٢٠٠٥٨٥٦

فاكس: +٩٦٦١١٤٦٠٠٦٢٥

البريد الإلكتروني: arcprojectgold@alrajhi-capital.sa

الموقع الإلكتروني: <https://www.alrajhi-capital.sa>

الراجحي المالية
Al Rajhi Capital



الجهات المستلمة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

مقر الراجحي الرئيسي - ٨٤٦٧ طريق الملك فهد - حي المروج - الرياض ١٢٢٦٣٠ - ٢٧٤٣
المملكة العربية السعودية - صندوق بريد رقم: ٢٨، الرياض ١١٤١١
هاتف داخل السعودية: +٩٦٦٩٢٠٠٣٣٤٤
هاتف الدولي: +٩٦٦١٤٦٠٣٣٣٣
فاكس: +٩٦٦١١٢١١٩٣٦٨

الموقع الإلكتروني: <https://www.alrajhibank.com.sa>
البريد الإلكتروني: trops@alrajhibank.com.sa
TreasuryMiddleOffice@alrajhibank.com.sa
MM-Investment-and-ALM@alrajhibank.com.sa



مصرف الراجحي
alrajhi bank

وقد يتم تعيين جهات مستلمة إضافية لكل إصدار على حدة وستدرج أسماؤهم في الشروط المطبقة النهائية فيما يتعلق بكل سلسلة من الصكوك.

وكيل حملة الصكوك والمسؤول الإداري للمدفوعات

شركة الراجحي المالية - الراجحي المالية

المقر الرئيسي، طريق الملك فهد - صندوق بريد رقم: ٥٥٦١، الرياض ١١٤٣٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٢٠٠٥٨٥٦
فاكس: +٩٦٦١١٤٦٠٠٦٢٥

البريد الإلكتروني: arcprojectgold@alrajhi.bank
الموقع الإلكتروني: <https://www.alrajhi-capital.sa>



الراجحي المالية
Al Rajhi Capital

مصرف حساب التحصيل

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

المقر الراجحي الرئيسي، ٨٤٦٧ طريق الملك فهد - حي المروج - الرياض ١٢٢٦٣٠ - ٢٧٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف داخل السعودية: +٩٦٦٩٢٠٠٣٣٤٤
هاتف الدولي: +٩٦٦١٤٦٠٣٣٣٣
فاكس: +٩٦٦١١٢١١٩٣٦٨

الموقع الإلكتروني: <https://www.alrajhibank.com.sa>
البريد الإلكتروني: trops@alrajhibank.com.sa
TreasuryMiddleOffice@alrajhibank.com.sa
MM-Investment-and-ALM@alrajhibank.com.sa



مصرف الراجحي
alrajhi bank

تداول السعودية

السوق المالية السعودية (تداول)

أبراج التعاونية، البرج الشمالي - وحدة رقم: ١٥ - طريق الملك فهد
العليا ٦٨٩٧ - الرياض ١٢٢١١ - المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩١٩٩ ٩٢٠٠ (١١) ٩٦٦
فاكس: ٩١٣٣ ٢١٨ (١١) ٩٦٦
الموقع الإلكتروني: www.saudiexchange.sa
البريد الإلكتروني: csc@saudiexchange.com.sa

تداول السعودية Saudi Exchange



من مجموعة تداول السعودية
From Saudi Tadawul Group

أمين السجل ووكيل نقل الملكية

مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع"

أبراج التعاونية - وحدة رقم: ١٥ - طريق الملك فهد - العليا ٦٨٩٧
الرياض ١٢١١ - المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٢٠٠٢٦٠٠ ٩٦٦
البريد الإلكتروني: www.edaa.com.sa
الموقع الإلكتروني: cc@edaa.com.sa

المستشارون القانونيون للمصدر

ألين آند أوفيري إل إل بي (شركة تضامنية محدودة المسؤولية)

الطابق ١١، مبنى برج ضمان - شارع المستقبل - مركز دبي المالي العالمي
صندوق بريد رقم: ٥٠٦٦٧٨ - دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٤٤٢٦٧١٠٠
فاكس: ٩٧١٤٤٢٦٧١٩٩
الموقع الإلكتروني: <https://www.allenoverly.com>
البريد الإلكتروني: marketing_middleeast@allenoverly.com

ALLEN & OVERY

Legal Consultants

خشيم محامون ومستشارون

الطابق ١٧، برج ب - أبراج العليا، طريق العليا - صندوق بريد رقم: ٢٣٠٦٦٦٧
الرياض ١١٣٢١ - المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦١٨٧٠٠ (١١) ٩٦٦
فاكس: ٤٦١٨٧٩٩ (١١) ٩٦٦
الموقع الإلكتروني: www.khoshaim.com
البريد الإلكتروني: project.gold@khoshaim.com

K&A

C L I F F O R D
C H A N C E

المستشارون القانونيون لمدير الترتيب الوحيد والمتعامل
كليفورد تشانس إل إل بي (شركة تضامنية محدودة المسؤولية)

الطابق ١٥، برج ضمان- مركز دبي المالي العالمي - صندوق بريد رقم: ٩٣٨٠
دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +٩٧١٤٥٠٣٢٦٠٠
فاكس: +٩٧١٤٥٠٣٢٨٠٠
الموقع الإلكتروني: www.cliffordchance.com
البريد الإلكتروني: info.AlrajhiBank@CliffordChance.com

محامون ومستشارون قانونيون
شركة أبوحميد وآل الشيخ والحقباني

طريق المطار، قرطبة - مبنى ١٥ - بوابة الأعمال - الرياض - المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٤٨١ ٩٧٨٠ (١١)
فاكس: +٩٦٦ ٤٨١ ٩٧٠١ (١١)
الموقع الإلكتروني: www.ashlawksa.com
البريد الإلكتروني: info.AlRajhiBank@ashlawksa.com

AS&H
ABUHIMED ALSHEIKH ALHAGBANI
in co-operation with
CLIFFORD CHANCE

المحاسبون القانونيون للمصدر

كي بي إم جي للاستشارات المهنية (شركة مهنية مساهمة مغلقة)

واجهة الرياض، طريق المطار - صندوق بريد رقم: ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣ - المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٨٧٤ ٨٥٠٠ (١١)
فاكس: +٩٦٦ ٨٧٤ ٨٦٠٠ (١١)
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com.sa
البريد الإلكتروني: philknowles@kpmg.com

KPMG

ارنست ويونغ للخدمات المهنية (مهنية محدودة المسؤولية)

برج الفيصلية، الطابق ١٤ - طريق الملك فهد - صندوق بريد رقم: ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١ - المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦١١٢١٥٩٤٠٤
فاكس: +٩٦٦١١٢٧٣٤٧٣٠
البريد الإلكتروني: muhammad.umair@sa.ey.com
الموقع الإلكتروني: www.ey.com

EY
Building a better
working world

جدول المحتويات

١	نبذة عن البرنامج
٧	مخطط الهيكل والتدفقات النقدية
٨	ملخص المعلومات المالية
١٧	الهيئة الشرعية وأحكامها
١٩	عوامل المخاطرة
٥٤	شروط وأحكام الصكوك
٨٣	استخدام متحصلات الطرح
٨٤	الشروط النهائية المطبقة
٨٩	وصف المصرف
١١١	إدارة المخاطر
١٢١	الإدارة والموظفون
١٣٤	قطاع وأنظمة البنوك في المملكة العربية السعودية
١٥٧	مناقشة الإدارة وتحليل المركز المالي للمجموعة ونتائج عملياتها
٢٠٦	نبذة عن بعض وثائق المعاملة
٢١٤	الضرائب والزكاة
٢٢١	الاكتتاب والبيع
٢٢٤	المعلومات القانونية والعامّة
٢٣١	الإعفاءات
٢٣٢	دليل التعريفات
٢٣٦	الملحق ١ - النظام الأساسي للمصدر
٢٤٨	الملحق ٢ - الحكم الشرعي لأعضاء الهيئة الشرعية
٢٥٦	الملحق ٣ - القوائم المالية وتقرير المحاسب القانوني

نبذة عن البرنامج

فيما يلي نبذة مختصرة عن السمات الرئيسية للبرنامج، ولكن لا تحتوي هذه النبذة على كافة المعلومات التي يجب على المستثمر المحتمل مراعاتها قبل الاستثمار في الصكوك، حيث تم إدراج كافة تلك المعلومات الهامة في نشرة الإصدار الأساسية وكذلك الشروط النهائية المطبقة، لذا يجب على كل مستثمر قراءة نشرة الإصدار الأساسية بالكامل وكذلك الشروط النهائية المطبقة بعناية فائقة قبل اتخاذ قرار الاستثمار. وعلى وجه الخصوص، يجب على المستثمرين المحتملين أن يدرسوا بعناية العوامل المنصوص عليها تحت عنوان "عوامل المخاطرة" والقسم المعنون بـ "إشعار هام". يكون للمصطلحات المعروفة في هذا القسم نفس المعاني المخصصة لها في قسم "شروط وأحكام الصكوك" في نشرة الإصدار الأساسية هذه وأي إشارة هنا إلى "شرط" محدد يجب تفسيره وفقاً لذلك.

نبذة عن المصدر

الاسم	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصدر" أو "المصرف"، ويشار للشركات التابعة لها باسم "المجموعة").
الوصف والتأسيس	المصدر هو شركة مساهمة سعودية مقيمة في السجل تجاري برقم ١٠٠٠٠٠٩٦ وتاريخ ١٣٧٦/١٠/٢٥هـ (الموافق ١٩٥٧/٠٥/٢٥م)، وتحول إلى شركة مساهمة وتأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ المؤرخ في ١٤٠٧/١١/٠٣هـ (الموافق ١٩٨٧/٠٦/٢٩م).
نشاطات المصدر	وفقاً للنظام الأساسي للمصدر، تكون الأنشطة التجارية الرئيسية للمصدر هي ممارسة الأنشطة المصرفية والاستثمارية وفقاً للنظام الأساسي وجميع الأنظمة المعمول بها في المملكة، وكذلك اللوائح والقرارات والقواعد الصادرة عن البنك المركزي السعودي.
كبار المساهمين (نسب رأس المال المصدر الملكية وعدد الأسهم)	تجدون أدناه مزيد من التفاصيل حول تاريخ المصرف واستراتيجيته وأعماله ومعلومات أخرى ضمن قسم "وصف أعمال المجموعة" في نشرة الإصدار الأساسية هذه.
رأس المال المصدر	كبار المساهمين (نسب رأس المال المصدر الملكية وعدد الأسهم) كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، لا يوجد مساهمين يملكون ٥ في المئة أو أكثر من رأس المال المصرف.
إجمالي عدد أسهم المصدر	يبلغ رأس مال المصدر ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون ريال سعودي، ومقسم إلى ٤,٠٠٠ مليون سهم بقيمة إسمية تبلغ ١٠ ريال سعودي للسهم.
	٤٠٠٠ مليون سهم.

الأطراف

المصدر	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
مدير الترتيب الوحيد	شركة الراجحي المالية.
المتعامل	شركة الراجحي المالية مع أي متعاملين آخرين معينين وفقاً لاتفاقية البرنامج (يُشار إليهم مجتمعين باسم "المتعاملين").
وكيل حملة الصكوك	شركة الراجحي المالية بعنوانها المسجل في الراجحي المالية، المقر الرئيسي، طريق الملك فهد، صندوق بريد رقم: ٥٥٦١، الرياض ١١٤٣٣.
مسؤول الدفع	شركة الراجحي المالية بعنوانها المسجل في الراجحي المالية، المقر الرئيسي، طريق الملك فهد، صندوق بريد رقم: ٥٥٦١، الرياض ١١٤٣٣.
مصرف حساب التحصيل	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار بعنوانها المسجل في ٨٤٦٧ طريق الملك فهد، حي المروج، الرياض ١٣٢٦٣٠ - ٢٧٤٤٣، المملكة العربية السعودية، صندوق بريد رقم: ٢٨، الرياض ١١٤١١.
أمين السجل ووكيل نقل الملكية	شركة مركز إيداع الأوراق المالية ("إيداع") وعنوانها المسجل في أبراج التعاونية، وحدة رقم ١٥، طريق الملك فهد - العليا ٦٨٩٧، الرياض ١٣١١ - ٣٣٨٨، المملكة العربية السعودية.

ملخص شروط الصكوك لكل سلسلة وحقوق حملة الصكوك

شروط كل سلسلة إصدار	سيتم تحديد الشروط المحددة لكل سلسلة في الشروط النهائية المطبقة.
الإصدار في سلسلة إصدار	سيتم إصدار الصكوك في سلسلة إصدار، قد تشمل كل سلسلة إصدار على شريحة واحدة أو أكثر صادرة في تواريخ إصدار مختلفة، وسيكون للصكوك الخاصة بكل سلسلة إصدار نفس الشروط والأحكام المطبقة على جميع الشرائح، باستثناء مبلغ وتاريخ الدفعة الأولى لمبالغ التوزيع الدوري عنها، والتاريخ الذي يبدأ فيه احتساب مبالغ التوزيع الدوري المستحقة.
تاريخ الإصدار	سيتم تحديد تاريخ إصدار كل سلسلة إصدار من الصكوك في الشروط النهائية المطبقة.
معدل الربح	بالنسبة للفترة الأولية، يجب أن تحمل كل سلسلة إصدار من الصكوك ربحاً بسعر التوزيع الدوري الأولي ذي الصلة، ومن ثم يتم إعادة تعيين الربح على أساس إجمالي الهامش، وكذلك سعر إعادة التعيين ذي الصلة للتوزيع الدوري للصكوك ذات الصلة من قبل مسؤول الدفع.
هيكل الصكوك	يوجد رسم تخطيطي لهيكل الصفقة والتدفقات النقدية الرئيسية ضمن "مخطط الهيكل والتدفقات النقدية" أدناه.
حجم البرنامج	لن يتجاوز إجمالي القيمة الاسمية للصكوك من وقت لآخر كما هو مستحق بموجب البرنامج مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي وعدد صكوك ١٠,٠٠٠,٠٠٠ صك، خاضعاً للزيادة وفقاً لاتفاقية البرنامج وجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.
حجم الإصدار	سيتم تحديد القيمة الاسمية الإجمالية لكل سلسلة إصدار من الصكوك في الشروط النهائية المطبقة.
الحد الأدنى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها	الحد الأدنى لعدد الصكوك التي من الممكن الاكتتاب فيها هو ٥ صكوك من كل سلسلة بموجب البرنامج، إلا إذا نصت الشروط النهائية المطبقة على غير ذلك.

الحد الأقصى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها	الحد الأقصى الإجمالي لعدد الصكوك التي من الممكن الاكتتاب فيها بموجب البرنامج هو ١٠,٠٠٠,٠٠٠ صك. وستحدد الشروط النهائية المطبقة الحد الأقصى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها فيما يتعلق بكل سلسلة.
الحد الأدنى لقيمة الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها	الحد الأدنى لقيمة الصكوك التي من الممكن الاكتتاب فيها هو ٥,٠٠٠ ريال سعودي من كل سلسلة بموجب البرنامج، إلا إذا نصت الشروط النهائية المطبقة بغير ذلك.
الحد الأقصى لقيمة الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها	الحد الأقصى الإجمالي لقيمة الصكوك التي من الممكن الاكتتاب فيها هو ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي. وستحدد الشروط النهائية المطبقة الحد الأقصى لقيمة الصكوك التي من الممكن الاكتتاب فيها فيما يتعلق بكل سلسلة.
فئات المستثمرين المستهدفين	سيتم طرح الصكوك للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يحق لهم الاكتتاب في الصكوك سواء داخل المملكة أو في أي ولاية قضائية يكون فيها طرح الصكوك نظامي.
فترة الطرح	سيتم تحديد فترة طرح لكل شريحة ذات صلة من الصكوك في الشروط النهائية المطبقة (يشار إلى كل منها باسم "فترة الطرح") وسيتم تخصيص شريحة الصكوك ذات الصلة بعد نهاية فترة الطرح وإصدارها في تاريخ الإصدار. وسيقوم المصدر ومدير الترتيب الوحيد بإشعار المستثمرين المعنيين بتاريخ الإصدار بعد نهاية فترة الطرح ذات الصلة. وللمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على "الاكتتاب والبيع".
طريقة الاكتتاب	يجب على المستثمرين المستهدفين الراغبين في شراء صكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة تقديم نموذج مكتمل كما ينبغي ("نموذج طلب شراء المستثمر") إلى المتعامل أو المتعاملين المعنيين، أو إلى الجهات المستلمة ("الجهات المستلمة") فيما يتعلق بالمكتتبين الأفراد قبل نهاية فترة الطرح ويجب عليهم دفع قيمة شراء الصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة وفقا للتعليمات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر. وستكون نماذج طلب شراء المستثمر متاحة لدى المتعامل أو المتعاملين المعنيين، أو لدى الجهات المستلمة، حسب الحالة، فيما يتعلق بكل سلسلة إصدار. ولن تقبل طلبات شراء صكوك بأقل من الحد الأدنى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها. وللمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على "الاكتتاب والبيع".
طريقة التخصيص ورد الفائض للمستثمرين المستهدفين	سيتم تحديد طريقة التخصيص لكل سلسلة إصدار من الصكوك في الشروط النهائية المطبقة. وسيتم رد الفائض، إن وجد، بعد الانتهاء من عملية التخصيص إلى المستثمرين عن طريق التحويل إلى الحساب المصرفي الذي تم استلام الأموال منه دون فرض أية رسوم أو عمولات من قبل الجهة المستلمة.
العملات	ستكون الصكوك مقومة بالريال السعودي.
الفئات المحددة	ستكون الصكوك مسجلة وبفئات ألف (١,٠٠٠) ريال سعودي.
تواريخ الاستحقاق	كل سلسلة إصدار صكوك عبارة عن أوراق مالية دائمة وبالتالي ليس لها تاريخ استرداد إلزامي ثابت.
سعر الإصدار	لا يجوز إصدار الصكوك إلا على أساس الدفع الكامل وبسعر إصدار متساوي.
وضع الصكوك	تمثل الصكوك حصة ملكية غير مجزأة لحملة الصكوك في الأصول ويجب أن تكون في جميع الأوقات متساوية دون أي تفضيل أو أولوية فيما بينهم.
ثانوية الالتزام	سيشكل كل من الصكوك والالتزامات ذات الصلة بالتزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وثنائية للمصدر. وفي حال حدوث إجراءات تصفية، ستكون التزامات المصدر فيما يتعلق بالصكوك: أ. ذات مرتبة أدنى وأقل من جميع الالتزامات ذات الأولوية، ولكن ليست أدنى أكثر من ذلك. ب. متساوية مع الالتزامات الأخرى. و ج. ذات الأولوية فقط عن جميع الالتزامات الثانوية.

التوزيعات الدورية

يحق لحملة الصكوك تلقي مبالغ التوزيع الدورية المحسوبة على الأساس المحدد في الشروط النهائية المطبقة.

حساب الصفقة

في تاريخ الإصدار، يجب إيداع عائدات الاكتتاب في الصكوك من قبل حملة الصكوك في حساب بدون فائدة لدى مصرف حساب التحصيل فيما يتعلق بسلسلة الإصدار هذه والمحتفظ بها باسم وكيل حملة الصكوك (لصالح وبالنيابة عن حملة الصكوك) ويديرها مسؤول الدفع نيابة عنه ("حساب الصفقة").

قيود دفع مبالغ التوزيع الدوري

في حالة قيام المُصدر بخيار عدم السداد أو عند وقوع حدث عدم السداد، فلن يقوم المُصدر بدفع مبالغ التوزيع الدوري ذات الصلة (أو أي جزء منها، حسب الاقتضاء) ولن يكون المُصدر ملزماً بدفع أي مبالغ لاحقة في فيما يتعلق بأي مبلغ توزيع دوري غير مدفوع كما هو موضح بشكل أكثر تحديداً في الشرط ٧ (قيود التوزيع الدوري). في مثل هذه الظروف، لن تكون التوزيعات تراكمية وأي توزيعات لم يتم دفعها لن تتراكم ولن يكون لحملة الصكوك الحق في استلام هذه التوزيعات في أي وقت، حتى إذا تم دفع توزيعات أخرى في المستقبل.

قيود توزيعات الأرباح والاسترداد

سيخضع دفع أي أرباح لمساهمي المصدر من قبل المصدر لسداد ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال أو مبالغ التوزيع الدوري على الصكوك ذات الصلة من سلسلة الإصدار ذات العلاقة التي يتم إجراؤها، كما هو موضح بشكل أكثر تحديداً في الشرط ٧-٤ (قيود التوزيع الدوري).

أصول الصكوك

فيما يتعلق بكل سلسلة إصدار، يجب أن تشمل أصول الصكوك على:

- العائدات النقدية من إصدار الصكوك، ريثما يتم تطبيقها وفقاً لشروط وأحكام مستندات الصفقة.
- جميع حقوق وكيل حملة الصكوك والملكية والفائدة والمنفعة في الحاضر والمستقبل في الأصول التي تشكل أصول المضاربة.
- جميع حقوق وكيل حملة الصكوك وملكيته ومصالحه ومنافعه الحالية والمستقبلية في مستندات الصفقة وبموجبها (عدا ما يتعلق بأي إقرارات مقدمة من المصدر (يتصرف بأي صفة) وفقاً لأي من مستندات الصفقة والحقوق الممنوحة لوكيل حملة الصكوك بموجب التعهدات وبنود اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية).
- جميع المبالغ مستحقة لحساب الصفقة من وقت لآخر،

وجميع عائدات ما سبق لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم بالتناسب وفقاً للقيمة الاسمية للصكوك التي يحتفظ بها كل من حملة الصكوك ووفقاً لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية وشروطه.

لا يتحمل أي من وكيل حملة الصكوك أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعاملين أو المصدر، طالما أنه يقوم بالتزاماته بموجب مستندات الصفقة، المسؤولية عن أداء أو ربحية أصول الصكوك ولا يكون وكيل حملة الصكوك مسؤولاً لحصة ومبلغ التوزيعات (إن وجدت) التي تم توزيعها على حملة الصكوك.

استرداد الصكوك

صكوك كل سلسلة إصدار عبارة عن أوراق مالية دائمة وبالتالي ليس لها تاريخ استرداد إلزامي ثابت. ويجوز استرداد صكوك كل سلسلة إصدار كلياً ولكن ليس جزئياً من قبل المصدر وذلك وفقاً لأحكام الشرط ٩ (الاسترداد) فقط.

وفقاً للشرط ٩-١ (ب) (خيار شراء المصدر)، يجوز للمصدر اختيار استرداد جميع صكوك سلسلة الإصدار ذات الصلة، وليس بعضها فقط، مقابل مبلغ خيار شراء المصدر ذي الصلة: (١) في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من التاريخ الأول لخيار الشراء ذي الصلة إلى التاريخ الأول لإعادة التعيين أو في أي تاريخ توزيع دوري ذي صلة بعد ذلك، إذا كان موضحاً أن الشرط ٩-١ (ب) (٢) "ينطبق" في الشروط النهائية المطبقة، أو (٢) في تاريخ خيار الشراء الأول أو أي تاريخ التوزيع الدوري ذي الصلة، إذا كان موضحاً أن الشرط ٩-١ (ب) (٣) "ينطبق" في الشروط النهائية المطبقة.

بالإضافة إلى ذلك (في أي وقت في تاريخ الإصدار أو بعده (سواء كان تاريخ توزيع دوري أم لا))، عند حدوث حدث ضريبي أو حدث رأسمالي يجوز استرداد جميع الصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة بأكملها وليس بعضها فقط وفقاً للشرطين ٩-١ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب) و٩-١ (د) (حدث الاسترداد لرأس المال)، وفي جميع الأحوال، يخضع أي استرداد للصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة للشروط الموضحة في الشرط ٩-١ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد).

في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار قبل التاريخ الذي يصبح فيه نظام استيعاب الخسائر المعمول به سارياً فيما يتعلق بالصكوك الخاصة بسلسلة الإصدار ذات صلة يجب إجراء عملية تخفيض القيمة (كما تم تعريفه هنا) في تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار (كما تم تعريفه هنا)، حسب ما تم توضيحه بشكل أكبر في الشرط ١٠ (تخفيض القيمة في حالة عدم القابلية للاستمرار). وفي مثل هذه الأحوال، تعتبر حقوق حملة الصكوك في أصول الصكوك لسلسلة الإصدار ذات الصلة مخفضة القيمة تلقائياً وبشكل نهائي وغير مشروط بنسبة تتوافق مع مبلغ تخفيض القيمة ذي الصلة ويتم إلغاء صكوك سلسلة الإصدار ذات الصلة (في حالة تم تخفيض قيمتها كلياً) أو يتم تخفيض قيمتها جزئياً على أساس تناسبي.

تخفيض القيمة في حالة عدم القابلية للاستمرار

بالنسبة للأحداث والظروف التي يجب أن تشكل حدث تعثر بموجب صكوك سلسلة الإصدار ذات صلة ووصف عواقبها، يرجى الاطلاع على القسم ١١ (أحداث التعثر والتصفية).

حدث التعثر

يتم سداد جميع المدفوعات المتعلقة بصكوك أي سلسلة إصدار ذات صلة خالية من أي استقطاع لأي ضرائب مفروضة أو محصلة أو محتجزة أو مقيمة من قبل أو نيابة عن المملكة أو أي جهة سياسية أو سلطة تابعة لها صلاحية فرض الضرائب ("الضرائب")، ما لم يكن اقتطاع الضرائب أو خصمها مطلوباً بموجب النظام. في مثل هذه الحالة، سيدفع المصدر مبالغ إضافية ("مبالغ إضافية") بحيث يتم استلام المبلغ الكامل الذي كان من الممكن أن يكون مستحقاً وواجباً الدفع بموجب صكوك سلسلة الإصدار ذات الصلة من قبل الأطراف المستحقة لها، شريطة ألا يكون هذا المبلغ الإضافي مستحق الدفع إلى أي حامل الصكوك غير الشخص المؤهل لذلك أو لم يعد شخصاً مؤهلاً لذلك.

تحصيل الضرائب

توجد قيود على توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه وطرح أو بيع أي صكوك من أي سلسلة إصدار. وعلى وجه الخصوص، يقتصر توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه وطرح الصكوك وبيعها وتسليمها في المملكة فقط على الأشخاص المسموح لهم بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. وقد يخضع توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه وطرح وبيع وتسليم الصكوك الصادرة بموجب البرنامج في أي ولاية قضائية غير المملكة لقيود بموجب الأنظمة ذات العلاقة في تلك الولاية القضائية. للحصول على وصف أكثر تفصيلاً لهذه القيود وغيرها على عروض ومبيعات وتسليم الصكوك لأي سلسلة إصدار وعلى توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه وأي مواد طرح تتعلق بصكوك سلسلة إصدار ذات صلة، يرجى مراجعة قسم "الاكتتاب والبيع".

القيود

سيساهم وكيل حملة الصكوك (بصفته رب المال) بإصافي عائدات إصدار كل سلسلة إصدار من الصكوك إلى المصدر (بصفته المضارب) كرأس المال المضاربة وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية وسيتم استخدام هذه المبالغ من قبل المصدر لتعزيز رأس ماله من الشريحة الأولى وللأغراض العامة للشركة وكل ذلك وفقاً للخطة الاستثمارية المنصوص عليها في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

متحصلات الطرح

سيتم إصدار كل سلسلة إصدار من الصكوك بشكل مسجل وليس لها طابع مادي وسيتم تمثيلها بشكل جماعي بواسطة الصك الموحد والذي سيتم إيداعه كما يحدده وكيل حملة الصكوك وفقاً لأحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية. ولن يتم إصدار صكوك نهائية مجزئة تمثل حيازات الصك الموحد، ومع ذلك يحق لحملة الصكوك عند الطلب الحصول على بيان من أمين السجل بتوثيق ملكيتهم للصكوك.

شكل الصكوك

وفقاً للشرط ٣-٣ (اللوائح المتعلقة بالتحويلات والتسجيلات)، يجوز نقل صكوك أي سلسلة إصدار ذات صلة وفقاً للوائح والإجراءات التي وضعها أمين السجل من خلال تسليم هذه المعلومات إلى المسجل على النحو الذي تتطلبه هذه اللوائح والإجراءات.

النقل

تم تقديم طلب إلى هيئة السوق المالية في المملكة لتسجيل الصكوك وطرحها، وإلى السوق المالية السعودية (تداول) ("تداول") لإدراج الصكوك في تداول.

الإدراج والقبول للتداول

كل من إعلان الوكالة واتفاقية إدارة الدفع واتفاقية المضاربة الرئيسية وأي اتفاقيات أو وثائق أو تعهدات أو مستندات أخرى يحددها الأطراف على هذا النحو.

مستندات الصفقة

عوامل المخاطرة

يجب ألا يتم الاستثمار في أي سلسلة إصدار من الصكوك الصادرة بموجب البرنامج إلا بعد دراسة متأنية من قبل المستثمر المحتمل لظروفه الفردية. هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته بموجب سلسلة إصدار من الصكوك الصادرة بموجب البرنامج ومستندات الصفقة، بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض العوامل التي تعتبر جوهرية لغرض تقييم مخاطر السوق المرتبطة بالصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة الصادرة في إطار البرنامج. كما تم تفصيله في القسم "عوامل المخاطر". يجب على المستثمر المحتمل أيضاً أن يراجع بعناية قسم نشرة الإصدار الأساسية هذه بعنوان "إشعار مهم" قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في الصكوك.

النظام الحاكم والاختصاص

تخضع مستندات الصفقة وكل سلسلة إصدار من الصكوك، ويتم تفسيرها وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة وتخضع للاختصاص الحصري للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية في المملكة. ("اللجان").

يرد ملخص لأحكام عقد اجتماعات حملة الصكوك لكل سلسلة إصدار من الصكوك للنظر في الأمور المتعلقة بمصالحهم في الشرط ١٥ (اجتماعات حملة الصكوك؛ التعديل) وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية.

اجتماعات حملة الصكوك

يجب على حملة الصكوك ملاحظة أن الأحكام الواردة في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية فيما يتعلق باجتماعات حملة الصكوك تخضع للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة (كما تعدل من وقت لآخر) وحسب تطبيقها. وفي حال وجود أي تعارض بين هذه الأحكام والأنظمة واللوائح المعمول بها حسب تطبيقها في الممارسة، فيؤخذ بما تم النص عليه في الأنظمة واللوائح.

قضايا أخرى

فيما يتعلق بأي سلسلة إصدار، يكون للمصدر الحرية المطلقة دون موافقة حاملي الصكوك في إصدار صكوك إضافية بنفس شروط وأحكام صكوك سلسلة الإصدار المصدرة أو بشروط وأحكام مشابهة من جميع النواحي باستثناء تاريخ ومبلغ الدفعة الأولى من مبلغ التوزيع الدوري والتاريخ الذي تبدأ منه مبالغ التوزيع الدوري في الاستحقاق وحتى يتم توجيدها وتشكيل سلسلة إصدار موحدة مع الصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة والتي تم إصدارها مسبقاً. وللمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الشرط ١٦ (قضايا أخرى).

مخطط الهيكل والتدفقات النقدية



ملخص المعلومات المالية

تم استخراج المعلومات التالية من القوائم المالية، وينبغي قراءتها بالتزامن معها، وهي مؤهلة بالكامل بالرجوع إليها.

قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

يوضح الجدول أدناه قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وقائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)		كما في ٣٠ يونيو (غير مدققة)			
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	٢٠٢١ م	٢٠٢٢ م	
(بآلاف الريالات السعودية)					
الموجودات					
٣٩,٢٩٤,٠٩٩	٤٧,٣٦٢,٥٢٢	٤٠,٣٦٣,٤٤٩	٣٦,٩١٣,٨١٠	٣٧,٧١٣,٧٣٠	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي "ساما" وبنوك مركزية أخرى ^(١)
٣٢,٠٥٨,١٨٢	٢٨,٦٥٤,٨٤٢	٢٦,٦٥,٣٩٢	٢٦,٢١٢,٩٧٦	٢٩,٤١٢,١٥٧	مطلوبات من بنوك ومؤسسات مالية أخرى، صافي
٤٦,٦٤٦,٣٩٥	٦٠,٠٤٦,٠٩٣	٨٤,١٣٨,١٤٢	٧٤,٢١,٩٦٧	٩٦,٢٩٠,٧٦٤	الاستثمارات، صافي
٢٤٩,٦٨٢,٨٠٥	٣١٥,٧١٢,١٠١	٤٥٢,٨٣٠,٦٥٧	٣٩٠,٢٩٥,٧٥٥	٥١٩,٧٠٠,٧٣٠	التمويل، صافي
١٩٦,٢٣٥	٢٣٩,١٧٩	٢٩٥,٢٥٣	٢٧١,٩٠٤	٣٢٧,٤٣٩	استثمار في شركة زميلة ^(٢)
١,٣٨٣,٨٤٩	١,٥٤١,٢١١	١,٤١١,٤٦٩	١,٥٢٨,٢٥٢	١,٣٧٨,٣١٠	استثمارات عقارية، صافي
١٠,٤٠٧,٢٤٧	١٠,٢٣٤,٧٨٥	١٠,٦٦٥,٧٩٩	١٠,٤٧٣,٣٣٥	١١,٢٣٨,٧٩٥	ممتلكات ومعدات، صافي
٤,٤١٧,٧٦٤	٥,٠٣٣,٩٩٠	٧,٩٠١,٧٥٤	٦,٢٤١,٢٣٨	١٣,٧١٧,١٢٢	الموجودات أخرى، صافي
٣٨٤,٠٨٦,٥٧٦	٤٦٨,٨٢٤,٧٢٣	٦٢٣,٦٧١,٩١٥	٥٤٦,١٣٩,٢٣٧	٧٠٩,٧٧٩,٠٤٧	إجمالي الموجودات
الالتزامات وحقوق الملكية					
المطلوبات					
٢,٢١٩,٦٠٤	١,٧٦٤,٦١١	١٧,٩٥٢,١٤٠	١٤,٠٨٥,٢٥٦	٤٢,٥٣٢,٠٢٤	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣١٢,٤٠٥,٨٢٣	٣٨٢,٦٣١,٠٠٣	٥١٢,٠٧٢,٢١٣	٤٤٧,٥٠٦,١٨٢	٥٥٢,٩٥٦,٨٤٢	ودائع العملاء
١٨,٢٦٩,٤٩٢	١٧,٣١١,١٤١	٢٦,٣٣٨,٧١١	٢٤,٨٧٧,٧٢٨	٣٢,٣٧٦,٩٩٨	مطلوبات أخرى
٣٣٢,٨٩٤,٩١٩	٤١٠,٧٠٦,٢٠٥	٥٥٦,٣٦٣,٠٦٤	٤٨٦,٤٦٩,١٦٦	٦٢٧,٨٦٥,٨٦٤	اجمالي المطلوبات

حقوق الملكية

٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال
٢١,٧٨٩,٦٣٢	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	الاحتياطي القانوني
(٢١٦,٠٤١)	(١٣٤,٧٢٨)	٣٠٩,٣٩٤	٤٧٦,٦٥٣	(٢٤٤,٥٢٨)	احتياطيات أخرى
٨٦٨,٠٦٦	٨,٢٥٣,٢٤٦	١٦,٩٩٩,٤٥٧	٩,١٩٣,٤١٨	١٠,٦٥٧,٧١١	أرباح مبقاة
٣,٧٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	توزيعات الأرباح الإجمالية المقترحة
-	-	-	-	٦,٥٠٠,٠٠٠	صكوك من الشريحة الأولى ^(٣)
٥١,١٩١,٦٥٧	٥٨,١١٨,٥١٨	٦٧,٣٠٨,٨٥١	٥٩,٦٧٠,٠٧١	٨١,٩١٣,١٨٣	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية ^(٤)
٣٨٤,٠٨٦,٥٧٦	٤٦٨,٨٢٤,٧٢٣	٦٢٣,٦٧١,٩١٥	٥٤٦,١٣٩,٢٣٧	٧٠٩,٧٧٩,٠٤٧	الموجودات

المصدر: *** تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بـ ٣ يونيو ٢٠٢٢م و ٣ يونيو ٢٠٢١م من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة لفترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، قائمة المركز المالي المرحلي الموجز الموحد، وفيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م فقد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وفيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م فقد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

ملحوظات:

- (١) تم الإفصاح عنه كـ "نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية" في القوائم المالية المرحلية.
- (٢) تم الإفصاح عنه كـ "استثمار في شركة زميلة" في القوائم المالية المرحلية.
- (٣) تم الإفصاح عنه كـ "إجمالي حقوق الملكية" في القوائم المالية المرحلية.
- (٤) تم الإفصاح عنه كـ "إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية" في القوائم المالية المرحلية.

قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة لفترتي السنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م

يوضح الجدول أدناه قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة لكل فترة من فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م.

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		
٢٠٢١ م	٢٠٢٢ م	
(بالآلاف الريالات السعودية)		الدخل
١٠,١٥٧,٨٩٦	١٢,٣٧٠,٧١٤	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمار
(٣٣٥,٥٧١)	(١,٤٦٣,٧٧٩)	إجمالي العوائد على التمويل والاستثمار
٩,٨٢٢,٣٢٥	١٠,٩٠٦,٩٣٥	صافي الدخل من التمويل والاستثمار
١,٨٤٣,٠٩٦	٢,٣١٠,٤٢٠	رسوم وأتعاب خدمات بنكية مصرفية، صافي
٣٥٩,٣٨٤	٥٤٤,٦٢٣	دخل المصرف صرف عملات، صافي
٢٥٩,٠٩٣	٣٤٢,٤٤٤	دخل عمليات أخرى، صافي الدخل التشغيلي الآخر
١٢,٢٨٣,٨٩٨	١٤,١٠٤,٤٢٢	إجمالي دخل العمليات
		المصروفات
١,٥٣٧,٧٩٩	١,٦٠٩,٦٨٥	الرواتب والمزايا بالموظفين
٥٣٩,٤٠٢	٦٤٣,٧٧٢	استهلاك وإطفاء
١,٣٠٤,٣٧٨	١,٣٣٥,٦٥٨	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
٣,٣٨١,٥٧٩	٣,٥٨٩,١١٥	إجمالي مصاريف العمليات قبل مخصص انخفاض قيمة الائتمان
١,١٦٠,٩٥٦	١,١٥٨,٧٢٥	مخصص انخفاض قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
٤,٥٤٢,٥٣٥	٤,٧٤٧,٨٤٠	إجمالي مصاريف العمليات
٧,٧٤١,٣٦٣	٩,٣٥٦,٥٨٢	صافي الدخل للفترة قبل الزكاة
(٨٠١,١٩١)	(٩٦٤,٧٣٢)	مصروف الزكاة
٦,٩٤٠,١٧٢	٨,٣٩١,٨٥٠	صافي الدخل للفترة

المصدر: *** تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه، فيما يتعلق بـ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م، من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، قائمة الدخل المرحلية الموحدة الموجزة

قائمة الدخل الشامل المرحلية الموجزة الموحدة لفترتي الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م

يوضح الجدول أدناه قائمة الدخل الشامل المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة لكل فترة من فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م.

ستة أشهر انتهت في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		
٢٠٢٢ م	٢٠٢١ م	
(بآلاف الريالات السعودية)		
٨,٣٩١,٨٥٠	٦,٩٤٠,١٧٢	صافي الدخل للفترة
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة في الفترات اللاحقة:		
٥٦٥,٦٠٤	(٥٩٣,٩٧٣)	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الاستثمار في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)
٤٨,٨١٠	١٥٨,٧١٢	إعادة قياس التزامات استحقاقات نهاية الخدمة للموظفين (ESOB)
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة في الفترات اللاحقة:		
(١٩,١١٩)	(٧٤,٨٧٤)	فرق الصرف على ترجمة العمليات الأجنبية
-	(٥١,٢٠٠)	صافي التغير في القيمة العادلة (الاستثمار في الصكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)
١٦,٠٨٦	٧,٤١٣	حصة في الدخل الشامل الآخر من شركة زميلة
٧,٥٥١,٥٥٣	٧,٨٣٧,٩٢٨	اجمالي الدخل الشامل للفترة

المصدر: *** تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه، فيما يتعلق بـ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م، من القوائم المالية المرحلية للمجموعة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

يوضح الجدول أدناه قائمة الدخل الموحدة للمجموعة لكل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر (مدققة)			
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	
(بآلاف الريالات السعودية)			
١٦,٩٦٢,٥٨٣	١٧,٣٧٧,٩٦٣	٢١,٤٤١,٥٠٦	إجمالي الدخل التمويل والاستثمارات
(٥٣٤,٨٦٠)	(٤٦٤,٩٤٦)	(١,٠٤٩,٥٧٠)	العائد على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية
١٦,٤٢٧,٧٢٣	١٦,٩١٣,٠١٧	٢٠,٣٩١,٩٣٦	صافي الدخل من التمويل والاستثمار
١,٩٨٧,٣٦٧	٢,٦٥٩,٦٨٠	٣,٩٣٣,١٠٧	أتعاب خدمات مصرفية، صافي
٧٧٤,٠٩٦	٧٨٣,٨٩٤	٧٨٧,٨٩٨	دخل صرف عملات، صافي
٢٩٥,٢٧٨	٣٦٤,٦٦٩	٦٠٣,٤٥٧	دخل عمليات أخرى، صافي
١٩,٤٨٤,٤٦٤	٢٠,٧٢١,٢٦٠	٢٥,٧١٦,٣٩٨	إجمالي دخل العمليات
			المصاريف
(٢,٧٩٤,٠٤٦)	(٢,٩٧٧,٣٤٤)	(٣,١٣٢,٣٤٦)	الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين
(١,٠٥٩,٥٨٢)	(١,١١٨,١٤٨)	(١,١٤١,٩٣٢)	الاستهلاك والإطفاء
(٢,٥٣٢,٢١٣)	(٢,٦٤٦,٤٠٩)	٢,٦٥٢,٢٤٤	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
(٦,٣٨٥,٨٤١)	(٦,٧٤١,٩٠١)	(٦,٩٢٦,٥٢٢)	مصاريف العمليات قبل مخصص انخفاض قيمة الائتمان
(١,٧٧٢,٢٦٥)	(٢,١٦٥,٧٤٠)	(٢,٣٤٥,٠٨٦)	مخصص لانخفاض قيمة التمويل والأصول المالية الأخرى، بالصافي
(٨,١٥٨,١٠٦)	(٨,٩٠٧,٦٤١)	(٩,٢٧١,٦٠٨)	إجمالي مصاريف العمليات
١١,٣٢٦,٣٥٨	١١,٨١٣,٦١٩	١٦,٤٤٤,٧٩٠	دخل السنة قبل الزكاة
(١,١٦٧,٨٣١)	(١,٢١٨,٠٧١)	(١,٦٩٨,٥٧٩)	الزكاة للسنة
١٠,١٥٨,٥٢٧	١٠,٥٩٥,٥٤٨	١٤,٧٤٦,٢١١	صافي الدخل للسنة

المصدر: تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م من القوائم المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، وفيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م فقد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م، القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

يوضح الجدول أدناه قائمة الدخل الشامل الموحدة للمجموعة لكل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر (مدققة)		
٢٠٢١ م	٢٠٢٠ م	٢٠١٩ م
(بآلاف الريالات السعودية)		
١٤,٧٤٦,٢١١	١٠,٥٩٥,٥٤٨	١٠,١٥٨,٥٢٧
صافي الدخل للسنة		
الدخل الشامل الآخر		
البند التي لا يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحد في الفترات اللاحقة:		
٣٩٩,٣٣٩	٢٥٤,٢٢٢	١٧٨,٧٧٣
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
٤٢,٠٥٥	(١٧٩,٦٠٥)	(٥١,٦٣٠)
إعادة قياس مطلوبات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		
البند التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحد في الفترات اللاحقة		
(٢١,٣١٦)	٦,٦٩٦	٦,٣٧١
فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية		
٢٤,٠٤٤	-	-
حصة في الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة		
١٥,١٩٠,٣٣٣	١٠,٦٧٦,٨٦١	١٠,٢٩٢,٠٤١
إجمالي الدخل الشامل للسنة		

المصدر: *** تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م من القوائم المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م وفيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م فقد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ، القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة لستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٢٠٢١ م

يلخص الجدول أدناه قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة لكل فترة من فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م.

ستة أشهر انتهت في ٣٠ يونيو (غير مدققة)	
٢٠٢٢ م	٢٠٢١ م
(بآلاف الريالات السعودية)	
١٣,١٠٧,٠٦١	٦٥٨,٧٤٦
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	
(١٤,٣٥٢,٤٦١)	(١٦,١٥٢,٥٤٨)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	
٦,٤٢٤,٤٤٠	(٢,٥١٨,٨٧٦)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التمويل	
٢٤,٢٩٦,٧٨٨	٣٤,٠٨٦,٩٩٥
النقد وما في حكمه في بداية الفترة	
٢٩,٤٧٥,٨٢٨	١٦,٠٧٤,٣١٧
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	

المصدر: *** تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بـ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م ، قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحد للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

يلخص الجدول أدناه قائمة التدفقات النقدية الموحدة للمجموعة لكل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر (مدققة)		
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م
(بآلاف الريالات السعودية)		
٤,١٨٦,٥٤٤	٢٤,٤٢٠,١٥	١٩,٩٥٣,٣٨١
(٥,١٨٥,٦٠٩)	(٨,٩١١,٧٩٢)	(٢٤,٥٠٣,١٣٨)
(٧,٦٧٦,٠٣٩)	(٣,٧٩٢,٢٦١)	(٦,٠٣٧,٣٥٧)
٢٩,٧٨٦,٥٠٣	٢١,١١١,٣٩٩	٣٢,٨٢٧,٣٦١
٢١,١١١,٣٩٩	٣٢,٨٢٧,٣٦١	٢٢,٢٤٠,٢٤٧

المصدر: *** تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م من القوائم المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م فقد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م، القوائم المالية

مؤشرات الأداء الرئيسية لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م والسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

يوضح الجدول أدناه النسب الموحدة المختارة للمجموعة كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وكما في وللسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م.

كما في / ستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		كما في / ستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		كما في / السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر (مدققة)
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	٢٠٢١ م	٢٠٢٢ م
(نسبة مئوية)				
مقاييس الأداء				
٢.٨	٢.٦	٢.٧	٢.٧	٢.٦
العائد على متوسط الأصول ^(١)				
٢٠.٥	١٩.٩	٢٣.٩	٢٣.١	٢٣.٤
العائد على متوسط حقوق الملكية ^(٢)				
٣٢.٨	٣٢.٥	٢٦.٩	٢٧.٥	٢٥.٤
نسبة التكلفة إلى الدخل ^(٣)				
٠.١٧	٠.١٣	٠.٢٣	٠.١٦	٠.٥٢
تكلفة الأموال ^(٤)				
النسب المالية				
٥.٣	٤.٧	٤.٢	٤.٤	٣.٨
هامش صافي دخل التمويل والاستثمار ^(٥)				

كما في / ستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		كما في / ستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو (مدققة)		كما في / السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر (مدققة)	
٢٠٢٢ م	٢٠٢١ م	٢٠٢١ م	٢٠٢٠ م	٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م
(نسبة مئوية)					
جودة الأصول					
٠.٥٧	٠.٦٧	٠.٦٥	٠.٧٦	٠.٩١	نسبة التمويل المتعثر ^(٦)
٢٩٣.٠	٣١٨.١	٣٠٥.٦	٣٠٥.٦	٣٠٣.٠	نسبة تغطية التمويل المتعثر ^(٧)
١٢١.٠	١٢٦.٢	١٢١.٠	١٥٥.٣	١٧٥.٠	نسبة تغطية السيولة ^(٨)
٨٣.٨	٨٣.٢	٨٢.٣	٧٨.٨	٧٩.٢	نسبة التمويل إلى الودائع ^(٩)
٠.٤٧	٠.٦٤	٠.٦٠	٠.٧٥	٠.٧١	تكلفة المخاطر ^(١٠)
نسب أخرى					
١٦.٥	١٦.٩	١٦.٥	١٨.٠	١٨.٨	نسبة كفاية أسهم رأس المال المشتركة من الشريحة الأولى ^(١١)
١٧.٩	١٦.٩	١٦.٥	١٨.٠	١٨.٨	نسبة كفاية رأس المال من المستوى الأول ^(١٢)
١٩.٠	١٨.٠	١٧.٦	١٩.١	١٩.٩	نسبة كفاية رأس المال الإجمالية ^(١٣)
١١.٦	١١.٣	١١.٠	١٢.٠	١٢.٩	نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل ^(١٤)
١٠٩.٨	١١٣.٣	١١٤.٠	١٢٣.٤	١٣١.٩	نسبة صافي التمويل المستقر ^(١٥)

المصدر: *** تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بـ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١م من القوائم المالية المرحلية للمجموعة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وفيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م فقد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، وفيما يتعلق بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م فقد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (القوائم المالية)، وكذلك من القوائم المالية والسجلات المحاسبية الأخرى التي تحتفظ بها المجموعة.

ملحوظات:

١. صافي الدخل للفترة (على أساس سنوي في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م) مقسوماً على متوسط إجمالي الموجودات، مع حساب متوسط إجمالي الأصول على أنه مجموع متوسط الأصول الإجمالية لكل شهر في السنة مقسوماً على عدد الأشهر.
٢. صافي الدخل للفترة (على أساس سنوي في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م) مقسوماً على متوسط إجمالي حقوق المساهمين محسوباً على أنه مجموع متوسط حقوق الملكية الإجمالية لكل شهر في السنة مقسوماً على عدد الأشهر.
٣. إجمالي مصروفات التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة مقسوماً على إجمالي الدخل التشغيلي.
٤. يتم احتساب إجمالي العائد المدفوع على ودائع العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل مقسوماً على متوسط رصيد المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء. يتم حساب متوسط الرصيد على أنه مجموع أرصدة الافتتاح والختام للسنة مقسوماً على اثنين.

٥. صافي دخل التمويل والاستثمار للفترة (على أساس سنوي في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م) مقسوماً على متوسط الأصول المدرة للدخل للسنة، مع احتساب متوسط الأصول المدرة للدخل على أنها مجموع الدخل اليومي المكتسب للأصول مقسومة على عدد الأيام. تشمل الموجودات المدرة للدخل على المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بالصافي، والدخل من التمويل والاستثمار بالصافي.
 ٦. التمويل المتعثر كنسبة مئوية من إجمالي التمويل، كل على النحو المبين في الإيضاح ١-٧ من القوائم المالية الأولية والأيضاح ١-٧ لكل من القوائم المالية السنوية.
 ٧. الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالتمويل كنسبة مئوية من التمويل المتعثر.
 ٨. الأصول عالية السيولة مقسومة على صافي التدفقات النقدية الخارجة.
 ٩. صافي التمويل مقسوماً على إجمالي ودائع العملاء ويتم تعديله وفقاً لإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي.
 ١٠. محتسبة كمجموعة صافي خسارة الائتمان مقسومة على متوسط إجمالي التمويل. يتم حساب متوسط إجمالي التمويل على أنه مجموع أرصدة الافتتاح والختام للسنة مقسوماً على اثنين.
 ١١. محتسبة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ٣ المعتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
- لأغراض هذه الملاحظات، تعني كلمة " سنوي " تقسيمها على ستة وضربها في ١٢.

الهيئة الشرعية وأحكامها

يجب على حملة الصكوك المحتملين ألا يعتمدوا على البيان المشار إليه أدناه فيعند اتخاذ القرار ما إذا كانوا سيستثمرون في سلسلة إصدار من الصكوك ويجب عليهم استشارة مستشاريهم الشرعيين لمعرفة ما إذا كانت الصفقة المقترحة الموصوفة في البيان المشار إليه أعلاه متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

حكم أعضاء الهيئة الشرعية

سيتم تزويد حملة الصكوك المحتملين، بناءً على طلب مدير الترتيب الوحيد والمتعاملين، بنسخة من الحكم الشرعي ("الحكم الشرعي") للهيئة الشرعية لشركة الراجحي المالية ("الهيئة الشرعية") نيابة عن شركة الراجحي المالية بصفتها مدير الترتيب الوحيد ونيابة عن شركة الراجحي المصرفية للاستثمار بصفته مصدر، فيما يتعلق بالصكوك والتي يؤكدون فيها أن من وجهة نظرهم هيكل وآلية البرنامج وكل سلسلة إصدار من الصكوك على النحو المبين بالكامل في وثائق الصفقة وفي نشرة الإصدار الأساسية متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتم إلحاق الحكم الشرعي بهذه النشرة الأساسية في الصفحة (٢٤٨). ولا يقبل المصدر والشركات التابعة له أي مسؤولية أو يقدم أي تعهد أو ضمان، صريحاً كان أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة واكتمال المعلومات الواردة في الحكم الشرعي.

لمحة عامة عن الهيئة الشرعية

الهيئة الشرعية هي لجنة مستقلة وتقدم المشورة بشأن جميع المعاملات والأنشطة التي تقوم بها شركة الراجحي المالية وتتحكم في الطريقة التي تعمل بها شركة الراجحي المالية داخل وخارج المملكة فيما يتعلق بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. تخضع جميع المعاملات التي تنفذها شركة الراجحي المالية لموافقة ورقابة الهيئة الشرعية، ومن أهم المهام التي تؤديها الهيئة الشرعية ما يلي:

- فحص معاملات شركة الراجحي المالية وعقودها واتفاقياتها ووثائقها ونماذجها وإبداء الرأي الشرعي بشأنها.
- والمشاركة في ابتكار المنتجات وتطويرها في ضوء التوافق مع الشريعة الإسلامية.
- والتأكد من التزام شركة الراجحي المالية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها ومعاملاتها، وضمان حسن تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.
- اعتماد معايير الامتثال للشريعة ودراسة التقارير المتعلقة بالالتزام بالشريعة عند الأداء، وإصدار التوجيهات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.
- ووضع آليات التصرف في الأموال المكتسبة أو المستحوز عليها بالمخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والإشراف على صرفها.

أعضاء الهيئة الشرعية

تتكون الهيئة الشرعية من ثلاثة أعضاء من ذوي الكفاءة والمعرفة الواسعة في مجال الشريعة.

الشيخ الدكتور صالح بن منصور الجربوع (رئيساً)

الشيخ الدكتور صالح بن منصور الجربوع هو رئيس الهيئة الشرعية في شركة الراجحي المالية وشركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل). محامي ومحكم معتمد في مركز التحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي - ومقره في مملكة البحرين.

الشيخ الدكتور سليمان بن عبدالله اللحيان (عضواً)

الشيخ الدكتور سليمان بن عبدالله اللحيان هو عضو الهيئة الشرعية في شركة الراجحي المالية. قاضي استئناف سابق في مجلس القضاء الأعلى.

الشيخ الدكتور سعد بن تركي الخثلان (عضواً)

الشيخ الدكتور سعد بن تركي الخثلان هو عضو الهيئة الشرعية في شركة الراجحي المالية. وهو عضو سابق في هيئة كبار العلماء.

عوامل المخاطرة

قد ينطوي شراء أي صكوك على مخاطر كبيرة وهو مناسب فقط للمستثمرين الذين لديهم المعرفة والخبرة اللازمة في الأمور المالية والتجارية لتمكينهم من تقييم مخاطر ومزايا الاستثمار في أي صكوك.

يعتقد المصدر، على حد علمه، أن العوامل الموضحة أدناه تمثل المخاطر الرئيسية المتعلقة بالاستثمار في الصكوك إلا أن المصدر قد لا يتمكن من دفع أي مبالغ متعلقة بالصكوك لأسباب أخرى غير تلك الواردة أدناه، وبالتالي لا يقر المصدر بأن عوامل المخاطرة الواردة في هذا القسم شاملة. إن عوامل المخاطرة المبينة أدناه قد لا تشمل جميع المخاطر التي يمكن أن يواجهها المصدر، إذ من الممكن تحقق مخاطر إضافية غير معلومة للمصدر في الوقت الحالي، أو مخاطر قد يعتبرها المصدر غير جوهرية كما في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية.

وفي حال تحققت هذه المخاطر أو المخاطر المبينة أدناه، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على الأداء التشغيلي للمصدر ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفعاته النقدية.

لا يوجد ما يضمن كفاية العناصر الهيكلية المختلفة الموضحة في نشرة الإصدار الأساسية لدفع أي مبلغ توزيع دوري أو رأس مال المضاربة فيما يتعلق بأي صكوك لحملة الصكوك في الوقت المناسب أو على الإطلاق.

إن الاستثمار في الصكوك مناسب فقط للمستثمرين القادرين على تقييم مخاطر ومزايا هذا الاستثمار، والذين تتوفر لديهم موارد كافية لتحمل أية خسارة قد تنتج عن هذا الاستثمار. يجب على المستثمرين المحتملين قراءة المعلومات التفصيلية الخاصة بالمخاطر المبينة أدناه والمعلومات الأخرى الواردة في كامل محتوى نشرة الإصدار الأساسية والتوصل إلى وجهات نظرهم الخاصة قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

لم تُسرد المخاطر أدناه بتسلسل معين يعبر عن مدى أهميتها أو عن أثرها المتوقع على المصدر أو عن جوهريتها أو عن احتمالية حدوثها.

كما يكون للكلمات والعبارات المعرّفة في نشرة الإصدار الأساسية نفس المعاني الواردة في هذا القسم.

المخاطر المتعلقة بالبنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته بموجب الصكوك

تقع عمليات وأصول المجموعة بشكل رئيس في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فالمجموعة معرضة للظروف الاقتصادية العامة في المملكة العربية السعودية.

إن غالبية أصول المجموعة، وعملياتها، ومصالحها موجودة في المملكة العربية السعودية. وعليه، فإن أعمالها عرضة بشكل دائم للتأثر بالظروف الاقتصادية العامة السائدة من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العالمية التي تؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل عام.

تواصل الحكومة اتباع سياسة تنويع الاقتصاد، بما في ذلك رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تعد إطار عمل استراتيجي للحد من اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط، وتنويع اقتصادها وتطوير قطاعات الخدمات العامة، وبرنامج التحول الوطني لعام ٢٠٢٠م، والذي يعد خطة عمل اقتصادية يتم تنفيذها كجزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠، لتعزيز مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية ("الناتج المحلي الإجمالي"). ومع ذلك، سيستمر دخل النفط في لعب دور محوري في التخطيط الاقتصادي والتنموية في المملكة العربية السعودية. وبحسب الهيئة العامة للإحصاء، فيشكل قطاع النفط نسبة (٣٨.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للمملكة في عام ٢٠٢١م، ونسبة (٤٠%) في عام ٢٠٢٠م، ونسبة (٤١.١%) في عام ٢٠١٩م. كما يشكل قطاع النفط نسبة (٢٩.٤%) من الناتج المحلي الاسمي للمملكة في عام ٢٠٢١م، ونسبة (٢٣.٩%) في عام ٢٠٢٠م، ونسبة (٣١.٥%) في عام ٢٠١٩م. إضافة إلى ذلك، تشكل الصادرات النفطية نسبة (٧٣.٢%) من إجمالي صادرات المملكة في عام ٢٠٢١م، ونسبة (٦٨.٧%) في عام ٢٠٢٠م، ونسبة (٧٦.٦%) في عام ٢٠١٩م، وتشكل العائدات النفطية نسبة (٥٨.٢%) من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٢١م، ونسبة (٥٢.٨%) في عام ٢٠٢٠م، ونسبة (٦٤.١%) في عام ٢٠١٩م.

وقد تعرضت أسعار النفط العالمية لتقلبات كبيرة خلال العقدين الماضيين، وقد تستمر بالتعرض لمثل تلك التقلبات مستقبلاً. على سبيل المثال، بلغ متوسط سعر سلة أوبك المرجعية السنوية (وهو متوسط مرجح لأسعار البرميل لمزيج البترول الذي تنتجه دول أوبك) ما يقارب ٦٩.٧٨ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠١٨م و٦٤.٠٤ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠١٩م. كما بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك المرجعية ٤١.٤٧ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٠م، مما يعكس انخفاضاً حاداً في أبريل ٢٠٢٠م، مدفوعاً بإجراءات أوبك وانخفاض الطلب بشكل كبير نتيجة لجائحة فيروس كورونا في عام ٢٠١٩م ("كوفيد-١٩") وانتعاش بطيء طوال الوقت في الفترة المتبقية من العام. وبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك المرجعية ٦٩.٨٩ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢١م. أما بالنسبة لسعر برميل النفط الخام العربي الخفيف، وهو واحد من خمس درجات من النفط الخام الذي تنتجه المملكة العربية السعودية، ويشكل جزءاً من سلة أوبك المرجعية؛ فقد تماشى مع تلك الاتجاهات. ومن جهة أخرى، فقد أدى الصراع الجيوسياسي بين روسيا وأوكرانيا في عام ٢٠٢٢م إلى زيادة في أسعار النفط والغاز، ونتيجة لذلك، فقد ارتفع متوسط السعر الشهري لسلة أوبك المرجعية إلى ١١٧.٧٢ دولاراً أمريكياً في يونيو ٢٠٢٢م بينما استمرت أسعار النفط في التقلب بشكل كبير.

قام المصرف بزيادة صافي مخصصات انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة في عام ٢٠٢٠م، مما يعكس بشكل أساسي تأثير كوفيد-١٩ وصعوبة توقع آثاره المستقبلية. فعلى سبيل المثال، ساهم الأثر الإجمالي للتعديلات المختلفة المتعلقة بكوفيد-١٩ التي أجراها المصرف في خسائر ائتمانية متوقعة إضافية بقيمة ٦٠٨ مليون ريال سعودي خلال عام ٢٠٢٠م، علماً بأن المصرف قام في ذلك العام بإجراء تعديلات على عوامل الاقتصاد الكلي ومدى ترجيح التوقعات المستقبلية ذات الصلة بالخسائر الائتمانية المتوقعة. وإلى الحد الذي لا يمكن فيه تضمين بعض الآثار بشكل كامل في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، واصلت الإدارة إتخاذ قراراتها الائتمانية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال النظر في المعلومات الملائمة المدعومة صحتها، والتي لم تضمن مسبقاً في النماذج الكمية. خلال عام ٢٠٢١م، قامت المجموعة بمراجعة سيناريو الاحتمالات المستخدم لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ونتيجة لذلك، أقرت تراكمات بقيمة ٤٨٦ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

كما كان لكوفيد-١٩ على اقتصاد المملكة العربية السعودية أثراً سلبياً على ملف مخاطر الائتمان للمجموعة، وقد يستمر ذلك الأثر مستقبلاً. حيث تجري المجموعة اختبارات تحمل منتظمة لمحفظة تمويل العملاء بموجب أحداث متوقعة مختلفة الشدة من أجل تحديد نقاط إضعاف الرئسية وقياس التأثيرات الناتجة على جودة الأصول وأدائها. ومع ذلك، فإن أنشطة اختبار التحمل هذه لا تشكل ضماناً ضد التأثيرات التي قد تتحقق من خلال الصدمات الخارجية وقد تحدث حالات إخلال من قبل العملاء. حيث قد يكون لوقوع هذه الأحداث والزيادة الجوهرية في خسائر التمويل أثر سلبي جوهري على المجموعة، لاسيما من خلال الزيادة في التمويل غير العامل للمجموعة وزيادة مخصصات خسائر التمويل وانخفاض الطلب على التمويل والخدمات المصرفية الأخرى، والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على ربحية المجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أي تراجع مستمر في أسعار النفط في المستقبل يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ كبير في اقتصاد المملكة العربية السعودية أو تعطيله وخصوصاً قطاعه المصرفي، مما قد يكون له أثر سلبي جوهري على المجموعة والسعر السوقي للصكوك. (ولمزيد من التفاصيل، نأمل الاطلاع على القسم " - المخاطر المتعلقة بالسوق والصناعة والبيئة التنظيمية - يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على عائدات النفط "أدناه).

أثر كوفيد-١٩ سلباً على المجموعة وقد يستمر في التأثير سلباً على المجموعة مستقبلاً

تم اكتشاف كوفيد-١٩ لأول مرة في الصين في نهاية عام ٢٠١٩م حيث انتشر بشكل سريع وأعلنت منظمة الصحة العالمية أنه جائحة عالمية في مارس ٢٠٢٠م.

وعلى إثره، فرضت الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، عدد من القيود على السفر وحرية تنقل الأشخاص استجابة للاحتراز من فيروس كوفيد-١٩. أدت هذه التدابير إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان في عام ٢٠٢٠م وفي أوقات أخرى من عام ٢٠٢١م. استمرت التدابير بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان؛ ولا تزال العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستمرة والطويلة الأجل لكوفيد-١٩ على الاقتصادات العالمية والإقليمية غير مؤكدة إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد قامت بتوفير ما يكفي من اللقاحات لحوالي نسبة (٩٧.٣%) من السكان وفقاً لرويترز في ١٥ يوليو ٢٠٢٢م، لا يوجد وضوح حول استمرار حملة التطعيم في المملكة بالتقدم ويصعب التنبؤ بمستقبلها.

كما كان لوباء كوفيد-١٩ تأثير كبير على معنويات الاسثمار، مما أدى إلى تقلبات في أسواق رأس المال العالمية والتأثير على أسعار السلع الأساسية. وأثرت القيود المفروضة على السفر والنقل العام، ومتطلبات بقاء الناس في منازلهم وممارسة التباعد الاجتماعي، والإغلاق المطول لأماكن العمل على التجارة ونقل البضائع، وأحدثت اضطراباً شديداً في الاقتصاد العالمي.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسواق الأسهم والسندات، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة، وأثر سلباً على الطلب العالمي على النفط وأسعاره. كما كان لها أثر سلبي جوهري على معدلات نمو الاقتصادي العالمي، وأثرت سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام ٢٠٢٠م. على سبيل المثال، في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر ٢٠٢١ م، قدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي قد انخفض بنسبة (٣.١%) في عام ٢٠٢٠ م، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة (٤.١%) في العام نفسه (تجدد الإشارة بأنه في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أبريل ٢٠٢٢م، قدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نما بنسبة ٦.١% في عام ٢٠٢١م، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة (٣.٢%) في عام ٢٠٢١م).

واستجابةً بشكل جزئي لآثار كوفيد-١٩، قام المصرف بزيادة صافي مخصص انخفاض القيمة للتمويل والأصول المالية الأخرى بمقدار ٣٩٣.٤ مليون ريال سعودي (أي بنسبة (٢٢.٢%) في عام ٢٠٢٠م مقارنةً بعام ٢٠١٩م).

وفي عام ٢٠٢٠ م، أجرت المجموعة بعض التعديلات على عوامل الاقتصاد الكلي ومدى ترجيح التوقعات المستقبلية في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعكس بشكل أساسي تأثير كوفيد-١٩ وصعوبة توقع آثاره المستقبلية. وإلى الحد الذي لا يمكن فيه تضمين بعض الآثار بشكل كامل في نموذج حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وواصلت الإدارة اتخاذ قراراتها الائتمانية المبنية على خبرة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال النظر في المعلومات الملائمة المدعومة صحتها، والتي لم تضمن مسبقاً في النماذج الكمية. ونتيجة لذلك، أقرت الإدارة في عام ٢٠٢٠م ما يقارب ٦٠٨ مليون ريال سعودي من التراكبات لتعكس المزيد من التدهور المحتمل للائتمان. وتواصل المجموعة تقييم الوضع الاقتصادي الكلي الحالي بما في ذلك تأثير الوباء.

ونظراً لعدم القدرة على توقع مدة الإجراءات الاحترازية والوقائية الحالية التي تتخذها الجهات المختصة في المملكة لمنع انتشار جائحة كوفيد-١٩، يصعب على المجموعة تحديد حجم ومدى التأثير المالي العام في هذه المرحلة. تدرك المجموعة كل من تحديات الاقتصاد الجزئي والكلي التي طرحها كوفيد-١٩، والتي يمكن الشعور بآثارها لبعض الوقت، وتراقب عن كثب كل ما قد تتعرض له المجموعة نتيجة لتلك التحديات على مستوى دقيق. ويشمل ذلك مراجعة قطاعات اقتصادية ومناطق وأطراف نظيرة وحماية إضافية واتخاذ إجراءات التصنيف الائتماني المناسبة للعملاء والبدء في إعادة هيكلة التمويل حسبما يلزم. كما قامت المجموعة بمراجعة بعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأجرت اختبارات تحمل إضافية، وأخذت بعين اعتبارها ممارسات إضافية لإدارة المخاطر، وبدأت في مراجعة تركيزات تعرضها للمخاطر لإدارة أي تعطل محتمل في الأعمال بسبب وباء كوفيد-١٩.

ومع ذلك، فقد تستمر جائحة كوفيد-١٩ وآثارها لفترة طويلة من الزمن، ويمكن أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة ومستمرة في السوق، وتعليق وإغلاق تداول العملات، وانخفاض في الأسواق المالية العالمية، وارتفاع معدلات التخلف عن السداد، وتراجع اقتصادي كبير أو الركود من بين نتائج أخرى. يمكن لأي من العوامل السابقة أو جميعها أن تضعف قدرة المجموعة على الحفاظ على المعايير التشغيلية وقد تعطل عمليات عملاء المجموعة ومقدمي الخدمات، وتؤثر سلباً على قيمة وسيولة استثمارات المجموعة، وتؤثر سلباً على أداء المجموعة وأي استثمار في الصكوك. سيعتمد مدى تأثير كوفيد-١٩ على أعمال المجموعة على التطورات المستقبلية، وهي غير مؤكدة إلى حد كبير ولا يمكن التنبؤ بها.

وفي حال استمر تفشي كوفيد-١٩ في إحداث اضطراب في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم في عام ٢٠٢٢م، لا سيما إذا ظهرت سلالات جديدة مقاومة للقاحات (مثل متحور اوميكرون الذي تم تحديده في أواخر عام ٢٠٢١م)، فقد يكون هناك تأثير سلبي على الأصول المالية للمجموعة. قد يكون هناك أيضا تأثير سلبي على دخل المجموعة بسبب انخفاض حجم الإقراض والمعاملات واحتمال ارتفاع خسائر الائتمان. تشمل المخاطر المحتملة الأخرى انتقال التصنيف الائتماني الذي قد يؤثر سلباً على الأصول المرجحة بالمخاطر للمجموعة ووضع رأس المال، وضغوط السيولة المحتملة بسبب، من بين عوامل أخرى، لزيادة سحب العملاء وسحب الودائع، على الرغم من المبادرات الهامة التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية في مختلف وضعت البلدان في مكان لدعم التمويل والسيولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات الفائدة المنخفضة عالمياً يمكن أن تؤثر سلباً على إجمالي دخل المجموعة من التمويل والاستثمار.

تعمل المجموعة في منطقة تخضع لمخاوف سياسية وأمنية مستمرة

تخضع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعدد من المخاطر الجيوسياسية والأمنية. فمنذ عام ٢٠١١ م، ظهرت اضطرابات سياسية واجتماعية كبيرة في عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ بما في ذلك تونس والجزائر ومصر وليبيا والبحرين والكويت ولبنان والأردن والعراق واليمن وسوريا. تراوحت هذه الاضطرابات من المظاهرات العامة إلى الصراع المسلح والحرب الأهلية والتدخل العسكري الأجنبي والإطاحة بالقيادة الحالية.

بالإضافة إلى ذلك، بدأ تحالف من الدول في مارس ٢٠١٥م، بقيادة المملكة العربية السعودية وبدعم من المجتمع الدولي، بعمل عسكري ضد المتمردين الحوثيين في اليمن، ولم يتم حل النزاع في اليمن بالكامل حتى الآن إذ تستمر العمليات العسكرية على نطاق محدود. تعرضت المملكة منذ عام ٢٠١٧م في عدة مناسبات لاستهداف بصواريخ باليستية أطلقها المتمردون الحوثيون في اليمن، وبينما تم اعتراض غالبية هذه الهجمات الصاروخية بنجاح من قبل أنظمة الدفاع السعودية، فلا يوجد ما يضمن عدم استمرار أو عدم تصعيد الصراع في اليمن. كما تعرضت مصفاة بقيق ومنشأة خريص النفطية في سبتمبر ٢٠١٩م إلى عمل تخريبي كبير أدى إلى انقطاع مؤقت في إنتاج النفط والغاز في المملكة العربية السعودية، وأعلن المتمردون الحوثيون مسؤوليتهم عن العمل التخريبي على الرغم من عدم التحقق من هذا الادعاء والطعن فيه.

كما شهدت المملكة العربية السعودية هجمات إرهابية عرضية أخرى في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الحوادث في جدة والمدينة المنورة والقطيف في يوليو ٢٠١٦م، وتخریب ناقلة النفط وضربات الطائرات بدون طيار على خط أنابيب النفط الخام في مايو ٢٠١٩ م، وهو انفجار ناجم عن قذيفة تسببت في حريق في خزان وقود في محطة توزيع منتجات بترولية تابعة لشركة أرامكو السعودية في شمال جدة في نوفمبر ٢٠٢٠م، وهجمات مقذوفة في ديسمبر ٢٠٢١م في جيزان، وفي مارس ٢٠٢١م هجوماً بطائرة بدون طيار على مصفاة أرامكو السعودية في الرياض.

وأعلنت الولايات المتحدة انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا وإيران التي تم التوصل إليها في يوليو ٢٠١٥م، مع إعادة فرض العقوبات الأمريكية الأولية على النظام الإيراني. وفي يناير ٢٠٢٠م، نفذت الولايات المتحدة ضربة عسكرية قتلت أحد كبار القادة العسكريين الإيرانيين، مما أدى إلى ضربات إيرانية انتقامية على قاعدة أمريكية في العراق. إن أي استمرار أو زيادة في التوترات الدولية أو الإقليمية فيما يتعلق بإيران، بما في ذلك المزيد من الهجمات أو الاستيلاء على ناقلات النفط التي تعطل التجارة الدولية، أو أي إعاقة للتدفق التجاري عبر مضيق هرمز، أو أي صراع عسكري، يمكن أن يكون لها تأثير مزعزع للاستقرار على منطقة الخليج بما في ذلك المملكة وقدرتها على تصدير النفط.

وقد تسببت هذه المواقف في اضطراب كبير في اقتصادات البلدان المتضررة، وأدت إلى زيادة عدم اليقين السياسي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان لها تأثير مزعزع لاستقرار أسعار النفط والغاز. ولا يوجد ما يؤكد عدم تصعيد المتطرفين أو الجماعات الإرهابية لأنشطة العنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو أن أي حكومات مستقرة حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستنجح في الحفاظ على المستويات السائدة للنظام المحلي والاستقرار. ونظراً لأنه من غير الممكن بشكل عام التنبؤ بوقوع الأحداث أو الظروف أو تأثيرها، مثل الحرب أو الأعمال العدائية أو الخلافات الدبلوماسية، فلا يوجد ما يضمن بأن المصرف سيكون قادراً على الحفاظ على التشغيل المربح لأعماله عند وقوع أحداث سياسية معاكسة أو الظروف التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

كما يجب على المستثمرين المحتملين أن يأخذوا بالاعتبار أن أعمال المجموعة وأدائها المالي قد يتأثران سلباً بالتطورات السياسية أو الاقتصادية أو ذات الصلة خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب العلاقات المتداخلة داخل الأسواق المالية العالمية، ولا يوجد ما يؤكد أن حكومات البلدان التي تتعرض لها المجموعة بشكل خاص لن تنفذ سياسات أو لوائح مالية أو نقدية مقيدة، بما في ذلك التغييرات فيما يتعلق بأسعار الفائدة والتفسيرات القانونية الجديدة للأنظمة الحالية، والتي يمكن أن يكون لأي منها أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي والتوقعات.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المقترضين والأطراف النظيرة الأخرى بسبب أنشطتها التمويلية والاستثمارية، والتي قد تؤدي إلى خسائر مادية في الفترات المستقبلية

ترتكز مخاطر الائتمان الناشئة عن التغييرات السلبية في جودة الائتمان وإمكانية استرداد التمويل والأوراق المالية والمبالغ المستحقة من الأطراف النظيرة في مجموعة واسعة من أعمال المجموعة؛ لاسيما في أنشطتها التمويلية والاستثمارية. ويمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان كذلك نتيجة للتدهور العام في الظروف الاقتصادية المحلية أو العالمية، أو من المخاطر النظامية في الأنظمة المالية التي تعمل فيها المجموعة. وعلى وجه الخصوص، تتعرض المجموعة لمخاطر عدم وفاء الأطراف النظيرة بالتزاماتهم فيما يتعلق بالتمويل المقدم من قبل المجموعة واحتمالية عدم كفاية الضمانات -إن وجدت- التي تؤمن التمويل المقدم من المجموعة، ويمكن لكل منها:

- التأثير على قابلية استرداد وقيمة أصول المجموعة.
- وزيادة في التمويل غير العامل.
- وتتطلب زيادة في مخصصات المجموعة لانخفاض قيمة التمويل والأصول المالية الأخرى.

كما أنه في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، بلغ صافي تمويل المجموعة ٥١٩,٧٠٠.٧ مليون ريال سعودي، وبلغ التمويل غير العامل ٣٠,٢٤.٨ مليون ريال سعودي، وبلغ مخصص انخفاض قيمة التمويل ٨,٨٦١.٢ مليون ريال سعودي. وبلغت نسبة تغطية التمويل غير العامل للمجموعة (محسوبة بقسمة مخصص انخفاض التمويل على التمويل غير العامل) نسبة (٢٩٣%) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، وبلغت نسبة التمويل غير العامل للمجموعة (محسوبة بقسمة التمويل غير العامل على إجمالي التمويل) نسبة (٥٧.٠%) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.

تحتسب المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لقواعد وإرشادات المعيار الدولي رقم ٩ للتقارير المالية لتغطية الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها والاستثمارات منخفضة القيمة، وتتم إدارة محفظة المجموعة والتعرضات الائتمانية وفقاً لسياسة الائتمان ذات الصلة وتصنيفات إقراض العملاء التي وضعها البنك المركزي السعودي. ومع ذلك، نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية السلبية في السنوات الأخيرة (بما في ذلك تأثير كوفيد-١٩ منذ أوائل عام ٢٠٢٠م)، والتغيرات السلبية في مستويات ثقة المستهلك، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، ومستويات السيولة المتقلبة، وزيادة معدلات الإفلاس، من بين عوامل أخرى، فإن قدرة بعض عملاء المجموعة والأطراف المقابلة على سداد تمويلهم أو التزاماتهم الأخرى قد تأثرت بشكل سلبي، وقد يستمر هذا الأثر السلبي مستقبلاً.

وفي حال واجهت المجموعة مستوى أعلى من حالات تخلف العملاء عن السداد وثبت أن مخصصاتها غير كافية لأي سبب، بما في ذلك بسبب مزيد من الانكماش الاقتصادي أو فشل كبير في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، فقد يكون لذلك أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

قد لا تكون الضمانات المقدمة لصالح المجموعة كافية لتغطية جميع الخسائر وقد تواجه المجموعة صعوبة في تطبيق أنواع معينة من الضمانات.

يخضع رهن الأصول (مثل محافظ الأسهم والأصول العقارية) للحصول على تمويل مصرفي لقيود معينة بموجب أنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية. وعلى وجه الخصوص وفي بعض الحالات، قد لا يتم التنفيذ على هذا الضمان دون أمر أو حكم قضائي، ووفقاً لذلك، قد تنخفض قيمة أي من هذه الضمانات بمرور الوقت بينما تسعى المجموعة للتنفيذ عليها، وقد يؤثر الوقت والتكاليف المرتبطة بالتنفيذ على الضمانات بشكل سلبي على قدرة المجموعة على استرداد خسائرها التمويلية بشكل كامل.

يتركز تمويل المجموعة وصافيها ومحفظة الأوراق المالية الاستثمارية وودائع العملاء في المملكة العربية السعودية

تتركز محفظة تمويل المجموعة وصافي أوراقها المالية واستثماراتها فيها جغرافياً في المملكة. وقد بلغ إجمالي هذه المحافظ مجتمعة ٥٢٨,٢١٩.٨ مليون ريال سعودي أو نسبة (٨٤.٧%) من إجمالي أصول المجموعة، ونسبة (٩٧.٧%) من صافي تمويل المجموعة، ونسبة (٩١.٢%) من استثماراتها الصافية في المملكة العربية السعودية، وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

كما بلغ إجمالي وودائع عملاء المجموعة ٥١٢,٠٧٢.٢ مليون ريال سعودي أو نسبة (٩٢%) من إجمالي مطلوباتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، علماً بأنه يتم تحصيل على هذه الودائع بشكل أساسي من المملكة العربية السعودية.

وبناءً على ذلك، فإن أي تدهور في الظروف الاقتصادية العامة في المملكة العربية السعودية أو أي فشل من قبل المجموعة في إدارة تركيزات المخاطر الجغرافية بشكل فعال يمكن أن يكون له أثر سلبي أكبر على أعمال المجموعة أكثر من تأثير المصرف الأكثر تنوعاً. (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على القسم " - تقع عمليات وأصول المجموعة بشكل أساسي في المملكة العربية السعودية، وبالتالي، تتعرض المجموعة لظروف اقتصادية عامة في المملكة العربية السعودية " أعلاه و " - تعمل المجموعة في منطقة تخضع لمخاوف سياسية وأمنية مستمرة " أعلاه).

لدى المجموعة تركيزات كبيرة فيما يتعلق بالعملاء والقطاعات

بلغ التمويل الاستهلاكي ٣٦٩,٧٨٧.١ مليون ريال سعودي بنسبة (٨٠.٥%) من صافي تمويل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية البالغة (١٩.٥%) من صافي تمويل المجموعة، فإن ٣٢,٦١٠.١ مليون ريال سعودي أو نسبة (٧.١%) من صافي تمويل المجموعة تم تقديمه لمنشآت عاملة في القطاع الصناعي، بينما تم تقديم ٣٢,٤٠٤.٢ مليون ريال سعودي أو نسبة (٧.١%) من صافي تمويل المجموعة قبل ١٢ شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة غير منخفضة القيمة الائتمانية) إلى الكيانات العاملة في القطاع التجاري.

ضمن محافظها التمويلية والاستثمارية في الأوراق المالية، بلغت نسبة مخاطر تعرض المجموعة للحكومة والجهات شبه الحكومية نسبة (١٤.٩%) من صافي تمويلها، ونسبة (٨٠.١%) من صافي استثماراتها، وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. يعتمد الوضع المالي والربحية المستمرة للكيانات التي تسيطر عليها الحكومة أو الكيانات المرتبطة بالحكومة إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي وغيره من العوامل السياسية. وعليه، تتعرض المجموعة للتغيرات في الإنفاق الحكومي والعوامل السياسية وتأثير هذه التغيرات على مستوى النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وبالتالي على عملاء المجموعة المرتبطين بالحكومة، والذين ليس لديها سيطرة عليهم. وعليه، فقد يكون لعدم قدرة المجموعة في توقع أو تقييم أي من تلك التغيرات بشكل صحيح أثر سلبي على أعمالها ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

إن التركيزات في محفظة قروض الشركات أو الذمم المدينة التمويلية للمجموعة تعرضها لمخاطر التخلف عن السداد من جانب أكبر المقترضين، إضافة إلى مخاطر التعرض لقطاعات صناعية معينة ومخاطر سحب أي ودائع كبيرة. وتبين محفظة القروض والذمم المدينة للمجموعة تركيزات العملاء والقطاعات.

نتيجة لذلك، فقد تضطر المجموعة إلى تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة إضافية وقد تعاني من انخفاض في إجمالي دخل التمويل والاستثمار نتيجة لأي ضعف جوهري في جودة الائتمان، أو تعثر من قبل أي واحد أو أكثر من الأطراف التمويلية الكبيرة للمجموعة أو مصدري أدوات الدين، أو أي عوامل تؤثر سلباً على أي من القطاعات التي تتعرض المجموعة لمخاطرها بشكل كبير. وتشمل العوامل الخاصة بالقطاعات ما يلي:

- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي أو آثار الركود في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة عملاء المجموعة من الأفراد على سداد تمويلهم، خصوصاً إذا اقترنت بمستويات متزايدة من البطالة أو عوامل أخرى تقيد دخل المستهلك.
- أسعار النفط والغاز المنخفضة السائدة والتي يمكن أن تقلل من سيولة مقترضين المجموعة من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، خصوصاً تلك الجهات العاملة في قطاع النفط والغاز أو التي تقدم منتجات وخدمات لهذا القطاع.
- انخفاض كبير في قيمة العقارات مما قد يضعف الجودة الائتمانية لمقترضين المجموعة العاملين في قطاع البناء والعقارات، ويمكن أن يقلل أيضاً من قيمة الضمانات العقارية التي تحتفظ بها المجموعة.

كما أن لدى المجموعة تركيز عالي في الودائع من العملاء المؤسسيين الكبار. وعليه، فإن سحب أو عدم تجديد لودائع عملاء المجموعة من قبل أي واحد أو أكثر من كبار المودعين (بما في ذلك المودعين المرتبطين بالحكومة) قد يتطلب من المجموعة الحصول على تمويل بديل من مصادر أخرى قد لا تكون متاحة بسهولة أو قد تكون مكلفة بشكل كبير، مما قد يقلل هوامش أرباح المجموعة ويؤثر سلباً على دخلها التشغيلي وربحيتها. (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على القسم "المجموعة معرضة لخطر عدم توفر السيولة بسهولة" أدناه).

لدى المجموعة التزامات ائتمانية محتملة وتعهدات متعلقة بالائتمان والتي قد تؤدي إلى خسائر محتملة

كجزء من أعمالها المصرفية الاعتيادية، تقوم المجموعة بإصدار خطابات الضمان وخطابات الاعتماد والقبول التي يتم تسجيلها خارج الميزانية العامة للمجموعة حتى تاريخ تمويلها أو إلغاؤها. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة التزامات غير قابلة للإلغاء لمنح الائتمان لعملائها، وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات مشروطة، إلا أنها مع ذلك تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والسيولة. وكما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، كان لدى المجموعة ٣٠,٧٨٨.٦ مليون ريال سعودي من الالتزامات الطارئة والالتزامات القائمة، أي ما يعادل نسبة (٥.٦%) من التزاماتها والتزاماتها التمويلية والصافية والطارئة مجتمعة.

وعلى الرغم من أن المجموعة تتوقع أنه سيحقق جزء فقط من التزاماتها فيما يتعلق بهذه التعهدات وتمويلها بنفسها تبعاً لذلك، قد تحتاج المجموعة إلى سداد مدفوعات فيما يتعلق بجزء أكبر من هذه الالتزامات؛ لاسيما في الحالات التي يكون فيها تدهور عام في ظروف السوق، حيث قد يؤدي ذلك إلى حاجة المجموعة إلى الحصول على تمويل إضافي في غضون مهلة قصيرة نسبياً، والذي قد لا يكون متاحاً بسهولة أو قد يكون أكثر تكلفة بشكل كبير، مما قد يقلل هوامش المجموعة ويؤثر سلباً على دخلها التشغيلي وربحيتها.

يمكن أن تتأثر المجموعة سلباً بالأوضاع الإيجابية الفعلية أو المتوقعة للمؤسسات المالية الأخرى والأطراف النظيرة

نظراً للترابط العالي بين المؤسسات المالية الذي أصبح أكثر وضوحاً خلال الأزمة المالية العالمية من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٠م، فإن المجموعة معرضة لخطر تدهور الأوضاع التجارية والمالية الفعلية أو المتوقعة للمؤسسات المالية الأخرى. ويمكن أن يؤدي تعثر أي مؤسسة في قطاع الخدمات المالية إلى خسائر كبيرة، بما في ذلك حالات إخلال من قبل مؤسسات أخرى. وكما حدث في عامي ٢٠٠٨م و ٢٠٠٩م، فإن المخاوف بشأن وضع مؤسسة ما أو إخلالها قد يؤدي إلى مشاكل سيولة كبيرة أو خسائر أو حالات إخلال من قبل مؤسسات أخرى نظراً لأن الوضع التجاري والمالي للعديد من المؤسسات المالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً نتيجة الائتمان أو التجارة أو المقاصة وغيرها من العلاقات. كما أن النقص الملحوظ في القدرة الائتمانية للطرف المقابل أو التساؤلات المثارة حوله قد يؤدي إلى مشاكل سيولة على مستوى السوق وخسائر أو حالات إخلال من قبل المجموعة أو غيرها المؤسسات الأخرى. إن هذه المخاطر، والتي يشار إليها غالباً باسم "المخاطر النظامية"، قد تؤثر بشكل سلبي على الوسطاء الماليين الآخرين كوكالات المقاصة، وغرف المقاصة، وشركات الأوراق المالية والأسواق المالية التي تتعامل معها المجموعة بشكل يومي. كما يمكن أن يكون للمخاطر النظامية، في حالة تحققها، أثر سلبي جوهري على قدرة المجموعة في الحصول على تمويل جديد وعلى أعمالها بشكل عام.

تتعرض المجموعة لمخاطر عدم توفر السيولة بشكل دائم وفوري

تتعرض المجموعة لمخاطر تتعلق بعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك التزامات التمويل، عندما تصبح تلك الالتزامات مستحقة نتيجة عدم التطابق بين أصولها وخصومها. وفي حال كان التدفق النقدي للمجموعة من عملياتها غير كافٍ للوفاء بالتزاماتها التعاقدية والطارئة قصيرة ومتوسطة الأجل عند استحقاقها، فقد تواجه المجموعة مشاكل في السيولة حتى إذا استمرت في استلام ودائع عملاء جدد وعائدات جديدة من التمويل أو تدفقات الإيرادات المستقبلية. كما يمكن أن ينشأ عدم تطابق السيولة هذا إذا كان هناك تدفق غير متوقع لودائع العملاء، أو إذا كان هناك انخفاض جوهري في قيمة محفظة الأوراق المالية التي يمكن تسيلها للمجموعة أو إذا كانت المجموعة غير قادرة على الحصول على تمويل قصير الأجل أو بيع الأصول لسد أي فجوات في التمويل. إن هذه المخاطر متصلة في العمليات المصرفية ويمكن زيادتها من خلال عدد من العوامل المؤسسية الخاصة، بما في ذلك الاعتماد المفرط على مصدر معين للتمويل (بما في ذلك، على سبيل المثال، ودائع العملاء تحت الطلب أو التمويل قصير الأجل واللحظي)، والتغيرات في التصنيفات الائتمانية أو ظواهر السوق ككل مثل اضطراب السوق والكوارث الكبرى. شهدت أسواق الائتمان في جميع أنحاء العالم انخفاضاً حاداً في السيولة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م والنصف الأول من عام ٢٠٠٩م، واستمرت المؤسسات المالية منذ ذلك الحين في مواجهة فترات انخفاض السيولة.

كما زاد إدراك مخاطر الطرف النظير بين البنوك بشكل كبير منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، مما أدى في بعض الأحيان إلى انخفاض بعض المصادر التقليدية للسيولة، مثل أسواق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، ومبيعات الأصول، واسترداد الاستثمارات. قد يكون وصول المجموعة إلى هذه المصادر التقليدية للسيولة مقيداً أو متاحاً فقط بتكلفة أعلى ولا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن الحكومة ستقدم أي دعم للقطاع المصرفي السعودي في المستقبل. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على القسم "لا توجد ضمانات من طرف ثالث أو تأكيدات أخرى للدعم الحكومي" أدناه.

إضافةً إلى ذلك، قد يحد عدم اليقين أو التقلبات في أسواق رأس المال والائتمان من قدرة المجموعة على إعادة تمويل المطلوبات المستحقة بتمويل طويل الأجل أو قد يزيد التكلفة التي تتحملها المجموعة للحصول على هذا التمويل، حيث إن حصول المجموعة على أي تمويل إضافي قد تحتاجه يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك ظروف السوق، وتوافر الائتمان بشكل عام والمقترضين في قطاع الخدمات المالية على وجه التحديد، والوضع المالي للمجموعة، والتصنيفات الائتمانية والقدرة الائتمانية.

وتفي المجموعة بجزء كبير من متطلباتها التمويلية من خلال مصادر تمويل قصيرة الأجل، والتي تتمثل بشكل أساسي في شكل ودائع تحت الطلب للعملاء. في الماضي، كانت ودائع العملاء مصدراً ثابتاً للتمويل؛ ومع ذلك، فإن توافر ودائع العملاء تحت الطلب يخضع للتقلبات بسبب عوامل خارجة عن سيطرة المجموعة، بما في ذلك احتمال فقدان ثقة المستهلك والضغوط التنافسية، مما قد يؤدي إلى تدفق كبير للودائع في غضون فترة زمنية قصيرة أو قد يتسبب في زيادة العائد المدفوع من قبل المجموعة على ودائعها للتأكد من احتفاظها بودائع كافية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، فإن نسبة (٧٣.٢%) من ودائع عملاء المجموعة لم يكن لها تاريخ استحقاق ثابت على الرغم من أن تلك الودائع كانت ثابتة بطبيعتها ومصدر ثابت للتمويل بناء على تحليل السلوك التاريخي، كما هو معتاد في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، فيتم سداد تلك الودائع فعلياً عند الطلب. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة (١٤.٦%) من ودائع عملاء المجموعة من المقرر أن تستحق في غضون ثلاثة أشهر، بينما توجد نسبة (١١%) من ودائع عملاء المجموعة من المقرر أن تستحق بين فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة. وقد تواجه المجموعة تسرب في الودائع في الأوقات التي تكون فيها السيولة محدودة بشكل عام في المملكة العربية السعودية أو عندما يواجه كبار المودعين متطلبات سيولة قصيرة أو طويلة الأجل. وعلى وجه الخصوص، فإن كبار المودعين لدى المجموعة (بما في ذلك المودعين من الجهات الحكومية والشبه حكومية) قد يسحبون ودائعهم بشكل كامل أو جزئي في حال تعرض أسعار النفط والغاز العالمية لانخفاض حاد أو استمرارها بالانخفاض لفترة طويلة.

وعلى الرغم من أن المصرف قد تمكن من الوصول إلى أسواق التمويل الشاملة عبر القروض الثنائية أو المشتركة وأسواق السندات الدولية، وذلك لتنوع مصادر تمويله وزيادة آجال استحقاقها، إلا أن هذه القروض لم تكن كافية لسد فجوات استحقاق الأصول والمطلوبات التعاقدية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ودائع المجموعة متركزة جغرافياً وتعتمد المجموعة على ودائع كبيرة معينة من مجموعة محدودة من العملاء. (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على القسم " - يتركز تمويل المجموعة وصافيتها ومحفظة الأوراق المالية الاستثمارية وودائع العملاء في المملكة العربية السعودية " أعلاه و " - لدى المجموعة تركيزات كبيرة من العملاء والقطاع " أعلاه).

وفي حال عدم تمكن جزء كبير من مودعي المجموعة أو أي من كبار المودعين لديها في ترحيل الودائع قصيرة الأجل عند استحقاقها أو قيامهم بسحب ودائعهم تحت الطلب؛ فقد يتأثر مركز السيولة والمركز المالي للمجموعة بشكل سلبي، وقد تضطر نتيجة لذلك للسعي وراء مصادر أخرى للتمويل من مصادر أكثر تكلفة أو قد تضطر إلى بيع بعض أصولها لتلبية متطلبات التمويل أو إبرام عمليات بيع وإعادة شراء أو تورق بشأن تلك الأصول، علماً بأنه لا يمكن ضمان قدرة المجموعة في الحصول على تمويل إضافي عند الاقتضاء أو بأسعار لا تؤثر على قدرتها على المنافسة بشكل فعال، وستتكبد المجموعة خسائر جوهرية في حال اضطرابها لبيع أي من أصولها لتلبية متطلبات التمويل الخاصة بها، فقد تعاني الخسائر المادية نتيجة لذلك.

وفي أسوأ الأحوال، عند عدم قدرة المجموعة على إعادة تمويل أو استبدال هذه الودائع بمصادر تمويل بديلة لتلبية احتياجاتها من السيولة (سواء أكان ذلك من خلال الودائع، والأسواق البينية، وأسواق رأس المال الدولية أو من خلال بيع الأصول)، فقد يكون لذلك أثر سلبي جوهري على أعمالها بشكل عام ويمكن أن يؤدي إلى إفلاسها بشكل محتمل.

قد تتأثر المجموعة سلباً بمخاطر السوق

قد تتأثر المجموعة سلباً بمخاطر السوق الخارجة عن سيطرتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقلبات في المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة، وأسعار الأوراق المالية، أو السلع، وأسعار صرف العملات. وقد تؤدي الزيادة في المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة -على وجه التحديد- بشكل عام إلى انخفاض في قيمة تمويل الدخل الثابت والأوراق المالية للمجموعة، وقد تزيد أيضاً من تكاليف تمويلها. كما قد تؤدي التقلبات في المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة أيضاً إلى فجوة في التسعير بين أصول وخصوم المجموعة التي تكون عرضة للتأثر بأسعار الفائدة. كما تتأثر المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة بالعديد من العوامل الخارجة عن سيطرة المجموعة؛ ومن تلك العوامل سياسات البنوك المركزية كالبنك المركزي السعودي، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إضافة إلى كل من العوامل السياسية والظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

كما قد تؤثر التغييرات في مستويات المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة (من خلال التأثير سلباً على الهامش المحقق بين أنشطة التمويل والاستثمار للمجموعة وتكاليف التمويل)، وتؤثر التغييرات أيضاً في أسعار الصكوك وحقوق الملكية والسلع على قيم استثمارات المجموعة في الأوراق المالية.

وبالرغم من أن مراقبة المجموعة لمعدلات الربح والتكلفة فيما يتعلق بأصولها وخصومها وسعيها لمطابقة أوضاع مراكزها المرتبطة بالأرباح ومعدلات التكاليف؛ إلا أن تحركات الأسعار قد تؤدي إلى عدم التطابق بين المعدلات الخاصة بأصولها المدرة للأرباح والخصوم المرتبطة بالتكاليف، والتي بدورها قد تؤثر سلباً على صافي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة. خاصة أن المجموعة تقدم التمويل الاستهلاكي والتمويل العقاري على أساس معدل ربح ثابت على مدى فترة التمويل مقدماً (والتي كانت لمدة ٤٣ شهراً للتمويل الشخصي و٢١٥ شهراً للتمويل العقاري كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م). إن تمويل المجموعة، وخاصة تمويلها قصير الأجل أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات التي تطرأ على ظروف السوق (ولمزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على القسم "المجموعة معرضة لمخاطر عدم توفر السيولة دائماً" أعلاه). وفي حيال زيادة تكلفة تمويل المجموعة وعدم قدرتها على تمرير التكاليف المتزايدة إلى كل عملائها الممولين أو جزء كبير منهم في وقت مناسب أو على الإطلاق سواء أكان ذلك بسبب يعود للسوق، أو الظروف التنافسية، أو غيرها من الظروف؛ فقد يكون لذلك أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة، أو نتائج عملياتها، أو مركزها المالي، أو توقعاتها المستقبلية.

كما أن المجموعة عرضة لتأثيرات التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. وتتضمن هذه المخاطر احتمال تغير قيمة أصل أو خصم لعملة أجنبية بسبب التغيرات الحاصلة على أسعار صرف العملات، إضافة إلى احتمالية اضطراب المجموعة إلى إغلاق أي مركز مفتوح لعملة أجنبية بخسارة نتيجة للحركة المعاكسة في أسعار الصرف. وتسعى المجموعة إلى مطابقة عملات أصولها وخصومها وتحفظ بمراكز العملات المفتوحة ضمن الحدود التي وضعها البنك المركزي السعودي. وعليه، فقد تتعرض المجموعة لتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية في حال عدم تحوطها وفقاً لما سبق، أو في حال عدم كفاية إجراءات التحوط المتخذة من قبلها لحمايتها من هذه المخاطر.

وكجزء من أعمالها، تبرم المجموعة عقود مشتقات كاتفاقيات الصرف الأجنبي الإسلامية؛ لأغراض إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، وتقدم أيضاً منتجات تحوط مشتقة لعملائها. وكما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، بلغت قيمة عقود المشتقات للمجموعة ٣٢,١٩٥.٧ مليون ريال سعودي، وبلغ صافي القيمة العادلة ٦٩٩.٥ مليون ريال سعودي. ولا يوجد ما يضمن نجاح عقود المشتقات الخاصة بالمجموعة في التخفيف من مخاطر أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، أو ما يضمن عدم تكبد المجموعة لخسائر كبيرة في عقود المشتقات الخاصة بها من وقت لآخر.

قد تؤثر التحركات العكسية في المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية بشكل سلبي على الإيرادات، والمركز المالي الخاص بكل من مودعي المجموعة، ومقترضيه، وغيرهم من الأطراف النظيرة لها، والذي بدوره قد يؤثر في نهاية المطاف على قاعدة ودائع المجموعة وجودة تعرضها الائتماني لبعض المقترضين وغيرهم من الأطراف النظيرة؛ ولا يوجد ما يضمن قدرة المجموعة على حماية نفسها من أي آثار سلبية لإعادة تقييم العملة أو التقلبات المستقبلية في المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات أو أي تغييرات جوهريّة في أسعار أوراقها المالية.

إن سياسات وأنظمة وإجراءات إدارة مخاطر المجموعة قد تجعلها عرضة لمخاطر غير معرّفة أو غير متوقعة

لا يمكن ضمان كفاية إدارة المخاطر وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة لحمايتها من جميع المخاطر الائتمانية، والتشغيلية، وتلك المتعلقة بالسيولة وغيرها من المخاطر الأخرى. كما لا يمكن ضمان كفاية أنظمة إدارة مخاطر المجموعة للسيطرة على آثار تلك المخاطر في حال وقوعها. إضافة إلى أنه قد لا يتم قياس بعض المخاطر بدقة من خلال أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة؛ حيث إن بعض أساليب المجموعة لإدارة المخاطر تعتمد على استخدام بيانات السوق التاريخية، والتي -كما يتضح من الأحداث الناجمة عن الأزمة المالية العالمية- قد لا تكون كافية للتنبؤ بشكل دقيق بالمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تكون أكبر بكثير مما تشير إليه تلك البيانات التاريخية، وقد تكون بعض المخاطر أكبر مما قد تشير إليه بيانات المجموعة.

كما تعتمد الأساليب الأخرى التي تتبعها المجموعة على تقييم المعلومات المتعلقة بالأسواق التي تعمل فيها المجموعة، أو عملائها، أو الأمور الأخرى المتاحة للجمهور أو المعلومات المتوفرة لدى المجموعة بشكل عام. وقد لا تكون هذه المعلومات في جميع الأحوال دقيقة، أو كاملة، أو محدثة، أو تم تقييمها بشكل صحيح؛ وعليه، فقد يؤدي أي قصور جوهري في إدارة مخاطر المجموعة أو سياسات أو إجراءات الرقابة الداخلية الأخرى إلى تعرض المجموعة لخسائر كبيرة نتيجة لتحقق المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية وتلك المتعلقة بالسيولة غير المعروفة لدى المجموعة.

إن تقنيات إدارة المخاطر المتبعة من قبل المجموعة قد لا تنفذ بشكل ثابت وقد لا تكون فعالة في كافة الأوقات للتخفيف من تعرضها للمخاطر المتعلقة بكافة الأسواق وكافة أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير المعرفة لدى المجموعة أو تلك غير المتوقعة. وعليه، يجب على المستثمرين معرفة أن أي إخفاق من قبل المجموعة في تحديد و/ أو السيطرة على آثار هذه المخاطر بشكل مناسب -بما في ذلك نتيجة أي إخفاق في تنفيذ سياسات وأنظمة وإجراءات إدارة المخاطر الجديدة في المستقبل بشكل صحيح- قد يكون ذو أثر سلبي جوهري على المجموعة، وسمعتها، وأعمالها، ونتائج عملياتها، ومركزها المالي، وتوقعاتها المستقبلية.

تعرض المجموعة لمخاطر تشغيلية قد تضر بسمعتها وتكبدها خسائر مالية

تعرض المجموعة لعدد كبير من المخاطر التشغيلية؛ بما في ذلك تلك الناشئة عن الأحداث الخارجية، والكوارث الطبيعية، أو الناتجة عن أخطاء عملية (كالإخفاق في توثيق المعاملات بشكل صحيح أو الإخفاق في الحصول على التفاوض الداخلية اللازمة) والاحتيايل، وعدم الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقواعد المنظمة للسلوك، والأعطال في الأنظمة والمعدات (بما في ذلك على وجه الخصوص الإخفاقات المتعلقة بتقنية المعلومات)، وعدم كفاية أنظمة خدمات العملاء، وعدم كفاية مهارات وأداء الموظفين، وضعف تطوير المنتجات وصيانتها، والأنشطة غير المصرح بها وعدم كفاية الأنظمة الأمنية والحماية المادية. إن أية خسائر ناتجة عن تحقق مثل هذه المخاطر قد يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو نتائج عملياتها أو مركزها المالي أو توقعاتها المستقبلية.

كما قد ينخرط موظفو المجموعة في ممارسات غير سليمة قد تعرض المجموعة لخسارة مالية مباشرة وغير مباشرة وتضر بسمعتها. وتشمل هذه الممارسات اختلاس أموال العملاء، والانخراط في ممارسات فاسدة أو غير قانونية للحصول على مكتسبات مادية، أو تسريب معلومات سرية عن العملاء عن قصد أو عن غير قصد أو عدم اتباع الإجراءات الداخلية. ولا يوجد ما يضمن اكتشاف أو ردع هذه الأنواع من سوء السلوك بشكل دائم، وقد لا تكون الاحتياطات التي تتخذها المجموعة لاكتشاف ومنع هذا السلوك فعالة في جميع الحالات. كما أنه من غير الممكن ضمان نجاح التدابير المتخذة لمكافحة هذه الأنواع من سوء السلوك. وعليه، فقد تؤدي أي تصرفات من هذا القبيل من قبل الموظفين إلى تعريض المجموعة لخسائر مالية ناتجة عن الحاجة إلى تعويض العملاء أو المستثمرين المشاركين أو شركاء الأعمال الآخرين الذين تعرضوا لخسارة أو نتيجة للغرامات أو العقوبات التنظيمية الأخرى، وقد يتسبب أي مما سبق بالإضرار بسمعة المجموعة.

تعتمد المجموعة على أنظمة تقنية المعلومات الخاصة بها وأي تعطل في هذه الأنظمة يمكن أن يؤدي إلى تعطيل أعمال المجموعة بشكل جوهري

تعتمد المجموعة على أنظمة تقنية المعلومات الخاصة بها لمعالجة عدد كبير من المعاملات على أساس دقيق وفي الوقت المناسب، وتعتمد عليها بشكل كبير لتخزين ومعالجة جميع بيانات الأعمال والتشغيل للمجموعة. بعد الأداء السليم للرقابة المالية للمجموعة، وإدارة المخاطر، وتحليل الائتمان وإعداد التقارير، والمحاسبة، وخدمة العملاء وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الأخرى، بالإضافة إلى شبكات الاتصال بين فروعها ومراكز معالجة البيانات الرئيسية، أمراً بالغ الأهمية لأعمال المجموعة وقدرتها على تنافس بشكل فعال. قد تتعطل الأنشطة التجارية للمجموعة مادياً إذا كان هناك فشل جزئي أو كامل في أي من أنظمة تقنية المعلومات أو شبكات الاتصالات. ويمكن أن يكون سبب هذه الأعطال مجموعة متنوعة من العوامل التي يكون بعضها خارج سيطرة المجموعة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وانقطاع التيار الكهربائي الممتد وفيروسات الكمبيوتر والهجمات الإلكترونية الخارجية الأخرى كما هو موضح في القسم "تعتمد أعمال المجموعة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها والتي هي عرضة لهجوم إلكتروني محتمل" أدناه.

كما يعتمد الأداء السليم لأنظمة تقنية المعلومات في المجموعة على بيانات دقيقة وموثوقة ومدخلات النظام الأخرى، والتي تعد عرضة للأخطاء البشرية. وعليه، فقد يؤدي أي فشل أو تأخير في تسجيل أو معالجة بيانات معاملات المجموعة إلى تعريضها للمطالبات بالتعويض عن الخسائر والغرامات والعقوبات التنظيمية، ولا يوجد ما يضمن بأن إجراءات حماية تقنية المعلومات الخاصة بالمجموعة ستكون فعالة تماماً في حالة وقوع كارثة أو ما يضمن حماية المجموعة من جميع الخسائر التي يمكن أن تحدث.

تعتمد أعمال المجموعة على أنظمة تقنية المعلومات الخاصة بها والتي قد تتعرض لهجمات سيبرانية محتملة

كما هو الحال مع المؤسسات المالية الأخرى الموجودة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والعالم، فإن التهديد الذي يتعرض له أمن معلومات المجموعة وبيانات العملاء من الانتهاكات الأمنية والهجمات السيبرانية يمثل خطراً حقيقياً ومتزايداً على أعمال المجموعة. يستهدف النشطاء والدول الخارجة عن القانون وممارسي الأعمال السيبرانية الإجرامية أنظمة تقنية المعلومات في جميع أنحاء العالم، وتتطور مخاطر التقنية والأمن السيبراني وتتغير بسرعة وتتطلب التركيز المستمر والمراقبة والاستثمار في التدابير الوقائية. وبالنظر إلى التعقيد المتزايد ونطاق الهجمات السيبرانية المحتملة، فمن الممكن أن تؤدي الهجمات المستقبلية إلى انتهاكات كبيرة للأمن التقني. وعليه، فقد يكون للفشل في إدارة مخاطر الأمن السيبراني بشكل مناسب والمراقبة المستمرة للعمليات الحالية ومراجعتها وتحديثها استجابة للتهديدات الجديدة عدد من الآثار السلبية على المجموعة، بما في ذلك تعطيل أعمالها، والكشف غير المصرح به عن المعلومات السرية، والأمور المالية الهامة أو المخاطر القانونية والإضرار بسمعتها.

قد تواجه المجموعة صعوبات في زيادة رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م من الشريحة الأولى للمجموعة (المحسوبة وفقاً لمعايير بازل ٣ للركيزة ١) نسبة (١٧.٩٪). وبلغ معدل كفاية رأس المال الإجمالي نسبة (١٩٪). تم منح المجموعة تصنيف "بنك مهم" مع رسوم إضافية لرأس المال من الشريحة الأولى تبلغ نسبة (٠.٥٪). وبناء على ذلك، بلغ إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال من الشريحة الأولى للمجموعة نسبة (١١٪) والتي تضمنت احتياطياً لرأس المال بنسبة (٢.٥٪).

وقد تتعرض المجموعة لمخاطر عدم وجود موارد رأسمالية كافية للوفاء بالحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لرأس المال التنظيمي السارية عليها. وبموجب بازل ٣، تعتبر متطلبات رأس المال بطبيعتها أكثر حساسية لتحركات السوق من الأنظمة السابقة وستزداد متطلبات رأس المال إذا ساءت الظروف الاقتصادية أو الاتجاهات السلبية في الأسواق المالية. وقد يؤدي أي فشل من جانب المجموعة في الحفاظ على الحد الأدنى لنسب رأس المال التنظيمي إلى اتخاذ إجراءات إدارية أو عقوبات، والتي بدورها قد يكون لها أثر سلبي جوهري على المجموعة وقد يؤدي النقص رأس المال المتاح إلى تقييد فرص المجموعة في التوسع.

كما تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على مستويات كفاية رأس المال للمجموعة. على سبيل المثال، من المرجح أن تؤدي الزيادة الكبيرة في الإقراض في عام ٢٠٢٢م وما بعده إلى خفض نسب كفاية رأس المال للمجموعة، ومن المرجح أن يكون لأي خسائر تتعرض لها في الفترات المستقبلية تأثير مماثل. بالإضافة إلى ذلك، قد تتغير المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالحساب والمستويات المطلوبة لكفاية رأس المال من وقت لآخر، بما في ذلك نتيجة لإرشادات جديدة صادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وينفذها البنك المركزي السعودي. كما قد تحتاج المجموعة إلى زيادة رأس مالها نتيجة للتوقعات السوقية لمستويات الرسملة المناسبة وتوقعات وكالات التصنيف.

وفي حال طلبت المجموعة زيادة رأس مالها في المستقبل، فلا يوجد ما يضمن قدرتها على إتمام تلك الزيادة بشروط تفضيلية للمجموعة أو إتمامها بوقت مناسب أو على الإطلاق. وفي الحالات التي تقترب فيها نسب رأس المال من المستويات التنظيمية الدنيا أو المستويات الدنيا الداخلية الخاصة بالمجموعة، فقد تحتاج المجموعة إلى تعديل ممارساتها التجارية، بما في ذلك الحد من المخاطر والاستفادة من بعض الأنشطة. وفي حال عدم قدرة المجموعة على الحفاظ على معدلات كفاية رأس المال بمستوى مرضي، فقد تنخفض تصنيفاتها الائتمانية وبالتالي قد تزيد تكلفة التمويل عليها. وعليه، فقد يكون لأي من العوامل آفة الذكر أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو نتائج عملياتها أو وضعها المالي أو توقعاتها المستقبلية.

تعتبر المجموعة كياناً خاضعاً لدرجة عالية من التنظيم ويمكن أن يكون للتغييرات في الأنظمة أو اللوائح المعمول بها أو في تفسيرها أو تطبيقها، أو عدم الالتزام لهذه القوانين أو اللوائح، أثر سلبي على أعمال المجموعة

يخضع أعضاء المجموعة، بما في ذلك المصرف، لعدد من الضوابط الاحترازية والتنظيمية المصممة للحفاظ على سلامة المؤسسات المالية، وضمان التزامها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأهداف، والحد من تعرضها للمخاطر. على سبيل المثال، ينص نظام معالجة المنشآت المالية المهمة، الصادر في ١١ ديسمبر ٢٠٢٠م والذي دخل حيز النفاذ في يونيو ٢٠٢١م (" نظام معالجة المنشآت المالية المهمة")، أنه الجهة التنظيمية ذات الصلة تحدد ما إذا كان يجب اعتبار مؤسسة مالية مثل المصرف ذات أهمية منهجية أم لا. وقام البنك المركزي السعودي بتحديد المصرف كمؤسسة مالية ذات أهمية منهجية. وتشمل أهداف نظام معالجة المنشآت المالية المهمة حماية النظام المالي والقطاع المالي في المملكة العربية السعودية وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي من خلال استخدام موارد المؤسسة المالية ذات الصلة. كما يمنح نظام معالجة المنشآت المالية المهمة الجهة التنظيمية ذات الصلة الحق في اتخاذ تدابير وقائية معينة لحماية النظام المالي، كتعديل أو تخفيض أو إلغاء أو تحويل حقوق حملة السندات أو الصكوك للمؤسسة المالية ذات الصلة إلى حقوق ملكية، والتي قد تشمل حملة الصكوك.

كما قد تحد هذه القوانين واللوائح والقواعد الأخرى من أنشطة أعضاء المجموعة وتزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. قد تؤثر التغييرات في هذه الأنظمة واللوائح (مثل تلك الواردة في اتفاقية بازل ٣) والطريقة التي يتم بها تفسيرها أو تطبيقها على احتياطات المجموعة وإيراداتها وأدائها وقد يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وأفاقها المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الإخلال بالإرشادات التنظيمية إلى تعريض المجموعة لمسؤوليات وعقوبات محتملة والإضرار بسمعتها. وعلى الرغم من أن المجموعة تعمل مع الجهات التنظيمية عن كثب وخصوصاً في ظل استمرارها بالالتزام بالأنظمة واللوائح ذات الصلة بالبنك المركزي السعودي، إلا أنه لا يمكن للمجموعة التوقع على وجه اليقين بأي تغييرات مستقبلية على الأنظمة واللوائح ذات الصلة أو السياسات المالية وغيرها من السياسات الخارجة عن سيطرة المجموعة.

ولأغراض تنفيذ وتوسيع أعمالها، يجب على المجموعة الاحتفاظ أو الحصول على مجموعة متنوعة من التراخيص والتصاريح والموافقات من مختلف الجهات والهيئات التنظيمية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات الحكومية. وفي الغالب، تكون إجراءات الحصول على هذه التراخيص والتصاريح والموافقات طويلة ومعقدة وغير متوقعة وعادة ما ترتبط بتكاليف مرتفعة. وفي حال عدم قدرة المجموعة على الاحتفاظ أو الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات ذات الصلة، فقد ينتج عن ذلك انخفاض في قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

كما توجد رقابة دولية متزايدة على البنوك العاملة في جميع الأسواق فيما يتعلق بالعقوبات، ومكافحة غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب وغيرها من اللوائح التي يتسم بعضها بالطبيعة الدولية. وتتطلب هذه الأنظمة واللوائح من المجموعة اعتماد وتنفيذ سياسات وإجراءات "اعرف عميلك" والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والكبيرة إلى الجهات التنظيمية المختصة. اعتمدت المجموعة سياسات وإجراءات "اعرف عميلك" و "مكافحة غسيل الأموال" وتقوم بمراجعتها بانتظام في ضوء التطورات التنظيمية والسوقية. إن قدرة المجموعة على الالتزام بجميع هذه الأنظمة والقواعد السارية مرتبطة بمتانة أنظمة وإجراءات تقنية المعلومات وإجراءات إدارات الالتزام والمراجعة وإعداد التقارير، فضلاً عن قدرتها على جذب موظفي إدارات الالتزام وإدارة المخاطر والاحتفاظ بهم. وفي حال وقوع انتهاكات فعلية أو مزعومة للالتزام من قبل شركة تابعة للمجموعة، فقد تخضع تلك الشركة للتحقيق والإجراءات القضائية أو الإدارية، مما قد يؤدي إلى عقوبات أو دعاوى قضائية عن الأضرار بما في ذلك الدعاوى المقامة من قبل العملاء، وعدم قدرة تلك الشركة في القيام بالأعمال في السوق المصرفية الدولية أو في ولايات قضائية محددة، وفقدان ترخيصها المصرفي أو ضرر مادي لسمعتها، وقد يكون كل منها أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو نتائج عملياتها أو مركزها المالي أو توقعاتها المستقبلية.

يواجه المصرف منافسة متزايدة قد تؤثر سلباً على نتائج عملياته

تتمتع جميع قطاعات سوق الخدمات المالية والمصرفية في المملكة العربية السعودية بقُدرة تنافسية عالية. واستناداً إلى الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي كما في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، فإن ٣٥ بنكاً تجارياً يعمل أو مرخص له بالعمل في المملكة العربية السعودية، منها ١١ مصرفاً مسجلاً في المملكة العربية السعودية، و٦ فروع لبنوك مقرها في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، و٩ بنوك دولية، و٦ تم ترخيصها لكنها لم تبدأ عملياتها بموجب تراخيصها و٣ تم ترخيصها كبنوك رقمية ولكن لم تبدأ عملياتها بعد حصولها على التراخيص اللازمة.

وعليه، يواجه المصرف منافسة عالية في المملكة العربية السعودية سواء من الداخلين الجدد إلى السوق أو من المنافسين الحاليين، بما في ذلك البنك الأهلي السعودي نتيجة لاندماج البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية، مما قد يزيد الضغط على المصرف لتحسين نطاق وتطور منتجاته وخدماته المتاحة في الوقت الحالي، وقد تحد المنافسة في مجالات عمله الرئيسية، بما في ذلك تمويل المستهلك على وجه الخصوص، من قدرة المصرف على تنمية أعماله، وزيادة قاعدة عملائه وتوسيع عملياته أو التقليل أو التأثير بشكل سلبي لمعدل نمو أصوله وهوامش ربحه على الخدمات التي يقدمها. وفي حال واجه المصرف ضغوطاً متزايدة على الهامش وارتفاعاً في نفقات التشغيل مع تطور القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية أو في حال عدم قدرة المصرف على المنافسة بفعالية أو تحمله تكاليف إضافية كبيرة أثناء سعيه إلى المنافسة بفعالية، فقد يكون لهذه العوامل أثر سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو نتائج عملياتها أو وضعها المالي أو آفاقها المستقبلية.

لا توجد ضمانات أخرى للدعم الحكومي

يجب على المستثمرين معرفة عدم وجود أي ضمان (ضمني أو صريح) فيما يتعلق بالالتزامات المالية للمصرف (بما في ذلك ما يتعلق بالصكوك) من قبل الحكومة أو المساهمين في المصرف أو أي شخص آخر. إضافة إلى ذلك، وبغض النظر عن مكانة المصرف بصفته منشأة مالية مهمة، فلا يوجد ما يضمن بأن الدعم الحكومي سيكون متاحاً للمصرف في حالة وقوع أي أزمة مستقبلية أو اضطراب اقتصادي في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، إذ لا تتحمل الحكومة أو أي من الكيانات المرتبطة بها أي التزام بالاستثمار في المصرف أو إيداع ودائع فيه أو التعامل معه أو دعمه بأي شكل آخر.

يخضع المصرف لسيطرة بعض المساهمين الرئيسيين الذين قد لا تتماشى مصالحهم مع مصالح حملة الصكوك

إن المساهمين الرئيسيين في المصرف، الذين يعملون مجتمعين أو مع مساهمين آخرين، لديهم القدرة على التأثير بشكل كبير على أعمال المصرف. وفي حال نشوء ظروف تعارض فيها مصالح المساهمين الرئيسيين في المصرف مع مصالح دائنيه (بما في ذلك حملة الصكوك)، فقد يتعرض حملة الصكوك لمخاطر ناتجة عن أي تعارض في المصالح من هذا القبيل.

تعتبر المبادئ والسياسات المحاسبية للمجموعة ضرورية لإعداد تقارير عن مركزها المالي ونتائج عملياتها وتتطلب من الإدارة وضع تقديرات حول الأمور غير المؤكدة

تعتبر المبادئ والسياسات المحاسبية أساسية لقيام المجموعة بتسجيل وتقرير مركزها المالي ونتائج عملياتها، يجب أن تمارس الإدارة حكمها في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات المحاسبية بحيث تتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المعتمد في المملكة العربية السعودية ومع المعايير والتصريحات الأخرى التي أقرتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أقرت الإدارة بعض الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة المنطوية على مخاطر كبيرة في تعديل جوهرى على القيم الدفترية للأصول والخصوم في الملاحظات على بياناتها المالية، والتي تم وصفها في الإيضاح ٢ (د) على القوائم المالية لعام ٢٠٢١م، وتتضمن قياس خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية وتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

يمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على القيمة النهائية التي يتم الحصول عليها إما عند الإفصاح عن الدخل أو المصروفات أو استرداد أصل أو تخفيض خصم. ووضعت المجموعة سياسات وإجراءات رقابة تهدف إلى التأكد من أن قراراتها وتقديراتها المحاسبية يتم مراقبتها وتطبيقها بشكل ثابت. إضافة إلى ذلك، تهدف السياسات والإجراءات إلى ضمان أن عملية تغيير المنهجيات تنفذ بطريقة مناسبة. وبسبب عدم الوضوح الذي يحيط بقرارات المجموعة والتقديرات المتعلقة بهذه الأمور، فلا يمكن تقديم أي تأكيد بأن المجموعة لن تكون مطالبة بإجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغة القوائم المالية للفترة السابقة في المستقبل.

يعتمد نجاح المجموعة المستمر على قدرتها على جذب الإدارة العليا والموظفين المؤهلين

يعتمد نجاح المجموعة المستمر بشكل جزئي على قدرتها في الاستمرار في جذب المتقدمين المؤهلين وذوي الخبرة والاحتفاظ بهم وتحفيزهم. ففي عام ٢٠٢٠، طبقت المجموعة نظاماً رقمياً جديداً شاملاً ("وحدة التوظيف") لتحسين كفاءة عمليات التوظيف والالتحاق بـ المصرف إذ يعدُّ الالتحاق أحد الجوانب الأكثر أهمية في إنشاء تجربة متفوقة للمرشحين، وبهذا تزداد فرص الاحتفاظ بالموظفين.

وحيث أقرت الحكومة عدداً من المبادرات التي تتطلب من جهات الخدمات المالية التأكد من أن بعض الأدوار الحساسة يشغلها مواطنون سعوديون؛ فقد بلغ مستوى السعودة لدى المصرف نسبة (٩٧.٤%) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.

إن أي إخفاق من قبل المجموعة في إدارة احتياجاتها من الموظفين بنجاح، بما في ذلك حدوث خلل في نموذج التوظيف، والاحتفاظ بالأعضاء الرئيسيين في فريق الإدارة التنفيذية أو تعيين موظفين مؤهلين جدد بوتيرة تتماشى مع نموها، يمكن أن يعيق تنفيذ المجموعة لاستراتيجيتها، وكذلك يعيق نمو أعمالها ولها أثر سلبي جوهرى على أعمالها أو نتائج عملياتها أو وضعها المالي أو آفاقها المستقبلية.

تعرض المجموعة لمخاطر السمعة المتعلقة بعملياتها وقطاعها وقد تتأثر سمعتها سلباً في حال اعتبار أي من منتجاتها التمويلية الإسلامية غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية

تعتمد المجموعة على ثقة عملائها للنجاح في أعمالها. وقد تتعرض المجموعة لخطر أن يؤدي التقاضي وسوء السلوك والإخفاق التشغيلي والدعاية السلبية والتكهنات الصحفية، سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة، إلى الإضرار بسمعتها. كما قد تتأثر سمعة المجموعة سلباً بسلوك الغير الذين لا تسيطر عليهم المجموعة، بما في ذلك الكيانات التي قدمت لها المجموعة التمويل أو استثمرت فيها. على سبيل المثال، في حال ارتبط أحد أطراف التمويل النظيرة للمجموعة بفضائح مالية أو تم الإعلان عن سوء سلوك على نطاق واسع، فقد ينتج عن ذلك تأثير في سمعة المجموعة. كما قد تتعرض المجموعة لدعاية سلبية تتعلق بقطاع الخدمات المالية ككل، حيث إن الفضائح المالية غير المرتبطة بالمجموعة أو السلوك الأخلاقي المشكوك فيه من قبل أحد المنافسين قد يشوه سمعة القطاع ويؤثر على تصور المستثمرين والرأي العام وموقف الجهات التنظيمية. وعليه، فقد يؤدي أي ضرر يلحق بسمعة المجموعة إلى قيام العملاء الحاليين بسحب أعمالهم ودفع العملاء المحتملين إلى التردد في التعامل مع المجموعة.

يُعد المصرف مؤسسة مالية إسلامية، وتتم مراجعة جميع منتجاته وتتم الموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف الراجحي. وكجزء من عملية المراجعة والموافقة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، يجب على كل عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف الراجحي استخدام جهوده التفسيرية وفقاً للقواعد المنهجية ومبادئ الفقه الإسلامي. وبينما تتفق العديد من المذاهب الإسلامية على المنهجية العامة والمبادئ الأساسية للتفسير، إلا أنها قد تختلف حول قواعد معينة. وعليه، إذا تم طرح أي أمور تعد موضع تساؤل فيما يتعلق بمدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية للمنتجات المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية والتي يقدمها المصرف، فقد تتأثر سمعة المصرف بشكل سلبي والذي بدوره قد يؤثر بشكل سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ومركزها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

قد يؤثر التغيير السلبي في التصنيف الائتماني للمصرف بشكل سلبي على قدرة المجموعة في الوصول إلى أسواق رأس المال المتعلقة بأدوات الدين وقد يزيد من تكاليف الاقتراض

تعتبر التصنيفات الائتمانية للمصرف، والتي تهدف إلى قياس قدرته على الوفاء بالتزامات الدين عند استحقاقها، عاملاً هاماً في تحديد تكلفة القروض للمجموعة.

فقد تم تقييم تصنيفات المصرف طويلة الأجل للشركات " BBB + " مع نظرة مستقبلية إيجابية من قبل ستاندرد آند بورز S&P في ١٥ أبريل ٢٠٢٢ م، " A - " مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل فيتش في ١٤ فبراير ٢٠٢٢ م، " A1 " مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل موديز في ١٩ مايو ٢٠٢٢ م و " A+ " مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل كايبتال إنتليجنس في ١٧ مايو ٢٠٢٢ م. لا يعد التصنيف الائتماني توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، وقد تخضع التصنيفات للمراجعة أو الإلغاء في أي وقت من قبل مؤسسة التصنيف التي تم تعيينها، ويجب تقييم كل تصنيف بشكل مستقل عن أي تصنيف آخر.

ولا يمكن ضمان بقاء تصنيفات المصرف كما هي في المستقبل؛ إذ قد تؤثر أي تغييرات فعلية أو متوقعة في التصنيفات الائتمانية للمصرف على القيمة السوقية للصكوك، وقد يؤدي خفض التصنيف الائتماني للمصرف (أو التغيير السلبي في التوقعات) إلى زيادة تكلفة الاقتراض للمجموعة وقد يحد ذلك من قدرة المصرف أو أي من شركاته التابعة على زيادة رأس المال والتمويل، وقد يؤثر كل ذلك بشكل سلبي على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ومركزها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

ووفقاً لكل من موديز وكايبتال إنتليجنس؛ فإن تصنيفات المصرف تعتمد على التصنيفات السيادية للمملكة العربية السعودية وإمكانية انخفاض قدرة المملكة العربية السعودية على تقديم الدعم للبنك.

فعلى سبيل المثال، تشير وكالة موديز إلى أن العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى خفض تصنيف المصرف تشمل خفض التصنيف السيادي وإعادة تقييم محتملة لاستعداد الحكومة لتقديم الدعم، وتشير كايبتال إنتليجنس إلى أن تخفيض تصنيف المصرف سيتطلب تخفيض درجة السيادة أو تغيير وجهة نظر كايبتال إنتليجنس فيما يخص استعداد الحكومة لتقديم الدعم. كما ذكرت ستاندرد آند بورز أن تقييمها للجدارة الائتمانية الجوهرية للمصرف أقل بدرجة واحدة من التصنيف السيادي بالعملة المحلية لشركة ستاندرد آند بورز في المملكة العربية السعودية.

كما مُنحت المملكة العربية السعودية التصنيفات الائتمانية التالية: A1 (نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل موديز، A (نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل فيتش، A- (نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل ستاندرد آند بورز و " A+ " (نظرة مستقبلية مستقرة) من قبل كايبتال إنتليجنس. نتيجة لذلك، إذا قام أي من وكلاء التصنيف بالمصرف بتقليل تصنيفاته، أو تغيير النظرة المستقبلية لتصنيفاته، في المملكة العربية السعودية، فقد يؤدي ذلك أيضاً إلى قيام وكيل التصنيف ذي الصلة بتخفيض تصنيفها، أو تغيير نظرة تصنيفها، في المصرف. (يرجى مراجعة " - لا توجد ضمانات من طرف ثالث أو تأكيدات أخرى للدعم الحكومي " أعلاه).

المخاطر المتعلقة بالسوق والصناعة والبيئة التنظيمية

اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على عائدات النفط

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل كبير على عائدات النفط. ووفقاً لبيانات أوبك، في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م، كان لدى المملكة العربية السعودية ما يقرب من نسبة (١٧.٩%) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، في حين أن الأنشطة المرتبطة بالنفط، وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، شكلت نسبة (٢٢.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بالأسعار الحالية لعام ٢٠٢٠م. وشكلت عائدات النفط ما يقدر بنحو نسبة (٥٢.٨%) من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠٢٠م، ونسبة (٦٤.١%) في عام ٢٠١٩م. كما شكلت الصادرات النفطية نسبة (٦٨.٧%) من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ونسبة (٧٦.٦%) في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

ونظراً لأن النفط يعد من أهم صادرات المملكة العربية السعودية، فإن أي تغيير في أسعار النفط سيؤثر على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي وغيرها من المؤشرات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. ووفقاً للموقع الرسمي لأوبك، تقلب سعر سلة أوبك المرجعية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فمنذ يوليو ٢٠١٤ م، عندما كان المتوسط الشهري لسعر برميل أوبك المرجعي ١٠٧.٨٩ دولاراً أمريكياً، انخفضت أسعار النفط الخام بشكل حاد بنحو نسبة (٧٥%) بمتوسط شهري قدره ٢٦.٥٠ دولاراً أمريكياً في يناير ٢٠١٦ م.

وعلى الرغم من تعافي أسعار النفط الخام في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط السعر الشهري ٥٦.٩٤ دولاراً أمريكياً للبرميل في ديسمبر ٢٠١٨م و ٦٦.٤٨ دولاراً أمريكياً للبرميل في ديسمبر ٢٠١٩م، إلا أن عام ٢٠٢٠ م شهد تقلباً كبيراً حيث انخفض متوسط سعر سلة أوبك المرجعية من ٦٥.١١ دولاراً أمريكياً لكل برميل في يناير ٢٠٢٠م إلى ١٦.٥٢ دولاراً أمريكياً للبرميل كما في ١ مايو ٢٠٢٠ م، قبل أن ينتعش إلى متوسط سعر ٤١.٤٧ دولاراً أمريكياً للبرميل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (عندما تأثر بشكل كبير بكوفيد-١٩ وأحداث أخرى) والولايات المتحدة ٦٩.٨٩ دولاراً في عام ٢٠٢١م. كما أدى الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ م والمخاوف المتعلقة بإمدادات النفط إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط مما أدى إلى زيادة السعر اليومي لسلة أوبك المرجعية في ٩ مارس ٢٠٢٢ م إلى ١٢٨.٢٧ دولاراً أمريكياً للبرميل، وبلغ متوسط سعر سلة أوبك المرجعية للأسبوع المنتهي في ١٠ يونيو ٢٠٢٢ م ١٢١.٥٩ دولاراً أمريكياً، علماً بأن السعر الشهري للبرميل من النفط الخام العربي الخفيف يتأثر بالتماشي مع هذه الاتجاهات.

كما أنه من غير الممكن التنبؤ بتأثير أعمال التخريب أو أي حادث آخر يتعلق بالبنية التحتية الحيوية للنفط والغاز في المملكة العربية السعودية (أو أي فترة طويلة من انخفاض الإنتاج بعد أي حادث أو فعل من هذا القبيل) على سعر النفط والغاز والطلب العالمي الخاص بهما. كما أنه من غير الممكن التنبؤ بأي تأثير مماثل على صادرات المملكة العربية السعودية من الهيدروكربونات وإيرادات الحكومة واقتصاد المملكة العربية السعودية ككل.

كما كان لعوامل مثل عدم قدرة أوبك وحلفائها على التوصل بكفاءة إلى اتفاق بشأن مستويات إنتاج النفط تأثير كبير على سعر النفط. ففي أوائل مارس ٢٠٢٠م، اقترح مسؤولو أوبك خطة لأوبك بلس لخفض إنتاج النفط العالمي بنسبة (١.٥%)، ومع ذلك، لم يتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق وتم إنهاء الشراكة التي استمرت ثلاث سنوات بين أوبك ومقدمي الخدمات الرئيسيين من خارج أوبك نتيجة لذلك. كما قد أدى ذلك إلى فشل أوبك بلس في تمديد اتفاقية خفض ٢.١ مليون برميل يومياً والتي كان من المقرر أن تنتهي في نهاية مارس ٢٠٢٠ م. وفي ٧ مارس ٢٠٢٠ م، أعلنت المملكة العربية السعودية عزمها لزيادة إنتاجها النفطي وخفض سعر نفطها في أبريل ٢٠٢٠ م. ومع ذلك، في أوائل أبريل ٢٠٢٠ م، أعلنت أوبك بلس توصلها إلى اتفاق لخفض الإنتاج بمقدار ٩.٧ مليون برميل يومياً، إلا أن هذا الإجراء قد فشل في تقديم الدعم الكافي لسوق النفط مع انخفاض الأسعار في الأيام التي عقيبت ذلك الإعلان. كما تم تمديد هذه الاتفاقية حتى يوليو ٢٠٢٠ م، وبعد ذلك تم التخطيط لرفع تدريجي للتخفيضات في الإنتاج. وفي يناير ٢٠٢١م، اتفقت أوبك وروسيا على رفع طفيف لتخفيضات إنتاج النفط بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً، وفي سبتمبر ٢٠٢١م، وصل المتوسط الشهري لسلة أوبك المرجعية إلى ٧٣.٨٨ دولاراً أمريكياً، إلا أنه لا يوجد ما يضمن الحفاظ على الاتفاقية من قبل جميع الأطراف ذوي الصلة أو تحقيق أهدافها المعلنة أو أثرها على أسعار النفط على المدى القصير إلى المتوسط.

تشمل العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سعر النفط، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- التطورات الاقتصادية والسياسية في المناطق المنتجة للنفط لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.
- العرض والطلب العالمي والإقليمي، والتوقعات المستقبلية بشأن العرض والطلب على المنتجات النفطية.
- آثار اللوائح البيئية الدولية الهادفة إلى تقليل انبعاثات الكربون.
- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط الخام.
- أسعار وتوافر أنواع الوقود البديلة والتقنيات الجديدة التي تستخدم أنواع الوقود البديلة.
- تأثير الأمراض الوبائية مثل كوفيد-19.
- الطقس العالمي والظروف البيئية.

إذا انخفضت الأسعار الدولية للمنتجات الهيدروكربونية بشكل جوهري عن مستوياتها الحالية وظلت عند سعر أقل لفترة طويلة من الزمن، فقد يكون لذلك أثر سلبي جوهري على اقتصاد المملكة والذي بدوره قد يؤثر بشكل سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

لا يوجد ما يضمن نجاح جهود الحكومة لتنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية في حين قد يكون لهذه الجهود آثار غير مرغوب فيها

استثمرت الحكومة في السنوات الأخيرة بشكل كبير في تنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية لتقليل اعتمادها على عائدات النفط. وتشمل التدابير المتخذة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠. ومن خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠، تسعى الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات بعيدة المدى لاقتصاد المملكة العربية السعودية ومجتمعها، وتشمل بعض الإجراءات المتوخاة زيادة مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، وتقليص بعض الإعانات المتاحة تاريخياً لقطاعي الوقود والطاقة، فضلاً عن فرض ضرائب ورسوم إدارية جديدة. قد يكون تنفيذ هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات المماثلة عملية طويلة ومعقدة، ولا يوجد ضمان بأن هذه الإجراءات لن يكون لها عواقب غير متوقعة أو غير مرغوب فيها في المملكة. إن تنفيذ هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات المماثلة، بشكل كامل أو جزئي، قد يكون له أثر سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية.

لا يوجد ما يضمن أن المساهمة المتزايدة للقطاع غير النفطي في اقتصاد المملكة العربية السعودية ستستمر في المستقبل أو أن القطاع غير النفطي سيستمر في النمو بدرجة كافية لتحقيق التنويع الفعال والكافي للاقتصاد. كما لا يوجد ما يضمن أن الحكومة ستكون قادرة على تنفيذ رؤية السعودية ٢٠٣٠ بنجاح أو مجموعة فرعية من برامج تحقيق الرؤية (وهي سلسلة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية ٢٠٣٠)، أو أن تنفيذها سيتماشى مع الجداول الزمنية المحددة في الأصل.

قد يؤدي أي تعديل على نطاق أو توقيت تنفيذ أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ أو المجموعة الفرعية من برامج تحقيق الرؤية، بشكل كامل أو جزئي، إلى عدم قدرة الحكومة على تحقيق تنويع الاقتصاد ومصادره من الإيرادات بالحد المطلوب. بالإضافة إلى ذلك، وبقدر ما يكون لانخفاض المطول أو المستمر في أسعار النفط أثر سلبي على إيرادات الحكومة، فقد يؤثر هذا بدوره سلباً على قدرة الحكومة على الاستثمار في تنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية. وعليه، فقد يؤدي أي إخفاق في تنويع اقتصاد المملكة العربية السعودية إلى بقاء اقتصادها عرضة للمخاطر المرتبطة بقطاع النفط، وقد يؤثر أي تدهور جوهري في الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية بشكل سلبي على قطاعها المصرفي وقد يكون له أثر سلبي جوهري على المجموعة.

قد يؤثر التباطؤ في اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة العربية السعودية سلباً على اقتصادها

تتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقات تجارية قوية مع العديد من الدول؛ ولا سيما الاقتصادات الرئيسة المستوردة للنفط مثل الصين، والولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند وعدد من دول الاتحاد الأوروبي. إلى الحد الذي يحدث فيه تباطؤ في اقتصاديات أي من هذه الدول، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية وميزان المدفوعات، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على وضعها الاقتصادي والمالي.

وقد يؤدي أي تباطؤ مستمر في السوق والاقتصاد أو تؤدي حالات عدم يقين جيوسياسية في الولايات المتحدة أو الصين أو أي من الشركاء التجاريين الرئيسيين الآخرين للمملكة العربية السعودية إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بتجارة المملكة العربية السعودية مع تلك البلدان، والتي بدورها قد يكون لها تأثير سلبي على تجارة المملكة العربية السعودية الأجنبية وميزان المدفوعات. الأمر الذي قد يؤثر على طلب النفط الخام وبالتالي، يؤثر سلباً على سعر النفط الخام؛ والذي سيؤثر بدوره بشكل سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية.

من المحتمل أن يؤثر أي تدهور جوهري في الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية بشكل سلبي على قطاعها المصرفي وقد يكون له تأثير سلبي جوهري على المجموعة.

إن تطور الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى قد يؤدي ذلك إلى خلق بيئة غير مؤكدة للاستثمار والنشاط التجاري

تمر المملكة العربية السعودية والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بمراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والتنظيمية التي تتميز بها الأسواق الأكثر تقدماً. نتيجة لذلك، قد لا يتم تطبيق الضمانات الإجرائية وكذلك اللوائح والأنظمة الرسمية بشكل متسق. وحيث تتمتع المحاكم واللجان القضائية والهيئات القضائية في المملكة العربية السعودية ("المحاكم السعودية") بسلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق بكيفية تطبيق الأنظمة واللوائح على مجموعة معينة من الظروف.

فلا تعتمد المحاكم السعودية على السوابق القضائية، وإنما تستأنس بها، إضافةً إلى أنه لا يتم نشر قرارات المحاكم السعودية بشكل دوري، ولا يوجد تقرير شامل محدث للقرارات القضائية. كما ظلت إجراءات الإفلاس غير مختبرة إلى حد كبير. في بعض الظروف، قد لا يكون من الممكن الحصول على تعويض قانوني منصوص عليها في النظام السعودي في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، قد لا يكون مسار أي نزاعات قانونية في المملكة العربية السعودية واضح النتيجة.

نظراً لأن البيئة القانونية لا تزال خاضعة للتطوير المستمر، فقد يواجه المستثمرون في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بأمان استثماراتهم. وقد يكون لأي تغييرات غير متوقعة في الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تأثير سلبي جوهري على حقوق حملة الصكوك أو الاستثمارات التي قامت بها المجموعة أو قد تقوم بها في المستقبل، والتي قد يكون لها بدورها تأثير سلبي جوهري. على أعمال المجموعة أو نتائج العمليات، أو المركز المالي، أو توقعاتها المستقبلية.

إن تطور البيئة التنظيمية المصرفية في المملكة العربية السعودية باستمرار قد يتغير بطريقة تضر بالمجموعة

يخضع المصرف لإشراف البنك المركزي السعودي الذي ينظم القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية. ويعمل المصرف وفقاً لقواعد وأنظمة وإرشادات البنك المركزي السعودي، والتي يمكن تعديلها من وقت لآخر وفقاً للتطورات الاقتصادية والسياسية في الدولة. كما يعمل البنك المركزي السعودي وفقاً لمعيار متوقع من الجهات التنظيمية الدولية وتتبع عموماً توصيات لجنة بازل. يمكن أن تتأثر أعمال المجموعة بشكل مباشر بالتغييرات المستقبلية في السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية المصرفية في المملكة العربية السعودية، مثل تلك التي تؤثر على مدى قدرة المصرف على الانخراط في أعمال معينة، فضلاً عن التغييرات في السياسات الحكومية الأخرى. لا يمكن للبنك تقديم أي ضمان بأن مثل هذه التغييرات لن تؤثر سلباً على أعمال المجموعة أو نتائج العمليات أو الوضع المالي أو الآفاق ولن يكون قادراً على التكيف مع جميع هذه التغييرات في الوقت المناسب. قد يكون لعدم الامتثال لقواعد ولوائح وإرشادات البنك المركزي السعودي تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو نتائج العمليات أو الوضع المالي أو الآفاق.

يخضع المصرف لأنظمة القوى العاملة في المملكة العربية السعودية وأي إخفاق في الامتثال لتلك اللوائح يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على المجموعة

تشجع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الشركات في المملكة العربية السعودية بشكل عام لضمان إعطاء الأولوية للمواطنين السعوديين فيما يتعلق بفرص العمل مع التقدم الوظيفي القوي وبرامج التطوير. وتجدر الإشارة إلى استراتيجية المصرف في اكتساب المواهب والتعلم والتطور المصممة لجذب المواطنين السعوديين والاحتفاظ بهم للامتثال للوائح ذات الصلة، وعلى غرار الكيانات المؤسسية الأخرى في المملكة العربية السعودية، فيواجه المصرف منافسة وقد يجد أحياناً صعوبة في تحقيق استراتيجيته المتعلقة بالقوى العاملة، وتحديدًا في توظيف المواطنين السعوديين المؤهلين والاحتفاظ بهم. كما إن أي إخفاق من قبل المصرف في القيام بأدوار منظمة محددة مع مواطنين سعوديين يمكن أن يتسبب في استجواب المصرف من قبل المنظم لعدم امتثاله لهذه المتطلبات والتي بدورها يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سمعة المصرف.

إضافةً إلى ذلك، شددت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة ضوابطها على توظيف العمال الأجانب، وطلبت زيادة توظيف عمليات المستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية وإدخال تعديلات على قوانين العمل. ولا يوجد ما يضمن أن هذه التغييرات لن يكون لها تأثير على عملاء المصرف بشكل عام، أو العملاء في أي قطاع معين من الأعمال التي تشكل نسبة كبيرة من مخاطر الائتمان للمجموعة. حيث إنه في حال أثرت أي تغييرات في قوانين العمل في المملكة العربية السعودية بشكل سلبي على مقترضي المجموعة، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل قدرة هؤلاء المقترضين على الوفاء بالتزامات الدفع الخاصة بهم تجاه المجموعة. وعليه، فإن حدوث مثل هذا التأثير فيما يتعلق بمقترض رئيس، أو مجموعة من المقترضين، يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على المجموعة.

عدم وضوح التطور المستقبلي للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية

قد لا يكون معدل نمو القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية مرتفعاً ومستداماً كما كان في السنوات السابقة. في حين أنه من المتوقع أن يتوسع القطاع المصرفي وقد يزداد عدد عملائه مع نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية والتغيرات السكانية والديموغرافية والإصلاحات القانونية وغيرها من الإصلاحات المحتملة، فإن تأثير بعض الاتجاهات والأحداث على القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية غير واضح، حيث إن وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية غير واضحة حالياً. بالإضافة إلى التأثير المحتمل الناتج عن كوفيد-19، فقد أدى الأخير إلى انخفاض في أسعار النفط في عام ٢٠٢٠ م إلى ممارسة ضغوط مالية واقتصادية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، وخاصة على القطاع الخاص، بما في ذلك القطاع المصرفي. كما قد تؤدي ظروف التشغيل الصعبة، مثل تلك التي حدثت في عام ٢٠٢٠ م على وجه الخصوص، إلى انخفاض في ودائع العملاء، وزيادة مستويات التمويل المتعثر مع الحد من نمو التمويل. قد تتضاءل فرص الإقراض مع ارتفاع مستويات إصدار الديون السيادية. قد ينخفض صافي الدخل أيضاً بسبب الزيادة في إجمالي مصاريف العمليات بسبب ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة. قد تتدهور ظروف الائتمان للبنوك مما يؤدي إلى زيادة التمويل المتعثر وخسائر الائتمان وتراجع الربحية. أي تباطؤ في نمو وتطور القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية سيكون له تأثير سلبي على نمو المجموعة، وبالتالي على أعمالها، ونتائج العمليات، والوضع المالي أو الآفاق.

أي تغيير أو إلغاء " ربط " صرف العملات الأجنبية للريال السعودي أو العملات الإقليمية الأخرى بسعر صرف ثابت للدولار الأمريكي سيعرض المجموعة لتحركات العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي مقابل الريال السعودي أو العملات الأخرى المماثلة

تحتفظ المجموعة بحساباتها وتعلن عن نتائجها بالريال السعودي. تم ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ م. بالإضافة إلى ذلك، تم ربط عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنتجة للنفط بالدولار الأمريكي: قطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين. وقد واجهت البلدان المنتجة للنفط التي لديها عملات مرتبطة تقليدياً بالدولار الأمريكي ضغوطاً لفك ربط العملات من حين لآخر. وقامت في بعض الحالات بفك ربط عملاتها. فعلى سبيل المثال، قامت كازاخستان بفك ارتباط التنغي الكازاخستاني بالدولار الأمريكي في ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ م، وتبع ذلك في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ م إزالة ربط الدولار الأمريكي مقابل المانات الأذربيجاني.

هناك خطر يتمثل في أن دولاً أخرى قد تختار فك ارتباط عملتها الحالية بالدولار الأمريكي، في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنطقة الأوسع. في حين أن الآثار طويلة الأجل لمثل هذه الإجراءات غير مؤكدة، فمن المحتمل أن تواجه أي عملة غير مرتبطة بالدولار الأمريكي انخفاضاً في قيمتها مقابل الدولار الأمريكي فور إزالة الربط. بينما تستمر سياسة الحكومة والبنك المركزي السعودي في الحفاظ على ربط العملة عند مستواها الحالي، لا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن الأحداث المستقبلية غير المتوقعة، بما في ذلك الزيادة في معدل انخفاض الأصول الاحتياطية للحكومة، لن تؤدي إلى الحكومة لإعادة النظر في سياسة سعر الصرف.

أي فك أو إعادة تقييم لسعر الصرف الحالي سواء في المملكة العربية السعودية أو عبر المنطقة الأوسع، لا سيما إذا كان فك الارتباط أو إعادة التقييم مصحوباً بانخفاض كبير في قيمة العملة ذات الصلة مقابل الدولار الأمريكي أو غيره من العملات الرئيسية يمكن أن تسهم العملات في ارتفاع التضخم وزيادة عبء خدمة الديون الخارجية والإضرار بثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج وتقلبات السوق، وكل منها يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية. وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة أو نتائج العمليات أو الوضع المالي أو التوقعات.

يجب التعامل مع البيانات الإحصائية الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه بحذر من قبل المستثمرين المحتملين

تم الحصول على الإحصاءات الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك ما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، والعرض النقدي، والتضخم ومديونية الحكومة، من بين مصادر أخرى، كالهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة أوبك. وقد لا تكون هذه الإحصائيات، وبيانات المكونات التي تستند إليها، قد تم تجميعها بنفس الطريقة مثل البيانات المقدمة من مصادر أخرى وقد تختلف عن الإحصاءات التي تنشرها أطراف ثالثة، مما يعكس حقيقة أن الافتراضات الأساسية والمنهجية قد تختلف من المصدر إلى المصدر.

قد تكون هناك أيضاً اختلافات جوهريّة بين الإحصائيات الأولية أو المقدرّة أو المتوقعة المدرجة في نشرة الإصدار الأساسية هذه والنتائج الفعلية، وبين الإحصائيات المدرجة في نشرة الإصدار الأساسية هذه والبيانات المقابلة التي تم نشرها مسبقاً بواسطة أو نيابة عن الهيئات المذكورة أعلاه. وبالتالي، يجب التعامل مع البيانات الإحصائية الواردة في نشرة الإصدار الأساسية هذه بحذر من قبل المستثمرين المحتملين.

المخاطر المتعلقة بالصكوك

سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في استلام مبلغ القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائياً أو تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً) وذلك في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار

في حالة حدوث حدث عدم القابلية للاستمرار (كما تم تعريفه أدناه) فيما يتعلق بأي سلسلة إصدار من الصكوك، في أي وقت في أو بعد تاريخ إصدار الشريحة الأولى التي تم إصدارها بموجب سلسلة الإصدار ذات الصلة وقبل التاريخ الذي يصبح فيه نظام استيعاب الخسائر المعمول به سارياً فيما يتعلق بالصكوك من تلك السلسلة ("تاريخ النفاذ")، سيتم تخفيض إجمالي القيمة الاسمية للصكوك من تلك السلسلة المصدرة كلياً أو جزئياً على أساس تناسبي، وفي كل حالة، على النحو المحدد فقط من قبل المنظم المالي (كما تم تعريفه في الشروط). وفي عملية تخفيض القيمة، فإن حقوق أي حامل صكوك في سداد أي مبالغ بموجب الصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مبلغ التوزيع عند التصفية وأية مبالغ ناشئة أو مستحقة نتيجة حدوث حالة التعثر (كما تم تعريفه في الشروط)) بنسبة تتوافق مع مبلغ تخفيض القيمة ذي الصلة (وأي مبالغ توزيع دوري غير مدفوعة ذات صلة) يجب إلغاؤها وعدم استعادتها في أي حال، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة الدفع قبل تاريخ حدث عدم القابلية للاستمرار أو الإشعار المتعلق به. علاوة على ذلك، يمكن أن تحصل عملية تخفيض القيمة كلياً أو جزئياً من صكوك سلسلة الإصدار ذات الصلة قبل استيعاب الأسهم العادية للمصدر الخسائر بالكامل، ويجب ألا تشكل عملية تخفيض القيمة حدثاً من حالات التعثر. وفي الحالات التي يطلب فيها المنظم المالي إجراء عملية تخفيض قيمة بصورة جزئية، فقد تحدث عملية تخفيض القيمة في مناسبة واحدة أو أكثر وفقاً لما يحدده المنظم المالي وحده.

ونتيجة لذلك، سيخسر حملة الصكوك كامل المبلغ أو، حسب مقتضى الحال، مبلغاً مادياً من استثمارهم في الصكوك فيما يتعلق بسلسلة الإصدار ذات الصلة.

إن عبارة "حدث عدم القابلية للاستمرار" تعني، فيما يتعلق بسلسلة إصدار، أن المنظم المالي قد أخطر المصدر كتابياً بأنه قد قرر بأن المصدر أصبح أو سيصبح غير قادر على الاستمرار دون:

أ. تخفيض قيمة الصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة (وتخفيض قيمة أي من الصكوك من أي سلسلة إصدار أخرى أو تخفيض قيمة أي من أدوات رأس المال الأخرى للمصدر أو الالتزامات الأخرى التي تشكل الشريحة الأولى من رأس المال و / أو الشريحة الثانية من رأس المال للمصدر والتي يمكن تخفيض قيمتها و / أو تحويلها إلى حقوق ملكية، ذلك بموجب شروطها أو بموجب الأنظمة المعمول بها) ؛ أو

ب. تقديم دعم رأسمالي للمصدر من قبل القطاع العام (أو أي دعم مماثل)، بشرط ألا يتم تقديم هذا الدعم (أ) من قبل مساهم في المصدر أو (ب) بشروط ذات مزايا أفضل للمصدر من المزايا التي تقبل عادة من مستثمري القطاع الخاص في معاملات مماثلة.

الالتزامات الثانوية للمصدر الحالية والمستقبلية أو الالتزامات المتساوية في الأولوية قد لا تتضمن تخفيضاً للقيمة أو صفات مماثلة لتلك الموجودة في الصكوك. ونتيجة لذلك، من الممكن أن تخضع الصكوك الخاصة بسلسلة إصدار معينة لعملية تخفيض القيمة، بينما تظل بعض الالتزامات الثانوية و / أو الالتزامات المتساوية في الأولوية معلقة وتستمر في تلقي المدفوعات، وعلى هذا النحو، قد يخضع حاملو الصكوك إلى خسائر قبل أصحاب الالتزامات الثانوية و / أو الالتزامات المتساوية في الأولوية.

لا يمكن التنبؤ بالظروف التي تؤدي إلى تخفيض القيمة

لا يمكن التنبؤ بحدوث عدم القابلية للاستمرار ويعتمد ذلك على عدد من العوامل، التي تكون خارج عن سيطرة المصدر. وكما يخضع وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار، من بين أمور أخرى، لما يحدده المنظم المالي (كما تم تعريفه في الشروط) حسب تقديره الشخصي. ونتيجة لذلك، قد يطلب المنظم المالي تخفيض القيمة في ظروف خارجة عن سيطرة المصدر والتي قد لا يوافق عليها المصدر. يرجى الاطلاع على قسم " في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في تلقي مدفوعات القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائياً أو سيتم تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً)". إن ممارسة (أو احتمال ممارسة) أي سلطة من قبل المنظم المالي أو أي اقتراح لمثل هذه الممارسة يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على قيمة الصكوك في سلسلة الإصدار ذات الصلة ويمكن أن يؤدي إلى خسارة حملة الصكوك بعض أو كل استثماراتهم في الصكوك في سلسلة الإصدار ذات الصلة.

كما ستعتمد الجدوى المالية للمصدر جزئياً على القرارات التي يتخذها المصدر فيما يتعلق بأعماله وعملياته، بما في ذلك إدارة وضعه المالي. وعند اتخاذ مثل هذه القرارات، لن يراعي المصدر بالضرورة مصالح حملة الصكوك، وعلى وجه الخصوص، العواقب المترتبة على حاملي الصكوك من مثل هذه القرارات، ولا يمكن أن يكون هناك أي ضمان في أي ظروف من هذا القبيل بأن مصالح المصدر ومساهميها والمنظم المالي سوف تتماشى مع مصالح حملة الصكوك.

يجب أن يدرك المستثمرون المحتملون أيضاً أن تطبيق نظام استيعاب الخسائر المعمول به حسب ما ورد في الشرط ١١ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار) لم يتم اختباره في المملكة وبالتالي لا يمكن تأكيد مدى تطبيقه.

التزامات السداد الخاصة بجهة الإصدار بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية هي التزامات مشروطة وثانوية وغير مضمونة

يجب على المستثمرين المحتملين ملاحظة أنه وفقاً للشرط ١١ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار) (يرجى الاطلاع على قسم " في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في تلقي مدفوعات القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائياً أو سيتم تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً)"، باستثناء حدوث واستمرار أي إجراءات تصفية ودون الإخلال بالشرط ٨ (قيود التوزيع الدوري)، فإن الالتزامات ذات الصلة هي التزامات مشروطة (في حالة توزيع الأرباح) (عدا ما يتعلق بربح المضاربة النهائي لرب المال المستحق في أي تاريخ انتهاء للمضاربة لكل مضاربة متعلقة بسلسلة إصدار في حالة خيار عدم السداد (كما تم تعريفه أدناه)، في حالة عدم حدوث خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد)، وهي غير مضمونة ولن يتم تقديم أي ضمانات أو سيتم تقديمها من قبل المصدر فيما يتعلق بذلك.

يجب على المستثمرين المحتملين ملاحظة أنه عند حدوث أو استمرار أي إجراءات تصفية، فإن الالتزامات ذات الصلة سيتم تصنيفها على النحو التالي: (أ) تابعة وثانوية أمام الالتزامات ذات الأولوية ولكن ليس أبعد من ذلك أو بخلافه؛ (ب) بالتساوي مع جميع الالتزامات الأخرى المتساوية في الأولوية؛ و (ج) ذات أولوية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الثانوية، كما هو موضح بشكل أكبر في الشرط ٤-٢ (ثانوية الالتزام). في مثل هذه الحالة، قد لا تكون هناك أصول كافية لتلبية مطالبات حملة الصكوك بالكامل.

يجوز لوكيل حملة الصكوك ممارسة حقوقه التنفيذية فيما يتعلق باتفاقية المضاربة الرئيسية فقط بالطريقة المنصوص عليها في الشرط ١١-٢ (التصفية أو الحل). انظر أيضاً " المخاطر المتعلقة بالإفاد والضرائب في المملكة ".

لا قيود على إصدار الأوراق المالية ذات أولوية؛ ثانوية الالتزام

عدا القيود المتعلقة بإصدار المزيد من رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى من قبل المُصدر على النحو المنصوص عليه في الشرط ٣-٤ (حالات أخرى) والتي تحد من الظروف التي يمكن فيها إصدار رأس مال إضافي من الشريحة الأولى للمصدر والذي يحتل مرتبة أعلى من كل سلسلة إصدار من الصكوك، لا توجد قيود في الشروط أو أحكام مستندات الصفقة على المصدر (بصفته المضارب أو غير ذلك) للحصول على تمويل إضافي أو إصدار أوراق مالية أو إنشاء أي ضمان أو ترتيب دعم تعاقدية التي تكون متساوية مع أو ذات أولوية أعلى من التزاماته تحت كل سلسلة إصدار من الصكوك والتزامات المصدر بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية ("الالتزامات ذات الأولوية"). وقد يؤدي إصدار أو إنشاء أي من الالتزامات ذات الأولوية إلى تقليل المبلغ القابل للاسترداد من قبل حملة الصكوك ذات الصلة عند تصفية المصدر. ووفقاً لذلك، في حال تصفية المصدر، قد لا يكون هناك مبلغ كافٍ للوفاء بالمبالغ المستحقة لحملة الصكوك. يرجى الاطلاع على قسم "التزامات السداد الخاصة بجهة الإصدار بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية هي التزامات مشروطة وثانوية وغير مضمونة".

قد يتم إلغاء مدفوعات مبالغ التوزيع الدوري وهي غير تراكمية

فيما يتعلق بسلسلة إصدار معينة من الصكوك، يجوز للمُصدر أن يختار (ويشار إلى اختيار من هذا القبيل بـ "خيار عدم السداد")، وفقاً لتقديره المطلق، عدم دفع مبلغ التوزيع الدوري (سواء كلياً أو جزئياً) لحملة الصكوك في تاريخ التوزيع الدوري المقابل على النحو المنصوص عليه بشكل أكبر في الشرط ٧-٢ (خيار عدم السداد)، إلا أنه لا يجوز إجراء مثل هذا الاختيار فيما يتعلق بمبلغ التوزيع الدوري المستحق الدفع في التاريخ الذي سيتم فيه استرداد صكوك من سلسلة الإصدار ذات العلاقة بالكامل وذلك وفقاً لتقدير المصدر حسب ما ورد في الشرط ٩ (الاسترداد).

بالإضافة إلى ذلك، في حالة وقوع حدثٍ عدم سداد (كما تم تعريفه في الشروط) (والذي يتضمن الحالة التي لا تتوفر فيها أرباح قابلة للتوزيع كافية من أجل السماح للمصدر بالقيام بالمدفوعات ذات الصلة أو نتيجة لعدم الالتزام بالمتطلبات النظامية السارية لرأس المال)، فإنه يحظر على المصدر (بصفته المضارب) دفع ربح المضاربة لربح المال أو ربح المضاربة النهائي لربح المال، حسب الاقتضاء، المتعلقة بالمضاربة الخاصة بسلسلة الإصدار ذات العلاقة والمستحقة في تاريخ توزيع أرباح المضاربة ذات الصلة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحال) وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية، ونتيجة لذلك يحظر على المصدر دفع مبالغ التوزيع الدوري ذات الصلة إلى حملة الصكوك ذي الصلة في تاريخ التوزيع الدوري ذي العلاقة، وكما تم مناقشته على وجه الخصوص في الشرط ٧-١ (حدث عدم الدفع).

فيما يتعلق بالفقرة أعلاه، يتم تعريف "الأرباح القابلة للتوزيع" في الشروط على أنها "الأرباح والاحتياطيات المحتجزة الموحدة للمصدر، بما في ذلك الاحتياطيات العامة والاحتياطيات الخاصة والاحتياطيات النظامية (عدا ما يمنع توزيعه بموجب الأنظمة المعمول بها)، بعد تحويل أي مبالغ إلى احتياطيات غير قابلة للتوزيع، وكل ذلك على النحو الذي يحسبه المصدر بناءً على أحدث نسخة من قوائمته المالية الموحدة، أو أي فترة معادلة أو لاحقة من وقت لآخر على النحو المنصوص عليه في أنظمة رأس المال". وقد بلغت الأرباح القابلة للتوزيع للمصدر (٨,٥٦٠) مليون ريال سعودي كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

إذا لم يتم دفع أي مبلغ من ربح المضاربة لربح المال أو ربح المضاربة النهائي لربح المال أو مبلغ التوزيع الدوري فيما يتعلق بمضاربة سلسلة إصدار معينة نتيجة لخيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، فاعتباراً من تاريخ خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد ("تاريخ إيقاف توزيع الأرباح") يحظر على المصدر الإعلان عن أو دفع توزيعات معينة أو أرباح أو أي مدفوعات أخرى (عدا التوزيعات أو الأرباح أو المدفوعات الأخرى التي يتم الإعلان عنها قبل تاريخ إيقاف توزيع الأرباح، وباستثناء الأوراق المالية التي لا تسمح شروطها للمصدر بتأجيل أو عدم القيام بمثل هذه المدفوعات في الوقت المناسب) وكما يحظر المصدر من استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الحصول على أدوات الملكية العادية الأخرى من الشريحة الأولى أو أوراق مالية أخرى سواء كانت أصغر أو متساوية مع الالتزامات دفع رأس المال، (وذلك باستثناء الأوراق المالية التي تنص شروطها على ما يلي: (١) أي استرداد إلزامي وفقاً لشروطه ؛ أو (٢) أي تحويل أو تبادل للأسهم العادية للمصدر)، وينطبق ذلك فقط إلى الحد الذي يسمح فيه بموجب المعايير التنظيمية ذات الصلة برأس المال من الشريحة الأولى المطبقة من وقت إلى الوقت والمتعلقة بفرض قيود على الاسترداد أو الشراء أو الإلغاء أو التخفيض أو الاستحواذ، وفي كل حال ما لم يتم سداد الدفعة التالية من ربح المضاربة لربح المال أو ربح المضاربة النهائي لربح المال بعد تاريخ إيقاف توزيع الأرباح بالكامل (أو تم تجنيب مساو لذلك أو دفع المبلغ المنصوص عليه بالكامل لصالح حملة الصكوك في سلسلة الإصدار ذات الصلة المتأثرة بخيار عدم السداد أو بحدث عدم السداد وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية)، وكما هو موضح بشكل أكبر في الشرط ٧-٤ (قيود توزيعات الأرباح والاسترداد).

في حالة عدم وجود إشعار بخيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، حسب ما يقتضيه الحال، وفقاً للشرط ٧-٣ (تأثير حدث عدم السداد أو خيار عدم السداد)، فإن عدم سداد ربح المضاربة لرب المال (أو أي جزء منه) لسلسلة الإصدار ذات الصلة في تاريخ توزيع أرباح المضاربة ذي الصلة أو تاريخ انتهاء المضاربة لكل مضاربة، حسب الحال، يكون دليلاً على وقوع خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، حسب الحال. نتيجة لذلك، لن يكون لحملة الصكوك ذات الصلة أية مطالبة فيما يتعلق بمبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) التي لم يتم دفعها نتيجة إما لخيار عدم السداد أو حدث عدم السداد (بغض النظر عما إذا كان إشعار عدم السداد أو حدث عدم السداد، حسب الحال، قد تم تقديمه وفقاً للشرط ٧-٣ (تأثير حدث عدم السداد أو خيار عدم السداد)) وما يترتب على ذلك من عدم دفع مبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) في هذا الحال لا تشكل حالة من حالات التعثر، ولن تتراكم مبالغ التوزيع الدورية (إن وجدت) التي لم يتم دفعها بعد خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، ولن يكون المصدر ملزماً بسداد أي مدفوعات لاحقة فيما يتعلق بأي ربح غير مدفوع (سواء كانت من موارده النقدية الخاصة به أو من احتياطي المضاربة أو غير ذلك) ولن يكون المصدر ملزماً بسداد أي مدفوعات لاحقة فيما يتعلق بأي مبالغ توزيع دورية من هذا القبيل.

وفي حالة وقوع مثل هذا الحدث، لن يحصل حملة الصكوك على مبالغ توزيع دورية في تاريخ التوزيع الدوري المقابل ولن يكون لدى وكيل حملة الصكوك أو حملة الصكوك الحق في أي مطالبة بخصوص ذلك. وقد يحدث تأثير سلبي جوهري على القيمة السوقية للصكوك نتيجة عدم دفع مبالغ التوزيع الدوري أو احتمالية وجود خطر متصور بسبب عدم سداد تلك المبالغ.

الصكوك عبارة عن أوراق مالية دائمة قد تخضع للاسترداد المبكر (بشروط معينة)

الصكوك التي سيتم إصدارها بموجب البرنامج هي أوراق مالية دائمة ليس لها تاريخ استرداد محدد، ولا يلتزم المصدر باسترداد أي صكوك من أي سلسلة إصدار في أي وقت ولا يحق لحملة الصكوك المطالبة باستردادها ما لم يحدث حالة تعثر. وقد تم تحديد حالات التعثر وحقوق حملة الصكوك عند وقوع حالة التعثر في الشرط ١١ (حالات التعثر والتصفية). وفي حالات معينة، بما في ذلك (١) في حال اعتبار الشرط ٩-١ (ب) (٣) "متحقق" تحت الشروط النهائية المطبقة، في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من التاريخ الأول لخيار الشراء ذي الصلة إلى التاريخ الأول لإعادة التعيين ذي الصلة أو في أي تاريخ توزيع دوري ذي صلة بعد ذلك أو (٢) في حال اعتبار الشرط ٩-١ (ب) (٣) "متحقق" تحت الشروط النهائية المطبقة، وفي التاريخ الأول لخيار الشراء، أو في أي تاريخ توزيع دوري ذي صلة بعد ذلك، و/أو في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان ذلك تاريخ توزيع دوري أم لا) في حالة وقوع حدث ضريبي أو حدث رأس مال، قد يقرر المصدر باسترداد الصكوك من سلسلة إصدار معينة، وكل ذلك كما هو موضح بشكل أكبر في الشرط ٩ (الاسترداد)، على الرغم من عدم وجود ضمان بأن المصدر سوف يقرر باستردادها.

لذلك، يجب أن يدرك المستثمرون المحتملون أنه قد يُطلب منهم تحمل المخاطر المالية للاستثمار في صكوك المتعلقة بسلسلة إصدار معينة إلى أجل غير محدد، ما لم:

١. يقوم المصدر باسترداد الصكوك من سلسلة الإصدار ذات العلاقة وفقاً للشرط ٩ (الاسترداد)؛
٢. يتم توجيه المصدر من قبل حملة الصكوك بعد وقوع حدث التعثر لاسترداد الصكوك من سلسلة الإصدار ذات العلاقة؛ أو
٣. يبيعون صكوكهم من سلسلة الإصدار ذات العلاقة.

قد تؤدي ممارسة (أو احتمالية ممارسة) أي ميزة استرداد صكوك من سلسلة إصدار معينة إلى الحد من قيمتها السوقية، والتي من غير المرجح أن ترتفع بشكل كبير فوق السعر الذي يمكن به استرداد الصكوك من سلسلة الإصدار ذات العلاقة.

في حال استرداد صكوك من سلسلة إصدار معينة، فلا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن حملة الصكوك سيكونون قادرين على إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد في ورقة مالية مماثلة بمعدل يوفر نفس معدل العائد مثل استثمارهم في الصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة. ويجب على المستثمرين المحتملين النظر في مخاطر إعادة الاستثمار في ضوء الاستثمارات الأخرى المتاحة في ذلك الوقت. يرجى مراجعة أيضا قسم "يمكن أن يكون لغياب سوق ثانوي للصكوك من أي سلسلة إصدار والسيولة المحدودة لها تأثير سلبي على قيمتها السوقية" للحصول على وصف للمخاطر المتعلقة بقدرة حملة الصكوك على بيع الصكوك من سلسلة الإصدار ذات العلاقة في سوق ثانوي.

ستتوقف الصكوك عن جني الأرباح من تاريخ استحقاقها للاسترداد (إن وجد)

على المستثمرين المحتملين الانتباه إلى أن كل سلسلة إصدار من الصكوك ستتوقف عن جني الأرباح من تاريخ استحقاق الاسترداد (إن وجد) (وذلك بعد تصفية المضاربة لسلسلة الإصدار ذات الصلة). وبالتالي، في حالة استلام حملة الصكوك المدفوعات المستحقة لهم في تاريخ استحقاق الاسترداد (إن وجد) بعد تاريخ الاستحقاق لأي سبب من الأسباب، فلن يتم دفع أي أرباح إضافية أو رسوم تأخير أو مبلغ معادل آخر فيما يتعلق بهذا التأخير. يرجى الاطلاع على الشرط ٦-٢ (توقف الاستحقاق).

إصلاحات اتفاقية بازل ٣ ومخاطر امتصاص الصكوك للخسائر

في ١٣ يناير ٢٠١١، قامت لجنة بازل بتوسيع قواعد رأس المال لاتفاقية بازل ٣ بإضافة متطلبات إضافية بخصوص عدم القابلية للاستمرار ("ملحق ١٣ يناير"). حيث يتطلب ملحق ١٣ يناير بأن الأسهم غير العادية من الشريحة الأولى أو الشريحة الثانية الصادرة عن بنك نشط دولياً بأن يكون لها بند في الشروط والأحكام الخاصة بها أو أن يتم تضمين ذلك البند في إطار قانوني يلزم مثل هذه الأدوات، وذلك حسب على قرار الجهة المختصة، على أن يتم إلغاؤها أو تحويلها إلى أسهم عادية عند وقوع "حدث مسبب". ويتم احتساب وقوع "الحدث المسبب" عند اتخاذ أول القرارات التالية: (١) قرار بأن إلغاء قيمة الأسهم ضرورية، والذي بخلافه سيصبح البنك غير قابل للاستمرار، وذلك على النحو الذي تحدده الجهة المختصة؛ و (٢) قرار القيام بضخ من القطاع العام لرأس المال، أو ما يعادله من الدعم، والذي بخلافه يصبح البنك غير قادر على الاستمرار، وذلك على النحو الذي تحدده الجهة المختصة. وقد كلف البنك المركزي السعودي جميع البنوك السعودية، بما في ذلك المصدر، بتنفيذ المتطلبات الإضافية التي فرضها ملحق ١٣ يناير اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣.

يرجى الاطلاع على القسم "في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في تلقي مدفوعات القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائياً أو سيتم تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً)". ومن المتوقع أن يتم التخلص التدريجي من المعالجة الرأسمالية على مدى ١٠ سنوات تبدأ من ١ يناير ٢٠١٣ فيما يخص أدوات رأس المال الصادرة قبل هذا التاريخ والتي سبقت هذه المتطلبات.

ولا يوجد أي ضمان بأن البنك المركزي السعودي لن يعدل في المستقبل تفسيره وتنفيذه لملحق ١٣ يناير الموضح أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتم تنفيذ المراجعات على ملحق ١٣ يناير في المملكة بطريقة تختلف عن الطريقة المنظورة حالياً، أو قد يتم إدخال اللوائح من خلال إصدار نظام استيعاب الخسائر المعمول به في المملكة.

إذا تم تعديل المتطلبات النظامية المطبقة على المصدر لأدوات رأس المال في المستقبل، فمن الممكن أن تستخدم الجهات المعنية صلاحياتها بطريقة تؤدي إلى استيعاب صكوك من سلسلة إصدار معينة خسائر بطريقة أخرى غير الموضحة هنا. على سبيل المثال، ينص نظام معالجة المنشآت المالية المهمة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٨ بتاريخ ١٤٤٢/٤/٢٥هـ (الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠م) ("نظام معالجة المنشآت المالية المهمة") على أنه فيما يتعلق بأي مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية (والتي تتضمن المصدر)، على يجوز للبنك المركزي السعودي، من بين أمور أخرى، تعديل حقوق حاملي أدوات رأس المال وذلك مع مراعاة بعض الشروط التي يجب استيفاؤها والتي تشمل، من بين أمور أخرى، أن تكون المؤسسة المالية في حالة مالية حرجة أو من المحتمل أن تكون في حالة مالية حرجة. وينص نظام معالجة المنشآت المالية المهمة على أن يقوم البنك المركزي السعودي والهيئة بإصدار لوائح تنفيذية وقد تنص اللوائح التنفيذية على مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بأي تعديلات من هذا القبيل على تلك الحقوق. وعلمًا بأن نظام معالجة المنشآت المالية المهمة ينص على أن الدائنين الذين تم تعديل حقوقهم لن يتكبدوا خسائر أكبر مما تم تقديره، فإنه في حالة تصفية المؤسسة المالية ذات الصلة فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن أي تعديل من هذا القبيل لحقوق أو أي إجراء آخر تم اتخاذه من قبل ستكون البنك المركزي السعودي مماثلة لأحكام امتصاص الخسائر المنصوص عليها في الشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار) أو تكون في مصلحة حملة الصكوك.

علاوة على ذلك، في أو بعد التاريخ الذي يصبح فيه نظام استيعاب الخسائر المعمول به سارياً، ستنتهي أحكام الشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار) وتتوقف عن التطبيق، إلا بالقدر المطلوب. بموجب نظام استيعاب الخسائر المعمول به. في حالة وقوع حدث، في هذا التاريخ أو بعده، يؤدي بموجب نظام استيعاب الخسائر المعمول به إلى تحديد البنك المركزي السعودي بعدم قابلية للاستمرار، فيما يتعلق بالمصدر، فيجوز للبنك المركزي السعودي (أو المصدر باتباع تعليمات البنك المركزي السعودي) اتخاذ مثل هذا الإجراء فيما يتعلق بالصكوك الخاصة بسلسلة إصدار معينة كما هو مطلوب أو مسموح به بموجب نظام استيعاب الخسائر المعمول به. وبناءً على ذلك، فإن تطبيق أو تنفيذ أي أنظمة أو لوائح ذات علاقة أو نظام استيعاب الخسائر المعمول به قد يكون له تأثير سلبي على حملة الصكوك.

نظراً للطبيعة الثانوية للالتزامات الناشئة بموجب الصكوك، فإن الشروط تحتوي على أحداث تعثر وتعويض محدودة

الصكوك التي سيتم إصدارها بموجب البرنامج هي أدوات دائمة ليس لها تاريخ استرداد محدد ولا يوجد التزام على المصدر بدفع القيمة الاسمية للصكوك من سلسلة الإصدار ذات العلاقة إلا وفق الشرط ٩-١ (ب) (خيار استدعاء المصدر) والشرط ٩-١ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب) والشرط ٩-١ (د) (الاسترداد لحدث رأس المال) أو بعد حدوث حالة تعثر وفقاً للشرط ١١-١ (أحداث التعثر). بالإضافة إلى ذلك، قد يمنع المصدر من سداد مبالغ التوزيع الدوري على سلسلة إصدار للصكوك وفقاً للشرط ٧ (قيود التوزيع الدوري) وبالتالي لن تكون مبالغ التوزيع الدوري مستحقة إلا في الظروف المحدودة الموضحة في الشروط. يرجى الاطلاع على القسم "قد يتم إلغاء مدفوعات مبالغ التوزيع الدوري وهي غير تراكمية".

تقتصر أحداث التعثر في الشروط على: (١) تخلف جهة الإصدار عن السداد لمدة (١٤) يوماً أو أكثر في سداد أي من المبلغ الأساسي أو الربح (بما في ذلك المبالغ الإضافية) المستحقة الدفع بموجب الشروط (باستثناء، في كل حالة، عندما يكون هذا الفشل ناتج من خطأ إداري أو تقني أو حدوث خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد)؛ أو (٢) تم إصدار أمر أو قرار لتصفية المصدر أو حله أو حدوث حدث مماثل بموجب النظام المعمول به (بخلاف الأغراض الخاصة بالدمج أو إعادة التنظيم أو إعادة الهيكلة وعندما يكون المصدر قادراً على سداد ديونه عندما يحين موعد استحقاقها وتتجاوز أصوله التزاماته).

إضافة إلى ذلك، وفقاً للشرط ١١ (أحداث التعثر والتصفية)، عند حدوث أي حالة تعثر، سيتم تصفية المضاربة المتعلقة بسلسلة الإصدار المعينة وفقاً لأحكام اتفاقية المضاربة الرئيسية والتعويضات المتاحة لوكيل حملة الصكوك و / أو حملة الصكوك (حسب الاقتضاء) على تقديم إشعار للمصدر بأن إجمالي القيمة الاسمية مع أي مبالغ قائمة (حسب تعريفه في الشروط) على الصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة تكون مستحقة وواجبة الدفع على الفور دون تقديم أو طلب أو احتجاج أو تقديم إشعار آخر من أي نوع والقيام بعد ذلك: (١) باتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو إجراءات لتصفية المصدر؛ و / أو (٢) إثبات إعسار المصدر؛ و / أو (٣) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات لإفلاس المصدر؛ و / أو (٤) تقديم المطالبة في إجراء تصفية المصدر؛ و / أو (٥) اتخاذ كافة الخطوات أو الإجراءات الأخرى التي، بموجب الأنظمة السعودية، لها تأثير مماثل للإجراءات المشار إليها في الفقرات (١) إلى (٤) أعلاه، وفي كل حالة، لجميع المبالغ ذات الصلة برأس مال المضاربة وببرج المضاربة لرب المال وببرج المضاربة النهائي لرب المال و / أو بالمبالغ الأخرى المستحقة لحملة الصكوك عند إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية وفقاً لشروطها وشروط مستندات الصفقة الأخرى. ولذلك، سيكون من الممكن فقط تنفيذ المطالبات الخاصة باسترداد مبلغ التوزيع عند التصفية و / أو مبالغ التوزيع الدوري فيما يتعلق بسلسلة الإصدار للصكوك ذات الصلة عندما تصبح مستحقة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية والشروط.

لا يحق لوكيل حملة الصكوك أو أي حامل صكوك بأي حال من الأحوال التسبب في بيع أي من أصول الصكوك أو التصرف فيها بأي شكل آخر (بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في مستندات الصفقة).

إضافة إلى ذلك، يجب أولاً تلبية مطالبات الدائنين فيما يتعلق بالالتزامات ذات الأولوية في أي تصفية أو إفلاس أو حل أو إجراءات مماثلة قبل أن يتوقع حملة الصكوك الحصول على أي مبالغ فيما يتعلق بصكوكهم وقبل حصول ذلك سيكون لدى حملة الصكوك قدرة محدودة (إن وجدت) على التأثير في سير إجراءات التصفية أو الإجراءات المماثلة.

يجب على المستثمرين المحتملين ملاحظة أن أي مطالبات بشأن التصفية ستكون خاضعة لأنظمة ولوائح الإفلاس في المملكة والأنظمة واللوائح الأخرى المعمول بها. لذلك لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن حملة الصكوك سيتلقون مدفوعات مطالباتهم بالكامل أو على الإطلاق في هذه الظروف. يرجى الاطلاع على قسم " قد يؤثر الامتثال لقوانين إفلاس المملكة والقوانين الأخرى على قدرة المصدر على أداء التزاماته بموجب مستندات الصفقة ".

الأدوات ذات معدل ربح ثابت والتي تكون قابلة لإعادة تعيين ينطبق عليها مخاطر السوق

إن حامل أداة ذات معدل ربح ثابت (أو ما يعادلها) والتي سيعاد تعيينها خلال مدة الأداة (كما هو الحال بالنسبة لأي سلسلة إصدار للصكوك اعتباراً من تاريخ إعادة التعيين ذي صلة (كما تم تعريفه في الشروط) إن لم يسبق استردادها و / أو شراؤها وإلغاؤها) معرضة لمخاطر تقلب مستويات معدل الربح وإيرادات معدل الربح غير المؤكدة.

وبينما يكون معدل الربح المتوقع في سلسلة إصدار الصكوك هذه ثابتاً حتى التاريخ الأول لإعادة التعيين ذي الصلة (مع إعادة ضبط معدل الربح الأولي في التاريخ الأول لإعادة التعيين ذي صلة وكل خمس سنوات بعد ذلك على النحو المنصوص عليه في الشروط وفي الشروط النهائية المطبقة)، فإنه عادةً يتغير معدل عائد الاستثمار الحالي في أسواق رأس المال (معدل عائد السوق) بشكل يومي. ومع تغير معدل العائد في السوق، قد تتغير أيضاً القيمة السوقية لسلسلة الإصدار من الصكوك بشكل معاكس. وفي حال زاد معدل العائد في السوق، فإن القيمة السوقية للصكوك من سلسلة إصدار معينة ستخضع كما تجري العادة. وفي حال انخفض معدل العائد في السوق، فإن القيمة السوقية للصكوك من سلسلة الإصدار ذات الصلة ستترفع بشكل كما تجري العادة. فيجب أن يدرك حاملو الصكوك أن التحركات في معدلات عوائد السوق هذه يمكن أن تؤثر سلباً على القيمة السوقية للصكوك من سلسلة إصدار معينة ويمكن أن تؤدي إلى خسائر لحاملي الصكوك إذا قاموا ببيع الصكوك الخاصة بهم.

يمكن أن يكون لغياب سوق ثانوي للصكوك من أي سلسلة إصدار والسيولة المحدودة لها تأثير سلبي على قيمتها السوقية

ليس هناك ما يضمن نشوء سوق ثانوي لأي سلسلة إصدار من الصكوك أو، في حالة نشوئه، بأنه سيوفر لحملة الصكوك سيولة استثمار أو أنه سيستمر ذلك طوال مدة الصكوك. بالإضافة إلى ذلك، يخضع تحويل أي صكوك للوائح وإجراءات المسجل وتداول واستيفاء شروط معينة كما هو موضح في الشرط ٣ (حوالة الصكوك). قد يكون للصكوك بشكل عام سيولة محدودة في السوق الثانوية وقد تخضع لتقلبات أسعار أكبر من سندات الدين الأخرى لأنها أوراق مالية دائمة (يرجى الاطلاع على القسم "الصكوك عبارة عن أوراق مالية دائمة، والتي قد تخضع للاسترداد المبكر (تخضع لشروط معينة") وثانوية (يرجى الاطلاع على القسم "التزامات السداد الخاصة بجهة الإصدار بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية هي التزامات مشروطة، ثانوية وغير مضمونة") وسيتم تخفيض قيمتها (كلياً أو جزئياً) عند حدوث حدث عدم القابلية للاستمرار (يرجى الاطلاع على القسم "في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في تلقي مدفوعات القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائياً أو سيتم تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً)") وقد يتم تقييد مدفوعات مبالغ التوزيع الدوري المتعلقة بها في حالات معينة (يرجى الاطلاع على القسم " قد يتم إلغاء مدفوعات مبالغ التوزيع الدوري وهي غير تراكمية").

قد تتقلب القيمة السوقية لكل سلسلة إصدار من الصكوك وقد يكون لنقص السيولة تأثير سلبي جوهري على القيمة السوقية للصكوك. وفقاً لذلك، قد لا يتمكن حامل الصكوك من العثور على مشتر لشراء صكوكه بسهولة أو بأسعار تمكن حامل الصكوك من تحقيق العائد المطلوب. ولذلك، فإن شراء الصكوك مناسب فقط للمستثمرين الذين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بنقص السيولة في الصكوك والمخاطر المالية وغيرها من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الصكوك إلى أجل غير مسمى.

قد تخضع الصكوك من كل سلسلة إصدار للاسترداد المبكر وقد لا يتمكن حملة الصكوك من إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل يوفر نفس معدل العائد من استثمارهم في الصكوك

فيما يتعلق بكل سلسلة إصدار من الصكوك، عند وقوع حدث ضريبي أو حدث رأس المال، ومع مراعاة عدم وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار (أو في حالة وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار، تكون عملية تخفيض القيمة جزئياً قد تم إجرائها وفقاً لتعليمات المنظم المالي)، يجوز للمصدر وفقاً للشروط أن يقوم باسترداد جميع الصكوك، وليس جزءاً منها، مع أي مبالغ توزيع دوري مستحق غير مدفوع (كما هو موضح بشكل أكبر في الشرط ٩-١ (ج) (استرداد بسبب الضرائب) فيما يتعلق بحدث ضريبي، والشرط ٩-١ (د) (استرداد لحدث رأس المال) فيما يتعلق بحدث رأس المال)، وذلك بعد تقديم الإخطار المسبق ذي الصلة إلى حملة الصكوك وفقاً للشرط ١٤ (الإشعارات) والشروط النهائية المطبقة (مما يستوجب كون الإشعار غير قابل للإلغاء) وشريطة عدم وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار بعد تقديم هذا الإشعار أو قبل تاريخ الاسترداد المحدد في الإشعار. وفي جميع الأحوال، يخضع أي استرداد للصكوك للمتطلبات الواردة في الشرط ٩-١ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد)، بما في ذلك الحصول على موافقة خطية مسبقاً من المنظم المالي. ولا يوجد هناك ما يضمن استلام موافقة المنظم المالي في وقت محدد أو على الإطلاق.

ليس هناك ما يضمن أن حملة الصكوك سيكونون قادرين على إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل يوفر نفس معدل العائد من استثمارهم في الصكوك. وخلال أي فترة يجوز فيها للمصدر استرداد الصكوك، لن ترتفع القيمة السوقية للصكوك بشكل عام عن مبلغ الاسترداد الضريبي أو، حسب الحالة، مبلغ حدث رأس المال المستحق الدفع. ولذلك، يجب على المستثمرين المحتملين النظر في مخاطر إعادة الاستثمار في ضوء الاستثمارات الأخرى المتاحة في ذلك الوقت.

قد يؤثر تغيير القانون على قدرة المُصدر على أداء التزاماته بموجب مستندات الصفقة

تستند الشروط إلى الأنظمة السعودية والممارسات الإدارية السارية في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، ولا يمكن تقديم أي ضمانات بشأن تأثير أي قرار قضائي محتمل أو تغيير في تفسير الأنظمة السعودية أو الممارسة الإدارية بعد تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه. وقد تتضمن هذه التغييرات في الأنظمة إدخال مجموعة متنوعة من الحلول النظامية وأدوات امتصاص الخسائر التي قد تؤثر على حقوق حاملي الأوراق المالية الصادرة عن المصدر، بما في ذلك الصكوك. وقد تتضمن هذه الأدوات القدرة على شطب المبالغ المستحقة الدفع بخلاف ذلك على هذه الأوراق المالية في حال لم يعد البنك المركزي السعودي يعتبر المصدر مقتدر من قبل البنك المركزي السعودي أو عند وقوع حدث مسبب آخر.

قد يؤثر الامتثال بأنظمة الإفلاس في المملكة والأنظمة الأخرى على قدرة المُصدر على أداء التزاماته بموجب مستندات الصفقة

صدر نظام الإفلاس بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٠ بتاريخ ٢٨/٥/١٤٣٩هـ (الموافق ٢٠١٨/٠٢/١٤م) ("نظام الإفلاس") الذي أنشأ من خلاله إجراءات الإفلاس عامة. إذا استوفى المصدر شروط إجراءات الإفلاس، فقد يؤثر ذلك سلباً على قدرة المُصدر على أداء التزاماته فيما يتعلق بالصكوك، ولا توجد هناك سوابق قضائية للتنبؤ بكيفية تسوية المطالبات من قبل حملة الصكوك أو بالنيابة عنهم في حالة استيفاء المصدر لشروط أي إجراءات إفلاس من هذا القبيل، وبناء عليه، فإنه من غير المؤكد كيف وإلى أي مدى يمكن تنفيذ أحكام مستندات الصفقة من قبل جهة قضائية سعودية في هذه الحالة، وبالتالي، لا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن حملة الصكوك سيتلقون سداد مطالباتهم بالكامل أو على الإطلاق في هذه الظروف.

إضافة إلى ذلك، هناك احتمال جوهري بأن الجهة القضائية في المملكة يمكن أن تعتبر بنداً تعاقدياً يسعى إلى إنهاء العقد في حالة إجراء تسوية وقائية أو إجراء إعادة التنظيم المالي بنداً باطلاً. ويستند هذا إلى المادة ٢٣ من نظام الإفلاس، التي تنص على أن العقود يجب أن تستمر أثناء إجراء التسوية الوقائية أو إجراء إعادة التنظيم المالي وأي شرط بخلاف ذلك يعد باطلاً. على الرغم من وجود استثناء لعقود التمويل، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الشروط أو مستندات الصفقة ستندرج في نطاق هذا الإعفاء. وفقاً للمادة ٢٤ من نظام الإفلاس، يحق للطرف المتعاقد التقدم بطلب بإنهاء عقده إذا فشل الطرف الخاضع للتسوية الوقائية في الامتثال لالتزاماته في الفترة التي تلي بدء التسوية الوقائية.

إضافة إلى ذلك، وفقاً للمادة ٢٧ من نظام معالجة المنشآت المالية المهمة، يخضع أي طلب لإجراءات إفلاس فيما يتعلق بالمؤسسة المالية ذات الصلة لموافقة البنك المركزي السعودي، حيث بإمكان البنك المركزي السعودي البدء بخطة علاج للمؤسسة المالية بدلاً عن الخضوع لإجراءات الإفلاس.

قد يؤثر الانخفاض في القيمة والأرباح المكتسبة من الاستثمار في أصول المضاربة على قدرة المُصدر على أداء التزاماته بموجب مستندات الصفقة

وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية، سيتم المساهمة بالعائدات من كل سلسلة إصدار من الصكوك من قبل وكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك) إلى المضارب والذي سيشكل ذلك رأس مال المضاربة الأولي (كما هو محدد في الشروط) من تلك المضاربة. وسيتم استثمار رأس مال المضاربة لتلك المضاربة من قبل المصدر (كمضارب)، على أساس اختلاط غير مقيد، في أنشطته المالية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالكامل والتي يتم تنفيذها من خلال وعاء المضاربة العام لتلك المضاربة، وبعد استثمار رأس مال المضاربة هذا، وسيعود رأس مال المضاربة لتلك المضاربة أصولاً موحدة وتمثل حصص حملة الصكوك بشكل تناسبي في وعاء المضاربة العام لتلك المضاربة ("أصول المضاربة"). وسيتم تطبيق الأرباح المحققة من هذا الاستثمار في أصول المضاربة وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية على المدفوعات المستحقة لحملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك.

لن يتم إجراء أي تحقيق أو استفسار ولن يتم إجراء العناية الواجبة فيما يتعلق بأي من أصول المضاربة. وسيتم تنفيذ الأنشطة الاستثمارية لأي مضاربة من قبل المصدر، ولن يكون لحملة الصكوك القدرة على التأثير على هذه الأنشطة. ويمنح المصدر الحق الصريح في دمج أصوله في وعاء المضاربة العام للمضاربة، ونتيجة لذلك، قد لا يكون من الممكن تحديد أصول المضاربة ذات الصلة بشكل منفصل عن أصول المصدر.

إذا تحققت أي من المخاطر المتعلقة بأعمال المصدر المذكورة أعلاه (يرجى الاطلاع على قسم "المخاطر المتعلقة بأعمال المصدر - العوامل التي قد تؤثر على قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته بموجب الصكوك ومستندات الصفقة") أو أثرت سلباً على الأعمال التجارية للمصدر، قد تنخفض قيمة الاستثمار في أصول المضاربة والأرباح المكتسبة من هذا الاستثمار، وقد ينتج عن ذلك تأثير سلبي جوهري على قدرة المصدر على الوفاء بالتزامات السداد بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية، وبالتالي على قدرة المصدر على تسديد المدفوعات فيما يتعلق بالصكوك.

إضافة إلى ذلك، في حين أن المضارب قد وافق في اتفاقية المضاربة الرئيسية على ضمان استثمار رأس مال المضاربة وفقاً لخطة الاستثمار (وبدرجة المهارة والعناية التي ستمارسها فيما يتعلق بأصولها الخاصة)، تنص اتفاقية المضاربة الرئيسية على عدم وجود ضمان لأي عائد من أصول المضاربة لتلك المضاربة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق وكيل حملة الصكوك والمضارب في اتفاقية المضاربة الرئيسية على أن المضارب لن يكون مسؤولاً عن أي خسائر يتكبدها وكيل حملة الصكوك في رأس مال المضاربة عن تلك المضاربة إلا إذا كانت تلك الخسائر ناتجة عن: (١) إخلال المضارب بالتزاماته في اتفاقية المضاربة الرئيسية، أو (٢) الإهمال الجسيم للمضارب أو سوء السلوك المتعمد أو الاحتيال.

وبناءً على ذلك، يجب على المستثمرين المحتملون الأخذ بالاعتبار بأن أي مطالبة مقدمة من حملة الصكوك أو نيابة عنهم بخصوص رأس مال المضاربة لتلك المضاربة بعد أي حالة من حالات التعثر قد يتم تخفيضها إذا كان المضارب قادراً على إثبات أن أي خسائر لرأس مال المضاربة غير ناتجة عن (١) إخلال المضارب بالتزاماته في اتفاقية المضاربة الرئيسية، أو (٢) الإهمال الجسيم للمضارب أو سوء السلوك المتعمد أو الاحتيال. وفي حال تمكن المضارب على تقديم هذا الدليل، فقد يخسر حملة الصكوك كل أو بعض استثماراتهم. ولا يمكن الجزم عن النهج الذي ستخذه أي محكمة أو جهة قضائية في المملكة ذات اختصاص في مثل هذه الظروف.

لا توجد ضمانات من طرف ثالث

يجب أن يدرك المستثمرون بأنه لا يوجد ضمان ولن يتم تقديم أي ضمان فيما يتعلق بأي سلسلة إصدار من الصكوك من قبل المساهمين في المصدر أو أي شخص آخر.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي والسيولة

يخضع المصدر للمخاطر المتأصلة في جميع الأعمال المالية المنظمة، المتمثلة في عدم كفاية موارد رأس المال لتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال التنظيمي المطبقة عليه. بموجب اتفاقية بازل ٣، تعتبر متطلبات رأس المال بطبيعتها أكثر حساسية لتحركات السوق من الأنظمة السابقة وستزداد متطلبات رأس المال إذا ساءت الظروف الاقتصادية أو الاتجاهات السلبية في الأسواق المالية. وقد يؤدي أي فشل من جانب المصدر في الحفاظ على الحد الأدنى لنسب رأس المال التنظيمي إلى اتخاذ إجراءات إدارية أو عقوبات، والتي بدورها قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج العمليات والتوقعات. قد يؤدي نقص رأس المال المتاح إلى تقييد فرص المصدر في التوسع. وبتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٠، أصدرت لجنة بازل توجيهاتها النهائية بشأن اتفاقية بازل ٣ بإصداره: "بازل ٣: إطار تنظيمي عالمي للبنوك والأنظمة المصرفية الأكثر مرونة". نشرت نسخة معدلة لاحقاً في يونيو ٢٠١١ ("إرشادات اتفاقية بازل ٣ يونيو ٢٠١١"). وبعد ذلك، في ديسمبر ٢٠١٢، أصدر البنك المركزي السعودي توجيهاته النهائية بشأن إصلاحات رأس المال لاتفاقية بازل ٣. تتضمن حزمة إصلاحات البنك المركزي السعودي زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الأسهم العادية (أو ما يعادلها) من ٢ في المائة (قبل تطبيق التعديلات التنظيمية) إلى ٤.٥ في المائة (بعد تطبيق تعديلات تنظيمية أكثر صرامة) للأصول المرجحة بالمخاطر. سيزداد إجمالي متطلبات رأس المال من المستوى الأول من ٤ في المائة إلى ٦ في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، سيطلب من البنوك الاحتفاظ، في شكل أسهم مشتركة (أو ما يعادلها)، باحتياطي لرأس المال بنسبة ٢.٥ في المائة لتحمل فترات التوتر المستقبلية، وبذلك يصل إجمالي متطلبات الأسهم العادية (أو ما يعادلها) إلى ٧ في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر. إذا كان هناك نمو أتماني فائض في أي بلد معين مما أدى إلى تراكم المخاطر على مستوى النظام، فسيكون هناك حاجز عكسي للتعليقات الدورية في نطاق صفر في المائة إلى ٢.٥ في المائة من الأسهم العادية (أو أي رأس مال آخر يمتص الخسارة بالكامل) يجب تطبيقه كامتداد لمخزن الحفظ. علاوة على ذلك، يجب أن تتمتع البنوك ذات الأهمية النظامية بقدرة على استيعاب الخسائر تتجاوز هذه المعايير (انظر الأقسام التالية) - إصلاحات اتفاقية بازل ٣ ومخاطر استيعاب الصكوك للخسائر " و -" في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار سيتم إلغاء حق حملة الصكوك في تلقي مدفوعات القيمة الاسمية للصكوك وإلغاء حقهم في الحصول على أي ربح نهائياً أو سيتم تخفيض قيمتها بشكل دائم (إما كلياً أو جزئياً). تتطلب إصلاحات اتفاقية بازل ٣ أيضاً أن تكون أدوات رأس المال من الشريحة الأولى والشريحة الثانية أكثر قدرة على امتصاص الخسائر. تعمل متطلبات اتفاقية بازل ٣ المطبقة في المملكة بشكلها الحالي على زيادة الحد الأدنى لكمية ونوعية رأس المال الذي يلتزم المصدر بالحفاظ عليه. لا يوجد أي ضمانات بتوافر رأس المال هذا للمصدر أو تكلفتها. تم تنفيذ اتفاقية بازل ٣ من قبل البنك المركزي السعودي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣، وهي تخضع لسلسلة من الترتيبات الانتقالية، والتي سيتم تنفيذها على مراحل على مدى فترة زمنية، ومن المتوقع أن تكون سارية المفعول بالكامل بحلول عام ٢٠١٩. كما يتم استكمالها بنسبة الدين إلى رأس المال ونسبة تغطية السيولة ونسبة تمويل ثابتة صافية. حافظ البنك المركزي السعودي على نهجه في التنفيذ الكامل لاتفاقية بازل ٣ على النحو المنصوص عليه في توجيهات لجنة بازل. ومع ذلك، مع الانتهاء من التعديلات الأخرى مثل تعديلان دفتر التداول، قد يتم تنفيذ اتفاقية بازل ٣ في المملكة بطريقة تختلف عن تلك المنظورة حالياً، أو قد يتم إدخال لوائح في المملكة تفرض متطلبات رأس مال إضافية أو خلافاً لذلك، تؤثر على متطلبات كفاية رأس المال المتعلقة ببنوك المملكة. في حالة زيادة متطلبات رأس المال التنظيمي أو قيود السيولة أو النسب المطبقة على المصدر في المستقبل، فإن أي فشل من جانب المصدر في الحفاظ على معدلات رأس المال التنظيمية المتزايدة قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات إدارية أو عقوبات، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على أعمال المصدر والوضع المالي ونتائج العمليات والتوقعات.

ليس هناك ما يضمن أن الصكوك ستكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية

أكدت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المالية أن مستندات الصفقة، في نظرها، متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما تنطبق عليها وتفسرها. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن مستندات الصفقة أو إصدار وتداول أي سلسلة إصدار من الصكوك سيتم اعتباره متوافقا مع الشريعة الإسلامية من قبل أي هيئة شرعية أخرى أو علماء الشريعة. ولا يقدم أي من المصدر أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعاملين أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أي تعهد للمستثمرين المحتملين فيما يتعلق بامتثال الصكوك للشريعة الإسلامية ويتم تذكير المستثمرين المحتملين بأن، كما هو الحال مع أي آراء شرعية أخرى، الاختلافات في الرأي ممكنة ويمكن تطبيق معايير شرعية مختلفة من قبل هيئات شرعية مختلفة. ولذلك يجب على المستثمرين المحتملين الحصول على المشورة الشرعية المستقلة الخاصة بهم فيما يتعلق بمستندات الصفقة وإصدار وتداول أي صكوك مع مبادئ الشريعة الإسلامية الفردية الخاصة بهم، بما في ذلك قابلية تداول أي سلسلة إصدار من الصكوك في أي سوق ثانوي. قد تؤدي الأسئلة المتعلقة بامتثال مستندات الصفقة أو إصدار وتداول الصكوك للشريعة الإسلامية إلى تقييد السيولة والتأثير سلبا على القيمة السوقية للصكوك.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تذكير المستثمرين المحتملين بأن تنفيذ أي التزامات لأي من الأطراف بموجب وثائق الصفقة أو الصكوك، في حالة وجود نزاع، قد يخضع لإجراءات محكمة ولجنة قضائية بموجب أنظمة المملكة. وفي مثل هذه الأحوال، تفسر المحاكم الشروط وأحكام مستندات الصفقة أو الصكوك (حسب مقتضى الحال) بموجب أنظمة المملكة (والتي تكون مستندات الصفقة والصكوك خاضعة لها) في تحديد التزامات الأطراف بموجبها. وعلى الرغم من أن أنظمة ولوائح المملكة تستند إلى الشريعة الإسلامية، إلا أن المحاكم المختلفة واللجان القضائية في المملكة (بما في ذلك اللجان) قد تشكل آراء مختلفة حول تفسير مبادئ الشريعة (يرجى الاطلاع على قسم "المخاطر المتعلقة بإمكانية التنفيذ والضرائب في المملكة" أدناه).

المتاجرة والمقاصة والتسوية

سيتم قبول كل سلسلة إصدار من الصكوك في نظام المقاصة والتسوية للمسجل. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأنه لن يكون هناك انقطاع أو أخطاء في المقاصة أو التسوية للصكوك نتيجة لقلّة الخبرة أو عدم الإلمام بالعمليات فيما يتعلق بأنظمة التداول والمقاصة والتسوية أو أوجه القصور في أي نظام تداول أو مقاصة أو تسوية. مدير الترتيب الوحيد و / أو المتعاملين ليسوا ملزمين بتقديم أسعار للصكوك أو إنشاء سوق فيها. قد يكون أي بيع لسلسلة إصدار معينة من الصكوك من قبل حملة الصكوك في أي سوق ثانوي بسعر أقل من سعر الشراء الأصلي لهذه الصكوك.

اتفاقية التسجيل

إبرام اتفاقية التسجيل لازمة لإكمال تسجيل كل سلسلة إصدار من الصكوك في تداول وهذا التسجيل ضروري لتسهيل تداول الصكوك من قبل المستثمرين عبر إيداع. ومع ذلك، فإنه قد لا يتم إبرام اتفاقية التسجيل ولم يتم تسجيل أي صكوك لدى المسجل اعتباراً من تاريخ الإصدار ذي الصلة لأي إصدار من الصكوك. ولذلك، يجب أن يدرك المستثمرون أن تداول الصكوك من خلال نظام إيداع قد لا يكون ممكناً كما هو الحال في تاريخ الإغلاق ذي الصلة. وبموجب اتفاقية البرنامج (كما تم تعريفه في قسم "الاكتتاب والبيع" في نشرة الإصدار الأساسية هذه)، يتعين على المصدر التوقيع على اتفاقية التسجيل والحصول على تسجيل الصكوك مع إيداع في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال، في مدة لا تزيد عن 10 أيام عمل من تاريخ الإصدار ذي الصلة.

التعديل والتنازل والاستبدال

تحتوي الشروط على أحكام للدعوة إلى اجتماعات حملة الصكوك لكل سلسلة إصدار من الصكوك للنظر في الأمور التي تؤثر على مصالحهم بشكل عام. تسمح هذه الأحكام للأغلبية المحددة بإلزام جميع حملة الصكوك، بما في ذلك حملة الصكوك الذين لم يحضروا ولم يصوتوا في الاجتماعات ذات الصلة وحملة الصكوك الذين صوتوا بطريقة مخالفة للأغلبية. تخضع أحكام الاجتماع الواردة في مستندات الصفقة في مجملها لنظام الشركات في المملكة الصادرة بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١١/٢٨/١٤٣٧هـ (الموافق ١٠ نوفمبر ٢٠١٥م)، بصيغته المعدلة والتي ستسود، في حالة وجود تناقض، على أحكام الاجتماع المنصوص عليها في مستندات الصفقة.

المخاطر المتعلقة بالقدرة على التنفيذ والضرائب في المملكة

القانون الحاكم والاختصاص القضائي وجوب التنفيذ

تخضع كل سلسلة إصدار من الصكوك ومستندات الصفقة للأنظمة السعودية التي تستند إلى الشريعة الإسلامية ويجب تفسيرها وفقاً لها. إن مبادئ الشريعة الإسلامية ذات الصلة يتم تفسيرها وتطبيقها عموماً وفقاً لتعاليم بعض المذاهب الفقهية. وفي هذا الصدد، يجوز للمحاكم السعودية أن ترفض تنفيذ أي التزامات تعاقدية أو غيرها (بما في ذلك أي أحكام تتعلق بدفع الأرباح) إذا كانت ترى أن إنفاذها يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

هناك عدد من المحاكم السعودية التي لها اختصاص فيما يتعلق بأنواع معينة من الدعاوى. تخضع النزاعات التجارية لاختصاص المحاكم التجارية. ولا تشمل النزاعات التجارية المنازعات الناشئة عن المعاملات التي يحكمها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح المتعلقة بها. المنازعات الناشئة بموجب نظام السوق المالية في المملكة والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣٠) وتاريخ ١٢/٦/١٤٢٤هـ (الموافق ٢٠٠٣/٨/٨م) والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٦) بتاريخ ١٩/١١/١٤٤١هـ (الموافق ٢٠١٩/٩/١٨م) ولائحته التنفيذية يتم سماعها أمام هيئة شبه قضائية تعرف باسم لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المنشأة بموجب الفقرة (أ) من المادة ٣٠ من نظام السوق المالية ولجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المشكلة بموجب الفقرة (أ) من المادة ٣٠ من نظام السوق المالية ("اللجنة").

وفقاً للشروط ١٧ (القانون المعمول به والاختصاص القضائي)، يكون للجنة الاختصاص للنظر والبت في أي دعوى أو إجراء، وتسوية أي نزاعات قد تنشأ عن الصكوك أو فيما يتعلق بها. يجب على المستثمرين المحتملين الإحاطة بأنه، على حد علم المصدر، لم تكن هناك أي إجراءات تنفيذية على أية أوراق مالية ذات طبيعة مماثلة للصكوك في المملكة في السابق. وبناء على ذلك، فمن غير المؤكد بالضبط كيف وإلى أي مدى سيتم تنفيذ مستندات الصفقة (أو أي منها) من قبل اللجنة أو أي جهة قضائية أخرى في المملكة.

ومع ذلك، يجب على المستثمرين المحتملين الإحاطة بأن المحاكم السعودية، بما في ذلك اللجنة، لديها سلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على مجموعة معينة من الوقائع وكما أن القرارات السابقة لهذه المحاكم واللجان القضائية لا تعتبر سوابق ملزمة للبت في النزاعات اللاحقة. وبناء على ذلك، فإنه من غير المؤكد بالضبط كيف وإلى أي مدى سيتم تنفيذ الصكوك و / أو الشروط و / أو مستندات الصفقة من قبل اللجان أو المحاكم السعودية في حال النظر فيها.

وفي بعض الأحوال، قد لا يكون من الممكن الحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها في النظام السعودي في الوقت المناسب. ونتيجة لهذه العوامل وغيرها، قد تكون نتيجة أي نزاعات قانونية في المملكة غير مؤكدة، مما قد يؤثر سلباً على قيمة الصكوك.

الأحداث الافتراضية

هناك خطر من أن المحاكم واللجان القضائية في المملكة لن تنفذ أي من أحداث التعثر، عدا أحداث التعثر المتعلقة بعدم دفع المبالغ المستحقة بموجب مستندات الصفقة.

العقوبات والتعويضات

هناك خطر على أنه إذا تم تفسير أي شرط من مستندات الصفقة من قبل محكمة أو لجنة قضائية في المملكة على أنه اتفاق على دفع غرامة بدلا من تقدير حقيقي للخسارة المتكيدة، فلن يتم تطبيق هذه الأحكام في المملكة. علاوة على ذلك، فإن أي تعويض مقدم من المصدر فيما يتعلق بالصكوك أو وفقا لمستندات الصفقة لن يكون قابلا للتنفيذ بموجب أنظمة المملكة في ظروف معينة.

لا يجوز للمحكمة أن تأمر بأداء معين

في حالة فشل المصدر في أداء التزاماته بموجب أي سلسلة إصدار من الصكوك أو أي من مستندات الصفقة، فإن الحلول المحتملة المتاحة لوكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك) تشمل (١) الحصول على أمر أداء محدد لالتزامات المصدر، أو (٢) مطالبة بالتعويض عن الأضرار.

ليس هناك ما يضمن أن المحكمة ستصدر أمراً لأداء معين، لأن هذا بشكل عام أمر متروك لتقدير المحكمة ذات الصلة. ونادراً ما تنجح الأحكام التعويضية والتعويضات الخاصة بالأداء المحدد والأمر القضائي والتعويضات كعلاجات قضائية وغيرها من التعويضات القضائية في المملكة. وكما يعتمد مقدار الأضرار التي قد تحكم بها المحكمة فيما يتعلق بحالة إخلال على عدد من العوامل المحتملة، بما في ذلك التزام وكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك لتخفيف أي خسارة تنشأ نتيجة لهذا الانتهاك. ولا يتم تقديم أي ضمان على مستوى الأضرار التي قد تحكم بها المحكمة في حالة فشل المصدر في أداء التزاماته المنصوص عليها في الصكوك ومستندات الصفقة. وقد لا يتم منح تعويضات عن خسارة الأرباح أو الأضرار اللاحقة أو غيرها من الأضرار المتوقعة في المملكة من قبل المحاكم أو السلطات القضائية الأخرى، ويتم منح تعويضات فعلية ومباشرة ومثبتة فقط.

المخاطر المتعلقة بالإخطارات

صدر نظام التعاملات الإلكترونية بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ١٨ بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٨هـ (الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠٧م) بصيغته المعدلة من وقت لآخر، وكان آخرها بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٥٧ بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٤هـ (الموافق ١٩ مايو ٢٠١٥م). الإخطارات المقدمة عن طريق الفاكس أو غيرها من الوسائل الإلكترونية هي أشكال مقبولة من الإخطار في المحاكم السعودية. من حيث المبدأ، يجوز للأطراف في اتفاقية الخاضعة للنظام السعودي والتي تنص على أنه يجوز إرسال الإشعارات عن طريق الفاكس أو أي وسيلة إلكترونية أخرى، الاعتماد على هذه الإشعارات شريطة أن هذه الأحكام منصوص عليها في الاتفاقية ذات الصلة باعتبارها الشكل المتفق عليه للتواصل بين هذه الأطراف (كما هو موضح في التعميم رقم ٣٤ بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٤هـ).

العواقب الضريبية في المملكة

قد يخضع حامل الصكوك لدفع ضريبة الدخل أو ضريبة الاستقطاع أو الزكاة أو ضرائب أخرى في المملكة نتيجة الحصول على الصكوك من أي سلسلة إصدار أو حيازتها أو التخلص منها. يجب على كل حامل صكوك محتمل أن يأخذ مشورته المهنية الخاصة فيما يتعلق بالآثار الضريبية لحامل الصكوك هذا للحصول على أي صكوك أو حيازتها أو التخلص منها. للمزيد من المعلومات فيما يخص الضرائب والزكاة المتعلقة بشراء الصكوك أو حيازتها أو التخلص منها، يرجى مراجعة قسم "الضرائب والزكاة" في نشرة الإصدار الأساسية هذه.

شروط وأحكام الصكوك

فيما يلي نص شروط وأحكام الصكوك التي سيتم إرفاقها (والخاضعة للتعديل باستثناء النص المكتوب بخط مائل) وتطبق (مع مراعاة أحكامها) على كل صك موحد.

قد تحدد الشروط النهائية المطبقة فيما يتعلق بأي شريحة شروطاً وأحكاماً أخرى والتي يجب، إلى الحد المحدد على هذا النحو أو إلى الحد غير المتوافق مع الشروط والأحكام التالية، استبدال أو تعديل الشروط والأحكام التالية لغرض سلسلة الإصدار ذات الصلة.

لا يقدم البنك المركزي السعودي ("البنك المركزي السعودي") أي تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال نشرة الإصدار الأساسية هذه ويخلي مسؤوليته صراحة عن أي خسارة تنشأ عن أو يتم تكبدها بالاعتماد على أي جزء من نشرة الإصدار الأساسية هذه. وعلى وجه الخصوص، يوافق ويقر المستثمرون المحتملون للصكوك بأن البنك المركزي السعودي لا يتحمل أي مسؤولية من أي نوع تجاه أي مشتر للصكوك عن أي خسارة تنشأ عن، أو يتم تكبدها، نتيجة لوقوع حدث عدم القابلية للاستمرار (كما تم تعريفه في هذه الشروط).

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصدر")، بموجب سجل تجاري رقم (١٠٠٠٠٠٩٦) وتحولت إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ بتاريخ ١٤٠٧/١١/٣ هـ (الموافق ١٩٨٧/٠٦/٢٩ م)، وقد أنشأت برنامجاً ("البرنامج") لإصدار صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى (يشار إلى كل منها بـ "صك" ومجمعين بـ "الصكوك") من وقت لآخر بمبلغ لا يتجاوز ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي وبمبلغ اسمي إجمالي مساوي مبلغ الصكوك القائمة (وتكون قابلة للزيادة وفقاً لشروط اتفاقية البرنامج) (كما هو موضح أدناه). وتكون الإشارة في هذه الشروط والأحكام ("الشروط"، وأي إشارة هنا إلى شرط مرقم تشير إلى الشرط المرقم المقابل في هذه الشروط والأحكام) إلى "الصكوك" إشارات إلى الصكوك التي هي موضوع وثيقة الشروط النهائية ("الشروط النهائية المطبقة") والإشارات إلى الشروط النهائية المطبقة هي للشروط النهائية (أو الأحكام ذات الصلة منها) لتلك الشريحة (كما تم تعريفه أدناه) كما تم إكمالها من قبل المصدر في وقت إصدار الشريحة ذات الصلة.

تكون الشروط النهائية المطبقة مكملة لهذه الشروط وقد تحدد شروطاً وأحكاماً أخرى، تستبدل هذه الشروط أو تعدلها لأغراض كل صك موحد صادر فيما يتعلق بشريحة بموجب البرنامج، وذلك إلى الحد الوارد أو في حدود ما لا يتوافق مع هذه الشروط.

ستمثل كل صكوك حصة ملكية غير مجزأة في أصول الصكوك ذات الصلة (كما تعريفه أدناه) ستصنف في جميع الأوقات بأنها ذات أولوية متساوية فيما بينها.

سيتم تعيين وكيل حملة الصكوك للعمل كوكيل ونياية عن حملة الصكوك فيما يتعلق بشريحة الصكوك ذات الصلة بموجب اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية ("اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية") بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠ م والمبرمة بين المصدر وشركة الراجحي المالية (بصفته وكيلًا نيابة عن حملة الصكوك، "وكيل حملة الصكوك"، ويتضمن التعبير أي وكيل حامل صكوك يخلفه فيما يتعلق بالصكوك)، وعلى النحو المكمل باتفاقية إعلان الوكالة التكميلية المبرمة بين نفس الأطراف فيما يتعلق بشريحة الصكوك ذات الصلة (كل منها "اتفاقية إعلان الوكالة التكميلية" ويشار إليها مع اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، بـ "اتفاقية إعلان الوكالة").

يُعتبر كل حامل صكوك من خلال الاكتتاب في الصكوك و / أو الحصول عليها و / أو حيازتها بأنه فوضّ وصدق ووافق على تنفيذ وكيل حملة الصكوك لمستندات الصفقة (كما تم تعريفه أدناه) ويوافق على شروط كل من مستندات الصفقة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعيين وكيل حملة الصكوك كوكيل لحملة الصكوك في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية. ويجوز إلغاء أو إنهاء تعيين وكيل حملة الصكوك (ويجوز لوكيل حملة الصكوك أن يستقيل من تعيينه) وفقاً لأحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية.

سيتم دفع المبالغ المتعلقة بالصكوك وفقاً لاتفاقية إدارة الدفع ("اتفاقية إدارة الدفع") بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠ م والمبرمة بين المصدر ووكيل حملة الصكوك وشركة الراجحي المالية (بصفتها مسؤول الدفع، "مسؤول الدفع").

يجب أن تشكل صكوك كل سلسلة إصدار (كما تم تعريفها أدناه) سلسلة منفصلة وتسري هذه الشروط، مع ما يلزم من تعديل، بشكل منفصل ومستقل على صكوك كل سلسلة إصدار، وفي هذه الشروط، يجب تفسير عبارات "الصكوك" و "حملة الصكوك" والتعبيرات ذات الصلة حسب السياق.

بعض أحكام هذه الشروط هي ملخصات لمستندات الصفقة وتخضع لأحكامها التفصيلية. يحق لحملة الصكوك الاستفادة من جميع أحكام لمستندات الصفقة المطبقة عليهم، وهم ملزمون بها ويعتبرون أنهم قد تلقوا إشعاراً بشروطها أحكامها. تتوفر نسخ من مستندات الصفقة للفحص من تاريخ الإصدار من قبل حملة الصكوك خلال ساعات العمل العادية في المكاتب المحددة لكل من المصدر ووكيل حملة الصكوك.

يُعتبر كل حامل صكوك أولي، من خلال استحواذه وحيازته على حصته في صك بأنه قد فوض وكيل حملة الصكوك نيابة عن حملة الصكوك. (١) المساهمة بالمبالغ المدفوعة من قبله فيما يتعلق بصكه إلى المضارب (كما هو محدد في الشرط ٥ (أصول الصكوك)) وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية (كما تم تعريفه في الشرط ٥ (أصول الصكوك))، (٢) العمل كوكيل حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية نيابة عنه (و يسري هذا التفويض والتوجيه إلى من يخلفه في الصفقة)، و (٣) إبرام في مستندات الصفقة، مع مراعاة أحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية وهذه الشروط.

١. التفسير

تعتبر الكلمات والتعبيرات المحددة في الشروط النهائية المطبقة، واتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية واتفاقية إدارة الدفع لها نفس المعاني في هذه الشروط ما لم يقتض السياق خلاف ذلك أو ما لم ينص على خلاف ذلك، في حالة وجود أي تعارض بين أي من هذه المستندات والشروط النهائية المطبقة، فيعمل بالمعاني الواردة في الشروط النهائية المطبقة، وإضافة إلى ذلك، تحمل العبارات الواردة أدناه في هذه الشروط على المعاني التالية:

"المبالغ الإضافية" لها المعنى المعطى لها في الشرط ١٢ (الضرائب).

"رأس مال إضافي من الشريحة الأولى" يعني رأس المال المؤهل (أو الذي يكون مؤهلاً لولا وجود قيد على قيمته)، والمعتمد من قبل المنظم المالي باعتباره رأس مال إضافي من الشريحة الأولى وفقاً لأنظمة رأس المال.

"القيمة الاسمية الإجمالية" يعني، فيما يتعلق بصك، القيمة الاسمية الأولية لصك كما تم تخفيضه من خلال عملية تخفيض القيمة (في مناسبة واحدة أو أكثر) في وقت تخفيض قيمته أو قبل ذلك، وفقاً للشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار).

"السعر المعمول به" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

"المتطلبات النظامية السارية لرأس المال" تعني أي متطلبات واردة في أنظمة رأس المال للحفاظ على رأس المال من وقت لآخر التي تنطبق على المصدر، بشكل فردي أو موحد، حسب الحال، بما في ذلك القواعد الانتقالية والإعفاءات الممنوحة فيما يتعلق بما سبق.

"نظام استيعاب الخسائر المعمول به" يعني نظام استيعاب الخسائر الذي ينطبق على الصكوك والذي يكون له، بمفرده أو مع أي أنظمة أو لوائح أخرى، والتي من شأنها يكون لها تأثير على توقف تطبيق الشروط ٢.١٠ (حدث عدم القابلية للاستمرار) و ٣.١٠ (إشعار عدم القابلية للاستمرار) على الصكوك دون التسبب في حدث رأس المال.

"الهيئة" هيئة السوق المالية في المملكة.



"المفوض بالتوقيع" يعني أيًا مما يلي: الرئيس التنفيذي للمصدر والمدير المالي للمصدر وأمين الخزينة للمصدر أو أي شخص (أشخاص) آخرين مفوضين من قبل المصدر للتوقيع نيابة عنه.

"اتفاقية بازل ٣" تعني مجموعة الإصلاحات التي تم إجراؤها على الإطار التنظيمي الدولي لرأس المال الصادر عن لجنة بازل (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، وثائق اتفاقية بازل ٣) كجزء من حزمة متطلبات جديدة لرأس المال والسيولة والتي تهدف إلى تعزيز معايير رأس المال ولوضع معايير الحد الأدنى من السيولة لمؤسسات الائتمان الدولية (بما في ذلك إرشادات حول معايير الأهلية لأدوات رأس المال من الشريحة الأولى وأدوات رأس المال من الشريحة الثانية).

"وثائق اتفاقية بازل ٣" تعني وثيقة لجنة بازل "إطار تنظيمي عالمي للبنوك والأنظمة المصرفية الأكثر مرونة" الصادرة عن لجنة بازل في ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م وتم تعديلها في يونيو ٢٠١١م والمرفق الوارد في وثيقتها بعنوان "تصدر لجنة بازل العناصر النهائية لإصلاحات رفع جودة رأس المال التنظيمي" في ١٣ يناير ٢٠١١م.

"لجنة بازل" تعني لجنة بازل للرقابة المصرفية.

"يوم العمل" يعني اليوم الذي تكون فيه البنوك التجارية مفتوحة للأعمال العامة (بما في ذلك التعامل بالعملة الأجنبية والودائع بالعملة الأجنبية) في المملكة.

"حدث رأس المال" يعني حدث يقع عند إخطار المصدر كتابياً من قبل المنظم المالي بأن القيمة الاسمية الإجمالية (أو المبلغ المؤهل كرأس مال تنظيمي، في حال كان المصدر يحتفظ ببعض مبلغ الصكوك أو تم تمويل شرائها من قبل المصدر) للصكوك تم استثنائها (بالكامل أو جزئياً، في حدود ما لا تحظره المعايير التنظيمية ذات الصلة للشريحة الأولى من رأس المال) من الطبقة الموحدة أو المنفردة، حسب الحالة، من الشريحة الأولى من رأس مال المصدر (باستثناء إذا كان الاستثناء ناتجاً عن: (أ) أي قيود مطبقة على مبلغ رأس المال هذا، أو (ب) توقف عن احتساب رأس المال هذا في رأس مال المصدر الأساسية من خلال أي عملية إطفاء أو عملية مماثلة أو أي تغييرات عليها (بما في ذلك أي عملية إطفاء أو عملية مماثلة مفروضة من خلال أي ترتيبات متعلقة بأنظمة سابقة)).

"مبلغ استرداد حدث رأس المال" يعني ١٠٠ في المائة من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك، إلى جانب أي مبالغ قائمة.

"أنظمة رأس المال" تعني، في أي وقت، اللوائح والمعايير والمتطلبات والمبادئ التوجيهية والتوجيهات والسياسات المتعلقة بالحفاظ على رأس المال و / أو كفاية رأس المال السارية في المملكة في ذلك الوقت، بما في ذلك تلك الخاصة بالمنظم المالي.

"أدوات ملكية رأس المال الاعتيادية من الشريحة الأولى" يعني رأس مال المصدر المؤهل والموافق عليه من قبل المنظم المالي، أو رأس المال الذي من شأنه، لولا وجود قيد على قيمته، أنه مؤهل كرأس مال مشترك من الشريحة الأولى وفقاً لأنظمة رأس المال.

"كسور عدد الأيام" يعني العدد الفعلي للأيام في الفترة ذات الصلة مقسوماً على ٣٦٠ (عدد الأيام التي سيتم حسابها للعام الواحد مكون من ٣٦٠ يوماً مع ١٢ شهراً من ٣٠ يوماً، وفي حالة عدم اكتمال الشهر، عدد الأيام المنقضية من فترة التوزيع الدوري التي تقع فيها الفترة ذات الصلة (باحتمال اليوم الأول من هذا من غير اليوم الأخير)).

"تاريخ التحديد" يعني، فيما يتعلق بفترة إعادة التعيين، يوم العمل الثالث قبل بدء فترة إعادة التعيين ذات الصلة.

"مبلغ توزيع التصفية" يعني مبلغ خيار شراء المصدر أو مبلغ استرداد حدث رأس المال أو مبلغ استرداد الحدث الضريبي، حسب الحالة، أو أي مبلغ آخر في طبيعة مبلغ الاسترداد كما قد يتم تحديده وفقاً لهذه الشروط.

"إشعار التصفية" له المعنى المعطى له في الشرط ١١-١ (أحداث التعثر).

"طلب التصفية" له المعنى المعطى له في الشرط ١١-١ (أحداث التعثر).

"الأرباح القابلة للتوزيع" تعني مبلغ الأرباح والاحتياطيات المجمعة للمصدر، بما في ذلك الاحتياطيات العامة والاحتياطيات الخاصة والاحتياطيات النظامية (إلى الحد الذي لا يقيد التوزيع بموجب الأنظمة المعمول بها)، بعد تحويل أي مبالغ إلى احتياطيات غير قابلة للتوزيع، كل منهم كما تم احتسابه من قبل المصدر بناءً على أحدث قوائم مالية موحدة، أو أي فترة معادلة أو لاحقة من وقت لآخر كما هو منصوص عليه في أنظمة رأس المال.

"القرار الاستثنائي" له المعنى المعطى له في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسة.

"تاريخ النفاذ" له المعنى المعطى له في الشرط ١٠-١ (النفاذ).

"حدث التعثر" يعني أي من الأحداث التالية:

أ. عدم السداد: فشل المصدر في دفع مبلغ يعادل المبلغ الأصلي أو الربح (بما في ذلك المبالغ الإضافية) المستحق الدفع وفقاً لهذه الشروط ويستمر الإخفاق لمدة (١٤) يوماً (باستثناء كل حالة يحدث فيه هذا الفشل نتيجة لخطأ إداري أو تقني أو حدوث خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد).

ب. التصفية: ابتداء إجراءات التصفية.

ج. حدث مشابه: أي حدث يقع بموجب أنظمة المملكة له تأثير مماثل للحدث المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه.

"ربح المضاربة النهائي" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسة.

"المنظم المالي" يعني البنك المركزي السعودي أو أي جهة أو هيئة حكومية أخرى تتولى أو تؤدي وظائف البنك المركزي السعودي، كما في تاريخ الإصدار، أو أي سلطة أخرى لاحقة تمارس الإشراف المصرفي الأساسي، وفي كل حالة فيما يتعلق بالمسائل الاحترازية المتعلقة بالمصدر.

"التاريخ الأول لخيار الشراء" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"التاريخ الأول لإعادة التعيين" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"التاريخ الأول لتوزيع ربح المضاربة" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسة.

"تاريخ التوزيع الدوري الأول" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"التاريخ الأول لإعادة التعيين للتوزيع الدوري" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"وعاء المضاربة العام" لها المعنى المعطى لها في اتفاقية المضاربة الرئيسة.

"صك موحد" يعني النموذج المسجل للصك الموحد الذي يمثل الصكوك.



"الفترة الأولية" تعني الفترة من تاريخ الإصدار إلى التاريخ الأول لإعادة التعيين (باستثناء اليوم الواقع عليه).

"سعر التوزيع الدوري الأولي" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"معدل التوزيع الدوري الأولي" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"مبلغ خيار شراء المصدر" يعني ١٠٠ في المائة. من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك، إلى جانب أي مبالغ قائمة.

"الالتزامات الثانوية" تعني جميع مطالبات حاملي الأسهم العادية وجميع التزامات الدفع الخاصة بالمصدر فيما يتعلق بأسهم رأس المال المشتركة من الشريحة الأولى وأي التزامات دفع ثانوية للمصدر والتي تحتل مرتبة أدنى من الالتزامات ذات الصلة.

"المملكة" تعني المملكة العربية السعودية.

"الهامش" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"اتفاقية المضاربة الرئيسية" لها المعنى المعطى لها في الشرط ٥ (أصول الصكوك).

"استحقاق سعر المنتصف لعقود المبادلة" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"صفحات عرض سعر المنتصف لعقود المبادلة" لها المعنى المعطى لها في الشروط النهائية المطبقة.

"المضاربة" لها المعنى المعطى لها في الشرط ٥ (أصول الصكوك).

"أصول المضاربة" لها المعنى المعطى لها في الشرط ٥ (أصول الصكوك).

"المضاربة المالية" لها المعنى المعطى لها في الشروط النهائية المطبقة واتفاقية المضاربة الرئيسية.

"تاريخ انتهاء المضاربة" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

"ربح المضاربة" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

"تاريخ توزيع أرباح المضاربة" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"تاريخ إعادة تعيين أرباح المضاربة" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

"احتياطي المضاربة" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

"المضارب" له المعنى المعطى له في الشرط ٥ (أصول الصكوك).

"خيار عدم السداد" له المعنى المعطى له في الشرط ٢-٧ (خيار عدم السداد).

"حدث عدم السداد" له المعنى المعطى له في الشرط ٧-١ (حدث عدم الدفع).

"حدث عدم القابلية للاستمرار" يعني أن المنظم المالي قد أخطر المصدر كتابياً بأن أن المصدر أصبح، أو سيصبح، غير قابل للاستمرار بدون:

أ. تخفيض قيمة الصكوك (وتخفيض أي من أدوات رأس المال الأخرى للمصدر أو الالتزامات الأخرى التي تشكل رأس مال من الشريحة الأولى و / أو رأس مال من الشريحة الثانية للمصدر والتي وفقاً لشروطها أو بموجب الأنظمة يمكن تخفيض قيمتها و / أو تحويلها إلى حقوق ملكية) ؛ أو

ب. ضخ القطاع العام لرأس المال (أو ما يعادله من دعم)، بشرط ألا يتم ضخ رأس المال: (١) من قبل مساهم في المصدر؛ أو (٢) بشروط ذات مزايا أعلى للمصدر من المزايا يتم قبولها من مستثمرو القطاع الخاص في معاملات مماثلة.

"تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار" هو التاريخ الذي ستم فيه عملية تخفيض القيمة على النحو المحدد في إشعار عدم القابلية للاستمرار والذي يجب ألا يتجاوز عشرة أيام عمل بعد تاريخ إشعار عدم القابلية للاستمرار (أو أي تاريخ أبكر كما هو محدد من قبل المنظم المالي).

"إشعار عدم القابلية للاستمرار" له المعنى المعطى له في الشرط ٣-١٠ (إشعار عدم القابلية للاستمرار).

"غير قابلة للاستمرار" تعني: (أ) معسرة أو مفلسة أو غير قادرة على سداد جزء جوهري من التزاماتها عند استحقاقها أو عدم قدرتها على القيام بأعمالها؛ أو (ب) أي حدث أو ظرف آخر تم تحديده على أنه يشكل عدم قابلية للاستمرار من قبل المنظم المالي أو في أنظمة رأس المال المعمول بها أو أي نظام استيعاب الخسائر المعمول به.

"الأسهم العادية" تعني الأسهم العادية للمصدر.

"أدوات الملكية الاعتيادية الأخرى من الشريحة الأولى" يقصد بها الأوراق المالية التي أصدرها المصدر والتي تتأهل كأدوات ملكية رأس المال الاعتيادية من الشريحة الأولى للمصدر دون الأسهم العادية.

"المبالغ القائمة" تعني، فيما يتعلق بأي مبالغ قائمة عند استرداد الصكوك أو سدادها، مبلغ يمثل مبالغ التوزيع الدوري المستحقة وغير المدفوعة لفترة التوزيع الدوري التي يحدث خلالها الاسترداد أو السداد حتى تاريخ الاسترداد أو تاريخ السداد إضافة إلى المبالغ الإضافية عليه، إن وجدت.

"الالتزامات المتساوية في الأولوية" تعني جميع التزامات الدفع الثانوية الأخرى الخاصة بالمصدر والتي تتساوى مع الالتزامات ذات الصلة أو يتم اعتبارها في مرتبة متكافئة معها.

"مبلغ التوزيع الدوري" له المعنى المعطى له في الشرط ٦-١ (مبالغ التوزيع الدوري).

"تاريخ التوزيع الدوري" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"فترة التوزيع الدوري" تعني الفترة التي تبدأ في تاريخ الإصدار وتنتهي في تاريخ التوزيع الدوري الأول (دون احتساب اليوم الذي ينتهي فيه) وكل فترة متتالية تبدأ في تاريخ التوزيع الدوري وتنتهي في تاريخ التوزيع الدوري التالي (دون احتساب اليوم الذي ينتهي فيه).

"الشخص" يعني أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو كيان أو شراكة أو مشروع مشترك أو جمعية أو منظمة أو دولة أو وكالة تابعة لدولة أو كيان آخر، سواء كان له شخصية قانونية منفصلة أم لا.

"معدل الربح" يعني، فيما يتعلق بالفترة الأولية معدل التوزيع الدوري الأولي، وفيما يتعلق بكل فترة إعادة تعيين بعد ذلك، المعدل المحسوب وفقاً لأحكام الشرط ٣-٦ (١).

"الشخص المؤهل" يعني:

أ. الشخص الطبيعي الذي يعتبر مقيماً في المملكة وفقاً لنظام ضريبة الدخل الصادر بمرسوم ملكي رقم م / ١ بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ (وتعديلاته) ولائحته التنفيذية ("نظام ضريبة الدخل")؛ أو

ب. الشخص الاعتباري الذي يعتبر مقيماً في المملكة وفقاً لنظام ضريبة الدخل ويحمل رقم سجل تجاري حالي صادر عن وزارة التجارة، ومع ذلك، فإن شرط أن يكون لدى هذا الشخص الاعتباري رقم سجل تجاري حالي صادر عن وزارة التجارة لن ينطبق على الكيانات الحكومية السعودية والصناديق المشتركة المنشأة في المملكة والتي يديرها شخص مرخص له من قبل الهيئة أو أي كيان آخر تم إنشاؤه في المملكة التي لا تشترط أنظمة المملكة عليها بالاحتفاظ بسجل تجاري، وفي كل حالة، من لديه حساب مصرفي مع أحد البنوك المحلية في المملكة.

"رب المال" له المعنى المعطى لها في الشرط ٥ (أصول الصكوك).

"ربح المضاربة لرب المال" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

"ربح المضاربة النهائي لرب المال" له المعنى المعطى له في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

"تاريخ التسجيل" يعني في حالة دفع مبلغ التوزيع الدوري، التاريخ الذي يقع في اليوم الخامس عشر قبل تاريخ التوزيع الدوري ذي الصلة، وفي حالة دفع مبلغ توزيع التصفية، يكون بتاريخ الذي يقع يومين عمل قبل تاريخ دفع مبلغ توزيع التصفية ذي الصلة، حسب الحال.

"التسجيل" له المعنى المعطى له في الشرط ١-٢ (الشكل والمسمى).

"الحساب المسجل" له المعنى المعطى له في الشرط ١-٨ (المدفوعات المتعلقة بالصكوك).

"أمين السجل" يقصد به شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) (ويشمل أي مسجل لاحق قد يتم تعيينه وفقاً لأحكام السجل واتفاقية التداول التي سيتم إبرامها بين المصدر وأمين السجل فيما يتعلق بالصكوك في أو حول تاريخ الإصدار).

"معدل إعادة التعيين ذي الصلة" يعني متوسط معدلي "الإغلاق" متوسطي المبادلة لمعاملات مقايضة الريال السعودي مع استحقاق سعر المنتصف لعقود المبادلة المعروض على صفحات عرض سعر المنتصف لعقود المبادلة، أو أي خدمة أخرى قد يرشحها الشخص المقدم أو رعاية المعلومات التي تظهر هناك لأغراض عرض أسعار قابلة للمقارنة) في أو حوالي الساعة ١١.٠٠ (بتوقيت الرياض) في تاريخ التحديد. في حالة عدم توفر إحدى صفحتي عرض سعر المنتصف لعقود المبادلة، فسيتم استخدام صفحة شاشة بلومبيرج "الإغلاق" للمبادلة المتبقي. إذا لم يظهر أي من معدلات المبادلة المتوسطة الصحيحة في تلك الصفحة، فسيتم تحديد سعر مبادلة الريال السعودي من قبل المصدر على أساس المتوسط الحسابي لعروض الأسعار المقدمة من المكتب الرئيسي لكل من صانعي سوق مقايضة الريال السعودي الأربعة الرئيسيين في حوالي الساعة ١١.٠٠ صباحاً (بتوقيت الرياض). إذا قام أقل من أربعة بنوك رئيسية (أو في حال عدم قيام أي منهم) في سوق مقايضة الريال السعودي، في أي تاريخ تحديد، بتزويد المصدر بالمعدلات المشار إليها آنفاً، فسيتم تحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة على أنه معدل إعادة التعيين ذي الصلة في تاريخ إعادة التعيين السابق أو، في حالة تاريخ التحديد الأول، كما في تاريخ الإصدار.

"الالتزامات ذات الصلة" تعني التزامات الدفع الخاصة بالمصدر بموجب هذه الشروط واتفاقية المضاربة الرئيسية (بما في ذلك جميع المدفوعات التي تعادل أصل الدين والأرباح).

"تاريخ إعادة التعيين" له المعنى المعطى له في الشروط النهائية المطبقة.

"فترة إعادة التعيين" تعني الفترة من تاريخ إعادة التعيين الأولى إلى ما يلي: (أ) تاريخ انتهاء المضاربة (دون احتساب اليوم الذي ينتهي فيه) و (ب) تاريخ إعادة التعيين التالي (دون احتساب اليوم الذي ينتهي فيه)، و (إن أمكن) كل فترة تالية بعد ذلك من تاريخ إعادة التعيين ذي الصلة إلى ما يلي: (ج) تاريخ انتهاء المضاربة (دون احتساب اليوم الذي ينتهي فيه) و (د) تاريخ إعادة التعيين التالي (دون احتساب اليوم الذي ينتهي فيه).

"البنك المركزي السعودي" تعني البنك المركزي السعودي و / أو أي من خلفائه أو المتنازل لهم.

"النظام السعودي" أنظمة ولوائح المملكة.

"الالتزامات ذات الأولوية" تعني جميع التزامات الدفع غير الثانوية للمصدر (بما في ذلك التزامات الدفع لمودعي المصدر) وجميع التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) الخاصة بالمصدر باستثناء الالتزامات المتساوية في الأولوية والالتزامات الثانوية.

"سلسلة إصدار" تعني شريحة من الصكوك مع أي شريحة أو شرائح إضافية من الصكوك والتي: (أ) يُعبر عن توحيدها وتشكيل سلسلة واحدة؛ و (ب) لها نفس الشروط والأحكام أو شروط وأحكام متشابهة من جميع النواحي باستثناء مبلغ وتاريخ الدفعة الأولى لمبلغ التوزيع الدوري والتاريخ من بدء استحقاق مبالغ التوزيع الدوري.

"الفئات المحددة" تعني ألف (١,٠٠٠) ريال سعودي.

"نظام استيعاب الخسائر القانوني" يعني أي نظام قانوني مطبق في المملكة والذي يمنح المنظم المالي صلاحيات تنفيذ تدابير استيعاب الخسائر فيما يتعلق بأدوات رأس المال (مثل الصكوك)، وبما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي نظام من هذا القبيل تم تنفيذه وفقاً لاتفاقية بازل ٣ و / أو نظام معالجة المنشآت المالية المهمة الصادر بموجب مرسوم ملكي رقم م/ ٣٨ بتاريخ ١٤٤٢/٤/٢٥هـ.

"الشركة التابعة" تعني أي كيان مطلوب بياناته المالية في أي وقت بموجب النظام أو وفقاً لأحكام المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ليتم دمجها بالكامل مع تلك الخاصة بالمصدر.

"حملة الصكوك" الشخص الذي تم تسجيل الصك باسمه في السجل (أو، في حالة الحيازة المشتركة، الاسم الأسبق بالتسجيل في السجل) وتعبيرات "أصحاب" و "حملة الصكوك" والتعبيرات ذات الصلة (عند الاقتضاء) تفسر وفقاً لذلك.

"أصول الصكوك" لها المعنى المعطى لها في الشرط ٥ (أصول الصكوك).

"تداول" السوق المالية السعودية.

"الضرائب" لها المعنى المعطى لها في الشرط ١٢ (الضرائب).

"الحدث الضريبي" يعني أن المصدر، نتيجة لتغيير نظام الضرائب، عند سداد أي مدفوعات بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية (في حالة المصدر (بصفته المضارب) أو الصكوك (بصفته المصدر) وذلك في تاريخ الاستحقاق التالي لسداد ربح المضاربة أو مبلغ التوزيع الدوري على التوالي (وسواء حدث خيار عدم السداد أم لا أو تم إجراء خيار عدم السداد)، يجب عليه دفع مبالغ إضافية (حيث لا يمكن تجنب هذا الشرط من قبل المصدر (سواء كان بصفته كمضارب أو مصدر حسب الحال) واتخاذ التدابير المعقولة المتاحة له.

"مبلغ استرداد الحدث الضريبي" يعني ١٠٠ في المائة من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك إضافةً إلى أي مبالغ قائمة.

"تغيير نظام الضرائب" أي تغيير أو تعديل في القوانين أو الممارسات أو اللوائح المنشورة في المملكة، أو أي تغيير في التطبيق أو التفسير الرسمي لهذه الأنظمة أو الممارسات أو اللوائح المنشورة (بما في ذلك قرار من قبل محكمة ذات اختصاص)، ويصبح التغيير أو التعديل سارياً (أو، في حالة التطبيق أو التفسير الرسمي، يتم الإعلان عنه) في أو بعد ٢٠/١٠/٢٠٢٢م.

"رأس المال من الشريحة الأولى" يعني رأس المال المؤهل (أو الذي يكون مؤهلاً لولا وجود قيد على قيمته)، والمعتمد من قبل المنظم المالي باعتباره رأس المال من الشريحة الأولى وفقاً لأنظمة رأس المال.

"رأس المال من الشريحة الثانية" يعني رأس المال المؤهل (أو الذي يكون مؤهلاً لولا وجود قيد على قيمته)، والمعتمد من قبل المنظم المالي باعتباره رأس المال من الشريحة الثانية وفقاً لأنظمة رأس المال.

"الشريحة" تعني الصكوك المتطابقة من جميع النواحي.

"حساب الصفقة" له المعنى المعطى له في الشرط ٥ (أصول الصكوك).

"مستندات الصفقة" تعني كل من إعلان الوكالة واتفاقية إدارة الدفع واتفاقية المضاربة الرئيسية، والصكوك (بما في ذلك الصك الموحد) وأي اتفاقيات أو وثائق أو تعهدات أو مستندات أخرى محددة من أطرافها على هذا النحو.

"إجراءات التصفية" تعني تعيين مسؤول أو إصدار أمر من أي محكمة مختصة أو حكومة المملكة أو إصدار قرار لإدارة أو تصفية أو حل المصدر وفقاً لما لأنظمة المعمول بها أو في حال قام المصدر بتقديم طلب بتصفيته أو إجراء أمر إداري فيما يتعلق به (باستثناء، في أي حالة من هذا القبيل، التصفية الميسرة فقط لأغراض إعادة التنظيم أو إعادة البناء أو الدمج التي تمت الموافقة عليها من قبل أي محكمة أو جهة أخرى مختصة).

"تخفيض القيمة" يعني:

- أ. أن حقوق حملة الصكوك بموجب أو فيما يتعلق بأصول الصكوك (بما في ذلك أصول المضاربة) تم خفض قيمتها بشكل نهائي وغير مشروط وبشكل لا رجعة فيه بنسبة مطابقة لمبلغ التخفيض ذي الصلة.
- ب. إلغاء الصكوك في حال أن مبلغ تخفيض القيمة ذي الصلة يقابل النسبة الكاملة للقيمة الاسمية الإجمالية لكل صك تم إصداره.
- ج. منح حقوق حملة الصكوك في أصول المضاربة للمضارب بحيث تكون قيمة أصول المضاربة صفر في حالة أن مبلغ تخفيض القيمة ذي الصلة يساوي النسبة الكاملة للقيمة الاسمية الإجمالية لكل صك تم إصداره.
- د. أن جميع حقوق أي حامل صكوك لسداد أي مبالغ بموجب أو فيما يتعلق بالصكوك (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مبلغ التوزيع عند التصفية وأي مبالغ تنشأ، أو تصبح مستحقة وواجبة السداد عند وقوع أي حدث من أحداث التعثر) بنسبة مساوية لمبلغ تخفيض القيمة ذي الصلة (وأي مبالغ توزيع دوري غير مدفوعة وذات صلة) يجب إلغاؤها وعدم إعادتها تحت أي حال من الأحوال، بصرف النظر عما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة السداد قبل تاريخ إشعار عدم القابلية للاستمرار أو قبل تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار،

وجميع الإشارات إلى "تم تخفيض قيمته" سيتم تفسيرها حسب السياق.

"مبلغ تخفيض القيمة" يعني، في أي تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار، المبلغ الذي يحدده المنظم المالي والذي سيتم بموجبه تخفيض قيمة إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المستحقة بشكل تناسبي ويتم احتسابها لكل صك بالرجوع إلى القيمة الاسمية الإجمالية لكل صك تم إصداره والذي يتم تخفيض قيمته (ويجب تحديده في إشعار عدم القابلية للاستمرار).

جميع الإشارات في هذه الشروط إلى "ريال سعودي" و "ريال" هي العملة المشروعة للمملكة.

٢. الشكل والفئة والمسمى

١.٢ الشكل والفئة

سيتم إصدار كل سلسلة إصدار من الصكوك بشكل مسجل ولا تملك الطابع المادي ومقومة بالعملات المحددة، وسيتم تمثيل كل سلسلة إصدار من الصكوك بشكل جماعي عن طريق الصك الموحد والذي سيتم إيداعه كما يحدده وكيل حملة الصكوك وفقاً لأحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية. ولن يتم إصدار صكوك منفردة تمثل ملكية في الصك الموحد، ومع ذلك يحق لحملة الصكوك عند الطلب الحصول على بيان من أمين السجل يسجل ملكيتهم للصكوك

٢.٢ عنوان

أ. سيمثل الصك الموحد جميع الصكوك الحالية فيما يتعلق بسلسلة الإصدار ذات الصلة وملكية حملة الصكوك لحصة ملكية انتفاع غير مقسمة في أصول الصكوك ومصلحة غير مقسمة في الالتزامات ذات الصلة. يجب معاملة كل حامل صكوك (باستثناء ما ينص عليه النظام خلاف ذلك) على أنه المالك المطلق لهذه الصكوك في جميع الأحوال بغض النظر عن أي إشعار بالملكية أو أي مصلحة أخرى فيها.

ب. سيَجِبُ المُصدِرُ المسجَلُ على الاحتفاظ بالسجل. وسيحتفظ أمين السجل بالسجل فيما يتعلق بكل سلسلة إصدار من الصكوك وفقاً للوائح والإجراءات الخاصة بالمسجل وتداول من خلال تطبيق نظام التسجيل الذي يديره أمين السجل ("السجل"). وسيتم التعامل مع كل حامل صكوك (باستثناء ما ينص عليه النظام خلاف ذلك) على أنه المالك المطلق للصكوك ذات الصلة في جميع الأحوال (بغض النظر عن أي إشعار بالملكية أو أي مصلحة أو أي كتابة أو سرقة أو فقدان للصك الموحد) ولن يكون أي شخص مسؤولاً عن معاملة حامل أي صكوك على هذا النحو. وسيتم اعتبار حامل الصكوك من قبل المصدر على استحقاقه للحصول على هذه الصكوك خالية من أي حقوق ملكية أو مفاضة أو مطالبة من جانب المصدر ضد المالك الأصلي أو أي حامل وسيط للصك الموحد.

٣. نقل الصكوك

١.٣ قيود

وفقاً للشرط ٣.٣ (اللوائح المتعلقة بالنقل والتسجيلات) أدناه، يجوز نقل الصكوك وفقاً للوائح والإجراءات التي وضعها أمين السجل وتداول من خلال تقديم هذه المعلومات إلى أمين السجل وتداول كما تتطلب اللوائح والإجراءات ذات الصلة.

٢.٣ رسوم النقل

قد يخضع نقل الصكوك لرسوم من قبل أمين السجل وتداول، ويتحمل كل من هذه الرسوم حامل الصكوك المحول والمحول إليه فقط. ولتجنب الشك، لن يكون المصدر ولا وكيل حملة الصكوك مسؤولين عن دفع أي رسوم من هذا القبيل يفرضها أمين السجل أو تداول.

٣.٣ اللوائح المتعلقة بالتحويلات والتسجيلات

تخضع جميع عمليات تحويل الصكوك والقيود في السجل للوائح والإجراءات الخاصة بأمين السجل وتداول وأحكام اتفاقية إدارة الدفع، بما في ذلك ما يتعلق بالقيود المتعلقة بالفترات المغلقة. ويجوز لأمين السجل وتداول تغيير اللوائح والإجراءات في أي وقت عند الحاجة.

٤. الحالة وثانوية الالتزام

١.٤ الحالة

تشكل الصكوك حصة ملكية نفعية غير مقسمة في أصول الصكوك ومصلحة غير مجزأة في الالتزامات ذات الصلة وستكون في جميع الأوقات متكافئة فيما بينها. لا يتم ضمان التزامات المصدر تجاه حملة الصكوك من خلال أي أصول أو ضمان أو ضمانه من قبل طرف ثالث، كما هو موضح في الشرط ٢.٤ (ثانوية الالتزام).

٢.٤ ثانوية الالتزام

أ. عند حدوث واستمرار أي إجراءات تصفية، فإن الالتزامات ذات الصلة سوف: (١) تشكل رأس مال إضافي من الشريحة الأولى للمصدر؛ و (٢) تشكل التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وذات أولوية تابعة للمصدر؛ (٣) تكون ذات مرتبة ثانوية وبشكل أدنى لجميع الالتزامات الكبرى ولكن ليس أكثر من ذلك أو غيرها؛ و (٤) تكون ذات مرتبة متساوية مع جميع الالتزامات المتساوية في الأولوية الأخرى وتعتبر ذات أولوية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الثانوية.

ب. يتنازل حملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك (بالنيابة عن حملة الصكوك) بشكل نهائي عن حقوقهم بالقدر اللازم لإنفاذ أحكام الثانوية الواردة في هذا الشرط ٢.٤ (ثانوية الالتزام). ومن أجل تفعيل أحكام الثانوية هذه، يوافق المصدر وحملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك (بالنيابة عن حملة الصكوك) على أنه في حالة حدوث إجراءات التصفية واستمرارها، فإن أي مبالغ مستحقة الدفع لهم (بما في ذلك أي مبالغ مستحقة لاحتياطي المضاربة) سيتم استخدامه كالاتي:

١. أولاً، السداد الكامل لكل مطالبة فيما يتعلق بالتزام أولوي (بما في ذلك أي مبلغ فيما يتعلق بمطالبة مستحقة بعد تاريخ بدء إجراءات التصفية هذه).

٢. بعد ذلك، السداد بشكل متساو ومناسب، لكل مبلغ مستحق فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة وجميع الالتزامات المتساوية في الأولوية.

ج. لا يجوز لوكيل حملة الصكوك ولا لأي حامل صكوك ممارسة أو المطالبة بأي حق مقاصة فيما يتعلق بأي مبلغ مستحق له من قبل المصدر الناشئ من أو فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة ويعتبر وكيل حملة الصكوك وكل حامل صكوك، من خلال امتلاكه لأي صكوك، قد تنازل عن جميع حقوق المقاصة هذه إلى أقصى حد يسمح به النظام.

د. نتيجة لأحكام الثانوية هذه، في حالة حدوث إجراءات تصفية، قد يسترد حملة الصكوك نسبة أقل من أصحاب التزامات الودائع، أو أصحاب الالتزامات الأخرى الغير تابعة أو أصحاب الالتزامات الثانوية والتي تكون في مرتبة أعلى من الالتزامات ذات الصلة، في كل حالة من المصدر.

هـ. لا يجوز لوكيل حملة الصكوك ممارسة حقوقه التنفيذية إلا فيما يتعلق بأي التزام ذي صلة أو فيما يتعلق بأي من حقوقه الأخرى بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية أو أي من مستندات الصفقة بالطريقة المنصوص عليها في الشرط ٢ - ١١ (التصفية أو الحل).

و. تسري أحكام هذا الشرط ٢-٤ (ثانوية الالتزام) فقط على الالتزامات ذات الصلة فيما يتعلق بالصكوك ولا يؤثر أي شيء في هذا الشرط ٢-٤ (ثانوية الالتزام) أو يخل بدفع التكاليف أو الرسوم أو النفقات أو الالتزامات أو التعويضات أو المكافآت لوكيل حملة الصكوك أو حقوق وكييل حملة الصكوك وتعويضاته فيما يتعلق بذلك وبهذه الصفة يجب أن يصنف وكييل حملة الصكوك على أنه دائن غير تابع للمصدر.

٣.٤ حالات أخرى

طالما أن أيًا من الصكوك لا يزال مستحقًا، فلن يقوم المُصدر (بصفته المضارب أو غير ذلك) بإصدار أي أوراق مالية (بغض النظر عن الاسم أو التسمية) أو إنشاء أي ضمان أو تقديم أي ترتيبات دعم تعاقدية فيما يتعلق بالتزامات أي كيان آخر يشكل في كل حالة (سواء بشكل فردي، أو فردي موحد أو بشكل موحد) رأس مال إضافي من الشريحة الأولى بالمُصدر إذا كانت المطالبات المتعلقة بهذه الأوراق المالية أو الضمان أو ترتيبات الدعم التعاقدية ذات مرتبة (فيما يتعلق بالتوزيعات على عودة الأصول عند التصفية أو فيما يتعلق بالتوزيع أو دفع أرباح الأسهم و / أو أي مبالغ أخرى بموجبها) أعلى من الالتزامات ذات الصلة. ولن يسري هذا الحظر إذا تم في نفس الوقت أو قبل ذلك: (أ) تعديل هذه الشروط و (بالقدر المستطاع) مستندات الصفقة لضمان أن حملة الصكوك و / أو وكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك) الحصول على؛ و / أو (ب) الالتزامات ذات الصلة لها، في كل حالة، الاستفادة من تلك الحقوق والاستحقاقات الواردة في هذه الأوراق المالية أو المرفقة بها أو بموجب ترتيب الضمان أو الدعم التعاقدية كما هو مطلوب لضمان ذلك المطالبات المتعلقة بالالتزامات ذات الصلة بالتساوي مع تلك الأوراق المالية أو بموجب الضمان أو ترتيب الدعم التعاقدية، وتحتوي على حقوق مكافئة إلى حد كبير للأولوية فيما يتعلق بالتوزيعات أو المدفوعات.

٥. أصول الصكوك

١.٥ إدارة أصول الصكوك

أبرم وكيل حملة الصكوك اتفاقية مضاربة رئيسية ("اتفاقية المضاربة الرئيسية") بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠م مع المُصدر (بصفته كـ "مضارب"). ووفقا لاتفاقية المضاربة الرئيسية، يقوم وكيل حملة الصكوك (بصفته رب المال " رب المال ") بالمساهمة برأس مال المضاربة، وسيقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة بشكل متوافق مع الشريعة الإسلامية والتي يستثمر بها من خلال وعاء المضاربة العام. وبعد المساهمة برأس مال المضاربة في وعاء المضاربة العام، سيشكل رأس مال المضاربة أصولا غير مقسمة بشكل تناسبي من وعاء المضاربة العام ("أصول المضاربة") وفقا لاتفاقية المضاربة الرئيسية، والتي يجب أن تتضمن خطة استثمارية يعدها المضارب، وتشكل المضاربة ("المضاربة").

قام وكيل حملة الصكوك بفتح حساب معاملة ("حساب الصفقة") باسمه الخاص والذي سيتم تشغيله بواسطة مسؤول الدفع نيابة عن وكيل حملة الصكوك ولصالح حملة الصكوك والذي سيدفع فيه المضارب جميع المبالغ المستحقة لأمر حاملي الصكوك بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية.

وفقاً لإقرار الوكالة، يحتفظ وكيل حملة الصكوك بما يلي:

١. العائدات النقدية من إصدار الصكوك، في انتظار المساهمة بها وفقاً لشروط مستندات الصفقة.
٢. جميع حقوقها وملكيته وفوائدها ومزاياها الحالية والمستقبلية في الأصول بموجب الصكوك والمتعلقة بها من وقت لآخر والتي تشكل أصول المضاربة.
٣. جميع حقوقه وملكيته ومصالحه وفوائده، الحالية والمستقبلية، في مستندات الصفقة وبموجبها (بخلاف ما يتعلق بأي إقرارات مقدمة من المُصدر (بأي صفة) وفقاً لأي من مستندات الصفقة والتعهدات الممنوحة لوكيل حملة الصكوك بموجب البند ١.١ من اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية).

٤. جميع المبالغ المستحقة لحساب الصفحة من وقت لآخر، وجميع عائداتها (يشار إليهم معاً بـ "أصول الصكوك") لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم بشكل تناسبي وفقاً للقيمة الاسمية للصكوك المحتفظ بها من قبل كل مالك وفقاً لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسة وهذه الشروط.

لا يكون أي من وكلاء حملة الصكوك أو المتعاملين المعنيين أو (طالما أنه يقوم بالتزاماته بموجب مستندات الصفحة) المصدر، مسؤولاً عن أداء أو ربحية أصول الصكوك ولا يكون وكيل حملة الصكوك مسؤولاً لحصة ومبلغ التوزيعات (إن وجدت) التي تم سدادها على حملة الصكوك.

٢.٥ أولوية المدفوعات

في كل تاريخ توزيع دوري وفي أي تاريخ محدد لدفع مبلغ توزيع التصفية، حسب الاقتضاء، يجب على مسؤول الدفع استخدام الأموال المستحقة لحساب الصفحة بالترتيب التالي للأولوية (وفي كل حالة، فقط إذا وإلى الحد الذي يتم فيه سداد مدفوعات الأولوية الأعلى بالكامل):

١. أولاً، (في حال لم يتم سداده مسبقاً)، إلى وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة له بموجب مستندات الصفحة.
٢. ثانياً، فقط إذا كانت هذه المدفوعات مستحقة في تاريخ التوزيع الدوري، وتخضع للشرط ٨ (قيود التوزيع الدوري)، نحو الدفع المتساوي وبصورة متكافئة لجميع مبالغ التوزيع الدوري (بما في ذلك المبالغ الإضافية) المستحقة ولكن غير المسددة.
٣. ثالثاً، إذا كانت هذه الدفعة مستحقة في تاريخ محدد لدفع مبلغ توزيع التصفية فقط، نحو الدفع بالتساوي وبصورة متكافئة لمبلغ توزيع التصفية.
٤. رابعاً، بعد سداد جميع المبالغ المطلوب سدادها فيما يتعلق بالصكوك بالكامل فقط، سداد أي مبلغ متبقي للمصدر، أو احتياطي المضاربة قبل تاريخ انتهاء المضاربة.

٦. التوزيعات الدورية

١.٦ مبالغ التوزيع الدوري

مع مراعاة الشروط ٢.٤ (ثانوية الالتزام)، و ٢.٦ (وقف الاستحقاق)، و ٧ (قيود التوزيع الدوري)، و ٨ (المدفوعات)، و ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار)، يجب على المصدر أن يوزع على حملة الصكوك في كل تاريخ التوزيع الدوري بالتناسب مع ممتلكاتهم، من بين المبالغ المحولة إلى حساب الصفحة، توزيع فيما يتعلق بالصكوك يساوي مبلغ التوزيع الدوري المعمول به.

"مبلغ التوزيع الدوري" المستحق الدفع في كل تاريخ توزيع دوري:

١. بالنسبة للفترة الأولية يكون سعر مساوي للتوزيع الدوري الأولي كما هو محدد في الشروط النهائية المطبقة.
٢. خلال كل فترة إعادة تعيين (إن وجدت) يجب أن يكون المبلغ ذي الصلة محسوباً وفقاً لأحكام الشرط ٣-٦ (التوزيعات الدورية).

٢.٦ توقف الاستحقاق

وفقاً للشروط ٢.٤ (ثانوية الالتزام) و ٧ (قيود التوزيع الدوري) و ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار)، سيتوقف كل صك عن أهليته لكسب مبالغ التوزيع الدوري من (بما في ذلك) تاريخ الاستحقاق لاستردادها وفقاً للشرط ١.٩ (الاسترداد)، بعد تصفية المضاربة وفقاً لهذه الشروط واتفاقية المضاربة الرئيسية.

٣.٦ التوزيعات الدورية

١. مع مراعاة الشرط ٧ (قيود التوزيع الدوري)، تحمل الصكوك ربحاً بمعدل الربح المطبق من (بما في ذلك) تاريخ الإصدار وفقاً لأحكام هذا الشرط ٦ (التوزيعات الدورية). لن تكون مبالغ التوزيع الدورية تراكمية ومبالغ التوزيع الدورية (إن وجدت) التي لم يتم دفعها لن تتراكم أو تتركب ولن يكون لحملة الصكوك الحق في استلام مبلغ التوزيع الدوري في أي وقت، حتى لو تم دفع مبالغ التوزيع الدوري في المستقبل.
٢. إذا قام المصدر بخيار عدم السداد أو وقوع حدث عدم سداد، فإن مبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) التي لم يتم دفعها إلى حملة الصكوك تودع من قبل المصدر في احتياطي المضاربة ويعيد المصدر استثمارها في بنفس الطريقة التي استثمر بها رأس مال المضاربة وفقاً للخطة الاستثمارية المنصوص عليها في اتفاقية المضاربة الرئيسية.
٣. مع مراعاة الشرط ٧ (قيود التوزيع الدوري)، يجب دفع مبالغ التوزيع الدوري على الصكوك في آخر الفترة في كل تاريخ توزيع دوري فيما يتعلق بفترة التوزيع الدوري المنتهية في هذا التاريخ، بدءاً من تاريخ التوزيع الدوري الأول، في كل حالة على النحو المنصوص عليها في هذا الشرط ٦ (التوزيعات الدورية).
٤. إن كان مطلوباً حساب مبلغ التوزيع الدوري فيما يتعلق بفترة أقل من فترة التوزيع الدوري الكاملة ("الفترة ذات الصلة")، فسيتم حسابه كمبلغ يساوي ناتج: (أ) معدل الربح المطبق؛ (ب) إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة آنذاك؛ و (ج) كسور عدد الأيام المطبقة للفترة ذات الصلة، مع تقريب الرقم الناتج إلى أقرب عشرة آلاف من نقطة مئوية (يتم تقريب ٠.٠٠٠٥ لأعلى).

٤.٦ معدل التوزيع الدوري

١. بالنسبة للفترة الأولية، يجب أن تحمل الصكوك ربحاً بسعر التوزيع الدوري الأولي.
٢. ستتم إعادة تعيين معدل الربح في كل تاريخ إعادة تعيين على أساس إجمالي الهامش وسعر إعادة التعيين ذي الصلة في تاريخ التحديد ذي الصلة، على النحو الذي يحدده مسؤول الدفع. ويجب أن تحمل الصكوك ربحاً فيما يتعلق بكل فترة توزيع دوري تقع ضمن فترة إعادة التعيين ذات الصلة بمعدل سنوي يجب أن يكون مساوياً لسعر إعادة التعيين ذي الصلة بالإضافة إلى الهامش المطبق المقابل لفترة إعادة التعيين هذه. يجب أن يكون هذا الربح مستحق الدفع بشكل متأخر في كل تاريخ توزيع دوري ذي صلة، ابتداءً من التاريخ الأول لإعادة التعيين للتوزيع الدوري.

٥.٦ تحديد معدل الربح ومبلغ التوزيع الدوري

سيحدد مسؤول الدفع معدل الربح فيما يتعلق بفترة إعادة التعيين ذات الصلة، في أقرب وقت ممكن عملياً بعد حوالي الساعة ١٣:٠٠ ظهراً (بتوقيت الرياض) في كل تاريخ تحديد، ويسبب إخطار معدل الربح المطبق ومبلغ التوزيع الدوري المقابل إلى المصدر ووكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك وفقاً لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية والشرط ١٤ (الإشعارات)، على التوالي، في أقرب وقت ممكن بعد تحديدهم ولكن في موعد لا يتجاوز يوم العمل الثاني بعد ذلك بأي حال من الأحوال.

٦.٦ مسؤول الدفع

١. اعتباراً من تاريخ الإصدار، وطالما بقيت أي صكوك معلقة بعد ذلك، سيحتفظ المصدر بمسؤول دفع.
٢. يجوز للمصدر من وقت لآخر، بعد التشاور مع وكيل حملة الصكوك، استبدال مسؤول الدفع ببنك استثماري أو تاجر أو بنك تجاري أو مؤسسة مالية رائدة أخرى في المملكة. إذا كان مسؤول الدفع غير قادر أو غير راغب في الاستمرار في العمل كمسؤول الدفع أو يفشل على النحو الواجب في تحديد معدل الربح فيما يتعلق بأي فترة إعادة تعيين على النحو المنصوص عليه في الشرط ٣.٦ (أ) (معدل التوزيع الدوري) (دون الإخلال بالشرط ٣.٦ (د) (قرارات ملزمة مسؤول الدفع))، يجب على المصدر، بعد التشاور مع وكيل حملة الصكوك، تعيين بنك استثماري أو تاجر أو بنك تجاري أو مؤسسة مالية رائدة أخرى في المملكة للعمل على هذا النحو. ولا يجوز لمسؤول الدفع الاستقالة من واجباته أو أن يتم عزله دون تعيين خلف له على النحو المذكور آنفاً.

٧.٦ قرارات ملزمة مسؤول الدفع

جميع الإخطارات والآراء والتحديات والشهادات والحسابات وتحديد الأسعار والقرارات المقدمة أو المعبر عنها أو التي تم القيام بها أو الحصول عليها لأغراض هذا الشرط ٦ (التوزيعات الدورية) من قبل مسؤول الدفع (في حالة عدم وجود إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد أو احتيال أو خطأ واضح) ملزمة للمصدر ووكيل حملة الصكوك وجميع حملة الصكوك و (مع مراعاة ما ذكر آنفاً) لا يجب تعليق أي مسؤولية تجاه أي شخص بمسؤول الدفع فيما يتعلق بممارسته أو عدم ممارسته لأي من صلاحياته والواجبات والتفويضات بموجب هذا الشرط ٦ (التوزيعات الدورية).

٧. قيود التوزيع الدورية

١.٧ حدث عدم الدفع

بصرف النظر عن الشرط ٣.٦ (التوزيعات الدورية)، في حالة حدوث أي من الأحداث التالية (كل منها، "حدث عدم سداد")، لا يجوز للمصدر (بصفته المضارب) دفع ربح المضاربة (ونتيجة لذلك، ربح المضاربة لرب المال) أو ربح المضاربة النهائي (ونتيجة لذلك، ربح المضاربة النهائي لرب المال) في أي تاريخ لتوزيع أرباح المضاربة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة)، ونتيجة لذلك، لا يجوز للمصدر دفع مبالغ التوزيع الدوري في تاريخ التوزيع الدوري المقترن:

١. المبلغ المساوي لمبلغ التوزيع الدوري المعمول به في ذلك الوقت (والذي يتضمن لأغراض هذه الشروط مبالغ إضافية على النحو المشار إليه في الشرط ١٢ (الضرائب)) الذي يتعين على المصدر دفعه من ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال، حسب الاقتضاء ("مبالغ أرباح مضاربة رب المال ذات الصلة")، عند جمعه مع أي توزيعات أو مبالغ مستحقة الدفع من قبل المصدر (بصفته المضارب أو غير ذلك) في نفس التاريخ (أو مستحقة بطريقة أخرى وواجبة السداد في هذا التاريخ) على أي التزامات أخرى فيما يتعلق بالالتزامات المتساوية في الأولوية والالتزامات الثانوية، يتجاوز، في تاريخ ذي الصلة لدفع مبلغ ربح رب المال أو مبلغ التوزيع الدوري، الأرباح القابلة للتوزيع؛ أو
٢. إذا كان المصدر (بصفته المضارب أو غير ذلك)، في تاريخ توزيع أرباح المضاربة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة)، مخالفاً (أو قد يتسبب هذا الدفع في إخلال) للمتطلبات النظامية السارية لرأس المال (بما في ذلك أي قيود دفع ناتجة عن إخلال أي مخزونات رأسمالية سارية مفروضة على جهة الإصدار من قبل المنظم المالي)؛ أو
٣. يطلب المنظم المالي من المصدر عدم دفع: (أ) مبلغ ربح رب المال ذي الصلة في تاريخ توزيع أرباح المضاربة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة)؛ أو (ب) مبلغ التوزيع الدوري ذي الصلة في تاريخ التوزيع الدوري المرتبط، وفي كل حالة، باعتبار المصدر قد تكبد خسارة صافية خلال الفترة المالية ذات الصلة أو لأي سبب آخر قد يراه ضرورياً.

٢.٧ خيار عدم السداد

بصرف النظر عن الشرط ٣.٦ (التوزيعات الدورية)، يجوز للمصدر وفقاً لتقديره المطلق أن يختار عدم دفع أرباح رب المال للمضاربة (كلياً أو جزئياً) في أي تاريخ لتوزيع أرباح المضاربة، وفي كل حالة من هذه الحالات، لا يجوز للمصدر دفع مبلغ التوزيع الدوري (كلياً أو جزئياً) لحملة الصكوك في تاريخ التوزيع الدوري المقترن، شريطة ألا يسري ما سبق في هذا الشرط ٢.٧ (خيار عدم السداد) فيما يتعلق بربح المضاربة النهائي لرب المال المستحق الدفع في أي تاريخ انتهاء مضاربة (أي خيار من هذا القبيل هو "خيار عدم السداد"). ومع ذلك، لا يجوز للمصدر إجراء خيار عدم السداد بمجرد إرسال إشعار إلى حملة الصكوك بأنه سيتم استرداد الصكوك بالكامل وفقاً للشرط ٩ (الاسترداد).

٣.٧ تأثير حدث عدم السداد أو خيار عدم السداد

أ. إذا قام المصدر بإجراء خيار عدم السداد أو وقوع حدث عدم السداد، فيجب على المصدر: (١) في موعد لا يتجاوز سبعة أيام قبل هذا الحدث، في حالة اختيار عدم السداد؛ و (٢) في حالة حدث عدم السداد، في أقرب وقت ممكن عملياً بعد ذلك ولكن في أي حال في موعد لا يتجاوز خمسة أيام عمل قبل توزيع أرباح المضاربة ذات الصلة بتاريخ أو تاريخ انتهاء المضاربة (باستثناء حالة حدوث حالة عدم السداد ذات الصلة خلال هذه الفترة)، حسب مقتضى الحال، القيام بإخطار وكيل حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية وإلى حملة الصكوك وفقاً للشرط ١٤ (الإشعارات) في كل حالة مع تقديم تفاصيل خيار عدم السداد (بما في ذلك، تفاصيل أي دفعة جزئية يتم إجراؤها، إذا كان ذلك مناسباً) أو حدث عدم السداد، حسب الحالة. ومع ذلك، فإن أي فشل في تقديم هذا الإشعار لن يبطل إلغاء الدفع ذي الصلة لمبلغ التوزيع الدوري.

ب. في حالة عدم وجود إشعار باختيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، حسب الحالة، بعد تقديمه وفقاً لهذا الشرط ٣.٧ (تأثير حدث عدم السداد أو خيار عدم السداد)، فإن حقيقة عدم سداد مبلغ ربح رب المال ذي الصلة (أو أي جزء منه) في تاريخ توزيع أرباح المضاربة ذي الصلة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة) تعتبر دليلاً على حدوث خيار عدم السداد أو حدث عدم سداد، حسب مقتضى الحال. ولن يكون لحملة الصكوك أي مطالبة فيما يتعلق بأي مبلغ توزيع دوري (أو أي جزء منه، حسب الاقتضاء) لم يتم دفعه نتيجة خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد (وبغض النظر، في جميع الأحوال، عما إذا قد تم تقديم إشعار بخصوص خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد وفقاً لهذا الشرط ٣.٧ (تأثير حدث عدم السداد أو خيار عدم السداد))، ولن يشكل أي عدم دفع كلي أو جزئي من ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال، حسب الاقتضاء (في حالة عدم السداد فقط) أو مبلغ التوزيع الدوري في مثل هذا الظرف حدث تعثر. ولن يكون المصدر ملزماً بسداد أي مدفوعات لاحقة فيما يتعلق بأي ربح غير مدفوع (أو أي جزء منه، حسب الاقتضاء) (سواء من موارده النقدية الخاصة، أو من احتياطي المضاربة أو غير ذلك)، والتي يجب أن تقيّد من قبل المصدر لاحتياطي المضاربة وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية.

٤.٧ قيود توزيعات الأرباح والاسترداد

إذا لم يتم دفع أي مبلغ من ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال أو مبلغ التوزيع الدوري نتيجة خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد وفقاً للشرط ١.٧ (عدم السداد) الحدث أو ٢.٧ (خيار عدم السداد) (حسب مقتضى الحال)، فإنه مادامت الصكوك قائمة، ومن تاريخ خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد ("تاريخ إيقاف توزيع الأرباح")، لن يقوم المصدر:

أ. بإعلان أو دفع أي توزيعات أو توزيعات أرباح أو إجراء أي مدفوعات أخرى، وسوف يضمن عدم القيام بأي توزيع أو توزيعات أرباح أو أي مدفوعات أخرى على الأسهم العادية الصادرة من المصدر (بخلاف ما إذا كان أي توزيع أو توزيعات أرباح أو مدفوعات أخرى قبل تاريخ إيقاف توزيع الأرباح)؛ أو

ب. بإعلان أو دفع ربح أو أي توزيع آخر على أي من أدوات الملكية العادية الأخرى من الشريحة الأولى أو الأوراق المالية، فيما يتعلق بالحق في دفع أرباح الأسهم أو التوزيعات أو المدفوعات المماثلة، سواء كانت تابعة أو متساوية مع الالتزامات ذات الصلة (باستثناء الأوراق المالية ذات الشروط التي لا تسمح شروطها للمصدر بتأجيل أو عدم القيام بالسداد، في ذلك الوقت)، إلى ما هو مسموح به في مثل هذا التقييد على الدفع أو التوزيع بموجب المعايير التنظيمية ذات الصلة للشريحة ١ من رأس المال المطبقة من وقت لآخر؛ أو

ج. باسترداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الحصول على أي أسهم عادية صادرة عن المصدر بشكل مباشر أو غير مباشر؛ أو

د. بالاسترداد المباشر أو غير المباشر أو الشراء أو الإلغاء أو التخفيض أو الحصول بطريقة أخرى على أدوات الملكية العادية الأخرى من الشريحة الأولى أو أي أوراق مالية صادرة عن تصنيف المصدر، فيما يتعلق بالحق في سداد رأس المال، سواء كان تابعاً أو متساوياً مع الالتزامات ذات الصلة (باستثناء الأوراق المالية التي تنص شروطها على ما يلي: (١) أي استرداد إلزامي وفقاً لشروطها؛ أو (٢) أي تحويل أو تبادل للأسهم العادية)، فقط إلى الحد الذي يكون فيه مثل هذا القيد على الاسترداد أو الشراء أو الإلغاء أو التخفيض أو الاستحواذ مسموح به بموجب المعايير التنظيمية ذات الصلة للشريحة الأولى من رأس المال المطبقة من وقت لآخر،

في كل حالة ما لم أو حتى: (١) الدفعة التالية من ربح المضاربة لرب المال؛ أو (٢) (حسب مقتضى الحال) دفع ربح المضاربة النهائي لرب المال بالكامل، وفي كل حالة بعد تاريخ إيقاف توزيع الأرباح (أو تم تخصيص مبلغ مساوٍ له على النحو الواجب أو منصوص عليه بالكامل لصالح حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية).

٨. المدفوعات

١.٨ المدفوعات المتعلقة بالصكوك

وفقاً للشرط ٢.٨ (المدفوعات الخاضعة للأنظمة المعمول بها)، سيتم دفع مبلغ التوزيع ومبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) عند التصفية من قبل المصدر أو بالنيابة عنه بالريال السعودي عن طريق التحويل البنكي للأموال في نفس اليوم إلى الحساب المسجل (كما هو موضح أدناه) لصاحب الصكوك. سيتم دفع مبلغ التوزيع عند التصفية وكل مبلغ توزيع دوري إلى حامل الصكوك الموضح في السجل في ختام العمل في تاريخ التسجيل ذي الصلة.

يجب أن تكون جميع المدفوعات التي يقوم بها المصدر في حساب الصفقة وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية سارية المفعول وتفي وتبري المصدر من المسؤولية للأموال المستحقة الدفع من قبله إلى أو لأمر من حملة الصكوك، في حدود المبالغ المدفوعة على هذا النحو، بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية وهذه الشروط.

لأغراض هذا الشرط ٨ (المدفوعات)، يعني "الحساب المسجل" لصاحب الصكوك حساب بالريال السعودي الذي يحتفظ به حامل الصكوك أو من ينوب عنه لدى أحد البنوك في المملكة كما تم إخطار أمين السجل بذلك كتابياً في موعد لا يتجاوز تاريخ السجل ذي الصلة.

٢.٨ المدفوعات تخضع للقوانين المعمول بها

تخضع المدفوعات المتعلقة بالصكوك في جميع الحالات إلى: (أ) أي أنظمة ولوائح مالية أو أنظمة ولوائح أخرى سارية عليها في مكان الدفع، ولكن دون الإخلال بأحكام الشرط ١٢ (الضرائب)؛ و (ب) أي استقطاع أو خصم مطلوب وفقاً لاتفاقية موصوفة في القسم ١٤٧١ (ب) من قانون الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة لعام ١٩٨٦، بصيغته المعدلة ("قانون الإيرادات")، أو تم فرضه بطريقة أخرى وفقاً للأقسام من ١٤٧١ إلى ١٤٧٤ من قانون الإيرادات، أو أي لوائح أو اتفاقيات بموجبه، أو أي تفسيرات رسمية لها، أو أي قانون ينفذ نهجاً حكومياً دولياً بشأنه (دون الإخلال بأحكام الشرط ١٢ (الضرائب)).

٣.٨ الدفع فقط في يوم عمل

أ. عندما يتم السداد عن طريق التحويل إلى حساب مسجل، يجب إصدار تعليمات الدفع (للقيمة في تاريخ الاستحقاق أو، إذا لم يكن تاريخ الاستحقاق هو يوم عمل، للقيمة في اليوم التالي الأول وهو يوم عمل مع ذلك، شريطة أنه إذا لم يكن أي يوم من هذا اليوم هو يوم عمل يقع في نفس الشهر الذي يقع فيه تاريخ الاستحقاق، فيحق للمالك الحصول على السداد في يوم العمل السابق مباشرة في ذلك الشهر) من قبل المصدر في تاريخ استحقاق السداد.

ب. لا يحق لحملة الصكوك الحصول على أي توزيعات أو مدفوعات أخرى فيما يتعلق بأي تأخير في السداد ناتج عن تاريخ استحقاق الدفعة التي لا تكون يوم عمل.

٤.٨ وكلاء

يحتفظ المصدر بالحق في أي وقت في تغيير أو إنهاء تعيين أي وكيل، وتعيين وكلاء إضافيين أو وكلاء آخرين بشرط أن يحتفظ في جميع الأوقات بمسؤول الدفع وأمين السجل. وسيتم تسليم إشعار بأي إنهاء أو تعيين لحملة الصكوك على الفور من قبل المصدر وفقاً للشرط ١٤ (الإشعارات).

٩. الاسترداد

١.٩ الاسترداد

أ. لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد

الصكوك هي أوراق مالية دائمة لا يوجد بشأنها تاريخ استرداد ثابت ويحق للمصدر استرداد الصكوك وفقاً للأحكام التالية من هذا الشرط ٩ (الاسترداد) فقط (مع مراعاة أحكام الشرط ٢.٤ (ثانوية الالتزام) والشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار) والشرط ٢.١١ (التصفية أو الحل أو التسجيل).

يكون استرداد الصكوك، وفقاً لهذا الشرط ٩ (الاسترداد)، مشروطاً بالشروط التالية (بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في مكان آخر في هذا الشرط ١.٩ (الاسترداد)):

١. باستثناء الحد الذي لا يتطلبه المنظم المالي و/أو أنظمة رأس المال بعد الآن) حصول المصدر على الموافقة المسبقة من المنظم المالي.

٢. باستثناء الحد الذي لا يتطلبه المنظم المالي و/أو أنظمة رأس المال) في الوقت الذي يتم فيه تقديم إشعار الاسترداد ذي الصلة، يكون المصدر ممتثلاً للمتطلبات النظامية السارية لرأس المال.
٣. باستثناء الحد الذي لا يتطلبه المنظم المالي و/أو أنظمة رأس المال بعد ذلك) مباشرة بعد هذا الاسترداد، يكون المصدر ملتزماً بالمتطلبات النظامية السارية لرأس المال.
٤. في حالة الاسترداد وفقاً للشروط ١.٩ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب) أو ١.٩ (د) (الاسترداد لحدث رأس المال) فقط) إذا أصبح تغيير النظام الضريبي أو حدث رأس المال، حسب الحالة، ساري المفعول في تاريخ الإصدار أو بعده.

ب. خيار شراء المصدر

١. مع مراعاة الشرط ١.٩ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد)، وهذا الشرط ١.٩ (ب) (خيار شراء المصدر) والشرط ١.٩ (هـ) (لا يوجد استرداد بعد تسليم إشعار عدم القابلية للاستمرار)، يجوز للمصدر، من خلال تقديم إشعار مسبق بما لا يقل عن ١٠ أيام أو أكثر من ١٥ يوماً لحملة الصكوك وفقاً للشرط ١٤ (الإشعارات) ("إشعار استرداد خيار شراء المصدر")، والذي يجب أن يكون غير قابل للإلغاء، اختيار استرداد جميع الصكوك، ولكن ليس بعضها فقط، مقابل مبلغ خيار شراء المصدر.
٢. قد يتم استرداد الصكوك وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (ب) (خيار شراء المصدر) في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من (بما في ذلك) التاريخ الأول لخيار الشراء وإلى (بما في ذلك) التاريخ الأول لإعادة التعيين أو أي تاريخ توزيع دوري بعد ذلك فقط (يشار إلى كل تاريخ بـ "تاريخ خيار الشراء") ويحدد تاريخ خيار الشراء هذا في إشعار خيار شراء المصدر، إذا نصت الشروط النهائية المطبقة على أن الشرط ٩ (ب) (٢) "ينطبق".
٣. قد يتم استرداد الصكوك وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (ب) (خيار شراء المصدر) في تاريخ خيار الشراء الأول أو أي تاريخ توزيع دوري بعد ذلك (يشار إلى كل تاريخ بـ "تاريخ خيار الشراء")، ويحدد تاريخ الشراء هذا في إشعار خيار المصدر بالاسترداد، إذا نصت الشروط النهائية المطبقة على أن الشرط ١.٩ (ب) "ينطبق".
٤. يجب على المصدر، قبل نشر أي إشعار باسترداد خيار شراء المصدر وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (ب) (خيار شراء المصدر) أن يعطي لوكيل حملة الصكوك شهادة موقعة من قبل اثنين من المفوضين بالتوقيع تفيد بأن جميع الشروط الواجب استيفاؤها قبل استيفاء استرداد الصكوك قد تم استيفاؤها وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (ب) (خيار شراء المصدر) (بخلاف الإشعار إلى حملة الصكوك الموضح في هذا الشرط ١.٩ (ب) (خيار شراء المصدر) والذي قد يعتمد عليه وكيل حملة الصكوك دون مزيد من الاستفسار وبدون أي مسؤولية تجاه أي شخص)، ويجب على وكيل حملة الصكوك قبول الشهادة دون أي استفسار إضافي كدليل كاف على استيفاء الشروط الواجب استيفاؤها قبل استرداد الصكوك والمنصوص عليها أعلاه، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الإشعار نهائياً وملزماً لحملة الصكوك.

ج. الاسترداد بسبب الضرائب

١. مع مراعاة للشرط ١.٩ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد)، وهذا الشرط ١.٩ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب) والشرط ١.٩ (هـ) (لا يوجد استرداد بعد تسليم إشعار عدم القابلية للاستمرار)، في حالة حدوث حدث ضريبي، يجوز للمصدر، من خلال تقديم إشعار مسبق بما لا يقل عن ١٠ أيام أو أكثر من ١٥ يوماً لحملة الصكوك وفقاً للشرط ١٤ (الإشعارات)، والذي يجب أن يكون غير قابل للإلغاء، أن يختار استرداد كل، ولكن ليس بعض، الصكوك مقابل مبلغ استرداد الحدث الضريبي. ولن يتم تقديم مثل هذا الإخطار قبل ٩٠ يوماً من أقرب تاريخ يكون فيه المصدر ملزماً بدفع مبالغ إضافية أو مبالغ إضافية بموجب البند ١٠.٦ من اتفاقية المضاربة الرئيسية. إذا لم يتم المصدر بالاسترداد وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (ج) (الاسترداد مستحق للضرائب) فيما يتعلق بهذا الحدث الضريبي، فستظل الصكوك أوراقاً مالية دائمة لا يوجد بشأنها تاريخ استرداد محدد (مع مراعاة أحكام الشرط ٢.٤ (ثانوية الالتزام)، والشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث حدث عدم القابلية للاستمرار) والشرط ٢،١١ (التصفية أو الحل أو التسييل) ما لم يتم المصدر خلافاً لذلك باسترداد الصكوك وفقاً لأحكام هذا الشرط ٩ (الاسترداد).

٢. قد يتم استرداد الصكوك وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب) في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ توزيع دوري أم لا).

٣. قبل تسليم أي إشعار بالاسترداد وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب)، يجب على المصدر أن يعطي لوكيل حملة الصكوك: (١) شهادة موقعة من قبل اثنين من المفوضين بالتوقيع عن المصدر (ويجوز لوكيل حملة الصكوك الاعتماد عليها دون تحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص) تنص على أن: (أ) الشروط المنصوص عليها في الشرط ١.٩ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد) قد تم استيفائها؛ و (ب) وقوع حدث ضريبي؛ (٢) رأي مستشار ضرائب مستقل بشأن الوضع المعترف به والذي يفيد بأن المصدر، نتيجة لتغيير نظام الضرائب، سيطلب منه دفع مبالغ إضافية؛ و (٣) نسخة من الموافقة الخطية المنظم المالي على استرداد الصكوك. ويجب أن تكون هذه الشهادة والرأي دليلاً قاطعاً وملزماً على استيفاء الشروط المسبقة المنصوص عليها أعلاه في هذا الشرط ١.٩ (ج) (الاسترداد بسبب الضرائب) ويحق لوكيل حملة الصكوك قبول هذه الشهادة والرأي والاعتماد عليهم دون أي استفسار آخر كدليل كافٍ على استيفاء هذه الشروط المسبقة دون أي مسؤولية تجاه أي شخص. وعند انتهاء هذا الإشعار، يجب على المصدر استرداد الصكوك.

د. الاسترداد لحدث رأس المال

١. مع مراعاة للشرط ١.٩ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد)، وهذا الشرط ١.٩ (د) (الاسترداد لحدث رأس المال) والشرط ١.٩ (هـ) (لا يوجد استرداد بعد تسليم إشعار عدم القابلية للاستمرار)، في حالة حدوث حدث رأس المال واستمراره، يجوز للمصدر من خلال تقديم إشعار مسبق قبل ما لا يقل عن ١٠ أيام أو أكثر من ١٥ يوماً لحملة الصكوك وفقاً للشرط ١٤ (الإشعارات)، والذي يجب أن يكون غير قابل للإلغاء، اختيار استرداد كل الصكوك، وليس بعضها فقط، مقابل مبلغ الاسترداد لحدث رأس المال. إذا لم يتم المصدر بالاسترداد وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (د) (الاسترداد لحدث رأس المال) فيما يتعلق بهذا الحدث الرأسمالي، فستظل الصكوك أوراقاً مالية دائمة لا يوجد بشأنها تاريخ استرداد محدد (مع مراعاة أحكام الشرط ٢.٤ (ثانوية الالتزام)، والشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار) والشرط ٢-١١ (التصفية أو الحل) ما لم يتم المصدر خلافاً لذلك باسترداد الصكوك وفقاً لأحكام هذا الشرط ٩ (الاسترداد).

٢. قد يتم استرداد الصكوك وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (د) (الاسترداد لحدث رأس المال) في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ توزيع دوري أم لا).

٣. قبل تسليم أي إشعار بالاسترداد وفقاً لهذا الشرط ١.٩ (د) (الاسترداد لحدث رأس المال)، يجب على المصدر أن يعطي لوكيل حملة الصكوك: (أ) شهادة موقعة من قبل اثنين من المفوضين بالتوقيع عن المصدر (ويجوز لوكيل حملة الصكوك الاعتماد عليها دون تحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص) تنص على أن: (أ) الشروط المنصوص عليها في الشرط ١.٩ (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد ثابت وشروط الاسترداد) قد تم استيفائها؛ (ب) وقوع حدث رأسمالي ولا يزال مستمرا؛ و (ج)، إن أمكن، نسخة من الإشعار المستلم من المنظم المالي بشأن وقوع حدث رأس المال واستمراره والموافقة على استرداد الصكوك. ويجب أن تكون هذه الشهادة والرأي دليلاً قاطعاً وملزماً على استيفاء الشروط المسبقة المنصوص عليها أعلاه في هذا الشرط ١.٩ (د) (استرداد لحدث رأس المال) ويحق لوكيل حملة الصكوك قبول هذه الشهادة والرأي والاعتماد عليهم دون أي استفسار آخر كدليل كافٍ على استيفاء هذه الشروط السابقة دون أي مسؤولية تجاه أي شخص. وعند انتهاء هذا الإشعار، يجب على المصدر استرداد الصكوك.

هـ. لا يوجد استرداد بعد تسليم إشعار عدم القابلية للاستمرار

إذا أعطى المصدر إشعاراً بالاسترداد وفقاً لهذا الشرط ٩ (الاسترداد) وبعد تقديم هذا الإشعار ولكن قبل تاريخ الاسترداد ذي الصلة المحدد في هذا الإشعار، وقع حدث عدم القابلية للاستمرار، فسيتم تلقائياً إلغاء إشعار الاسترداد ذي الصلة ولن يكون له أي تأثير، ولن يتم استرداد الصكوك في التاريخ المجدول للاسترداد وبدلاً من ذلك سيتم تخفيض القيمة وفقاً للشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار).

٢.٩ شراء

بتقدير المصدر، وبعد: (أ) الحصول على موافقة خطية مسبقة من المنظم المالي؛ (ما لم يعد المنظم المالي يطلب ذلك)؛ و (ب) الامتثال للمتطلبات النظامية السارية لرأس المال في وقت الشراء، يجوز للمصدر أو أي من شركاته التابعة شراء الصكوك بالسعر (الأسعار) ووفقاً للشروط الأخرى التي قد يتم الاتفاق عليها بين المصدر أو الشركة التابعة ذات الصلة (حسب مقتضى الحال) وحاملي الصكوك المعنيين. وعند أي عملية شراء من هذا القبيل، يجب على المصدر تسليم هذه الصكوك إلى أمين السجل لإلغائها، وعند هذا الإلغاء، يتم تخفيض رأس مال المضاربة ومبلغ التوزيع عند التصفية بالقيمة الاسمية للصكوك الملغاة.

٣.٩ الإلغاء

جميع الصكوك التي تم استردادها وجميع الصكوك التي تم شراؤها وفقاً للشرط ٢,٩ (الشراء) والتي يسلمها المصدر للإلغاء وفقاً للشرط ٢,٩ (الشراء)، ستلغى في أقرب وقت ممكن وبالتالي لا يجوز الاحتفاظ بها أو إعادة إصدارها أو إعادة بيعها.

١٠. تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار

١.١٠ الفعالية

سيتوقف سريان أحكام هذا الشرط ١٠ (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار) اعتباراً من (بما في ذلك) التاريخ الذي يصبح فيه نظام استيعاب الخسائر المعمول به سارياً فيما يتعلق بالصكوك ("تاريخ النفاذ")، باستثناء ما تتطلبه الأحكام المطبقة بموجب نظام استيعاب الخسائر المعمول به. وبعد حلول تاريخ السريان، يجب على المصدر أن يرسل إخطاراً بحدوث ذلك إلى وكيل حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية وإلى حملة الصكوك وفقاً للشرط ١٤ (الإخطارات). وإذا أصبح المصدر غير قابل للاستمرار في تاريخ النفاذ أو بعده، يجوز للمنظم المالي (أو المصدر بناءً على تعليمات من المنظم المالي) اتخاذ مثل هذا الإجراء فيما يتعلق بالصكوك كما هو مطلوب أو مسموح به بموجب نظام استيعاب الخسائر المعمول به.

٢.١٠ حدث عدم القابلية للاستمرار

في حالة وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار في أي وقت في أو بعد تاريخ الإصدار وقبل تاريخ السريان، فستجرى عملية تخفيض القيمة (كلياً أو جزئياً، حسب الاقتضاء) وفقاً للشرط ٣.١٠ (إشعار عدم القابلية للاستمرار).

٣.١٠ إشعار عدم القابلية للاستمرار

أ. في يوم العمل الثالث الذي يلي التاريخ الذي يقع فيه حدث عدم القابلية للاستمرار هذا (أو في أي تاريخ أبكر كما هو محدد من قبل المنظم المالي)، يقوم المصدر بإخطار وكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك بذلك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية والشرط ١٤ (الإشعارات) ("إشعار عدم القابلية للاستمرار").

ب. يجب أن يكون إشعار عدم القابلية للاستمرار هذا:

١. يذكر أن حدث عدم القابلية للاستمرار قد وقع.
 ٢. ينص على أنه ستجرى عملية تخفيض القيمة، واتباعاً لإرشادات المنظم المالي، ما إذا كان تخفيض القيمة هذا سيكون بمثابة تخفيض كلي أو جزئي.
 ٣. تحديد، في حالة تخفيض القيمة الجزئي، المبلغ الذي تم تحديده من قبل المنظم المالي والذي تم إخطاره للمصدر والذي سيتم بموجبه تخفيض إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المستحقة.
 ٤. تحديد، في حالة تخفيض القيمة بالكامل، أن المصدر قد تلقى تأكيداً كتابياً من المنظم المالي بأن المنظم المالي قد حدد المبلغ الافتراضي الأساسي لأصول الصكوك ليكون صفراً.
 ٥. حدد تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار.
- ج. سيحدث تخفيض القيمة في تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار.
- د. في حالة تخفيض القيمة بالكامل لكل الصكوك القائمة، سيتم إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية تلقائياً اعتباراً من تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار ولا يحق لحملة الصكوك أو وكيل حملة الصكوك المطالبة بأي مبالغ متعلقة بأصول المضاربة.
- هـ. في حالة تخفيض القيمة الجزئي فقط، يجب تخفيض رأس مال المضاربة بما يتناسب مع إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المراد تخفيض قيمتها ولا يحق لحملة الصكوك ولا وكيل حملة الصكوك المطالبة بأي مبالغ متعلقة بأصول المضاربة التي تتعلق بنسبة المضاربة الرأسمالية التي تم تخفيضها.

٤.١٠ مسؤولية وكيل ووكلاء حملة الصكوك

لا يتحمل وكيل حملة الصكوك ولا أي وكيل أي مسؤولية أو تبعات أو التزام فيما يتعلق بأي خسارة أو مطالبة أو طلب يتم تكبده نتيجة حدث عدم القابلية للاستمرار أو فيما يتعلق به (أو إلغاء تطبيقه، إن أمكن) أو أي تخفيض قيمة و/أو إلغاء لاحق لأي صكوك أو إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية أو أي مطالبات متعلقة بها، ولن يكون وكيل حملة الصكوك والوكلاء مسؤولين عن أي حساب أو تحديد أو التحقق من أي حساب فيما يتعلق بما تقدم.

١.١ أحداث التعثر والتصفية

١.١١ حدث التعثر

في حالة حدوث حدث التعثر واستمراره، يجب على وكيل حملة الصكوك (بشرط أن يكون قد تم إخطاره كتابياً بذلك) إبلاغ حملة الصكوك على الفور بحدث التعثر هذا وفقاً للشرط ١٤ (الإخطارات) مع طلب حملة الصكوك إبلاغ وكيل حملة الصكوك كتابياً عما إذا كانوا يرغبون في استرداد الصكوك بالكامل ("طلب التصفية"). يجوز لوكيل حملة الصكوك، ويجب عليه إذا طلب منه ذلك: (١) بموجب قرار خاص؛ أو (٢) كتابياً من قبل حملة الصكوك الذين يمتلكون ٢٥% على الأقل من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المستحقة (ولكن في كل حالة تخضع للشرط ٢.١١ هـ) (٣) (تحقيق أصول الصكوك) ((أو، إذا كان مسموحاً بذلك، وفقاً للشرط ٢.١١ هـ) (٣) (تحقيق أصول الصكوك)، ويجوز لصاحب (أصحاب) الصكوك المعني، تقديم إشعار ("إشعار التصفية") للمصدر بأن الصكوك مستحقة على الفور وواجبة السداد بإجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة مع أي مبالغ قائمة، وعندها يصبح إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المستحقة مع أي مبالغ قائمة مستحقة وواجبة السداد على الفور دون تقديم أو طلب أو احتجاج أو أي إشعار آخر من أي نوع، ومع ذلك، شريطة أن وكيل حملة الصكوك قد يأخذ أيًا من هذه الخطوات أو الإجراءات أو القيام بأفعال كما هو موضح في الشرط ٢.١١ أ) (إجراءات التصفية)، ولكن لا يجوز اتخاذ خطوات إضافية أو أخرى أو إجراءات أو القيام بأفعال لفرض أو إثبات أو المطالبة بأي من هذه المدفوعات. ويجوز تقديم إشعار التصفية سواء تم تقديم طلب الحل إلى حملة الصكوك أم لا.

٢.١١ التصفية أو الحل أو التسييل

أ. إجراءات التصفية

في حالة حدوث حالة تعثر وتم تسليم إشعار التصفية وفقاً للشرط ١.١١ (أحداث التعثر)، فسيتم تصفية المضاربة وفقاً لأحكام اتفاقية المضاربة الرئيسية ويجوز لوكيل حملة الصكوك وفقاً لتقديره، ويجب أن تخضع كل حالة للشرط ٢.١١ هـ) (١) (تحقيق أصول الصكوك) إذا طلب ذلك بموجب قرار خاص أو طلب ذلك كتابياً من قبل حملة الصكوك الذين يمتلكون ٢٥% على الأقل من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة آنذاك: (١) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات لتصفية المصدر؛ و / أو (٢) إثبات تصفية المصدر؛ و / أو (٣) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات لإفلاس المصدر؛ و / أو (٤) المطالبة بتصفية المصدر؛ و / أو (٥) اتخاذ مثل هذه الخطوات أو الإجراءات أو الإجراءات الأخرى التي، بموجب النظام السعودي، لها تأثير مماثل للإجراءات المشار إليها في (١) إلى (٤) أعلاه، في كل حالة، لـ (الموضوع على النحو المبين أدناه) جميع مبالغ المضاربة الرأسمالية وربح رب المال وربح المضاربة النهائي و / أو المبالغ الأخرى المستحقة لأوامر حملة الصكوك عند إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية وفقاً لشروطها وشروط مستندات الصفقة الأخرى ومع ذلك، شريطة أن وكيل حملة الصكوك، أو حامل (حامل) الصكوك المعني، حسب الاقتضاء، يجوز لهم فقط اتخاذ أي من هذه الخطوات أو الإجراءات كما هو موضح في هذا الشرط ٢.١١ أ) (الإجراءات للتصفية)، ولكن لا يجوز لهم اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أخرى أو غيرها لفرض أو إثبات أو المطالبة بأي دفعة وشريطة أنه لا يجوز لوكيل حملة الصكوك أو حامل (حملة) الصكوك المعني، حسب الاقتضاء، اتخاذ أي خطوات أو إجراءات ضد المصدر فيما يتعلق بأي مبلغ قد دفعه المصدر في حساب الصفقة وفقاً لوثائق المعاملة في الظروف التي فشل فيها مسؤول الدفع في دفع هذا المبلغ لحملة الصكوك وفقاً لهذه الشروط.

لا يجوز للمصدر الدفع فيما يتعلق بوثائق المعاملة نتيجة لأي خطوات أو إجراءات أو إجراءات تم اتخاذها وفقاً للشرط ١.١١ (أحداث التعثر)، كما لن يقبل حملة الصكوك ذلك، إلا أثناء أو بعد التصفية (أو حدث مشابه) للمصدر، ما لم يكن المصدر قد قدم إشعاراً كتابياً مسبقاً (مع نسخة إلى وكيل حملة الصكوك) ولم يتلق أي اعتراض منه (والذي يجب أن يؤكد المصدر كتابياً إلى وكيل حملة الصكوك).

ب. النفاذ

مع عدم الإخلال بالشرط ١,١١ (أحداث التعثر) والأحكام المتبقية من هذا الشرط ٢,١١ (التصفية أو الحل أو التسييل)، يجوز لوكيل حملة الصكوك، وفقاً لتقديره، ويجب عليه، إذا طلب ذلك، في كل حالة مع مراعاة الشرط ٢,١١ (هـ) (١) (تحقيق أصول الصكوك): (١) بموجب قرار خاص؛ أو (٢) كتابياً من قبل حملة الصكوك الذين يمتلكون ٢٥% على الأقل من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المستحقة آنذاك، ودون إشعار آخر، اتخاذ مثل هذه الخطوات أو الإجراءات ضد المصدر حسبما يراه مناسباً لفرض أي بند أو شرط ملزم للمصدر بموجب الصكوك ووثائق المعاملة (بخلاف أي التزام بالدفع للمصدر بموجب مستندات الصفقة أو ما نشأ عنها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دفع أي أصل أو قسط أو سداد أي مدفوعات فيما يتعلق بوثائق المعاملة، بما في ذلك أي تعويضات ممنوحة للإخلال بأي التزامات). ومع ذلك، لا يجوز في أي حال من الأحوال، بحكم أي من هذه الخطوات أو الإجراءات، أن يكون المصدر ملزماً بدفع أي مبلغ أو مبالغ، نقداً أو غير ذلك، في وقت أقرب مما كان يمكن دفعه وفقاً لمستندات الصفقة. ومع ذلك، لا يوجد في هذا الشرط ٢,١١ (التصفية أو الحل أو التسييل) ما يمنع وكيل حملة الصكوك أو حامل (حامل) الصكوك المعني، حسب الاقتضاء، من اتخاذ مثل هذه الخطوات أو الإجراءات كما هو موضح في الشرط ٢,١١ (أ) (إجراءات التصفية) فيما يتعلق بأي التزامات دفع للمصدر تنشأ عن اتفاقية المضاربة الرئيسية أو أي مستند معاملة آخر (بما في ذلك أي تعويضات ممنوحة عند الإخلال بأي التزامات).

ج. عدم القابلية للاستمرار

تكون جميع المطالبات من قبل وكيل حملة الصكوك و / أو حملة الصكوك ضد المصدر بموجب الصكوك ووثائق المعاملة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مطالبة تتعلق بأي التزام دفع غير مستوف من المصدر بموجب الصكوك أو مستندات الصفقة، مثل قد تكون الحالة) خاضعة لأحكام الشرط ١١ ويجب أن تحل محلها أحكامه (تخفيض القيمة لحدث عدم القابلية للاستمرار)، بصرف النظر عما إذا كان حدث عدم القابلية للاستمرار ذي الصلة قد حدث قبل أو بعد الحدث موضوع الدعوى، شريطة ألا يؤثر أي شيء في هذه الشروط أو يخل بسداد التكاليف أو الرسوم أو المصاريف أو الالتزامات أو التعويضات أو مكافآت وكيل حملة الصكوك أو حقوق وكيل حملة الصكوك وتعويضاته فيما يتعلق بذلك، وستظل جميعها وفقاً لذلك التزامات غير تابعة.

د. مدى تعويض حامل الصكوك

لن يكون أي تعويض ضد المصدر، بخلاف المشار إليه في هذا الشرط ١١ (أحداث التعثر والتصفية)، متاحاً لوكيل حملة الصكوك أو حملة الصكوك، سواء لاسترداد المبالغ المستحقة فيما يتعلق بهذه الشروط أو مستندات الصفقة أو فيما يتعلق بأي إخلال من جانب المصدر لأي من التزاماته الأخرى بموجب أو فيما يتعلق بهذه الشروط أو مستندات الصفقة.

هـ. تحقيق أصول الصكوك

١. يجوز لوكيل حملة الصكوك في أي وقت وفقاً لتقديره المطلق ودون سابق إنذار، اتخاذ الإجراءات أو التوقيفات التي قد يراها مناسبة لتنفيذ أحكام الصكوك ولن يكون ملزماً باتخاذ أي خطوات أو إجراءات من أجل إنفاذ أو تحقيق أصول الصكوك أو أي من الإجراءات أو الخطوات المشار إليها في هذه الشروط فيما يتعلق بالمصدر لإنفاذ شروط الصكوك أو مستندات الصفقة أو تقديم إشعار التصفية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، وفقاً لهذا الشرط ١١ (أحداث التعثر والتصفية)، ما لم يتم توجيهه أو طلب منه القيام بذلك: (أ) بموجب قرار خاص؛ أو (ب) كتابياً من قبل حملة الصكوك الذين يمتلكون ٢٥% على الأقل من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة آنذاك، وفي كلتي الحالتين، إذا تم تعويضها و/أو تأمينها بما يرضيه فقط فلن يكون وكيل حملة الصكوك مسؤولاً عن عواقب ممارسة تقديره أو اتخاذه مثل هذه الخطوات أو الإجراءات ويمكن أن يفعل ذلك دون النظر إلى تأثير هذا الإجراء على حامل الصكوك الأفراد.

٢. لا يحق لأي حامل صكوك رفع دعوى مباشرة ضد المُصدر أو اتخاذ الإجراءات أو الخطوات أو الإجراءات المشار إليها في الشرطين ٢.١١ (أ) (إجراءات التصفية) و ٢.١١ (ب) (الإيفاء) أعلاه، ما لم: (أ) يفشل وكيل حملة الصكوك، بعد أن أصبح ملزماً بالمضي قدماً، في القيام بذلك في غضون ٦٠ يوماً من توجيهه للقيام بذلك وفقاً لهذا الشرط ١١ (أحداث التعثر والتصفية) ومثل هذا الفشل مستمر؛ أو (ب) يكون غير قادر بسبب أمر صادر عن محكمة ذات اختصاص قضائي مختص للقيام بذلك، وفي جميع الحالات، يمتلك حامل الصكوك المعني (أو حامل الصكوك هذا جنباً إلى جنب مع حاملي الصكوك الآخرين الذين يقترحون المضي مباشرة ضد أي من وكلاء حملة الصكوك أو المصدر، حسب مقتضى الحال) ٢٥ في المائة على الأقل. من القيمة الاسمية الإجمالية المستحقة للصكوك آنذاك، وفي هذه الحالة تستحق لحملة الصكوك فقط تلك الحقوق ضد المصدر التي يحق لوكيل حملة الصكوك ممارستها كما هو موضح في الشرط ١.١١ (أحداث التعثر) وهذا الشرط ١,١١ (التصفية أو الحل).

٣. لا يحق لوكيل حملة الصكوك أو أي حامل صكوك تحت أي ظرف من الظروف التسبب في بيع أي من أصول الصكوك أو التصرف فيها بأي شكل آخر (بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في مستندات الصفقة) والحق الوحيد لوكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك ضد المصدر هو فرض أو المطالبة بإنفاذ التزامات المصدر بدفع المبالغ المستحقة إلى أو لأمر حملة الصكوك بموجب مستندات الصفقة.

١٢. تحصيل الضرائب

١.١٢ يجب أن تكون جميع المدفوعات المتعلقة بالصكوك خالية من وواضحة وبدون استقطاع لأي ضرائب مفروضة أو محصلة أو مقطوعة أو مقيّمة من قبل المملكة أو نيابة عنها أو أي تقسيم سياسي أو سلطة تابعة لها أو لها سلطة فرض الضرائب. ("الضرائب")، ما لم يكون اقتطاع الضرائب أو خصمها مطلوباً بموجب النظام. في مثل هذه الحالة، سيدفع المصدر مبالغ إضافية ("مبالغ إضافية") بحيث يتم استلام المبلغ الكامل الذي كان من الممكن أن يكون مستحقاً وواجباً الدفع بموجب الصكوك من قبل الأطراف المخول لهم بذلك، شريطة ألا يكون هذا المبلغ الإضافي مستحق الدفع إلى أي حامل صكوك لا يكون شخصاً مؤهلاً أو لم يعد كذلك في أي وقت.

٢.١٢ في هذه الشروط، الإشارات إلى مبلغ التوزيع عند التصفية أو مبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) (والتعبيرات ذات الصلة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، "القيمة الاسمية" للصكوك، و"ربح المضاربة لرب المال، و"ربح المضاربة النهائي لرب المال، يعتبر ربح المضاربة و"المبالغ القائمة") متضمناً أي مبالغ إضافية مستحقة الدفع بموجب هذا الشرط ١٢ (الضرائب) أو أي تعهد مقدم بالإضافة إلى أو كبديل عنه بموجب اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسة.

٣.١٢ بصرف النظر عن أي بند آخر في هذه الشروط، يُسمح للمصدر والوكلاء بحجب أو خصم أي مبالغ مفروضة وفقاً لاتفاقية موصوفة في القسم ١٤٧١ (ب) من قانون الإيرادات أو مفروضة بطريقة أخرى وفقاً للأقسام ١٤٧١ إلى ١٤٧٤ من قانون الإيرادات (أو أي لوائح بموجبها أو تفسيرات رسمية لها)، أو اتفاقية حكومية دولية بين الولايات المتحدة وسلطة قضائية أخرى تسهل تنفيذها، أو تشريع تنفيذي معتمد من قبل سلطة قضائية أخرى فيما يتعلق بهذه الأحكام، أو أي اتفاقية مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (أو أي التشريعات المالية أو التنظيمية أو القواعد أو الممارسات التي تنفذ مثل هذه الاتفاقية الحكومية الدولية) (أي حجب أو خصم من هذا القبيل، "ضريبة الاستقطاع الخاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية"). لن يكون أي من المصدر أو أي وكيل ملزماً بدفع مبالغ إضافية أو تعويض حامل الصكوك بطريقة أخرى عن أي ضريبة الاستقطاع الخاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (ضريبة الاستقطاع الخاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية) يتم خصمه أو حجه من قبل المصدر أو مسؤول الدفع أو أي طرف آخر نتيجة عدم حق أي شخص في تلقي المدفوعات خالية من ضريبة الاستقطاع الخاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.

١٣. وكيل حملة الصكوك

١.١٣ التعويض

يحتوي اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية على أحكام لتعويض وكيل حملة الصكوك عن التكاليف والنفقات المتكبدة في ظروف معينة وإعفائه من المسؤولية، بما في ذلك الأحكام التي تعفيه من اتخاذ أي إجراء أو خطوة ما لم يتم تعويضه و / أو تأمينه له بمستوى مرضي له من قبل حملة الصكوك. على وجه الخصوص، وليكن على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بممارسة أي من حقوقه فيما يتعلق بأصول الصكوك أو أي حق آخر قد يكون له وفقاً لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية أو مستندات المعاملات الأخرى، يجب ألا يلزم وكيل حملة الصكوك في أي ظرف باتخاذ أي إجراء أو خطوة ما لم يتم توجيه ذلك وفقاً للشرط ١١ (أحداث التعثر والتصفية)، وبعد ذلك فقط إذا تم تعويضه و / أو تأمينه و / أو تمويله مسبقاً بمستوى يرضيه.

٢.١٣ لا مسؤولية

١. لا يقدم وكيل حملة الصكوك أي تعهد ولا يتحمل أي مسؤولية عن صحة أو كفاية أو قابلية تنفيذ التزامات المصدر بموجب مستندات الصفقة التي يكون المصدر طرفاً فيها ولا يتحمل تحت أي ظرف من الظروف أي مسؤولية أو أن يكون ملزماً بالاحتساب لحملة الصكوك فيما يتعلق بأي مدفوعات كان يجب أن يتم سدادها من قبل المصدر ولكن لم يتم سدادها على هذا النحو ولن يتحمل بأي حال من الأحوال أي مسؤولية ناشئة عن أصول الصكوك بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الشروط أو في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية.

٢. يعفى وكيل حملة الصكوك من: (١) أي مسؤولية فيما يتعلق بأي خسارة أو سرقة لأصول الصكوك أو أي مبالغ نقدية ؛ (٢) أي التزام بالتأمين على أصول الصكوك أو أي مبالغ نقدية ؛ (٣) أي مطالبة تنشأ عن حقيقة أن أصول الصكوك، أو أي أموال نقدية، محتفظ بها من قبل وكيل حملة الصكوك أو من ينوب عنه أو أنها مودعة؛ و (٤) أي مسؤولية عن أي خسارة يتم تكبدها نتيجة عدم دفع أي مبلغ مستحق لحملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك، ما لم تنشأ هذه الخسارة أو السرقة نتيجة الاحتيال الفعلي أو التعثر المتعمد أو الإهمال الجسيم.

١٤. إشعارات

يجب إرسال جميع الإخطارات إلى حملة الصكوك: (أ) (في حالة الإخطار بعقد اجتماع لحملة الصكوك) قبل ٢٥ يوماً على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع الأول وقبل ٣٠ يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لأي اجتماع مؤجل؛ و (ب) (في جميع الأحوال) سارية المفعول إذا تم إرسالها إلى حملة الصكوك بالبريد المسجل على عناوينهم في السجل. ويعتبر أي إشعار من هذا القبيل قد تم تسليمه في اليوم الخامس بعد تاريخ الإرسال بالبريد.

١.١٥ اجتماعات حاملي الصكوك. تعديل

١.١٥ اجتماعات حملة الصكوك

تحتوي اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية على أحكام لعقد اجتماعات حملة الصكوك للنظر في أي مسألة تؤثر على مصالحهم، بما في ذلك المصادقة بموجب قرار خاص على تعديل هذه الشروط أو أي حكم ذي صلة من اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية أو أي مستند معاملة آخر، خاضعة للحصول أيضا على موافقة المصدر. وقد يتم عقد مثل هذا الاجتماع من قبل المصدر ويجب أن يعقد من قبل وكيل حملة الصكوك (بشرط أن يتم تعويضه و/أو تأمينه بما يرضيه) بناء على طلب كتابي من حملة الصكوك الذين يمتلكون ما لا يقل عن جزءا من العشرين من إجمالي القيمة الاسمية مبلغ الصكوك المستحق. يكون النصاب القانوني في أي اجتماع يعقد للتصويت على قرار خاص هو شخصان أو أكثر يمتلكون أو يمثلون ما لا يقل عن نصف القيمة الاسمية الإجمالية لتلك الصكوك القائمة في ذلك الوقت، وفي أي اجتماع مؤجل، يكون النصاب القانوني كما هو محدد في الإشعار الخاص بهذا الاجتماع. أي قرار غير عادي يصدر في أي اجتماع من هذا القبيل يكون ملزما لجميع حملة الصكوك، سواء كانوا حاضرين أم لا. وتنص اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية على أن أي قرار مكتوب موقع من قبل أو نيابة عن أصحاب ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المستحقة، ويجب أن تكون صالحة وفعالة مثل القرار الخاص الذي يتم تمريره حسب الأصول. وعلى الرغم مما سبق، تخضع الأحكام الواردة في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية الموصوفة أعلاه للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة من وقت لآخر، وفي حالة وجود أي تعارض بين هذه الأحكام وهذه الأنظمة واللوائح، سيتم تعديلها بالقدر اللازم في الوقت المناسب من أجل الامتثال لهذه الأنظمة واللوائح.

٢.١٥ تعديل

تنص اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية على أنه، وفقا للأنظمة المعمول بها، يجوز لوكيل حملة الصكوك الموافقة، دون موافقة حاملي الصكوك، على أي تعديل (يخضع لاستثناءات معينة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية) أو أي تنازل، أو الإذن بأي إخلال أو إخلال مقترح لأي من هذه الشروط أو أي من أحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية أو أي مستند معاملة آخر، أو قد يقرر أن حدث التعثر، لا يجب معاملته على هذا النحو إذا كان الحدث في رأي وكيل حملة الصكوك، غير ضار ماديا بمصالح حملة الصكوك أو بأي تعديل على أي من هذه الشروط أو أي من أحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية وهو (في رأي وكيل حملة الصكوك) ذو طبيعة رسمية أو ثانوية أو فنية أو يتم إجراؤه لتصحيح خطأ واضح أو الامتثال لأحكام النظام. في حال أي تعديل أو تنازل أو تفويض أو قرار ملزما لحملة الصكوك، وما لم يوافق وكيل حملة الصكوك على خلاف ذلك، يجب إخطار حملة الصكوك في أقرب وقت ممكن عمليا بعد ذلك وفقا للشروط ١٤ (الإخطارات). فيما يتعلق بممارسته لأي من سلطاته أو سلطاته أو تقديره (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي تعديل أو تنازل أو تفويض)، يجب على وكيل حملة الصكوك مراعاة مصالح حملة الصكوك كفتة ولكن لا يجوز له مراعاة أي مصالح ناشئة عن ظروف خاصة بحاملي صكوك معينين (مهما كان عددهم)، وعلى وجه الخصوص ولكن على سبيل المثال لا الحصر، لا داعي لمراعاة عواقب هذه الممارسة على حاملي صكوك معينين (مهما كان عددهم) الناتجة عن وجودهم لأي غرض من الأغراض. مقيما أو مؤسساً في، أو مرتبطاً أو خاضعاً للولاية القضائية لأي إقليم معين، ولا يحق لوكيل حملة الصكوك أن يطلب، ولا يحق لأي حامل صكوك المطالبة، من المصدر، أو وكيل حملة الصكوك أو أي شخص آخر أي تعويض أو دفع فيما يتعلق بأي عواقب ضريبية لأي ممارسة من هذا القبيل على حاملي صكوك معينين.

١٦. قضايا أخرى

فيما يتعلق بأي سلسلة، يكون للمصدر مطلق الحرية من وقت لآخر دون موافقة حاملي الصكوك في إنشاء وإصدار صكوك إضافية لها نفس الشروط والأحكام مثل صكوك هذه السلسلة المعلقة أو الشروط والأحكام المطابقة من جميع النواحي باستثناء تاريخ ومبلغ الدفعة الأولى من مبلغ التوزيع الدوري والتاريخ الذي تبدأ منه مبالغ التوزيع الدوري في الاستحقاق وحتى يتم توحيدها وتشكيل سلسلة واحدة مع الصكوك من السلسلة القائمة. أي صكوك إضافية من المقرر أن تشكل سلسلة واحدة مع الصكوك القائمة في السابق والمتشكلة في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية على النحو المكمل في كل اتفاقية إعلان الوكالة التكميلية ذات الصلة، يجب أن يتم تشكيلها من خلال اتفاقية إعلان الوكالة التكميلية لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية على النحو الذي يكمله كل اتفاقية إعلان وكالة التكميلي ذو صلة. تشمل الإشارات في هذه الشروط إلى الصكوك (ما لم يقتض السياق خلاف ذلك) أي صكوك أخرى يتم إصدارها بموجب هذا الشرط وتشكيل سلسلة واحدة مع الصكوك.

١٧. النظام الحاكم والاختصاص

١.١٧ النظام الحاكم

تخضع وثائق المعاملات والصكوك للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة ويجب تفسيرها وفقاً له.

٢.١٧ الاختصاص القضائي

للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المشككة بموجب الفقرة (أ) من المادة ٣٠ من نظام السوق المالية ولجنة الاستئناف المشككة بموجب الفقرة (١) من المادة ٣٠ من نظام السوق المالية ("اللجنة") الاختصاص القضائي للنظر والبت في أي دعوى أو إجراء أو إجراءات، وتسوية أي نزاعات قد تنشأ عن أو فيما يتعلق بالصكوك أو مستندات الصفقة. لا يجوز رفع أي دعوى أو القيام بأي إجراءات قد تنشأ عن الصكوك أو وثائق المعاملات أو تتعلق بها خارج المملكة ولا تتمتع أي محكمة أو أي سلطة قضائية خارج المملكة بالاختصاص للنظر في أي مطالبة من هذا القبيل.

٣.١٧ التنازل عن الفائدة

إذا تم رفع أي دعوى من قبل أو نيابة عن وكيل حملة الصكوك أو أي حامل صكوك بموجب هذه الشروط، يوافق وكيل حملة الصكوك وكل حامل صكوك على أنه:

١. لن يطالب بأي مصلحة قضائية بموجب هذه الدعوى أو الإجراء أو فيما يتعلق بها.

٢. إلى أقصى حد يسمح به القانون، يتنازل عن كل وأي استحقاق قد يكون لديها للحكم على مصلحة تم منحها لصالحه من قبل أي محكمة أو سلطة قضائية أخرى نتيجة لمثل هذه الدعوى أو الإجراء أو الإجراءات.

لتجنب الشك، لا يجب أن يفسر هذا الشرط ٣.١٧ (التنازل عن الفائدة) على أنه تنازل عن الحقوق فيما يتعلق بأي ربح من أرباح المضاربة، أو ربح المضاربة النهائي، أو ربح المضاربة لرب المال، ربح المضاربة النهائي لرب المال ومبالغ التوزيع الدوري والمبالغ القائمة أو الربح من أي نوع مهما كان موصوفاً مستحق الدفع من قبل المصدر (يتصرف بأي صفة) وفقاً لوثائق و/أو شروط المعاملة، أياً كان وصف هذه المبالغ أو إعادة توصيفها أي محكمة أو سلطة قضائية أخرى.

استخدام متحصلات الطرح

سيساهم وكيل حملة الصكوك (بصفته رب المال) بصافي عائدات كل سلسلة من الصكوك إلى المصدر (بصفته المضارب) باعتبارها رأس مال المضاربة وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية وسيتم استخدامه من قبل المصدر لتعزيز رأس المال من الشريحة الأولى وكذلك للأغراض العامة للشركة، ووفقاً للخطة الاستثمارية المنصوص عليها في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

الشروط النهائية المطبقة

يوضح شكل الشروط أدناه الشروط النهائية المطبقة والتي سيتم استكمالها لكل شريحة صادرة بموجب البرنامج.

[التاريخ]

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

تأسست بموجب سجل تجاري رقم ١٠٠٠٠٠٩٦ بتاريخ ١٠/٢٥/١٣٧٦هـ (والموافق ١٩٥٧/٠٥/٢٥م) وتحولت بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ المؤرخ في ١٤٠٧/١١/٠٣ هـ (الموافق ١٩٨٧/٠٦/٢٩م) إلى شركة مساهمة برأس مال مدفوع قدره ٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، مقسم إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم

إصدار [عنوان الصك]

بموجب

برنامج صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى

تعتبر المصطلحات المستخدمة هنا معرّفة على هذا النحو لأغراض البنود والشروط ("الشروط") المنصوص عليها في نشرة الإصدار الأساسية المؤرخة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠م [وملحق نشرة الإصدار الأساسية المؤرخة بتاريخ [٠] والتي تشكلان [معاً] نشرة إصدار أساسية] [معاً] "نشرة الإصدار الأساسية". تشكل هذه الوثيقة الشروط النهائية المطبقة للصكوك الموضحة هنا ويجب قراءتها مع نشرة الإصدار الأساسية. ولا تتوفر المعلومات الكاملة عن جهة الإصدار وطرح الصكوك إلا على أساس الجمع بين هذه الشروط النهائية المطبقة ونشرة الإصدار الأساسية. وتتاح نشرة الإصدار الأساسية للعرض خلال ساعات العمل العادية في المكتب الرئيس للمصدر في ٨٤٦٧ طريق الملك فهد، حي المروج، الرياض ١٢٢٦٣ - ٢٧٤٣، المملكة العربية السعودية ويمكن الحصول على نسخ من ذلك المكتب.

[إدراج أي مما يلي كما ينطبق أو حدد "لا ينطبق". علماً بأن التقييم يجب أن يظل على النحو المبين أدناه، حتى إذا تمت الإشارة إلى "لا ينطبق" للفقرات أو الفقرات الفرعية الفردية. ويشير الخط المائل إلى التوجيهات لاستكمال الشروط النهائية المطبقة.]

١.	المصدر	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
٢.	وكيل حملة الصكوك	[شركة الراجحي المالية]
٣.	رقم السلسلة	[٠]
أ.	رقم الشريحة	[٠]
ب.	التاريخ الذي سيتم فيه دمج الصكوك من سلسلة واحدة	[سيتم دمج الصكوك وتشكيل سلسلة واحدة مع [تحديد الشريحة (الشرائح) السابقة] في [أدخل التاريخ / تاريخ الإصدار]] [لا ينطبق]
٤.	العملة المحددة	ريال سعودي



0. القيمة الاسمية الإجمالية	[٠] ريال سعودي
أ. السلسلة	[٠] ريال سعودي
ب. الشريحة	
6. سعر الإصدار	[١٠٠] في المائة من القيمة الاسمية الإجمالية [بالإضافة إلى [٠] ريال سعودي فيما يتعلق بـ [٠] أيام من مبالغ التوزيع الدوري المستحقة من (بما في ذلك) تاريخ إصدار الصكوك الأصلية إلى (وباستثناء) تاريخ الإصدار]
7. مبلغ الحساب	[٠]
8. تاريخ الطرح	[٠]
9. طريقة التوزيع الدوري	[٠] في المائة، ويتم إعادة تعيينها في تاريخ [٠] وكل [٠] سنوات بعد ذلك
10. فترة الطرح	[٠]
11. تاريخ موافقة مجلس الإدارة على إصدار الصكوك التي تم الحصول عليها	[٠]
الأحكام المتعلقة بالتوزيعات الدورية	
12. معدل التوزيع الدوري الأولي	[٠] بالمائة مستحقة الدفع سنويًا [سنويًا / نصف سنوي / ربع سنوي / شهريًا / [٠] متأخرًا في كل تاريخ توزيع دوري
13. مبلغ التوزيع الدوري الأولي	[٠] لكل مبلغ حسابي
14. مبلغ (مبالغ) الكسور	[٠] لكل مبلغ حسابي، تدفع في تاريخ التوزيع الدوري في [٠]/[لا ينطبق]
15. الهامش	[٠] +/- [٠] بالمائة سنويًا
16. تاريخ (تواريخ) التوزيع الدوري	[٠] [و [٠]] في كل عام، يخضع للشرط ٢.٧ (توقف الاستحقاق)
17. تاريخ التوزيع الدوري الأولي	[٠]
18. التاريخ الأول لإعادة التعيين	[٠]
19. التاريخ الأول لإعادة التعيين للتوزيع الدوري	[٠] (تاريخ التوزيع الدوري الأولي بعد التاريخ الأولي لإعادة التعيين)
20. تاريخ (تواريخ) إعادة التعيين (التواريخ)	التاريخ الأولي لإعادة التعيين وكل [٠] ذكرى سنوية بعد ذلك
21. استحقاق سعر المنتصف لعقود المبادلة	[٠] سنوات
22. صفحات عرض سعر المنتصف لعقود المبادلة	Thomson Reuters Eikon SARAMEL and Bloomberg [SRSWo]

الأحكام المتعلقة بالاسترداد

٢٣. الشرط ١,٩ (ب) (٢)	[ينطبق/لا ينطبق]
أ. تاريخ خيار الشراء الأول	(نُص على أنه "لا ينطبق" في حال كان الشرط ٩ (ب) (٣) منصوصاً على أنه ينطبق فيما يتعلق بسلسلة الصكوك ذات الصلة)
	[٠]

٢٤. الشرط ١,٩ (ب) (٣)	[ينطبق/لا ينطبق]
أ. تاريخ خيار الشراء الأول	(نُص على أنه "لا ينطبق" في حال كان الشرط ٩ (ب) (٣) منصوصاً على أنه ينطبق فيما يتعلق بسلسلة الصكوك ذات الصلة)
	تاريخ إعادة التعيين
	(تاريخ خيار الشراء الأول فيما يتعلق بسلسلة صكوك والتي ينطبق عليها الشرط ١,٩ (ب) (٣) يمكن فقط أن يكون تاريخ إعادة التعيين الأول)

الأحكام المتعلقة بأصول الصكوك

٢٥. رأس مال المضاربة	[٠] بالمائة من إجمالي القيمة الاسمية
٢٦. السعر المعمول به (فيما يتعلق بالفترة من (بما في ذلك) تاريخ الإصدار إلى (باستثناء) تاريخ إعادة تعيين أرباح المضاربة)	معدل التوزيع الدوري الأولي
٢٧. تاريخ (تواريخ) إعادة تعيين أرباح المضاربة	التاريخ الأول لإعادة التعيين وكل [٠] ذكرى سنوية بعد ذلك
٢٨. تفاصيل حساب الصفقة	رقم حساب شركة الراجحي المصرفية للاستثمار: [٠] مع [٠] للسلسلة رقم: [٠]

شروط نهائية أخرى

٢٩. الإدراج والقبول للتداول	[تم تقديم طلب إلى هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية لتسجيل الصكوك وطرحها في السوق المالية السعودية (تداول) ("تداول") لإدراج الصكوك في "تداول". من المتوقع أن يبدأ تداول الصكوك حول [٠]]
	[قدم تفاصيل عن أي سوق أخرى سيتم إدراج وتداول الصكوك فيها. في حالة الطرح العام أو الخاص في أسواق دولتين أو أكثر في الوقت نفسه، وكان قد تم أو سوف يتم حجز شريحة من أدوات الدين لبعض هذه الأسواق، يجب تضمين تفاصيل عن تلك الشريحة]

٣٠. التقييمات	[تم تخصيص التصنيفات التالية للصكوك: [٠] "بواسطة شركة التصنيف الإئتماني ستاندرز أند بورز" [٠] "من وكالة فيتش للتصنيف" [٠] "بواسطة شركة التصنيف الإئتماني موديز إنفيستورز" [لم يتم تصنيف الصكوك]
---------------	--

٣١. أسباب الطرح	[راجع قسم "استخدام متحصلات الطرح" في نشرة الإصدار الأساسية / اذكر التفاصيل]
-----------------	---

٣٢. تقدير إجمالي المصاريف المتعلقة بالطرح

[سوف يتحمل المُصدر جميع المصاريف والتكاليف المتعلقة بالطرح والتي تقدر بحوالي [٠] مليون ريال سعودي، وتشمل هذه المصاريف أتعاب مدير الترتيب الوحيد، والمتعاملين، والمستشارين القانونيين، والمحاسب القانوني، والجهات المستلمة، بالإضافة إلى أتعاب ومصاريف التسويق والطباعة والتوزيع وغيرها من المصاريف ذات العلاقة.]

٣٣. طريقة الاكتتاب

سُطلب من المشاركين المستهدفين الراغبين في شراء صكوك السلسلة ذات الصلة تقديم نموذج مكتمل حسب الأصول ("نموذج طلب شراء المستثمر") إلى المتعامل (المتعاملين) المعنيين، أو إلى الجهات المستلمة ("الجهات المستلمة") فيما يتعلق بالمكتبتين الأفراد قبل نهاية فترة الطرح (كما هو محدد هنا) ويجب عليهم تقديم الدفع مقابل الصكوك من هذه السلسلة وفقاً للتعليمات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر. كما ستكون نماذج طلب شراء المستثمر متاحة من المتعامل (المتعاملين) المعنيين، أو الجهات المستلمة، في حالة المكتبتين الأفراد، فيما يتعلق بهذه السلسلة. لن تقبل طلبات شراء صكوك بأقل من الحد الأدنى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على "الاكتتاب والبيع".

[قم بإدخال معلومات الجهات المستلمة الإضافية]

٣٤. الجهات المستلمة

سيتم تحديد طريقة التخصيص لكل سلسلة من الصكوك في نموذج طلب المستثمر لهذه السلسلة من الصكوك، على أن يكون قبول أي طلب من مستثمر محتمل، وتخصيص أي صكوك، وفقاً لتقدير المصدر وحده بالتشاور مع المتعامل (المتعاملين) فيما يتعلق بسلسلة الصكوك ذات الصلة.

٣٥. طريقة التخصيص

[لا ينطبق / اذكر التفاصيل]

٣٦. الشروط النهائية الأخرى:

التوزيع

[٠] (قم بتضمين اسم وعنوان المتعامل (المتعاملين)/الموزعين)

٣٧. المتعامل (المتعاملون)/الموزعون:

[٠]/[٥ صكوك]

٣٨. الحد الأدنى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب بها :

[٠]/[١٠,٠٠٠,٠٠٠ صك]

٣٩. الحد الأقصى لعدد الصكوك التي يمكن الاكتتاب بها:

[٠]/[٥,٠٠٠] ريال سعودي

٤٠. الحد الأدنى لقيمة الصكوك التي يمكن الاكتتاب بها:

[٠]/[١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠] ريال سعودي

٤١. الحد الأقصى لقيمة الصكوك التي يمكن الاكتتاب بها:

المسؤولية

يتحمل المُصدر المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذه الشروط النهائية المطبقة، وذلك وفقاً لعلمه واعتقاده (بعد أن تولى العناية المعقولة للتأكد من صحة المعلومات)، فإن المعلومات الواردة في هذه الشروط النهائية المطبقة تتوافق مع الحقائق ولا توجد حقائق أخرى، قد يؤدي حذفها إلى الإدلاء بأي بيان مضلل.

تعيين المضارب

من خلال تنفيذ هذه الشروط النهائية المطبقة، يقر المُصدر (بصفته المضارب) ويوافق على أن وكيل حملة الصكوك بصفته رب المال قد ساهم في استثمار رأس المال بالمضاربة وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية وبالتالي نشأت المضاربة فيما يتعلق بالصكوك التي تخضع لهذه الشروط النهائية المطبقة، وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية كما تكملها هذه الشروط النهائية المطبقة

وقع نيابة عن شركة الراجحي المصرفية والاستثمار

عنها:

المفوض له.

وصف المصرف

نبذة عامة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصرف" أو "المصدر") هي شركة مساهمة تأسست بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٠٠٩٦)، وتم تشكيلها بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ بتاريخ ١١/٣/١٤٠٧هـ (الموافق ١٩٨٧/٦/٢٩م) واستناداً للمادة السادسة من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٥ وتاريخ ١٠/٢٦/١٤٠٧هـ (الموافق ١٩٨٧/٦/٢٣م). حيث يقع المقر الرئيسي للشركة في ٨٤٦٧ طريق الملك فهد، حي المروج، الرياض ١٢٢٦٣ - ٢٧٤٣، في المملكة العربية السعودية. ويبلغ رأس مال المصرف الحالي ٤٠,٠٠٠ مليون ريال سعودي، مقسم إلى ٤,٠٠٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم. وتشمل الأنشطة الرئيسية للمصرف القيام بالأنشطة المصرفية والاستثمارية لحسابه الخاص وبالنيابة عن الآخرين في المملكة وخارجها من خلال فروع وشركاته التابعة.

كما في تاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٢٢م، يعتبر المصرف أكبر مصرف إسلامي في العالم من حيث الأصول والقيمة السوقية. حيث إن المصرف يقوم بتقديم المنتجات والخدمات الإسلامية فقط. ووفقاً إلى المعلومات التي تم الإفصاح عنها علناً، واعتباراً من تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، كان لدى المصرف أكبر قاعدة عملاء بين جميع البنوك السعودية (حيث أنه يبلغ عدد العملاء ١٢.٦ مليون عميل، منهم ١٠.٦ مليون مستخدم رقمي نشط في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م) وأكبر شبكة مصرفية في الشرق الأوسط حيث أنه لدى المصرف ٥١٥ فرعاً و ٤,٨٢٤ جهازاً آلياً للصرف الآلي ("أجهزة الصراف الآلي") و ٤٠٤,١٧٣ نقطة بيع ("نقاط البيع") و ١٩٩ مركزاً للتحويلات المالية. كما في التاريخ ذاته، كان لدى المجموعة شركة تابعة مملوكة بالكامل لديها ١٦ فرعاً في ماليزيا وفرعين أجنيين مملوكين بالكامل، أحدهما في الأردن (لديه ١٠ فروع) والآخر في الكويت (لديه فرعين).

تعمل المجموعة من خلال أربع قطاعات أعمال:

- الخدمات المصرفية للأفراد، حيث أن المصرف هو بنك الأفراد الرائد في الشرق الأوسط من حيث الأصول وعملاء الأفراد بناءً على المعلومات المعلنة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.
- الخدمات المصرفية للشركات.
- أعمال الخزينة.
- خدمات الاستثمار والوساطة، والتي تشمل الأوراق المالية الموحدة والوساطة وأنشطة إدارة الأصول عن طريق الشركة التابعة لها المملوكة بالكامل للمصرف شركة الراجحي المالية ("الراجحي المالية").

لدى المجموعة أعمال متنوعة منها الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وعمليات الخزينة والأعمال الدولية. كما تقدم للعملاء منتجات وخدمات مبتكرة تجمع بين القيم الإسلامية والمتطلبات التجارية الحديثة. وتقدم المجموعة خدمات تمويل أصغر للمستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة (من خلال شركتها التابعة المملوكة بالكامل لها، شركة إمكان للتمويل ("إمكان")) وخدمات وساطة التأمين (من خلال الشركة المملوكة لها بنسبة ٩٩%)، شركة وكالة تكافل الراجحي ("شركة وكالة تكافل الراجحي")، علماً بأن هذه الشركة تخضع لإجراءات التصفية في الوقت الحالي).

في عام ٢٠٢١م، أعلن المصرف عن استراتيجيته الجديدة وهي استراتيجية مصرف المستقبل للفترة ٢٠٢١م إلى ٢٠٢٣م. وتمثل الأهداف الأساسية الأربعة لهذه الاستراتيجية في البناء على الأعمال الأساسية للمصرف، والتفوق على السوق، وتحول التقنية، وتلبية المزيد من احتياجات العملاء.

كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي أصول المجموعة ٧٠٩,٧٧٩.٠ مليون ريال سعودي، وإجمالي ودائع العملاء ٥٥٢,٩٥٦.٨ مليون ريال سعودي وإجمالي حقوق المساهمين ٨١,٩١٣.٢ مليون ريال سعودي. وبلغت نسب كفاية رأس المال من الشق الأول وإجمالي رأس المال للمجموعة ١٧.٩%، المحسوبة وفقاً لاتفاقية بازل ٣ كما هو مطبق في المملكة العربية السعودية. و ١٩.٠% على التوالي وذلك كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.

في الستة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة ١٤,١٠٤.٤ مليون ريال سعودي وصافي الدخل ٨,٣٩١.٩ مليون ريال سعودي. وفي عام ٢٠٢١م، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة ٢٥,٧١٦.٤ مليون ريال سعودي وصافي الدخل للعام ١٤,٧٤٦.٢ مليون ريال سعودي.

وأن تصانيف الشركات طويلة الأجل للمصرف هي "BBB+" مع نظرة مستقبلية إيجابية من ستاندرد آند بورز، و "A-" ونظرة مستقبلية مستقرة من فيتش، و "A1" وموديز، و "A+" وكايبیتال إنتليجنس.

نبذة عن تاريخ المصرف

المصرف هو شركة مساهمة سعودية تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ في تاريخ يونيو ١٩٨٧م ووفقاً للمادة السادسة من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٥ الصادر في تاريخ يونيو ١٩٨٧م.

تأسس المصرف كمكتب صرافة في عام ١٩٥٧ م وتحول إلى مصرف في عام ١٩٨٨ م تحت اسم "مؤسسة الراجحي المصرفية للاستثمار". وفي عام ٢٠٠٦م، قام المصرف بتغيير علامته التجارية إلى "مصرف الراجحي".

المقر الرئيسي والمكتب المسجل للمصرف هو ٨٤٦٧ طريق الملك فهد، حي المروج، الوحدة رقم ١، الرياض ١٢٢٦٣-٢٧٤٣، المملكة العربية السعودية، ورقم الهاتف هو ٩٦٦٩٢٠٠٠٣٣٤٤ (المملكة العربية السعودية) / ٩٦٦١١٤٦٠٣٣٣٣ (+دولي).

المنافسة والقوة التنافسية

المنافسة

وفقاً إلى إحصائية البنك المركزي السعودي، فإنه يوجد ٣٥ بنكاً تجارياً عاملاً في المملكة العربية السعودية، منها ١١ بنكاً محلياً تم تأسيسهم في المملكة العربية السعودية. من بين البنوك العاملة الـ ٢٤ المتبقية، هناك ٦ فروع لبنوك مقرها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من دون المملكة العربية السعودية، و ٩ بنوك دولية، و ٦ تم ترخيصها لكنها لم تبدأ بعد بعملياتها و ٣ تم ترخيصها كبنوك رقمية ولكن كليهما لم تبدأ عملياتها بعد بموجب تراخيصها. تقدم جميع البنوك السعودية الأحد عشر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وهناك أربعة بنوك، بما في ذلك المصرف، تقدم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط. حيث تقدم البنوك المتبقية مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتقليدية.

جميع قطاعات أسواق الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية ذات قدرة تنافسية عالية. وتشمل أسواق الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في المملكة العربية السعودية مجموعة من البنوك المحلية والدولية المشاركة. ويتم اعتبار المصرف مشاركا رئيسياً في جميع القطاعات وتنشأ المنافسة له عبر جميع المنتجات والخدمات. وأن هم المنافسون الرئيسيون للمصرف هم: البنك الأهلي السعودي والبنك العربي الوطني والبنك السعودي الفرنسي وبنك الرياض والبنك السعودي البريطاني.

واعتباراً من تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وبناءً على المعلومات المتاحة للجمهور وتقارير سمة غير العامة، فإن المصرف:

- لديه أكبر قاعدة عملاء وشبكة مصرفية من بين جميع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.
- أجرى معظم المعاملات المصرفية في المملكة العربية السعودية بمتوسط ٥٩٩ مليون معاملة شهرياً خلال الأشهر الستة المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م.
- له مراكز رائدة في السوق في مجال التمويل الشخصي (بنسبة ٤٤.٦ %)، والرهن العقاري (بنسبة ٤٢.٤ %) وتمويل السيارات (بنسبة ٥٢.٦ %).

نقاط القوة التنافسية

تعتقد الإدارة أن نقاط القوة التنافسية للمصرف هي كما يلي:

رأس المال الفكري

تعتقد إدارة المصرف أن رأس المال الفكري هو ما يميز المصرف عن منافسيه ويؤثر على قيمته السوقية الإجمالية. حيث يشمل رأس المال هذا الأصول غير الملموسة التي توفر للمصرف ميزة تنافسية، والاستعداد للمستقبل، والقدرة على تلبية توقعات أصحاب المصالح. وتتضمن نزاهة المصرف وأخلاقيات العمل وثقافة الشركة والأنظمة والعمليات والملكية الفكرية والقدرة على الابتكار والمعرفة والخبرات المتراكمة والعلامات التجارية والعلاقات، والتي لا ينعكس أي منها في الميزانية العمومية للمصرف.

أقوى نشاط تجاري محلي للأفراد مع قاعدة عملاء أفراد كبيرة ومستقرة

يعتقد المصرف أن الخدمات المصرفية للأفراد الخاصة به هي الأقوى في المملكة العربية السعودية، وذلك بناءً على امتلاكه لأكبر شبكة مصرفية، وأكبر عدد من المعاملات المصرفية، وأعلى أصول للأفراد، وأكبر عدد من العملاء الأفراد، بالإضافة إلى مكائمه الرائدة في السوق في مجال التمويل الشخصي، والرهن العقاري، وتمويل السيارات وذلك بناءً على التقارير غير العامة من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

يوجد لدى المصرف حالياً قاعدة عملاء نشطة تبلغ حوالي ١٢.٦ مليون عميل كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، مما يوفر للمصرف إمكانية الوصول إلى قاعدة ودائع كبيرة ومستقرة مع مجموعة متنوعة من ملفات الاستحقاق وإعادة التسعير. وتعتبر نسبة الودائع غير الربحية للمصرف إلى إجمالي الودائع من أعلى النسب في المملكة العربية السعودية، مما يتيح له الوصول إلى مصدر كبير للتمويل غير المكلف. حيث يستطيع المصرف الاستفادة من قاعدة العملاء القوية هذه لبيع المنتجات والخدمات عبر أعماله.

في الستة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، ساهم قطاع تقارير الأفراد للمجموعة بنسبة تساوي ٤٨.٦% من إجمالي دخلها التشغيلي ونسبة تساوي ٣٤.٣% من دخلها قبل الزكاة.

ملكية قوية للعلامة التجارية

كانت درجة قوة العلامة التجارية للمصرف ٣٩.٢ في عام ٢٠٢١م، وهي الأعلى بين جميع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية. وتستند درجة قوة العلامة التجارية إلى أداة تعقب مستمرة لصحة العلامة التجارية تقوم بها شركة أبحاث سوق مستقلة بالنيابة عن المصرف.

استناداً إلى تقرير براندز ٢٠٢١م الصادر عن مجموعة كاننار، احتل المصرف المرتبة الأولى في قطاع المصرفية في المملكة العربية السعودية. كما احتل المصرف المرتبة ٨١ ضمن أفضل ٥٠٠ علامة تجارية من حيث القيمة في المملكة العربية السعودية، وهو أعلى تصنيف بين البنوك في المملكة العربية السعودية وفقاً لتقرير فبراير ٢٠٢١م الصادر عن براند فاينانس. كما حافظ المصرف على مركزه الأول في تصنيفات يوجوف نكستجن (YouGov NextGen) لعام ٢٠٢٠ في المملكة العربية السعودية، ويظل المصرف أكثر علامة تجارية يتم التحدث عنها بشكل إيجابي بين الشباب في المملكة. انطلق المصرف في رحلته التسويقية الرقمية في عام ٢٠١٥م وتعتقد الإدارة أن لدى المصرف أحد أكبر عدد متابعين على وسائل التواصل الاجتماعي لأي بنك في المملكة العربية السعودية.

أكبر شبكة مصرفية في المملكة العربية السعودية

يمتلك المصرف أكبر شبكة مصرفية في المملكة العربية السعودية (بنسبة ٢٦.٧% من جميع فروع البنوك، ونسبة ٢٩.٤% من جميع أجهزة الصراف الآلي، ونسبة ٣٣.٧% من جميع أجهزة نقاط البيع ونسبة ٣٠.٢% من جميع مراكز التحويلات بناء على الإحصائيات الشهرية للبنك المركزي السعودي) حتى تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م. وكما أن لديها قنوات توزيع بديلة قوية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف والإنترنت وأنظمة الهاتف المحمول وتطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والرسائل النصية القصيرة، والتي تمكنها من خدمة قاعدة عملائها الحالية وجذب عملاء جدد.

قوة رأس المال

كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، تعد نسب كفاية رأس المال للمجموعة من المستوى الأول ومن أعلى المعدلات في الشرق الأوسط، حيث تبلغ نسبة ١٧.٩% ونسبة ١٩.٠% على التوالي، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات معدل رأس المال القائم على الركيزة الأولى للمصرف والبالغ نسبة ١١.٠%. ويعتقد المصرف أن احتياطات رأس المال للمجموعة قوية بما فيه الكفاية لتحمل الخسائر المحتملة المتعلقة بالائتمان، وحتى في ظل الحالات المعاكسة. ويقوم المصرف باختبارات ضغط منتظمة بما يتماشى مع سياساته الداخلية وبما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها. ويتم إجراء هذه الاختبارات المتعلقة بكافة المخاطر الكمية والتي تم تصميمها لتقييم قدرة المجموعة على تحمل الآثار المترتبة على الحالات المعقولة وغير المحتملة. ويؤمن المصرف بأن قوة ميزانيته العمومية ومركز رأس المال والسيولة القوية لديه تمنحه المرونة التشغيلية والمالية وتمكنه من تحسين عائده على حقوق الملكية.

التمويل القوي ووضع السيولة

تتمتع المجموعة بتمويل قوي وسيولة مدعومة بودائع امتياز محلية راسخة. وحافظت المجموعة باستمرار على معدلات تمويل منخفضة للودائع (في حدود نسبة ٧٨.٨% إلى نسبة ٨٥.٥% في السنوات الخمس الماضية). وبلغت نسبة ودائع العملاء الخالية من الربح إلى إجمالي ودائع العملاء نسبة ٧٠.٣% في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م. تستفيد المجموعة من ودائع عملائها حيث إنها المصدر الثابت للتمويل الذي يتم الحصول عليه من عملاء الأفراد والعاملين من القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العامة والشركات الكبيرة. ومع ذلك، فإن نقاط القوة هذه تخففها تركيزات الودائع المرتفعة نسبياً، وهي سمة مشتركة بين جميع البنوك السعودية. ويتعلق الجزء الأكبر من هذه التركيزات بالمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، والتي كانت مستقرة تاريخياً. يرجى مراجعة قسم "عوامل الخطر - المخاطر المتعلقة بالمصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته بموجب الصكوك - تتركز محفظة تمويل المجموعة وصافي الأوراق المالية الاستثمارية وودائع العملاء في المملكة العربية السعودية" و "عوامل المخاطر - المخاطر المتعلقة بالمصرف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك - لدى المجموعة تركيزات كبيرة من العملاء والقطاعات". وتعتمد المجموعة أيضاً بشكل محدود على تمويل السوق.

يعتقد المصرف أن سيولة المجموعة القوية تجعلها قادرة على تحمل تقلبات الودائع قصيرة الأجل. وكما في تاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٢م وبلغت نسبة تمويل المجموعة لودائع العملاء ٨٣.٨%، مما يوفر لها مجالاً لتوسيع نطاق تمويلها قبل أن تصل إلى الحد الأقصى التنظيمي لنسبة القروض إلى الودائع البالغة ٩٠.٠%.

ابتكار المنتجات

قام المصرف بتصميم عدد من المنتجات المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائه من الأفراد والشركات، بما في ذلك منتجات التمويل العقاري ومنتجات التمويل الشخصي ومنتجات تأجير السيارات. وأن جميع منتجات تمويل المستهلك لدى المصرف معتمدة من الهيئة الشرعية بالمصرف قبل إطلاقها. وتعكس هذه المنتجات العمل التعاوني الكبير بين المجموعات الشرعية ومجموعات الأعمال في المصرف.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد المصرف أن قدرته على الاستجابة بشكل سريع لاحتياجات العملاء المتغيرة من خلال الحلول المبتكرة وأفضل العروض الرقمية تزوده بميزة تنافسية قوية (على سبيل المثال، يتمتع تطبيق المصرف للهاتف المحمول بأحد أعلى تقييمات المستخدمين عند مقارنته بتطبيقات الهاتف المحمول الأخرى في المملكة العربية السعودية).

فريق إداري سعودي من ذوي الخبرة

يتمتع المصرف بفريق إداري تنفيذي قوي وذو خبرة مكون من ١٦ عضواً بالإضافة إلى أنه يتمتع بمعرفة واسعة بالقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى الخبرة الكبيرة في المؤسسات المالية الدولية الرائدة. ويتمتع مجلس الإدارة المكون من ١١ عضواً بخبرة كبيرة، حيث شغل رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي السابق ("الرئيس التنفيذي") للمصرف ونائب الرئيس الذي شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي في الهيئة.

نموذج واستراتيجية إنشاء القيمة

نموذج خلق القيمة

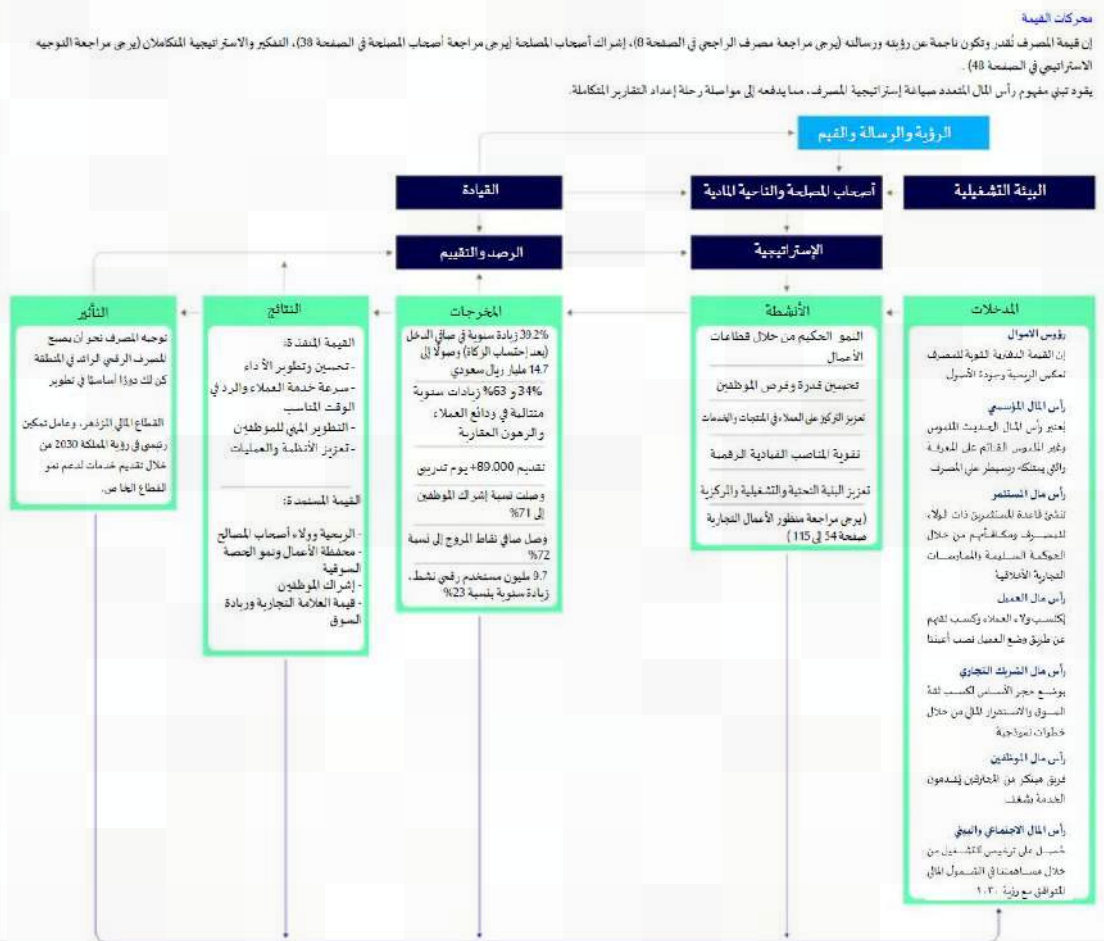
تؤمن إدارة المصرف بأن قيمته مدفوعة برؤيته ورسالته والمشاركة مع أصحاب المصلحة والتفكير والاستراتيجية المتكاملة.

وإن أرباح المصرف المستقبلية مدفوعة بالقيمة المشتقة من أصحاب المصالح وتسليمها لهم. حيث يخلق المصرف قيمة بهذه الطريقة بشكل مستدام مع مرور الوقت ويواصل بناء وتعزيز العلاقات مع مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين. يعتبر المصرف مجموعات أصحاب المصلحة على أنها شكل من أشكال رأس المال. بالإضافة إلى رأس المال المالي ورأس المال المؤسسي، تشمل رؤوس الأموال الأخرى ومنها رأس مال المستثمر ورأس مال العملاء ورأس المال الشريك التجاري ورأس مال الموظفين ورأس المال الحكومي والجهة التنظيمية ورأس المال الاجتماعي والبيئي. وتوفر هذه رؤوس الأموال معاً المدخلات لأنشطة المصدر مما يتيح توصيل القيمة إلى أصحاب المصلحة واشتقاق القيمة منهم بمرور الوقت.

يوضح نموذج خلق القيمة أدناه نظام المصرف لتحويل رؤوس الأموال المدخلة من خلال الأنشطة التجارية إلى مخرجات ونتائج وتأثير. كل جزء يتبع المدخلات هو جزء من سلسلة النتائج التي تمثل إنشاء القيمة في المدى الحالي والقصير والمتوسط والطويل على التوالي.

تستكمل محركات الأعمال وسلسلة النتائج الموضحة أعلاه بالأحداث والاتجاهات في بيئة التشغيل الداخلية والخارجية، والحوكمة السليمة وممارسات إدارة المخاطر، والمراقبة والتقييم المستمران لأداء المصرف في المدى الحالي والقصير والمتوسط والطويل. على الرغم من طبيعة عملية خلق القيمة - حيث ترتفع رؤوس الأموال باستمرار أو تنخفض أو يتم الحفاظ عليها - لا يزال المصرف يركز على زيادة المخزون الكلي لرأس المال.

يوضح الرسم البياني أدناه نموذج خلق القيمة للمصرف.



يلتزم المصرف بتحقيق رؤيته في أن يكون قائداً موثقاً به يقدم حلولاً مالية مبتكرة لتحسين جودة الحياة في كل مكان. وتتمثل مهمته في أن يكون المصرف الأكثر نجاحاً ويحظى بالإعجاب لخدماته المبتكرة، والموظفين، والتقنية، والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، محلياً ودولياً.

الإستراتيجية

كانت النتيجة التي حققها المصرف في عام ٢٠٢٠ م قوية حيث إنه حصل على أساس قوي مبني على استراتيجية المصرف ABCDE - العودة إلى الأساسيات، والتي تم إطلاقها في عام ٢٠١٦ م واستمرت من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م. وتم تصميم الاستراتيجية لتعزيز ثقة الجهات المنظمة، وتحسين الضوابط، وتحقيق نمو حكيم، وإنشاء حصة قوية في الخدمات المصرفية الرقمية، وخلق قيمة أفضل لأصحاب المصلحة. وحقق المصرف نمواً قوياً في امتيازته الأساسي للخدمات المصرفية للأفراد مع مضاعفة سعر سهمه خلال فترة الخمس سنوات استراتيجية وتحقيق أداء مالي رائد في السوق في المملكة العربية السعودية. في نهاية الفترة، كانت ميزانيتها العمومية مخصصة بشكل كاف وظلت العلامة التجارية قوية مدعومة بشبكة توزيع واسعة وقدرات خدمة ومبيعات رقمية محسنة.

تعتقد إدارة المصرف أن رؤية ٢٠٣٠ الحكومية توفر فرص نمو كبيرة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية حيث يكتسب الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتيرة كبيرة، مما يجلب معه فرصاً كبيرة للنمو في الخدمات المالية. أشارت الحكومة إلى أن صندوق الاستثمارات العامة ("صندوق الاستثمارات العامة") سيزيد الاستثمار الرأسمالي في الاقتصاد السعودي من خلال المشاريع العملاقة وإصدار الصكوك وتسريع خصخصة الجهات الحكومية. تم تصميم برنامج تطوير القطاع المالي الحكومي ("برنامج تطوير القطاع المالي")، والذي يساهم في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، للسماح للمؤسسات المالية بدعم نمو القطاع الخاص دون المساس بالاستقرار. تتطلع مجموعات الأعمال في جميع أنحاء المصرف إلى تحقيق أقصى استفادة من هذا التركيز المتزايد على القطاع الخاص من خلال توسيع نطاق حلولها بما يتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية للمعاملات. يتيح الانتشار المتزايد للبنوك وزيادة الطلب على المساكن وتحسين التقارير الائتمانية داخل المملكة العربية السعودية إمكانية نمو أئتماني قوية لكل من قطاعي عملاء الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، تفتح الاستثمارات الحكومية فرصاً لقطاع الخدمات المصرفية للشركات، كما يوفر سوق الصكوك المتنامي فرصاً أكبر لخدمات الخزينة.

وانعكاساً لهذه التطورات، تم تصميم إستراتيجية المصرف الجديدة لفترة الثلاث سنوات من عام ٢٠٢١ م إلى عام ٢٠٢٣ م لمساعدة المصرف ليصبح "مصرف المستقبل" ("مصرف المستقبل"). من خلال التنفيذ الناجح لاستراتيجية مصرف المستقبل، يرى المصرف آفاقاً قوية لاستمرار النمو المربح من خلال مجالين رئيسيين.

- حماية امتياز الأفراد الأساسي للمصرف - حيث سيركز على الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص مع الاستمرار في البناء على القدرات الرقمية الرائدة في السوق مع استمراره في التحول من التسليم المادي إلى التسليم الرقمي.
- المشاركة في فرص نمو جديدة من خلال التوسع في القطاعات التي يمتلك فيها المصرف بعض القدرات الموجودة ولكن تحت التطوير وخصص سوقية أصغر في الوقت الحالي. وتشمل هذه الفرص الخدمات المصرفية الخاصة، والتأمين المصرفي، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة. تنمو هذه القطاعات بشكل كبير، ويحقق المصرف بالفعل تقدماً جيداً في بناء قدرات جديدة لزيادة حصته بشكل مربح (على سبيل المثال، أنشأ إمكان في منتصف عام ٢٠٢٠ م لتوفير التمويل الأصغر للمستهلكين وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة).

تعتقد إدارة المصرف أن العناصر الأساسية لتحقيق استراتيجيته الجديدة موجودة وأن المصرف في وضع جيد للاستفادة من الفرص الجديدة نظراً لنقاط القوة الحالية من حيث السيولة والتوزيع والمواهب.

العناصر الأربعة الرئيسية لاستراتيجية "مصرف المستقبل" هي:

- البناء على واقع ملموس
- التفوق والامتياز في السوق المالية
- التقنية التحويلية
- تلبية المزيد من احتياجات العملاء

البناء على واقع ملموس

يعتزم المصرف البناء على جوهره من خلال البناء على قدراته الحالية في مجال الخدمات المصرفية للأعمال المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ومنتجات الخزينة لحماية امتيازته الأساسي. وفي مجال الخدمات المصرفية للأفراد، يمتلك المصرف حالياً حصصاً رائدة في السوق في التمويل الشخصي وتمويل السيارات وتمويل الرهن العقاري. كما أنه يتمتع بحصة سوقية رائدة في قدرات الخدمات المصرفية للأفراد عبر الهاتف المحمول (تقاس من خلال العملاء الرقميين النشطين واستناداً إلى المعلومات المتاحة للجمهور في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م. ويواصل البنك الاستثمار في هذه القدرات والبناء على علامته التجارية القوية بالفعل ومشاركة العملاء.

في مجال الخدمات المصرفية للشركات، يحتل المصرف حالياً المرتبة الخامسة في السوق من حيث تمويل الشركات المقدم بناءً على المعلومات المالية المنشورة من قبل البنوك كما في شهر يونيو لعام ٢٠٢٢م، يعتزم المصرف التركيز على تعميق علاقات العملاء المختارة في القطاعات المستهدفة بأسماء محددة في حين أن سوق الخدمات المصرفية للشركات في المملكة العربية السعودية كبير، فقد حافظ المصرف على مستويات ربحية جيدة بفضل الأموال منخفضة التكلفة وانخفاض تكلفة المخاطر ونفقات التشغيل المنخفضة. كما يعتزم المصدر الاستفادة من دفتر استثمارات الخزينة الخاص به لتحسين العائد والاستحقاق.

عادة ما تجد الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على تمويل مصرفي في المملكة العربية السعودية. يتطلع المصرف إلى الاستفادة من قوة التوزيع لديه وإنشاء عرض رائد لهذا القطاع من خلال توفير خدمات مصرفية أكثر ملاءمة وكفاءة من خلال الأتمتة لتسريع اتخاذ القرار والجداول الزمنية للتسليم.

لتوسيع مزيج عملائه، يعمل المصرف أيضاً على زيادة تركيزه على موظفي القطاع الخاص والرهن العقاري، من خلال العمل على زيادة حصته في الإقراض غير المتعلق بصندوق التنمية العقارية. بالإضافة إلى ذلك، يعتزم المصرف العمل على تلبية المزيد من احتياجات التأمين المصرفي لعملائه الأثرياء مع نضوج السوق السعودي. تستمر القدرات الرقمية للبنك في التوسع في كل من المبيعات والخدمات، مع الانتقال عبر الإنترنت لفتح الحساب الجاري والمجموعة الكاملة من منتجات الإقراض الشخصي وتطبيقات الرهن العقاري.

التفوق والتميز في السوق المالية

يهدف المصرف إلى قيادة السوق في تجربة العملاء، وإشراك الموظفين، والسلوك التنظيمي. سيظل خلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمين والمساهمين والموظفين والعملاء والشركاء التجاريين أولوية. يتم تكليف كل خط عمل بقيادة السوق في منطقته، مع إستراتيجية للقيام بذلك موضوعة بوضوح لجميع الموظفين مع مؤشرات أداء رئيسية فردية تتماشى مع أهداف القسم.

ولا يزال تعيين الموظفين وتدريبهم وتطويرهم ومشاركتهم واستبقائهم يمثل أولوية لضمان استمرار استعداد موظفي المصرف لمواجهة تحديات بيئة التشغيل المتغيرة. لتنفيذ هذه الاستراتيجية، يواصل البنك الاستثمار في موظفيه مع التركيز على بناء القدرات المناسبة مع تعزيز وتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه وتبسيط العمليات.

بالإضافة إلى أن المصرف يعتزم الاستمرار في ضمان حصول موظفيه على الوعي والتدريب اللازمين ليكونوا متوافقين مع جميع المتطلبات التنظيمية.

التقنية التحويلية

يعتزم المصرف بناء المرونة ومنصة للابتكار من خلال التركيز المستمر على تحديث التقنية والريادة في الرؤى القائمة على البيانات والعمل المرن. كما سيسعى المصرف إلى دعم نمو عروضه المصرفية الرقمية من خلال الاستمرار في ترقية وتحديث التقنية بنيته التحتية الحيوية. يتجه العملاء بشكل متزايد إلى الخيارات الرقمية في جميع مجالات حياتهم اليومية، من التسوق إلى العمل والبقاء على اتصال مع العائلة والأصدقاء. تعتقد الإدارة أن العملاء سيتوقعون نفس المستوى من السهولة والراحة من المصرف الذي يتم اختباره ويجب أن يكون المصرف مستعداً لذلك.

تركز استراتيجية المصرف على تقديم أفضل عروض القيمة المصرفية الرقمية في السوق، والاستفادة من قدراته المصرفية الرقمية عبر مجموعة واسعة من مجموعات العملاء، وتوفير أفضل تجربة للعملاء، واتباع نهج تسويق رقمي متباين ومركز عبر جميع القطاعات التي يتم تقديمها. سيتم دعم ذلك من خلال منصات جاهزة رقمية سريعة الاستجابة وقابلة للتطوير، تتماشى مع استراتيجية العمل ومتطلبات واتجاهات السوق.

في يناير ٢٠٢٢ م، استحوز المصرف على شركة إجابة للأظمة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرقابية ذات الصلة. سيساعد هذا الاستحواذ المصرف في تطوير قدراته التقنية بأحدث التقنيات التي ستساهم في تحوله الرقمي من أجل تقديم أفضل الحلول المالية وتلبية توقعات العملاء من خلال منتجات مبتكرة تواكب احتياجاتهم المتغيرة.

تلبية المزيد من احتياجات العملاء

يعتزم المصرف التوسع في مجالات النمو الرئيسية مثل التمويل وإدارة الثروات والمدفوعات من أجل خدمة المزيد من العملاء وتعميق العلاقات القائمة. بناء على الأعمال المصرفية الخاصة الحالية للمصرف، سيتم التركيز على التحول من بنك معاملات لهذا القطاع إلى بنك يقدم خدمات إدارة ثروات أوسع لتلبية المزيد من احتياجات العملاء الحاليين بالإضافة إلى جذب أعمال جديدة. سيؤدي توفير حلول إدارة الثروات إلى تعزيز خدمات الخزينة والشركات التابعة للمصرف، مثل الراجحي المالية وشركتها الزميلة شركة الراجحي للتأمين التعاوني ("تكافل الراجحي").

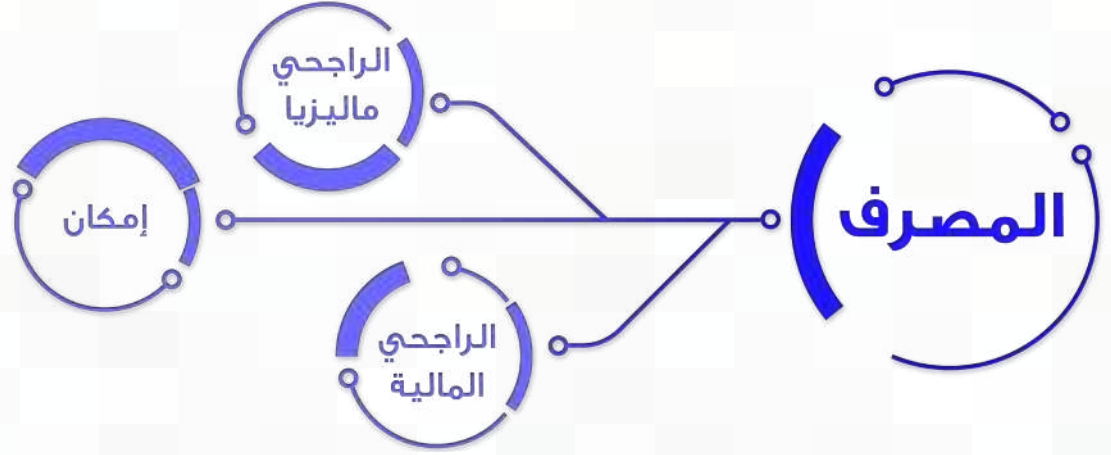
لتلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق التمويل الاستهلاكي والانتقال إلى قطاع خاص أكبر في المملكة العربية السعودية، أطلق المصرف شركة تمويل جديدة، إيمان، والتي تستهدف التمويل الأصغر للمستهلكين، والتأجير التمويلي، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المزيد من إمكانات النمو.

يشهد سوق المدفوعات تغيراً سريعاً مع شركات التقنية المالية والوافدين الجدد الذين يشكلون تهديداً للاعبين الراسخين. كمزود رائد لحلول الدفع، يركز المصدر على التكيف مع هذه التغييرات من خلال إنشاء حلول مدفوعات الرقمنة شاملة لعملائه. من خلال الخدمات المبتكرة وعروض المنتجات والقدرات المتقدمة، يتوقع المصرف تعميق علاقته مع العملاء، ووضعهم في صميم كل ما يفعله. في أكتوبر ٢٠٢١م، أطلق المصرف شركة نيوليب للتقنية المالية المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي مع التركيز على المدفوعات.

من خلال تحسين الأنظمة والعمليات المتعلقة بالعملاء، ستؤدي الرقمنة أيضاً دوراً رئيسياً في تحسين قدرة الموظفين على خدمة العملاء وتجاوز التوقعات. كما يركز المصرف على تشجيع البيع المتبادل عبر جميع المنتجات ومن خلال الاستفادة من سمعة المصرف وقاعدة العملاء الكبيرة كوسيلة لدفع نمو الإيرادات وزيادة الربحية. في عام ٢٠٢١ م، حقق المصرف تقدماً كبيراً في إشراك عملائه الأكثر قيمة من خلال برنامج الولاء "مكافأة". الهدف من البرنامج هو توفير تجربة ولاء مجزية للعملاء في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، بحيث يتمكن الأعضاء من ربح نقاط المكافأة عبر مجموعة من منتجات وخدمات المصرف التي يمكن بعد ذلك استبدالها أو مشاركتها مع الأصدقاء والعائلة. يبلغ العدد الإجمالي لأعضاء برنامج مكافأة الآن أكثر من ٥.٠ مليون عضو، مع أكثر من مليون عضو انضموا إلى البرنامج حتى تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م. ساعد برنامج "مكافأة" المصرف على زيادة معدلات مشاركة العملاء، حيث أصبح بإمكان الأعضاء الآن استبدال نقاط مكافأة في المتجر مع ١٠٢ من كبار التجار في المملكة العربية السعودية.

هيكل المجموعة

يوضح الرسم البياني أدناه تفاصيل المصرف وبعض الشركات التابعة له الموضحة في مكان آخر في هذا المستند كما في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه. جميع الشركات التابعة مملوكة بالكامل، ما لم يذكر خلاف ذلك بنسبة مئوية.



بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المصرف نسبة ٣٥% كمساهم في تكافل الراجحي. لا يوجد للمصرف مكاتب تمثيلية.

المساهمون

لا يوجد مساهمون رئيسيون يمتلكون أكثر من نسبة ٥.٠%. من رأس مال المصرف كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.

لا يوجد لدى المصرف أو أي من شركاته التابعة أي رأس مال مشمولاً بحق خيار.

الاعمال

الملخص

لدى المجموعة أربعة قطاعات رئيسية للأعمال تتوافق مع أعمالها الأساسية، وذلك على النحو التالي:

- **الخدمات المصرفية للأفراد:** تقدم أعمال الأفراد الخدمات المصرفية، وبشكل أساسي الإقراض وتلقي الودائع للأفراد والعملاء الأثرياء في المملكة العربية السعودية. يوفر أعمال الأفراد أيضاً خدمات مصرفية للأعمال للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ("الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر").
- **الشركات:** تقدم مصرفية الشركات الخدمات المصرفية، بما في ذلك المنتجات المتعلقة بالائتمان والتمويل وتلقي الودائع للعملاء من الشركات في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الخزينة:** تقدم أعمال الخزينة خدمات الخزينة، بما في ذلك مختلف منتجات التحوط من أسعار الصرف الإسلامية والمنتجات المشتقة، والتحوط الإسلامي من العملات الأجنبية والمنتجات المشتقة، بالإضافة إلى حلول الاستثمار المهيكل، وتشمل محفظة المتاجرة الدولية التي أنشأتها شركات المصرفية وفروع المجموعة الخارجية وأعمال التحويلات الخاصة بالمجموعة.

- **خدمات الاستثمار والوساطة:** توفر خدمات الاستثمار والوساطة خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول وخدمات الوساطة في الأسهم (المحلية والإقليمية والدولية)، بشكل أساسي من خلال الراجحي المالية.

يوضح الجدول أدناه قائمة الدخل والمركز المالي المحددة لكل قطاع من قطاعات الواجب الإفصاح عنها للمجموعة كما في تاريخ ولسته أشهر المنتهية في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م.

الأفراد	الشركات	خزينة	خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
(مليون ريال سعودي)				
الستة أشهر المنتهية في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م				
٦,٨٦١.٤	١,٨٧١.٩	٤,٨١٧.٠	٥٥٤.١	١٤,١٠٤.٤
٣,٢١٣.٠	١,٠٤٢.٠	٤,٦٩٧.٧	٤٠٣.٩	٩,٣٥٦.٦
كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م				
٤٣٤,٩٥٣.٧	١٠٩,٤٥٧.٩	١٥٨,٠٢٤.٠	٧,٣٤٣.٤	٧٠٩,٧٧٩.٠
٣١٧,٤١٨.٦	٢٥٣,٥٨٣.٥	٥٦,٢٨٣.٥	٥٨٠,٢	٦٢٧,٨٦٥.٩

أعمال الخدمات المصرفية للأفراد

نبذة

تركز أعمال الخدمات المصرفية للأفراد في المصرف على تقديم الخدمات المصرفية الخاصة والثرية والخدمات المصرفية الاستهلاكية الجماعية، بما في ذلك منتجات الادخار والحماية المقدمة من خلال تكافل الراجحي.

استحوذت أعمال الخدمات المصرفية للأفراد للمصرف، والتي تمثل نسبة ٤٨.٦% من إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة ونسبة ٣٤.٣% من دخلها قبل الزكاة خلال الستة أشهر المنتهية في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م تتكون من:

- الخدمات المصرفية الاستهلاكية، التي تقدم المبيعات والخدمات من خلال شبكة الفروع والقنوات البديلة، وتدير مجموعة المنتجات الكاملة من الالتزامات والتمويل السكني والتمويل الشخصي والبطاقات وتأجير السيارات، وتقدم الخدمات المصرفية لعملاء الأعمال التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر.
- الخدمات المصرفية الخاصة، التي تقدم خدمات إدارة الثروات والتمويل لتلبية توقعات القاعدة المصرفية الخاصة للمصرف.
- الخدمات المصرفية الثرية، والتي تقدم المبيعات والخدمات والاستشارات لعملاء البنوك الأثرياء.

يتم دعم العمليات الخدمات المصرفية للأفراد التشغيلية من خلال وحدة عمليات أعمال الأفراد التي تدير تسليم وتلبية المنتجات وخدمة العملاء والتحصيلات والإدارة التشغيلية واستراتيجية أعمال الأفراد ووحدة التحليلات التي تمكن جميع شركات أعمال الأفراد من تطوير الإستراتيجيات وخدمات التسويق وتحليلات المبيعات والعملاء.

تتمتع الخدمات المصرفية للأفراد بقدرة تنافسية عالية في المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر المنافسون الرئيسيون للمصرف البنك الأهلي السعودي وبنك البلاد والبنك السعودي البريطاني وبنك الرياض. يتميز المصرف عن منافسيه من خلال مدى وصوله، وخبرته في تطوير المنتجات، والمركز المالي القوي، وقيمة العلامة التجارية، وولاء العملاء، والعروض الرقمية القوية، ووصول الشبكة، وتجربة العملاء، والتسليم السريع، والنهج الشامل لتقديم الخدمات المصرفية عبر جميع فئات العملاء والأعمال. اعتباراً من تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، أصبح المصرف أكبر بنك محلي في المملكة العربية السعودية من حيث التمويل الاستهلاكي بنسبة ٤٤.٦% من إجمالي التمويل الاستهلاكي العامل بين البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية (المصدر: سمة).

مصرفية الأفراد

يتم تقديم الخدمات المصرفية للعملاء من خلال شبكة الفروع والقنوات البديلة. وكما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، فإن للمصرف أكبر شبكة فروع مصرفية في المملكة العربية السعودية تعادل ٥١٥ فرعاً.

في الأشهر الستة المنتهية في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، أجرى المصرف ما يقرب من ٣٧% من معاملاته المالية مع عملائه من الأفراد من خلال قنوات التوزيع البديلة التالية: الخدمات المصرفية الهاتفية والرقمية، وتطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية. تمكن هذه القنوات المصرف من تقديم العديد من منتجاته بطريقة أكثر أماناً وفعالية من حيث التكلفة وسهولة الاستخدام، وغالباً تستخدم الأجهزة الخاصة بالعميل.

يقدم المصرف مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية الاستهلاكية للعملاء. تشمل المنتجات الرئيسية المعروضة ما يلي:

- التمويل الشخصي، والذي يتم تقديمه في المقام الأول على أساس التنازل عن راتب العميل، على الرغم من أن المصرف يقدم أيضاً تمويلاً شخصياً دون تحويل الراتب (من خلال منتجات إعادة التمويل، وتعبئة الرصيد والسداد في أيام العطلات) وبما يتماشى مع أهداف الرقمنة الخاصة بالمصرف، التمويل الشخصي متاح من خلال قنوات التوزيع البديلة، وبالتالي تسهيل التمويل من البداية إلى النهاية رقمياً.
- حلول الإيداع، بما في ذلك حسابات الادخار والودائع لأجل والودائع المهيكلة.
- مجموعة كاملة من منتجات البطاقات، بما في ذلك بطاقات السحب والائتمان والبطاقات المدفوعة مسبقاً، مع ميزات الولاء لجذب العملاء والاحتفاظ بهم، بالإضافة إلى الفئات التي تلي جميع فئات العملاء التي يخدمها المصرف. وتم تصميم منتجات البطاقات لتلبية احتياجات العملاء وتشمل بطاقات الراجحي الائتمانية التي تستفيد من برنامج مكافأة، وهي بطاقة ائتمان تراويل بلس، وهي البطاقة الوحيدة متعددة العملات المتوفرة في السوق السعودي والتي تقدم للعملاء أسعار صرف عملات أجنبية تنافسية بالإضافة إلى مزايا السفر ونمط الحياة للمساعدة في السفر إلى خارج المملكة. توفر بطاقة الاسترداد النقدي الرقمي للعملاء استرداد نقدي يصل إلى نسبة ١%. في جميع المعاملات التي تتم باستخدام البطاقة - تتيح للعملاء الوصول إلى البطاقة على الفور من خلال تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالمصرف ويمكن تنزيلها على Apple Pay.
- التمويل السكني، والذي يقدم من خلال متخصصين في الرهن العقاري بفروع المصرف والقنوات البديلة. يتم تقديم مجموعة كاملة من حلول المنتجات، والتي تشمل التمويل، وإصدار الأسهم، والمسكن متعدد الأسر، والمشاريع شبه المكتملة، وتمويل البناء، والتمويل على الخارطة، وتمويل "قرض الأرض"، وتمويل إعادة التمويل (إعادة التمويل). كما يتعاون المصرف مع صندوق التنمية العقارية في المملكة ووزارة الإسكان كجزء من برنامج الإسكان. يهدف المصرف إلى زيادة حصته في السوق في التمويل العقاري من خلال التركيز على تخطيط الرهن العقاري الذي يركز على العملاء (والذي يتضمن توجيه العملاء من خلال عملية الرهن العقاري والإقراض) والشراكات مع سماسرة العقارات والمطورين.

- تمويل السيارات للأفراد الذين يشترون سيارات. يتضمن ذلك قيام المصرف، بناءً على طلب العميل، بشراء سيارة من اختيار العميل وتأجيرها للعميل لمدة أقصاها خمس سنوات. لدى المصرف ممثلين في صالات عرض جميع تجار السيارات الرائدين في المملكة العربية السعودية، ويعمل بشكل تعاوني مع تجار السيارات في مبادرات تسويقية مشتركة.

يقدم المصرف خدمات مصرفية للأعمال التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر (وهي شركات يبلغ حجم مبيعاتها ١٠ مليون ريال سعودي في السنة). يتم تقديم هؤلاء العملاء من خلال قنوات مبيعات مختلفة توفر مجموعة كاملة من المنتجات، بما في ذلك الحسابات الجارية، والخدمات المصرفية الرقمية وخيارات التمويل من خلال نقاط البيع، والرهن العقاري للشراء لتأجير، والتجارة الإلكترونية، ومنتجات الأسطول والبطاقات (بما في ذلك بطاقات السحب والائتمان والشحن).

الخدمات المصرفية الخاصة

يتألف عملاء المصرف الأثرياء من العملاء بمتوسط رصيد لدى المصرف لا يقل عن ١٠,٠٠٠ ريال سعودي أو براتب لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ ريال سعودي أو أكثر في الشهر.

يحق لعملاء المصرف الأثرياء الحصول على مجموعة من المزايا التي تعتمد على وضعهم في برنامج الأثرياء. على المستوى الأساسي، تشمل هذه الخدمات ذات الأولوية في أكثر من ٣٠٠ مركز للأثرياء عبر شبكة فروع المصرف. تشمل المزايا الأخرى الإعفاءات أو الخصومات من الرسوم المصرفية ومزايا بطاقات الائتمان والوصول إلى صالات كبار الشخصيات في المطارات والعروض والخصومات الحصرية وزيادة حدود التحويلات النقدية والسحب اليومية، كما يستفيد العملاء على مستوى الالماس من مديري العلاقات المخصصين، والوصول إلى خدمات الكونسيرج والمساعدة في حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم، وحدود أعلى للتحويلات النقدية اليومية. بالإضافة إلى المزايا المقدمة لعملاء المصرف الالماسي، يستفيد عملاء المصرف من القطاع الخاص أيضا من المراكز المصرفية الخاصة، وبطاقات الائتمان المجانية لأنفسهم ولأسرهم، وأعلى حدود تحويل يومية بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة والخدمات.

تشمل المنتجات التي تستهدف عملاء الخدمات المصرفية الخاصة والأثرياء بطاقات الائتمان والتأمين التكافلي والصناديق المشتركة وتمويل الرهن العقاري السكني وتأجير السيارات وفرص الاستثمار الحكومي. ويستفيد عملاء الخدمات المصرفية الخاصة من منتجات وخدمات إدارة الثروات. وفي حالة عملاء الخدمات المصرفية الخاصة والأثرياء الالماسي، يتم توفير المنتجات والخدمات من قبل مدير علاقات مخصص، والذي يلبي احتياجات العملاء المصرفية الشخصية والاستثمارية بشكل عام.

كما يستخدم المصرف علاقاته القوية مع عملاء الخدمات المصرفية الخاصة لبيع منتجات المجموعة الأخرى، لا سيما منتجات الخزينة والراجحي المالية. من خلال الراجحي المالية، يزود مديرو الثروات العملاء بمجموعة من الخدمات مثل التخطيط المالي والاستشارة الاستثمارية وتخصيص الأصول وإدارة المحافظ الشاملة والتخطيط للتقاعد.

الادخار والحماية

تقدم أعمال الأفراد أربع مجموعات من الادخار والحماية من خلال تكافل الراجحي، وهي شركة تأمين مدرجة يمتلك المصرف فيها نسبة ٣٥% من حصتها. وتوفّر الخطط طريقة لاستثمار مساهمات منتظمة بطريقة بسيطة وفعالة من حيث التكلفة بمبالغ تتراوح من ٣٠٠ ريال سعودي شهريا إلى ٣,٠٠٠ ريال سعودي شهريا، بمبالغ محمية تتراوح من ٥٠,٠٠٠ ريال سعودي إلى ٤٠٠,٠٠٠ ريال سعودي. تتم إدارة الأموال المستثمرة من قبل مديري صناديق محترفين، وفي حالة الوفاة أو العجز، يتلقى العميل قيمة الخطة الحالية أو المبلغ المحمي، أيهما أعلى.

الشركات

نبذة

تركز أعمال مصرفية الشركات في المصرف على تقديم مجموعة واسعة من الحلول مصرفية الشركات التي تغطي خدمات الحسابات والتمويل وإدارة النقد والتمويل التجاري وحلول الدفع الرقمية وخدمات الخزينة للشركات التي يزيد حجم مبيعاتها عن ٤٠ مليون ريال سعودي. تخدم أكثر من ٥٠٧,٠٠٠ عميل ولديها خامس أكبر محفظة لتمويل الشركات في المملكة العربية السعودية كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، بحصة سوقية تبلغ ١٠.٣% بناء على القوائم المالية المنشورة للبنوك السعودية.

وشكلت مصرفية الشركات في المصرف نسبة ١٣.٣% من إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة ونسبة ١١.١% من دخلها قبل الزكاة في الستة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م. وتشمل الأعمال التجارية للمصرف فئات العملاء التالية: الشركات الكبيرة والشركات المتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية للشركات والحكومة مدعومة بثلاث وحدات منتجات: (١) وحدة المعاملات المصرفية العالمية التي تغطي (أ) إدارة النقد (ب) المدفوعات الرقمية و(٣) بطاقات الشركات و(٢) التمويل التجاري و(٣) التمويل المهيكل الذي يقدم الاستشارات والقروض المشتركة مع البنوك الأخرى ودعم المعاملات.

يتم دعم فئات العملاء ومجالات المنتجات هذه من خلال وحدة تغطية وإستراتيجية تكون مسؤولة عن تطوير الإستراتيجية وتنفيذ الإستراتيجية وإدارة المشاريع والمكتب الأوسط ووظائف التحليلات وتساعد أيضا في إسناد المحفظة وإدارة الأداء. يتم دعم أعمال الشركات أيضا من قبل وحدة العمليات في إطار وظيفة الخدمات المشتركة، والتي تشمل جميع الوظائف التشغيلية في جميع أنحاء المصرف التي تقدم خدمة العملاء والدعم لجميع المجالات داخل أعمال الشركة.

تقدم خدمات الشركات المصرفية لأكثر من ٥٠٧,٠٠٠ عميل في مختلف القطاعات ولديها ثلاثة مراكز حلول أعمال مخصصة في الرياض وجدة والدمام، والتي تعمل كمراكز عالمية تخدم احتياجات العملاء من الشركات عبر المنتجات والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء ٨٦ مكتباً للشركات في فروع الأفراد المحددة لتوسيع تغطية الشركة وتوزيعها. وتتمثل الخطة في توسيع ذلك إلى أكثر من ١٠٠ موقع لخدمة العملاء من الشركات في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. بالنظر إلى المركز النسبي لمصرفية الشركات في السوق والمشهد الحالي للسوق المدعوم بمبادرات حكومية مختلفة، يعتقد المصرف أن لديه مجالا كبيرا لتوسيع أعماله المؤسسية.

تهدف مصرفية الشركات للمصرف إلى أن يكون "أفضل مصرف للتجارة" في المملكة العربية السعودية. لدفع هذا الطموح، تعزز أعمال الشركات زيادة حصتها في سوق الأصول مع التركيز على توسيع قاعدة عملائها. بالإضافة إلى ذلك، تهدف مصرفية الشركات إلى زيادة التزاماتها ودخل الرسوم والبيع العابر مع الحفاظ على متوسط تكلفة مخاطر السوق أقل من المتوسط. تعزز مصرفية الشركات توسيع قاعدة عملائها من خلال الاستفادة من قوة المصرف في الخدمات المصرفية للأفراد، وإمكان، ونيوليب، وولاء العملاء وحجم ميزانيتها العمومية لتنويع قاعدة عملائها وتقليل تكلفة المخاطر. وستستمر أعمال الشركات في التركيز على بناء محفظة متوازنة عبر قطاعات العملاء وتحسين العائدات من خلال التركيز على المنتجات المهيكل، وتعزيز الحلول المصرفية العالمية للمعاملات، وإعادة وضع التمويل التجاري، والبناء على نموذج التغطية الخاص بها من منظور العلاقة والمنتج.

الشركات الكبرى والتمويل المهيكل

تغطي الشركات الكبيرة عملاء خدمات الأعمال التي تحقق مبيعات تبلغ ٥٠٠ مليون ريال سعودي وما فوق. ويخدم المصرف هؤلاء العملاء من الشركات الكبيرة من خلال مديري علاقات متخصصين عن طريق نهج "عميل واحد مصرف واحد". ويقدم العمل مجموعة واسعة من الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمصممة خصيصا لتناسب احتياجات ومتطلبات العميل.

يتم دعم فريق الشركات الكبيرة من قبل وحدة التمويل المهيكل التي تقدم هياكل معاملات تمويلية متخصصة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء. تقدم وحدة التمويل المهيكل أعمال تقديم المشورة والترتيب والاكتمال من خلال الاستفادة من علاقات العملاء القوية والعمل بشكل وثيق مع الراجحي المالية. تنشط وحدة التمويل المهيكل في تمويل المشاريع المحلية، والمشاركة في المشاريع التي ترعاها الحكومة في قطاعات النفط والبتروكيماويات والطاقة والتعدين والمياه. كما أنها تتولى تمويل العقارات التجارية وتمويل الاستحواذ ويقود ويرتب بنشاط معاملات التمويل في المملكة العربية السعودية مع البنوك الأخرى.

الشركات المتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة

تغطي الشركات المتوسطة عملاء خدمات الأعمال والتي تحقق مبيعات تتراوح بين ٢٠٠ مليون ريال سعودي و٥٠٠ مليون ريال سعودي. يقدم العمل مجموعة منتجات شاملة تغطي التمويل وإدارة النقد والتمويل التجاري وحلول الدفع وخدمات الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الشركة المنتجات المهيكله نقاط البيع وتمويل الأسطول لتلبية احتياجات العملاء المتخصصة. يخدم العمل عملائه من خلال مديري علاقات متخصصين يعملون كنقطة اتصال واحدة لجميع المنتجات والخدمات عبر المصرف.

تغطي أعمال تغطية الشركات الصغيرة والمتوسطة عملاء الذين يحققون مبيعات تتراوح بين ٤٠ مليون ريال سعودي و٢٠٠ مليون ريال سعودي. يقدم العمل مجموعة واسعة من منتجات بسيطة المصممة خصيصاً لعملاء الشركات المتوسطة والصغيرة. إنه يخدم العملاء من خلال مديري علاقات مخصصين يقدمون مزيجاً من الإقراض القائم على الأحكام والبرنامج مع التركيز على المنتجات المهيكله التي تغطي نقاط البيع وتمويل الأسطول والبرامج العقارية (إيراد).

تعمل الشركات المتوسطة والصغيرة مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) وتشارك في العديد من البرامج الحكومية التي تدعمها البنك المركزي السعودي بما في ذلك برنامج كفاءة التابع لصندوق التنمية الصناعية السعودي الذي يركز على خلق الفرص وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. يتطلع المصرف إلى أن يكون المصرف المفضل للشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وهو مستمر في بناء وتنفيذ مبادرات استراتيجية لتحقيق هذا الطموح.

الأعمال المصرفية للمؤسسات والحكومة (برنامج تحقيق رؤية ٢٠٣٠)

تغطي الأعمال المصرفية للمؤسسات للعملاء ذوي الاحتياجات غير المقترضة وتوفر خدمات الحساب الأساسية والخدمات المصرفية للمعاملات التي تركز على النقد غير القائم على الائتمان ومتطلبات التمويل التجاري. يخدم المصرف حالياً أكثر من ٥٠٢,٠٠٠ عميل في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. يركز العمل بشكل أساسي على جذب الودائع من هؤلاء العملاء لتمويل طموح نمو أعمال الشركات.

تخدم الأعمال الحكومية الحكومة والجهات شبه الحكومية بالإضافة إلى وجود فريق متخصص يعمل مع مختلف الوزارات لدعم خطط رؤية ٢٠٣٠ من خلال إقامة شراكات مع مختلف الصناديق والبرامج الحكومية للمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ الأعمال الحكومية ولديها شراكة مع صندوق الاستثمارات العامة لتقديم الحلول المصرفية وحلول الدفع لصندوق الاستثمارات العامة وشركاتها التابعة والشركات المنشأة حديثاً. كما تعمل الأعمال الحكومية بشكل وثيق مع الوزارات الحكومية والصناديق الحكومية الأخرى مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية السياحية وصندوق التنمية الزراعية.

المعاملات المصرفية العالمية وتمويل التجارة

توفر المعاملات المصرفية العالمية دعماً للمنتجات والحلول للعملاء من خلال وحدات إدارة النقد والمدفوعات الرقمية وبطاقات الشركات. ويوفر منتجات وخدمات مصممة خصيصاً تغطي المدفوعات والتحويلات وحلول الاتصال لتلبية احتياجات ومتطلبات العمل الشاملة عبر قطاعات العملاء. يعتبر المصرف رائداً في سوق منتجات بطاقات الرواتب والرواتب، حيث يخدم أكثر من ٤.٥ مليون موظف في معالجة كشوف المرتبات الخاصة بهم. تعمل المعاملات المصرفية العالمية على زيادة تعزيز الاقتراح المتعلق بحسابات الأعمال التجارية والحسابات الافتراضية وحسابات الضمان وإدارة سيولة الشركات لتلبية الاحتياجات الناشئة لعملائها. يتمتع المصرف بحصة سوقية رائدة في محطات نقاط البيع في المملكة العربية السعودية مع ٤٠٤.١٧٣ محطة وحصة سوقية تبلغ نسبة ٣٣.٧%. حسب إحصاءات البنك المركزي السعودي الشهرية (المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي - يونيو ٢٠٢٢). وقد قام المصرف بمعالجة أكثر من ٦٤ مليون معاملة تجارة إلكترونية ويركز على توسيع الحصة السوقية لمعاملات التجارة الإلكترونية من مستواها الحالي البالغ نسبة ٣٦% وفقاً لإحصائيات البنك المركزي السعودي الشهرية. تعمل المعاملات المصرفية العالمية على إطلاق حل بطاقة الشركة، لتلبية احتياجات المدفوعات لعملائها من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث سيتم تقديم متغيرات متعددة للبطاقات تغطي نفقات الأعمال والسفر، وذلك لتسهيل الحجز عبر الإنترنت، وإدارة مدفوعات الموردين بكفاءة ودعم العملاء ببيانات محسنة لمساعدتهم على إدارة أعمالهم بشكل أفضل.

تخدم أعمال التمويل التجاري المتطلبات التجارية المهيكلية والعادية لعملاء المصرف من الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة. يغطي تمويل التجارة المبيعات التجارية وتطوير المنتجات والخدمات التجارية. يهدف المصرف إلى إعادة وضعه باعتباره "مصرفاً تجارياً مفضلاً" ومزوداً رائداً للحلول التجارية والاستشارات من خلال تعزيز قدراته وتعزيز تغلغله الرقمي، وتحسين الوقت المستغرق من خلال تجديد العمليات. يعمل التمويل التجاري على تعزيز عروض منتجاتها وخدماتها للتركيز على التجارة المهيكلية بما في ذلك المستوردين والمصدرين ولتلبية احتياجات العملاء عبر مشهد الشركات سريع التطور.

الخزينة

نبذة

تركز أعمال الخزينة في المصرف على:

- إدارة سيولة المصرف والتأكد من أن المصرف قادر على الوفاء بالتزاماته المالية في جميع الأوقات. ويشمل ذلك الإشراف على جميع مصادر التمويل قصيرة الأجل، والتسعير، وإدارة جميع التمويلات قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي يقدمها المصرف، ومراقبة سيولة المجموعة والتأكد من امتثالها للنسب التنظيمية.
 - إدارة محفظة استثمارات المصرف. من خلال القيام بذلك، فإنه يوفر توزيعاً فائقاً للأصول، وتحسين الميزانية العمومية، وخبرة إدارة الاستثمار المباشر، ويسعى إلى حماية الميزانية العمومية للمصرف من تحركات معدلات الربح غير الطبيعية، وتعزيز العائدات/الدخل، والمساهمة في الحفاظ على تغطية سيولة كافية ضمن حدود مخاطر محددة.
- كما تدير أعمال الخزينة محفظة المتاجرة في المصرف والتي أنشأتها شركاته التابعة وفروعه الخارجية وأعمال تحويلات "تحويل الراجحي" التي تلبى احتياجات سوق العمل الوافد الكبير في المملكة العربية السعودية.

وشكلت أعمال الخزينة في المصرف نسبة ٣٤.٢% من إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة ونسبة ٥٠.٢% من دخلها قبل الزكاة في الستة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م.

تدير الخزينة عمليات السيولة والتمويل في المصرف وفقاً للحدود المحددة مسبقاً التي وضعتها لجنة الأصول والخصوم (" لجنة الأصول والخصوم ") فيما يتعلق بصافي التدفقات الخارجة، وسيناريوهات الضغط، والتدفقات النقدية المتوقعة، ونسب السيولة التنظيمية. يتم تحليل استقرار وسلوك قاعدة ودائع المصرف باستخدام البيانات التاريخية والمحاكاة وتحليل الفاصل الإحصائي. وتناقش لجنة الأصول والخصوم نتائج هذه التحليلات وحدود تمويل المصرف وقضايا التمويل المحتملة وتاريخ التسعير وآلياتها. يتم إبلاغ لجنة الأصول والخصوم بأي تغييرات تطرأ على إستراتيجية التسعير والبيئة.

بالإضافة إلى أنه يتم توظيف السيولة الزائدة للمصرف في المحافظ الاستثمارية بشكل أساسي في الأصول السائلة عالية الجودة وفي فئات الأصول الأخرى بما يتماشى مع تقبل المخاطر بشكل عام بهدف تحقيق العائد المستهدف المعدل حسب المخاطر مع الامتثال لمتطلبات إدارة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة المصرف (" مجلس الإدارة "). يراقب المصرف المحافظ الاستثمارية عن كثب للتأكد من بقائها ضمن حدود المخاطر. للحصول على تفاصيل تمويل المصرف، الرجاء مراجعة قسم " المراجعة المالية - السيولة والتمويل - التمويل ".

لدى الخزينة هيكل محدد، يتضمن إدارة مخاطر متطورة وأدوات قياس مثل أنظمة ميوريكس وموديز، التي تدمج معلومات الحد من مخاطر الائتمان والسعر والسيولة وإدارة البيانات في الوقت الفعلي عبر جميع أنواع الأدوات، وبالتالي تمكن مديري مخاطر الخزينة لممارسة الرقابة والسيطرة في الوقت الفعلي على الائتمان ومخاطر السوق.

وبناءً على طلب العملاء، يقوم فريق مبيعات وتداول الخزينة بتحليل تعرضهم لأسعار العملة وتقديم الحلول والتسعير وتنفيذ المنتجات المشتقة بمعدل العملة. بالإضافة إلى أن الفريق يوفر للعملاء الحلول والتسعير وتنفيذ المنتجات البسيطة، بما في ذلك المعاملات الفورية والمبادلة والآجلة، ويدير جميع مخاطر السوق المرتبطة بالمعاملات.

كما تقدم الخزينة منتجات مهيكلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لقاعدة عملاء المصرف. يتم التحوط من أي مخاطر قد يتعرض لها المصرف فيما يتعلق بتقديم هذه المنتجات من خلال الأطراف المقابلة بين البنوك.

تهدف الخزينة أيضاً إلى تنفيذ أعمالها في مجال الصرف الأجنبي بطريقة مربحة وفعالة مصحوبة بضوابط صارمة. وهي تدير تعرضات المصرف للعمليات الأجنبية من خلال التأكد من توفر الأوراق النقدية الكافية لتلبية طلبات العملاء. كما تقدم الذهب المادي والورقي لقاعدة عملائها.

الشركة المصرفية التابعة في ماليزيا الفروع في الأردن والكويت

الخزينة مسؤولة عن الشركة المصرفية المملوكة بالكامل للمصرف في ماليزيا وفروعها في الأردن والكويت. تم تخليص شركة الراجحي المحدودة - ماليزيا (" الراجحي ماليزيا ") أدناه تحت عنوان " - الشركات التابعة والزميلة الرئيسية ".

تحويل الراجحي

تخدم تحويل الراجحي احتياجات التحويلات لسوق العمل الوافد الكبير في المملكة العربية السعودية. اعتباراً من تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، كان لدى المصرف ١٩٩ مركز تحويل الراجحي، والذي يمثل، وفقاً للإحصاءات الشهرية للبنك المركزي السعودي، حصة سوقية تبلغ نسبة ٣٠.٢% من مراكز الحوالات في المملكة العربية السعودية. تعتبر هذه مراكز التحويل قناة حيوية للمصرف يمكن من خلالها للعملاء، وخاصة العمالة الوافدة، تحويل الأموال إلى أكثر من ٢٠٠ دولة، وبالتالي توفير الخدمات المالية لفئة غير مخدومة في السابق.

خدمات الاستثمار والوساطة

تتألف خدمات الاستثمار والوساطة في المصرف من أنشطة الراجحي المالية وتمثل نسبة ٣.٩% من إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة ونسبة ٤.٣% من دخلها قبل الزكاة في الستة أشهر المنتهية بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م.

تأسست الراجحي المالية في عام ٢٠٠٨ م، وهي شركة خدمات مالية تقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية عبر الوساطة وإدارة الأصول والثروات والخدمات المصرفية الاستثمارية. الراجحي المالية مرخصة من الهيئة للقيام بالتعامل، بصفتها أصيلاً ووكيلاً، بالإضافة إلى خدمات الاكتتاب والإدارة والترتيب وتقديم الاستشارة والحفظ فيما يتعلق بالأوراق المالية.

الوساطة

الراجحي المالية هي أكبر شركة وساطة في المملكة العربية السعودية، حيث أنها تقدم خدماتها للمستثمرين من المؤسسات والشركات والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والمستثمرين المحترفين. بناءً على تقارير نشاط تداول، اعتباراً من تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، بلغت حصة سوق الوساطة في تداول والسوق الموازية نمو نسبة ١٩.٤% و ٢٢.٣% على التوالي، حيث يمتلك أقرب المنافسين حصة سوقية تبلغ نسبة ١٥.٢% و ١٩.٤% على التوالي.

إدارة الأصول والثروات

تقدم الراجحي المالية مجموعة من الحلول الاستثمارية عبر جميع فئات الأصول الرئيسية بما في ذلك الأسهم والعقارات وسوق المال والدخل الثابت والأصول المتعددة. حصلت الراجحي المالية على لقب "أفضل مدير للأسهم للعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" في حفل توزيع جوائز المستثمر العالمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام ٢٠٢٠ م. بالإضافة إلى ذلك، تم تكريم صندوق الراجحي المحافظ متعدد الأصول باعتباره "أفضل صندوق لأكثر من ٥ سنوات" في فئة الأصول المختلطة المحافظ الأخرى، من قبل جوائز ريفينيتيف ليدر للصندوق السعودي لعام ٢٠٢٠ م. في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، وبلغت أصول عملاء الراجحي المالية المدارة ٥٥.٠ مليار ريال سعودي، مما جعل الراجحي المالية رابع أكبر مدير للأصول في المملكة العربية السعودية بناءً على المعلومات المتاحة للجمهور.

في مجال العقارات، تعد الراجحي المالية واحدة من أكبر شركات إدارة الأصول العقارية في المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ إجمالي أصولها أكثر من ٢.٢ مليار ريال سعودي (بما في ذلك أصول صندوق الراجحي ريت والأصول الخاصة).

الخدمات المصرفية الاستثمارية

تقدم الأعمال المصرفية الاستثمارية في الراجحي المالية لعملاء المصرف مجموعة شاملة من الحلول والخدمات المصرفية الاستثمارية، بما في ذلك: أسواق رأس المال (مثل الاكتتابات الأولية، وقضايا الحقوق والطرح الخاص)، وأسواق رأس المال للديون، وعمليات الدمج والاستحواذ وخدمات استشارية للديون.

الشركات التابعة الرئيسية

بالإضافة إلى الراجحي المالية، لدى المصرف عدد من الشركات التابعة الرئيسية، بما في ذلك:

الراجحي ماليزيا

الراجحي ماليزيا هي شركة تابعة مملوكة بالكامل للمصرف. وهو مصرف إسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية الماليزي لعام ٢٠١٣ وهو مؤسس ومقره في ماليزيا. يعمل الراجحي ماليزيا منذ ١٤ عاماً ولديه ١٦ فرعاً في جميع أنحاء ماليزيا.

تركز استراتيجية الراجحي ماليزيا على خمس ركائز رئيسية: (١) زيادة الأصول ونمو التمويل، (٢) زيادة نمو الدخل غير العائد، (٣) زيادة الكفاءة التشغيلية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، (٤) تنمية نشاطها الحالي وحسابات التوفير و(٥) تحسين نسبة التكلفة إلى الدخل. تماشياً مع إستراتيجية "مصرف المستقبل" الجديدة للمصرف، تسعى الراجحي ماليزيا أيضاً إلى توسيع قدراتها الرقمية في كل من المبيعات والخدمة.

إمكان

إمكان هي شركة تابعة مملوكة بالكامل للمصرف، وقد تم تأسيسها في منتصف عام ٢٠٢٠ م في المملكة العربية السعودية. توفر إمكانات التمويل الأصغر للمستهلكين، والتأجير التمويلي، وخدمات تمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

تكافل الراجحي

تكافل الراجحي هي شركة تابعة مملوكة بنسبة ٣٥% للمصرف، وتقدم مجموعة من خدمات التأمين التعاوني، بما في ذلك تأمين المركبات والممتلكات والصحة والحوادث الشخصية والتأمين على المسؤولية المهنية والتأمين على السفر.

الرقابة الداخلية

إن الإدارة التنفيذية للمصرف مسؤولة عن تصميم نظام رقابة داخلي مناسب وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة مباشرة. تم تصميم النظام، الذي يتماشى مع المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي السعودي، للتخفيف بشكل مباشر من المخاطر التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية للمصرف.

وفيما يلي العناصر الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية للمصرف:

- التطوير المستمر لإطار الحوكمة الذي يتم من خلاله إعداد وتحديث أدوات الرقابة المناسبة على مستوى المصرف وتوضيح أدوار ومسؤوليات مختلف المكونات، بما في ذلك مجلس الإدارة ولجان المجلس واللجان الإدارية الأخرى.
- السياسات والإجراءات التي تحكم أنشطة أعمال المصرف والتي تخضع لمراجعة دورية للتأكد من أن أعمال المصرف تعمل بشكل صحيح من أجل حماية جودة أصول المصرف.
- يتم إجراء المراجعات المنتظمة حول كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الداخلي بناءً على خطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة والالتزام، بالإضافة إلى مراجعات لفعالية الرقابة الداخلية من قبل المراجعين الخارجيين والمراجعات الإشرافية التي يقوم بها البنك المركزي السعودي.
- تم تشكيل لجنة داخلية متخصصة في أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف في عام ٢٠٢٠م لغرض متابعة ملاحظات وعمليات إدارات الرقابة كالمراجع الداخلي والامتثال ومكافحة الغش وإدارات المخاطر المختلفة.

- يتم تنفيذ معظم عمليات المصرف من خلال أنظمة آلية تساعد في تقليل الأخطاء اليدوية وتقليل فرص الاحتيال.
- لجنة المراجعة والالتزام التابعة لمجلس الإدارة ("لجنة المراجعة والالتزام") تقوم بالمراقبة على أنشطة المراجعين الداخليين والخارجيين من أجل دعم وتعزيز استقلاليتهم. تتلقى هذه اللجنة تقارير منتظمة ودورية عن عمليات المراجعة التي تتم على وظائف مختلفة داخل المصرف.
- يتم إرسال تعليقات وتقارير الهيئة الشرعية إلى لجنة المراجعة والالتزام لتعزيز الامتثال.

المراجعة الداخلية

تقدم مجموعة المراجعة الداخلية للمصرف ("مجموعة المراجعة الداخلية") ضمانات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية للمساعدة في الحفاظ على نظام نشط وفعال للرقابة الداخلية في جميع أنحاء المصرف وشركائه التابعة وفروعه ودعم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والالتزام في إشرافهم على إطار الحوكمة والمخاطر والرقابة. يقدم رئيس المراجعة الداخلي للمجموعة تقارير وظيفية إلى لجنة المراجعة والالتزام وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

تساعد مجموعة المراجعة الداخلية في المصرف على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. تشمل طبيعة عمل المراجع الداخلي، على سبيل المثال لا الحصر، فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية إطار حوكمة الشركات بالمصرف، وإدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى جودة إجراءات الإدارة والأداء في التنفيذ. تحديد المسؤوليات الموكلة إليهم لتحقيق أهداف المصرف وغاياته المعلنة. تقوم مجموعة المراجعة الداخلية أيضاً بتقييم وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين عملية الحوكمة.

تتبع مجموعة المراجعة الداخلية نهجاً قائماً على المخاطر عند إجراء تقييمات المخاطر ويضمن وضع خطط التدقيق لتغطية المخاطر الكبيرة التي تواجهها المجموعة. يأخذ المراجع الداخلي للمجموعة، وفقاً لتقييم المخاطر، في الاعتبار الحاجة إلى توفير أوسع تغطية ممكنة للمجموعة لضمان تعزيز ثقافة الأخلاقيات التنظيمية والحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر والرقابة وممارستها في جميع أنحاء المجموعة. وفقاً لذلك، واستناداً إلى طبيعة وتعقيد عمليات المجموعة، يتم بشكل عام إعداد خطة تدقيق سنوية من قبل مجموعة المراجعة الداخلية، وتعتمد من قبل لجنة المراجعة والالتزام، وهي خطة التدقيق الإستراتيجي لمدة ثلاث سنوات للفترة من عام ٢٠٢٢ م إلى عام ٢٠٢٤ م إلى لجنة المراجعة والالتزام في تاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢٢ م وتمت الموافقة عليها من قبل لجنة المراجعة والالتزام في نفس الاجتماع. تعتبر خطة المراجعة وثيقة ديناميكية ويمكن تعديلها لتضمين أي تغييرات مهمة في ملف مخاطر المصرف أو أنشطة الأعمال. يجب تقديم جميع التغييرات والتعديلات على خطة المراجع الداخلي المعتمدة إلى لجنة المراجعة والالتزام للموافقة عليها.

تغطي عمليات المراجع الداخلي جميع الأنشطة والإدارات والكيانات القانونية في المصرف ويتم تقييم المخاطر بشكل دوري لتحديد تواتر وأولوية عمليات المراجعة. كما يقومون بتقييم وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين الحوكمة ونظام الضوابط الداخلية وعمليات إدارة المخاطر. يتم تتبع نتائج عمليات المراجعة، مع التوصيات التفصيلية للتحسينات، لضمان الدقة الكاملة. تتم مشاركة جميع الملاحظات مع الإدارة العليا ولجنة المراجعة والالتزام لأغراض المراقبة وتتبع الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الرقابة الداخلية، التي يرأسها المدير المالي، مسؤولة عن مراجعة ومناقشة وإنفاذ المواعيد النهائية والإجراءات، والمساءلة عن المهام وتحديد أولويات واضحة للإجراءات التي يتعين اتخاذها في جميع أنحاء المجموعة لإصلاحها. جميع أوجه القصور أو الثغرات المتصاعدة عالية المخاطر في الرقابة الداخلية وغيرها من القضايا المتعلقة بمجالات أو عمليات المخاطر الرئيسية المحددة.

الامتثال

يعرّف المصرف مخاطر الامتثال بأنها المخاطر التي تؤدي إلى تطبيق عقوبات تنظيمية أو قانونية أو إدارية أو تؤدي إلى تكبد خسائر مالية خطيرة أو الإضرار بسمعته، نتيجة عدم امتثاله للقواعد والأنظمة واللوائح التنظيمية والمعايير الأخلاقية المطبقة على أنشطتها المصرفية.

وظيفة الامتثال في المصرف هي مجموعة مستقلة يديرها رئيس الامتثال للمجموعة ("مجموعة الامتثال") الذي يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة ويقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. تشارك مجموعة الامتثال تقارير متكررة مع لجنة المراجعة والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. تتمتع مجموعة الامتثال بصلاحيّة التواصل المباشر مع مجلس الإدارة أو لجانه، كلما كان ذلك مطلوباً بموجب مبادئ الامتثال الخاصة بالبنك المركزي السعودي.

تدير مجموعة الامتثال مسؤوليات المصرف تجاه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ينظم تدريباً على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل المصرف، ويراقب المعاملات ويبلغ عنها، ويتلقى التقارير الداخلية عن الأنشطة المشبوهة، ويقدم تقارير رسمية عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية ووكالات تنفيذ النظام ذات الصلة بناءً على طلب البنك المركزي السعودي.

يطبق المصرف سياسات صارمة لتحديد هوية العملاء تنطبق على جميع العملاء الجدد وعلى أساس مستمر للعملاء الحاليين. كما يستخدم المصرف مصادر موثوقة ومستقلة للتحقق من معلومات عملائه.

يقوم المصرف بفحص عملائه الجدد والحاليين مقابل قوائم العقوبات الدولية، بما في ذلك قوائم الأمم المتحدة والمكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية، وقوائم العقوبات المحلية المقدمة من البنك المركزي السعودي. يحكم برنامج الامتثال للعقوبات الخاص بالمصرف ويعلم جميع جوانب عمليات المصرف لضمان إجراءات رقابية قوية. ينشئ البرنامج إطاراً للامتثال للعقوبات لضمان الامتثال وإدارة المخاطر بشكل فعال، كما أنه يتناول المكونات المتعلقة بالعقوبات في سياسات وإجراءات المصرف.

في حالة الانضمام والحفاظ على العلاقة مع الأشخاص المحليين والأجانب المعرضين سياسياً أو الأشخاص الذين يشار إليهم على أنهم مخاطر عالية، يتطلب من المصرف الحصول على موافقة من الرئيس التنفيذي أو مسؤول آخر مفوض.

تدير مجموعة الامتثال مسؤوليات المصرف تجاه الاحتيال المالي من خلال سياسات وإجراءات منع الاحتيال وتقييم المخاطر والكشف عن الاحتيال، والتحقيق والمقاضاة في قضايا الاحتيال والهندسة الاجتماعية وقضايا الرشوة والفساد وحالات المعلومات الداخلية، والتحقيق في التعامل مع الحسابات الشخصية، وتحديد قنوات الإبلاغ عن المخالفات لتلقي تقارير من الموظفين والعملاء والموردين والجمهور فيما يتعلق بالاحتيال وسوء التصرف وتنظيم حملات توعية لمكافحة الاحتيال لكل من الموظفين والعملاء.

تقنية المعلومات

يمتلك المصرف ويدير مركزين للبيانات في مختلف المناطق الحضرية في الرياض والتي تحتوي على معدات وأنظمة تشغيل في بيئة خاضعة للسيطرة المناخية. تتم مراقبة مراكز البيانات باستمرار لضمان توافر الخدمة وتقديمها وفقاً لمستويات الخدمة المتفق عليها للمصرف.

يقوم المصرف باستمرار بمراقبة وتحديث منصة التقنية ومراكز البيانات الخاصة به. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٠ م، تم تسليم عدد من مشاريع تقنية المعلومات الاستراتيجية بنجاح بما في ذلك الانتقال إلى أحدث مركز بيانات من المستوى الرابع وتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع استبدال الخدمات المصرفية الأساسية.

أطلق المصرف مبادرة التحول الرقمي الشاملة في عام ٢٠١٨ م، وكجزء من هذه المبادرة واستراتيجية "مصرف المستقبل" الجديدة، يواصل المصرف التركيز على المحاور الأربعة الأساسية لاستراتيجيته الرقمية، وهي:

- توسيع القنوات والتنسيقات الذكية.
- تعزيز رحلات العملاء.
- ترحيل العملاء إلى قنوات الخدمة الذاتية.
- تقديم ابتكارات من حيث المدفوعات.

يركز المصرف بشكل خاص على حماية البيانات. على سبيل المثال، يقوم المصرف بتشفير البيانات في الراحة والإرسال أثناء تنظيم حركة مرور البيانات باستخدام طبقات متعددة من الضوابط بما في ذلك جدران الحماية لمنع انتهاكات النظام. يستخدم ضوابط مخصصة ضد الأنشطة الضارة، ويتم إجراء القرصنة الأخلاقية على جميع تطبيقات الأعمال الجديدة المستندة إلى الإنترنت وللتغييرات اللاحقة. يتم دعم البنية التحتية لتقنية المعلومات في المصرف من خلال مراكز البيانات الخاصة به. بالإضافة إلى ذلك، قام المصرف ببناء عمليات قطع التكرار والحماية والتعافي في البنية التحتية الأساسية لتقنية المعلومات باستخدام مرافق النسخ الاحتياطي والنسخ الاحتياطي التلقائي.

التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تجري المجموعة معاملات مع الشركات الزميلة والصناديق المشتركة وكذلك مع بعض أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة العليا والشركات التي لديهم فيها مصلحة كبيرة في سياق الأعمال العادية. تخضع التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك واللوائح الصادرة عن البنك المركزي السعودي ويتم إجراؤها على أسس تجارية بحتة.

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	
(ملايين ريال سعودي)			
			أطراف ذات علاقة
			أعضاء مجلس الإدارة
٦٧.٧	٥٩.٣	١٧٢.٤	متاجرة
٣٣٠.١	٢٤٢.٣	٣٧٦.٤	الحسابات الجارية
			الشركات والمؤسسات التي يكفلها أعضاء مجلس الإدارة
٧,٢٤٤.٢	١٠,٢٢٢.٩	١٢,١٢٧.٢	متاجرة
٨٧٧.٢	٣,٦٦٤.١	٤,٦٦٤.٢	المطلوبات الطارئة*
			شركة مساعدة
١٤٢.٢	٣٢١.٥	١١٦.٠	الاشتراكات المستحقة الدفع
١٩٤.٣	١٦٩.٤	٣٣٢.٢	الذمم المدينة مقابل المطالبات
٣٣٢.٧	١٨٨.٣	٢٥٣.٣	أرصدة بنكية

للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٠ في كل من القوائم المالية السنوية الموحدة وأحدث تقرير سنوي للمصرف على https://www.alrajhibank.com.sa/-/media/Project/AlrajhiPWS/Shared/Home/about-alrajhi-bank/Investor_Relation/Annual-Reports/Annual-Report-2021.pdf. كما في تاريخ نشرة الإصدار وكما هو مفصّل عنه لا يوجد لدى المصرف أي تعاملات جوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة أخرى.

إدارة المخاطر

حوكمة المخاطر

يتبنى المصرف مبادئ الحوكمة السليمة لإدارة المخاطر، وهي مسؤولية مشتركة عبر المصرف. تتحمل مجموعة الائتمان والمخاطر ("مجموعة الائتمان والمخاطر") مسؤولية أساسية تتعلق بتسهيل تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر وقياس ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر الرئيسية للمصرف. تقدم مجموعة المخاطر والائتمان الاستشارة المهنية في جميع المجالات الوظيفية وهي جزء لا يتجزأ من عمليات المصرف وثقافته.

تتطلب ثقافة المخاطر في المصرف أن تكون كل وحدة عمل وكل موظف مسؤولاً عن تحديد وإدارة المخاطر من ضمن مسؤولياتهم.

ينقسم هيكل الحوكمة إلى مستويين: لجان على مستوى الإدارة ولجان على مستوى مجلس الإدارة. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ("لجنة إدارة المخاطر")، التي يضم أعضاؤها رؤساء جميع أقسام الأعمال، بما في ذلك المخاطر والموارد البشرية والامتثال ويرأسها الرئيس التنفيذي، وتقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة مجالات واستثناءات مخاطر المؤسسة الرئيسية على أساس دوري. على مستوى مجلس الإدارة، يقوم المجلس بدوره في الإشراف على أداء المصرف بما يتماشى مع قابليته للمخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تحديد المخاطر الرئيسية للمصرف على أساس سنوي ويتم تطوير خطط العمل للتخفيف من تلك المخاطر. وتتم مناقشة تحديد المخاطر الرئيسية وخطط التخفيف الخاصة بها في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ويتم تقديمها إلى لجنة إدارة المخاطر والمجلس على أساس مستمر. وتتم مراجعة خطط التخفيف بانتظام ومراقبة تنفيذ خطط العمل.

أهداف إدارة المخاطر

- تتمثل الأهداف الرئيسية لوظيفة إدارة المخاطر بالمصرف في:
- تفعيل سياسات إدارة مخاطر المصرف من خلال وضع الأنظمة والعمليات والإجراءات المطلوبة.
- المساعدة في القرارات المتعلقة بقبول ونقل وتخفيف وتقليل المخاطر والتوصية بطرق للقيام بذلك.
- تقييم بيان المخاطر مقابل تقبل المخاطر المعتمد على أساس مستمر.
- تقدير الخسائر المحتملة التي يمكن أن تنشأ من التعرض للمخاطر المفترضة.
- إجراء اختبار الضغط بشكل دوري وفقاً للمتطلبات التنظيمية.
- التأكد من أن المصرف لديه احتياطات كافية لرأس المال والسيولة لمواجهة الخسائر غير المتوقعة والوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- دمج ممارسات إدارة المخاطر بالمصرف مع تطوير الإستراتيجية وتنفيذها.
- إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المخاطر القوية داخل المصرف بما في ذلك تطبيق إجراءات تنفيذ المخاطر.

منهجية إدارة المخاطر

تعمل إدارة المخاطر بالمصرف ضمن الإطار التنظيمي الذي وضعه البنك المركزي السعودي. حيث يتم تقديم تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الخاص بالمصرف، والذي يوضح مدى تقبل المصرف للمخاطر، ونهج إدارة المخاطر، والضوابط الأساسية للمخاطر، إلى البنك المركزي السعودي على أساس سنوي بعد مراجعتها من قبل لجنة إدارة المخاطر المالية والحصول على موافقة مجلس الإدارة .

كما تقوم لجنة إدارة المخاطر المالية بمراجعة وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن خطة المصرف لتقييم كفاية السيولة الداخلية (" خطة تقييم كفاية السيولة الداخلية")، والتي يتم تقديمها أيضا إلى البنك المركزي السعودي على أساس سنوي.

لكي يظل المصرف رابحاً، يجب أن يقوم بإدارة المخاطر بحكمة وواقعية من خلال التحديد الدقيق للمخاطر المحتملة وتأثيرها على عملية خلق القيمة للمصرف. وتتضمن هذه العملية وضع حدود للمخاطر، والتي يتم اشتقاقها من مدى تقبل المصرف للمخاطر. حيث لدى المصرف سياسات وإجراءات تساعد على تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة، وإدارة رأس ماله بفعالية، وتزويد المساهمين بعائدات مستدامة.

إن دور مجموعة الائتمان والمخاطر التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر، هو دور حاسم في إدارة المصرف للمخاطر عبر عملياته. حيث أن المجموعة تعمل ضمن إطار عمل المخاطر والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتشمل صلاحياته إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة مخاطر المؤسسة. وكما تغطي تقارير المجموعة إلى مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة مخاطر الائتمان وجودة أصول المحفظة والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر السمعة ومخاطر التقنية والأمن السيبراني.

تقوم لجنة إدارة المخاطر المالية بمراجعة سياسات المصرف المتعلقة بالائتمان والمخصصات، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق والسيولة وأمن المعلومات، بالإضافة إلى بيان قابلية المخاطرة، ويتقوم بتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة.

تقوم لجنة الأصول والخصوم بمراقبة مخاطر السيولة للمصرف. حيث تشمل صلاحياتها الإدارة اليومية للأموال لضمان توفرها عند الضرورة للوفاء بالالتزامات، ومراقبة نسب السيولة مقابل المعايير القياسية وإدارة التركيز وملف استحقاقات الديون.

تراقب مجموعة الائتمان والمخاطر مخاطر السوق بانتظام، وتقدم تقارير شهرية للتقييم. حيث لجنة الأصول والخصوم تقوم بالتأكد من أن المخاطر التي يتم اتخاذها مناسبة ولكنها تبدأ في اتخاذ إجراءات مخففة إذا لم تكن ضمن مستوى تقبل المصرف للمخاطر.

تعمل قاعدة عملاء المصرف المتنوعة على تقوية المصرف ضد عدد من المخاطر. حيث يتم تقسيم فئات قاعدة عملاء المصرف إلى ثلاث مجالات رئيسية:

- الخدمات المصرفية للأفراد.
- الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الخدمات المصرفية للشركات.

وبهذه الطريقة، يقوم المصرف بمواءمة عرض القيمة الخاص به من حيث المنتجات والخدمات وقنوات التسليم لتلبية احتياجات عملائه بشكل أفضل. ويوفر نموذج أعمال الأفراد الموجه للعملاء في المصرف ملف مخاطر متنوعاً تكمله قاعدة عملاء الخدمات المصرفية للشركات القوية. كما إن شبكة الفروع الواسعة تمنح المصرف قاعدة عملائه الأوفياء، مما ينتج عنه مستوى عالٍ من الودائع الثابتة تحت الطلب، والتي بدورها لها تأثير إيجابي على سيولة المصرف.

بالإضافة إلى أنها تدعم ممارسات إدارة المخاطر بالمصرف خطته طويلة الأجل لخلق القيمة من خلال تنظيم رحلة العميل بأكملها من البداية إلى تقديم التمويل وتقديم منتجات وخدمات موثوقة وذات صلة.

مخاطر الائتمان

ملخص

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم مخاطر المصرف وأكثرها انتشاراً. ومخاطر الائتمان هي مخاطر فشل الطرف المقابل في المعاملة المالية في الوفاء بالتزامه مما يتسبب في تكبد المصرف لخسارة مالية. حيث تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من التمويل (التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء) ومن النقد والودائع المحتفظ بها لدى بنوك أخرى. علاوة على ذلك، هناك مخاطر ائتمان في بعض الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية، والاعتمادات المستندية، والقبولات والالتزامات لمنح الائتمان. كما يتم تنفيذ المراقبة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة الائتمان والمخاطر، والتي تحدد المعايير والحدود لأنشطة تمويل المصرف.

تخضع الموافقة، والمدفوعات، والإدارة، والتصنيف، والمبالغ المستردة والشطب لائتمانيات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات، لسياسات ائتمان الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات الائتمان الخاصة بالمصرف، على التوالي، والتي تتم مراجعتها من قبل مجموعة الائتمان والمخاطر والموافقة عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. يدير المصرف حدود ويتحكم في تركيزات مخاطر الائتمان أينما تم تحديدها، ولا سيما للعملاء الأفراد والمجموعات، والقطاعات والدول.

تتم مراجعة جميع مقترحات ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات والمؤسسات المالية بشكل مستقل من قبل مجموعة الائتمان والمخاطر ويتم التوصية بها لسلطة الموافقة المناسبة، والتي تشمل لجنة الائتمان على مستوى الإدارة واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة. ولدى المصرف أدلة شاملة لبرنامج المنتج تركز على متطلبات كل جانب من جوانب الإقراض للأفراد. يقوم فريق الامتثال في المصرف بضمان الامتثال بإرشادات البنك المركزي السعودي، وكجزء من خطة المراجعة الداخلي، يقوم فريق المراجعة الداخلي بالمصرف بمراجعة عملية الموافقة الائتمانية وتقديم نتائجها إلى لجنة المراجعة لتقوم بمراجعتها.

يتم تقديم تقارير المحفظة الشاملة، بما في ذلك أعلى 10 تعرضات لقائمة المراقبة، ولتمويل المتعثر وتم شطبها لكل من محافظ الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى الإدارة ومجلس الإدارة على قاعدة منتظمة. ويركز التقرير على حالة التعرض، والمبالغ المستردة، إن وجدت، والضمانات المقبولة، والمخصصات المحتجزة مقابل هذه الحسابات وخطة العمل لتسوية أو استرداد المبالغ المستحقة من هذه الحسابات.

تركيز مخاطر الائتمان

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما يقوم عدد من العملاء بأنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو يكون لديهم سمات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تتسبب في قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية التي تتأثر بالمثل بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. وتشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معينة أو منطقة جغرافية معينة.

يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنوع تمويله لضمان عدم وجود تركيز غير مبرر للمخاطر على الأفراد أو مجموعات العملاء في مواقع جغرافية أو قطاعات اقتصادية محددة، ويتحقق ذلك من خلال عتبات تقبل المخاطر ومعايير السوق المستهدفة ومعايير قبول المخاطر.

يدير المصرف مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود على مقدار المخاطر المقبولة فيما يتعلق بالعملاء الأفراد والمجموعات والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. وتتم مراقبة هذه المخاطر بشكل منتظم وتخضع لمراجعة سنوية أو أكثر، عند الضرورة. وتتم مراجعة الحدود على مستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الاقتصادي والدولة على الأقل سنوياً من قبل لجنة إدارة المخاطر الائتمانية.

قياس مخاطر الائتمان

تم تصميم جميع المنتجات المالية للمصرف وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من أجل تلبية طلب العملاء على التمويل. يتم تصنيف جميع هذه المنتجات كأصول تمويل في بيان المركز المالي الموحد للمصرف. عند قياس مخاطر الائتمان لأصوله التمويلية على مستوى الطرف المقابل، يأخذ المصرف في الاعتبار الجدارة الائتمانية الإجمالية للعميل بناءً على منهجية مخاطر الملكية.

تستخدم منهجية تصنيف المخاطر هذه مقياساً من ١٠ نقاط استناداً إلى العوامل الكمية والنوعية مع سبع فئات أداء (مصنفة من ١ إلى ٧) وثلاث فئات غير المؤدية (مصنفة ٨-١٠). يوضح الجدول أدناه هذا التصنيف.

تقييم المخاطرة	فئة	وصف
١	استثنائي	الملتزمين بمكانة ائتمانية لا جدال فيها في قمة جودة الائتمان.
٢	ممتاز	الالتزام بأعلى مستويات الجودة، حاليًا ومستقبلاً. عملياً، لا توجد مخاطر في الإقراض لهذه الفئة، حيث تعكس التدفقات النقدية هوامش حماية كبيرة ومستقرة بشكل استثنائي. ونشير التدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك التمديدات الائتمانية المتوقعة إلى مستويات سيولة قوية وتغطية خدمة الدين. ومعايير الميزانية العمومية قوية، مع جودة أصول ممتازة من حيث القيمة والسيولة.
٣	متفوق	عادةً ما يكون ملتزمون في الطرف الأدنى من نطاق الجودة العالية مع آفاق ممتازة. وجودة الأصول والسيولة جيدة جداً. واستمرار القدرة على تحمل الديون وتغطيتها. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك بعض العناصر، التي قد تؤدي إلى ضعف الأداء في المستقبل.
٤	جيد	عادةً ما يكون المدينون في الطرف الأعلى من النطاق المتوسط والذين يتمتعون بالتأكد بخصوص مخاطر بسيطة. كما توجد عناصر القوة في مجالات مثل السيولة واستقرار الهوامش والتدفقات النقدية وتنوع الأصول وعدم الاعتماد على نوع واحد من الأعمال.
٥	مرضى	الملتزمون بهوامش أصغر لتغطية خدمة الدين مع بعض عناصر القوة المنخفضة. وجودة الأصول المرضية والسيولة والقدرة الجيدة على تغطية الديون. حيث قد تحدث سنة خسارة أو اتجاه هبوط في الأرباح، ولكن المقترضين لديهم القوة الكافية والمرونة المالية لتعويض هذه الحالات.
٦	مناسب	الملتزمون الذين يعانون من انخفاض الأرباح، والتدفقات النقدية المتوترة، وزيادة الرافعة المالية و / أو ضعف أساسيات السوق التي تشير إلى مخاطر أعلى من المتوسط، فإن هؤلاء المقترضين لديهم قدرة ديون إضافية محدودة، وتغطية متواضعة، ومتوسط أو أقل من متوسط جودة الأصول وحصتها في السوق. حيث أداء المقترض الحالي مرضٍ، ولكن يمكن أن يتأثر سلبيًا من خلال تطوير جودة / كفاية الضمانات وما إلى ذلك.
٧	مخاطرة عالية جدا	بشكل عام، تشكل الأعمال غير المرغوب فيها مخاطر ائتمانية غير مستحقة وغير مبررة ولكن ليس إلى درجة تبرير تصنيف دون المستوى المطلوب. حيث لم تحدث خسارة في رأس المال أو الربح. وقد يشمل الضعف المحتمل ضعف الوضع المالي، أو برنامج السداد غير الواقعي، أو مصادر التمويل غير الكافية، أو الافتقار إلى الضمانات الكافية أو المعلومات أو الوثائق الائتمانية. كما أن الكيان غير مميز ومتوسط. ولن يتم اعتبار أي ائتمانات جديدة أو إضافية بشكل عام لهذه الفئة.
٨	دون المستوى	المتعهدون المخلون عن السداد وتجاوز موعد استحقاقهم ٩٠ يومًا عند سداد التزاماتهم. ائتمان تجاري غير مقبول. السداد العادي في خطر، وهناك ضعف واضح المعالم لدعم ذلك. الأصل محمي بشكل غير كافي من خلال صافي الثروة الحالية وقدرة الدفع للمتعهد أو الضمانات المرهونة. تم رفع مخصص محدد كتقدير للخسارة المحتملة.
٩	مشكوك فيه	المتعهدون المخلون عن السداد وذلك بعد ١٨٠ يومًا من تاريخ استحقاقهم لالتزاماتهم المتعاقد عليها، ولكن في رأي الإدارة لاسترداد/ قيمة الإنفاذ مقابل الشركات والمدينين العقاريين أمر محتمل، ويجب تأجيل تخفيض القيمة. والسداد الكامل مشكوك فيه. وتوجد مشاكل خطيرة لدرجة احتمال خسارة جزئية لرأس المال. وتظهر نقاط الضعف بشكل واضح حيث أنه على أساس المعلومات الحالية والظروف والقيم، فإن الجمع الكامل أمر غير محتمل. تم رفع مخصص محدد كتقدير للخسارة المحتملة. ومع ذلك، بالنسبة للمدينين الأفراد (باستثناء العقارات) وبطاقات الائتمان، من المتوقع أن تبلغ الخسارة الإجمالية ١٠٠%. حيث يجب تفعيل مخصص محدد متبوعًا بتخفيض القيمة وفقًا لسياسة تخفيض القيمة الخاصة بالمصرف.
١٠	خسارة	المتعهدون المخلون عن السداد وذلك بعد ٣٦٠ يومًا عن سداد التزاماتهم. يتوقع الخسارة الكلية. أصل غير قابل للتحويل ولا يضمن التصنيف كأصل نشط بنسبة ١٠٠%. يجب تفعيل المخصصات المحددة متبوعة بتخفيض القيمة وفقًا لسياسة تخفيض القيمة الخاصة بالمصرف.

تهدف عملية تصنيف المخاطر إلى تقديم الاستشارة لمختلف السلطات المستقلة المعتمدة للمخاطر المحتملة المرتبطة بالطرف المقابل والمساعدة في تحديد أسعار تتناسب مع المخاطر المرتبطة بها.

بالنسبة لتعرض الشركات للمخاطر، يقوم المصرف بتخصيص كل تعرض إلى درجة مخاطر الائتمان بناءً على مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق الأحكام الائتمانية ذات الخبرة. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تدل على مخاطر الإخلال عن السداد. وتختلف هذه العوامل حسب طبيعة التعرض ونوع المقترض. ويتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها بحيث يزداد خطر حدوث التعثر بشكل كبير مع تدهور مخاطر الائتمان، لذلك، على سبيل المثال، يكون الفرق في مخاطر الإخلال عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان ١ و ٢ أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض تجاري إلى درجة مخاطر الائتمان عند الإقرار الأولي بناءً على المعلومات المتاحة عن المقترض. وتخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة. حيث تتضمن مراقبة تعرض الشركات استخدام البيانات التالية:

- المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء، على سبيل المثال القوائم المالية المدققة وحسابات الإدارة والميزانيات والتوقعات.
- البيانات من وكالات المراجعة الائتمانية والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- التغيرات الكبيرة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو في أنشطته التجارية.
- يقوم المصرف بجمع معلومات الأداء والتعثر عن عملائه وتحليلها حسب القطاع وكذلك حسب تصنيف مخاطر الائتمان.

تعديل الأصول

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدة أسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. وقد يتم إلغاء الإقرار بالتمويل الحالي الذي تم تعديله وشروطه ويتم الإقرار بالتمويل المعاد التفاوض عليه كتمويل جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

يعيد المصرف التفاوض بشأن عمليات التمويل للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها باسم "أنشطة التحمل") لزيادة فرص الحصول على الحد الأقصى وتقليل مخاطر الإخلال عن السداد. وبموجب سياسة التحمل الخاصة بالمصرف، يتم منح التحمل على أساس انتقائي إذا كان المدين مخلصاً حالياً عن سداد ديونه أو إذا كان هناك مخاطر عالية للإخلال عن السداد، فهناك دليل على أن المدين بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ومن المتوقع أن يكون المدين قادراً على تلبية الشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد أجل الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الأرباح وتعديل شروط التعهدات. ويخضع تمويل الأفراد والشركات لسياسة التحمل.

التحمل هو مؤشر نوعي للزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان، وتوقع التحمل قد يشكل دليلاً على أن التعرض ضعيف الائتمان أو في حالة عجز عن السداد. لا يتم اعتبار التعرض ضعيفاً ائتمانياً أو مخلصاً عن السداد في حال استمرار العميل بالدفع الجيد على مدى فترة ١٢ شهراً.

سياسات التحكم في الحد من المخاطر والتخفيف من حدتها

تقع مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان على نطاق المؤسسة ككل. ويتم دمج إدارة المخاطر القوية في العمليات اليومية واتخاذ القرارات ووضع الإستراتيجيات، مما يجعل فهم وإدارة مخاطر الائتمان مسؤولية كل قطاع أعمال.

تتم مراقبة وإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بتمويل المصرف من خلال وضع حدود ائتمانية معتمدة. ويدير المصرف تلك الحدود ويتحكم في تركيزات مخاطر الائتمان أينما تم تحديدها، على وجه الخصوص، للعملاء الأفراد والمجموعات، والقطاعات والدول.

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما يعمل عدد من العملاء في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تتسبب في قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية التي تتأثر بالمثل بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. كما تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معينة أو منطقة جغرافية معينة. حيث يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنوع تمويله لضمان عدم وجود تركيز غير مبرر للمخاطر على الأفراد أو مجموعات العملاء في مواقع جغرافية أو قطاعات اقتصادية محددة.

يدير المصرف مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود على مقدار المخاطر المقبولة فيما يتعلق بالعملاء الأفراد والمجموعات والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. ويتم مراقبة هذه المخاطر بشكل منتظم وتخضع لمراجعة سنوية أو أكثر، عند الضرورة. حيث تتم مراجعة حدود مستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الاقتصادي والدولة على الأقل سنوياً من قبل اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة. ويتم أيضاً إدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على الوفاء بالتزامات السداد المالية والتعاقدية وعن طريق مراجعة حدود الائتمان عند الحاجة.

إدارة الضمان

في السياق العادي لأنشطة المصرف التمويلية، يحتفظ المصرف بضمانات مثل ضمان لتقليل مخاطر الائتمان. حيث تتضمن هذه الضمانات في الغالب ودائع العملاء والودائع النقدية الأخرى والضمانات المالية والأسهم المحلية والدولية والعقارات والممتلكات والمعدات الأخرى. ويتم الاحتفاظ بالضمانات بشكل أساسي مقابل التمويل التجاري والتمويل الاستهلاكي وتتم إدارتها مقابل التعرضات ذات الصلة. كما تستند القيمة العادلة للضمانات إلى التقييمات التي يتم إجراؤها من قبل خبراء مستقلين والأسعار المدرجة (إن وجدت) وأساليب التقييم الأخرى كاستخدام الخبراء أساليب مختلفة في تحديد القيمة العادلة للضمانات العقارية، بما في ذلك النهج السوقي القابل للمقارنة على أساس المبيعات الحديثة أو نهج التدفقات النقدية المخصومة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الخصم المعدلة بالمخاطر وعائدات الإيجار والقيم النهائية.

يوضح الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل الفردي للمصرف المتعثرة والقيمة العادلة للضمانات ذات الصلة المحتفظ بها كما في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

الأفراد	شركة كبرى	المجموع
(مليون ريال سعودي)		
٢٠٢١ م		
التمويل المنخفض بشكل فردي	١,٥٠٠.١	٣,٠١٠.١
القيمة العادلة للضمانات	٩٢٥.٣	١,٠٦٠.٦
٢٠٢٠ م		
التمويل المنخفض بشكل فردي	٧٥٤.٢	٢,٤٤٥.١
القيمة العادلة للضمانات	٥٧٣.٦	١,٠٢٦.٨
٢٠١٩ م		
التمويل المنخفض بشكل فردي	٦٢٩.٧	٢,٣١٦.٨
القيمة العادلة للضمانات	٢١٤.٩	٧٣٧.٠

تخفيض التمويل

يقوم المصرف بخفض أصوله المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) ٩. ويمكن الاطلاع على الإفصاحات التفصيلية عن سياسات انخفاض القيمة في الإفصاحات ٣ (و) (٥) و ١-٢٧ من القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م.

مخاطر السوق

يتعرض المصرف لمخاطر السوق، وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. حيث تنشأ مخاطر السوق على منتجات معدل الربح والعملات الأجنبية ومنتجات الصناديق المشتركة، وجميعها معرضة لتحركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار السوق المدرجة.

تتم مراقبة التعرضات لمخاطر السوق من قبل الخزينة ومجموعة الائتمان والمخاطر ويتم إبلاغ لجنة الأصول والخصوم على أساس شهري. كما يتم تداول لجنة الأصول والخصوم المخاطر التي يتم التعرض لها وضمان مناسبتها.

لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق من عمليات المضاربة لأن مبادئ الشريعة الإسلامية التي يعمل بموجبها لا تسمح له بالدخول في عقود أو معاملات مضاربة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل ربح التدفقات النقدية هي مخاطر تقلب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات أرباح السوق. لا يتعرض المصرف لأي تعرض جوهري لتأثيرات التقلبات في المستوى السائد لمعدلات أرباح السوق على تدفقاته النقدية المستقبلية حيث أن جزء كبير من الموجودات المالية التي تدر أرباحاً والمطلوبات التي تحمل أرباحاً تكون بمعدلات ثابتة ويتم إدراجها في القوائم المالية كالتكلفة الاستهلاكية. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من المطلوبات المالية للمصرف غير هادف للربح.

تنشأ مخاطر معدل الربح من احتمال التأثر بالتغيرات في معدلات الربح على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. حيث وضع مجلس الإدارة حدوداً لفارق معدل الربح لفترات محددة. كما يراقب المصرف المواقف يومياً ويستخدم استراتيجيات إدارة الثغرات لضمان الحفاظ على المراكز ضمن حدود الفارق المحددة.

بلغت حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار للمصرف لتغير ٢٥ نقطة أساس في معدلات الربح، مع ثبات المتغيرات الأخرى، ٣٢٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١ م. تعكس الحساسية تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح لسنة واحدة، على أساس المعدل المتغير للأصول المالية غير التجارية والمطلوبات المالية المحتفظ بها في نهاية السنة.

الإيضاح ٣-٢٧ (ب) من القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م على جدول يوضح فارق معدل ربح المصرف الناتجة عن مبالغ الأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. كما يدير المصرف هذه المخاطر من خلال مطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

مخاطر العملات الأجنبية

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حيث وضعت إدارة المصرف حدوداً للمراكز حسب العملات، والتي تتم مراقبتها بانتظام لضمان الحفاظ عليها ضمن الحدود.

يدير المصرف تعرضه لتأثيرات تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، حيث يضع مجلس الإدارة حدوداً على مستوى التعرض حسب العملة وبشكل إجمالي لكل من المعدل ليلاً ونهاراً وأثناء اليوم الواحد، والتي تتم مراقبتها يومياً.

يوضح تحليل حساسية المصرف، الوارد في الإيضاح ٣-٢٧ (ب) من القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م، أن التعرض الكبير الوحيد هو الدولار الأمريكي (الذي تم ربطه بالريال بسعر فائدة ثابت منذ عام ١٩٨٦ م). كما أنه تم تحليل بأن التغير بنسبة ٢% في سعر الدولار الأمريكي مقابل الريال، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، كان سيؤثر على صافي دخل المصرف بمقدار ٤١.٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١ م.

يحتوي الإيضاح ٣-٢٧ (ب) من القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م على جدول يوضح تعرض المصرف لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر تقلب السعر

لدى المصرف استثمارات معينة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. حيث تنشأ مخاطر الأسعار المتعلقة بهذه الاستثمارات نتيجة للتغيرات في قيمتها العادلة. نظراً لأن هذه الاستثمارات موجودة في عدد محدود من الصناديق وليست مهمة لمحفظة استثمارات المصرف الإجمالية، يقوم المصرف بمراقبتها بشكل دوري وتحديد مخاطر الاحتفاظ بها بناءً على التغيرات في أسعار السوق.

كما أن الاستثمارات الأخرى لها مخاطر قليلة أو معدومة حيث يتم شراؤها للبيع الفوري، وتتم الاستثمارات فقط بأمر بيع مؤكد.

تشير مخاطر حقوق الملكية إلى مخاطر الانخفاض في القيمة العادلة لأسهم للمصرف في محفظته الاستثمارية لغير المتاجرة نتيجة للتغيرات المعقولة الممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. يظهر تحليل الحساسية للمصرف، الوارد في الإيضاح ٣-٢٧ (ج) من القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م، أن نسبة ١٠% قد يكون للتغير في مستويات مؤشرات حقوق الملكية وقيمة الأسهم الفردية تأثير على الدخل الشامل الآخر للمصرف بمقدار ٥٣٢ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١ م.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات الدفع المرتبطة بمطلوباته المالية عند استحقاقها واستبدال الأموال عند سحبها. حيث قد تكون النتيجة عدم الوفاء بالتزامات سداد الودائع والأطراف الممولة والوفاء بالتزامات التمويل. كما يمكن أن تحدث مخاطر السيولة بسبب اضطرابات السوق أو انخفاض درجة الائتمان، مما قد يتسبب في عدم توفر بعض مصادر التمويل على الفور. حيث تساعد مصادر التمويل المتنوعة المتاحة للمصرف في التخفيف من هذه المخاطر. وتدار الأصول مع وضع السيولة في الاعتبار، مع الحفاظ على رصيد متحفظ من النقد وما يعادل النقد.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة مخاطر السيولة الإجمالية داخل المصرف، قام مجلس الإدارة بتفويض السلطة إلى لجنة الأصول والخصوم لضمان إدارة مخاطر السيولة بشكل يومي وفي الوقت المناسب وبشكل فعال. كما يدرك المصرف أنه لا يوجد مقياس أو حدث واحد يمكن أن يعالج جميع أبعاد أو أسباب مخاطر السيولة. ونتيجة لذلك، تم وضع إطار عمل للتحكم في مخاطر السيولة، وذلك مع معايير قبول مخاطر السيولة المعتمدة، والتي تعمل من خلالها وظيفة السيولة في المصرف. ويتم تحديد تحمل مخاطر السيولة كجزء من بيان تقبل مخاطر السيولة / الخزينة بالمصرف والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة. حيث تشمل مقاييس مخاطر السيولة الرئيسية الفوارق والنسب، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر، والتي يتم الإبلاغ عنها إلى لجنة الأصول والخصوم على أساس شهري ولجنة إدارة المخاطر المالية على فترات متكررة. كما يتم تحديث سياسات إدارة مخاطر السيولة والأصول والمطلوبات في المصرف على أساس سنوي لتعكس بيئة التشغيل المتغيرة واستراتيجية المصرف.

تتضمن عملية إدارة السيولة بالمصرف ما يلي:

- التمويل اليومي، الذي تديره الخزينة، لضمان تلبية المتطلبات، وهذا يشمل تجديد الأموال عند استحقاقها أو استثمارها.
- مراقبة نسب السيولة في الميزانية العمومية مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة تركيز وملف استحقاقات الديون.
- الحفاظ على مصادر تمويل متنوعة.
- إدارة السيولة وعدم تطابق الأصول والخصوم.

تأخذ المراقبة وإعداد التقارير شكل تحليل التدفقات النقدية للبنود ذات آجال الاستحقاق التعاقدية وغير التعاقدية. حيث يتم قياس صافي التدفقات النقدية للتأكد من أنها ضمن نطاقات مقبولة. وتراقب الخزينة ولجنة الأصول والخصوم أيضاً مستوى ونوع التزامات الإقراض غير المسحوبة، واستخدام تسهيلات السحب والتأثير المحتمل للالتزامات الطارئة، مثل خطابات الاعتماد والضمانات الاحتياطية، على مركز السيولة للمصرف.

كما تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ استحقاق المصرف للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. الأصول المتاحة للوفاء بالتزامات وتغطية الالتزامات التمويلية القائمة تشمل النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والمستحق من البنوك. علاوة على ذلك، ووفقاً لنظام ولوائح مراقبة البنوك الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يحتفظ المصرف بوديعة نظامية لا تقل عن نسبة 7% من إجمالي ودائع العملاء، ونسبة 4% من إجمالي حسابات العملاء الآخرين.

بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لا يقل عن نسبة 20%. من التزامات الودائع الخاصة به على شكل نقود أو ذهب أو أصول، والتي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تتجاوز 30 يوماً. كما أن المصرف لديه القدرة على جمع أموال إضافية من خلال ترتيبات تمويل خاصة مع البنك المركزي السعودي، بما في ذلك معاملات البيع المؤجلة.

تتضمن أساليب التحكم في مخاطر السيولة لدى المصرف وتقنيات التخفيف من حدتها تحديد وتقييم مخاطر السيولة وقياسها ومراقبتها، وإجراء تحليلات منتظمة ومخصصة للمخاطر (مثل اختبارات الضغط)، والإبلاغ عن النتائج وتقديم التوصيات إلى لجنة الأصول والخصوم من خلال رئيس إدارة المخاطر. يقوم المصرف أيضا بإجراء تمرين خطة تقييم كفاية السيولة الداخلية السنوي والذي يوفر للمصرف فرصة لتقدير مراكز فوارق السيولة ونسبها على مدار العام القادم. وهذا يمكن المصرف من التخطيط وفقا لذلك لأي تقييم ضغوط السيولة الداخلية النظامي أو الذي يقوده المصرف كجزء من عملية خطة تقييم كفاية السيولة الداخلية الخاصة به. كما أن لدى المصرف خطة تمويل طارئة مطبقة يمكن الاحتجاج بها في حالات الحاجة لتوافر السيولة.

يحتوي الإيضاح ٢٧-٢ من القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م على جداول توضح آجال استحقاق موجودات والالتزامات المصرف حسب فترات زمنية محددة والفارق في كل فترة.

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة. كما تشمل المخاطر القانونية، على سبيل المثال لا الحصر، التعرض للغرامات أو العقوبات أو الأضرار الناتجة عن الإجراءات الإشرافية أو التسويات الخاصة. كما يضع إطار عمل المخاطر التشغيلية للمصرف سياسات لتحديد وتقييم وقياس ومتابعة وإدارة (من خلال التخفيف، والتحويل والقبول) والإبلاغ عن مخاطر التشغيل. إن أعضاء مجلس إدارة المصرف وإدارته وجميع الموظفين مسؤولون عن إدارة المخاطر التشغيلية بما يتماشى مع الأدوار والمسؤوليات. وتعتمد الفعالية الكلية للحوكمة السليمة للمخاطر التشغيلية على خطوط الدفاع الثلاثة التالية: الخط الأول - إدارة خط الأعمال ؛ الخط الثاني - وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر التشغيلية ؛ الخط الثالث - وظيفة مراجعة مستقلة والتي، في حالة المصرف، هي فريق المراجعة الداخلي. يشمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، وتقارير الحوادث، وبيانات خسارة المخاطر التشغيلية ومخاطر تقنية المعلومات وخطة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث. وتشرف لجنة المخاطر التشغيلية على تنفيذ إطار عمل المخاطر التشغيلية وتقديم تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

يقوم قسم إدارة المخاطر التشغيلية (" إدارة المخاطر التشغيلية") ضمن مجموعة الائتمان والمخاطر بتسهيل إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف. ويعمل قسم إدارة المخاطر والموارد البشرية على تعزيز ثقافة الشفافية والمراقبة والانفتاح والوعي والعمل الاستباقي في جميع أنحاء المصرف. كما أن إدارة المخاطر التشغيلية تفرض المسؤولية والمساءلة لإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المصرف والمسؤولية عن تطوير العمليات والأدوات والمنهجيات، والإشراف على تنفيذها واستخدامها داخل وحدات الأعمال وتوفير المراقبة والتوجيه المستمر في جميع أنحاء المصرف.

الإدارة والموظفون

نظرة عامة

مجلس الإدارة هو منتدى اتخاذ القرار النهائي للمجموعة. حيث يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب توفير الحوكمة الفعالة والإشراف على الإدارة التنفيذية نيابة عن مساهمي المصرف وتحقيق التوازن بين مصالح فئاته المختلفة، بما في ذلك العملاء والموظفين والموردين والمجتمعات المحلية.

حيث يقوم مجلس الإدارة بشكل مباشر ومن خلال لجانه، ورئيس مجلس الإدارة، بتقديم التوجيهات لإدارة المجموعة بشكل عام من خلال الرئيس التنفيذي، لتحقيق أفضل المصالح للمجموعة. كما يتمتع مجلس الإدارة بأعلى سلطة في إدارة شؤون المجموعة. ويمكن لمجلس الإدارة تفويض بعض سلطات ومسؤوليات اتخاذ القرار إلى الرئيس التنفيذي أو الأعضاء التنفيذيين الآخرين أو لواحدة أو أكثر من لجانه. كما أن مجلس الإدارة أو لجانه يجتمعون كل ثلاثة أشهر على الأقل.

ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية بالمصرف بمعرفة واسعة بالقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يتمتع العديد منهم بخبرة كبيرة في المؤسسات المالية الرائدة.

ووفقاً لنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم. (م / ٣) وتاريخ ١٤٣٧/٠١/٢٨هـ (الموافق ٢٠١٥/١١/١٠م) المعدل بالمرسوم الملكي رقم. (م / ٧٩) بتاريخ ١٤٣٩/٠٧/٢٥هـ (الموافق ٢٠١٧/٠٤/١١م) ("نظام الشركات")، يتكون مجلس الإدارة من ١٠ أعضاء ("أعضاء مجلس الإدارة") تنتخبهم الجمعية العامة. كل ثلاث سنوات، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة.

إن جميع القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة تتفق مع السلطة المفوضة إليه من قبل المساهمين. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اتخاذ جميع قرارات المصرف عدا الأمور المحفوظة للمساهمين وفقاً للنظام الأساسي للمصرف أو الأنظمة. ويجب الموافقة على أي قرار يتطلب الحصول على تصريح من الجمعية العمومية للمساهمين وفقاً لإجراءات محددة بما في ذلك الحصول على تصريح من وزارة التجارة السعودية والبنك المركزي السعودي. وبناء عليه، لا يؤثر المساهمون بشكل مستقل على مجلس الإدارة إلا من خلال التصويت خلال اجتماع الجمعية العمومية. يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، وهي متداخلة، ويجب أن يوافق البنك المركزي السعودي على جميع أعضاء مجلس الإدارة المرشحين من قبل المساهمين.

كما يمارس مجلس الإدارة الرقابة والإشراف على الشركات التابعة للمصرف من خلال وجود أعضاء من فريق الإدارة العليا في مجالس الإدارة وفي اللجان على مستوى مجلس إدارة الشركات التابعة ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات الحوكمة مع وظائف الرقابة للمجموعة. يتلقى أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة تقارير منتظمة لتمكينهم من ممارسة الرقابة الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم تقرير ربع سنوي عن المخاطر إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المصرف.

مجلس الإدارة يوضح الجدول أدناه أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب
عبدالله بن سليمان الراجحي	رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم بن محمد الرميح	نائب رئيس مجلس الإدارة
علاء بن شكيب الجابري	عضو مجلس الإدارة
عبدالعزیز بن خالد الغفيلي	عضو مجلس الإدارة
بدر بن محمد الراجحي	عضو مجلس الإدارة
خالد بن عبدالرحمن القويز	عضو مجلس الإدارة
إبراهيم بن فهد الغفيلي	عضو مجلس الإدارة
حمزة بن عثمان خشيم	عضو مجلس الإدارة
رائد بن عبدالله التميمي	عضو مجلس الإدارة
عبداللطيف بن علي السيف	عضو مجلس الإدارة

عنوان العمل لكل من أعضاء مجلس الإدارة هو مصرف الراجحي، ٨٤٦٧، طريق الملك فهد - حي المروج، الوحدة رقم ١، الرياض ١٣٢٦٣ - ٢٧٤٣، المملكة العربية السعودية. ولا يوجد تضارب مصالح محتمل بين الواجبات المستحقة للمصرف على الأشخاص المذكورين أعلاه وبين مصالحهم الخاصة أو واجباتهم الأخرى.

عبدالله بن سليمان الراجحي - رئيس مجلس الإدارة

تم تعيين عبد الله الراجحي رئيساً لمجلس إدارة المصرف في أكتوبر ٢٠١٤م وهو عضو في اللجنة التنفيذية. حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٤٠ عاماً في المجالات المصرفية والمالية والاستثمارية.

وهو رئيس مجلس إدارة العديد من الشركات السعودية الأخرى، بما في ذلك تكافل الراجحي، والراجحي المالية، ومجموعة الراجحي القابضة، وشركة الفارابي للبتروكيماويات، وشركة حلول انسجة الأرضيات الداخلية والخارجية القابضة، وشركة الأجيال القابضة، وشركة الفرسان للسفر والسياحة.

كما شغل العديد من المناصب التنفيذية في المصرف بين ١٩٧٩م ومارس ٢٠١٢م، بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمدير العام ونائب المدير العام الأول ونائب المدير العام للشؤون المالية ونائب المدير العام للاستثمار والعلاقات الخارجية. وهو حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الملك عبد العزيز.

إبراهيم بن محمد الرميح - نائب رئيس مجلس الإدارة

تم تعيين إبراهيم الرميح نائباً لرئيس مجلس إدارة المصرف في نوفمبر ٢٠٢٠م وهو عضو في اللجنة التنفيذية ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت ورئيس لجنة الحوكمة. حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في المجالات المصرفية والمالية والاستثمارية. وهو عضو مجلس إدارة في الشركة العربية السعودية للاستثمار.

كما سبق له أن شغل المناصب التالية: رئيساً تنفيذياً للشركة العربية السعودية للاستثمار، ونائب الرئيس التنفيذي لهيئة السوق المالية السعودية، والأمين العام المساعد لصندوق الاستثمارات العامة، وعضو مجلس إدارة كل من البنك الأهلي التجاري، وشركة أعمال المياه والطاقة.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية بورتلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة سنترال ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية.

علاء بن شكيب الجابري - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين علاء الجابري عضواً في مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٤م، ورئيساً للجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة. حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في المجال المصرفي والمالي. كما أنه عضو مجلس إدارة في شركة الخدمات الطبية والصيدلانية.

كما سبق له أن شغل المناصب التالية: عضو مجلس إدارة في سمة، وصندوق التعليم العالي، وشركة الشيكات السياحية السعودية، والبنك العربي الدولي - تونس، والشركة القابضة للمنتجات الإنشائية، ومجموعة رولاكو.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من إنسياد، فرنسا.

عبدالعزیز بن خالد الغفيلي - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين عبدالعزیز الغفيلي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠١١م، وهو عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت. حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال الاستثمار المالي.

وهو أيضاً عضو مجلس إدارة في الراجحي المالية وشركة مجموعة صافولا والشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات.

كما سبق له أن شغل المناصب التالية: مدير عام للاستثمارات المالية والتأمينية في شركة حصانة الاستثمارية وعضو مجلس إدارة في كل من شركة التصنيع وخدمات الطاقة، وشركة الرياض للفنادق والترفيه، وشركة تطوير الصناعات السعودية، وشركة تبوك للتنمية الزراعية، والشركة الوطنية للرعاية الطبية، وشركة هرفي للخدمات الغذائية وشركة بنده للتجزئة.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الملك سعود، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة ويسترن إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية.

بدر بن محمد الراجحي - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين بدر الراجحي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠١١م. حيث يتمتع بخبرة ٣٠ عاماً في مجالات الإدارة والصناعة والاستثمار العقاري.

كما يشغل منصب العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة شركة محمد عبد العزيز الراجحي وأولاده للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة شركة الراجحي للصناعات الحديدية المحدودة، وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة بيرين، الشركة السعودية للتنمية السياحية، شركة دعم للاستثمار العقاري، وشركة مايو أوستيوباثي الطبية والشركة الدولية لمنتج الفروسية وشركة البدر الزاهر للاستثمار ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للأجهزة المنزلية المحدودة.

خالد بن عبدالرحمن القويز - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين خالد القويز عضواً في مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٤م، وهو عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. حيث يتمتع بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة في المجالات المصرفية والمالية والصناعية.

كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة كابلات الرياض، وعضو مجلس إدارة لكل من شركة امكور لإدارة المنشآت، والشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، وشركة التصنيع وشركة بوان. وهو أيضاً الرئيس التنفيذي لمجموعة بن لادن الدولية.

كما شغل العديد من المناصب سابقاً، حيث شغل منصب العضو المنتدب لشركة أكوا القابضة وعضو مجلس إدارة لكل من شركة تبريد السعودية وشركة سويكوروب وشركة يونيك سوليوشنز للصناعات الكيماوية وشركة سينرجي للاستشارات.

إبراهيم بن فهد الغفيلي - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين إبراهيم الغفيلي عضواً في مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٧م، وهو عضو في لجنة الحوكمة. حيث يتمتع بـ ١٠ سنوات من الخبرة الأكاديمية و ١٠ سنوات من الخبرة العملية في المصرفية الإسلامية.

كما أنه عضو مجلس إدارة في شركة جوار لإدارة وتسويق وتطوير العقارات ورئيس مركز الريادة للاستشارات المالية، الذي أنشأه عام ٢٠٠٢م. كما سبق له أن شغل المناصب التالية: عضو مجلس إدارة مصرف الإنماء. المستشار المالي لوقف الملك عبدالعزيز للحرمين الشريفين (مجمع أبراج البيت) بمكة المكرمة، ونائب مدير عام الأعمال المصرفية والتنمية بالمصرف، ونائب عميد كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة الملك عبد العزيز، ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الدكتوراه في التطوير التنظيمي من جامعة ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية.

حمزة بن عثمان خشيم - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين حمزة خشيم كعضو في مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٧م، وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر بمجلس الإدارة. حيث يتمتع بخبرة ١٦ عاماً في مجال الاستثمار.

كما أنه مدير الاستثمار والأسواق المالية في شركة حسانة للاستثمار، وعضو جمعية المستثمرين السعوديين وعضو معتمد في جمعية المحللين الماليين بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما سبق له أن شغل المناصب التالية: مدير لمحافظة صناديق التحوط في وقف جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، ومدير محفظة صناديق التحوط في إدارة الاستثمار، والخزينة، وأرامكو السعودية، والمحلل المالي في إدارة الاستثمار، والخزينة، وأرامكو السعودية، وعضو مجلس إدارة شركة دلة للرعاية الصحية القابضة.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في المالية من جامعة ولاية ميتشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ميتشيغان في آن آربور بالولايات المتحدة الأمريكية.

رائد بن عبدالله التميمي - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين رائد التميمي عضواً في مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٧م، وهو عضو في لجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت. حيث يتمتع بـ ٢٠ عاماً من الخبرة الإدارية. كما أنه عضو مجلس إدارة لكل من شركة سابتكو وجاسكو.

كما سبق له أن شغل المناصب التالية: الرئيس التنفيذي لشركة التعاونية للتأمين، والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للرعاية الطبية وعضو مجلس إدارة لكل من شركة التعاونية للتأمين، والشركة الوطنية للرعاية الطبية، وصيل لنقل المعلومات الإلكترونية، وشركة نجم لخدمات التأمين.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم الطبية من جامعة ويلز بالمملكة المتحدة.

عبداللطيف بن علي السيف - عضو مجلس الإدارة

تم تعيين عبداللطيف السيف عضواً في مجلس الإدارة في أكتوبر ٢٠١٧م وهو عضو في اللجنة التنفيذية. حيث يتمتع أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في المجالات المالية والاستثمارية.

كما أنه عضو مجلس إدارة كل من شركة الأسمت العربية، والشركة الوطنية للبتروكيماويات، وشركة وصاية العالمية للاستثمار، وشركة النهدي الطبية، وشركة عبد الله العثيم للاستثمار، وشركة إس تي سي سوليوشن.

كما سبق له أن شغل المناصب التالية: نائب رئيس ورئيس الاستثمار في مؤسسة الملك عبد الله الإنسانية، ومدير إدارة المحافظ في ماسك ، ورئيس إدارة المحافظ، قسم إدارة الاستثمار في أرامكو السعودية، وعضو مجلس إدارة إتش إس بي سي المملكة العربية السعودية، والمدير التنفيذي في شركة الرؤية المشتركة المحدودة وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الإستثمار الرائدة.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول أدناه تفاصيل ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المصرف كما في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه

الاسم	المنصب	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الملكية	
				مباشر	غير مباشر*	مباشر	غير مباشر*
عبدالله بن سليمان الراجحي	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	سعودي	٨٧,١٦٦,٩٤٩	٤٢٧,٥٥٥,٣٦٣	٢,١٧٩١٧٣٧%	١٠,٦٨%
إبراهيم بن محمد الرميح	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	سعودي	٢٢,٠١١	لا يوجد	٠,٠٠٠٥٥٠٣%	لا يوجد
علاء بن شكيب الجابري	عضو	مستقل	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
خالد بن عبدالرحمن القويز	عضو	مستقل	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
عبدالعزیز بن خالد الغفيلي	عضو	غير تنفيذي	سعودي	٥١,٦٩١	لا يوجد	٠,٠١٣٩٢٣%	لا يوجد
بدر بن محمد الراجحي	عضو	غير تنفيذي	سعودي	٣,٦٤٧,٩٧٢	١٥,٧٠٠,٥٨٦	٠,٠٩١١٩٩٣%	٢,٦٤٢٥١٤٦٥%
حمزة بن عثمان خشيم	عضو	غير تنفيذي	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
رائد بن عبدالله التميمي	عضو	مستقل	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
إبراهيم بن فهد الغفيلي	عضو	مستقل	سعودي	١,٠٣٦,٥٢٣	١٥١,٨٦٤	٠,٠٢٥٩١٣١%	٠,٠٣٧٩٦٦%
عبداللطيف بن علي السيف	عضو	غير تنفيذي	سعودي	١,٦٠٠	لا يوجد	٠,٠٠٠٤٠٠%	لا يوجد

المصدر: المصرف

* تعني الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بشكل غير مباشر في المصرف من خلال ملكيتهم في شركات تملك أسهم في المصرف، أو الأسهم المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة (أي الزوجة والأولاد القصر) بشكل مباشر أو من خلال ملكيتهم في شركات تملك أسهم في المصرف.

كما تجدر الإشارة بأن رئيس مجلس إدارة المصرف، الأستاذ/ عبدالله بن سليمان الراجحي، يملك عدد ١٠,٦٠٠,٠٠٠ سهم بشكل غير مباشر (حسب التعريف الوارد أعلاه) بنسبة تبلغ ٢٦,٥% في شركة الراجحي للتأمين التعاوني (الراجحي تكافل)، وذلك بناءً على البيانات المتاحة للمصرف.

الإدارة التنفيذية

يتولى فريق الإدارة التنفيذية للمصرف مسؤولية إدارة الأنشطة اليومية للمصرف وفقاً لإستراتيجيات الأعمال والتشغيل التي يضعها مجلس الإدارة. الأهداف الرئيسية لفريق الإدارة العليا هي:

- تحويل الخطط الإستراتيجية وخطط العمل إلى إستراتيجية مؤسسية وأهداف أداء.
- تخصيص الموارد لدفع أداء الأعمال مقابل الخطط المتفق عليها.
- إدارة مخاطر الأعمال بشكل فعال، وتحقيق التوازن بين المخاطر والمكافآت ضمن المبادئ التوجيهية المتفق عليها.
- إدارة مجموعة المواهب لتحقيق أداء أعمال مستدام.

يوضح الجدول أدناه أعضاء الإدارة التنفيذية للمصرف:

الاسم	المنصب
وليد بن عبدالله المقبل	الرئيس التنفيذي
عبدالرحمن بن عبدالله الفدا	المدير المالي
عبدالله بن صالح العمري	رئيس العمليات
عبدالعزیز بن سعد الرصيص	مدير إدارة المخاطر
حسام بن عصام البصراوي	مدير عام مجموعة المصرفية للشركات
صالح بن عبدالله اللحيان	مدير عام المجموعة الشرعية
عبدالله بن سليمان النامي	رئيس مجموعة الالتزام
ماجد بن صالح الراجحي	مدير عام مصرفية الأفراد
إبراهيم بن حمد الزير	رئيس مجموعة الحوكمة والقانونية المكلف
أحمد بن صالح السديس	رئيس مجموعة الموارد البشرية
عبدالله الفريجي	رئيس المجموعة الرقمية
ضاري بن محمد الشمري	رئيس المراجعة الداخلية
عبدالرحمن بن محمد العجاي	مدير عام مجموعة الخزينة
مشعل بن مصطفى الفضل	رئيس المصرفية الخاصة
تركي بن محمد الضيفان	رئيس مجموعة التسويق وتجربة العملاء
عمرو بن محمد صقر	مساعد المدير العام للتحول وإدارة التغيير وتخطيط الأعمال
شهاب بابي	مدير رعاية العملاء

عنوان العمل لكل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية هو مصرف الراجحي، ٨٤٦٧، طريق الملك فهد - حي المروج، الوحدة رقم ١، الرياض ١٢٢٦٣ - ٢٧٤٣، المملكة العربية السعودية. لا يوجد تضارب مصالح محتمل بين الواجبات المستحقة للمصرف على الأشخاص المذكورين أعلاه وبين مصالحهم الخاصة أو واجباتهم الأخرى.

وليد بن عبد الله المقبل - الرئيس التنفيذي

وليد المقبل هو الرئيس التنفيذي للمصرف. حيث يتمتع بخبرة ٢٣ عاماً وكان سابقاً نائب الرئيس التنفيذي للمصرف والرئيس التنفيذي للعمليات. وهو حاصل على دكتوراه في المحاسبة والمراجعة.

عبد الرحمن بن عبد الله الفدا - المدير المالي

عبد الرحمن الفدا هو المدير المالي للمصرف. حيث يتمتع بخبرة ٢٤ عاماً وكان سابقاً المدير العام للخزينة والمؤسسات المالية في المصرف. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية.

عبد الله بن صالح العمري - رئيس العمليات

عبد الله العمري هو رئيس العمليات بالمصرف. ويسبق وأن شغل منصب رئيس قسم المعلومات بالمصرف. ويتمتع بـ ٢٠ عاماً من الخبرة. قبل انضمامه إلى المصرف، كان مسؤولاً تنفيذياً أول للأمن والخصوصية في شركة موبيلي للاتصالات، وهو حاصل على درجة الماجستير في أمن المعلومات.

عبد العزيز بن سعد الرصيص - رئيس إدارة المخاطر

عبد العزيز الرصيص هو رئيس إدارة المخاطر بالمصرف. يتمتع بخبرة ٢٠ عاماً وكان سابقاً مساعد المدير العام للمصرف لإدارة المخاطر المؤسسية. حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

حسام بن عصام البصراوي - مدير عام المجموعة المصرفية للشركات

حسام البصراوي هو المدير العام للمجموعة المصرفية للشركات. حيث يتمتع بخبرة ٢٤ عاماً وكان سابقاً رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في البنك السعودي الفرنسي. وهو حاصل على بكالوريوس في القانون.

صالح بن عبدالله الحيدان - مدير عام المجموعة الشرعية

صالح الحيدان هو المدير العام للمجموعة الشرعية. حيث يتمتع بـ ٣٥ عاماً من الخبرة وكان سابقاً أستاذاً مشاركاً في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وهو حاصل على درجة دكتوراه في الفقه المقارن.

عبد الله بن سليمان النامي - رئيس مجموعة الالتزام

عبد الله النامي هو رئيس مجموعة للالتزام. حيث يتمتع بخبرة ٢٦ عاماً في الصناعة المصرفية. وهو حاصل على درجة الماجستير في الإدارة والأعمال.

إبراهيم بن حمد الزير - رئيس مجموعة الحوكمة والقانونية المكلف

إبراهيم الزير هو رئيس مجموعة الحوكمة والقانونية المكلف حيث يتمتع بخبرة ١٥ عاماً وكان مديراً عاماً مكلفاً - مستشاراً قانونياً في مجموعة سامبا المالية. وهو حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة جورج تاون.

أحمد بن صالح السديس - رئيس الموارد البشرية

أحمد السديس هو رئيس الموارد البشرية. حيث يتمتع بخبرة ٢٩ عاماً وكان سابقاً نائب رئيس رأس المال البشري في أكوا باور إنترناشونال. وهو حاصل على بكالوريوس في المحاسبة.

عبد الله الفريجي - رئيس المجموعة الرقمية

عبد الله الفريجي هو رئيس المجموعة الرقمية. حيث يتمتع بخبرة ٢١ عاماً ويعمل مع المصرف منذ عام ٢٠٠٤م. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التنظيم والتطوير الإداري والمحاسبة المالية.

ماجد بن صالح الراجحي - مدير عام مصرفية الأفراد

ماجد الراجحي هو المدير العام لمصرفية للأفراد. وحيث يتمتع بأكثر من ١٤ عاماً من الخبرة. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال.

ضاري بن محمد الشمري - رئيس المراجعة الداخلية

ضاري الشمري هو رئيس المراجعة الداخلية. حيث يتمتع بأكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة العملية. شغل سابقاً منصب مدير عام التدقيق الداخلي بالهيئة. وهو حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود وعضو مجلس إدارة في معهد المراجعين الداخليين.

عبد الرحمن بن محمد العجاي - مدير عام مجموعة الخزينة

عبد الرحمن العجاي هو المدير العام لمجموعة الخزينة. حيث يتمتع بـ ١٧ عاماً من الخبرة وكان سابقاً رئيس السوق العالمية - المبيعات في البنك السعودي البريطاني. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر.

مشعل بن مصطفى الفضل - رئيس المصرفية الخاصة

مشعل الفضل هو رئيس المصرفية الخاصة. حيث يتمتع بخبرة ٢٥ عاماً وكان يشغل سابقاً منصب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة - المنطقة الغربية في البنك الأهلي التجاري. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

تركي بن محمد الضيفان - رئيس مجموعة التسويق وتجربة العملاء

تركي الضيفان هو رئيس مجموعة التسويق وتجربة العملاء. حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ١٣ عاماً وكان سابقاً رئيساً للتجربة الرقمية في المصرف.

عمرو بن محمد صقر - مساعد المدير العام للتحويل وإدارة التغيير وتخطيط الأعمال

عمرو صقر هو مساعد المدير العام للتحويل وإدارة التغيير وتخطيط الأعمال. حيث يتمتع بـ ١٦ عاماً من الخبرة وكان سابقاً المدير المالي لمجموعة شاكر. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية.

شهاب بابجي - مدير رعاية العملاء

شهاب بابجي هو مدير رعاية العملاء. حيث يتمتع بأكثر من ٧ سنوات من الخبرة في الصناعة المصرفية بعد أن عمل سابقاً في البنك السعودي البريطاني (ساب) كمدير للقنوات الإلكترونية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في هندسة البرمجيات.

حوكمة الشركات

لجان مجلس الإدارة

لدى المصرف خمسة لجان على مستوى مجلس الإدارة.

اللجنة التنفيذية

إن الغرض الرئيسي من اللجنة التنفيذية هو تحمل مسؤولية العمليات التجارية للمصرف واتخاذ قرارات سريعة فيما يتعلق بالمسائل العاجلة والمسائل المتصلة بأعمال المصرف. اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراجعة ومتابعة واعتماد القرارات الأساسية المالية وغير المالية والتجارية والاستثمارية والتشغيلية المتعلقة بالمصرف في حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة. وتتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء هم الرئيس وأربعة أعضاء من مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة عند اللزوم. تم عقد ستة اجتماعات في عام ٢٠٢١م وسبعة اجتماعات في عام ٢٠٢٠م.

لجنة الترشيحات والمكافآت

إن الغرض الرئيسي من لجنة الترشيحات والمكافآت هو تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة وكبار التنفيذيين، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، وتقييم فعالية وكفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يضمن استمرار التزام المصرف ببرامج الحوافز الداخلية وقواعد ممارسات الحوافز الصادرة عن البنك المركزي السعودي، وتحديد أسس ومعايير التعويض بما يحقق مصالح المودعين والمساهمين والأفراد والأهداف الإستراتيجية للمصرف. وتتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة عند اللزوم. تم عقد ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٢١م.

لجنة الحوكمة

إن الغرض الرئيسي من لجنة الحوكمة هو الدعم والحفاظ على أعلى معايير حوكمة الشركات نيابة عن مجلس الإدارة والتأكد من اتباع أفضل ممارسات الحوكمة في جميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف. تقوم اللجنة بذلك من خلال إجراء مراجعة سنوية لإطار الحوكمة العام والليات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تراقب اللجنة حالات تضارب المصالح لضمان التحديث المستمر لسجل تضارب المصالح، ومراجعة طلبات الإعفاء من متطلبات حوكمة المصرف، والتنسيق مع الشركات التابعة للمصرف لدعم معايير حوكمة الشركات الجيدة والمتسقة من أجل جميع أنشطة المجموعة. كما تركز اللجنة على زيادة الوعي بأهمية الحوكمة وأنشطتها داخل المصرف بين جميع الموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الخارجيين، وإجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وجميع لجان المجلس ولجان الإدارة. كما أنها مسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه، وحوكمة المصرف وتضارب المصالح، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ دليل حوكمة الشركات وملحقاته ومصفوفة تفويض الصلاحيات بالمصرف.

وتتألف لجنة الحوكمة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة عند اللزوم. وتم عقد أربعة اجتماعات في عام ٢٠٢١م واجتماع واحد في عام ٢٠٢٠م.

لجنة المراجعة والالتزام

إن الغرض الرئيسي من لجنة المراجعة والالتزام هو الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية والإشراف على المدققين الداخليين والخارجيين وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة والمساهمين للموافقة على المكافآت أو إقالة المدققين الخارجيين وتعيينهم وتحديد مكافآتهم. بالإضافة إلى ذلك، تقوم أيضا بمراجعة واعتماد نطاق عمليات التدقيق وتنفيذها، وتتلقى تقارير التدقيق الرئيسية وتتأكد من أن الإدارة العليا تتخذ جميع التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة أي نقاط ضعف في الضوابط أو عدم الامتثال للسياسات أو القوانين واللوائح أو أي مشاكل أخرى يحددها المدققون.

وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء. تجتمع اللجنة عند اللزوم. وتم عقد ستة اجتماعات في عام ٢٠٢١م وستة اجتماعات في عام ٢٠٢٠م.

لجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة

إن الغرض الرئيسي من اللجنة هو تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن تحمل المخاطر واستراتيجية المخاطر، والإشراف على تنفيذ الإدارة لهذه الإستراتيجية. بما في ذلك إدارة استراتيجيات رأس المال والسيولة، وإدارة مخاطر الائتمان والسوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال، ومخاطر السمعة وأي مخاطر محتملة أخرى قد يواجهها المصرف.

وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء. تجتمع اللجنة عند اللزوم. وتم عقد ستة اجتماعات في عام ٢٠٢١م وخمسة اجتماعات في عام ٢٠٢٠م.

اللجان الإدارية

يوجد لدى المصرف عشرة لجان إدارية من المستوى الأول، وتقوم هذه اللجان بتقديم تقاريرها للجان مجلس الإدارة مباشرة. اللجان الإدارية من المستوى الأول هي:

اللجنة الإدارية العليا

إن الغرض الرئيسي من لجنة الإدارة العليا هو توفير منتدى للمديرين التنفيذيين للمصرف لمراقبة وإدارة الأداء المالي للمصرف، ومراقبة تجربة العملاء، والإشراف على تنفيذ المبادرات الإستراتيجية للمصرف وحل المشكلات التي تصعدها اللجان الأخرى. تقدم اللجنة الإدارية العليا تقاريرها إلى اللجنة التنفيذية.

لجنة الأصول والخصوم

إن الغرض الرئيسي من اللجنة هو مراقبة وإدارة مخاطر الميزانية العمومية (الأصول والخصوم). يتمثل دور لجنة الأصول والخصوم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية فيما يتعلق بمزيج واستحقاق الأصول والخصوم، ومستوى مخاطر معدل الربح على المدى المتوسط / الطويل الذي يجب أن يقبله المصرف. كما تقوم بمراجعة المخاطر المالية للمصرف وإدارة رأس المال. تعمل لجنة الأصول والخصوم تحت رئاسة اللجنة التنفيذية.

لجنة الائتمان

إن الغرض الرئيسي من لجنة الائتمان هو اتخاذ القرارات الائتمانية ومراقبة الأنشطة الائتمانية ضمن السلطة التقديرية المفوضة من قبل مجلس الإدارة. يتمثل دور لجنة الائتمان أيضا في المراجعة الدورية وتقديم توصيات بناءة بشأن سياسات الائتمان، والمبادئ التوجيهية، والعمليات والتوجه المستقبلي لأنشطة الائتمان/الاستثمار بالمصرف لمراجعتها واتخاذ قرارات بشأنها من قبل مجلس الإدارة حيثما ينطبق ذلك. تعمل لجنة الائتمان تحت رئاسة اللجنة التنفيذية.

لجنة إدارة المخاطر

إن الغرض الرئيسي من لجنة إدارة المخاطر هو مراجعة مدى فعالية إدارة مجموعات أعمال المصرف للمخاطر، وتقديم التوجيه الاستراتيجي والتكتيكي لإدارة المخاطر. يجب أن تضمن لجنة إدارة المخاطر المشاركة الكافية للتدقيق الداخلي عندما وحيثما لزم الأمر. تقدم لجنة إدارة المخاطر تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المالية.

لجنة مخاطر مصرفية الأفراد

إن الغرض الرئيسي من لجنة مخاطر التجزئة هو مراجعة أداء محفظة التجزئة الائتمانية، لتحليل التغييرات وتحديد وتقرير الآثار المترتبة على الإدارة الفعالة للمحفظة. تقدم لجنة مخاطر البيع بالتجزئة تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المتعلقة بالبيع بالتجزئة.

لجنة الالتزام

إن الغرض الرئيسي من لجنة الالتزام هو الإشراف على مخاطر الالتزام في المصرف، والتأكد من فهم إدارة المصرف لمخاطر الالتزام ووضع السياسات والإجراءات المناسبة لإدارة هذه المخاطر. تراجع لجنة الالتزام الإجراءات المتخذة لضمان وجود نظام امتثال قوي ومتسق، وتعزيز ثقافة الالتزام العالية، ومساعدة لجنة المراجعة والالتزام في ضمان الالتزام. تقدم لجنة الالتزام تقاريرها إلى لجنة المراجعة والالتزام.

لجنة التحول

إن الغرض الرئيسي من لجنة التحول هو متابعة الاستثمارات التي يخصصها مجلس الإدارة لتحقيق استراتيجية المصرف، واعتماد وتبني المشاريع المرتبطة بذلك عبر جميع المراحل والمستويات. تقدم لجنة التحول تقريرها عن سير العمل وتحديث تنفيذ المشاريع إلى اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة.

اللجنة التوجيهية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)

إن الغرض الرئيسي من اللجنة التوجيهية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو أن يكون للمصرف تركيز استراتيجي واضح على الخدمات المصرفية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع خطته الشاملة متوسطة الأجل ولوائح البنك المركزي السعودي وأهداف رؤية ٢٠٣٠.

لجنة إدارة استمرارية الأعمال (BCMC)

إن الغرض الرئيسي من لجنة إدارة استمرارية الأعمال هو الإشراف على برنامج استمرارية الأعمال بالمصرف من أجل الحد من مخاطر توقف الأعمال في جميع أنشطة المصرف وتمكين اتخاذ إجراءات استباقية لكل توقف أعمال لأنشطة المصرف في المملكة العربية السعودية والدولية.

لجنة إدارة الأصول الخاصة للشركات (CSAC)

إن الغرض الرئيسي من لجنة إدارة الأصول الخاصة للشركات هو إدارة ومعالجة وتوفير الحلول للأصول الخاصة للمصرف. تمثل اللجنة منتدى لفحص ومراجعة أصول المصرف المصنفة كقائمة مراقبة وقروض متعثرة وشطبها وتقديم توصيات بشأن الإجراءات العلاجية المطلوبة إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليها.

الموظفين

في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، كان لدى المصرف ٩,٤٠٤ موظف، يمثل المواطنون السعوديون ما نسبته ٩٧.٤% من الموظفين.

يتبع المصرف نهجاً منظماً لاكتساب المواهب وتنميتها لتلبية احتياجات الأعمال. يتم تحديد المناصب الحرجة بشكل منهجي ويتم موازنة خطط التعاقب الشاملة وخطط التطوير الفردية لضمان الحفاظ على خط مواهب قادر وعالي الأداء. بحيث تركز أنشطة التطوير على التحسين المستمر لقدرات الموظفين السلوكية والتقنية بوضوح يتم توفيره من خلال خطط وظيفية محددة جيداً تؤدي إلى أدوار تنفيذية عليا.

ويعد التدريب مكوناً مهماً من أهداف المصرف الإستراتيجية المتمثلة في جذب موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً والمتحفزين والاحتفاظ بهم. ولتحقيق هذه الغاية، يوجد لدى المصرف أكاديمية تغطي برامج تعلم القيادة والعمليات المصرفية لموظفيها الجدد والحاليين المصممة لتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة ولتعزيز فرص الترقية الداخلية.

وقد طبق المصرف عرضاً قوياً لقيمة الموظفين مدفوعاً بالأداء لموظفيه من خلال نظام إدارة أداء منهجي بمقاييس قابلة للقياس للأداء والمكافآت.

قطاع وأنظمة البنوك في المملكة العربية السعودية

عام

كان هناك ٣٥ مصرفاً تجارياً يعمل أو مرخص له بالعمل في المملكة العربية السعودية كما في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية، منها ١١ مصرفاً مسجلاً في المملكة العربية السعودية. يرجع سبب الانخفاض الأخير في عدد المصارف التجارية المؤسسة في المملكة العربية السعودية إلى اندماج بنك ساب والبنك الأول والذي تم في ١٤ مارس ٢٠٢١م واندماج البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية والذي تم في ١ أبريل ٢٠٢١م والذي يعرف الآن باسم البنك الأهلي السعودي. ومن بين المصارف الأربعة والعشرين المتبقية العاملة أو المرخصة للعمل، فإن ستة منها هي فروع لمصارف تقع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بخلاف المملكة العربية السعودية (وهي بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك البحرين الوطني، وبنك الكويت الوطني، وبنك أبوظبي الأول، وبنك مسقط. وبنك قطر الوطني)، وتسعة بنوك دولية (وهي جي بي مورجان تشيس، بي إن بي باريبا، دويتشه بنك، بنك زراعات التركي المحدود، بنك إم يو إف جي المحدود، البنك الوطني الباكستاني، والبنك الصناعي والتجاري الصيني، وبنك كريديت سويس، وبنك ستاندرد تشارترد) وستة لم تبدأ عملياتها بعد بموجب تراخيصها (وهي البنك التجاري العراقي، وبنك الصين المحدود، وبنك مصر، والبنك الأهلي العراقي، والبنك الأهلي المصري، وبنك صحار الدولي). كما تم مؤخراً ترخيص بنك إس تي سي (STC) والبنك الرقمي السعودي وبنك دي ٣٦٠ (D٣٦٠) كمصارف رقمية، ولكن لم تبدأ عملياتها بعد بموجب تراخيصهم، مع العلم بأن ١٠ من أصل ١١ مصرفاً سعودياً عاملاً كشركات مساهمة عامة مدرجة ويتم تداول أسهمها في تداول (مع الإشارة بأن بنك الخليج الدولي السعودي غير مدرج في تداول).

تقدم جميع المصارف الأحد عشر المؤسسة في المملكة العربية السعودية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والمصرفية الشاملة، حيث يقدم مصرف الراجحي وبنك البلاد وبنك الجزيرة ومصرف الإنماء منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط. وتقدم المصارف السبعة المتبقية مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية بالإضافة إلى تلك الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى المصارف التجارية، هناك عدد من المؤسسات الائتمانية التي تديرها الدولة، بما في ذلك صندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، والبنك الزراعي العربي السعودي، وصندوق التنمية السعودي، وبنك التنمية الاجتماعية، والصندوق الإسلامي للتنمية، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق الاستثمارات العامة هو الذراع الاستثماري للحكومة بينما البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة التمويل التنموي متعددة الأطراف ومقره في جدة. وفي تاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢١م، أصدر مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على اندماج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الاندماج إلى تعزيز عوائد الاستثمار ودفع الكيان الناشئ عن الاندماج إلى مصاف صناديق التقاعد والمعاشات التقاعدية الكبيرة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، علماً بأن تلك الكيانات غير خاضعة لتنظيم البنك المركزي السعودي.

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، كان هناك عدد ١٩٤٥ فرعاً مصرفياً، وعدد ١٦,٥٤٤ جهاز صراف آلي وعدد ١,١٣,١٤١ نقطة بيع في المملكة العربية السعودية (المصدر: البنك المركزي السعودي، الإحصاءات الشهرية لشهر ديسمبر ٢٠٢١ م).

وتعد النقاط الرئيسية لاتجاهات وتوقعات القطاع المصرفية السعودية هي كما يلي:

- من المتوقع أن تظل السيولة والتمويل على مستوى قوي مقابل النمو المحدود.
- وجود تحرك نحو الرقمنة مع التطور والتعليم المتزايد للسكان السعوديين الشباب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية للأفراد في المملكة.
- ازدياد الخدمات والمنتجات القائمة على الرسوم لأسواق الأفراد، ويتحول التركيز إلى أحجام الأعمال غير الممولة وفرص البيع العابر.
- استمرار الخدمات المصرفية الإسلامية في تشكيلها مجالاً للنمو.

نبذة تاريخية

تواجد قبل عام ١٩٧٦م عدد من المصارف المملوكة بالكامل لبنوك أجنبية تدير فروع وشركات تابعة في المملكة العربية السعودية. وفي عام ١٩٧٦، أصدرت الحكومة توجيهاً يطالب جميع المصارف العاملة داخل حدودها بالتحويل إلى كيانات مؤسسة محلية لا تقل نسبة ملكية السعوديين فيها عن ٦٠% على الأقل.

في عام ٢٠٠٠م، تم التصريح بافتتاح أول فرع لمصرف أجنبي في المملكة العربية السعودية منذ أكثر من ٤٠ عاماً، وذلك على إثر التغييرات في سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وفيما يتعلق بالخدمات المصرفية عبر الحدود. وكان الوافد الجديد بنك الخليج الدولي، وهو مصرف أجنبي مقره البحرين ومملوك من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست. وكانت بنك الخليج الدولي نشطة في المملكة العربية السعودية لسنوات عديدة، إلا أن وجود فرع لها في المملكة العربية السعودية سمح لها بالتنافس عن قرب. ومنذ ذلك الحين، منح البنك المركزي السعودي عدداً من التراخيص المصرفية لفروع المصارف الأجنبية.

في مايو ٢٠٢٠م، قامت بنك الخليج الدولي بتحويل فرعها إلى بنك مؤسس محلياً مملوك بشكل مشترك لصندوق الاستثمارات العامة وبنك الخليج الدولي.

كما يوجد منافسين غير مصرفيين في قطاع الوساطة والتمويل الشخصي، حيث شهد القطاع المصرفي السعودي تقارباً تنافسياً متسارعاً يركز على الخدمات المصرفية الإسلامية والقطاعات الخاصة والأثرياء والوساطة والخدمات المصرفية الاستثمارية، والاستثمارات الكبيرة في قطاعات التوزيع والتسويق والتقنية الجديدة.

وبعد الترخيص الممنوح لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٠٠م، منح البنك المركزي السعودي تراخيص تشغيل فروع في المملكة العربية السعودية لبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك البحرين الوطني، وبنك الكويت الوطني، وبنك مسقط، وبنك جيه بي مورجان تيسيس، وبنك بي إن بي باربوا، ودويتشه بنك، وبنك باكستان الوطني، بنك زراعات التركي المحدود، البنك الصناعي والتجاري الصيني وبنك قطر الوطني وبنك أبوظبي الأول وبنك ميتسوبيشي يو إف جي المالي وبنك ستاندرد تشارترد. كما طورت الحكومة السعودية قطاع أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية من خلال نظام السوق المالية الذي أنشأ الهيئة، تماشياً مع رغبة الحكومة الشاملة في تطوير وتعزيز أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية، شجعت الهيئة مشاركة مصارف الاستثمار الأجنبية. ووفقاً لموقعها الإلكتروني في سبتمبر ٢٠٢٢م، رخصت الهيئة لما لا يقل عن ١٣٣ كيانات لإجراء أنواع مختلفة من أعمال الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، على الرغم من أن عدداً من تلك الكيانات المرخصة لم تبدأ أعمالها بعد.

قطاع البنوك للشركات

غالبية الأصول المصرفية التجارية في المملكة العربية السعودية هي قروض للشركات، وفي تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، بلغت مطالبات المصارف التجارية على القطاع الخاص مبلغ ٢٠٣ تريليون ريال سعودي ونحو نسبة (٦٢.١%) من إجمالي أصول المصارف التجارية. (المصدر: البنك المركزي السعودي، الإحصاءات الشهرية لشهر ديسمبر ٢٠٢١م).

وقد كان هذا مدفوعاً بالنمو الاقتصادي القوي وزيادة الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية في مختلف القطاعات مثل الكهرباء والمياه والخدمات الصحية والبناء والتشييد والمشاريع التجارية والحكومية في مجالات النفط والغاز والبنية التحتية والتعليم. كما ساهم التحفيز الحكومي للاقتصاد السعودي في نمو أصول الشركات.

على الرغم من أن القروض العقارية التجارية تعتبر من الأعمال المربحة في الدول المتقدمة، إلا أن المصارف السعودية لم تكن نشطة للغاية في هذا المنتج بسبب العقبات القانونية والتشغيلية. ومع ذلك، يتم توفير التمويل لأغراض التطوير العقاري، والتي لا تدرج تحت الرهون التجارية.

تنمو الأنشطة المصرفية الاستثمارية بشكل سريع في المملكة العربية السعودية. كما أن تمويل المشاريع أيضاً كان مجال نمو قوي حيث تم تمويل العديد من المشاريع في السنوات الأخيرة. وفي حين أن المستوى السائد لأسعار النفط يفرض تحديات على الاقتصاد السعودي، مما يؤدي إلى نمو الإنفاق الحكومي وضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك من المتوقع أن يظل تمويل المشاريع مجالاً قوياً للأعمال المصرفية نتيجة للاستثمارات المخطط لها في البنية التحتية والصناعة تماشياً مع برامج الإصلاح وتحقيق الاستقرار الجاري تنفيذها لتقليل اعتماد الاقتصاد على الإيرادات المرتبطة بالنفط.

وفي تاريخ أغسطس ٢٠٢٠م، أطلقت تداول سوق المشتقات المالية الجديدة كجزء من استراتيجيتها لتنوع عروض منتجاتها وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية للمشاركين في السوق. حيث تمكن المستثمرون من العقود المستقبلية السعودية ٣٠، بناء على مؤشر إم إس سي آي تداول ٣٠، منذ تاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠م.

قطاع الخدمات المصرفية الشخصية

زاد الإقراض الاستهلاكي بنسبة (٩.٥%)، وذلك من ٣٣٣ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٩م إلى ٣٦٥ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠٢٠م، و٤٢٨ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠٢١م (المصدر: البنك المركزي السعودي، الإحصاءات الشهرية لشهر ديسمبر ٢٠٢١م). ومن الناحية التاريخية، كان النمو في التمويل الاستهلاكي مدفوعاً بعدة عوامل، بما في ذلك ما يلي:

- النمو الاقتصادي المقترن بالتركيبة السكانية الاستهلاكية المناسبة.
- نمو سوق بطاقات الائتمان.
- ابتكار المنتجات والتوسع السريع في عروض المنتجات والخدمات.
- إنشاء الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

بلغت قيمة سوق قروض بطاقات الائتمان مبلغ ١٩,٥ مليار ريال سعودي في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، و١٨,٤ مليار ريال سعودي في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و١٩ مليار ريال سعودي في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (المصدر: البنك المركزي السعودي، الإحصاءات الشهرية لشهر ديسمبر ٢٠٢١م). من المتوقع أن ينمو سوق قروض بطاقات الائتمان نتيجة الاستخدام المتزايد لوسائل الدفع الإلكترونية داخل المملكة العربية السعودية. وذلك لارتباط غالبية القروض الشخصية بتحويل الراتب إلكترونياً، مما يعزز جودة الأصول ويقلل بشكل فعال من المخاطر المرتبطة بالإقراض الشخصي الذي، إلى جانب هوامش أعلى من الإقراض المؤسسي، جعل التمويل الشخصي قطاعاً جذاباً بشكل خاص للمصارف في المملكة العربية السعودية.

الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)

تأسست الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) في عام ٢٠٠٢ م وبدأت العمل في عام ٢٠٠٤ م. وفي عام ٢٠٠٨ م، أصدر مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على نظام المعلومات الائتمانية (الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٣٧ وتاريخ ١٤٢٩/٧/٥ هـ) (الموافق ٨ يوليو ٢٠٠٨ م)، والذي يحدد المبادئ والضوابط العامة الخاصة بجمع وتبادل وحماية المعلومات الائتمانية للمستهلكين. حيث كانت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية، التي يشرف عليها البنك المركزي السعودي، أول شركة معلومات ائتمانية يتم تأسيسها في المملكة وتقدم خدمات المعلومات الائتمانية الاستهلاكية لأعضائها في المملكة.

كما تقوم الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية بتجميع المعلومات المتعلقة بالائتمان بين الأعضاء المشاركين لتزويد مقدمي الائتمان بمعلومات مخاطر الائتمان. في عام ٢٠١٥ م، قدمت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية عدداً من المبادرات والمشاريع لتعزيز استراتيجياتها لتوفير بنية تحتية فعالة للمعلومات لتعزيز القدرة على تقييم وإدارة المخاطر. على سبيل المثال، أنشأت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية مركزاً للمعلومات تم تطويره وفقاً للمواصفات الدولية (المستوى الرابع) ونشرت دليلاً إجرائياً كجزء من حملة "اعرف حقوقك" لزيادة الوعي الائتماني بين جميع فئات المجتمع. وتم الإقرار بعدد من مشاريع الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية من قبل مجموعة العشرين بناءً على مبادرة من مجلس الاستقرار المالي (الذي يشارك البنك المركزي السعودي في عضويته)، والتي تهدف إلى مساعدة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر بطريقة منهجية وفعالة وتطبيق المتطلبات التنظيمية والتشغيلية، وتطوير المنتجات والخدمات، لضمان استقرار وكفاءة القطاع المالي.

التمويل الإسلامي

كان التمويل الإسلامي مجال نمو للاقتصاد المالي السعودي وكان أحد أهم التطورات في الأسواق المالية في السنوات الأخيرة. حيث أن المملكة العربية السعودية هي أحد أكبر وأسرع الأسواق نمواً للخدمات المصرفية الإسلامية في العالم.

وتشمل قطاع المصرف الإسلامي في المملكة العربية السعودية مزيجاً من المؤسسات التي تتراوح من المصارف الإسلامية المخصصة إلى المصارف التقليدية التي تقدم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال أقسام أو نوافذ منفصلة. كما أن العديد من المصارف في المملكة العربية السعودية لديها لجان شرعية تقدم آراء مستقلة حول مدى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. وتتوفر حالياً مجموعة واسعة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق لقطاعات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والتي تعطي عروض الائتمان والودائع والاستثمار والخزينة.

شهد قطاع الخدمات المصرفية الشخصية أقوى طلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية حيث تشكل الأصول الإسلامية الاستهلاكية الجزء الأكبر من إجمالي الأصول الاستهلاكية. بالإضافة إلى منتجات الودائع، تشمل حلول التمويل الإسلامي والتمويل الشخصي والتمويل العقاري وبطاقات الائتمان الإسلامية. مع نمو النشاط التجاري في قطاع العقارات وتزايد عدد السكان، من المتوقع أن يكون التمويل العقاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية محركاً رئيسياً لنمو أصول الخدمات المصرفية الشخصية الإسلامية في المستقبل.

يتزايد الطلب على الائتمان من قطاع الخدمات المصرفية للشركات بسرعة بعد إطلاق مشاريع البنية التحتية وزيادة الاهتمام بالتصنيع. حيث تشمل عروض المنتجات الرئيسية الإجارة والمرابحة ويتم تقديمها على شكل تسهيلات ثنائية، وكذلك من خلال الإفراض المشترك. ولتلبية احتياجات هذا القطاع من السوق، قدمت المصارف الإسلامية أيضاً حلولاً مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي السنوات الأخيرة، كان هناك العديد من معاملات تمويل المشاريع الإسلامية الكبيرة الحجم التي جذبت مشاركة عدد كبير من المصارف. وقد وضع هذا القطاع المصرفي الإسلامي في موقع تنافسي مقابل نظيره التقليدي.

من المتوقع أن يستمر قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في النمو مع توقع الطلب على الائتمان من قطاعي الشركات والمستهلكين (كما هو الحال في سوق الخدمات المصرفية التقليدية، قد يتطور النمو في الخدمات المصرفية الإسلامية بوتيرة أبطأ في ضوء التحديات الاقتصادية الحالية الناجمة عن فترة طويلة من أسعار النفط المنخفضة). ومن المتوقع أيضاً أن يترافق مع زيادة متزامنة في عروض المنتجات الإسلامية المبتكرة وزيادة الوعي والطلب من الجمهور العام على الحلول المتطورة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الخزينة

زادت أنشطة الخزينة في المصارف السعودية خلال السنوات القليلة الماضية حيث أصبحت الأسواق المالية أكثر تطوراً مع زيادة استخدام الأدوات المالية. كما أن المصارف المؤهلة في المملكة العربية السعودية قادرة على أن تقدم لعملائها منتجات مهيكلة تستخدم المشتقات المالية وتتوافق أيضاً مع الشريعة الإسلامية.

المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول

ازدهر نشاط خدمات الوساطة بين عامي ٢٠٠٣ م و٢٠٠٦ م، عندما وصلت تداول إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. حيث بلغ مستوى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) في تداول ٨,٣٨٩,٢٣ في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م و٨,٦٨٩,٥٣ في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م و١١,٢٨١,٧١ في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م.

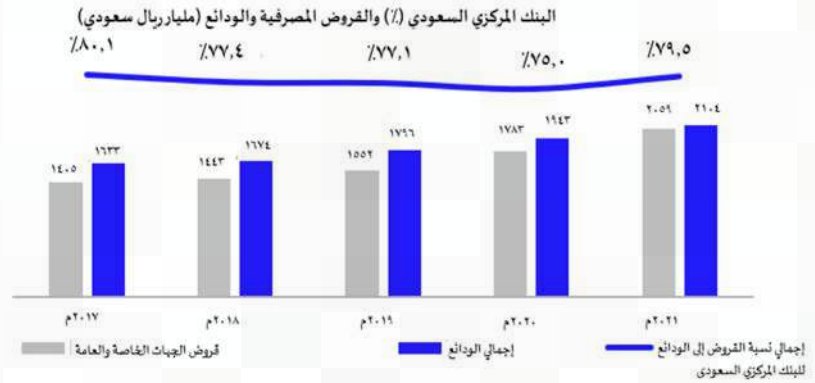
استجابةً لجهود الحكومة السعودية لتطوير منصة فعالة لأسواق رأس المال، شرع عدد من المصارف، بما في ذلك المصرف، في تقديم خدمات استشارية في أسواق رأس المال والأسهم والدين للشركات. منذ عام ٢٠٠٣ م، تم تنفيذ عدد من الطروحات العامة الأولية، حيث كان العديد منها مبادرات حكومية.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئة تراخيص للعديد من المؤسسات المالية للعمل بصفة رئيسية أو كوكيل في ترتيبات قيادة الأسهم وترتيبات إدارة الأسهم و / أو خدمات الاستشارات وحفظ الأوراق المالية. وبعد ذلك، قام عدد من المصارف السعودية بتأسيس شركات تابعة منفصلة للقيام بهذه الأنشطة. كما تم السماح للمؤسسات المالية الأجنبية بشراء وبيع الأسهم مباشرة في الشركات المدرجة في تداول منذ عام ٢٠١٥ م وفقاً للقواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة.

بعض مقاييس القطاع المصرفي السعودي

نسبة القروض إلى الودائع

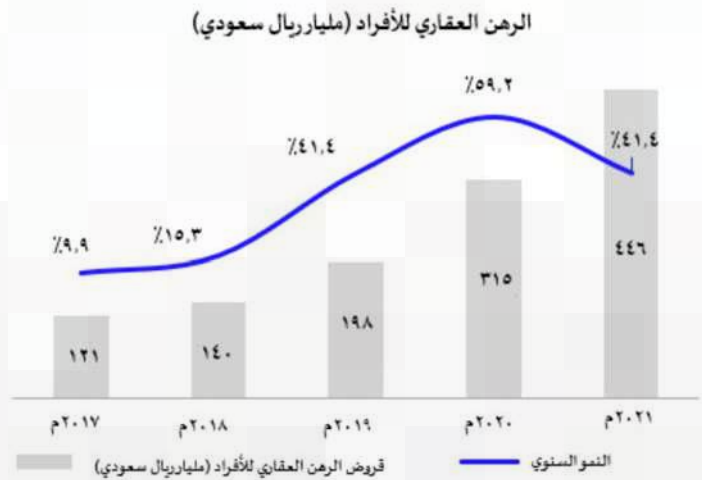
يوضح الرسم البياني أدناه نسبة قروض القطاع المصرفي السعودي إلى الودائع بالإضافة إلى إجمالي قروضه وإجمالي الودائع في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠١٧ م و٢٠١٨ م و٢٠١٩ م و٢٠٢٠ م و٢٠٢١ م.



ظلت نسبة القروض إلى الودائع في المملكة العربية السعودية مستقرة نسبياً منذ عام ٢٠١٧ م، مع بعض الانخفاضات كما في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠١٩ م و٢٠٢٠ م و٢٠٢١ م مما يعكس نمواً أسرع في القروض مقارنة بالودائع والزيادة كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م تعكس زيادة أكبر بكثير في الودائع أكثر من القروض حيث بدأ الاقتصاد في التعافي بعد التراجع الكبير الناتج عن فيروس كورونا المستجد في عام ٢٠٢٠ م.

الرهن العقاري للأفراد

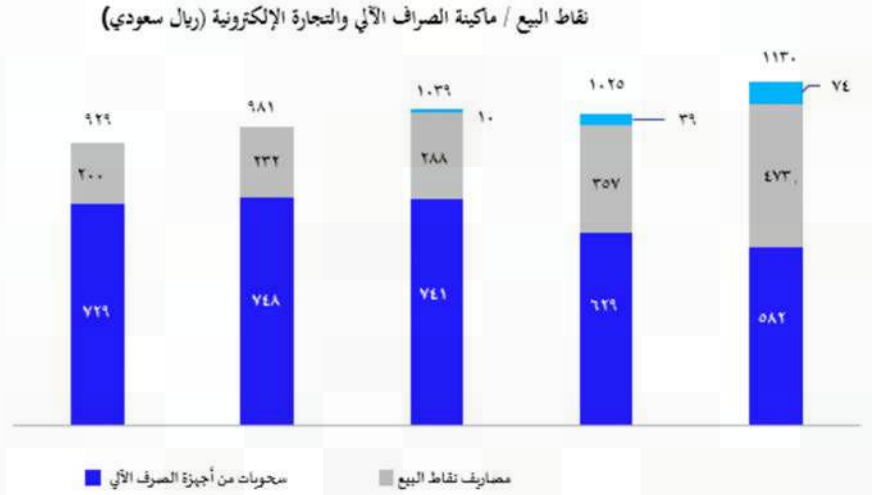
يوضح الرسم البياني أدناه قروض الرهن العقاري للأفراد في المملكة العربية السعودية في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠١٧ م و ٢٠١٨ م و٢٠١٩ م و٢٠٢٠ م و٢٠٢١ م.



نما حجم قروض الرهن العقاري للأفراد في المملكة العربية السعودية في كل فترة منذ عام ٢٠١٦ م، مع انخفاض معدل النمو في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، مما يعكس بشكل أساسي سوقاً ناشجاً.

إحصاءات نقاط البيع / أجهزة الصراف الآلي والتجارة الإلكترونية

يوضح الرسم البياني أدناه حجم عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية والإنفاق من خلال محطات نقاط البيع في المملكة العربية السعودية والإنفاق على التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية في كل من عام ٢٠١٧ م و٢٠١٨ م و٢٠١٩ م و٢٠٢٠ م و٢٠٢١ م.



مصدر: النشرات الشهرية للبنك المركزي السعودي

من المحتمل أن النمو في الإنفاق على التجارة الإلكترونية والانخفاض في عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في كل من عامي ٢٠٢٠ م و٢٠٢١ م يعكس تأثير تدابير الحجر لمكافحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ م والتحول الرقمي الذي يحدث في المملكة العربية السعودية.

البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً)

نبذة عامة والمهام المكلف بها

البنك المركزي السعودي هو المنظم والمشرف على المؤسسات المالية المرخصة، بما في ذلك المصارف وشركات التمويل والتأجير والعقارات وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات المعلومات الائتمانية في المملكة العربية السعودية.

تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم ١٠٤٦/١/٤/٣٠ بتاريخ ١٣٧١/٠٧/٢٥هـ (الموافق ١٩٥٢/٠٤/٢٠م)، وتم استبدال هذا المرسوم الملكي بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٦ بتاريخ ١٤٤٢/٠٤/١١هـ (الموافق ٢٠٢٠/١١/٢٦م) والذي غير اسم مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنك المركزي السعودي مع الحفاظ على الاختصار (ساما). وتشمل المهام الرئيسية للبنك المركزي السعودي ما يلي:

- إصدار العملة الوطنية.
- التعامل مع الشؤون المصرفية للحكومة.
- الإشراف على المصارف التجارية وتجار الصرافة.
- إدارة احتياطات النقد الأجنبي للمملكة العربية السعودية.
- القيام بدور البنك الحكومي والمستشار في الشؤون النقدية والمصرفية والمالية.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف.
- تعزيز نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- الإشراف على شركات التأمين التعاوني والمهن الحرة المتعلقة بقطاع التأمين.
- الإشراف على شركات التمويل.
- الإشراف على شركات المعلومات الائتمانية.

نظام مراقبة البنوك

نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٤٣٨/٠٢/٢٢هـ (الموافق ١٩٦٦/٠٦/١٢م) المعدل بالمرسوم الملكي رقم م/٢ بتاريخ ١٣٩١/٠١/٠٥هـ (والموافق ٣ مارس ١٩٧١م)، يهدف إلى حماية المصارف وودائع العملاء والمساهمين وتأمين مستويات سيولة كافية. كما يحظر النظام على المصارف القيام بأنشطة معينة قد تلحق الضرر بمساهميها وعملائها. بالإضافة إلى ذلك، يحظر النظام الأفراد والشركات استخدام كلمة "بنك" أو مرادفاتها في أسمائهم أو القيام بأي أنشطة مصرفية دون الحصول على ترخيص من البنك المركزي السعودي. ويحدد نظام مراقبة البنوك الإطار الذي يجب أن تعمل المصارف ضمنه في المملكة العربية السعودية ويتم استكمالها بالتعاميم والتوجيهات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك المركزي السعودي من وقت لآخر. عموماً، لا تنشر هذه التعاميم والتوجيهات للجمهور خارج القطاع المصرفي.

حماية المستهلك

يعتبر البنك المركزي السعودي من أشد المدافعين عن حماية المستهلك منذ حصوله على نظامه في عام ١٩٥٢م وإصدار نظام مراقبة البنوك في عام ١٩٦٦م. ونتيجة لذلك، لعب البنك المركزي دوراً مهماً في ضمان تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها مع المستهلكين بعدالة وصدق.

مع تطور القطاع المالي في المملكة العربية السعودية ونموه، يواصل البنك المركزي السعودي مراجعة هذه التطورات واتخاذ قرارات بشأن التغييرات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية المناسبة لتوفير مستوى حماية المستهلك المتوقع من دولة عضو في المنظمات الاقتصادية والمالية الرئيسية في العالم.

يتمثل الهدف الحالي للبنك المركزي السعودي في ضمان حصول جميع المستهلكين الذين يتعاملون مع المؤسسات المالية المرخصة في المملكة العربية السعودية على المستوى المتوقع من حماية المستهلك، بما في ذلك المعاملة العادلة والصدق وسهولة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية.

حدد البنك المركزي السعودي السلوك المتوقع من المؤسسات المالية من خلال العديد من اللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة، بما في ذلك "مبادئ حماية عملاء المصارف" ("المبادئ") الصادرة في تاريخ يونيو ٢٠١٣م والتي تستند إلى المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي التي تم وضعها، ومن قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام ٢٠١١م.

حددت المبادئ التعليمات التوجيهية الرئيسية لتمكين المؤسسات المصرفية المرخصة من تقديم المستوى المطلوب من المعاملة العادلة والصدق والشمول المالي، وبالتالي تلبية الهدف الاستراتيجي للبنك المركزي السعودي لحماية المستهلك المالي في المملكة العربية السعودية. تنطبق المبادئ على أنشطة المصارف العاملة بموجب ترخيص، والتي تخضع لإشراف البنك المركزي السعودي والتي تتعامل مع الأشخاص الذين هم، أو قد يصبحون، مستهلكين. تنطبق المبادئ أيضاً على أنشطة أي طرف ثالث تستعين به مؤسسات مصرفية مرخصة للقيام بأي أنشطة لها. كما أن المبادئ ملزمة لجميع المؤسسات المصرفية المرخصة، ومكملة للتعليمات واللوائح الداخلية الصادرة عن أي مؤسسة مصرفية مرخصة وتنطبق على جميع المعاملات التي تتم مع المستهلكين الأفراد.

صدرت المبادئ بموجب الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي السعودي بموجب التشريعات والأنظمة التالية:

- نظام مؤسسة النقد العربي السعودي - مادة (د٣) الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٣ بتاريخ ١٣/٠٥/١٣٧٧هـ (الموافق ١٥/١٢/١٩٥٧م) والمستبدل بنظام البنك المركزي السعودي - المادة (٤.٣) الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٦ وتاريخ ١١/٤/١٤٤٢هـ (الموافق ٢٠/١١/٢٠٢٠م).
- نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ٢٢/٠٢/١٣٨٦هـ (الموافق ١٢/٠٦/١٩٦٦م).
- القرار الوزاري رقم ٣/٢٤٩١٣ وتاريخ ١٤/٠٦/١٤٠٦هـ (الموافق ٢٢/٠٦/١٩٨٦هـ).
- توفر "المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن حماية المستهلك المالي" خلفية "المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي" التي يتم تبنيها الآن كجزء من المبادئ.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ معززة بمبادئ التمويل المسؤول للأفراد (الصادرة عن البنك المركزي السعودي بموجب التعميم رقم ٩٩/٤٦٥٣٨ بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٨م، بصيغتها المعدلة بموجب تعميم البنك المركزي السعودي رقم ١/٤٠٦٩٤ المؤرخ ٢٤ مايو ٢٠١٨م) والتي تهدف إلى:

أ. تشجيع الإقراض المسؤول الذي يلبي الاحتياجات الفعلية للمستهلكين، لا سيما تلك المتعلقة بامتلاك المساكن والأصول بدلاً من الأغراض الاستهلاكية.

ب. تعزيز الشمول المالي من خلال توفير التمويل الكافي لجميع فئات المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار نسب الاستقطاع المعقولة التي يمكن للمستهلك تحملها.

ج. التركيز على ضمان العدالة والمنافسة بين الدائنين للتأكد من فعالية وكفاءة إجراءاتهم وآلياتهم.

تنطبق مبادئ التمويل المسؤول للأفراد على جميع الدائنين والأنشطة المالية الموجهة إلى المستهلكين، والتي تشمل جميع منتجات وبرامج الائتمان المصممة للأفراد، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، التمويل الشخصي وتمويل المركبات وبطاقات الائتمان والتمويل العقاري.

في تاريخ أبريل ٢٠١٨م، أصدر البنك المركزي السعودي ضوابط وإجراءات التحصيل للأفراد المطبقة على المصارف وشركات التمويل الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي والتي تحدد إجراءات تحصيل الديون فيما يتعلق بالمستهلكين الأفراد، وإجراءات التعامل مع المستهلكين الأفراد المتعثرين، وضوابط التواصل مع المستهلكين الأفراد وضامنيهم من أجل تمكين الدائنين من اتباع إجراءات واضحة ومحددة مع حماية حقوق جميع الأطراف ذوي الصلة.

تتعلق تشريعات حماية المستهلك الإضافية التي تكمل المبادئ الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ضوابط إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري) بإصدار وتشغيل بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري الصادرة عن المصارف وشركات التمويل ومصدري البطاقات الآخرين الخاضعين لإشراف البنك المركزي السعودي.

كما تم زيادة نطاق تشريعات حماية المستهلك لتشمل شركات التمويل وفقاً لللائحة تمويل المستهلك والتي تحتوي على عدد من الأحكام المتعلقة بحماية حقوق المستهلك، بما في ذلك:

- السماح للعملاء بسداد التسهيلات التمويلية المتبقية جزئياً أو كلياً في أي وقت خلال فترة التمويل ذات الصلة.
- توحيد الرسوم الإدارية لجميع المصارف في المملكة العربية السعودية.
- تزويد العملاء بملخصات لتمويلهم، والتي تتضمن التفاصيل الأساسية للتمويل وأيضاً الأحكام الرئيسية للتمويل.
- تحديد القواعد والمعايير المتعلقة بكيفية تعامل المصارف مع العملاء.
- التأكيد على مبادئ الشفافية والإفصاح في عقود التمويل الاستهلاكي.

تهدف لائحة تمويل المستهلك إلى ضمان أن عقود تمويل المستهلكين قد عززت مستويات الإفصاح والشفافية ومكنت العملاء من الاطلاع بشكل أفضل على حقوقهم والتزاماتهم بموجب تمويلهم. ووفقاً للائحة تمويل المستهلك، يجب أن تحدد عقود تمويل المستهلك، من بين أمور أخرى:

- تفاصيل التمويل، بما في ذلك التكلفة الإجمالية للتمويل.
- طريقة الحساب لتحديد الربح.
- جميع الرسوم والعمولات والرسوم الإدارية.
- مخالفات التأخير في سداد الأقساط.
- آلية ممارسة حق العميل في الانسحاب أو التسوية المبكرة أو الإنهاء.

بالإضافة إلى ذلك، نشر البنك المركزي السعودي لوائح حماية المستهلك المطبقة على التأمين (مبادئ حماية عملاء شركات التأمين) بالإضافة إلى العديد من التعاميم التي تكمل وتفصل لوائح حماية المستهلك المختلفة الموضحة أعلاه. من أجل التعامل مع شكاوى المستهلكين ومراقبة أداء المؤسسات المالية والتزامها بالمبادئ، أنشأ البنك المركزي السعودي أيضاً إدارة مخصصة لحماية المستهلك.

التمويل العقاري والتأجير التمويلي

في تاريخ أغسطس ٢٠١٢ م، أصدر مجلس الوزراء السعودي مجموعة من التشريعات المعتمدة بموجب المراسيم الملكية فيما يتعلق بقطاع التمويل، بما في ذلك التمويل العقاري (نظام التمويل العقاري)، والتأجير (نظام الإيجار التمويلي) والإشراف للشركات المالية (نظام مراقبة شركات التمويل)، في كل حالة، كما هو موضح أدناه. أصدر البنك المركزي السعودي في تاريخ فبراير ٢٠١٣ م اللوائح التنفيذية لهذه الأنظمة.

نظام التمويل العقاري

يوفر هذا النظام الهيكل التنظيمي لتفويض وترخيص المصارف وشركات التمويل لدخول سوق العقارات. خاصة ما يلي:

- يجوز للمصارف امتلاك عقارات لأغراض التمويل العقاري - وهي سمة رئيسية لمنتجات التمويل الإسلامي.
- تعلن الحكومة السعودية عن نشاط سوق العقارات ويتم منح الممولين حق الوصول إلى المحاكم وسجلات الموثقين.
- يجب إجراء فحص الائتمان للمقترضين من خلال أحد مكاتب الائتمان المعتمدة.

تحدد اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري دور شركات التمويل، وتحدد متطلبات الدخول في عقد إيجار تمويلي عقاري وتسجيله، وتحدد متطلبات البنك المركزي السعودي لترخيص شركات إعادة التمويل، وتحدد القواعد المنظمة لأنشطة شركات إعادة التمويل. كما أصدر البنك المركزي السعودي في تاريخ يونيو ٢٠٢٠ م إرشادات بشأن تقديم منتجات التمويل العقاري للأفراد. وتحدد هذه الإرشادات الحد الأدنى من المتطلبات على الممولين الذين يقدمون منتجات التمويل العقاري للأفراد.

نظام الإيجار التمويلي

يبين هذا النظام القواعد المتعلقة بالإيجار التمويلي، وينص بشكل خاص على ما يلي:

- يجب تنفيذ مسؤوليات المؤجر والمستأجر بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية (وضع مخاطر الأصول على المؤجر خلال مدة عقد الإيجار مع جعل المستأجر مسؤولاً عن الاستخدام ذي الصلة).
 - يُسمح بنقل الأصول المؤجرة إلى المستأجر عند استحقاق مدة الإيجار.
 - يُسمح للمؤجر طلب مدفوعات الإيجارات المستقبلية إذا تخلف المستأجر عن السداد، بشرط ألا يكون عدد هذه المدفوعات أكبر من عدد المدفوعات المتأخرة.
- تحدد اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي حقوق والتزامات المؤجر والمستأجر في عقد الإيجار التمويلي، وتحدد القواعد المتعلقة بالتنازل عن الحقوق، ودفعات الأقساط وحقوق الملكية للأطراف ذوي العلاقة، وتحدد متطلبات تأسيس شركة لتسجيل عقود الإيجار التمويلي ومتطلبات تسجيل هذه الشركات لعقود الإيجار التمويلي.

نظام مراقبة شركات التمويل

يوفر هذا النظام إطاراً تنظيمياً ورقابياً لشركات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتقديم أشكال التمويل المعتمدة من البنك المركزي السعودي، بما في ذلك التمويل العقاري.

تحدد اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل قواعد ومتطلبات البنك المركزي السعودي لترخيص شركات التمويل وتتضمن متطلبات حوكمة الشركات ومتطلبات المراجع الداخلي والقواعد الأخرى التي يجب على شركات التمويل الالتزام بها من أجل الحفاظ على ترخيصها.

هيئة السوق المالية

تأسست الهيئة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢٣/٧/٣١م) المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) بتاريخ ١٤٤١/١/١٩هـ (الموافق ١٨ سبتمبر ٢٠١٩م) ("نظام السوق المالية"). وهي جهة حكومية ذات استقلال مالي وقانوني وإداري.

تنظم الهيئة أسواق المال في المملكة العربية السعودية. وتصدر القواعد واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام نظام السوق المالية بهدف خلق بيئة استثمارية مناسبة. حيث تشمل الأهداف الرئيسية للهيئة هما يلي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- حماية المستثمرين وعامة الناس من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على الاحتيال والخداع والغش والتلاعب والتداول بناء على معلومات داخلية.
- تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- وضع تدابير لتقليل المخاطر المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية.

- تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والمتاجرة فيها.
 - تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
 - تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
 - تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- بالإضافة إلى ذلك، وبموجب نظام السوق المالية، شكلت الهيئة لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، كما قام مجلس الوزراء، بموجب نظام السوق المالية أيضاً، بتشكيل لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية. كلتا هاتين اللجنتين هي لجان شبه قضائية مخولة بالفصل في المنازعات والمخالفات المتعلقة بنظام السوق المالية ولوائح وأنظمة الهيئة، بما في ذلك تداول.
- في عام ٢٠١٦ م، تم إطلاق برنامج الريادة المالية ٢٠٢٠ م ("البرنامج")، والذي تم بموجبه إقرار مجموعة من المبادرات الخاصة ببرنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠)، بما في ذلك تحقيق الأهداف والمبادرات الاستراتيجية للريادة الاستراتيجية الثانية لتطوير سوق مالية متقدمة.

تسعى الهيئة من خلال البرنامج إلى وضع السوق المالية السعودية كسوق رئيسية في الشرق الأوسط وإحدى الأسواق المالية الرائدة في العالم، مع كونها سوقاً متقدمة وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، مما يمكنها من لعب دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله. يتكون البرنامج من أربعة محاور رئيسية هي:

- **تسهيل التمويل:** تعميق أسواق رأس المال وتعزيز دورها في زيادة رأس المال.
- **تشجيع الاستثمار:** دعم نمو إدارة الأصول وتشجيع الاستثمار المؤسسي.
- **تعزيز الثقة:** تعزيز الهيكل التنظيمي لأسواق رأس المال.
- **بناء القدرات:** دعم تنمية المشاركين في السوق.

ويركز البرنامج أيضاً على تطوير بيئة تنظيمية للأسواق المالية في المملكة لضمان حماية المستثمرين، وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية.

تعتزم الهيئة زيادة عدد الشركات المدرجة في كل من الأسواق الموازية الرئيسية والصغرى إلى أكثر من ٢٥٠ شركة بالإضافة إلى مضاعفة رأس المال المستثمر من خلال القنوات المدارة ليصل إلى ٦٥٠ مليار ريال من الأصول الخاضعة للإدارة.

وفقاً لهدف الهيئة المتمثل في تطوير أفضل الممارسات الدولية الرائدة في السوق والتعاون مع المؤسسات المماثلة الأخرى دولياً، تعد الهيئة مشاركا نشطاً في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية المعترف بها كقائدة في وضع معايير قطاعي الأوراق المالية وأسواق رأس المال على مستوى العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة مشاركة في اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

تأسيس شركة السوق المالية السعودية (تداول)

في أوائل الثمانينيات الميلادية، شرعت الحكومة في تشكيل سوق منظم للتداول. في عام ١٩٨٤م، شكلت لجنة وزارية مكونة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة والبنك المركزي السعودي لتنظيم السوق وتطويره. كان البنك المركزي السعودي هو الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم ومراقبة أنشطة السوق حتى تم إنشاء الهيئة في تاريخ يوليو ٢٠٠٣م. حيث تصدر الهيئة القواعد واللوائح اللازمة لحماية المستثمرين وضمان العدالة والكفاءة في السوق بصفتها المنظم والمشرف الوحيد على أسواق رأس المال. في تاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٧م، وافق مجلس الوزراء السعودي على تشكيل شركة السوق المالية السعودية (تداول) كشركة مساهمة وفقا للمادة ٢٠ من نظام السوق المالية.

وفي تاريخ ٧ أبريل ٢٠٢١م، أعلنت شركة السوق المالية السعودية (تداول) عن تحولها إلى هيكل جماعي تصبح بموجبه مجموعة تداول السعودية الشركة الأم لمحافظة مكونة من أربع شركات تابعة بما في ذلك شركة السوق المالية السعودية - تداول، والتي تعرف باسم السوق السعودية.

إدارة السيولة ومخاطر الائتمان

بموجب نظام مراقبة البنوك، يجب ألا تتجاوز التزامات ودائع أي مصرف ١٥ ضعف احتياطياته ورأس ماله المدفوع أو رأس ماله المستثمر. النسبة الحالية المحددة من قبل البنك المركزي السعودي للإيداع القانوني هي نسبة (٧%) من إجمالي الودائع تحت الطلب للعملاء ونسبة (٤%) من الأرصدة المستحقة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المستحقة للبنك المركزي السعودي والودائع بالعملة الأجنبية لغير المقيمين) والمدخرات والودائع لأجل وهوامش الاعتمادات المستندية والضمانات (باستثناء جميع أنواع ودائع إعادة الشراء).

بالإضافة إلى الوديعة القانونية، يتعين على كل مصرف في المملكة العربية السعودية أيضاً الاحتفاظ باحتياطي سائل لا يقل عن نسبة (٢٠%) من إجمالي التزامات الودائع. يجب أن يتكون الاحتياطي السائل من النقد أو الذهب أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً من أجل الامتثال لمتطلبات نظام مراقبة البنوك.

في السابق، وضع نظام مراقبة البنوك حداً أقصى لمقدار المسؤولية المالية التي قد يتكبدها أي مصرف فيما يتعلق بأي شخص واحد. تم استبدال ذلك بقواعد التعرضات الكبيرة للبنوك في تعميم البنك المركزي السعودي الأخير في أغسطس ٢٠١٩م.

بموجب هذه القواعد، لا يجوز للمصرف منح قرض أو تمديد تسهيل ائتماني أو تقديم ضمان أو تحمل أي التزام مالي آخر فيما يتعلق بأي شخص بمبلغ إجمالي يتجاوز:

- في حالة البنوك، نسبة (٢٥%) من إجمالي رأس مالها المؤهل.
- في حالة الشركات، نسبة (١٥%) من إجمالي رأس مالها المؤهل.
- في حالة الأفراد، نسبة (٥%) من إجمالي رأس مالها المؤهل.

كذلك لدى البنك المركزي السعودي صلاحية في تنظيم السيولة ومخاطر الائتمان لأي مصرف من خلال وسائل منها تقييد الحد الأقصى للمبلغ الذي قد يقرضه المصرف، ومستوى تعرض المصرف لعميل واحد وفئات القروض التي يمكن أن ينتجها المصرف. قد تختلف هذه القيود من مصرف لآخر حسب الظروف ذات الصلة، بالإضافة إلى متطلبات الإيداع القانوني واحتياطي السيولة المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك.

يجري البنك المركزي السعودي مراجعة كاملة لعمليات كل مصرف كل ثلاث سنوات ويقيم بشكل أكثر انتظاماً وظائف محددة داخل كل مؤسسة. كما تدخل البنك المركزي السعودي لدعم المصارف التي وجدت نفسها في مصاعب. كما قد سمح للمصارف المتعثرة بالاستفادة من التمويل منخفض التكلفة في الثمانينيات.

على مر السنين، اكتسب البنك المركزي السعودي سمعة طيبة كمنظم صارم. في عام ١٩٨٩ م، أدخل البنك المركزي السعودي معايير المحاسبة والإفصاح للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، والتي تتوافق بشكل أساسي مع المعايير الدولية للتقارير المالية. تلتزم جميع المصارف في المملكة العربية السعودية الآن بالمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة وغيرها من المعايير المحاسبية للبنوك التجارية الصادرة عن البنك المركزي السعودي. كما تقوم المصارف بإعداد بياناتها المالية لتتوافق مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات.

متطلبات تقديم التقارير

يتعين على المصارف تقديم بيانات شهرية للمركز المالي الموحد لفروعها المحلية والأجنبية. كما يتعين على المصارف تقديم تقارير ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية إلى البنك المركزي السعودي. هذه التقارير شاملة وتتعامل مع أمور مثل جدول استحقاق التسهيلات الائتمانية، وتركيزات المخاطر، والتعرضات الكبيرة، ومخاطر الصرف الأجنبي، وتحليل احتياطات خسائر القروض المحددة، وحساب كفاية رأس المال القائم على مخاطر المصرف ذي الصلة.

يتعين على المصارف تقديم بياناتها المالية السنوية الموحدة المدققة إلى البنك المركزي السعودي في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية، كما يتعين على المصارف المدرجة تقديم تقرير في غضون ثلاثة أشهر وفقاً لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. يجب تدقيق القوائم المالية الموحدة السنوية من قبل مدققين مشتركين مستقلين. يجب أن تكون القوائم المالية الموحدة المدققة والمنشورة للمصارف السعودية متوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة من قبل البنك المركزي السعودي لمحاسبة الزكاة وضرائب الدخل، الأمر الذي يتطلب اعتماد جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) باستثناء تطبيق المعيار المحاسب الدولي ١٢، و "ضرائب الدخل" ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ٢١، "الرسوم" بقدر ما تتعلق هذه بالزكاة وضريبة الدخل. وفقاً لتعميم البنك المركزي السعودي رقم ٣٨١٠٠٠٧٤٥١٩ بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١٧ م والتعديلات اللاحقة المتعلقة بمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل، يجب استحقاق الزكاة وضريبة الدخل على أساس ربع سنوي من خلال حقوق المساهمين ضمن الأرباح المبقاة. القوائم المالية الموحدة مطلوبة أيضاً للامتثال لنظام مراقبة البنوك ونظام الشركات. يتعين على الشركات المدرجة أن تنشر بيانات مالية ربع سنوية حيث أن أسهمها مدرجة في تداول. ومع ذلك، تتم مراجعة القوائم المالية ربع السنوية من قبل المدققين وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص رقم ٢٤٠ "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة" محدودة من حيث نطاق الإجراءات المنفذة.

منذ أن أدخل البنك المركزي السعودي معايير إفصاح إلزامية، حدث تحسن في مستوى الإفصاح من قبل المصارف في المملكة، والتي تنشر الآن تفاصيل القروض حسب القطاع والجغرافيا، بالإضافة إلى القروض المقدمة للحكومة السعودية والأطراف ذات الصلة. تقوم المصارف أيضاً بالإبلاغ عن القروض المشكوك في تحصيلها واحتياطات خسائر القروض وعمليات تخفيض القيمة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المملكة العربية السعودية من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨م، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ومختلف الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد نفذت الإجراءات المطلوبة بموجب تلك الاتفاقيات.

في يونيو ٢٠١٩ م، كانت المملكة العربية السعودية أول دولة عربية تنضم إلى مجموعة العمل المالي ("فاتف"). على المستوى الإقليمي، المملكة العربية السعودية عضو مؤسس في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ("MENA-FATF") التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٤ م.

يعتبر غسل الأموال جريمة بموجب الشريعة الإسلامية. على مدى السنوات العشر الماضية، وضعت المملكة العربية السعودية إطاراً تشريعياً وتنظيماً شاملاً نسبياً يتعامل مع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. نفذت المملكة العربية السعودية أول إجراء لتحديد هوية العملاء في عام ١٩٧٥.

المملكة العربية السعودية لديها أنظمة شاملة تغطي متطلبات "اعرف عميلك" و"مكافحة غسل الأموال" و"مكافحة تمويل الإرهاب". لدى المملكة العربية السعودية أنظمة شاملة تغطي متطلبات "اعرف عميلك" و"مكافحة غسل الأموال" و"مكافحة تمويل الإرهاب" للقطاع المصرفي. أصدر البنك المركزي السعودي في أبريل ٢٠٠٣ م القواعد المحدثة لفتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها في البنوك بالمملكة العربية السعودية (البنك المركزي السعودي رقم ٣٢٢٢/بي سي آي/٦٠: بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٣م) ("قواعد فتح الحسابات"). تحتوي هذه القواعد على متطلبات شاملة تحكم تحديد هوية العميل، وفتح الحسابات المصرفية والاحتفاظ بها، وتحويل الأموال وإيداع النقود، كما تحتوي على قواعد تفصيلية للتحكم في تشغيل الحسابات المصرفية للمنظمات الخيرية والجمعيات الخيرية. في عام ٢٠٠٨م، قام البنك المركزي السعودي بمراجعة قواعد فتح الحسابات من خلال إضافة متطلبات إضافية وتقديم إرشادات حول التعامل مع الأفراد غير المقيمين والكيانات والمنظمات متعددة الأطراف. تم إصدار تحديث خامس لهذه القواعد خلال عام ٢٠٢٠م، حيث قام البنك المركزي السعودي، من بين تغييرات أخرى، بإضافات معينة إلى قائمة الكيانات القانونية المحددة الخاضعة لمتطلبات "اعرف عميلك" وضوابط تشغيل الحسابات، وزادت المعلومات المطلوبة في متطلبات "اعرف عميلك" للعملاء من الشركات لتحديد أصحابها المستفيدين.

قام البنك المركزي السعودي بإصلاح نظام مكافحة غسل الأموال الحالي في المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٣م بإصداره القواعد التنفيذية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (البنك المركزي السعودي رقم بي سي آي ١٢٢/ بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٠٣م) (قواعد مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب). تحكم قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من بين أمور أخرى، الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ومراقبة المعاملات، وتحديد سمات العملاء والمعاملات، وتقييم المخاطر، وأنظمة التحكم، وبرامج الامتثال، والمراجعات والتدقيق، وسياسات ومعايير "اعرف عميلك"، والاحتفاظ بالسجلات. منذ عام ٢٠٠٣م، تم تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لاحقاً بما يتماشى مع جهود البنك المركزي السعودي المستمرة لتحسين وصقل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية.

في أغسطس ٢٠٠٣ م، قامت المملكة العربية السعودية بتحديث قوانين مكافحة غسل الأموال الحالية بسن نظام مكافحة غسل الأموال (بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٩ بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٣م) ولائحته التنفيذية ("نظام مكافحة غسل الأموال")، مما يوفر الأساس القانوني المحدث لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم إنشاء وحدة تحريات مالية، مما يتيح مزيداً من التبادل الدولي للمعلومات المالية في حالات الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين وكالات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية.

في نوفمبر ٢٠٠٥ م، أصدر البنك المركزي السعودي تعميم (البنك المركزي السعودي رقم ٣٥١٨٥ إم إيه تي/٥٣٩: بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥م) يطالب جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية بالامتثال الصارم لأحكام نظام مكافحة غسل الأموال. تتطلب لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة بموجب قراره رقم ١-٨٣-٢٠٠٥ بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٥م (الموافق ٢٨/٦/٢٠٠٥م)، وتعديلاتها، التزام الكيانات التي تمارس أعمال الأوراق المالية بنظام مكافحة غسل الأموال.

أصدر مجلس إدارة الهيئة في ديسمبر ٢٠٠٨م قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب قراره رقم ٣٩١-٢٠٠٨ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٤هـ (الموافق ٢٠٠٨/١٢/٠١م) وتعديلاته. صدر التحديث الأول لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فبراير ٢٠١٢م.

في أبريل ٢٠١٢م، قامت المملكة العربية السعودية بتحديث نظام مكافحة غسل الأموال الحالي ولائحته التنفيذية (بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣١ بتاريخ ١٤٣٣/٠٥/١١هـ (الموافق ٢٠١٣/٠٤/٠٣م))، أصدر البنك المركزي السعودي تعميماً (البنك المركزي السعودي رقم ٧٤٨٠٧٤٨٠٠٣٤١م إيه تي، بتاريخ ١٤٣٤/٠٦/١٥هـ) إلزام جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية بالامتثال الصارم لنظام مكافحة غسل الأموال واللائحة التنفيذية المحدثة.

في أكتوبر ٢٠١٧م، تم استبدال نظام مكافحة غسل الأموال الحالي واللائحة التنفيذية بنظام مكافحة غسل الأموال الجديد واللائحة التنفيذية الصادرة بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٢٠ بتاريخ ١٤٣٩/٢/٠٥هـ (الموافق ٢٠١٧/١٠/٢٥م).

في سبتمبر ٢٠١٨م، أجرت مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل مشترك تقييماً لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية. تمت مناقشة النتائج الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية والتوصيات لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية لهذا التقييم في يونيو ٢٠١٨م في الاجتماع العام المشترك لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في باريس. يمكن الاطلاع على تقرير التقييم الخاص بالمملكة العربية السعودية على موقعي MENA- مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في يناير ٢٠٢٠م، تم نشر تقرير متابعة يحلل التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في معالجة أوجه القصور في الامتثال التقني التي تم تحديدها في تقرير التقييم المشترك لعام ٢٠١٨م الصادر عن مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووجد التقرير أن المملكة العربية السعودية قد أحرزت بعض التقدم في معالجة أوجه القصور في الامتثال التقني التي تم تحديدها سابقاً ولكنها ستظل في متابعة معززة وستواصل تقديم تقرير إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن التقدم المحرز في تعزيز تنفيذها لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في أغسطس ٢٠٢٠م، أصدر البنك المركزي السعودي إرشادات لمكافحة الاحتيال المالي في المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية، بهدف التصدي المؤسسي للاحتيال والرشوة والفساد من خلال إلزام جميع المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية بتنفيذ الضوابط المحددة والامتثال لها كحد أدنى من المعايير.

في أبريل ٢٠٢١م، أصدرت المملكة نظام مكافحة الاحتيال، والذي ينص على عقوبات معينة (بما في ذلك الغرامات والسجن) للأنشطة الاحتيالية والخداع. وللنيابة العامة في المملكة سلطة إقامة الدعاوى على الأفعال التي تشكل انتهاكاً لهذا النظام.

مدققون مستقلون

وكإجراء احترازي، يطلب البنك المركزي السعودي من جميع المصارف في المملكة العربية السعودية أن يتم تدقيقها بشكل مشترك من قبل مدققين مستقلين.

متطلبات مالية

أدخل البنك المركزي السعودي لوائح لضمان عدم وجود تركيز غير متناسب للمخاطر لدى البنوك في أي قطاع أو عميل واحد، وأنه يتم الاحتفاظ بالسيولة والرسملة الكافية لدعم أنشطة البنك.

يتم تلخيص أهم اللوائح أدناه:

قروض مشكوك فيها ومتأخرة السداد / احتياطات خسارة القروض

في عام ٢٠٠٤م، أصدر البنك المركزي السعودي لوائح بشأن تصنيف الأصول، وكذلك قواعد التوفير. يوضح الجدول أدناه التصنيفات والاحتياطات المطلوبة لأغراض التنظيم الاحترازي:

تصنيف	معرفة ك	متطلبات الاحتياطي
سارية	لا توجد مشاكل	نسبة (١%) من المستحق
أولاً: إشارة خاصة	ضعف محتمل	نسبة (١%) من المستحق
ثانياً: دون المستوى المطلوب	عدم كفاية القدرة على الدفع و / أو الربح أو أصل الدين المتأخر لأكثر من ٩٠ يوماً	نسبة (٢٥%) من المستحق
ثالثاً: مشكوك فيه	المجموعة الكاملة مشكوك فيها و / أو متأخرة أكثر من ١٨٠ يوماً	نسبة (٥٠%) من المستحق
رابعاً: الخسارة	غير قابل للتحويل و/أو متأخر لأكثر من ٣٦٠ يوماً	نسبة (١٠٠%) من المستحق

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨م، اعتمدت جميع المصارف السعودية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية". من بين أمور أخرى، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذجاً جديداً لحساب مخصصات انخفاض القيمة التي يتم الاعتراف بها بناء على النظرة المستقبلية باستخدام نموذج "خسارة الأئتمان المتوقعة". يعتمد تقييم انخفاض القيمة على عناصر النظرة المستقبلية، بما في ذلك التوقعات الاقتصادية التي تغطي عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومعدلات العمولات الخاصة والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالسوق، والتي يتم الحصول عليها من خلال مصادر داخلية وخارجية.

السيولة

على البنوك في المملكة الاحتفاظ بأصول سائلة بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل من مطلوبات الودائع. لأغراض هذا الحساب، يتم تضمين النقد والذهب وأذون الخزينة والسندات الحكومية وإيداعات شهر واحد وأي أصول يمكن تصفيتها في غضون ٣٠ يوماً. يجب أيضاً إظهار تفاصيل الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير والودائع لأجل في الميزانية العمومية. يجب الإفصاح عن استحقاق الموجودات والمطلوبات لتحديد مدى الحساسية لمخاطر أسعار العمولات.

كفاية رأس المال

أدخلت دول مجلس التعاون الخليجي معياراً مشتركاً لكفاية رأس المال بناءً على معايير كفاية رأس المال من بنك التسويات الدولية. يوصي معيار دول مجلس التعاون الخليجي المطبق في المملكة العربية السعودية بحد أدنى ٨ في المائة نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، بما في ذلك المخاطر خارج الميزانية العمومية. يتم تصنيف الأصول إلى أربع مجموعات مخاطر تحمل أوزان مخاطر متفاوتة وفقاً لتقييم المخاطر للطرف المقابل. هناك أيضاً مستويان من مخاطر الدول، أحدهما لدول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والآخرين الذي لديهم ترتيبات إقراض خاصة مع صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقه العام للاقتراض، والذي يعتبر مخاطرة مفضلة. تعتبر جميع الدول الأخرى مخاطرة كاملة. في المقابل، يحسب بنك التسويات الدولية فقط مخاطر المملكة العربية السعودية وليس كل دول مجلس التعاون الخليجي على قدم المساواة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الاختلاف الرئيسي الآخر هو أن معايير دول مجلس التعاون الخليجي تمثل قروض الرهن العقاري بنسبة ١٠٠ في المائة مخاطرة مقابل ٥٠ في المائة بموجب معايير بنك التسويات الدولية.

تقتصر التزامات ودائع المصارف على ١٥ ضعف رأس المال والاحتياطيات. في الحالات التي يتم فيها تجاوز هذه النسبة، يتعين على المصارف إيداع ودائع بدون فوائد بمقدار نصف المبلغ الزائد لدى البنك المركزي السعودي. علاوة على ذلك، يجب تحويل ٢٥ في المائة من صافي الأرباح (بعد خصم التزامات الزكاة) إلى الاحتياطيات النظامية حتى يساوي رصيد الاحتياطي رأس المال المدفوع.

نح البنك المركزي السعودي في تطبيق قواعد ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بكاملها وفي الوقت المناسب وبطريقة حكيمة ومتحفظة. ونتيجة لهذا التنفيذ، سجل القطاع المصرفي في المملكة من بين أقوى نسب كفاية رأس المال ونسب الرافعة المالية ومعدلات السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الإطار التنظيمي الدولي للمصارف لاتفاقية بازل ٣

استجابة للأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٧م، عززت لجنة بازل معايير قياس رأس المال ورأس المال من خلال إصدار إطار عمل اتفاقية بازل ٣. يركز إطار عمل بازل ٣ على تعزيز جودة رأس المال التنظيمي، ورفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وتعزيز تغطية المخاطر وتقليل التقلبات الدورية لرأس المال التنظيمي. يقدم متطلبات جديدة للرافعة المالية ونسبة السيولة ومخازن رأس المال لتعزيز تكوين رأس المال. تم تنفيذ هذه التحسينات من خلال نهج متدرج حتى عام ٢٠١٩م. في ٧ ديسمبر ٢٠١٧م، نشرت لجنة بازل توصياتها المسماة لاتفاقية بازل ٣: الانتهاء من إصلاحات ما بعد الأزمة (يشار إليها بشكل غير رسمي باسم "اتفاقية بازل ٤"). تحتوي الإصلاحات على متطلبات جديدة لمخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر تعديل قيمة الائتمان وما يسمى بأرضية الإنتاج التي تحدد معايير دنيا جديدة لمتطلبات رأس المال في المؤسسات المالية باستخدام نماذج متقدمة لحساب متطلبات رأس المال. في ٢٧ مارس ٢٠٢٠م، نتيجة لتفشي كوفيد-١٩، أصدرت لجنة بازل بياناً يؤجل الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل ٤ لمدة عام واحد.

أدخل البنك المركزي السعودي العناصر الرئيسية لإطار اتفاقية بازل ٣ بما في ذلك نسبة الرافعة المالية، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر وإطار نسبة كفاية رأس المال، بالإضافة إلى إرشادات الإدارة السليمة والمخاطر التشغيلية، والنهج الموحد لقياس ائتمان الطرف المقابل، التعرض للمخاطر ومتطلبات رأس المال لتعرضات المصارف للأطراف المقابلة المركزية.

يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ أن تكون تعرضات المصارف مدعومة بقاعدة رأسمالية عالية الجودة. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون الشكل السائد لرأس المال من المستوى ١ هو الأسهم العادية والأرباح المحتجزة. تضمن مبادئ لجنة بازل المعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي أن المصارف تمتلك رأس مال عالي الجودة من الدرجة الأولى يمثل "رأس المال النقي" وهو "ممتص للخسارة" بدرجة عالية من خلال الإجراءات التالية:

- يتم تطبيق الخصومات من رأس المال وإجراءات الحيطة بشكل عام على مستوى الأسهم العادية أو ما يعادلها.
- الديون الثانوية عالية الجودة.
- أرباح أو قسائم تقديرية بالكامل غير تراكمية.
- لا يوجد تاريخ استحقاق ولا حافز للاسترداد.
- أدوات رأس مال هجينة مبتكرة مع حافز للاسترداد من خلال ميزات مثل شروط تصعيد، تقتصر حالياً على ١٥ في المائة من المستوى الأول من رأس المال والتي سيتم إلغاؤها تدريجياً.
- تم استبعاد أدوات المستوى ٣ من رأس المال لتغطية مخاطر السوق.
- لتحسين انضباط السوق، سيتم تحسين شفافية قاعدة رأس المال، مع الإفصاح عن جميع عناصر رأس المال المطلوب بالإضافة إلى تسوية مفصلة للحسابات المبلغ عنها.

بعد تطبيق معايير اتفاقية بازل ٣ المتعلقة برأس المال، فإن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي، باستثناء رؤوس الأموال الوقائية، في المملكة هو:

- يجب ألا تقل نسبة الأسهم العادية من المستوى ١ عن نسبة (٤.٥%) من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.
- يجب ألا يقل رأس المال من المستوى الأول عن نسبة (٦.٠%) من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.
- يجب ألا يقل إجمالي رأس المال (المستوى ١ من رأس المال بالإضافة إلى المستوى ٢ من رأس المال) عن نسبة (٨.٠%) على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.

نظام معالجة المؤسسات المالية المهمة

يتعلق نظام معالجة المؤسسات المالية المهمة بمعاملة المؤسسات المالية ذات الأهمية المؤسسية. حتى تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، لم يتم بعد إصدار اللوائح التنفيذية لهذا النظام والتي ستضمن أحكاماً مفصلة. لذلك، هناك حالة من عدم اليقين حالياً فيما يتعلق بالنطاق والتأثير الدقيق للنظام وما إذا كان سيتم تطبيقه على المصرف في المستقبل وإلى أي مدى. يمنح هذا النظام الجهة التنظيمية ذات الصلة سلطة تحديد، من وقت لآخر، ما إذا كان ينبغي اعتبار مؤسسة مالية ذات أهمية ومؤثرة. حتى تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، لم يتم اعتبار المصرف كمؤسسة مالية ذات أهمية مؤثرة من قبل الجهات التنظيمية ذات الصلة.

من بين أمور أخرى، ينص نظام معالجة المؤسسات المالية المهمة على ما يلي:

- يُطلب من إدارة المؤسسة المالية ذات الصلة إخطار البنك المركزي السعودي عندما تكون المؤسسة المالية في حالة ضائقة أو يحتمل أن تصاب بضائقة.
- في غضون ١٨٠ يوماً من طلب البنك المركزي السعودي، يجب على المؤسسات المالية ذات الصلة أن تقدم، لمراجعتها من قبل البنك المركزي السعودي، خطة استرداد توضح بالتفصيل الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لاستعادة الوضع المالي للمؤسسة المالية.
- يخضع أي طلب لإجراءات الإفلاس فيما يتعلق بالمؤسسة المالية ذات الصلة لموافقة البنك المركزي السعودي، بحيث يمكن للبنك المركزي السعودي بدلاً من ذلك، البدء في خطة المعالجة (على النحو المحدد أدناه).
- وفقاً لشروط المعالجة (على النحو المحدد أدناه) التي يتم الوفاء بها، يجوز للبنك المركزي السعودي إعداد خطة معالجة (خطة علاجية) لمجموعة المؤسسات المالية ذات الصلة والتي تخضع للمراجعة والمدخلات من المؤسسة المالية، وتخضع لموافقة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، قد تنص على:

١. بيع كل أو جزء من الأسهم و / أو السندات و / أو الأصول و / أو الالتزامات الخاصة بالمؤسسة المالية إلى طرف ثالث.

٢. تأسيس مؤسسة انتقالية يتم تحويل كل أو جزء من الأسهم و / أو الأسهم و / أو الأصول و / أو الالتزامات الخاصة بالمؤسسة المالية أو المؤسسة الانتقالية.

٣. إنشاء مؤسسة لإدارة الأصول يتم تحويل أصول أو التزامات المؤسسة المالية إليها. و / أو

٤. تعديل حقوق الدائنين و / أو حاملي أدوات رأس المال للمؤسسة المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيضها أو إلغاؤها أو تحويلها.

ينص نظام معالجة المؤسسات المالية المهمة أيضاً على أنه عند تنفيذ خطة المعالجة ذات الصلة، يجب ألا يتلقى المساهمون والدائنون أقل، أو لن يتكبدوا خسائر أكبر، مما هو متوقع تم استلامه أو فقده، في حالة إنهاء المؤسسة المالية ذات الصلة في ذلك الوقت من خطة المعالجة.

شروط المعالجة هي :

- المؤسسة المالية في ضائقة (كما هو موضح بالتفصيل أدناه)، أو من المحتمل أن تصبح في مأزق بطريقة تؤثر على استمراريتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
 - المؤسسة المالية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، مما يؤثر على قدرتها على الاستمرار في الوقت المناسب، إذا لم يتم وضع خطة المعالجة.
 - تحقق خطة المعالجة أيّاً من أهداف نظام معالجة المؤسسات المالية المهمة.
 - تنفيذ خطة المعالجة للمؤسسة المالية أفضل من إنهاءها.
- وفقاً لنظام معالجة المؤسسات المالية المهمة، في هذا السياق، تشمل " الضائقة ":
- نقص الموارد المالية والإدارية اللازمة لتحقيق متطلبات الكفاية المالية، والسيولة، وإدارة المخاطر أو إدارة المؤسسة بشكل عام، والوفاء بالتزامات الترخيص المستمرة التي، إذا لم يتم الوفاء بها، تبرر إلغاء الترخيص.
 - عندما تنخفض قيمة أصول المؤسسة المالية إلى أقل من، أو من المتوقع أن تنخفض إلى أقل من قيمة مطلوباتها في المستقبل القريب.
 - عندما تكون المؤسسة المالية غير قادرة، أو من المتوقع أن تصبح غير قادرة على سداد ديونها عند استحقاقها.
 - حاجة لدعم حكومي استثنائي.

برنامج ومبادرات البنك المركزي السعودي للدعم

في إطار دور البنك المركزي السعودي في تفعيل أدوات السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار المالي، ودعمًا لجهود الحكومة السعودية في التخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة على القطاع الخاص نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩، قام البنك المركزي السعودي بضح أكثر من ٥٠ مليار ريال سعودي كما في يونيو ٢٠٢١م في القطاع المصرفي لتعزيز السيولة المصرفية وتمكين المصارف من مواصلة تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص. من خلال هذا الإجراء المساند، يعتزم البنك المركزي السعودي مساعدة المصارف على مراجعة أو إعادة هيكلة قروضها للقطاع الخاص دون أي رسوم إضافية، ودعم الخطط للحفاظ على مستويات التوظيف في القطاع الخاص وتقديم بعض الخدمات المصرفية الإلكترونية مجانًا.

يهدف برنامج البنك المركزي السعودي إلى دعم وتمكين القطاع الخاص من تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات على النحو المبين أدناه.

دعم تمويل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الغرض من البرنامج هو التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لفيروس كورونا على قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحديدًا من خلال تقليل عبء تغطيات التدفقات النقدية، ودعم رأس المال العامل، وتمكين القطاع من النمو، والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي، والحفاظ على التوظيف. يتكون البرنامج من ثلاثة عناصر أساسية كالتالي:

برنامج المدفوعات المؤجلة

إيداع ما يقارب ٥٠ مليار ريال للمصارف وشركات التمويل لتأخير سداد مستحقات القطاع المالي (المصارف وشركات التمويل) من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر من تاريخ استحقاقها. منذ إنطلاقه، ساعد هذا البرنامج أكثر من ١٠٧٠٠٠ عقد بقيمة إجمالية ١٧٤ مليار ريال سعودي، وتمت زيادة الضخ من المخصص الأصلي البالغ ٣٠ مليار ريال سعودي بسبب الطلب. في ٣ أكتوبر ٢٠٢١م، أعلن البنك المركزي السعودي عن تمديد هذا البرنامج حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م تم تمديده لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢م. انتهى البرنامج في ٣١ مارس ٢٠٢٢م.

برنامج التسهيلات المضمونة

تقديم تمويل ميسر بنحو ١.١ مليار ريال سعودي للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال منح قروض من المصارف وشركات التمويل لقطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لدعم استمرارية الأعمال ونمو القطاع بطريقة تساهم في دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على مستويات التوظيف في هذه المؤسسات. منذ إنطلاقه، بلغ عدد عقود التمويل ذات الصلة أكثر من ١١٠٠. وتم تمديد البرنامج حتى ١٤ مارس ٢٠٢٢م.

برنامج ضمان القرض

إيداع مبلغ ٢٢.٨ مليون ريال سعودي (كما في يونيو ٢٠٢٠م) لتمكين المصارف وشركات التأمين من إعفاء المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تكاليف تمويل برنامج ضمان قرض كفالة الحكومة بغرض تقليل تكاليف التمويل للمنشآت المؤهلة خلال عام ٢٠٢٠م ولدعم التوسع التمويلي. منذ إنطلاقه، بلغ عدد عقود التمويل ذات الصلة أكثر من ٢٠٠٠.

في ٧ مارس ٢٠٢١م، أعلن البنك المركزي السعودي عن تمديد برنامج تمويل ضمان القروض لسنة إضافية حتى ١٤ مارس ٢٠٢٢م. والهدف من هذا التمديد هو تعزيز مساهمة البنك المركزي السعودي في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتخفيف آثار الوباء. انتهت فترة التمديد في ١٤ مارس ٢٠٢٢م.

دعم رسوم نقاط البيع والتجارة الإلكترونية

اعتباراً من مارس ٢٠٢٠م، تم تحقيق ذلك من خلال دعم رسوم الدفع لجميع المتاجر والجهات في القطاع الخاص لمدة ستة أشهر، وسدد البنك المركزي السعودي هذه الرسوم لمقدمي خدمات الدفع المشاركين في النظام الوطني. وذكرت مؤسسة النقد أنه منذ إنطلاقه في منتصف مارس وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٠م، بلغ عدد المتاجر التي استفادت من هذا البرنامج ١٣٠ ألف تاجر ونقاط بيع و٣٦٠ متجر إلكتروني. بلغ عدد المعاملات المعفاة من الرسوم ٢٤٨ مليوناً لنقاط البيع و٢٥ مليوناً للتجارة الإلكترونية. وتجاوزت قيمة هذه المعاملات ٣٦ مليار ريال لنقاط البيع و٥ مليار ريال للتجارة الإلكترونية. بلغ إجمالي الرسوم التي يدعمها البنك المركزي السعودي ٣٢٧ مليون ريال.

دعم المؤسسات المتضررة من الإجراءات الاحترازية

وفيما يتعلق بالمؤسسات المتضررة من الإجراءات الاحترازية المطبقة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، يقوم البنك المركزي السعودي الآن بالتنسيق مع المصارف وشركات التمويل لتسهيل سداد التمويل لهذه المؤسسات.

مناقشة الإدارة وتحليل المركز المالي للمجموعة ونتائج عملياتها

يجب قراءة المناقشة والتحليل التاليين للمركز المالي للمجموعة ونتائج العمليات بالتزامن مع المعلومات الواردة في " نبذة عن المعلومات المالية وغيرها" و "ملخص المعلومات المالية" والبيانات المالية المضمنة في نشرة الإصدار الأساسية هذه عن طريق الإشارة.

تستند هذه المناقشة والتحليل للمركز المالي للمجموعة ونتائج العمليات إلى القوائم المالية الموحدة التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها في المملكة العربية السعودية. تحتوي هذه المناقشة على بيانات تطلعية تنطوي على مخاطر وشكوك. قد تختلف النتائج الفعلية للمجموعة مادياً عن تلك المتوقعة في هذه البيانات التطلعية نتيجة لعوامل مختلفة، بما في ذلك تلك التي تمت مناقشتها أدناه وفي أماكن أخرى في نشرة الإصدار الأساسية هذه، لا سيما تحت العناوين "البيانات التطلعية" و "عوامل المخاطرة".

تم استخراج البيانات كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م من عمود المقارنة القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة المعدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤. تم استخراج البيانات كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م من عمود المقارنة في القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢١ م المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تم استخراج البيانات كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م من عمود المقارنة في القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢٠ م المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تم استخراج البيانات كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م من عمود المقارنة في القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢٠ م المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

انظر "المعلومات المالية والإحصائية" لمزيد من المناقشة حول مصدر الأرقام الواردة في هذا القسم وبعض المعلومات الأخرى ذات الصلة. على وجه الخصوص، يوضح هذا القسم أن جميع المعلومات المالية كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م في هذا القسم غير مراجعة. يجب ألا يعتمد المستثمرون على النتائج المرحلية باعتبارها مؤشراً على النتائج التي قد تحققها المجموعة للعام بأكمله.

نظرة عامة

تأسس المصرف كشركة مساهمة تأسست بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٠٠٠٩٦، تم تشكيله بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ وتاريخ ١٤٠٧/١١/٣ هـ (الموافق ١٩٨٧/٠٦/٢٩م) ووفقاً للمادة ٦ من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٥ وتاريخ ١٤٠٧/١٠/٢٦ هـ (الموافق ١٩٨٧/٦/٢٣م). يقع المكتب الرئيسي للشركة في ٨٤٦٧ طريق الملك فهد، حي المروج، الرياض ١٢٢٦٣ - ٢٧٤٣، المملكة العربية السعودية. يبلغ رأس مال المصرف الحالي ٤٠,٠٠٠ مليون ريال سعودي، يتكون من ٤,٠٠٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم. تشمل الأنشطة الرئيسية للمصرف القيام بأنشطة مصرفية واستثمارية لحسابه الخاص ونيابة عن الآخرين داخل وخارج المملكة من خلال شبكة الفروع والشركات التابعة.

يعتبر المصرف أكبر مصرف إسلامي في العالم من حيث الأصول والقيمة السوقية كما في ٨ سبتمبر ٢٠٢٢م. يقدم المصرف المنتجات والخدمات الإسلامية فقط. وحيث في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، عمل المصرف من خلال ٥١٥ فرعاً و ٤٨٢٤ جهاز صراف آلي و ٤٠٤.١٧٣ جهاز نقاط بيع و ١٩٩ مركز تحويل. كما في التاريخ نفسه، وكان للمصرف أيضاً شركة تابعة مملوكة بالكامل للمصرف في ماليزيا (الراجحي ماليزيا) مع ١٦ فرعاً) وفرعين أجنبيين مملوكين بالكامل - أحدهما في الأردن (مع ١٠ فروع) والآخر في الكويت (مع فرعين).

تعمل المجموعة من خلال أربع قطاعات أعمال:

- الخدمات المصرفية للأفراد.
- الخدمات المصرفية للشركات.
- خزينة، و
- خدمات الاستثمار والوساطة المالية، والتي تتكون أساساً من الأوراق المالية الموحدة، وأنشطة الوساطة وإدارة الأصول التابعة للشركة الفرعية المملوكة بالكامل "الراجحي المالية".

تعتقد الإدارة أن التحديات الرئيسية التي تواجه المجموعة هي:

- تأثير وباء كوفيد-19، بما في ذلك تأثيره على أسعار النفط الخام الدولية، والأثر الناتج على اقتصاد المملكة العربية السعودية والإنفاق الحكومي والتوظيف وأسعار البورصة وغيرها من التبعيات الاقتصادية القائمة على النفط، وكلها تؤثر على المجموعة. العملاء من المستهلكين والشركات.
 - التغييرات السلبية في اللوائح التنظيمية، مثل الحدود القصوى لمعدلات الإقراض، واللوائح الخاصة بالأنشطة القائمة على الرسوم، وقيود الإقراض والاستثمار، والزيادات في التكلفة بسبب الزيادة في معدل ضرائب القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية اعتباراً من يوليو 2020م.
 - التطورات السلبية على مستوى الاقتصاد الكلي والجيوسياسي، بما في ذلك التحركات المعاكسة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتطورات الجيوسياسية السلبية التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، و
 - خطر حدوث زيادة كبيرة في المنافسة بسبب الاندماج الأخير والمحمول في المستقبل بين البنوك المنافسة بالإضافة إلى المنافسة من الوافدين الجدد، ولا سيما كيانات التكنولوجيا المالية ("التكنولوجيا المالية").
- خلال عام 2021م، أعلن المصرف عن استراتيجيته الجديدة لمصرف المستقبل للفترة من 2021م إلى 2023م. وتتمثل الأهداف الأساسية الأربعة لهذه الاستراتيجية في البناء على الأعمال الأساسية للمصرف، والتفوق على السوق، وتحويل التكنولوجيا، وتلبية المزيد من احتياجات العملاء.
- يقع المقر الرئيسي للمصرف في المملكة العربية السعودية. أسهمها مدرجة في تداول تحت رمز المؤشر 1120. كما في 8 سبتمبر 2022م، كانت القيمة السوقية للشركة 341.22 مليار ريال سعودي.

العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج العمليات

فيما يلي مناقشة للعوامل الرئيسية التي أثرت أو من المتوقع أن تؤثر على نتائج عمليات المجموعة. ولا تخضع المجموعة لأي دورات تجارية موسمية تؤثر على أعمالها أو وضعها المالي.

ظروف اقتصادية

المصرف هو مؤسسة مالية سعودية تركز على الإقراض وقبول الودائع من المؤسسات والشركات والمقيمين في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، تتأثر إيراداتها ونتائج عملياتها بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية والسوقية في المملكة العربية السعودية.

في عام ٢٠١٩م، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمملكة العربية السعودية بنسبة ٠.٨ في المائة، وفقاً للهيئة العامة للإحصاء. على أساس حقيقي (الذي يلغي بشكل أساسي تأثير تغيرات أسعار النفط)، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة ٠.٣ في المائة. في عام ٢٠١٩م. في عام ٢٠٢٠م، مدفوعاً بانخفاض أسعار النفط وتأثير كوفيد-١٩، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية بنسبة ٤.١ في المائة.

عادة ما يؤثر انخفاض النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بشكل سلبي على الدخل التشغيلي للمجموعة في السنوات اللاحقة. على وجه الخصوص، يتأثر الاقتصاد السعودي بشكل جوهري بأسعار النفط. في عام ٢٠٢٠م، مدفوعاً إلى حد كبير بتأثير جائحة كوفيد-١٩، انخفضت أسعار النفط بشكل كبير في مارس إلى مايو على الرغم من ارتفاعها طوال الفترة المتبقية من العام وحتى عام ٢٠٢١م.

في عام ٢٠٢١م، شهدت المملكة العربية السعودية تعافياً من تأثير كوفيد-١٩، حيث أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية ارتفع بنسبة ٣.٣% في عام ٢٠٢١م.

قد يؤدي أي تدهور في الظروف الاقتصادية والسوقية في المملكة العربية السعودية إلى اتساع العجز المالي وقد تسحب الحكومة الودائع من النظام المصرفي لتمويل هذا العجز. وبالتالي قد تتعرض البنوك السعودية (بما في ذلك المصرف) لضيق السيولة في مثل هذه الظروف. راجع "عوامل الخطر - المخاطر المتعلقة بالمصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته بموجب الصكوك - تقع عمليات المجموعة وموجوداتها بشكل أساسي في المملكة العربية السعودية، وبالتالي، تتعرض المجموعة لظروف اقتصادية عامة في المملكة العربية السعودية".

العوامل المؤثرة على صافي دخل التمويل والاستثمار

يتكون صافي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة من إجمالي دخل التمويل والاستثمار ناقصاً العائد الذي تدفعه على ودائع العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لدى المجموعة (يشار إليها باسم الاستثمارات لأجل). يعتبر صافي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة هو المساهم الرئيسي في إجمالي الدخل التشغيلي، حيث يشتمل على ٧٧.٣ في المائة من إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، ٨٠ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م، و ٧٩.٣ في المائة في عام ٢٠٢١م، ٨١.٦ في المائة في عام ٢٠٢٠م، و ٨٤.٣ في المائة في عام ٢٠١٩م. ضمن صافي دخل التمويل والاستثمار:

- يعتبر إجمالي دخل التمويل والاستثمار المكتسب من مبيعات الأقساط المساهم الرئيسي حيث بلغ ٧٣.٧ في المائة من إجمالي دخل التمويل والاستثمار في عام ٢٠٢١م، ٧٣.٨% في عام ٢٠٢٠م، و ٦٥.٨ في المائة في عام ٢٠١٩م. تتمثل مصادر دخل التمويل الأخرى للمجموعة في معاملات المتاجرة والمراوحة، ومصادر دخلها من الاستثمار هي معاملات المراوحة مع البنك المركزي السعودي، ومعاملات المتاجرة مع البنوك واستثماراتها في الصكوك، و

- يعتبر العائد المدفوع على استثمارات العملاء لأجل للمجموعة هو المساهم الرئيسي في إجمالي عائد المجموعة على الاستثمارات لأجل العملاء والبنوك والمؤسسات المالية، والتي تشكل ٧٦.٦ في المائة في عام ٢٠٢١م، ٧٦.٢ في المائة في عام ٢٠٢٠م، و ٧٨.٣ في المائة في عام ٢٠١٩م. وشكل العائد المدفوع على استثمارات المجموعة للبنوك والمؤسسات المالية ما نسبته ٢٣.٤ في المائة في عام ٢٠٢١م، ٢٣.٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م، و ٢١.٨ في المائة في عام ٢٠١٩م من إجمالي عائد المجموعة على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل.

لا تقدم المجموعة أي تفاصيل فيما يتعلق بصافي دخل التمويل والاستثمار في القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة. يتأثر صافي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة بعدد من العوامل. يتم تحديدها في المقام الأول من خلال حجم التمويل المدرة للدخل والأصول الاستثمارية بالنسبة لحجم الاستثمارات الزمنية التي يتم دفع العائد عليها من قبل المجموعة، وكذلك الفرق بين المعدلات المكتسبة من التمويل المدفوع الدخل والموجودات الاستثمارية و مدفوعة في استثمارات الوقت. تتكون الأصول التمويلية والاستثمارية المدرة للدخل للمجموعة بشكل أساسي من التمويل المتقدم للأفراد والشركات واستثماراتها المدرة للدخل والتي تشمل المرابحة مع الحكومة والبنك المركزي السعودي والصكوك والمنتجات المهيكلة.

لمناقشة التغييرات في صافي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة في كل فترة من الفترات قيد المراجعة، راجع " نتائج العمليات - ستة أشهر منتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م وستة أشهر منتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م مقارنة - صافي دخل التمويل والاستثمار " و أدناه " نتائج العمليات - مقارنة بعام ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م - صافي دخل التمويل والاستثمار ".

بلغ صافي هامش دخل التمويل والاستثمار للمجموعة (المحسوب على النحو المبين تحت عنوان " معلومات مالية مختارة - النسب الموحدة المختارة ") ٣.٨ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، ٤.٢ في المائة في عام ٢٠٢١م، ٤.٧ في المائة في عام ٢٠٢٠م، و ٥.٣ في المائة في عام ٢٠١٩م.

العوامل المؤثرة في صافي الرسوم من الخدمات المصرفية

تشكل صافي رسوم المجموعة من الخدمات المصرفية نسبة ١٦.٤ في المائة من إجمالي دخلها التشغيلي في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، ونسبة ١٥ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م، ١٥.٣ في المائة في عام ٢٠٢١م، ١٢.٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م، وبنسبة ١٠.٢ في المائة في عام ٢٠١٩م. ومن ضمن صافي رسوم الخدمات المصرفية:

- يعتبر دخل الرسوم المتعلقة بالقنوات الإلكترونية المساهم الرئيسي في رسوم المجموعة من الخدمات المصرفية، ويشكل صافيها ٣٣.٩ في المائة من إجمالي دخل الرسوم من الخدمات المصرفية في عام ٢٠٢١م، ٣٧.١ في المائة في عام ٢٠٢٠م، و ٣٧.٤ في المائة في عام ٢٠١٩م، مع دخل الرسوم من بطاقات الائتمان ودخل الرسوم من التحويلات وصافي دخل الرسوم من السمسرة وإدارة الأصول ودخل الرسوم من الخدمات المصرفية الأخرى باعتبارها المصادر الأخرى لإجمالي دخل الرسوم من الخدمات المصرفية في كل منها، و
- كانت الرسوم المدفوعة المتعلقة بالتبادل عبر أجهزة الصراف الآلي هي المصدر الوحيد لمصروفات الرسوم ضمن رسوم الخدمات المصرفية، صافياً في كل عام.

لا تقدم المجموعة أي تفاصيل فيما يتعلق بالرسوم من الخدمات المصرفية في القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة. وحيث أن صافي رسوم المجموعة من الخدمات المصرفية يتأثر بعدد من العوامل يتم تحديدها بشكل أساسي من خلال حجم معاملات كسب الرسوم المتعلقة بتلك التي يتم دفع الرسوم عليها، بالإضافة إلى الفرق بين الأسعار المفروضة على معاملات كسب الرسوم والمدفوعة على المعاملات التي تحمل مصاريف الرسوم.

لمناقشة التغييرات في رسوم المجموعة من الخدمات المصرفية، بالصافي في كل فترة من الفترات قيد المراجعة، راجع " نتائج العمليات - ستة أشهر منتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م وستة أشهر منتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م مقارنة - رسوم من الخدمات المصرفية، صافي " و " نتائج العمليات - مقارنة بعام ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م - رسوم الخدمات المصرفية، صافي " أدناه.

الحركة في مخصصات انخفاض القيمة للتمويل والأصول المالية الأخرى، بالصافي

يشتمل صافي مخصصات انخفاض قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى للمجموعة على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة داخل وخارج المركز المالي ناقصاً أي مبالغ مستردة تتعلق بالتمويل المشطوب مسبقاً. بلغت مخصصات انخفاض القيمة للمجموعة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ١,١٥٨.٧ مليون ريال سعودي مقابل ١,١٦١.٠ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. بلغت مخصصات انخفاض القيمة للمجموعة في عام ٢٠٢١م ٢,٣٤٥.١ مليون ريال سعودي مقابل ٢,١٦٥.٧ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م، و ١,٧٧٢.٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م.

لمناقشة التغييرات في مخصصات انخفاض القيمة للمجموعة في كل فترة من الفترات قيد المراجعة، راجع " نتائج العمليات - ستة أشهر منتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م وستة أشهر منتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م مقارنة - مصاريف انخفاض قيمة التمويل والأصول المالية الأخرى، صافي "و" نتائج العمليات - مقارنة بعام ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م - رسوم انخفاض قيمة التمويل والأصول المالية الأخرى، بالصافي "أدناه.

تأثير جائحة كوفيد-١٩

خلال عام ٢٠٢٠م، أجرت إدارة المصرف تقييماً تفصيلياً للتأكد من تأثير جائحة كوفيد-١٩ وتدابير الدعم الحكومية والبنك المركزي السعودي، مثل إجازات السداد وحزم التخفيف الأخرى، على محفظة تمويل المجموعة. سعت المجموعة إلى تحسين تطبيق معايير تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على العملاء المتأثرين من أجل التمكن من التمييز والتعبير بشكل مناسب في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- العملاء الذين يبدو أن جودة أئتمانهم قد تدهورت على أساس دائم، وبالتالي فإن المجموعة مطالبة بإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من مثل هذه المخاطر.
- العملاء الذين ظلت جودة أئتمانهم مستقرة (بسبب الطبيعة التعويضية لبرامج الحكومة والبنك المركزي السعودي المتاحة) أو تراجعت ولكن هذا الانخفاض يعتبر مؤقتاً لأن العميل لديه أساسيات سليمة تظهر بقوة بعد الإغلاق.

تواصل المجموعة تقييم الوضع الاقتصادي الكلي الحالي وإجراء مراجعات لتريكات التعرض للائتمان على مستوى أكثر دقة مع التركيز بشكل خاص على قطاعات اقتصادية ومناطق وأطراف مقابلة وحماية الضمانات، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصنيف الائتماني للعملاء المناسبة والبدء في إعادة هيكلة التمويل عند الاقتضاء. كما تأخذ مراجعات الائتمان في الاعتبار تأثير برامج الدعم الحكومية والبنك المركزي السعودي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، أقر البنك ٦٠٨ ملايين ريال سعودي من التراكمات لتعكس المزيد من التدهور المحتمل للائتمان. بالإضافة إلى ذلك، قام المصرف بتسجيل ٤٣٧.٥ مليون ريال سعودي لإجمالي الخسائر الائتمانية الإضافية لمحفظه الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي يبلغ إجمالي تعرضها ٣.٩٦ مليار ريال سعودي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، أقر المصرف تراكمات بقيمة ٤٨٦ مليون ريال سعودي للشركات منها ٢٢٨ مليون ريال سعودي تمثل تراكمات فيما يتعلق بمحفظه الشركات الصغيرة والمتوسطة. سيستمر المصرف في التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة حيث تتوافر بيانات أكثر موثوقية وبالتالي سيحدد ما إذا كان يلزم إجراء أي تعديل في الخسائر الائتمانية المتوقعة في فترات التقارير اللاحقة.

استجابة لفيروس كوفيد-١٩، أطلق البنك المركزي السعودي برنامج دعم تمويل القطاع الخاص ("برنامج دعم تمويل القطاع الخاص") في مارس ٢٠٢٠ م لتقديم الدعم للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ("الشركات الصغيرة والمتوسطة").

يتألف برنامج دعم تمويل القطاع الخاص من أربعة برامج رئيسية:

- برنامج المدفوعات المؤجلة
- تمويل برنامج الإقراض
- برنامج ضمان التسهيلات و
- برنامج دعم رسوم خدمات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية.

كجزء من برنامج المدفوعات المؤجلة، طُلب من المصرف تأجيل المدفوعات على تسهيلات الإقراض لتلك الشركات المؤهلة كمؤسسات صغيرة ومتوسطة. تم اعتبار الإعفاءات في السداد بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفق النقدي المحتملة للمقترض. ونفذ المصرف إعفاءات السداد عن طريق تأجيل الأقساط المستحقة من ١٤ مارس ٢٠٢٠م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١م ومدد فترة التمويل المطبق دون أي تكاليف إضافية على العميل. تم تقييم الأثر المحاسبي لهذه التغييرات من حيث التسهيلات الائتمانية وتم التعامل مع التسهيلات على أنها معدلة من حيث الترتيب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩. وقد أدى ذلك إلى اعتراف المصرف بخسائر التعديل التي تم عرضها كجزء من صافي دخل التمويل.

في ٢٢ يونيو ٢٠٢١م، أعلن البنك المركزي السعودي عن تمديد إضافي للبرنامج لمدة ثلاثة أشهر إضافية من ١ يوليو ٢٠٢١م إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م، وذلك فقط للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال متأثرة بالإجراءات الاحترازية لـ كوفيد-١٩، تماشيا مع التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي السعودي في هذا الصدد. في سبتمبر وديسمبر ٢٠٢١م، أعلن البنك المركزي السعودي عن تمديد إضافي لمدة ثلاثة أشهر لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة المتأثرين.

يوضح الجدول أدناه المبالغ المؤجلة وتكلفة التأجيل للمجموعة كجزء من هذا البرنامج للفترات المشار إليها.

برنامج الدعم	أقساط مؤجلة (مليار ريال سعودي)	تكلفة التأجيل (مليون ريال سعودي)
أبريل ٢٠٢٠م إلى سبتمبر ٢٠٢٠م	٣.١	٨٩.٢
أكتوبر ٢٠٢٠م إلى ديسمبر ٢٠٢٠م	١.٩	٢٦.٧
يناير ٢٠٢١م حتى مارس ٢٠٢١م	٣.٢	٤٩.٦
أبريل ٢٠٢١م حتى يونيو ٢٠٢١م	٣.٥	١٨٦.٤
يوليو ٢٠٢١م حتى سبتمبر ٢٠٢١م	٠.٧	٤٦.٢
أكتوبر ٢٠٢١م حتى ديسمبر ٢٠٢١م	١.٠	٥٧.٧
يناير ٢٠٢٢م حتى مارس ٢٠٢٢م	١.١	٤٤.٢

من أجل تعويض جميع التكاليف ذات الصلة التي من المتوقع أن يتكبدها المصرف بموجب برامج البنك المركزي السعودي والهيئات العامة الأخرى، استلم المصرف عدة ودائع خالية من الربح ذات آجال استحقاق متفاوتة من البنك المركزي السعودي في عام ٢٠٢١م وفي الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م. قررت الإدارة، بناء على اتصالات من البنك المركزي السعودي، أن هذه الودائع تشكل منحة حكومية تتعلق بشكل أساسي بالتعويض عن خسارة التعديل المتكبدة عند تأجيل المدفوعات. تم احتساب

فائدة معدل التمويل المدعوم على أساس منتظم، وفقاً لمتطلبات محاسبة المنح الحكومية. مارست الإدارة بعض الأحكام في الاعتراف وقياس دخل المنحة هذا. خلال عام ٢٠٢١م، تم الاعتراف بـ ٣٣٤.٥ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م: ١٦٥.٥ مليون ريال سعودي) في بيان الدخل فيما يتعلق بهذه الودائع، بإجمالي ٢٢.٨ مليون ريال سعودي إيراد منح مؤجل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م: ١٥٩.١ مليون ريال سعودي) تعتقد الإدارة أن الإجراءات المتخذة قد خففت جزئياً من التأثير السلبي لوباء كوفيد-١٩ على المصرف.

إن الأثر المحاسبي لمشاركة المجموعة في تمويل البنك المركزي السعودي لبرامج الإقراض وضمان التسهيلات كان غير جوهري.

تماشياً مع مهامه المتعلقة بالاستقرار النقدي والمالي، ضخ البنك المركزي السعودي مبلغ ٥٠ مليار ريال سعودي من أجل:

- تعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكين القطاع من مواصلة دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية لشركات القطاع الخاص.
- إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الحالية دون أي رسوم إضافية ؛
- دعم خطط الحفاظ على مستويات التوظيف في القطاع الخاص ؛ و
- توفير تخفيف لعدد من الرسوم المصرفية التي تم التنازل عنها للعملاء.

تواصل الإدارة مراقبة التطورات المتعلقة بوباء كوفيد-١٩ التي قد تؤثر على أنشطة المصرف، ومع ذلك، بسبب عدم القدرة على التنبؤ بانتشار أي متغيرات جديدة وأي إجراءات وقائية أخرى متعلقة بـ كوفيد-١٩ قد تظهر. في المستقبل، كما في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، لا تستطيع الإدارة تحديد بدرجة كافية من الدقة، إلى أي مدى قد يكون لوباء كوفيد-١٩ أي تأثير مالي على نتائج المصرف أو المجموعة.

تسوية المبالغ المستحقة عن زكاة عام ٢٠١٨م

في عام ٢٠١٨م، توصل المصرف إلى اتفاقية تسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل (والتي تم دمجها في مايو ٢٠٢١م مع الهيئة العامة للجمارك لتشكيل هيئة الزكاة والضرائب والجمارك ("هيئة الزكاة والضريبة والجمارك")) لتسوية المطلوبات الزكوية لكافة السنوات حتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بمبلغ ٥،٤٠٥.٣ مليون ريال سعودي. وتتطلب الاتفاقية من المصرف تسوية ٢٠ في المائة من الالتزامات المتفق عليها في ٢٠١٨م مع دفع الرصيد على خمسة أقساط متساوية في ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، ٢٠٢١م، ٢٠٢٢م، و ٢٠٢٣م. ويتم تصنيف المطلوبات الزكوية المتبقية كمطلوبات أخرى.

السياسات المحاسبية الهامة

لمناقشة السياسات المحاسبية الهامة المطبقة من قبل المجموعة بشكل عام، انظر الإيضاح ٣ على القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢١م.

الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير عدم التيقن

عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، يتعين على الإدارة عمل تقديرات وأحكام وافتراسات معينة. تؤثر هذه على المبالغ المدرجة لموجودات ومطلوبات المجموعة، بما في ذلك الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة، كما في تاريخ القوائم المالية وكذلك المبالغ المدرجة لإيراداتها ومصروفاتها خلال الفترات المعروضة. تبني الإدارة تقديراتها وافتراساتها على الخبرة السابقة والعوامل الأخرى التي تعتقد أنها معقولة في وقت وضع التقديرات والافتراضات وتقييم التقديرات والافتراضات على أساس مستمر. ومع ذلك، لا يمكن التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتأثيراتها بشكل مؤكد ويتطلب تحديد التقديرات والافتراضات المناسبة استخدام الأحكام. وقد تختلف النتائج الفعلية عن أي تقديرات أو افتراضات موضوعة وقد تكون هذه الاختلافات جوهرية في القوائم المالية.

لمناقشة أهم التقديرات المحاسبية والأحكام والافتراضات التي تم إجراؤها في إعداد القوائم المالية، انظر الإيضاح رقم ٢ (د) على القوائم المالية لعام ٢٠٢١م والإيضاح ٢ (أ) من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة. وتشمل هذه بشكل أساسي قياس خسائر انخفاض القيمة للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، وقياس القيمة العادلة لأدواتها المالية وتحديد أنه لا يلزم توحيد أي من صناديق الاستثمار التي تعمل المجموعة كمدير استثمار لها في القوائم المالية الموحدة.

مؤشرات الأداء الرئيسية

يعتبر المصرف أن المقاييس التالية هي مؤشرات الأداء الرئيسية التي يستخدمها للمساعدة في تقييم اتجاهات النمو، ووضع الميزانيات، وتقييم الأداء والكفاءات التشغيلية. بالإضافة إلى نتائج المصرف التي تم تحديدها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتعتقد المجموعة أن الإجراءات المالية التالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية في المملكة العربية السعودية مفيدة في تقييم الأداء التشغيلي للمجموعة. انظر أيضاً "المعلومات المالية والإحصائية".

- يُعرف "العائد على متوسط الأصول" بأنه صافي الدخل للفترة (محسوب سنوياً في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م) مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول، مع احتساب متوسط إجمالي الأصول على أنه مجموع متوسط إجمالي الأصول لكل منها شهر في السنة مقسوماً على عدد الأشهر.
- يُعرف "العائد على متوسط حقوق الملكية" بأنه صافي الدخل للفترة (المحسوب سنوياً في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م) مقسوماً على متوسط إجمالي حقوق المساهمين المحسوب على أنه مجموع متوسط إجمالي حقوق المساهمين لكل شهر في العام مقسوماً على عدد الأشهر.
- يتم تعريف "نسبة التكلفة إلى الدخل" على أنها إجمالي مصروفات التشغيل قبل خصم انخفاض القيمة مقسوماً على إجمالي الدخل التشغيلي.
- يتم احتساب "تكلفة الأموال" على أنها إجمالي العائد المدفوع على الودائع لأجل العملاء والبنوك والمؤسسات المالية مقسوماً على متوسط رصيد المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء. ويتم احتساب متوسط الرصيد على أنه مجموع أرصدة الافتتاح والختام للسنة مقسوماً على اثنين.
- يُعرف "صافي هامش دخل التمويل والاستثمار" بأنه صافي دخل التمويل والاستثمار للفترة (على أساس سنوي في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م) مقسوماً على متوسط الأصول المدرة للدخل للسنة، مع متوسط دخل الأصول المدرة محسوبة على أنها مجموع الدخل اليومي الذي يكسب الأصول مقسوماً على عدد الأيام. تشمل الموجودات المدرة للدخل على المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والصافي، والتمويل، والصافي والاستثمارات، بالصافي.

- يتم تعريف "نسبة صافي الأصول الأجنبية" على أنها تمويل غير عامل كنسبة مئوية من إجمالي التمويل، كل على النحو المبين في الإيضاح ١-٧ من القوائم المالية المؤقتة والملاحظة ١-٧ لكل من القوائم المالية السنوية.
- يتم تعريف "نسبة تغطية التمويل المتعثر" على أنها خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتمويل كنسبة مئوية من التمويل غير العامل.
- يتم احتساب "نسبة تغطية السيولة" على أنها أصول عالية السيولة مقسومة على صافي التدفقات النقدية الخارجة.
- يتم تعريف "نسبة التمويل إلى الودائع" على أنها تمويل، صافي مقسوماً على إجمالي ودائع العملاء ويتم تعديلها وفقاً لإرشادات البنك المركزي السعودي.
- يتم احتساب "تكلفة المخاطر" على أنها صافي خسارة الائتمان للمجموعة مقسوماً على متوسط إجمالي التمويل. يتم حساب متوسط إجمالي التمويل على أنه مجموع أرصدة الافتتاح والختام للسنة مقسوماً على اثنين.
- "نسبة كفاية أسهم رأس المال المشتركة من الشريحة الأولى" هي نسبة رأس المال المشترك للمصرف من المستوى الأول إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر المحسوبة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ٣ المعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي.
- "نسبة كفاية رأس المال من المستوى الأول" هي نسبة رأس مال المصرف من الدرجة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر المحسوبة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ٣ المعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي.
- "إجمالي نسبة كفاية رأس المال" هو المبلغ الإجمالي لشريحة رأس المال الأولى والشريحة الثانية من رأس المال مقسوماً على إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر المحسوبة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ٣ المعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي.
- يتم احتساب "نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل" على أنها من المستوى الأول لرأس المال مقسوماً على إجمالي التعرض لمعدل الرافعة المالية وفقاً لمتطلبات بازل ٣ المعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي.
- "نسبة التمويل المستقر الصافي" هي نسبة المبلغ المتاح للتمويل المستقر إلى المبلغ المطلوب للتمويل المستقر على مدى أفق زمني مدته سنة واحدة محسوبة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ٣ كما اعتمدها البنك المركزي السعودي.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأداء الرئيسية للبنك:

كما في / الستة أشهر المنتهية في		كما في / السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
٣٠ يونيو ٢٠٢٢م		٢٠٢١م	
		٢٠٢٠م	
		٢٠١٩م	
(نسبة مئوية)			
مقاييس الأداء			
العائد على متوسط الأصول ^(١)	٢.٦	٢.٧	٢.٨
العائد على متوسط حقوق الملكية ^(٢)	٢٣.٤	٢٣.٤	٢٠.٥
نسبة التكلفة إلى الدخل ^(٣)	٢٥.٤	٢٦.٩	٣٢.٨
تكلفة الأموال ^(٤)	٠.٥٢	٠.٢٣	٠.١٧
النسب المالية			
هامش صافي دخل التمويل والاستثمار ^(٥)	٣.٨	٤.٢	٥.٣
جودة الموجودات			
نسبة التعثر في التمويل ^(٦)	٠.٥٧	٠.٦٥	٠.٩١
نسبة تغطية التعثر في التمويل ^(٧)	٢٩٣.٠	٣٠٥.٦	٣٠٣.٠
نسبة تغطية السيولة ^(٨)	١٢١.٠	١٢١.٠	١٧٥.٠
نسبة التمويل إلى الودائع ^(٩)	٨٣.٨	٨٢.٣	٧٩.٢
تكلفة المخاطر ^(١٠)	٠.٤٧	٠.٦٠	٠.٧١
نسب أخرى			
نسبة كفاية أسهم رأس المال المشتركة من الشريحة الأولى ^(١١)	١٦.٥	١٦.٥	١٨.٨
نسبة كفاية رأس المال من المستوى الأول ^(١٢)	١٧.٩	١٦.٥	١٨.٨
نسبة كفاية رأس المال الإجمالية ^(١٣)	١٩.٠	١٧.٦	١٩.٩
نسبة الرافعة المالية لاتفاقية بازل ^(١٤)	١١.٦	١١.٠	١٢.٩
نسبة صافي التمويل المستقر ^(١٥)	١٠٩.٨	١١٤.٠	١٣١.٩

المصدر: تم استخراج المعلومات المالية الواردة في الجدول أعلاه من القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة الغير مراجعة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، والبيانات المالية من القوائم المالية الموحدة المراجعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م، القوائم المالية

ملحوظات:

١. صافي الدخل للفترة (على أساس سنوي في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م) مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول، مع حساب متوسط إجمالي الأصول على أنه مجموع متوسط الأصول الإجمالية لكل شهر في السنة مقسوماً على عدد الأشهر.

٢. صافي الدخل للفترة (على أساس سنوي في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م) مقسوماً على متوسط إجمالي حقوق المساهمين محسوباً على أنه مجموع متوسط حقوق المساهمين الإجمالي لكل شهر في السنة مقسوماً على عدد الأشهر.
 ٣. إجمالي مصروفات التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة مقسوماً على إجمالي الدخل التشغيلي.
 ٤. يتم احتساب إجمالي العائد المدفوع على ودائع العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل مقسوماً على متوسط رصيد المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء. يتم حساب متوسط الرصيد على أنه مجموع أرصدة الافتتاح والختام للسنة مقسوماً على اثنين.
 ٥. صافي دخل التمويل والاستثمار للفترة (على أساس سنوي في حالة فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م) مقسوماً على متوسط الأصول المدرة للدخل للسنة، مع احتساب متوسط الأصول المدرة للدخل على أنها مجموع الدخل اليومي المكتسب الأصول مقسومة على عدد الأيام. تشتمل الموجودات المدرة للدخل على المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والصافي، والتمويل، والصافي والاستثمارات، بالصافي.
 ٦. التمويل المتعثر كنسبة مئوية من إجمالي التمويل، كل على النحو المبين في الإيضاح ٧-١ من القوائم المالية المؤقتة والإيضاح ٧-١ لكل من القوائم المالية السنوية.
 ٧. الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالتمويل كنسبة مئوية من التمويل غير العامل.
 ٨. الأصول عالية السيولة مقسومة على صافي التدفقات النقدية الخارجة.
 ٩. صافي التمويل مقسوماً على إجمالي ودائع العملاء ويتم تعديله وفقاً لإرشادات البنك المركزي السعودي.
 ١٠. محسوبة كمجموعة NCL مقسومة على متوسط إجمالي التمويل. يتم حساب متوسط إجمالي التمويل على أنه مجموع أرصدة الافتتاح والختام للسنة مقسوماً على اثنين.
 ١١. محسوبة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل ٣ المعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي.
- لأغراض هذه الملاحظات، تعني كلمة " سنوي " تقسيمها على ستة وضربها في اثني عشر.

نتائج العمليات

تستند المعلومات المالية أدناه ومناقشتها وتحليلها إلى المعلومات المستمدة من القوائم المالية للفترة التالية (١) الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م (٢) السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م مقارنة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ؛ و (٣) السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مقارنة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

مقارنة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م والستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م

صافي دخل التمويل والاستثمار

صافي دخل التمويل والاستثمار هو المصدر الرئيسي للدخل التشغيلي للمجموعة. تحقق المجموعة إجمالي دخل التمويل والاستثمار من التمويل المقدم من قبلها لعملائها وعلى محفظتها من الاستثمارات المدرة للدخل.

تقوم المجموعة بدفع عائد على الودائع لأجل التي يتم إيداعها لديها من قبل العملاء والبنوك والمؤسسات المالية ويتم خصم هذا العائد من إجمالي دخل التمويل والاستثمار للحصول على صافي دخل التمويل والاستثمار.

يتم الاعتراف بإيرادات التمويل والاستثمار في بيان الدخل باستخدام طريقة العائد الفعلي، كما هو موضح في الإيضاح ٣ (ج) من القوائم المالية لعام ٢٠٢١م.

بلغ صافي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة ١٠,٩٠٦.٩ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقابل ٩,٨٢٢.٣ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، بزيادة قدرها ١,٠٨٤.٦ مليون ريال سعودي أو بنسبة ١١.٠ في المائة انعكست هذه الزيادة على:

- زيادة قدرها ٢,٢١٢.٨ مليون ريال سعودي أو ٢١.٨ في المائة في إجمالي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة من ١٠,١٥٧.٩ مليون ريال سعودي في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م إلى ١٢,٣٧٠.٧ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٢م. وتعود هذه الزيادة في إجمالي دخل التمويل والاستثمار إلى النمو القوي المسجل في محافظ التمويل والاستثمار، و
- زيادة قدرها ١,١٢٨.٢ مليون ريال سعودي أو ٣٣٦.٧ في المائة في العائد الذي دفعته المجموعة على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل من ٣٣٥.٦ مليون ريال سعودي في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م إلى ١,٤٦٣.٨ مليون ريال سعودي في الفترة المقابلة من عام ٢٠٢٢م. وكانت هذه الزيادة في العائد على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية مدفوعة بزيادة ودائع العملاء لأجل دعم نمو الأصول.

رسوم خدمات بنكية، صافي

بلغ صافي أتعاب المجموعة من الخدمات المصرفية ٢,٣١٠.٤ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقابل ١,٨٤٣.١ مليون ريال سعودي للفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، بزيادة قدرها ٤٦٧.٣ مليون ريال سعودي أو بنسبة ٢٥.٤ في المائة تعكس هذه الزيادة بشكل أساسي الرسوم من المدفوعات التي تعكس الزيادة في الانتقال إلى طرق الدفع غير النقدية أثناء وبعد جائحة كوفيد-١٩ وتحسين أنشطة البيع العابر.

بنود دخل العمليات الأخرى

يوضح الجدول أدناه توزيع بنود دخل العمليات الأخرى للمجموعة في كل فترة من فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١م.

يتغيرون	ستة أشهر انتهت في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		
	٢٠٢٢م / ٢٠٢١م	٢٠٢١م	
(نسبة مئوية)	(مليون ريال سعودي)		
٥١.٥	٣٥٩.٤	٥٤٤.٦	دخل الصرف، صافي
٣٢.٢	٢٥٩.١	٣٤٢.٤	صافي دخل العمليات الأخرى

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة.

يتم اشتقاق صافي دخل العمليات الأخرى للمجموعة من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك إيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية وإيرادات توزيعات الأرباح والحصة النسبية للمجموعة في الربح من شركتها الزميلة والأرباح من الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ("مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل"). وتعزى الزيادة الصافية في الإيرادات التشغيلية الأخرى البالغة ٨٣.٤ مليون ريال سعودي أو ٣٢.٢ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م إلى ارتفاع إيرادات توزيعات الأرباح من محفظة الأسهم والمكاسب الرأسمالية من المحفظة الاستثمارية.

إجمالي الدخل التشغيلي

بناءً على العوامل المذكورة أعلاه، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ١٤,١٠٤.٤ مليون ريال سعودي مقابل ١٢,٢٨٣.٩ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، بزيادة قدرها ١,٨٢٠.٥ مليون ريال سعودي أو بنسبة ١٤.٨ في المائة.

مصروفات التشغيل

تتكون المصاريف التشغيلية للمجموعة من الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين، والاستهلاك والإطفاء، والمصاريف العمومية والإدارية الأخرى ومخصص انخفاض القيمة للتمويل والموجودات المالية الأخرى، بالصافي.

يوضح الجدول أدناه تفاصيل المصاريف التشغيلية للمجموعة في كل فترة من فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١م.

ستة أشهر انتهت في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		
٢٠٢١م	٢٠٢٢م	
(مليون ريال سعودي)		
١,٥٣٧.٨	١,٦٠٩.٧	الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين
٥٣٩.٤	٦٤٣.٨	الاستهلاك والإطفاء
١,٣٠٤.٤	١,٣٣٥.٧	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
٣,٣٨١.٦	٣,٥٨٩.١	إجمالي مصاريف التشغيل قبل مخصص انخفاض قيمة الائتمان

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة.

بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية للمجموعة قبل مخصص انخفاض القيمة ٣,٥٨٩.١ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقارنة بمبلغ ٣,٣٨١.٦ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م.

وتعكس الزيادة البالغة ٢٠٧.٥ مليون ريال سعودي أو ٦.١ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي زيادة قدرها ٧١.٩ مليون ريال سعودي أو ٤.٧ في المائة في الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين، مدفوعة باحتياجات الأعمال التجارية لدعم نمو أصول المجموعة و ٣١.٣ مليون ريال سعودي، أو ٢.٤ في المائة في مصاريف عمومية وإدارية أخرى، وهو ما ينعكس بشكل أساسي على الزيادات في عدد من المعاملات.

مخصص انخفاض قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، بالصافي

تتكون مخصصات انخفاض القيمة للمجموعة بشكل أساسي من مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان والمخصصات الأخرى، بالصافي الذي يشتمل على صافي مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان وصافي مخصص الالتزامات والالتزامات الطارئة المتعلقة بالائتمان. بالإضافة إلى ذلك، تسجل المجموعة صافي مخصصات انخفاض القيمة أو الاسترداد لبعض الموجودات المالية الأخرى.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية في المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣ كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١: الأدوات المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية والتي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل ملحوظ منذ التحقق المبدئي، يتم تصنيفها ضمن المرحلة الأولى. وعند الإقرار بتسهيل ائتماني لأول مرة، تقرر المجموعة بمخصص خسارة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

المرحلة ٢: يتم تصنيف الأدوات المالية التي لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ إنشائها ضمن المرحلة ٢ (إذا لم تكن منخفضة القيمة). عندما تظهر التسهيلات الائتمانية زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ إنشائها، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة.

المرحلة ٣: يتم تصنيف جميع التسهيلات الائتمانية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية سواء في البداية أو في تاريخ التقرير كما هو محدد من خلال دليل موضوعي على التعثر أو انخفاض الائتمان، ضمن المرحلة ٣. وتعتبر التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة الائتمانية عندما يتم دفع المبلغ الأساسي أو الفائدة تأخرت عن السداد لأكثر من ٨٩ يوماً أو أن هناك دليل آخر على انخفاض القيمة.

يتم أيضاً تطبيق المعايير الكمية والنوعية لتعيين تصنيف المرحلة ٣. في مثل هذه الحالات، تسجل المجموعة مخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة.

لمزيد من المعلومات، راجع الملاحظة ٣ (و) (٥) على القوائم المالية لعام ٢٠٢١م.

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لخسائر الائتمان على الفور بما يتماشى مع المعايير المحاسبية المطبقة وفقاً لمعايير المخصصات المتحفظة التي وضعتها لنفسها.

يوضح الجدول أدناه تحديد مخصص انخفاض القيمة للمجموعة للتمويل والأصول المالية الأخرى، بالصافي في كل فترة من فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م و ٣٠ يونيو ٢٠٢١م.

ستة أشهر انتهت في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		
٢٠٢١م	٢٠٢٢م	
(مليون ريال سعودي)		
١,٩٧٩.١	١,٧٧٥.٩	مخصص لهذه الفترة
(٨١٨.١)	(٦١٧.٢)	استرداد التمويل المشطوب عن الفترة
١,١٦١.٠	١,١٥٨.٧	صافي مخصص انخفاض قيمة التمويل

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة.

بلغ صافي مخصص انخفاض قيمة التمويل للمجموعة ١,١٥٨.٧ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقارنة بمبلغ ١,١٦١.٠ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، بانخفاض قدره ٢.٢ مليون ريال سعودي أو ٠.٢ في المائة ويعكس ذلك انخفاضا قدره ٢٠٣.٢ مليون ريال سعودي، أو ما يعادل ١٠.٣ في المائة في المبلغ المخصص لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. وقد رافق هذا الانخفاض آخر في استرداد التمويل المشطوب لفترة ٢٠٠.٩ مليون ريال سعودي أو ٢٤.٦ في المائة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى مبادرات الإدارة لتجديد وتعزيز عملية الاسترداد.

إجمالي تكاليف التشغيل

بناءً على العوامل المذكورة أعلاه، بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية للمجموعة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ٤,٧٤٧.٨ مليون ريال سعودي مقابل ٤,٥٤٢.٥ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، بزيادة قدرها ٢٠.٣ مليون ريال سعودي أو ٤.٥ في المائة.

مصروف الزكاة

بلغت مصروفات الزكاة للمجموعة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ٩٦٤.٧ مليون ريال مقابل ٨١.٢ مليون ريال للفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م بزيادة قدرها ١٦٣.٥ مليون ريال أو ٢٠.٤ في المائة. تعكس هذه الزيادة بشكل أساسي أرباح المجموعة الأعلى قبل الزكاة للفترة.

صافي الدخل للفترة

بناءً على العوامل المذكورة أعلاه، بلغ صافي دخل المجموعة للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ٨,٣٩١.٩ مليون ريال سعودي مقابل ٦,٩٤٠.٢ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، بزيادة قدرها ١,٤٥١.٧ مليون ريال سعودي أو بنسبة ٢٠.٩ في المائة.

الدخل / الخسارة الشامل الآخر

في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، بلغت الخسائر الشاملة الأخرى للمجموعة ٥٥٣.٩ مليون ريال سعودي مقارنة بالدخل الشامل الآخر البالغ ٦١١.٤ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م.

يتكون الدخل الشامل الآخر للمجموعة في فترتي الستة أشهر بشكل أساسي من التغيرات في القيمة العادلة لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإعادة قياس مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها.

يعكس الدخل الشامل الآخر للمجموعة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي تغيراً سلبياً قدره ٥٩٤.٠ مليون ريال سعودي في القيمة العادلة لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و ١٥٨.٧ مليون ريال سعودي من مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها.

في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م، عكس الدخل الشامل الآخر للمجموعة بشكل أساسي تغيراً إيجابياً بقيمة ٥٦٥.٦ مليون ريال سعودي في القيمة العادلة لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأرباح قدرها ٤٨.٨ مليون ريال سعودي من مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها.

اجمالي الدخل الشامل للفترة

تعكس العوامل المذكورة أعلاه وصافي دخل المجموعة للفترة، بلغ إجمالي الدخل الشامل للمجموعة للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ٧,٨٣٧.٩ مليون ريال سعودي مقابل ٧,٥٥١.٦ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م، بزيادة قدرها ٢٨٦.٤ مليون ريال سعودي، أو ٣.٨ في المائة.

التحليل القطاعي

تتكون تقارير المجموعة من:

- الأفراد، والتي تشمل ودائع العملاء الفردية، والتسهيلات الائتمانية، والحسابات الجارية للمدينة للعملاء (السحب على المكشوف)، والرسوم من الخدمات المصرفية وأعمال التحويلات.
- الشركات، التي تتضمن ودائع كبار الشخصيات وودائع العملاء من الشركات والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية للمدينة (السحب على المكشوف).
- الخزينة، والتي تشمل خدمات الخزينة، والمرابحة مع البنك المركزي السعودي ومحفظة المتاجرة الدولية للمجموعة.
- خدمات الاستثمار والوساطة، والتي تشمل استثمارات الصناديق المشتركة للشركات والأفراد، وخدمات تداول الأسهم المحلية والدولية والمحافظ الاستثمارية.

يوضح الجدول أدناه بعض بنود قائمة الدخل لكل قطاع من قطاعات تقارير المجموعة لكل فترة من فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م و ٢٠٢١م.

الأفراد	الشركات	خزينة	خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
(مليون ريال سعودي)				
الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م (غير مدققة)				
٦,٨٦١.٤	١,٨٧١.٩	٤,٨١٧.٠	٥٥٤.١	١٤,١٠٤.٤
٣,٢١٣.٠	١,٠٤٢.٠	٤,٦٩٧.٧	٤٠٣.٩	٩,٣٥٦.٦
الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م (غير مدققة)				
٧,٠٣٤.١	١,٤٩٤.٠	٣,٢٠٣.٧	٥٥٢.١	١٢,٢٨٤.٠
٢,٩٧٢.٩	١,١٩٨.٩	٣,١٠٠.٧	٤٦٨.٨	٧,٧٤١.٤

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة.

قطاع البيع بالتجزئة

حقق قطاع التجزئة إجمالي دخل تشغيلي قدره ٦,٨٦١.٤ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقابل ٧,٠٣٤.١ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. ويعكس الانخفاض البالغ ١٧٢.٧ مليون ريال سعودي أو ٢.٥ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي زيادة قدرها ٢٢٧.٦ مليون ريال سعودي أو ما يعادل ٣٥.٠ في المائة في رسوم الخدمات المصرفية مدفوعة بالنمو في صافي رسوم الخدمات المصرفية لعدد العملاء وأنشطتهم. وانخفاض قدره ٤٤٤ مليون ريال أو ٧.٨ في المائة يعزى صافي دخل التمويل والاستثمار إلى الزيادات في مصاريف التشغيل المشتركة بين القطاعات بسبب الزيادات في مدة أصول التجزئة مدفوعة بالنمو في تمويل الرهن العقاري طويل الأجل.

حقق قطاع التجزئة دخلاً قبل الزكاة للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م قدره ٣,٢١٣.٠ مليون ريال سعودي مقابل ٢,٩٧٢.٩ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. وتعكس الزيادة البالغة ٢٤٠.١ مليون ريال سعودي أو ٨.١ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي انخفاض مصاريف تشغيلية بمقدار ٤١٢.٧ مليون ريال سعودي. يعكس الانخفاض في مصاريف التشغيل في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي انخفاض في مخصصات انخفاض القيمة بقيمة ٤٩٦.٥ مليون ريال سعودي، أو ٤٤.٨ في المائة نتيجة تحديث نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ٩ وتحديث نماذج الاقتصاد الكلي في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢م.

قطاع الشركات

حقق قطاع الشركات إجمالي دخل تشغيلي قدره ١,٨٧١.٩ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقابل ١,٤٩٤.٠ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. وتعكس الزيادة البالغة ٣٧٧.٩ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٢٥.٣ في المائة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م انخفاضاً قدره ١٠٦.٧ مليون ريال سعودي أو ٢١.٨ في المائة في رسوم الخدمات المصرفية، صافياً، ولكن بزيادة قدرها ٤٣٩.٩ مليون ريال سعودي، أو ٤٥.٩ في المائة من صافي دخل التمويل والاستثمار، مدفوعة بزيادة في محفظة تمويل الشركات.

حقق قطاع الشركات دخلاً قبل الزكاة للسته أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ قدره ١,٠٤٢.٠ مليون ريال سعودي مقابل ١,١٩٨.٩ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. ويعكس الانخفاض البالغ ١٥٦.٩ مليون ريال سعودي أو ما يعادل ١٣.١ في المائة خلال الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي زيادة المصاريف التشغيلية بمقدار ٥٣٤.٨ مليون ريال سعودي مقابل زيادة قدرها ٣٧٧.٩ مليون ريال سعودي في الدخل التشغيلي الموضح أعلاه. وتعكس الزيادة في مصاريف التشغيل في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي زيادة في مخصصات انخفاض القيمة بقيمة ٤٨٤.٣ مليون ريال سعودي أو ٩٨٣.٦ في المائة.

الخزينة

حقق قطاع الخزينة إجمالي دخل تشغيلي قدره ٤,٨١٧.٠ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقابل ٣,٢٠٣.٧ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. وتعكس الزيادة البالغة ١,٦١٣.٣ مليون ريال سعودي أو ما يعادل ٥٠.٤ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي زيادة قدرها ١,٠٦٥.٢ مليون ريال سعودي أو ما يعادل ٣٩.٤ في المائة في صافي دخل التمويل والاستثمار، مدفوعة بزيادة في المحفظة الاستثمارية.

حقق قطاع الخزينة دخلاً قبل الزكاة للسته أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م قدره ٤,٦٩٧.٧ مليون ريال مقابل ٣,١٠٠.٧ مليون ريال للفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. وتعكس الزيادة البالغة ١,٥٩٧.٠ مليون ريال سعودي أو ٥١.٥ في المائة في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي زيادة قدرها ١,٦١٣.٣ مليون ريال سعودي في الدخل التشغيلي الموضح أعلاه.

خدمات الاستثمار والوساطة

حقق قطاع الوساطة والخدمات الاستثمارية إجمالي دخل تشغيلي قدره ٥٥٤.١ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقابل ٥٥٢.١ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. وتعكس الزيادة البالغة ٢.٠ مليون ريال سعودي أو ما يعادل ٠.٤ في المائة في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بشكل أساسي زيادة قدرها ٢٣.٥ مليون ريال سعودي أو ٧٧.٣ في المائة في صافي دخل التمويل والاستثمار.

حقق قطاع الوساطة والخدمات الاستثمارية دخلاً قبل الزكاة للسته أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م قدره ٤٠٣.٩ مليون ريال سعودي مقابل ٤٦٨.٨ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. ويعكس الانخفاض البالغ ٦٤.٩ مليون ريال سعودي أو ما يعادل ١٣.٨ في المائة خلال الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م زيادة قدرها ٦٦.٩ مليون ريال سعودي في المصاريف التشغيلية.

مقارنة السنوات ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

بلغ صافي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة ٢٠,٣٩١.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بمبلغ ١٦,٩١٣.٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١٦,٤٢٧.٧ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٣,٤٧٨.٩ مليون ريال سعودي أو بنسبة ٢٠.٦ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م وبزيادة قدرها ٤٨٥.٣ مليون ريال سعودي أو ٣.٠ في المائة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

إجمالي دخل التمويل والاستثمار

يوضح الجدول أدناه توزيع إجمالي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة في كل من ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م.

٢٠١٩م (مدققة)	٢٠٢٠م (مدققة)	٢٠٢١م (مدققة)	
(مليون ريال سعودي)			
التمويل			
٢,٥٣١.٨	١,٦٢٩.٢	٢,٢٦٣.٨	متاجرة الشركات
١١,١٥٤.٩	١٢,٨١٩.٦	١٥,٨٠٦.٣	بيع بالتقسيط
٨٥٩.٦	٨٠٢.٩	٦٨٦.٤	مراحة
الاستثمارات وغيرها			
١,٢١٠.٨	٩٧٠.٦	١,١٦٧.٧	مراحة مع مؤسسة النقد العربي السعودي
١,٠٠٧.٥	٩٨٠.٣	١,٢٣٠.٤	متاجرة مع البنوك
١٩٧.٩	١٧٥.٣	٢٨٦.٩	الدخل من الصكوك
١٦,٩٦٢.٥	١٧,٣٧٧.٩	٢١,٤٤١.٥	إجمالي دخل التمويل والاستثمار

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

بلغ إجمالي دخل التمويل والاستثمار للمجموعة في عام ٢٠٢١م ٢١.٤٤١.٥ مليون ريال سعودي مقابل ١٧.٣٧٧.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١٦.٩٦٢.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٤.٠٦٣.٥ مليون ريال سعودي أو ٢٣.٤ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م وزيادة ٤١٥.٤ مليون ريال سعودي أو ٢.٤ في المائة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

وتعكس الزيادة البالغة ٤.٠٦٣.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م بشكل أساسي (١) زيادة في إجمالي دخل التمويل من مبيعات الأقساط بقيمة ٢,٩٨٦.٧ مليون ريال سعودي أو ٢٣.٣ في المائة، و (٢) ٦٣٤.٦ مليون ريال سعودي أو ٣٩.٠ في المائة زيادة في إجمالي الدخل التمويلي من متاجرة الشركات، مما يعكس في كل حالة نمواً قوياً تم تسجيله في المحافظ.

وتعكس الزيادة البالغة ٤١٥.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م بشكل أساسي زيادة في إجمالي دخل التمويل من مبيعات الأقساط بقيمة ١,٦٦٤.٧ مليون ريال سعودي أو ١٤.٩ في المائة، مما يعكس بشكل أساسي زيادة في محفظة التمويل. قابل هذه الزيادة انخفاض في جميع البنود الأخرى لإجمالي دخل التمويل والاستثمار، بما في ذلك، على وجه الخصوص، انخفاض قدره ٩٠٢.٦ مليون ريال سعودي، أو ٣٥.٧ في المائة، في إجمالي دخل التمويل من متاجرة الشركات، الأمر الذي يعكس بشكل أساسي انخفاض متوسط أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٠م. مقارنة بعام ٢٠١٩م وبانخفاض قدره ٢٤٠.٢ مليون ريال سعودي أو ١٩.٨ في المائة في إجمالي دخل الاستثمار من المراحة مع البنك المركزي السعودي، الأمر الذي يعكس أيضاً بشكل أساسي انخفاض متوسط أسعار الفائدة.

العائد على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل

يوضح الجدول أدناه تفصيلاً لعائد المجموعة على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل في كل من ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م.

٢٠٢١م (مدققة)	٢٠٢٠م (مدققة)	٢٠١٩م (مدققة)	
(مليون ريال سعودي)			
(٨٠٣.٩)	(٣٥٤.٢)	(٤١٨.٩)	العائد على استثمارات العملاء لأجل
(٢٤٥.٧)	(١١٠.٨)	(١١٦.٠)	العائد على استثمارات البنوك والمؤسسات المالية لأجل
(١,٠٤٩.٦)	(٤٦٥.٠)	(٥٣٤.٩)	العائد على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل

المصدر: القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة.

بلغ عائد المجموعة على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل ١,٠٤٩.٦ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقابل ٤٦٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ٥٣٤.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م بزيادة قدرها ٥٨٤.٦ مليون ريال سعودي أو ما يعادل ١٣٥.٧ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م وبانخفاض قدره ٦٩.٩ مليون ريال سعودي أو ١٣.١ في المائة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

الزيادة البالغة ٥٨٤.٦ ريال سعودي مليون في عائد استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م تعكس زيادات قدرها (١) ٤٤٩.٧ مليون ريال سعودي أو ١٢٧.٠ في المائة مقابل استثمارات العملاء لأجل و (٢) ١٣٤.٩ مليون ريال سعودي أو ١٢١.٨ في المائة مقابل ودائع البنوك والمؤسسات المالية لأجل، والتي تعكس في كل حالة نمواً في الاستثمارات لأجل والودائع.

يعكس الانخفاض البالغ ٦٩.٩ مليون ريال سعودي في العائد على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م انخفاضاً قدره ٦٤.٧ مليون ريال سعودي في العائد على استثمارات العملاء لأجل، والذي كان مدفوعاً بانخفاض متوسط أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

صافي الرسوم من الخدمات المصرفية

يوضح الجدول أدناه تفاصيل صافي رسوم المجموعة من الخدمات المصرفية في كل من ٢٠٢١م، ٢٠٢٠م، و ٢٠١٩م.

٢٠١٩م (مدققة)	٢٠٢٠م (مدققة)	٢٠٢١م (مدققة)	
(مليون ريال سعودي)			
الدخل من الرسوم			
٣٥٥.٠	٢٧٠.٤	٢٥٨.٩	الحوالات والتحويلات
٤٤١.٧	٤١٦.٨	٥١٦.٠	بطاقات الائتمان
١,٠٦٨.٣	١,٢١٨.٣	١,٥١٤.٨	القنوات الإلكترونية الأخرى ذات الصلة
٢٨١.٢	٦٧٢.٢	٨٠٣.٥	السمسرة وإدارة الأصول، صافي
٧١١.٥	٧٠٢.٤	١,٣٧٦.٣	أخرى
٢,٨٥٧.٧	٣,٢٨٠.١	٤,٤٦٩.٥	إجمالي دخل الرسوم
مصاريف الرسوم			
(٨٧٠.٣)	(٦٢٠.٥)	(٥٣٦.٤)	تتعلق بتبادل أجهزة الصراف الآلي
١,٩٨٧.٤	٢,٦٥٩.٦	٣,٩٣٣.١	رسوم خدمات بنكية، صافي

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

بلغ صافي أتعاب المجموعة من الخدمات المصرفية ٣,٩٣٣.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بمبلغ ٢,٦٥٩.٦ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١,٩٨٧.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ١,٢٧٣.٥ مليون ريال سعودي أو بنسبة ٤٧.٩ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م، وبزيادة قدرها ٦٧٢.٢ مليون ريال سعودي أو ٣٣.٨ في المائة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

مقارنة السنوات ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م

تعكس الزيادة البالغة ١,٢٧٣.٥ مليون ريال سعودي في رسوم المجموعة من الخدمات المصرفية، صافياً في عام ٢٠٢١م، العوامل التالية بشكل أساسي:

- زيادة قدرها ٢٩٦.٥ ريال سعودي مليون، أو ٢٤.٣ في المائة، من إيرادات الرسوم الأخرى المتعلقة بالقنوات الإلكترونية، والتي كانت مدفوعة بزيادة النشاط على الإنترنت، و
- زيادة قدرها ٦٧٣.٩ مليون ريال سعودي أو ٩٥.٩ في المائة في أخرى، مما يعكس بشكل رئيسي زيادة النشاط وأعداد العملاء.

مقارنة السنوات ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

تعكس الزيادة البالغة ٦٧٢.٢ مليون ريال سعودي في رسوم المجموعة من الخدمات المصرفية، صافياً في عام ٢٠٢٠م العوامل التالية بشكل أساسي:

- زيادة قدرها ٣٩١.٠ مليون ريال سعودي، أو ١٣٩.١ في المائة، في صافي دخل الوساطة وإدارة الأصول، مدفوعاً بارتفاع أحجام التداولات في السوق المالية السعودية.
- زيادة قدرها ١٥٠.٠ مليون ريال سعودي، أو ١٤.٠ في المائة، في دخل الرسوم المرتبطة بالقنوات الإلكترونية الأخرى، والتي كانت مدفوعة بالتحول المستمر إلى طرق الدفع الرقمية، و
- انخفاض قدره ٢٤٩.٨ مليون ريال سعودي، أو ٢٨.٧ في المائة، في مصروفات الرسوم المتعلقة بتبادل أجهزة الصراف الآلي، والتي كانت مدفوعة بعدد أقل من عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي مدفوعة بالانتقال إلى طرق الدفع الرقمية.

بنود دخل العمليات الأخرى

يوضح الجدول أدناه توزيع بنود دخل العمليات الأخرى للمجموعة في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

٢٠٢١ م (مدققة)	٢٠٢٠ م (مدققة)	٢٠١٩ م (مدققة)
(مليون ريال سعودي)		
٧٨٧.٩	٧٨٣.٩	٧٧٤.١
٦٠٣.٥	٣٦٤.٧	٢٩٥.٣
دخل الصرف، صافي		
صافي دخل العمليات الأخرى		

المصدر: القوائم المالية السنوية للمجموعة.

بلغ صافي دخل المجموعة من العملات الأجنبية ٧٨٧.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقابل ٧٨٣.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ٧٧٤.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٤.٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م بنسبة ٠.٥ في المائة، وزيادة في عام ٢٠٢٠م بلغت ٩.٨ مليون ريال سعودي، أو ١.٣ في المائة.

بلغ صافي دخل العمليات الأخرى للمجموعة ٦٠٣.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٣٦٤.٧ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ٢٩٥.٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٢٣٨.٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م بنسبة ٦٥.٥ بالمائة. وزيادة في عام ٢٠٢٠م بلغت ٦٩.٤ مليون ريال أو ٢٣.٥%.

تعكس الزيادة البالغة ٢٣٨.٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م بشكل رئيسي (١) ٧٥.١ مليون ريال سعودي، أو ٧٩.٦ في المائة، ارتفاع إيرادات توزيعات الأرباح من محفظة حقوق الملكية للمجموعة و (٢) ٢٠٧.٨ مليون ريال سعودي، أو ٢٣١.٧ في المائة، صافي ارتفاع الدخل الآخر، والتي تنعكس بشكل أساسي على مكاسب بيع الاستثمارات. وقد تم تعويض ذلك بشكل أساسي من خلال تغير سلبي قدره ٧١.٣ مليون ريال سعودي في الربح أو الخسارة على الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بسبب الحركة في معدل الربح من ربح قدره ٣٣.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م إلى خسارة قدرها ٣٧.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م.

وتعزى الزيادة البالغة ٦٩.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م بشكل أساسي إلى زيادة قدرها ٣٥.٨ مليون ريال سعودي أو ٦١.١ في المائة. في إيرادات توزيعات الأرباح، مما يعكس زيادة في أرصدة محافظ الأسهم وصناديق الاستثمار المشترك وزيادة قدرها ١٩.٥ مليون ريال سعودي أو ٨٢.٩ في المائة في حصة أرباح الشركة الزميلة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادات في دخل شركة الراجحي للتأمين التعاوني خلال عام ٢٠٢٠م.

إجمالي دخل العمليات

تعكس العوامل المذكورة أعلاه، بلغ إجمالي دخل العمليات للمجموعة ٢٥.٧١٦.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بمبلغ ٢٠.٧٢١.٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١٩.٤٨٤.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٤.٩٩٥.١ مليون ريال سعودي أو ٢٤.١ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م. و ١.٢٣٦.٨ مليون ريال سعودي أو ٦.٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

مصروفات التشغيل

يوضح الجدول أدناه تفاصيل المصاريف التشغيلية للمجموعة في كل من ٢٠٢١م، ٢٠٢٠م، و ٢٠١٩م.

٢٠٢١م (مدققة)	٢٠٢٠م (مدققة)	٢٠١٩م (مدققة)
(مليون ريال سعودي)		
٣,١٣٢,٣	٢,٩٧٧,٣	٢,٧٩٤,٠
الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين		
١,١٤١,٩	١,١١٨,١	١,٠٥٩,٦
الاستهلاك والإطفاء		
٢,٦٥٢,٢	٢,٦٤٦,٤	٢,٥٣٢,٢
مصروفات عمومية وإدارية أخرى		
٢,٣٤٥,١	٢,١٦٥,٧	١,٧٧٢,٣
مخصص انخفاض قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، بالصافي		
٩,٢٧١,٦	٨,٩٠٧,٥	٨,١٥٨,١
إجمالي مصاريف التشغيل		

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية للمجموعة ٩,٢٧١.٦ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقابل ٨,٩٠٧.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ٨,١٥٨.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٣٦٤.٠ مليون ريال سعودي أو ٤.١ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م وبزيادة قدرها ٧٤٩.٥ مليون ريال سعودي أو ٩.٢ في المائة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

مقارنة ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م

تعكس الزيادة البالغة ٣٦٤.٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م بشكل رئيسي ما يلي:

- زيادة قدرها ١٧٩.٣ مليون ريال سعودي أو ٨.٣ في المائة في مخصص انخفاض القيمة للتمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي، وهو ما يعكس بشكل أساسي زيادة في المخصصات في الميزانية العمومية للتمويل بمبلغ ٥٨٨.٤ مليون ريال سعودي أو ١٨.٣ في المائة. من خلال النمو الإجمالي لمحفظته التمويل والذي قابله (١) تحرير مخصصات خارج الميزانية العمومية بقيمة ١٣٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بالمخصص خارج الميزانية العمومية البالغ ٢٠.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و (٢) زيادة في استرداد مبالغ التمويل المشطوبة وقدرها ٧٣.٩ مليون ريال سعودي أو ٥.٩ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى مبادرات الإدارة لتجديد عملية الاسترداد وتعزيزها.

- زيادة قدرها ١٥٥.٠ مليون ريال سعودي، أو ٥.٢ في المائة، في الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين والتي تعكس بشكل أساسي زيادة في الطلب على الأعمال لدعم نمو الأصول.

مقارنة السنوات ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

تعكس الزيادة البالغة ٧٤٩.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م بشكل رئيسي ما يلي:

- زيادة قدرها ٣٩٣.٥ مليون ريال سعودي، أو ٢٢.٢ في المائة، في مخصص انخفاض قيمة التمويل والأصول المالية الأخرى، صافي، وهو ما يعكس بشكل أساسي زيادة في المخصصات في الميزانية العمومية للتمويل بقيمة ٣٧٨ مليون ريال سعودي، أو ٣.١٣ في المائة، من خلال النمو الإجمالي لمحفظه التمويل والمخصصات المتعلقة بـ كوفيد-١٩.
- زيادة قدرها ١٨٣.٣ مليون ريال سعودي، أو ٦.٦ في المائة، في الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين والتي تعكس بشكل أساسي زيادة في الطلب على الأعمال لدعم نمو الأصول.
- زيادة قدرها ١١٤.٢ مليون ريال سعودي، أو ٤.٥ في المائة، في المصاريف العمومية والإدارية الأخرى مما يعكس زيادات في (١) مصاريف الاتصالات والمرافق بمبلغ ١٤٧.٢ مليون ريال سعودي، أو ٣٠.٦ في المائة، بسبب الطلب على الأعمال وارتفاع الأسعار بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، (٢) مصاريف الصيانة والأمن البالغة ٨٧.٠ مليون ريال سعودي، أو ١٨.٩ في المائة، بسبب متطلبات الأعمال والمصاريف الطارئة المتعلقة بـ كوفيد-١٩ و (٣) مصاريف دعم البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بقيمة ٧٣.٨ مليون ريال سعودي، أو ٢٦.٦ في المائة، بسبب الزيادة في احتياجات العمل ونفقات تكنولوجيا المعلومات الإضافية المتعلقة بوباء كوفيد-١٩. وقد تم تعويض هذه الزيادات جزئياً بانخفاض قدره ١٧٦.٩ مليون ريال سعودي أو ١٨.٥ في المائة في فئات أخرى من المصروفات التشغيلية، وذلك بشكل أساسي نتيجة لمبادرات الإدارة لتحسين الرقابة على المصروفات، و
- زيادة قدرها ٥٨.٦ مليون ريال سعودي أو ٥.٥ في المائة، في الاستهلاك والإطفاء نتيجة زيادة الأصول القابلة للاستهلاك خلال عام ٢٠١٩م.

زكاة السنة

بلغت مصروفات الزكاة للمجموعة ١,٦٩٨.٦ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بمبلغ ١,٢١٨.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١,١٦٧.٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، وتعكس كل حالة بشكل أساسي أرباح المجموعة الأعلى قبل الزكاة للفترة.

قدمت المجموعة إقراراتها الزكوية وضريبة الدخل إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ودفعت الزكاة للسنوات المالية حتى عام ٢٠٢٠م. وتم الانتهاء من جميع التقييمات حتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بعد اتفاقية تسوية مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والتي تم التوصل إليها في ٢٠١٨م لتسوية التزام زكوي قائم بمبلغ ٥,٤٠٥ مليون ريال سعودي. وتتطلب اتفاقية التسوية من المصرف تسوية ٢٠ في المائة من التزام الزكاة المتفق عليه في ٢٠١٨م مع تبقي ما نسبته ٨٠ في المائة، تدفع على خمسة أقساط سنوية متساوية.

صافي الدخل للسنة

تعكس العوامل المذكورة أعلاه، صافي دخل المجموعة البالغ في عام ٢٠٢١م ١٤,٧٤٦.٢ مليون ريال سعودي مقابل ١٠,٥٩٥.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١٠,١٥٨.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بزيادة قدرها ٤,١٥٠.٧ مليون ريال سعودي أو ٣٩.٢ في المائة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م وبزيادة قدرها ٤٣٧.٠ مليون ريال سعودي أو ٤.٣ في المائة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م.

الدخل الشامل أو الخسارة الأخرى

بلغ الدخل الشامل الآخر للمجموعة ٤٤٤.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقابل ٨١.٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١٣٣.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م.

عكس الدخل الشامل الآخر للمجموعة في عام ٢٠٢١م تغيراً إيجابياً بقيمة ٣٩٩.٣ مليون ريال سعودي في القيمة العادلة لاستثماراتها في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يعكس الدخل الشامل الآخر للمجموعة في عام ٢٠٢٠م تغيراً إيجابياً بقيمة ٢٥٤.٢ مليون ريال سعودي في القيمة العادلة لاستثماراتها في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، قابله تغير سلبي قدره ١٧٩.٦ مليون ريال سعودي على إعادة قياس مكافآت نهاية الخدمة للموظفين.

عكس الدخل الشامل الآخر للمجموعة في عام ٢٠١٩م بشكل أساسي تغيراً إيجابياً قدره ١٧٨.٨ مليون ريال سعودي في القيمة العادلة لاستثماراتها في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، قابله تغير سلبي قدره ٥١.٦ مليون ريال سعودي على إعادة قياس مكافآت نهاية الخدمة للموظفين.

إجمالي الدخل الشامل للسنة

يعكس إجمالي الدخل الشامل للمجموعة في عام ٢٠٢١م ١٥,١٩٠.٣ مليون ريال سعودي، مقابل ١٠,٦٧٦.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١٠,٢٩٢.٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م، بما يعكس العوامل المذكورة أعلاه وصافي دخل المجموعة لكل عام.

التحليل القطاعي

يوضح الجدول أدناه بعض بنود بيان الدخل لكل قطاع من قطاعات تقارير المجموعة لكل من ٢٠٢١م، ٢٠٢٠م، و ٢٠١٩م. ويعكس إعادة التصنيف بين القطاعات في عام ٢٠٢١م. ولجعل التحليل الموجود أسفل الجدول أكثر جدوى، يوضح الجدول (١) معلومات ٢٠٢٠م (المقارنة) التي تم استخلاصها من القوائم المالية لعام ٢٠٢١م والتي يمكن مقارنتها بشكل مباشر بمعلومات عام ٢٠٢١م و (٢) المعلومات (الأصلية) في ٢٠٢٠م المستخرجة من القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م ويمكن مقارنتها مباشرة بمعلومات عام ٢٠١٩م.

الأفراد	الشركات	خزينة	خدمات الاستثمار والوساطة	المجموع	
(مليون ريال سعودي)					
٢٠٢١م (مدققة)					
١٤,٠٠٦.٧	٣,٥٢٠.٣	٧,٢١٥.٢	٩٧٤.١	٢٥,٧١٦.٤	إجمالي دخل العمليات
٦,١٨٩.٤	٢,٤١٦.٧	٧,٠٣٧.٠	٨٠١.٧	١٦,٤٤٤.٨	الدخل قبل الزكاة
٢٠٢٠م (مقارن) (مدققة)					
١٣,٤٥٦.٥	٢,٧٣٠.٩	٣,٧٢٨.٤	٨٠٥.٤	٢٠,٧٢١.٣	إجمالي دخل العمليات
٦,٢٥١.٢	١,٣٩٠.٤	٣,٥٢٤.٥	٦٤٧.٥	١١,٨١٣.٦	الدخل قبل الزكاة
٢٠٢٠م (أصلي) (مدققة)					
١٣,٣٦١.٤	٢,٦١٤.٧	٣,٩٣٩.٨	٨٠٥.٤	٢٠,٧٢١.٣	إجمالي دخل العمليات
٦,١٤٣.١	١,٢٨٧.٩	١,٢٨٧.٩	٦٤٧.٥	١١,٨١٣.٦	الدخل قبل الزكاة
٢٠١٩م (مدققة)					
١٣,٥٩٠.٨	٢,٥٣١.٩	٢,٨٩٨.٣	٤٦٣.٤	١٩,٤٨٤.٤	إجمالي دخل العمليات
٦,٤٢٦.٤	٢,١٥٠.٤	٢,٤٣٨.٦	٣١٠.٩	١١,٣٢٦.٣	الدخل قبل الزكاة

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

قطاع مصرفية الأفراد

حقق قطاع الأفراد إجمالي دخل تشغيلي قدره ١٤,٠٠٦.٧ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بـ ١٣,٤٦٥.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م (على أساس المقارنة) وإجمالي دخل تشغيلي قدره ١٣,٣٦١.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م على أساس أصلي مقارنة بمبلغ ١٣,٥٩٠.٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م.

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي لعام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م (مقارن) بمقدار ٥٥٠.١ مليون ريال أو ٤.١ في المائة، يعكس بشكل أساسي زيادات قدرها ٤٥٣.٤ ريال سعودي. مليون أو ٢٧.٥ في المائة، في صافي رسوم الخدمات المصرفية، مدفوعة بنمو عدد العملاء وأنشطتهم.

الانخفاض في إجمالي الدخل التشغيلي بمبلغ ٢٢٩.٤ مليون ريال سعودي أو ١.٧ في المائة، في عام ٢٠٢٠م مقارنةً بعام ٢٠١٩م يعكس بشكل أساسي انخفاضاً قدره ١.٠٣٨.٩ مليون ريال سعودي، أو ٨.٤ في المائة، في صافي دخل التمويل والاستثمار، والذي كان مدفوعاً بالنمو القوي للأصول في منتجات الاستحقاق طويلة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار تحويل الأموال في عام ٢٠٢٠م قابلته زيادة قدرها ٨٤٤.٨ مليون ريال سعودي، أو ٨٧.٠ في المائة، في صافي رسوم الخدمات المصرفية، مدفوعةً بزيادة عدد العملاء ومعاملاتهم.

حقق قطاع التجزئة دخلاً قبل الزكاة قدره ٦,١٨٩.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنةً مع ٦,٢٥١.٢ مليون ريال سعودي في ٢٠٢٠م (على أساس المقارنة) ودخلاً قبل الزكاة بمقدار ٦,١٤٣.١ مليون ريال سعودي في ٢٠٢٠م على أساس أصلي مقارنةً بـ ٦,٤٢٦.٤ مليون ريال سعودي في ٢٠١٩م.

انخفاض بـ ٦١.٨ مليون ريال، أو ١.٠٪، من الدخل قبل الزكاة في عام ٢٠٢١م مقارنةً بعام ٢٠٢٠م يعكس بشكل أساسي ٦١٢.١ مليون ريال سعودي، أو ٨.٥ في المائة، مصاريف تشغيلية أعلى، مما قابلته زيادة قدرها ٥٥٠.١ مليون ريال سعودي في الدخل التشغيلي الموصوف أعلاه. وتعكس الزيادة في مصاريف التشغيل في عام ٢٠٢١م بشكل أساسي بواقع ٦٣٣.٣ مليون ريال سعودي، أو ٥٥.٠ في المائة، زيادة في مخصصات انخفاض القيمة مدفوعةً بالزيادة في محفظة التجزئة.

الانخفاض في الدخل قبل الزكاة في ٢٠٢٠م مقارنةً بـ ٢٠١٩م بمقدار ٢٨٣.٣ مليون ريال سعودي، أو ٤.٤ في المائة، وذلك يعكس انخفاض إجمالي الدخل التشغيلي بمقدار ٢٢٩.٤ مليون ريال سعودي، والذي تمت مناقشته أعلاه إلى جانب ٥٣.٩ مليون ريال سعودي، أو ٠.٨ في المائة، من إجمالي نفقات تشغيل أعلى.

قطاع الشركات

حقق قطاع الشركات إجمالي دخل تشغيلي قدره ٣,٥٢٠.٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنةً بـ ٢,٧٣٠.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م (على أساس مقارن)، وإجمالي دخل تشغيلي قدره ٢,٦١٤.٧ مليون ريال سعودي (على أساس أصلي) في عام ٢٠٢٠م مقارنةً بمبلغ ٢,٥٣١.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م.

وتعكس الزيادة البالغة ٧٨٩.٤ مليون ريال سعودي، أو ٢٨.٩ في المائة، في إجمالي الدخل التشغيلي في عام ٢٠٢١م مقارنةً بعام ٢٠٢٠م بشكل أساسي زيادة قدرها ٦٨٤.٢ مليون ريال سعودي، أو ٢٣٦.١ في المائة، في صافي الرسوم من الخدمات المصرفية المدفوعةً بزيادة في إيرادات المدفوعات وأنشطة البيع المتقاطع، بما في ذلك إدارة النقد، و ١٠٨.٢ مليون ريال سعودي أو ٤.٦ في المائة، في صافي دخل التمويل والاستثمار، مدفوعةً بزيادة في محفظة تمويل الشركات.

وتعكس الزيادة البالغة ٨٢.٨ مليون ريال سعودي، أو ٣.٣ في المائة، في إجمالي الدخل التشغيلي لعام ٢٠٢٠م مقارنةً بعام ٢٠١٩م بشكل أساسي زيادة قدرها ٢٩٤.٩ مليون ريال سعودي، أو ١٤.١ في المائة، في صافي دخل التمويل والاستثمار، مدفوعاً بانخفاض المعدلات التي أدت إلى انخفاض أسعار تحويل الأموال في عام ٢٠٢٠م قابلته بشكل كبير انخفاض وقدره ٢٤٢.٨ مليون ريال سعودي، أو ٦٦.٢ في المائة، في صافي الرسوم من الخدمات المصرفية، مدفوعةً بانخفاض الأنشطة التجارية وإعفاءات الرسوم أثناء جائحة كوفيد-١٩.

حقق قطاع الشركات دخلاً قبل الزكاة بلغ ٢,٤١٦.٧ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنةً بمبلغ ١,٣٩٠.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م (على أساس المقارنة) وبلغ الدخل قبل الزكاة ١,٢٨٧.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م مقارنةً بمبلغ ٢,١٥٠.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م.

وتعكس الزيادة البالغة ١,٠٢٦.٣ مليون ريال سعودي، أو ٧٣.٨%، في الدخل قبل الزكاة في عام ٢٠٢١ م مقارنة بعام ٢٠٢٠ م، زيادة قدرها ٧٨٩.٤ مليون ريال سعودي في الدخل التشغيلي الموصوف أعلاه، إلى جانب انخفاض مصاريف التشغيل بمقدار ٢٣٦.٧ مليون ريال سعودي، أو ١٧.٧ في المائة في نفس الفترة. ويعكس الانخفاض في المصاريف التشغيلية في عام ٢٠٢١ م بشكل رئيسي مبلغ ٤٤٨.٢ مليون ريال سعودي، أو ٤٤.٢ في المائة، في مخصصات انخفاض القيمة المدفوع بالاسترداد وتحسن النظرة الاقتصادية مقابل ٢٠٣.١ مليون ريال سعودي، أو ٧١.٤ في المائة، زيادة في مصاريف التشغيل الأخرى.

ويعكس الانخفاض البالغ ٨٦٢.٥ مليون ريال سعودي، أو ما يعادل ٤٠.١ في المائة، في الدخل قبل الزكاة في عام ٢٠٢٠ م مقارنة بعام ٢٠١٩ م، زيادة قدرها ٩٤٥.٣ مليون ريال سعودي، أو ٢٤٧.٨ في المائة، في إجمالي المصاريف التشغيلية نتيجة الزيادة في صافي مخصصات انخفاض القيمة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩ قبله ارتفاع إجمالي الدخل التشغيلي البالغ ٨٢.٨ مليون ريال سعودي والذي تمت مناقشته أعلاه إلى جانب.

قطاع الخزينة

حقق قطاع الخزينة إجمالي دخل تشغيلي قدره ٧,٢١٥.٢ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١ م مقارنة بمبلغ ٣,٧٢٨.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠ م (على أساس المقارنة) وإجمالي دخل تشغيلي قدره ٣,٩٣٩.٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠ م و ٢,٨٩٨.٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩ م.

زيادة ٣,٤٨٦.٨ مليون ريال سعودي، أو ٩٣.٥ في المائة، من إجمالي الدخل التشغيلي في عام ٢٠٢١ م مقارنة بعام ٢٠٢٠ م يعكس بشكل أساسي زيادة قدرها ٣٣٢٥.٤ مليون ريال سعودي، أو ١٠٤.٠ في المائة، من صافي دخل التمويل والاستثمار، مدفوعاً بزيادة في محفظة الاستثمار.

زيادة ١,٠٤١.٥ مليون ريال سعودي، أو ٣٥.٩ في المائة، في إجمالي الدخل التشغيلي لعام ٢٠٢٠ م مقارنة بعام ٢٠١٩ م يعكس بشكل أساسي زيادة قدرها ١,٢٥٠.٩ مليون ريال سعودي، أو ٦٠.٥ في المائة، من صافي دخل التمويل والاستثمار والذي كان مدفوعاً بتغيرات أسعار تحويل الأموال وقابله جزئياً انخفاض قدره ٢٠٤.٧ مليون ريال سعودي أو ٨١.٢ في المائة، في صافي الرسوم من الخدمات المصرفية، مدفوعة بانخفاض الأنشطة التجارية خلال الفترة.

حقق قطاع الخزينة دخلاً قبل الزكاة قدره ٧,٠٣٧.٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١ م مقارنة بمبلغ ٣,٥٢٤.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠ م (على أساس المقارنة) ودخل قبل الزكاة قدره ٣,٧٣٥.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠ م مقارنة بمبلغ ٢,٤٣٨.٦ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩ م.

وتعكس الزيادة البالغة ٣,٥١٢.٥ مليون ريال سعودي، أو ٩٩.٧ في المائة، في الدخل قبل الزكاة في عام ٢٠٢١ م مقارنة بعام ٢٠٢٠ م بشكل أساسي، زيادة قدرها ٣,٤٨٦.٨ مليون ريال سعودي في الدخل التشغيلي الموصوف أعلاه.

زيادة ١,٢٩٦.٤ مليون ريال سعودي أو ٥٣.٢ في المائة، في الدخل قبل الزكاة في عام ٢٠٢٠ م مقارنة بعام ٢٠١٩ م يعكس ارتفاع إجمالي الدخل التشغيلي الذي تمت مناقشته أعلاه بمقدار ١.٠٤١.٥ مليون ريال سعودي، إلى جانب انخفاض إجمالي مصروفات التشغيل بسبب إعادة تصنيف بعض وحدات الأعمال إلى قطاع البيع بالتجزئة بمقدار ٢٥٤.٩ مليون ريال سعودي، أو ٥٥.٥ في المائة.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة

سجل قطاع الوساطة والخدمات الاستثمارية إجمالي دخل تشغيلي قدره ٩٧٤.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بمبلغ ٨٠٥.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م (على أساس المقارنة) وإجمالي دخل تشغيلي قدره ٨٠٥.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م مقارنة بمبلغ ٤٦٣.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م.

وتعكس الزيادة البالغة ١٦٨.٨ مليون ريال سعودي، أو ما يعادل ٢١.٠ في المائة، في إجمالي الدخل التشغيلي في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م بشكل أساسي زيادة قدرها ١٣٣.٦ مليون ريال سعودي، أو ١٨.٤ في المائة، في صافي رسوم الخدمات المصرفية، مدفوعة برسوم السمسة بالنظر إلى الزيادة في حجم التداول في السوق المالية السعودية إلى جانب الحصة السوقية الرائدة لشركة الراجحي المالية في مجال الوساطة.

وتعكس الزيادة البالغة ٣٤٢.٠ مليون ريال سعودي، أو ٧٣.٨ في المائة، في إجمالي الدخل التشغيلي لعام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م بشكل أساسي زيادة قدرها ٢٧٤.٩ مليون ريال سعودي، أو ٦٩.٢ في المائة، في صافي رسوم الخدمات المصرفية، مدفوعة برسوم الوساطة من زيادة حجم التداول في السوق المالية السعودية. وزيادة صافي الدخل التشغيلي الآخر بمقدار ٤٣.٦ مليون ريال سعودي أو ١٠٤.٤ في المائة، مدفوعة بزيادة الأنشطة التجارية.

سجل قطاع الوساطة والخدمات الاستثمارية دخلاً قبل الزكاة بلغ ٨٠١.٧ مليون ريال سعودي في ٢٠٢١م مقابل ٦٤٧.٥ مليون ريال في ٢٠٢٠م (على أساس المقارنة) والدخل قبل الزكاة بلغ ٦٤٧.٥ مليون ريال سعودي في ٢٠٢٠م و ٣١٠.٩ مليون ريال في ٢٠١٩م.

وتعكس الزيادة البالغة ١٥٤.٢ مليون ريال سعودي، أو ٢٣.٨ في المائة، في الدخل قبل الزكاة في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م بشكل أساسي زيادة قدرها ١٦٨.٨ مليون ريال سعودي في الدخل التشغيلي الموضح أعلاه. وتعكس الزيادة البالغة ٣٣٦.٦ مليون ريال سعودي، أو ١٠٨.٣ في المائة، في الدخل قبل الزكاة في عام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩م، ارتفاع إجمالي الدخل التشغيلي الذي تمت مناقشته أعلاه بمقدار ٣٤٢.٠ مليون ريال سعودي، إلى جانب استقرار إجمالي مصاريف التشغيل بشكل كبير.

السيولة والتمويل

ملخص

تنشأ احتياجات السيولة للمجموعة بشكل أساسي من إتاحة التمويل لعملائها، والقيام باستثمارات في الأوراق المالية ودفع المصروفات (بما في ذلك تكاليف التمويل). وحتى تاريخه، تم تمويل احتياجات السيولة للمجموعة بشكل أساسي من خلال الودائع والتدفقات النقدية التشغيلية، بما في ذلك الدخل المستلم فيما يتعلق بالتمويل ومن الأوراق المالية الاستثمارية. انظر " - التمويل " أدناه.

السيولة

توضح الجداول أدناه التدفق النقدي للمجموعة من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية لفترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو في كل من ٢٠٢٢م و ٢٠٢١م، ولكل من ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م.

ستة أشهر انتهت في ٣٠ يونيو (غير مدققة)		
٢٠٢٢م	٢٠٢١م	
(مليون ريال سعودي)		
١٣,١٠٧.١	٦٥٨.٧	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(١٤,٣٥٢.٥)	(١٦,١٥٢.٥)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
٦,٤٢٤.٤	(٢,٥١٨.٩)	صافي النقد من / (المستخدم في) أنشطة التمويل
٢٤,٢٩٦.٨	٣٤,٠٨٧.٠	النقد والنقد المعادل في بداية الفترة
٢٩,٤٧٥.٨	١٦,٠٧٤.٣	النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة

٢٠٢١م (مدققة)	٢٠٢٠م (مدققة)	٢٠١٩م (مدققة)	
(مليون ريال سعودي)			
١٩,٩٥٣.٤	٢٤,٤٢٠.٠	٤,١٨٦.٥	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(٢٤,٥٠٣.١)	(٨,٩١١.٨)	(٥,١٨٥.٦)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(٦,٠٣٧.٤)	(٣,٧٩٢.٣)	(٧,٦٧٦.٠)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
٣٢,٨٢٧.٤	٢١,١١١.٤	٢٩,٧٨٦.٥	النقد والنقد المعادل في بداية الفترة
٢٢,٢٤٠.٢	٣٢,٨٢٧.٤	٢١,١١١.٤	النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة والبيانات المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

أنشطة التشغيل

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م والستة أشهر المنتهية في ٣١ يونيو ٢٠٢١ م

بلغ صافي التدفقات النقدية الداخلة للمجموعة من الأنشطة التشغيلية للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م ١٣,١٠٧.١ مليون ريال سعودي مقابل ٦٥٨.٧ مليون ريال سعودي للفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م.

بلغ صافي النقد للمجموعة من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية ١١,١٥٧ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م و ٩,٤٤٠ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. يعكس صافي النقد للمجموعة من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية في كل فترة بشكل أساسي دخلها قبل الزكاة للفترة المعدلة لإضافة مخصص انخفاض القيمة للتمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي وصافي الاستهلاك والإطفاء.

تمثلت التغييرات الرئيسية في الموجودات والمطلوبات التشغيلية في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م في تدفق نقدي خارج قدره ٦٨,٠٢٨.٨ مليون ريال سعودي من تمويل مقدم للعملاء وتدفقات نقدية داخلية بقيمة ٤٠,٨٨٤.٦ مليون ريال سعودي من الودائع المقبولة. تمثلت التغييرات الرئيسية في الموجودات والمطلوبات التشغيلية في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م في تدفق نقدي خارج قدره ٧٥,٧٤٤.٦ مليون ريال سعودي من تمويل مقدم للعملاء وتدفقات نقدية داخلية بقيمة ٦٤,٨٧٥ مليون ريال سعودي من الودائع المقبولة.

السنوات المنتهية ٢٠٢١م و ٢٠٢٠م و ٢٠١٩م

بلغ صافي التدفقات النقدية الداخلة للمجموعة من الأنشطة التشغيلية لعام ٢٠٢١م ١٩,٩٥٣.٤ مليون ريال سعودي مقابل ٢٤,٤٢٠.٠ مليون ريال سعودي لعام ٢٠٢٠م و ٤,١٨٦.٥ مليون ريال سعودي لعام ٢٠١٩م.

بلغ صافي النقد للمجموعة من الأنشطة التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية ١٩.٨٩٠.٢ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقارنة بمبلغ ١٥.٠١٠.٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١٤.١٢٩.٨ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م. ويعكس صافي النقد للمجموعة من الأنشطة التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية في كل سنة بشكل أساسي دخلها قبل الزكاة للفترة المعدلة لإضافة مخصص انخفاض القيمة للتمويل والموجودات المالية الأخرى، صافياً، ورسوم الاستهلاك والإطفاء.

تمثلت التغييرات الرئيسية في الموجودات والمطلوبات التشغيلية في عام ٢٠٢١م في تدفق نقدي خارج قدره ١٣٩,٤٦٣.٦ مليون ريال سعودي من تمويل مقدم إلى العملاء وتدفقات نقدية داخلية بقيمة ١٢٩,٤٤١.٢ مليون ريال سعودي من الودائع المقبولة. وتمثلت التغييرات الرئيسية في الموجودات والمطلوبات التشغيلية في عام ٢٠٢٠م في تدفق نقدي خارج قدره ٦٨,١٩٥.٠ مليون ريال سعودي من تمويل مقدم إلى العملاء وتدفقات نقدية داخلية بقيمة ٧٠,٢٢٥.٢ مليون ريال سعودي من الودائع المقبولة. كما تمثلت التغييرات الرئيسية في الموجودات والمطلوبات التشغيلية في عام ٢٠١٩م في تدفق نقدي خارج قدره ١٨,٤٩٦.٧ مليون ريال سعودي من الودائع المقبولة.

أنشطة استثمارية

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م والستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م

بلغ صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م ١٤,٣٥٢.٥ مليون ريال مقابل ١٦,١٥٢.٥ مليون ريال للفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م. وفي كل فترة، كانت الأنشطة الاستثمارية الرئيسية هي شراء واسترداد الاستثمارات المحتفظ بها بالتكاليف المطفأة، وإلى حد أقل بكثير، شراء وبيع الاستثمارات المدرجة في الدخل الشامل الآخر.

في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، استثمرت المجموعة بصافي مبلغ ٢٤,٥٢٩.٤ مليون ريال سعودي في استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة. وفي الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م، استثمرت المجموعة بصافي مبلغ ١٥,٧٠٣.١ مليون ريال سعودي في استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة و ٩٢٢.٢ مليون ريال سعودي في استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بلغت مشتريات المجموعة من الممتلكات والمعدات ١,٢٠٦.٢ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م مقابل ٨٤٩.٠ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١م.

السنوات المنتهية في ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

وكان صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية لعام ٢٠٢١ مبلغ قدره ٢٤.٥٠٣.١ مليون ريال مقابل ٨,٩١١.٨ مليون ريال في عام ٢٠٢٠ و ٥,١٨٥.٦ مليون ريال في عام ٢٠١٩م.

في عام ٢٠٢١م، استثمرت المجموعة صافي مبلغ ٢٠,٨٣٩.٣ مليون ريال سعودي في استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة وصافي ٢,١٦٤.٠ مليون ريال سعودي في استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

في عام ٢٠٢٠م، استثمرت المجموعة صافي مبلغ ٥,٦٤٩.٦ مليون ريال سعودي في استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة وصافي ٢,٣٦٤.٨ مليون ريال سعودي في استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

في عام ٢٠١٩م، استثمرت المجموعة صافي مبلغ ٣.٦٥.٤ مليون ريال سعودي في استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة وصافي ٤٨٩.٦ مليون ريال سعودي في استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بلغت مشتريات المجموعة من الممتلكات والمعدات ٢,٣٨٦.٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١م مقابل ٩٤٥.٧ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠م و ١,٥٢٧.١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩م. بالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٩م، استثمرت المجموعة ١٠٣.٥ مليون ريال سعودي في عقار استثماري.

المجموع	حق استخدام موجودات	المعدات والأثاث	تحسينات الأراضي والمباني المستأجرة	المباني	الأرض	التكلفة
(مليون ريال سعودي)						
١٣,٩٢٧.١	١,٣٥٢.٤	٤,٩٥١.٧	٩٤٩.٨	٤,٣٢٩.٥	٢,٣٤٣.٨	في ١ يناير ٢٠١٩
٢,٨٣٠.٣	١٧٧.٧	٣٨٤.٤	٣٨٣.٧	١,٨٨٤.٣	٠.٢	الإضافات
(٣٨.٣)	-	(٣٢.٢)	-	-	(٦.١)	استبعادات
١٦,٧١٩.٢	١,٥٣٠.١	٥,٣٠٣.٩	١,٣٣٣.٥	٦,٢١٣.٨	٢,٣٣٧.٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)
٩٤٥.٧	٢٠.٦	٦٣٠.٨	٢٥٩.٦	٧٠	٢٧.٧	الإضافات
(٩٨.٨)	-	(٤٥.٣)	-	(٣٨.٩)	(١٤.٦)	استبعادات
١٧,٥٦٦.١	١,٥٥٠.١	٥,٨٨٩.٥	١,٥٩٣.٠	٦,١٨١.٩	٢,٣٥١.٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)
٢,٣٨٦.٥	٣.٢	٢,٠٩٣.١	٤٦.٤	١٣٧.٣	١٠٦.٦	الإضافات
(١,٣٠٢.١)	-	(١,١٥٤.٤)	-	(١٢٦.٩)	(٢٠.٨)	استبعادات
١٨,٦٥٠.٥	١,٥٥٣.٩	٦,٨٢٨.١	١,٦٣٩.٤	٦,١٩٢,٤	٢,٤٣٦.٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)

المجموع	حق استخدام موجودات	المعدات والأثاث	تحسينات الأراضي والمباني المستأجرة	المباني	الأرض	
(مليون ريال سعودي)						
الاستهلاك المتراكم						
٥,٢٧٧.٧	-	٣,٨٧٤.٣	٩١٩.٢	٤٨٤.٢	-	اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩
١,٠٥٩.٦	٢٣٩.٨	٣٦٨.٣	٧٧.٦	٣٧٣.٨	-	التكلفة لهذا العام
(٢٥.٣)	-	(٢٥.٣)	-	-	-	استيعادات
٦,٣١١.٩	٢٣٩.٨	٤,٢١٧.٢	٩٩٦.٨	٨٥٨.٠	-	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)
١,٠٨٠.٢	٢١٢.٧	٦٢٨.١	١٠٢.٢	١٣٧.٢	-	التكلفة لهذا العام
(٦٠.٨)	-	(٢٨.٨)	-	(٣٢.٠)	-	استيعادات
٧,٣٣١.٣	٤٥٢.٦	٤,٨١٦.٥	١,٠٩٩.٠	٩٦٣.٢	-	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)
١,١١٦.٣	٢١١.٠	٧٧٠.١	٠.١	١٣٥.٢	-	التكلفة لهذا العام
(٤٦٢.٩)	-	(٤٦١.٨)	-	(١.٠)	-	استيعادات
٧,٩٨٤.٧	٦٦٣.٥	٥,١٢٤.٧	١,٠٩٩.١	١,٠٩٧.٤	-	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)
صافي القيمة الدفترية						
١,٠٦٦٥.٨	٨٩٠.٣	١,٧٠٣.٤	٥٤٠.٣	٥,٠٩٥.٠	٢,٤٣٦.٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١,٠٢٣٤.٨	١,٠٩٨.١	١,٠٧٣.٠	٤٩٤.٠	٥,٢١٨.٧	٢,٣٥١.٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١,٠٤٠٧.٢	١,٢٩٠.٣	١,٠٨٦.٧	٣٣٦.٦	٥,٣٥٥.٨	٢,٣٣٧.٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

تشمل المباني أعمال تحت التنفيذ بمبلغ ٢٧١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٢٢٥ مليون ريال سعودي ؛ ٢٠١٩: ١٥٩ مليون ريال سعودي)، وتشمل الأصول المتعلقة بالتكنولوجيا الأعمال قيد التنفيذ بمبلغ ٤١٩ مليون ريال سعودي كما في ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٥٩٥ مليون ريال سعودي ؛ ٢٠١٩: ٦٠٨ مليون ريال سعودي).

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. الأرض غير مستهلكة. يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للموجودات، على النحو التالي:

- تحسينات الأراضي المستأجرة على مدى فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي الأقل.
- المباني - ٣٣ سنة.
- تحسينات المباني المستأجرة - على مدى فترة الإيجار أو ٣ سنوات، أيهما أقصر.
- المعدات والأثاث - من ٣ إلى ١٠ سنوات.
- حق استخدام الموجودات - على مدى فترة الإيجار.

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً، في تاريخ كل بيان مركز مالي. يتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. يتم تضمينها في بيان الدخل الموحد.

تتم رسملة المصروفات الأخرى فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية للنفقات إلى المجموعة. يتم دفع تكاليف الإصلاح والصيانة المستمرة عند تكبدها.

أنشطة التمويل

الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م والستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م بلغ صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية ٦,٤٢٤.٤ مليون ريال سعودي في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م مقارنة بصافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية بمبلغ ٢,٥١٨.٩ مليون ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ٢٠٢١ م.

في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، بلغت التدفقات النقدية التمويلية الخارجة للمجموعة ١٨.٤ مليون ريال سعودي مدفوعة مقابل التزامات الإيجار. في الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ م، بلغت التدفقات النقدية التمويلية الخارجة للمجموعة ٢,٥٠٠ مليون ريال سعودي كأرباح مدفوعة و ١٨.٩ مليون ريال سعودي مدفوعة مقابل التزامات الإيجار. لم يتم دفع أي توزيعات أرباح في الأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م.

السنوات المنتهية في ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م

بلغ صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية ٦,٠٣٧.٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢١ م مقابل ٣,٧٩٢.٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠٢٠ م مقابل ٧,٦٧٦.٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٩ م. في عام ٢٠٢٠ م، بلغت التدفقات النقدية التمويلية الخارجة للمجموعة ٣,٧٥٠.٠ مليون ريال سعودي في توزيعات أرباح مدفوعة و ٤٢.٣ مليون ريال سعودي مدفوعة مقابل التزامات الإيجار. في عام ٢٠١٩ م، بلغت التدفقات النقدية للتمويل الرئيسي للمجموعة ٧,٤٠٦.٣ مليون ريال سعودي في توزيعات أرباح مدفوعة و ٢٦٩.٨ مليون ريال سعودي مدفوعة مقابل التزامات الإيجار.

هيكل التمويل

ملخص

المصدر الرئيسي للتمويل للمجموعة هو ودائع العملاء، وبناءً على التحليلات السلوكية المختلفة التي أجراها كل من الاستشاريين الخارجيين وفريق العمل الداخلي، يعتقد المصرف أن ودائع الحساب الجاري هي مصدر ثابت للتمويل. كما يعتقد المصرف أن أعلى ٢٠ مستوى لتركيز الودائع لديه أقل بكثير من مستوى السوق. مصدر التمويل الآخر هو الإيداعات التي تتم معها من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. يهدف إصدار الصكوك إلى المساعدة في تنويع مصادر تمويل المجموعة. وفقاً لقانون مراقبة البنوك والأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي تعادل ٧% من إجمالي الودائع تحت الطلب و ٤ في المائة. من ودائع الادخار والودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ المصرف أيضاً بسيولة احتياطية لا تقل عن ٢٠ في المائة من التزامات الودائع الخاصة بها، على شكل نقد وسندات حكومية وصكوك وأصول يمكن تحويلها إلى نقد في غضون ٣٠ يوماً.

كما أن المصرف القدرة على جمع أموال إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء مع مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل السندات والصكوك الحكومية بنسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة. من القيمة الاسمية للسندات والصكوك المحتفظ بها بالعملة المحلية.

بلغت ودائع عملاء المجموعة ٥٥٢.٩٥٦.٨ مليون ريال سعودي أو ٨٨.١%. من إجمالي المطلوبات كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م ٥١٢,٠٧٢.٢ ريال سعودي أو ٩٢.٠ بالمائة. من إجمالي المطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ٣٨٢,٦٣١.٠ مليون ريال سعودي أو ٩٣.٢%. من إجمالي الخصوم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م و ٣١٢.٤٠٥.٨ مليون ريال سعودي أو ٩٣.٨%. من إجمالي الخصوم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م.

يوضح الجدول أدناه تمويل المجموعة (على شكل مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى) (التي تمثل ودائع مودعة لديها من قبل بنوك أخرى) وودائع العملاء) كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وكما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)			حتى ٣٠ يونيو (غير مدققة)	
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	٢٠٢٢ م	
(مليون ريال سعودي)				
٢,٢١٩.٦	١,٧٦٤.١	١٧,٩٥٢.١	٤٢,٥٣٢.٠	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣١٢,٤٠٥.٨	٣٨٢,٦٣١.٠	٥١٢,٠٧٢.٢	٥٥٢,٩٥٦.٨	ودائع العملاء
٣١٤,٦٢٥.٤	٣٩٣,٣٩٥.١	٥٣٠,٠٢٤.٣	٥٩٥,٤٨٨.٨	إجمالي التمويل

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة والبيانات المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

يوضح الجدول أدناه تقسيم تمويل المجموعة إلى التمويل الربحي والتمويل الغير ربحي كما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)			
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	
(مليون ريال سعودي)			
٢٤,٣٤٥.٨	٥٣,٧٨١.٤	١٤٨,٢٤٥.٢	التمويل الربحي
٢٩٠,٢٧٩.٦	٣٣٩,٦١٣.٧	٣٨١,٧٧٩.١	ودائع التمويل غير الربحية
٣١٤,٦٢٥.٤	٣٩٣,٣٩٥.١	٥٣٠,٠٢٤.٣	إجمالي التمويل

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

معظم تمويل المجموعة غير هادف للربح، ويعكس النسبة الكبيرة من الودائع التي لا تدر أرباحاً في مزيج تمويل المجموعة، كما هو موضح أدناه.

ودائع العملاء

تتكون وداائع عملاء المجموعة بشكل رئيسي من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب. وداائع المجموعة تحت الطلب لا تدر أرباحاً في الغالب ويمكن سحب المبالغ من هذه الحسابات في أي وقت دون إشعار. أما الودائع لأجل فهي مؤهلة لتوزيع الأرباح ولها تاريخ استحقاق محدد.

تعتقد المجموعة أن وداائع عملائها متنوعة وتشكل مصدراً ثابتاً وأمناً للتمويل منخفض التكلفة. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، بلغت وداائع عملاء المجموعة ٩٢.٩ في المائة. من إجمالي تمويلها المبين في الجدول أعلاه.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م شكلت الودائع تحت الطلب للمجموعة نسبة ٧٠.٣ في المائة وشكلت وداائعه لأجل نسبة ٢٨.٢ في المائة من إجمالي وداائع العملاء. وتقبل المجموعة الودائع لأجل لمدة معين من آجال الاستحقاق.

بلغت وداائع المجموعة بالعملاء الأجنبية ما قيمته ٣٦,٦٢٤.١ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٧.٢ في المائة. من إجمالي وداائع العملاء كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، مقارنة بما بلغته ف في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م، وهو ما قيمته ١٧,٣٧٧.٥ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٤.٥% كما وما بلغته في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م، وهو ما قيمته ١٣,٨٣٦.٠ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٤.٦%.

يوضح الجدول أدناه توزيع وداائع عملاء المجموعة حسب النوع كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وحتى ٣١ ديسمبر في كل من عام ٢٠٢١ م وعام ٢٠٢٠ م وعام ٢٠١٩ م. كما يعكس الجدول عمليات إعادة التصنيف في عام ٢٠٢١ م، ويوضح الجدول رقم (١) معلومات عام ٢٠٢٠ م (المقارنة) التي تم استخلاصها من القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م والتي يمكن مقارنتها بشكل مباشر بمعلومات عام ٢٠٢١ م ويوضح الجدول رقم (٢) معلومات ٢٠٢٠ م (الأصلية) التي تم استخراجها من القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ م. وتقرن بشكل مباشر مع معلومات عام ٢٠١٩ م.

حتى ٣٠ يونيو (غير مدققة)		كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)		
٢٠٢١ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢٠ م (مقارن)	٢٠٢٠ م (أصلي)	٢٠١٩ م
(مليون ريال سعودي)				
٣٨٨,٥٠٥.٣	٣٧٤,٧٢٤	٣٣٢,٩١٨.٢	٣٢٧,٥٧٢.٥	٢٨٤,٣٠٠.٠
الودائع تحت الطلب				
١٥٥,٧٥٠.٣	١٣٠,٢٩٣.١	٤٣,٠١٧.٣	٤٣,٠١٧.٣	٢٢,١٢٦.٢
استثمارات العملاء لأجل				
٨,٧٠١.٢	٧,٠٥٣.٨	٦,٦٩٣.٥	١٢,٠٤١.٢	٥,٩٧٩.٧
حسابات العملاء الأخرى				
٥٥٢,٩٥٦.٨	٥١٢,٠٧٢.٢	٣٨٢,٦٣١.٠	٣٨٢,٦٣١.٠	٣١٢,٤٠٥.٨
المجموع				

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة والبيانات المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

ارتفع إجمالي وداائع عملاء المجموعة بمبلغ ٤٠,٨٨٤.٦ مليون ريال سعودي أو بنسبة ٧.٤ في المائة كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م بالمقارنة مع تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م. كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، ارتفع إجمالي وداائع عملاء المجموعة بمبلغ ١٢٩,٤٤١.٢ مليون ريال سعودي أو بنسبة ٣٣.٨% بالمقارنة مع تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م. وارتفع إجمالي وداائع العملاء للمجموعة بمبلغ ٧٠,٢٢٥.٢ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م، بالمقارنة مع تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م. في كلتا الحالتين، عكست الزيادات نمواً في كل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، مدفوعة بزيادة العملاء وزيادة الودائع لدعم نمو الأصول.

بناءً على تحليل القوائم المالية المنشورة للبنوك السعودية، تمتلك المجموعة حصة سوقية تبلغ نسبة ٢٣.٢ في المائة في إجمالي الودائع ونسبة ٢٦.١ في المائة في الودائع تحت الطلب.

مستحق لبنوك ومؤسسات مالية أخرى

تتكون ودائع المجموعة من البنوك (المشار إليها بالمستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في القوائم المالية) من حسابات جارية واستثمارات لأجل. وداائع المجموعة من البنوك عادة ما تكون قصيرة الأجل بطبيعتها ومتقلبة بمرور الوقت. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م بلغت ودائع المجموعة من البنوك ما قيمته ٤٢,٥٣٢.٠ مليون ريال سعودي و كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بلغت ودائع المجموعة من البنوك ما قيمته ١٧,٩٥٢.١ مليون ريال سعودي و كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م بلغت ما قيمته ٢,٢١٩.٦ مليون ريال سعودي. تعكس الزيادة الكبيرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م الودائع الخالية من الفوائد المستلمة من مؤسسة النقد العربي السعودي كجزء من برنامج الدعم المالي للقطاع الخاص، انظر " العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج العمليات - تأثير وباء كوفيد-١٩ " أعلاه.

ملف الاستحقاق

يوضح الجدول أدناه مستحقات تمويل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م. يستند هذا التحليل إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة ويعكس الوقت المتوقع لتسوية التمويل.

المجموع	لا استحقاق محدد	أكثر من ٥ سنوات	من ١ إلى ٥ سنوات	من ٣ إلى ١٢ شهراً	أقل من ٣ شهور	
(مليون ريال سعودي)						
١٧,٩٥٢.١	١,٧٤٩.١		٥,٦٩٨.٥	٢,٦٩٨.٩	٧,٠٨٥.٦	مستحق لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
٥١٢,٠٧٢.٢	٣٧٤,٧٢٥.٤	٢٠,٠٠٠.٠	٦,٣١٤.٨	٥٦,٢٤٧.٨	٧٤,٧٦٤.٣	ودائع العملاء
٢٦,٣٣٨.٧	٢٦,٣٣٨.٧	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٥٥٦,٣٦٣.١	٤٠٢,٨١٣	٢٠,٠٠٠.٠	١٢,٠١٣.٣	٥٨,٩٤٦.٦	٨٢,٥٦٩	إجمالي التمويل

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، نسبة كبيرة من تمويل المجموعة المفصح عنه في الجدول أعلاه هو قصير الأجل بطبيعته، بنسبة ٢.٢% فقط. من هذا التمويل الذي له أجل استحقاق ثابت يزيد عن سنة واحدة (على أساس التزامات الدفع التعاقدية غير المخصومة). راجع " عوامل الخطر - المخاطر المتعلقة بالمصدر وقدرته على الوفاء بالتزاماته بموجب الصكوك - تتعرض المجموعة لمخاطر عدم توفر السيولة دائماً ".

بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد المحلي التي تديرها الدولة والتي يحركها النفط، من المتوقع أن تظل قاعدة ودائع المجموعة، على الأقل في المستقبل القريب، مركزة حسب نوع المودع، أي الجهات الحكومية والهيئات ذات العلاقة بالحكومة.

تمويل الأسهم

يشمل تمويل الاسهم للمجموعة بشكل رئيسي رأس المال العادي والاحتياطي النظامي والأرباح المحتجزة.

كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، بلغ رأس مال المجموعة ما قيمته ٤٠,٠٠٠ مليون ريال سعودي، يتكون من ٤,٠٠٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد. كما في نفس التاريخ، بلغ احتياطياتها النظامي ما قيمته ٢٥,٠٠٠ مليون، وبلغت أرباحها المحتجزة ما قيمته ١٠,٦٥٧.٧ مليون ريال سعودي.

في فبراير ٢٠٢٢ م، أوصى مجلس الإدارة للجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس مال المصرف إلى ٤٠ مليار ريال سعودي من خلال رسملة قدرها ١٥ مليار ريال سعودي من الأرباح المحتجزة عن طريق منح ثلاثة أسهم مقابل كل خمسة أسهم مملوكة. ومن المقرر عقد جمعية عامة غير عادية للموافقة على هذه التوصية في وقت لاحق في عام ٢٠٢٢ م.

وفقاً لقانون مراقبة البنوك، فإنه يتم تحويل ٢٥ بالمائة -كحد أدنى- من صافي الدخل السنوي الى احتياطي. نظامي حتى يعادل هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع للمصرف. وصل المصرف للحد المطلوب. الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع.

تتكون احتياطيات المصرف الأخرى من احتياطي الدخل الشامل الآخر، واحتياطي تحويل العملات الأجنبية، واحتياطي خطة أسهم الموظفين واحتياطي للخسائر التأمينية أو أرباح مكافأة نهاية الخدمة للموظفين.

تمويل الديون

في تاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢٢ م أصدر المصرف بمبلغ ٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي صكوك رأس مال إضافي في المحرك الاول بسعر ثابت قابلة لإعادة التعيين صادرة عن المصرف في (" صكوك رأس المال "). صكوك رأس المال هي أوراق مالية دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد محدد.

تمثل صكوك رأس المال حصة ملكية غير مجزأة لأصحاب الأصول المختلفة دون أي تفضيل أو أولوية فيما بينهم، حيث تشكل كل وحدة من صكوك رأس المال التزاماً غير مضمون ومشروط وثنائي للمصرف مصنفة ضمن رأس المال. يمتلك المصرف الخيار الحصري لاسترداد أو شراء جميع صكوك رأس المال في أو بعد ٢٣ يناير ٢٠٢٧ أو أي تاريخ توزيع دوري بعد ذلك، وفقاً لشروط وأحكام صكوك رأس المال. يدفع معدل الربح المطبق على صكوك رأس المال في كل تاريخ توزيع ربع سنوي دوري، باستثناء حدوث حدث عدم سداد أو خيار عدم السداد من قبل المصرف، حيث يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق، وفقاً لشروط معينة و الشروط، اختيار عدم إجراء أي توزيعات. لا يعتبر حدث عدم السداد هذا أو خيار عدم السداد أحداث تعثر ولا يجب أن تكون المبالغ التي لم يتم دفعها تراكمية أو مركبة مع أي توزيعات مستقبلية.

ليس لدى المجموعة أي اقتراض أو مديونية أخرى، أو سحب على المكشوف من البنوك، أو التزامات بموجب قبولات، أو اعتمادات قبول، أو التزامات شراء تأجير. كما لا توجد أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي منحه المصرف أو أي من شركاته التابعة خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة فيما يتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية من قبل المصدر أو أي من شركاته التابعة.

لا توجد رهن عقاري أو حقوق أو رسوم على ممتلكات المجموعة.

التمويل

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م بلغ صافي تمويل المجموعة مبلغ ٥١٩.٧٠٠ مليون ريال سعودي.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وكما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م. يوضح الجدول أدناه صافي مكونات تمويل المجموعة، (المحتفظ به بالتكلفة المطفأة)

المجموع	الشركات	بيع بالتجزئة	
(مليون ريال سعودي)			
كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م (غير مدققة)			
٥٢٥,٥٣٧.٢	١١١,٨٥٠.٩	٤١٣,٦٨٦.٣	أداء التمويل
٣,٠٢٤.٨	١,٥٥٣.٠	١,٤٧١.٨	التمويل المتعثر
٥٢٨,٥٦٢.٠	١١٣,٤٠٣.٩	٤١٥,١٥٨.٠	إجمالي التمويل
(٨,٨٦١.٢)	(٣,٩٣٧.٣)	(٤,٩٢٤.٠)	مخصص انخفاض قيمة التمويل
٥١٩,٧٠٠.٧	١٠٩,٤٦٦.٧	٤١٠,٢٣٤.١	تمويل، صافي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م (مدققة)			
٤٥٩,٠١٨.٧	٨٩,٥٦٨.١	٣٦٩,٤٥٠.٧	أداء التمويل
٣,٠١٠.١	١,٥١٠.٠	١,٥٠٠.١	التمويل المتعثر
٤٦٢,٠٢٨.٨	٩١,٠٧٨.٠	٣٧٠,٩٥٠.٨	إجمالي التمويل
(٩,١٩٨.٢)	(٣,٩٩٦.٧)	(٥,٢٠١.٤)	مخصص تمويل انخفاض القيمة
٤٥٢,٨٣٠.٧	٨٧,٠٨١.٣	٣٦٥,٧٤٩.٣	تمويل، صافي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (مدققة)			
٣٢٠,٧٣٨.٤	٦٦,٤٦٧.٥	٢٥٤,٢٧٠.٩	أداء التمويل
٢,٤٤٥.١	١,٦٩٠.٩	٧٥٤.٢	التمويل المتعثر
٣٢٣,١٨٣.٥	٦٨,١٥٨.٣	٢٥٥,٠٢٥.١	إجمالي التمويل
(٧,٤٧١.٤)	(٣,١٢٩.٨)	(٤,٣٤١.٦)	مخصص انخفاض قيمة التمويل
٣١٥,٧١٢.١	٦٥,٠٢٨.٨	٢٥٠,٦٥٩.٤	تمويل، صافي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م (مدققة)			
٢٥٤,٣٨٥.٦	٦٤,٤٥٩.٨	١٨٩,٩٢٥.٨	أداء التمويل
٢,٣١٦.٨	١,٦٨٧.١	٦٢٩.٧	التمويل المتعثر
٢٥٦,٧٠٢.٤	٦٦,١٤٦.٩	١٩٠,٥٥٥.٥	إجمالي التمويل
(٧,٠١٩.٦)	(٣,١٨٧.١)	(٣,٨٣٢.٥)	مخصص تمويل انخفاض القيمة
٢٤٩,٦٨٢.٨	٦٢,٩٥٩.٨	١٨٦,٧٢٣.٠	تمويل، صافي

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة.

يتم تمويل المجموعة بشكل أساسي بالريال، ومع ذلك يقدم التمويل أيضاً بالدولار الأمريكي والرينجت الماليزي والدينار الأردني والدينار الكويتي واليورو والدرهم الإماراتي والين الياباني. و تعتقد المجموعة أن هناك مخاطر هيكلية محدودة فقط فيما يتعلق بالعملات المختلفة حيث أن غالبية موجوداتها ومطلوباتها ممولة بشكل مطابق من حيث العملات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بالتحوط لجزء من مخاطر العملات من خلال استخدام عقود المشتقات.

يشتمل صافي تمويل المجموعة بشكل أساسي على تمويل التجزئة وتمويل الشركات إلى حد أكثر محدودية. يتم تقديم تمويل المجموعة بشكل أساسي على شكل:

- **التمويل بالتقسيط**، حيث يشتري المصرف سلعة أو أصلاً وبيعهها للعميل بناءً على وعد بالشراء من العميل بسعر مؤجل أعلى من السعر النقدي؛
- **تمويل متاجرة**، حيث يشتري المصرف سلعة أو أصل وبيعهها للعميل بناءً على وعد بالشراء من العميل بسعر مؤجل أعلى من السعر النقدي، وبالتالي يصبح العميل مديناً للبنك بمبلغ البيع والفترة المتفق عليها في العقد؟
- **تمويل المرابحة**، حيث يقوم المصرف بشراء سلعة أو أصل وبيعهها للعميل بسعر يمثل سعر الشراء بالإضافة إلى ربح معروف ومتفق عليه من قبل العميل، مما يعني أن العميل على علم بالتكلفة والربح بشكل منفصل.

يتضمن إيضاح ٧-١ (أ) لكل من القوائم المالية الموحدة السنوية جدولاً يوضح توزيع تمويل المجموعة حسب النوع.

توزيع تمويل المجموعة، بالصافي حسب القطاع

يوضح الجدول أدناه توزيع تمويل المجموعة، بالصافي حسب القطاع كما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

المجموع	المؤسسات المالية	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات	بيع بالتجزئة	
(مليون ريال سعودي)					
٤٥٢,٨٣٠.٧	٢٨٤.٠	١٥,٨٦١.٦	٧٠,٩٣٥.٧	٣٦٥,٧٤٩.٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م (مدققة)
٣١٥,٧١٢.١	١,٨٦٠.٢	٩,٨٨٢.٥	٥٣,٢٨٥.٨	٢٥٠,٦٨٣.٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (مدققة)
٢٤٩,٦٨٢.٨	٣,٠٦١.٥	٥,٥٢٩.١	٥٤,٣٦٩.٢	١٨٦,٧٢٣.٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م (مدققة)

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

يهيمن تمويل التجزئة على تمويل المجموعة، وصافي المحفظة، والذي شكل نسبة ٨٠.٨ في المائة. من إجمالي المحفظة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ونسبة ٧٩.٤%. كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ونسبة ٧٤.٨ في المائة. كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م. وشكلت تمويل الشركات وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة ١٥.٧ في المائة. ٣.٥ في المائة على التوالي، كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، نسبة ١٦.٩ في المائة. ٣.١ في المائة على التوالي في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ونسبة ٢١.٨ في المائة على التوالي. ونسبة ٢.٢ في المائة على التوالي كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م.



يوضح الجدول أدناه توزيع تمويل التجزئة للمجموعة، صافياً حسب القطاع كما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١م و٢٠٢٠م و٢٠١٩م.

شخصي	القرض العقاري	سيارة	بطاقة الائتمان	المجموع
(مليون ريال سعودي)				
١٧٩,٨٧٧.٨	١٧٠,٧٧٥.٠	١٦,٥٩٠.١	٣,٧٠٧.٩	٣٧٠,٩٥٠.٨
١٣٢,٦٨٢.٨	١٠٤,٤٨٥.٩	١٤,٥٠٤.٢	٣,٣٥٢.١	٢٥٥,٠٢٥.١
١١٦,٦٣٦.٩	٥٥,٠١٢.٢	١٥,٧٣٠.٦	٠.٠	١٩٠,٥٥٥.٥

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

يشتمل إجمالي تمويل التجزئة للمجموعة بشكل أساسي على التمويل الشخصي وتمويل الرهن العقاري، والذي يشكل نسبة ٤٨.٥%. و ٤٦.٠ في المائة على التوالي من إجمالي تمويل التجزئة، كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، ويشكل نسبة ٥٢.٠ في المائة. و ٤١.٠ في المائة على التوالي في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ونسبة ٦١.٢ في المائة على التوالي. و ٢٨.٩ في المائة على التوالي كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

توزيع تمويل المجموعة الصافي حسب تاريخ الاستحقاق

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من العام ٢٠٢١م و٢٠٢٠م و٢٠١٩م. يوضح الجدول أدناه توزيع تمويل المجموعة الصافي حسب تاريخ الاستحقاق التعاقدية على أساس التدفقات النقدية المخصومة.

أقل من ٣ شهور	من ٣ إلى ١٢ شهراً	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	لا استحقاق محدد	المجموع
(مليون ريال سعودي)					
٣٧,٥٤٥.٥	٦١,٤٣٦.٨	١٨٩,٩٤٦.٢	١٦٣,٩٠٢.٢	-	٤٥٢,٨٣٠.٧
٣١,٥٧٩.٤	٤٤,٦٣١.٥	١٣٢,٢٠٨.٧	١٠٧,٢٩٢.٥	-	٣١٥,٧١٢.١
٣١,٢٤٥.٣	٤٥,٨٩٨.٢	١١٥,٥١٧.٨	٥٧,٠٢١.٥	-	٢٤٩,٦٨٢.٨

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وبنسبة ٨.٣ في المائة من تمويل المجموعة، صافي المستحق للسداد في أقل من ثلاثة أشهر، ١٣.٦ في المائة المستحق للسداد بين ثلاثة أشهر و ١٢ شهراً بنسبة ٤١.٩ في المائة. المستحق للسداد بين سنة وخمس سنوات والباقي ٣٦.٢ في المائة كان استحقاقه يزيد عن خمس سنوات.

توزيع تمويل المجموعة الصافي حسب المنطقة الجغرافية

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من عام ٢٠٢١ م و٢٠٢٠ م و٢٠١٩ م. يوضح الجدول أدناه توزيع تمويل المجموعة الصافي حسب الموقع الجغرافي للعميل

مجموعة	مراجعة	بطاقات الائتمان	بيع بالتقسيط	متاجرة	المجموع
(مليون ريال سعودي)					
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م (مدققة)					
٤٥١,٢١٢.٥	٣,٧٠٩.٩	١٢,١١١.٠	٣٦٧,٠٩٨.٢	٦٨,٢٩٣.٣	داخل المملكة العربية السعودية
١٠,٨١٦.٣	٦.٧	٤,٥٥٠.٦	٤,٨٨٠.٠	١,٣٧٩.٠	خارج السعودية
٤٦٢,٠٢٨.٨	٣,٧١٦.٦	١٦,٦٦١.٦	٣٧١,٩٧٨.٢	٦٩,٦٧٢.٤	إجمالي التمويل
(٩,١٩٨.٢)	(١٩٨.٢)	(٦١.٧)	(٤,٩٧٨.٥)	(٣,٩٥٩.٨)	مخصص انخفاض قيمة التمويل
٤٥٢,٨٣٠.٧	٣,٥١٨.٤	١٦,٥٩٩.٩	٣٦٦,٩٩٩.٧	٦٥,٧١٢.٦	تمويل، صافي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (مدققة)					
٣١٣,٢٩٣.٧	٣,٣٤٥.٨	١٤,٥٩٥.٨	٢٥٥,٠١٥.٩	٤٠,٢١٤.٦	داخل المملكة العربية السعودية
٩,٨٨٩.٧	٦.٢	٥,١٣٠.٠	٤,٧٥٣.٥٤	—	خارج السعودية
٣٢٣,١٨٣.٤	٣,٣٥٢.٠	١٩,٧٢٥.٨	٢٥٩,٧٦٩.٤	٤٠,٢١٤.٦	إجمالي التمويل
(٧,٤٧١.٣)	(٢٠.٨)	(٥٥.٧)	(٤,٣٩٨.٩)	(٢,٩٨٣.٣)	مخصص انخفاض قيمة التمويل
٣١٥,٧١٢.١	٣,٣٣١.٢	١٩,٦٧٠.١	٢٥٥,٤٧٩.٥	٣٧,٢٣١.٣	تمويل، صافي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م (مدققة)					
٢٤٦,٣٩٧.٧	٣,١٦٨.٧	١١,٥٨٠.٢	١٨٧,٠٢٩.٢	٤٤,٦١٩.٦	داخل المملكة العربية السعودية
١٠,٣٠٤.٧	٧.٠	٥,٧٩٢.٧	٤,٥٠٥.٠	—	خارج السعودية
٢٥٦,٧٠٢.٤	٣,١٧٥.٧	١٧,٣٧٢.٩	١٩١,٥٣٤.٢	٤٤,٦١٩.٦	إجمالي التمويل
(٧,٠١٩.٦)	(٢٢.٣)	(١٤٤.٨)	(٣,٨١٠.٢)	(٣,٠٤٢.٣)	مخصص تمويل انخفاض القيمة
٢٤٩,٦٨٢.٨	٣,١٥٣.٥	١٧,٢٢٨.١	١٨٧,٧٢٤.٠	٤١,٥٧٧.٢	تمويل، صافي

المصدر: القوائم المالية السنوية للمجموعة.

يتركز تمويل المجموعة في المملكة العربية السعودية بنسبة ٩٧.٧ في المائة. من إجمالي تمويلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م يتم تقديمها داخل المملكة العربية السعودية.

توزيع تمويل المجموعة الصافي حسب جودة الائتمان

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر لكل من العام ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م. يوضح الجدول أدناه توزيع تمويل المجموعة، الصافي حسب مرحلة المعيار الدولي للتقارير المالية ٩

تمويل، صافي	مخصص بدل انخفاض القيمة	المجموع	انخفاض القيمة	تجاوز موعد الاستحقاق ولكن بدون انخفاض	لم يتجاوز موعد الاستحقاق ولا يوجد انخفاض	
(مليون ريال سعودي)						
٤٥٢,٨٣٠.٧	(٩,١٩٨.٢)	٤٦٢,٠٢٨.٨	٣,٠١٠.١	٩,٣٦٤.٩	٤٤٩,٦٥٣.٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م (مدققة)
٣١٥,٧١٢.١	(٧,٤٧١.٤)	٣٢٣,١٨٣.٥	٢,٤٤٥.١	٩,٤٦١.٧	٣١١,٢٧٦.٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (مدققة)
٢٤٩,٦٨٢.٨	(٧,٠١٩.٦)	٢٥٦,٧٠٢.٤	٢,٣١٦.٨	٨,٦٢٥.٣	٢٤٥,٧٦٠.٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م (مدققة)

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

لا يتم التعامل مع التمويل الذي فات موعد استحقاقه لأقل من ٩٠ يوماً على أنه منخفض القيمة، ما لم تثبت المعلومات الأخرى المتاحة خلاف ذلك. تشمل الفئات "ليست متأخرة أو منخفضة القيمة" و "فات موعد استحقاقها ولكنها غير منخفضة القيمة" على إجمالي التمويل ذي الأداء، وتعتبر فئة الانخفاض في القيمة على أنها تمويل متعثر. كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، نسبة ٠.٧ في المائة. من إجمالي تمويل المصرف كانت متعثرة.

تركز مخاطر القطاع الاقتصادي لتمويل المجموعة، بالصافي

يوضح الجدول أدناه تركيز تمويل المجموعة، بالصافي حسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م.

عاملة	غير عاملة	بدل انخفاض القيمة	تمويل، صافي	
(مليون ريال سعودي)				
٣٢,٢٨٨.٠	٥٤٤.١	(٤٢٧.٩)	٣٢,٤٠٤.٢	تجاري
٣٢,٥٧٧.٢	١٣٧.٤	(١٠٤.٥)	٣٢,٦١٠.١	صناعي
٣,٣٢٩.٩	٧٠.٩	(٦٦٨.٣)	٣,٣٧٠.٨	البناء والتشييد
٣٦٩,٤٥٠.٧	١,٥٠٠.١	(١,١٦٣.٧)	٣٦٩,٧٨٧.١	المستهلك
١٧,٧٤٧.٦	١١٤.١	(٧١.٣)	١٧,٧٩٠.٣	الخدمات
٤٧٤.١	٠.١	(٠.١)	٤٧٤.١	الزراعة والصيد
٣,١٥١.٣	٥.١	(٤.٢)	٣,١٥٢.٢	أخرى
٤٥٩,٠١٨.٧	٣,٠١٠.١	(٢,٤٤٠.٠)	٤٥٩,٥٨٨.٨	المجموع
		(٦,٧٥٨.٢)	(٦,٧٥٨.٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً وفترة الحياة ليست منخفضة القيمة الائتمانية
٤٥٩,٠١٨.٧	٣,٠١٠.١	(٩,١٩٨.٢)	٤٥٢,٨٣٠.٧	الرصيد

المصدر: القوائم المالية السنوية للمجموعة.

تركزات القطاع الاقتصادي الرئيسية في تمويل المجموعة هي:

- شكل تمويل المستهلك ما نسبته ٨٠.٥ في المائة. من إجمالي تمويل المجموعة قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وكانت نسبة تمويل المستهلك المتعثر إلى إجمالي التمويل الاستهلاكي العامل وغير العامل ٠.٤%. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م. يمثل مخصص انخفاض القيمة للمجموعة فيما يتعلق بتمويل المستهلك ما نسبته ٧٧.٦ في المائة. من تمويل المستهلك المضمحل في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م؛
- التمويل الصناعي، وقد شكل نسبة ٧.١ في المائة. من إجمالي تمويل المجموعة قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وكانت نسبة التمويل الصناعي المتعثر إلى إجمالي التمويل الصناعي العامل وغير العامل ٠.٤ في المائة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م. يمثل مخصص انخفاض القيمة للمجموعة فيما يتعلق بالتمويل الصناعي ٧٦.١ بالمائة. من تمويله الصناعي المضمحل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م؛ و
- التمويل التجاري، وشكل ٧.١ في المائة. من إجمالي تمويل المجموعة قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وكان معدل التمويل التجاري غير العامل إلى إجمالي التمويل التجاري العامل وغير العامل ١.٧%. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م. يمثل مخصص انخفاض القيمة للمجموعة فيما يتعلق بالتمويل التجاري ٧٨.٦ بالمائة. من تمويله التجاري المضمحل في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م.

صافي الاستثمارات

تتكون محفظة استثمارات المجموعة من (١) محفظة استثمارات الدخل الثابت المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة، وبشكل أساسي الصكوك والمرابحات لدى الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي. (٢) محفظة من استثمارات الصناديق المشتركة والمنتجات المهيكلية والصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. (٣) محفظة من استثمارات الأسهم والصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. و (٤) استثماره في شركته الزميلة (تكايف الراجحي)، والمملوكة من قبل المصرف بنسبة ملكية تبلغ ٣٥% من رأس المال.

غالبية استثمارات المجموعة (٩٠.٧% كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م) محتفظ بها بالتكلفة المطفأة، مع نسبة صغيرة (٣.٩% كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م) محتفظ بها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل ونسبة صغيرة (٥.٥%). اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م) في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من العام ٢٠٢١ م و٢٠٢٠ م و٢٠١٩ م. يلخص الجدول أدناه صافي استثمارات المجموعة

كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)				حتى ٣٠ يونيو (غير مدققة)
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	٢٠٢٢ م	
(مليون ريال سعودي)				
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة				
٢٤,٩٩٢.٠	٢٢,٩٠٤.٠	٢٢,٦١٢.٠	٢٢,٦٧٠.٠	مرايحة مع الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي
١٧,٩٧٣.٤	٢٥,٢٤٠.٥	٤٨,١٠٢.٦	٦٣,٦٦٢.٧	الصكوك
—	١,٠٠٠.٠	١,٠٠٠.٠	١,٠٠٠.٠	المنتجات المهيكلة
(٢٢.٣)	(٢٧.٠)	(٣١.٨)	(٤٠.٧)	ناقص: القيمة المنخفضة (المرحلة ١)
٤٢,٩٤٣.١	٤٩,١١٧.٥	٧١,٦٨٢.٨	٨٧,٢٩٢.٠	إجمالي الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة
استثمارات محتفظ بها في FVSI				
١,٢٣٠.٧	٢,٥٤٥.٩	٢,٦٥٠.٦	٢,٩٧٧.٠	صناديق الاستثمار
—	١,٥٠٢.٥	٧٨٨.٨	٧٢٨.١	المنتجات المهيكلة
٨٠٠.٠	٢,٥٨٨.٦	٣٢.٧	٣٢.٢	الصكوك
٢,٠٣٠.٧	٦,٦٣٧.٠	٣,٤٧٢.١	٣,٧٣٧.٥	إجمالي الاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل
استثمارات القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
١,٦٧٢.٦	٣,٦٨٧.٣	٥,١٤٨.٩	٢,٢٠٨.٩	استثمارات الأسهم
—	٦٠٤.٣	٣,٨٣٤.٦	٣,٠٥٢.٦	الصكوك
—	(٠.٢٤٧)	(٠.٢٦١)	(٠.٢٣٥)	ناقص: قيمة الانخفاض (المرحلة ١)
١,٦٧٢.٦	٤,٢٩١.٦	٨,٩٨٣.٣	٥,٢٦١.٣	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٦,٦٤٦.٤	٦٠,٠٤٦.١	٨٤,١٣٨.١	٩٦,٢٩٠.١	استثمارات، صافي

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة والبيانات المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

يتم تقسيم استثمارات المجموعة بين الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة بنسبة ٦٦.٤ في المائة. مدرجة كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م وبنسبة ٣٣.٦ في المائة و غير المدرجة. كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ٩٥.٢ في المائة. من استثمارات المجموعة ذات الدخل الثابت، تم تصنيفها على أنها ذات تصنيف استثماري.

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ٧,٤٢٦.١ مليون ريال سعودي أو نسبة ٨.٨%. من استثمارات المجموعة في كيانات غير سعودية.

كما في تاريخ ٣١ ديسمبر في كل من العام ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م. يوضح الجدول أدناه تكوين صافي استثمارات المجموعة حسب الطرف المقابل

كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)			
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	
(مليون ريال سعودي)			
٤١,٧٨٠.٩	٤٥,٧١٨.٨	٦٧,٦٣٢.٧	الحكومة وشبه الحكومة
٨٠٠.٠	٥,٠٩١.١	٥,٥٣٤.٣	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣,٠٥٣.٢	٦,٩٥٦.٤	٨,٦٤٧.٦	شركات
١,٢٣٠.٧	٢,٥٤٥.٩	٢,٦٥٠.٦	صناديق الاستثمار
(٣٢.٣)	(٣٧.٠)	(٣١.٨)	ناقص: قيمة الانخفاض (المرحلة ١)
٥.٤٦,٨٤٢	٢.٦٠,٢٨٥	٤.٨٤,٤٣٣	صافي الاستثمار

المصدر: القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة والبيانات المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

لمزيد من المعلومات حول الطريقة التي يتم بها تحديد القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة، راجع إيضاح ٢٩ حول القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م.

كفاية رأس المال

تتم مراقبة كفاية رأسي المال والرافعة المالية واستخدام مستويات مختلفة من رأس المال التنظيمي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع أيضا لإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية (" لجنة بازل ") كما اعتمدها مؤسسة النقد العربي السعودي.

يتكون إطار مؤسسة النقد العربي السعودي لاتفاقية بازل ٣ من ثلاث ركائز:

- الركيزة الأولى، التي توفر إطاراً لقياس متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والتشغيل ومخاطر السوق ؛
- الركيزة الثانية، التي تتعلق بعملية المراجعة الإشرافية وتؤكد على أهمية عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية (" عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية") التي تقوم بها البنوك ؛ و
- الركيزة الثالثة، التي تهدف إلى استكمال متطلبات كفاية رأس المال للركيزة الأولى والثانية من خلال مطالبة البنوك بتوفير إطار إفصاح متسق ومفهوم يسهل المقارنة، وبالتالي تعزيز سلامة وسلامة الصناعة المصرفية في المملكة العربية السعودية.

بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣، فإن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال مدعوم بنسبة الرافعة المالية التي تعمل بمثابة دعامة لتدابير رأس المال القائمة على المخاطر. هناك أيضا متطلبات احتياطي في شكل مخزن مؤقت لحفظ رأس المال، ومخزن احتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية ورسوم إضافية للبنوك المصنفة على أنها بنوك ذات أهمية نظامية.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمجموعة في زيادة قيمة المساهمين إلى الحد الأقصى مع المستويات المثلى للمخاطر، مع الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية لدعم تطوير أعمالها والامتثال لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً. تلتزم المجموعة بمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال مراقبة كفاية رأس المال واعتماد كل من عملية التنبؤ برأس المال التي تضمن اتخاذ إجراءات استباقية عند الضرورة واستراتيجية تضمن الحفاظ على احتياطي رأس المال الكافي فوق الحد الأدنى من المستويات المطلوبة في جميع الأوقات.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م، بلغت نسبة كفاية رأس المال من الشق الأول للمجموعة (المحسوبة وفقاً لمعايير بازل ٣ للركيزة ١) ١٧.٩%. وبلغ معدل كفاية رأس المال الإجمالي ١٩.٠%. تم تصنيف المجموعة على أنها من البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بنوك ذات أهمية نظامية مع رسوم إضافية من المستوى ١ من الأسهم العادية بنسبة ٠.٥ في المائة. وبناءً على ذلك، فإن إجمالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على أساس الركيزة الأولى للمجموعة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م هو ١١.٠%، والذي يتضمن أيضاً احتياطياً لرأس المال بنسبة ٢.٥%.

يوضح الجدول أدناه أصول المجموعة المرجحة بمخاطر الركيزة الأولى وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وكما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)			حتى ٣٠ يونيو (غير مدققة)		
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	٢٠٢٢ م		
(مليون ريال سعودي)					
٢٣٤,٣٠٠.٠	٢٨٠,٣٧٤.٠	٣٨٥,٤١٥.٢	٤٣٠,٦٦٦.٣		الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان
٣٠,٧٨٤.١	٣٣,٣١٨.٧	٣٧,٧٩٨.٨	٣٧,٧٩٨.٨		الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية
٧,٢٣٦.٦	٩,٣١٦.٤	٢,٤١٤.٧	٢,٦٧١.٥		الأصول المرجحة بمخاطر السوق
٢٧٢,٣٢٠.٧	٣٢٣,٠٠٩.٠	٤٢٥,٦٢٨.٨	٤٧١,١٣٦.٧		إجمالي أصول الركيزة المرجحة بالمخاطر
٥١,١٩١.٧	٥٨,١١٨.٥	٧٠,١٩١.٥	٨٤,٣١٥.٤		رأس المال من المستوى الأول
٢,٩٢٨.٨	٣,٥٠٤.٧	٤,٨١٧.٧	٥,٣٨٣.٣		رأس المال من المستوى الثاني
٥٤,١٢٠.٤	٦١,٦٢٣.٢	٧٥,٠٠٩.٢	٨٩,٦٩٨.٨		إجمالي رأس المال
(نسبة مئوية)					نسبة كفاية رأس المال
١٨.٨٠	١٧.٩٩	١٦.٤٩	١٧.٩٠		نسبة رأس المال من المستوى الأول
١٩.٨٧	١٩.٠٨	١٧.٦٢	١٩.٠٤		نسبة إجمالي رأس المال

المصدر: القوائم المالية المرجحة الموجزة الموحدة للمجموعة والبيانات المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

يعكس الانخفاض في نسب كفاية رأس المال للمجموعة بين كل من التواريخ الموضحة في الجدول أعلاه معدل زيادة أسرع في موجودات المجموعة المرجحة بالمخاطر مقارنة برأس مالها التنظيمي.

في يناير ٢٠٢٢ م، أصدر المصرف ٦.٥ مليار ريال سعودي من صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى والتي من المفترض أن يكون لها تأثير إيجابي على نسب رأس المال من الفئة ١ وإجمالي رأس المال في عام ٢٠٢٢ م.

بلغت نسبة الرافعة المالية الخاصة بالمصرف وفقاً لاتفاقية بازل ٣، والتي تم احتسابها وفقاً لمعدل الرافعة المالية لاتفاقية بازل ٣ ومتطلبات الإفصاح ١١.٦ بالمائة. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م و ١١.٠ في المائة، ١٢.٠ في المائة، و ١٢.٩ في المائة. كما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م على التوالي. نسبة الرافعة المالية المطلوبة للبنك هي ٣.٠ في المائة.

الالتزامات والالتزامات المحتملة

لدى المجموعة مطلوبات طارئة متعلقة بالائتمان فيما يتعلق بالالتزامات التمويل التي تعهدت بها وكذلك فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية والضمانات والقبولات الصادرة عنها. يوضح الجدول أدناه هذه الالتزامات والالتزامات الطارئة كما في ٣٠ يونيو في كل من ٢٠٢٢ م و ٢٠٢١ م وكما في ٣١ ديسمبر في كل من ٢٠٢١ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠١٩ م.

كما في ٣١ ديسمبر (مدققة)		حتى ٣٠ يونيو (غير مدققة)			
٢٠١٩ م	٢٠٢٠ م	٢٠٢١ م	٢٠٢١ م	٢٠٢٢ م	
(مليون ريال سعودي)					
٨٩٠.٩	٢,٣٧٩.٤	٥,٢١٣.٢	٤,٣٣١.٩	٦,٦١٠.٨	خطابات الاعتماد
٣٢٥.٠	٦٧٠.٨	٨٥٧.٦	٦٤٦.٢	١,٣٤٥.٦	القبول
٤,٩٧٣.٢	٥,٤٤٣.٢	٧,٧٣١.٦	٦,٤٥٣.٤	١١,٩٨٥.٧	خطابات الضمان
١١,٦٣٦.١	١٠,٦٦٢.٧	١١,٢٨٤.٩	٨,١٢٣.٧	١٠,٨٤٦.٧	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
١٧,٨٢٥.٢	١٩,١٥٦.١	٢٥,٠٨٧.٢	١٩,٥٥٥.١	٣٠,٧٨٨.٦	المجموع

المصدر: القوائم المالية المرحلية للمجموعة والبيانات المالية السنوية للمجموعة.

يوضح الإيضاح رقم ١٦ (ج) من كل من القوائم المالية السنوية تحليل استحقاق الالتزامات والمطلوبات الطارئة المتعلقة بالائتمان للمجموعة. غالبيتها قصيرة الأجل بطبيعتها بنسبة ٨٦.٤ في المائة. تنتهي خلال عام واحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م.

كما أن لدى المصرف ارتباطات رأسمالية فيما يتعلق بتحسينات تقنية المعلومات وتحسين الفروع، والتي بلغت ٤٥٨ مليون ريال سعودي و ١٩٣ مليون ريال سعودي على التوالي، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م.

كما أن المجموعة طرف في الإجراءات القانونية في السياق العادي لأعمالها.

الأدوات المالية المشتقة

في سياق الأعمال الاعتيادية، تستخدم المجموعة اتفاقيات صرف العملات الأجنبية الإسلامية لأغراض التحوط.

تقدم المجموعة أيضاً مقايضات معدلات الربح ومنتجات المشتقات الأخرى للعملاء للتحوط من مخاطرتهم.

إن هذه المشتقات المالية معترف بها ابتداءً بناءً على القيمة العادلة من تاريخ إبرام عقود المشتقات. إن هذه الأدوات مسجلة بقيمتها العادلة كأصول في حال كانت القيمة العادلة موجبة وكالتزام في حال كانت القيمة العادلة سلبية. وتتحصل القيمة العادلة من خلال الإحالة إلى أسعار السوق، نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير، بحسب الاقتضاء.

يوضح الجدول أدناه المبالغ الافتراضية والقيم العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة للمجموعة محللة حسب مدة الاستحقاق. القيمة الاسمية، التي توفر مؤشرا على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المعنية. وبالتالي، فإن هذه القيمة الاسمية لا تدل على تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، والتي تقتصر بشكل عام على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، ولا مخاطر السوق.

المبالغ الافتراضية حسب مدة الاستحقاق

الأدوات المالية المشتقة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	المبلغ الافتراضي الإجمالي	في غضون ٣ أشهر	من ٣ إلى ١٢ شهرًا	٥-١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
(مليون ريال سعودي)							
محتفظ بها للتداول							
مقايضات معدل الربح	١٧٩.٧	(١٥٠.٥)	١٧,٣٠٥	-	٧,٠٣٤.٨	٤,٢١٨.٢	٦,٠٥٢.٢
عقود الصرف الآجلة	١٢.٢	(١١.٩)	٢٢٨.٠	١٧٠.١	٥٧.٩	-	-
مقايضات العملات الأجنبية	١٦.٧	(٥.٣)	٧,٤٤٣.٥	٧,٤٤٣.٥	-	-	-
المجموع	٢٠٨.٦	(١٦٧.٦)	٢٤,٩٧٦.٧	٧,٦١٣.٦	٧,٠٩٢.٧	٤,٢١٨.٢	٦,٠٥٢.٢

الأدوات المالية المشتقة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	المبلغ الافتراضي الإجمالي	في غضون ٣ أشهر	من ٣ إلى ١٢ شهرًا	٥-١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
(مليون ريال سعودي)							
محتفظ بها للتداول							
مقايضات معدل الربح	٣٠.٥	٢٢.٢	٩,١٢٧.٨	-	-	٥,٤٣٨.٧	٣,٦٨٩.٠
عقود الصرف الآجلة	٢.٢	(١.٩)	١,٣٥٣.٥	٧٨٦.٥	٥٦٧.٠	-	-
مقايضات العملات الأجنبية	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٣٢.٦	(٢٤.٠)	١٠,٤٨١.٣	٧٨٦.٥	٥٦٧.٠	٥,٤٣٨.٧	٣,٦٨٩.٠

المصدر: القوائم المالية الموحدة السنوية للمجموعة.

وجدير بالذكر أن المجموعة لم تبرم أي اتفاقيات جوهرية فيما يتعلق بأدوات مالية مشتقة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

نبذة عن بعض وثائق المعاملة

فيما يلي نبذة لبعض أحكام بعض وثائق المعاملة الرئيسية ويتم التحفظ على الملخص في مجمله بالإشارة إلى الأحكام التفصيلية لوثائق المعاملة الرئيسية تلك. وستوفر نسخ من وثائق المعاملة تلك للفحص في مقر المصدر.

اتفاقية المضاربة الرئيسية

سيتم إبرام اتفاقية المضاربة الرئيسية بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م بين المصدر (بصفته رب المال) ووكيل حملة الصكوك (بصفته المضارب)، وفقاً للأنظمة واللوائح السارية في المملكة.

يقوم وكيل حملة الصكوك بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية (بصفته رب المال نيابة عن حملة الصكوك)، بتعيين المصدر بصورة نهائية غير قابلة للنقض كمضارب بالنسبة لكل سلسلة.

وبالنسبة لكل شريحة، يقوم وكيل حملة الصكوك أن يدفع مبلغ مساو لرأس مال المضاربة إلى المضارب في تاريخ الإصدار ذي الصلة وذلك لاستخدامه كرأس مال للمضاربة المتعلقة بكل سلسلة ذات العلاقة وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية المضاربة الرئيسية.

تبدأ عملية المضاربة بالنسبة لكل سلسلة صكوك في تاريخ دفع رأس مال المضاربة للشريحة الأولى من تلك السلسلة إلى المضارب وتنتهي في: (١) التاريخ (بالنسبة لكل مضاربة هو "تاريخ انتهاء المضاربة") الذي يتم فيه استرداد صكوك تلك السلسلة بشكل كامل وليس جزئياً وفقاً للشروط، وذلك بعد إجراء التسوية البنائة للمضاربة ذات الصلة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية؛ أو (٢) (إذا بدأت قبل ذلك) في حالة عملية تخفيض القيمة التي تؤدي إلى خفض إجمالي القيمة الاسمية لكل صك مستحق صادر بموجب السلسلة ذات الصلة إلى صفر، وذلك في تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار.

يقوم المضارب وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية، باستثمار رأس مال المضاربة المتعلقة بكل شريحة في تاريخ الإصدار ذي الصلة على أساس الاختلاط غير المقيد في الأنشطة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمضارب والتي يتم تنفيذها من خلال وعاء المضاربة العامة للمصدر والتي تتألف من (أ) حقوق المساهمين في المصدر؛ (ب) عائدات جميع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الاستثمارية لدى المصدر؛ (ج) أي مصدر آخر للأموال من الأنشطة المالية والاستثمارية المدرجة في وعاء المضاربة العامة للمصدر من وقت لآخر. و (د) رأس مال المضاربة لكل مضاربة قائمة آنذاك ("وعاء المضاربة العامة") وفقاً لخطة الاستثمار المقررة في اتفاقية المضاربة الرئيسية ("الخطة الاستثمارية")، وذلك بعد مساهمة رأس مال المضاربة من وقت لآخر فيما يتعلق بالمضاربة. ويجب أن تشكل المضاربة بالنسبة لكل سلسلة أصولاً غير مقسمة بشكل تناسبي في وعاء المضاربة العامة (وهي "أصول المضاربة" الخاصة بالمضاربة)، بعد استثمار رأس مال المضاربة لتلك المضاربة في وعاء المضاربة العامة وفقاً للخطة الاستثمارية.

سيقوم المضارب وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية بما يلي:

- أ. يوافق ويقر بأنه تم إعداد الخطة الاستثمارية ببالغ المهارة والعناية والاهتمام.
- ب. يقر ويضمن لوكيل حملة الصكوك أن الخطة الاستثمارية عادلة ودقيقة من جميع النواحي المادية والجوهرية.
- ج. الإقرار بما يلي:
 ١. سوف يبرم وكيل حملة الصكوك كل مضاربة اعتماداً على الخطة الاستثمارية.
 ٢. سوف تنطبق شروط الخطة الاستثمارية على كل مضاربة.

يحق للمضارب، من وقت لآخر، دمج أي من أصوله الخاصة مع أصول المضاربة لأي مضاربة خلال مدة أي مضاربة، ولكن بشرط أنه ينبغي عليه قبل احتساب أي ربح مضاربة أو ربح المضاربة النهائي ذات الصلة بتلك المضاربة خصم نسبة من أي ربح محقق لحسابه الخاص.

يُدير المضارب المضاربة بالنسبة لكل سلسلة وفقاً لخبرته، وله حق المشاركة في الربح الناتج عن كل مضاربة وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية. وتنص اتفاقية المضاربة الرئيسية على أنه ينبغي على المضارب، وفقاً لشروط معينة تتعلق بوقوع أي من اختيار عدم السداد أو حدث عدم السداد أو تاريخ انتهاء المضاربة، قبل يوم عمل واحد من تاريخ توزيع أرباح المضاربة، وبناءً على التصفية البناءة بالنسبة للمضاربة ذات العلاقة من قبل المضارب، احتساب وتوزيع ربح المضاربة وفق فترة توزيع أرباح المضاربة ذات الصلة (إن وجد) بين وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) والمضارب وفقاً لنسبة تقاسم الأرباح التالي:

١. وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) (بصفته رب المال)، ٩٠ في المائة.

٢. المضارب ١٠ في المائة.

إذا قرر المضارب فيما يخص المضاربة (وفقاً لتقديره المطلق وبحسب شروط اتفاقية المضاربة الرئيسية)، توزيع ربح المضاربة، أو إذا كان ربح المضاربة النهائي مستحق الدفع وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية وحصّة وكيل حملة الصكوك من ربح المضاربة ("ربح مضاربة رب المال")، أو حصّة وكيل حملة الصكوك من ربح المضاربة النهائي ("ربح المضاربة النهائي لرب المال") (بحسب الاقتضاء) مستحقة الدفع إلى وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) في أي تاريخ توزيع أرباح المضاربة، أو في تاريخ انتهاء المضاربة في حال ربح المضاربة النهائي لرب المال يكون (١) أكبر من مبلغ التوزيع الدوري المعمول به في ذلك الوقت، فسيتم إضافة مبلغ أي فائض إلى حساب الاحتياطي (فيما يتعلق بكل مضاربة "احتياطي المضاربة") وربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال (بحسب الاقتضاء) مستحق الدفع إلى وكيل حملة الصكوك (لصالح وبالنيابة عن حملة الصكوك) وفقاً لذلك؛ أو (٢) أقل من مبلغ التوزيع الدوري المعمول به في ذلك الوقت، فعلى المضارب:

١. استخدام أي مبلغ موجود في رصيد احتياطي المضاربة لإجراء دفعات إلى حملة الصكوك أو لأمرهم لتغطية هذا النقص؛ و

٢. يجوز له (وفقاً لتقديره المطلق) أن يقوم (ولكنه غير ملزم بذلك) بسداد دفعة واحدة أو أكثر من موارده النقدية من أجل تغطية هذا النقص.

إذا اختار المضارب، فيما يتعلق بالمضاربة، سداد دفعات من موارده النقدية الخاصة، فيحق له استرداد هذه المبالغ في تاريخ انتهاء المضاربة ذي الصلة من فائض حصيلة التصفية (كما تم تعريفه أدناه) لتلك المضاربة ولكن ليس من أموال حملة الصكوك، وذلك لتوضيح الأمر وتجنباً للشك.

يتم تسجيل احتياطي المضاربة الخاص بكل مضاربة من قبل المضارب عن طريق إدخال دفترتي في دفتر الأستاذ العام، وليس مطلوباً منه الاحتفاظ بالسجل في حساب مصرفي منفصل محدد، وسيتم أيضاً عكس هذا القيد في حسابات المضاربة ذات الصلة، ويحق للمضارب (وفقاً لتقديره المطلق) استثمار المبالغ الموجودة في رصيد احتياطي المضاربة بنفس الطريقة التي استثمر بها رأس مال المضاربة ذي الصلة وفقاً للخطة الاستثمارية.

لا تشترط اتفاقية المضاربة الرئيسية على المضارب سداد أي دفعات أو مبالغ لوكيل حملة الصكوك تساوي، أو تسمح لوكيل حملة الصكوك بدفع، أية مبالغ مستحقة بموجب شهادات أي سلسلة بغض النظر عن مبلغ أرباح المضاربة المحققة من أي من أصول المضاربة في الوقت ذي الصلة أو (بحسب الحالة) بغض النظر أيضاً عن مبلغ رأس مال المضاربة المصفى الناتج عن أي تصفية للمضاربة، ويقر وكيل حملة الصكوك في اتفاقية المضاربة الرئيسية أنه لا يوجد ضمان للحصول على أية إيرادات من أصول المضاربة.



عند حدوث أي حدث عدم السداد بالنسبة لأي سلسلة، فسيحظر على المضارب توزيع ربح المضاربة النهائي (ونتيجة لذلك، سيحظر عليه توزيع ربح المضاربة النهائي لرب المال) في تاريخ انتهاء المضاربة أو ربح المضاربة (ونتيجة لذلك، ربح المضاربة لرب المال) في تاريخ توزيع أرباح المضاربة ذي الصلة، وفي كل حال فيما يتعلق بالمضاربة المتعلقة بالسلسلة ذات الصلة. ويجوز للمضارب وفقاً لتقديره المطلق، أن يقرر عدم توزيع ربح المضاربة لرب المال (ولكن ليس ربح المضاربة النهائي لرب المال) (سواء كلياً أو جزئياً) في أي تاريخ لتوزيع أرباح المضاربة (وبعد ذلك قرار عدم السداد).

إذا قرر المصدر باختيار عدم السداد أو عند حدوث حدث عدم السداد، فإنه يجب على المضارب: (١) في حال اختيار عدم السداد، وفي موعد أقصاه سبعة أيام قبل وقوع هذا الحدث؛ و (٢) عند وقوع حدث عدم السداد، في أقرب وقت ممكن عملياً بعد تاريخ الحدث وفي أية حال (باستثناء حالة وقوع حدث عدم السداد ذات الصلة خلال هذه الفترة) في موعد أقصاه خمسة أيام عمل قبل تاريخ توزيع أرباح المضاربة ذات الصلة أو تاريخ انتهاء المضاربة، بحسب الحال، إخطار وكييل حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية مع تقديم تفاصيل خيار عدم السداد (بما في ذلك، حسب اقتضاء الحال، تفاصيل أي دفعة جزئية يتم سدادها) أو أي حدث عدم السداد.

ومع ذلك، فإن أي إخفاق في تقديم مثل هذا الإشعار لا يبطل عملية إلغاء الدفع ذات الصلة لمبلغ ربح المضاربة لرب المال ذي الصلة أو مبلغ التوزيع الدوري. وفي حالة عدم وجود إشعار بحدوث حالة اختيار عدم السداد أو حدث عدم سداد، بحسب الحال، فإن حقيقة عدم سداد مبلغ ربح المضاربة لرب المال ذي الصلة (أو أي جزء منه) في تاريخ توزيع أرباح المضاربة ذات الصلة أو تاريخ انتهاء المضاربة (بحسب مقتضى الحال)، فإن ذلك يعد دليلاً على وقوع حالة اختيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، بحسب الحال. ولا يحق لحملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك المطالبة بتوزيع أية أرباح من أرباح المضاربة لرب المال أو أرباح المضاربة النهائية لرب المال (أو أي جزء منها، بحسب الحال) التي لم يتم سدادها نتيجة لاختيار عدم السداد (في حالة ربح المضاربة لرب المال فقط) أو حدث عدم سداد (في حالة ربح المضاربة لرب المال ربح المضاربة النهائي لرب المال)، وفي كل حالة بغض النظر عن ما إذا كان قد تم تقديم إشعار بشأن خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، وأي حالة عدم سداد كلياً أو جزئياً، بحسب الاقتضاء، لربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال أو مبلغ التوزيع الدوري فإن ذلك لا يعد في مثل هذه الظروف حدث تعثر. لا يقع على المضارب في هذه الحالة أي التزام بإجراء أي دفعة لاحقة فيما يتعلق بأي ربح غير مدفوع (أو أي جزء منه، بحسب الاقتضاء) (سواء من موارده النقدية الخاصة أو من احتياطي المضاربة أو غير ذلك). وأي ربح من المضاربة لا يتم دفعه على أنه ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال لحملة الصكوك في مثل هذه الظروف، فعلى المضارب إيداعه في حساب احتياطي المضاربة وله أيضاً استثمار الربح الموجود في ا رصيد احتياطي المضاربة بنفس الطريقة التي استثمر فيها رأس مال المضاربة وفقاً للخطة الاستثمارية.

عند عدم سداد أي مبلغ من ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال المستحق بالنسبة لأي سلسلة نتيجة لخيار عدم السداد أو حدث عدم السداد، بحسب الحال، فسوف يحظر على المضارب اعتباراً من تاريخ خيار عدم السداد أو حدث عدم السداد ("تاريخ وقف توزيع الأرباح")، طالما كانت أياً من صكوك أي سلسلة تم إصدارها، سداد أي من الدفعات المنصوص عليها في المادة ٧-٤ (قيود توزيع الأرباح والاسترداد) (التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الإعلان عن التوزيعات أو توزيعات الأرباح أو سدادها، والإعلان عن الأرباح أو سدادها، والاسترداد المباشر أو غير المباشر، أو الشراء، أو الإلغاء، أو التخفيض، أو الحصول على أي أسهم عادية في المصدر) حتى: (١) تاريخ الدفعة التالية من أرباح المضاربة لرب المال؛ أو (٢) (بحسب الحال) توزيع ربح المضاربة النهائي لرب المال، وفي كل حالة بعد تاريخ وقف توزيع الأرباح، يتم توزيعها بشكل كامل (أو يتم تجنب مبلغ مساو له بحسب الحال، أو يتم توزيعه كاملاً لصالح حملة الصكوك في السلسلة ذات الصلة المتأثرة باختيار عدم السداد أو حدث عدم السداد وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية).

تنص اتفاقية المضاربة الرئيسية على أنه في حال وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار في أي وقت، في أو بعد تاريخ الإصدار للشريحة الأولى التي تم إصدارها بموجب السلسلة وقبل تاريخ النفاذ، فسيتم تخفيض القيمة (كلياً أو جزئياً، بحسب الحال) وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية في تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار، وعند تخفيض القيمة الذي ينتج عنه:

أ. خفض إجمالي القيمة الاسمية لكل صك صادر بموجب السلسلة إلى صفر، وسيتم إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية تلقائياً اعتباراً من تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار، ولا يجوز لحملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك المطالبة بأي مبالغ يتعلق بأصول المضاربة من أي سلسلة كانت.

ب. خفض جزئي لإجمالي القيمة الاسمية لكل صك صادر بعد ذلك بموجب السلسلة، فإنه يجب خفض رأس مال المضاربة لتلك السلسلة من خلال عملية تخفيض القيمة ذي الصلة اعتباراً من تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار، ولا يحق في هذه الحالة لحملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك في السلسلة ذات الصلة المطالبة بأية مبالغ تتعلق بأصول المضاربة الخاصة بتلك السلسلة والتي تتعلق بنسبة رأس مال المضاربة لتلك السلسلة التي تم تخفيضها.

وفقاً لبعض الشروط المخصوص عليها في اتفاقية المضاربة، يجوز للمضارب (وفقاً لتقديره المطلق) تصفية المضاربة المتعلقة بسلسلة صكوك ما، كلياً وليس جزئياً، على أساس تسوية نهائية بناءة للمضاربة تهدف إلى (١) أولاً، إعادة رأس مال المضاربة ذي الصلة (رأس مال المضاربة المصفى) إلى حملة الصكوك في السلسلة ذات الصلة ؛ و (٢) ثانياً (إلى الحد الذي يكون فيه هذا المبلغ مستحق الدفع وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية) توزيع ربح المضاربة النهائي لرب المال على حملة الصكوك في السلسلة ذات الصلة (ويساوي مجموع (١) و (٢) أي "مبلغ التصفية المطلوب") في تاريخ انتهاء المضاربة، في الحالات التالية:

أ. في التاريخ الأول لخيار الشراء للسلسلة ذات الصلة أو أي تاريخ توزيع لأرباح المضاربة لتلك السلسلة بعد ذلك، وذلك من خلال تقديم إشعار مسبق لا تقل مدته عن (١٠) أيام ولا تزيد عن (١٥) يوماً إلى وكيل حملة الصكوك ("خيار الشراء الخاص بالمصدر") ؛ أو

ب. في أي يوم آخر، في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ توزيع دوري أم لا)، من خلال تقديم إشعار مسبق لوكيل حملة الصكوك

لا تقل مدته عن (١٠) أيام ولا تزيد عن (١٥) يوماً:

١. عند وقوع حدث ضريبي. أو

٢. عند وقوع حدث رأسمالي.

أي تسوية نهائية بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية سوف تخضع لرأس مال المضاربة المصفى للسلسلة ذات الصلة التي تساوي رأسمال المضاربة للسلسلة ذات الصلة ("شرط التصفية"). إذا كان المضارب، وفقاً لتقديره المطلق، يقترح ممارسة خياره في تصفية المضاربة المتعلقة بسلسلة ما بشكل كامل وليس جزئياً على أساس التسوية النهائية لتلك المضاربة وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية، ويكون رأس مال المضاربة المصفى ذا الصلة الذي ينشأ بعد التسوية أقل من رأس مال المضاربة لتلك السلسلة، فإن البنك (بصفته المضارب)، في حال استمر في التصفية الفعلية، سيكون مخالفاً لشرط التصفية، ونتيجة لذلك فإن حملة الصكوك في السلسلة ذات الصلة سيتكبدون خسائر بمبلغ يساوي الفرق بين رأس مال المضاربة ورأس مال المضاربة المصفى ("النقص").

وفي حال وجود نقص، فإنه يتعين على المضارب (وفقاً لتقديره المطلق) إما:

- متابعة استثمار رأس مال المضاربة المصفى للسلسلة ذات الصلة، وبالتالي لن يتابع المضارب في التصفية النهائية لتلك المضاربة، ولذلك لن يتم توزيع مبلغ التصفية المطلوب، أو
- متابعة التصفية النهائية للمضاربة ذات الصلة، وتعويض حملة الصكوك من نفس السلسلة عن العجز.

إذا قدم المضارب إشعار تصفية وفقاً لخيار شراء المصدر أو بعد وقوع حدث ضريبي أو حدث رأسمالي فيما يتعلق بمضاربة سلسلة ما، وبعد تقديم هذا الإشعار - ولكن قبل تاريخ الاسترداد ذي الصلة المحدد في الإشعار - إذا وقع حدث عدم القابلية للاستمرار، يجب إلغاء إشعار التصفية تلقائياً بحيث لا يكون له أي قوة أو تأثير، وبالتالي لن يتم تصفية المضاربة من تلك السلسلة في التاريخ المحدد للتصفية، وبدلاً من ذلك تحصل عملية تخفيض القيمة فيما يتعلق بتلك السلسلة وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية (كما هو موضح أعلاه). وبعد وقوع حدث عدم القابلية للاستمرار، لا يحق للمضارب إصدار إشعار تصفية فيما يتعلق بخيار شراء المصدر أو بعد وقوع حدث ضريبي أو حدث رأسمالي.

يتم تصفية المضاربة لأي سلسلة بصورة تلقائية وبشكل كلي وليس جزئياً عند وقوع حدث تعثر يتعلق بتلك السلسلة، ويتم في هذه الحالة إصدار إشعار التصفية وفقاً للشرط ١١-١ (حالات الإخلال) ويجوز لوكيل حملة الصكوك حسب تقديره المطلق، بل يجب عليه عند طلب حملة الصكوك من السلسلة ذات الصلة وفقاً للشرط ١١.٢ (أ)، بحسب الاقتضاء، اتخاذ أي إجراء محدد في الشرط ١١.٢ (أ) (إجراءات التصفية). ويقر المضارب بأنه يحق لحملة الصكوك في السلسلة ذات الصلة في هذه الحالة المطالبة بجميع المبالغ المتعلقة برأس مال المضاربة، وبيع المضاربة لرب المال، وبيع المضاربة النهائي لرب المال وأي دفعات أخرى مستحقة متعلقة بالسلسلة ذات الصلة وفقاً لشروط هذه الاتفاقية المتعلقة بأي تسوية أو إفلاس أو وِجَل (أو بأي حدث مماثل)، شريطة الوفاء بأية شروط ورد بها نص وتتعلق بالثانوية، أو حدث عدم السداد أو خيار عدم السداد وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية.

إذا كان مبلغ التصفية المطلوب مستحق الدفع إلى حملة الصكوك أو لأمرهم في تاريخ انتهاء المضاربة للسلسلة ذات الصلة أكبر من مبلغ التوزيع عند التصفية المعمول به في ذلك الوقت لتلك السلسلة، وذلك بعد تصفية المضاربة، فسيتم إضافة أي فائض ("فائض حصيلة التصفية") إلى احتياطي المضاربة للسلسلة ذات الصلة وبناء على ذلك سيتم تخفيض مبلغ التصفية المطلوب المستحق الدفع إلى حملة الصكوك أو لأمرهم.

بعد سداد كامل المبالغ مستحقة الدفع لحملة الصكوك أو لأمرهم وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية، فلن يكون لوكيل حملة الصكوك أو أي من حملة الصكوك أي حق في أي مطالبة أخرى تتعلق بأي من أصول المضارب فيما يتعلق بالسلسلة ذات الصلة.

لن يكون المضارب مسؤولاً عن أية خسائر قد يتكبدها حملة الصكوك أو وكيل حملة الصكوك في رأس مال المضاربة لأي سلسلة ما لم تكن هذه الخسائر ناجمة عن: (١) إخلال المضارب لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية؛ أو (٢) إهماله الجسيم أو احتياله أو سوء تصرفه المتعمد.

مع مراعاة أحوال المضارب: (أ) الحصول على موافقة خطية مسبقة من المنظم المالي (ما لم تكن هذه الموافقة غير مطلوبة من المنظم المالي)؛ و (ب) بالنظر إلى امثاله لمتطلبات أنظمة رأس المال المعمول بها في وقت الشراء، يجوز للمضارب أو أي من شركاته التابعة شراء الصكوك بأي سعر (أسعار) يتم الاتفاق عليه، ووفقاً لأي شرط أو شروط أخرى يتم الاتفاق عليها بين المضارب أو الشركة التابعة له ذات الصلة (بحسب الحال) وحامل أو حملة الصكوك ذات الصلة. عند ذلك، يقوم المضارب بتسليم الصكوك إلى أمين السجل لإلغائها، وحال إلغائها يتم تخفيض رأس مال المضاربة للسلسلة ذات الصلة بما يعادل المبلغ الاسمي لتلك الصكوك الملغاة.

يمارس المضارب حقوقه، وصلاحياته، وسلطاته التقديرية الناشئة عن اتفاقية المضاربة الرئيسية (جنباً إلى جنب مع أية حقوق أو صلاحيات أو سلطات ثانوية)، وعليه اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسباً في كل حالة من الحالات:

أ. وفقاً للأنظمة الجوهرية المعمول بها؛

ب. بنفس درجة المهارة والاهتمام التي يمارسها فيما يتعلق بأصوله الخاصة؛ و

ج. بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

يوافق المضارب في اتفاقية المضاربة الرئيسية على أن جميع الدفعات التي سيقوم بإجرائها لصالح حملة الصكوك أو لأمرهم بالنسبة لأي سلسلة، يجب أن تكون صافية وخالية من أي استقطاعات أو خصومات ضريبية يتم اقتطاعها أو تحصيلها أو فرضها بالنيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية، أو لصالح أي جهة سياسية أو ضريبية تابعة لها ويكون لها صلاحية فرض مثل هذه الضرائب ("الضرائب")، ما لم يكن اقتطاع الضرائب بموجب نص نظامي. وفي مثل هذه الحالة، و/أو إذا كان يتوجب على البنك صرف مبالغ إضافية فيما يتعلق بأية صكوك من أي سلسلة كانت وفقاً للشرط ١٢ (الضرائب)، فسوف يتحمل المصدر هذه الضرائب و/أو المبالغ بما يساوي هذه المبالغ الإضافية وذلك بتحويل المبلغ بالريال السعودي بحسب القيمة اليومية له إلى حساب الصفقة المتعلقة بالسلسلة ذات الصلة بحيث يتم استلام كامل المبلغ مستحق الدفع لصالح أو لأمر حملة الصكوك المعنيين و/أو فيما يتعلق بالصكوك ذات الصلة في حساب الصفقة ذات الصلة، شريطة ألا يكون هذا المبلغ الإضافي مستحق الدفع لأي من حملة الصكوك الذي لا يعد شخص مؤهل أو الذي لم يعد شخص مؤهل في أي وقت كان.

اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية

سوف يتم إبرام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية في ٢٠/١٠/٢٠٢٢م بين المصدر ووكيل حملة الصكوك، وذلك بموجب أنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية.

وفقاً لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، سوف يُعتبر كل حامل صكوك باستكمال نموذج طلب المستثمر، أو عن طريق اكتتابه في الصكوك أو الحصول عليها أو حيازتها أنه:

أ. قد عيّن وكيل حملة الصكوك وكيلاً له فيما يتعلق بالسلسلة ذات الصلة، بكامل الأهلية والصلاحيات والواجبات والسلطات فيما يتعلق بالصكوك وبموجب الشروط المنصوص عليها في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، وكل اتفاقية إعلان وكالة تكميلية ذات صلة ووفقاً للشروط.

ب. قد صادق على وقبل دخول وكيل حملة الصكوك في مستندات المعاملة التي سيكون طرفاً فيها وعلى أداء وكيل حملة الصكوك لالتزاماته بموجبها.

ج. قد أعطى تعليمات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة تلزم وكيل حملة الصكوك بدفع مبلغ توزيع التصفية لسلسلة في التاريخ المحدد، وذلك عند استيفاء الالتزامات ذات الصلة، والتحويل و/أو التنازل في أي وقت، كلياً أو جزئياً، عن الجزء المتبقي من أصول الصكوك من السلسلة ذات الصلة إلى المصدر (لحسابه الخاص).

يجب على وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بكل سلسلة:

أ. قبول تعيينه كوكيل لحملة الصكوك وفقاً للشروط المنصوص عليها في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية وكل اتفاقية إعلان وكالة تكميلية والشروط.

ب. الموافقة على الامتثال لشروط اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية ووثائق المعاملات الأخرى.

ج. يعلن، ويقر المصدر بموجب هذا، أنه واعتباراً من تاريخ الإصدار الأول فيما يتعلق بسلسلة ما، يحتفظ وكيل حملة الصكوك بمزايا أصول الصكوك المرتبطة بتلك السلسلة كوكيل لحملة الصكوك ذي الصلة بالتناسب مع الحصة الإجمالية من القيمة السمية للصكوك من تلك السلسلة التي يحتفظ بها كل حامل صكوك وفقاً للشروط المنصوص عليها في الإقرار الرئيسية للوكالة.

وفقاً لشروط اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، يوافق وكيل حملة الصكوك أيضاً على أداء الواجبات المحددة له بصفته وكيل حملة الصكوك في الشروط.

مع مراعاة الشرط ١٠ (تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار)، يتعهد المصدر مع وكيل حملة الصكوك بأنه، طالما أن أي صكوك لا تزال قائمة، بسداد مبالغ التوزيع الدوري ومبلغ توزيع التصفية لكل سلسلة صكوك، لأمر وكيل حملة الصكوك، عندما يلزم إجراء كل دفعة وفقاً للشروط النهائية المعمول بها والشروط، ويجب سداد هذه المدفوعات بالطريقة المحددة في الشروط النهائية المعمول بها وفق الشروط واتفاقية إدارة الدفع.

يتعهد المصدر أيضاً أمام وكيل حملة الصكوك بالامتثال وتنفيذ والالتزام بتلك الأحكام الواردة في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، ووثائق المعاملة الأخرى، والشروط النهائية المطبقة، والشروط التي تم التعبير عنها بأنها ملزمة له.

يجب أن تحدد اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بكل سلسلة أنه:

أ. في حالة التخلف واستمرار التخلف عن السداد، يجوز لوكيل حملة الصكوك أن يطلب من مسؤول الدفع، بموجب إشعار خطي إلى المصدر ومسؤول الدفع، بالعمل بعد ذلك كوكيل له وفقاً لاتفاقية إدارة الدفع، ما لم يتم إخطاره خطياً من قبل وكيل حملة الصكوك بخلافه بعد ذلك ويقدر ما يسمح به النظام المعمول به.

ب. يجوز لوكيل حملة الصكوك من وقت لآخر وفي أي وقت، دون الحاجة إلى أي موافقة أو إقرار من حملة الصكوك، ودون المساس بحقوقه فيما يتعلق بأي إخلال أو شرط أو حدث أو تصرف، ولكن فقط عند حدوث ذلك ويقدر ما يراه في مصلحة حملة الصكوك، السماح أو التنازل بناء على هذه الشروط والأحكام التي تبدو مناسبة لها (إن وجدت)، عن أي إخلال أو إخلال محتمل لأي من التعهدات أو الأحكام الواردة في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، أو كل اتفاقية إعلان وكالة تكميلية ذات صلة، أو أي مستند آخر، أو عن الشروط النهائية أو الشروط أو تنص على أن أي حالة تقصير أو إهمال محتملة لا يجب التعامل معها على هذا النحو لأغراض اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، أو أي اتفاقية إعلان وكالة تكميلية ذات صلة أو الشروط والأحكام النهائية المطبقة؛



ج. يجوز لوكيل حملة الصكوك، من وقت لآخر وفي أي وقت، من دون الحاجة إلى موافقة أو إقرار من حملة الصكوك، الاتفاق مع المصدر لإجراء أي تعديل على اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، أو الشروط النهائية المطبقة، أو الشروط أو أي وثائق المعاملة أخرى والتي تعتبر، في رأي وكيل حملة الصكوك، من الملائم تقديمها بشرط أن يقرر وكيل حملة الصكوك ما يلي:

١. أن هذا التعديل لا يضر مادياً بمصالح حملة الصكوك ؛ أو

٢. أن يكون هذا التعديل رسمياً أو صغيراً أو تقنياً أو تم إجراؤه لتصحيح خطأ واضح أو للامتثال لأحكام النظام الإلزامية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي نظام تنظيمي لتخفيف الخسارة يدخل حيز التنفيذ بعد تاريخ الإصدار، والذي يفرض قيوداً على المتطلبات المتعلقة بالصكوك وأصول الصكوك غير المنصوص عليها صراحة في الشرط ١٠ (تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار) و/ أو الأحكام ذات الصلة الواردة في مستندات المعاملة)، و

إذا، وإلى الحد الذي يمارس فيه المصدر حقوقه بموجب الشرط ١٦ (قضايا أخرى) لإصدار صكوك إضافية فيما يتعلق بسلسلة صكوك ما، في التاريخ الذي يتم فيه إنشاء وإصدار أي صكوك إضافية تتعلق بسلسلة ما وفقاً لأحكام المادة ٦-٤(أ) (صكوك إضافية) من اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية، يقوم كل من المصدر ووكيل حملة الصكوك بتنفيذ إعلان دمج الأصول لصالح والنيابة عن حملة الصكوك القائمة حالياً وحملة الصكوك الإضافية المصدرة هذه، والاتفاق على والإعلان عن أن أصول المضاربة ذات الصلة (فيما يتعلق بإصدار الصكوك الإضافية) وأصول المضاربة التي كانت موجودة مباشرة قبل إنشاء وإصدار الصكوك الإضافية، مختلطة وتشكل مجتمعة جزءاً من أصول الصكوك لصالح حاملي الصكوك الحالية، وحاملي هذه الصكوك الإضافية، بالتناسب مع القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك التي يحتفظ بها كل حامل صكوك وفقاً لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية.

الضرائب والزكاة

فيما يلي وصف عام لبعض اعتبارات الزكاة/الضرائب المتعلقة بالصكوك الصادرة بموجب نشرة الاكتتاب الأساسية وهو موجز فقط لا يمثل وصفا شاملا لجميع اعتبارات الضريبة/الزكاة المتعلقة بنشرة الاكتتاب الأساسية هذه ولا يقصد به أن يكون مشورة ضريبية/زكوية قد تكون ذات صلة بقرار الاكتتاب، أو شراء الصكوك، أو امتلاكها، أو التصرف فيها؛ كما لا تمثل طريقة التعامل مع العواقب الضريبية/الزكوية المنطبقة على جميع فئات المستثمرين، وبعضها (مثل المتاجرين في الأوراق المالية أو السلع الأساسية) قد تخضع لقواعد خاصة. وينبغي للمشتريين المحتملين للصكوك أن يتشاوروا مع مستشاريهم الضريبيين بشأن العواقب المترتبة بموجب قوانين الضرائب في البلد الذي يقيمون فيه فيما يتعلق بحيازة الصكوك ذات الصلة، والاحتفاظ بها، والتصرف فيها، وتلقي المدفوعات بموجب تلك الصكوك. يستند هذا الملخص إلى الأنظمة المعمول بها في المملكة اعتباراً من تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه؛ ويخضع لأي تغيير في الأنظمة التي قد تدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ، حيث يمكن إجراء التغييرات بأثر رجعي.

ضريبة الدخل

وفقاً لنظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م / ١ بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥ بالتقويم الهجري (الموافق ٦ مارس ٢٠٠٤) ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ١٥٣٥ تاريخ ١١/٦/١٤٢٥ هـ (الموافق ١١ أغسطس ٢٠٠٤)، بصيغته المعدلة من وقت لآخر ("نظام ضريبة الدخل")، أن أي شركة مقيمة في المملكة ذات ملكية أجنبية (أي من غير دول مجلس التعاون الخليجي) (مساهم كشريك أجنبي) وغير مقيم والذي يزاول أعمالاً في المملكة من خلال مؤسسة دائمة (كما هو محدد أدناه، بخلاف المؤسسة الدائمة لأفراد دول مجلس التعاون الخليجي التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة ٢ (٤) من لائحة الزكاة) يتحمل ضريبة دخل الشركات في المملكة بمعدل ٢٠ في المائة (إذا لم تكن تعمل في أنشطة إنتاج النفط والمحروقات). وتخضع الشركات المقيمة المملوكة بالكامل من قبل أشخاص من دول مجلس التعاون الخليجي (بالإضافة إلى الأشخاص الخاضعين للزكاة المدرجة أدناه تحت قسم "الزكاة") للزكاة بدلا من ضريبة دخل الشركات. تخضع الشركات المقيمة المملوكة بشكل مشترك من قبل أشخاص من دول مجلس التعاون الخليجي ومن خارج دول مجلس التعاون الخليجي لضريبة دخل الشركات فيما يتعلق بحصة أرباحها الخاضعة للضريبة المنسوبة إلى نسبة الملكية (النظامية أو النفعية) التي يحتفظ بها أشخاص من خارج دول مجلس التعاون الخليجي والزكاة على الملكية (قانونية أو فائدة) نسبة المملوكة من قبل أشخاص من دول مجلس التعاون الخليجي.

تخضع للزكاة الأسهم المملوكة مباشرة من قبل أشخاص من دول مجلس التعاون الخليجي أو عبر شركات من دول مجلس التعاون الخليجي (حيث لا يعتبر هيكل المساهمة في غير دول مجلس التعاون الخليجي) في شركة مقيمة إلا أنها غير خاضعة لضريبة الدخل. كما أن أسهم شركة رأس المال المقيمة المملوكة إما بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أشخاص من غير دول مجلس التعاون الخليجي تخضع لضريبة دخل الشركات. عند تحديد الملف الضريبي/الزكوي لشركة سعودية مقيمة للضرائب/الزكاة، تطبق هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("هيئة الزكاة والضريبة والجمارك") نهج "نظرة شاملة" لتحديد ما إذا كان هيكل المساهمة بشكل تصاعدي موجوداً في أي وقت خارج دول مجلس التعاون الخليجي (أي النظر من خلال هيكل الملكية حتى المالك النهائي).

لا يخضع الأشخاص الطبيعيون من غير دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة والذين لا يمارسون أنشطة تجارية في المملكة (على النحو المحدد في الفصل ١ - المادة ١ من نظام ضريبة الدخل، والفصل ١ - المادة ١ من أنظمة الزكاة، على النحو المحدد أدناه) حالياً لضريبة الدخل أو الزكاة في المملكة وفقاً للممارسات الحالية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك (حيث لا يتم تطبيق الامتثال/إدارة نظام ضريبة الدخل حالياً من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على الأفراد).

الزكاة

الزكاة هي فرض ديني على المسلمين بموجب أحكام الشريعة الإسلامية لدفع نسبة مئوية ثابتة من ثروتهم للتخفيف من الفقر. في الماضي، فرضت الزكاة بناء على فتاوى مختلفة صادرة عن علماء الدين بناء على مبادئ الشريعة وأيضاً بناء على التعاميم المختلفة الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لاحقاً من وقت لآخر. في عام ٢٠١٧، أصدرت وزارة المالية اللائحة التنفيذية للزكاة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٧هـ (الموافق ٢٨ فبراير ٢٠١٧م) ("لائحة الزكاة"). كانت لائحة الزكاة سارية المفعول من تاريخ إصدارها وألغت جميع التوجيهات والقرارات والتعليمات والتعاميم السابقة الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لاحقاً، في عام ٢٠١٩م، أصدرت وزارة المالية لائحة تنفيذية جديدة للزكاة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٢١٦ بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٩هـ (الموافق ١٤ مارس ٢٠١٩م) ("لائحة الزكاة الجديدة"). دخلت لائحة الزكاة الجديدة حيز التنفيذ (واستبدلت نظام الزكاة الحالي الصادر في ٢٠١٧م) للسنوات المالية التي تبدأ من ١ يناير ٢٠١٩م. وفقاً للائحة الزكاة الجديدة، يتم تقدير الزكاة على المواطنين السعوديين/مواطني دول مجلس التعاون الخليجي أو الكيانات المملوكة للسعوديين/مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الممارسين لأنشطة تجارية في المملكة.

تعد القواعد التي تحكم احتساب الزكاة معقدة. حيث تسري قواعد منفصلة على حساب الزكاة من قبل المكلفين الذين يمارسون أنشطة تمويلية في المملكة (مرخص لهم من قبل البنك المركزي) ومكلفي الزكاة الذين يمارسون أنشطة غير تمويلية في المملكة. يغطي قسم " الضرائب " هذا بشكل عام التبعات الزكوية للاستثمار في الصكوك من قبل المستثمرين الذين يمارسون أنشطة غير تمويلية في المملكة.

وفقاً للائحة الزكاة الجديدة، تخضع المنشأة الدائمة لشخص من دول مجلس التعاون الخليجي في المملكة للزكاة (وليس ضريبة دخل الشركات) بشرط استيفاء شرطين على الأقل من الشروط الثلاثة التالية فيما يتعلق بالإدارة المركزية لهذه المؤسسة الدائمة (مثل المنصوص عليها في الفصل ١ - المادة ٢ ((٤):

- اجتماعات مجلس الإدارة العادية التي تُعقد بانتظام وحيث تُعقد في المملكة السياسات والقرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة وتسيير أعمال المؤسسة الدائمة.
- يتم اتخاذ القرارات التنفيذية العليا المتعلقة بوظائف المؤسسة الدائمة مثل قرارات المديرين التنفيذيين والنواب في المملكة.
- تتولد أعمال المؤسسة الدائمة بشكل رئيس (أي ٥٠% أو أكثر من إيراداتها) من المملكة.

تطبق الزكاة بنسبة ٢.٥% من "صافي الدخل المعدل" أو "وعاء الزكاة" الأعلى بموجب لائحة الزكاة الجديدة، بحيث يتم احتساب زكاة "الوعاء الزكوي" بنسبة ٢.٥٧٧٨%. بالنسبة للمكلفين الذين يتبعون السنة الميلادية فترة محاسبتهم. أما في حال تم احتساب الزكاة على "صافي الأرباح المعدلة"، فإن المعدل يظل عند ٢.٥ في المائة.

كما يجب أن يخضع أفراد دول مجلس التعاون الخليجي المقيمون في المملكة لأغراض الضرائب / الزكاة من حيث المبدأ للزكاة في المملكة إذا قاموا بأنشطة في المملكة.

قواعد زكاة خاصة لأنشطة التمويل

صدرت قواعد زكوية خاصة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٢١٥ في ٧/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ١٤ مارس ٢٠١٩م) (حساب الزكاة لشركات التمويل) التي تنطبق على المكلفين بدفع الزكاة المقيمين الذين يمارسون أنشطة تمويلية، مثل الإيجار المصرفي والتمويلي. الأنشطة المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي. تستند قواعد الزكاة هذه إلى الطريقة المنسوبة في حساب الزكاة، من خلال احتساب الأصول الزكوية ومصادر الأموال الخاضعة للزكاة والتي تعتمد على ملف الاستحقاق المتبقي لجميع الأصول والالتزامات.

تنص القواعد على الحد الأدنى والحد الأقصى لمبالغ الوعاء الزكوي اعتماداً على صافي الربح أو الخسارة الصافية للمكلف وفقاً لقوائمه المالية:

إذا لم يقيم المكلف بالإبلاغ عن صافي ربح ^(١)	إذا أفاد المكلف بصافي ربح ^(١)	
٤ مرات بنسبة ١٠ في المائة. من إجمالي الربح	٤ أضعاف صافي الربح	الحد الأدنى
٨ مرات ١٠%. من إجمالي الربح	٨ أضعاف صافي الربح	الحد الأقصى

(١) صافي الربح يعني الربح قبل مخصص الزكاة.

(٢) إذا لم يكن هناك ربح إجمالي، فلن يتم تطبيق الحد الأدنى والحد الأقصى.

ضريبة الاستقطاع

يُطلب من الأشخاص المقيمين في المملكة العربية السعودية والمؤسسات الدائمة للكيانات غير المقيمة في المملكة باقتطاع الضرائب على المدفوعات لغير المقيمين، بما في ذلك المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، إذا كانت هذه المدفوعات من مصدر دخل في المملكة، وتختلف معدلات الضريبة المقتطعة من ٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة اعتماداً على طبيعة المدفوعات الأساسية. رسوم الإيجار ورسوم التمويل (المشابهة للفائدة) المدفوعة لغير المقيمين تجذب ٥ في المائة كضرائب مقتطعة الضرائب.

ويتم فرض ضريبة الاستقطاع على المدفوعات مقابل الخدمات وليس على السلع. يتم تعريف الخدمات على أنها تعني أي عمل يتم إجراؤه مقابل تعويض باستثناء شراء وبيع البضائع أو أي ممتلكات أخرى.

كما تخفّض ضريبة الاستقطاع أو تلغى وفقاً لأحكام معاهدة ازدواج ضريبي مطبقة وموقعة بين دولة الإقامة الضريبية لغير المقيمين والمملكة. وقد يتم تطبيق معاهدات الازدواج الضريبي في المملكة بإحدى طريقتين: (١) آلية استرداد تتطلب من الدافع إخضاع الدفعة ذات الصلة لضريبة الاستقطاع بناءً على اللوائح الضريبية المحلية ثم تقديم طلب استرداد إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك استناداً إلى الإعفاءات والمزايا المتاحة بناءً على أحكام معاهدات تجنب الازدواج الضريبي ذات الصلة؛ أو (٢) التطبيق المسبق لمعاهدات تجنب الازدواج الضريبي التي تنص على إمكانية عدم إخضاع الدافع للدفع ذي الصلة لضريبة الاستقطاع في المقام الأول. تتطلب كلتا الآليتين من المستفيد / المستلم تقديم مستندات ونماذج معينة إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (مثل، من بين أمور أخرى، نموذج B/QV الصادر عن الهيئة أي شهادة الإقامة الضريبية).

الدخل المكتسب من قبيل حملة الصكوك من استثمارهم في الصكوك في طبيعة الربح يشبه نشاط التمويل، وبالتالي، يجب اعتباره رسم قرض وفقاً للمادة ٥ (١) من اللوائح الداخلية لنظام ضريبة الدخل. رسوم القرض المدفوعة لغير المقيمين تجذب ٥ في المائة كضريبة استقطاع.

ضريبة الأرباح الرأسمالية

وفقاً للمادة الثانية من نظام ضريبة الدخل، فإن نطاق الأشخاص الخاضعون للضرائب (على النحو المحدد أدناه) يشمل غير المقيمين في المملكة العربية السعودية من ذوي الدخل الخاضع للضريبة الناتج عن مصادر في المملكة وبدون منشأة دائمة لأغراض ضريبية في المملكة (بخلاف المؤسسات الدائمة لأشخاص من دول مجلس التعاون الخليجي على النحو المحدد في المادة الثانية من لائحة الزكاة الجديدة، والتي نوقشت معالجتها في " الزكاة " أعلاه).

علاوة على ذلك، حددت الفقرة الثانية من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل الضريبة المطبقة على مثل هذا الشخص ليكون خاضعاً لما يلي:

أ. إذا كان الدخل الناتج منصوصاً عليه بموجب المادة الثامنة والستون من نظام ضريبة الدخل (كما تمت مناقشته في " ضريبة الاستقطاع " و " - بعض الآثار الضريبية والزكوية لحملة الصكوك - حاملي الصكوك من غير المقيمين في المملكة العربية السعودية").

ب. ضريبة الأرباح الرأسمالية، إذا كان الدخل ناتجاً عن التخلص من الأصول الثابتة والمتداولة، أو من التخلص من الأسهم في شركة مقيمة بموجب الأحكام العامة لنظام ضريبة الدخل.

بناءً على ما سبق، إذا كان بيع الصكوك من قبل حملة الصكوك يعتبر مصدر دخل في المملكة، فإن الدخل ذي الصلة (أو مكاسب رأس المال) سيخضع لنسبة ٢٠ في المائة. ضريبة دخل الشركات في المملكة وفقاً لقواعد حساب ضريبة أرباح رأس المال المنصوص عليها في نظام ضريبة الدخل لغير المقيمين.

المكاسب الرأسمالية المحققة من بيع الأوراق المالية (مثل الصكوك) المتداولة داخل المملكة أو خارجها معفاة من الضرائب في المملكة العربية السعودية إذا تم استيفاء الشروط التالية:

أ. يتم التصرف وفقاً لأنظمة تداول أو يتم التصرف خارج المملكة العربية السعودية، ولكن يتم تداول هذه الأوراق المالية أيضاً في تداول.

ب. لم يحتفظ المستثمر بالأوراق المالية قبل تاريخ سريان نظام ضريبة الدخل (أي ٣٠ يوليو ٢٠٠٤م).

المكاسب الرأسمالية المحققة من بيع الصكوك من قبل: (أ) حامل صكوك مقيم؛ (ب) حامل صكوك غير مقيم لديه مؤسسة دائمة للأغراض الضريبية (إذا كان هذا المكسب منسوباً إلى أنشطة المؤسسة الدائمة)؛ و (ج) المؤسسة الدائمة لحامل الصكوك الذي يكون شخصاً من دول مجلس التعاون الخليجي كما هو محدد في المادة ٢ من لوائح الزكاة الجديدة (إذا كان هذا المكسب منسوباً إلى أنشطة المؤسسة الدائمة) لن يخضع لضريبة الأرباح الرأسمالية. ومع ذلك، سيتم تضمين هذه المكاسب في إجمالي الدخل لحملة الصكوك هؤلاء الخاضعين لضريبة دخل الشركات أو الزكاة في المملكة.

بعض الآثار الضريبية والزكوية لحملة الصكوك من دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة

لا يخضع حاملو الصكوك من دول مجلس التعاون الخليجي والمقيمين في المملكة للضرائب في المملكة العربية السعودية، سواء عن طريق الاستقطاع أو التقييم المباشر، فيما يتعلق بأي مدفوعات أو مكاسب محققة فيما يتعلق بالصكوك. ومع ذلك، يمكن أن يخضع حاملو الصكوك هؤلاء للزكاة إذا كانت ملكية الصكوك منسوبة إلى أنشطة أعمالهم. لا يأخذ هذا الملخص في الاعتبار إلى أي مدى يكون حملة الصكوك عرضة للزكاة نتيجة حصولهم على الصكوك أو حيازتها أو التخلص منها.

بموجب أنظمة الزكاة السارية اعتباراً من تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه في المملكة، فإن الاستثمارات طويلة الأجل في الصكوك غير قابلة للخصم في حساب صافي الوعاء الزكوي للمستثمر. يوجد استثناء من الخصم لحملة الصكوك المقيمين المشمولين بالقرار الوزاري رقم ٢٢١٥ بتاريخ ٧/٧/١٤٤٠هـ (الموافق ١٤ مارس ٢٠١٩ م) (حساب الزكاة لشركات التمويل) حيث يمكن لحاملي الصكوك المطالبة بخصم الصكوك طويلة الأجل على أنها ليست من الأصول التي تنطبق عليها الزكاة.

الشخص الطبيعي الذي لديه إقامة دائمة في المملكة

لا يخضع الشخص الطبيعي المقيم في المملكة للزكاة والضرائب، سواء عن طريق الاستقطاع أو التقدير المباشر، فيما يتعلق بالمدفوعات في طبيعة الأرباح أو المكاسب المحققة فيما يتعلق بالصكوك، شريطة أن تكون ملكية الصكوك لا تنسب إلى أي أنشطة تجارية يقوم بها الشخص الطبيعي. إذا كان هذا الدخل مرتبطاً بالنشاط التجاري لحملة الصكوك في المملكة، فستخضع هذه المبالغ بشكل عام للزكاة في المملكة.

كيان قانوني مؤسس بموجب قانون دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة، وله مؤسسة دائمة في المملكة

سيخضع الكيان القانوني من دولة من دول مجلس التعاون الخليجي التي لديها مؤسسة دائمة في المملكة (أي فرع لكيان قانوني في دول مجلس التعاون الخليجي) لضريبة الشركات في المملكة العربية السعودية على دخل المؤسسة الدائمة، بما في ذلك أي دخل من الصكوك، والتي يمكن إسنادها إلى مؤسسة دائمة. جميع المدفوعات في طبيعة الربح (باستثناء الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التخلص من الأوراق المالية المتداولة في تداول) فيما يتعلق بالصكوك ستكون جزءاً من إجمالي دخل حامل الصكوك هذا، إذا كان السداد منسوباً إلى المؤسسة الدائمة. سيخضع الدخل الإجمالي، ناقصاً التكاليف القابلة للخصم وبعض التعديلات الأخرى، لضريبة الدخل بالمعدل الحالي البالغ ٢٠ في المائة.

وعليه، فإن أي تحويل لأرباح ما بعد الضريبة إلى المكتب الرئيس للمؤسسة الدائمة سيُعتبر توزيعاً للأرباح وسيخضع لنسبة ٥ في المائة إضافية ضريبة استقطاع.

حملة الصكوك من غير دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة

سيخضع حاملو الصكوك من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الأشخاص الطبيعيين) المقيمين في المملكة، كما هو محدد في المادة الثالثة من لائحة ضريبة الدخل، لضريبة الشركات.

جميع المدفوعات في طبيعة الربح (باستثناء الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التخلص من الأوراق المالية المتداولة في تداول) فيما يتعلق بالصكوك ستكون جزءاً من إجمالي دخل حامل الصكوك. سيخضع الدخل الإجمالي، ناقصاً التكاليف القابلة للخصم وبعض التعديلات الأخرى، لضريبة الشركات بالمعدل الحالي البالغ ٢٠ في المائة.

لا يخضع حاملو الصكوك من الأشخاص الطبيعيين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي والمقيمين في المملكة والذين لا يمارسون أنشطة تجارية في المملكة (كما هو محدد في الفصل الأول - المادة الأولى من نظام ضريبة الدخل) حالياً لضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية على أي مدفوعات فائدة المستلمة أو المكاسب المحققة فيما يتعلق بالصكوك، وفقاً للممارسات الحالية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك (حيث لا يتم تطبيق الامتثال/إدارة نظام ضريبة الدخل حالياً من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على الأفراد).

حملة الصكوك من غير المقيمين في المملكة

يجب أن يخضع حملة الصكوك، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو كيانات قانونية، غير المقيمين في المملكة (سواء كان حملة الصكوك هؤلاء مواطنين سعوديين أو غير سعوديين، بما في ذلك حملة الصكوك المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي) لضريبة الاستقطاع في المملكة العربية السعودية على أي مدفوعات مستلمة من قبلهم من المصدر، فيما يتعلق بالصكوك، على أساس أن هذه المدفوعات مستلمة، بشكل أولي، من كيان سعودي مقيم تأسس في المملكة.

قد يتم تطبيق معاهدات الازدواج الضريبي في المملكة بإحدى طريقتين: (١) آلية استرداد تتطلب من الدافع إخضاع الدفعة ذات الصلة لضريبة الاستقطاع وبعدها يمكن تقديم طلب استرداد ضريبة الاستقطاع إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك؛ أو (٢) تطبيق معاهدات الازدواج الضريبي التي تنص على إمكانية عدم إخضاع الدافع للدفع ذي الصلة لضريبة الاستقطاع. تتطلب كلا الآليتين من المستفيد تقديم مستندات ونماذج معينة إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (مثل شهادة الإقامة الضريبية).

للإيضاح، نظراً لأن دفع الأرباح (إن وجدت) على الصكوك سيتم من خلال مسؤول الدفع (كما هو محدد في الشروط)، قد يكون بعض حملة الصكوك (مع مراعاة المشورة الضريبية المطلوبة لحالات محددة وفي السلطات القضائية ذات الصلة من قبل حملة الصكوك) غير قادرين على الإثبات للسلطات الضريبية المحلية أن ضريبة الاستقطاع قد تم تطبيقها على مدفوعات الفائدة، وبالتالي قد لا تكون قادرة على الاستفادة من أي إعفاء من اتفاقية ضرائب مزدوجة مطبقة أو ائتمان للضريبة المقطعة.

على الرغم مما ورد أعلاه، ووفقاً لشروط الصكوك، إلى الحد الذي يتم فيه خصم أي ضريبة استقطاع، يكون المصدر ملزماً بشكل عام بدفع هذه المبالغ الإضافية التي ستؤدي إلى استلام حملة الصكوك، بعد هذا الاستقطاع أو الخصم، للمبالغ التي كان سيتم استلامها من قبلهم في حال لم يكن هناك حاجة إلى اقتطاع أو الخصم. سيخضع حملة الصكوك الغير مقيمين ولديهم منشأة دائمة في المملكة (على النحو المحدد في المادة الرابعة من لائحة ضريبة الدخل) لضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية على دخل المؤسسة الدائمة، بما في ذلك الدخل من الصكوك المنسوب إلى مؤسسة دائمة. علاوة على ذلك، وفقاً للفقرة السادسة من المادة الثالثة والستون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل، ستخضع المنشأة الدائمة لضريبة الاستقطاع بمعدل ٥ في المائة على تحويل الأرباح بعد الضريبة / الأرباح المقدره إلى مركزها الرئيسي.

عام

لا يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين كانوا حاملين للصكوك وقت وفاتهم لضرائب الميراث أو غيرها من الضرائب ذات الطبيعة المماثلة في المملكة، على الرغم من أن التوزيع على الميراث يعتبر تصرفاً في الأصل لأغراض ضريبية.

لن يتم اعتبار حملة الصكوك مقيمين أو مؤسسين أو يزاولون أعمالاً في المملكة فقط بسبب امتلاك أي صكوك.

لأغراض هذا الملخص:

" الفقرة السادسة من المادة الثالثة والستون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل " هي كما يلي:

" **أرباح الأسهم** " تعني أي توزيع من قبل شركة مقيمة لمساهم غير مقيم، وأي أرباح يتم تحويلها من قبل منشأة دائمة إلى أطراف ذات صلة؛ يجب مراعاة ما يلي:

- أرباح الأسهم من الشركات العاملة في استثمار الغاز الطبيعي والنفط والمحروقات لا تخضع لضريبة الاستقطاع.
- تعتبر التصفية الجزئية أو الكاملة للشركة بمثابة أرباح نقدية للمدفوعات التي تزيد عن رأس المال المدفوع.
- لا يؤدي إخضاع الشركة الموزعة لضريبة الدخل إلى استبعاد فرض ضريبة الاستقطاع على أرباحها ."



"شخص من دول مجلس التعاون الخليجي" يعني: (أ) مواطن من أي من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أي المملكة، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت) ؛ و (ب) أي كيان قانوني مملوك لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي وتم إنشاؤه بموجب قوانين دول مجلس التعاون الخليجي مع عدم وجود كيان غير خليجي في سلسلة الملكية بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والكيان القانوني.

"لائحة ضريبة الدخل" تعني نظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م / ١ بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ (الموافق ٦ مارس ٢٠٠٤م).

"المنشأة الدائمة" المؤسسة الدائمة لغير المقيم في المملكة والتي تمثل مكاناً دائماً لنشاط غير المقيم حيث تمارس النشاط إما كلياً أو جزئياً؛ وهذا يشمل أيضاً الأنشطة التي يقوم بها غير المقيم من خلال وكيل تابع (وكيل تابع له المعنى المحدد في لائحة ضريبة الدخل). يعتبر غير المقيم الذي يقوم بنشاط في المملكة من خلال فرع مرخص (كما هو محدد في المادة ٤ (ب) من لائحة ضريبة الدخل) لديه منشأة دائمة في المملكة.

"الأشخاص الخاضعون للضرائب" على النحو المحدد في المادة الثانية من نظام ضريبة الدخل، هم:

أ. شركة رأس مال مقيمة فيما يتعلق بالأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شركاء غير سعوديين، وكذلك الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الأشخاص العاملين في إنتاج النفط والهيدروكربونات. استبعاد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الأشخاص العاملين في إنتاج النفط والكربونات المائية في شركات رأس المال المقيمة المدرجة في أسواق رأس المال السعودية والأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل هذه الشركات في شركات رأس المال.

ب. شخص طبيعي غير سعودي مقيم يمارس أنشطة تجارية في المملكة.

ج. غير المقيم الذي يزاول أنشطة تجارية في المملكة من خلال مؤسسة دائمة.

د. غير مقيم لديه دخل آخر خاضع للضريبة من مصادر داخل المملكة.

هـ. شخص يعمل في مجال استثمار الغاز الطبيعي.

و. شخص يعمل في إنتاج النفط والمواد الهيدروكربونية.

الشخص "مقيم" في المملكة (كما هو محدد في المادة الثالثة من نظام ضريبة الدخل) على النحو التالي:

أ. يعتبر الشخص الطبيعي مقيماً في المملكة لمدة سنة ضريبية إذا استوفى أحد الشرطين التاليين:

١. أن يكون لديه مكان إقامة دائم في المملكة ويقوم فعلياً في المملكة لفترة، في مجموعها، لا تقل عن ٣٠ يوماً خلال السنة

الضريبية.

٢. أن يكون مقيماً فعلياً في المملكة لمدة لا تقل عن ١٨٣ يوماً في السنة الضريبية.

لأغراض هذه الفقرة، تعتبر الإقامة في المملكة لجزء من اليوم إقامة طوال اليوم، باستثناء حالة الشخص العابر بين نقطتين خارج المملكة.

ب. تعتبر الشركة مقيمة في المملكة خلال السنة الضريبية إذا استوفت أحد الشروط التالية:

١. تم تشكيلها وفقاً لأنظمة الشركات.

٢. تقع إدارتها المركزية في المملكة.

الاكتتاب والبيع

اتفاقية البرنامج

أبرم المتعامل (المتعاملين) اتفاقية برنامج مؤرخة ٢٠٢٢/١٠/٢٠م (كما قد يتم تعديلها أو استكمالها أو استبدالها، "اتفاقية البرنامج") مع المصدر. وبناءً عليه، وافق المصدر مع المتعامل (المتعاملين) على الأساس الذي يمكن أن يوافق عليه المتعامل (المتعاملين) من وقت لآخر على شراء أشخاص لصكوك صادرة بموجب البرنامج. أي اتفاق من هذا القبيل سوف يمتد إلى تلك المسائل المنصوص عليها في "شروط وأحكام الصكوك". يجوز للمصدر أن يدفع لكل متعامل ذي صلة عمولة على النحو المتفق عليه بين المصدر والمتعامل فيما يتعلق بالصكوك التي طرحها.

وافق المصدر على تعويض المتعامل (المتعاملين) عن بعض الالتزامات المتعلقة بطرح وبيع الصكوك. كما تخول اتفاقية البرنامج المتعاملين إنهاء أي اتفاقية يبرمونها لطرح الصكوك في ظروف معينة قبل أن يتم الدفع مقابل هذه الصكوك للمصدر.

تقديم الطلب من قبل المستثمرين المحتملين

سيتم إخطار المستثمرين المحتملين بفترة الطرح لكل شريحة وسيتم تحديدها في الشروط النهائية المطبقة (فيما يتعلق بكل شريحة، "فترة الطرح"). كما سيكون تاريخ الإصدار لكل شريحة صكوك هو التاريخ الذي يتم إخطاره من قبل المصدر والمتعامل (المتعاملين) المعنيين للمستثمرين المحتملين بعد نهاية فترة الطرح ذات الصلة ويجب تحديده في الشروط النهائية المطبقة خلال فترة الطرح، يجوز للمتعامل (المتعاملين) المعني أن يطلب إبداء الاهتمام من المستثمرين المحتملين للحصول على صكوك السلسلة ذات الصلة، وخلال هذه الفترة يجب على المصدر والمتعامل (المتعاملين) المعنيين التشاور والاتفاق على معدل الربح، الهامش و / أو معدل التوزيع الدوري الأولي، حسب مقتضى الحال.

سيطلب من الأشخاص الراغبين في شراء صكوك من السلسلة ذات الصلة تقديم نموذج مكتمل كما ينبغي ("نموذج طلب شراء المستثمر") إلى المتعامل (المتعاملين) المعنيين، وفيما يتعلق بالمستثمرين الأفراد، إلى الجهات المستلمة ("الجهات المستلمة")، قبل نهاية فترة الطرح وسداد قيمة هذه الصكوك من السلسلة حسب التعليمات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر. وستكون نماذج طلب شراء المستثمر متاحة من قبل المتعامل (المتعاملين) المعنيين، أو من قبل الجهات المستلمة، حسب الحالة، فيما يتعلق بالسلسلة ذات الصلة. ولن يتم قبول طلبات شراء صكوك بأقل من الفئة المحددة.

كما سيطلب من الأشخاص الراغبين في شراء الصكوك التصريح بأنهم قد قرأوا وفهموا نشرة الإصدار الأساسية هذه (بما في ذلك الأقسام المعنونة "عوامل المخاطرة" و "شروط وأحكام الصكوك") وشروط وأحكام نموذج طلب شراء المستثمر والموافقة عليهم بالكامل والموافقة على الأساس الذي تم بناءً عليه طرح الصكوك. وسيطلب منهم أيضاً التصريح بأن جميع المعلومات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر حقيقية وصحيحة.

وسيكون تخصيص الصكوك لكل شريحة وفقاً لتقدير المصدر والمتعامل (المتعاملين) المعنيين وسيتم إجراؤه بعد نهاية فترة الطرح. بمجرد الانتهاء من تخصيص هذه الشريحة من الصكوك، سيتأكد المصدر من إبلاغ المستثمرين بمعدل الربح و / أو الهامش و / أو معدل التوزيع الدوري الأولي، حسب الحالة، والقيمة الاسمية الإجمالية، إلى جانب صافي العائدات الإجمالي المتوقع لصكوك هذه الشريحة.

يجب على جميع المستثمرين المحتملين قراءة الشروط بعناية قبل استكمال طلب شراء الصكوك ذلك أن تنفيذ نموذج طلب شراء المستثمر يشكل قبولا و موافقة على الشروط.

طريقة التخصيص لكل سلسلة من الصكوك

ستكون فترات الاكتتاب ذات الصلة والمواعيد النهائية لتقديم طلبات نماذج طلب المُستثمر ودفع أموال الاكتتاب وأساس التخصيص وعملية التخصيص النهائية لكل سلسلة من الصكوك ("عملية الطرح") وفقاً لتقدير المصدر ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل (المتعاملين). ودون الإخلال بما سبق ذكره، سيسعى المصدر ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل (المتعاملين) أثناء عملية الطرح، إلى ضمان أن: (١) تبدأ فترة الاكتتاب وتمتد لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً، (٢) يتم تخصيص صكوك السلسلة ذات الصلة في غضون فترة ١٥ يوماً من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب، (٣) يتم إعادة أموال الاكتتاب الفائضة، إن وجدت، أو أموال الاكتتاب، حسب الحالة، في موعد لا يتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ تحديد التخصيص من قبل المصدر ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل (المتعاملين). وسيتم تحديد تفاصيل عملية الطرح فيما يتعلق بكل سلسلة من الصكوك في الإعلان الصادر عن المصدر على موقع تداول الإلكتروني وفي نموذج طلب المُستثمر. وسيتم تسجيل الصكوك من كل سلسلة عند استيفاء المصدر لجميع المتطلبات النظامية ذات الصلة وكما هو محدد في اتفاقية السجل.

المملكة العربية السعودية

يقوم مدير الترتيب الوحيد وكل متعامل يمثله وكل متعامل آخر معين بموجب البرنامج بالتمثيل والموافقة على أنه سيقدّم الصكوك في المملكة فقط وفقاً لأي أنظمة أو لوائح سارية في المملكة تحكم إصدار وعرض وبيع الأوراق المالية.

عام

يقوم مدير الترتيب الوحيد وكل متعامل بتمثيله وكل متعامل آخر تم تعيينه بموجب البرنامج بالموافقة على أنه (على حد علمه واعتقاده) سيمثل لجميع أنظمة ولوائح وتوجيهات الأوراق المالية المعمول بها سارية المفعول في أي ولاية قضائية تقوم فيها بشراء أو عرض أو بيع أو تسليم أي صكوك أو امتلاك أو توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه.

لا يقر أي من المصدر والمتعاملين ووكيل حملة الصكوك أنه يجوز بيع الصكوك في أي وقت بشكل قانوني وفقاً لأي تسجيل معمول به أو متطلبات أخرى في أي ولاية قضائية، أو وفقاً لأي إعفاء متاح بموجبها، أو يتحمل أي مسؤولية لتسهيل أي مثل هذا البيع. يجب على الأشخاص الذين قد تكون نشرة الإصدار الأساسية هذه أو أي صكوك في حوزتهم إطلاع أنفسهم وملاحظة أي قيود سارية على توزيع نشرة الإصدار الأساسية هذه وطرح الصكوك وبيعها.

التحويلات والمدفوعات

سيحتفظ أمين السجل بالسجل فيما يتعلق بالصكوك وفقاً لأحكام اتفاقية التسجيل. ويجب على المُستثمرين إما الاحتفاظ بحساب مباشرة مع أمين السجل أو من خلال أمين الحفظ أو أي وسيط آخر من أجل حيازة الصكوك. كما يجب أن تتم جميع التحويلات وفقاً للشرط ٣ (تحويلات الصكوك).

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للشرط ٩ (المدفوعات)، سيتم دفع جميع المدفوعات بموجب الصكوك إلى الحسابات المقومة بالريال السعودي في المملكة كما سيتم إخطار أمين السجل ومسؤول الدفع بها من وقت لآخر. وفقاً لذلك، سيحتاج المُستثمرون إلى اتخاذ الترتيبات المناسبة لاستلام المدفوعات بموجب الصكوك في مثل هذا الحساب. ويتعين على المُستثمرين التشاور مع مستشاريهم فيما يتعلق بمتطلبات إنشاء الحسابات المشار إليها أعلاه ويجب عليهم اتخاذ أي إجراء ضروري فيما يتعلق بفتح هذا الحساب بأنفسهم. حيث لا يتحمل أي من المصدر، ووكيل حملة الصكوك، ومسؤول الدفع، ومدير الترتيب الوحيد والمتعاملين أي مسؤولية عن ضمان امتثال المُستثمرين للعملية واللوائح والمتطلبات الصحيحة فيما يتعلق بفتح هذه الحسابات من أجل الاحتفاظ بالصكوك واستلام المدفوعات ولا يقبل أي منهم أي مسؤولية عن أي خسارة تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لأي إجراء أو عدم فعل فيما يتعلق بإنشاء مثل هذه الحسابات.

مدير الترتيب الوحيد والمتعاملين الذين يتعاملون مع المصدر

شارك مدير الترتيب الوحيد والمتعاملين وكل من الشركات التابعة لهم، ويمكن أن يشاركوا في المستقبل، في الخدمات المصرفية الاستثمارية و / أو المعاملات المصرفية التجارية، وقد يؤديون خدمات إلى المصدر والشركات التابعة له في سياق الأعمال المعتاد والتي قد يتلقون رسوماً عليها.

على وجه الخصوص، قد يقوم مدير الترتيب الوحيد والمتعاملين وكل من الشركات التابعة لهم -في السياق العادي لأنشطتها التجارية بإجراء أو الاحتفاظ بمجموعة واسعة من الاستثمارات والتداول النشط في أوراق دين مالية وأوراق مالية تمثل حقوق الملكية (أو الأوراق المالية المشتقة ذات الصلة) والأدوات المالية (بما في ذلك التمويلات المصرفية) لحسابهم الخاص ولحسابات عملائهم. قد تشمل أنشطة الاستثمار والأوراق المالية على أوراق مالية و/أو أدوات خاصة بالمصدر والشركات التابعة له (بما في ذلك الصكوك). ويقوم مدير الترتيب الوحيد والمتعاملين وكل من الشركات التابعة لهم التي لها علاقة تمويل مع المصدر والشركات التابعة له بشكل روتيني بالتحوط من تعرضهم الائتماني للمصدر والشركات التابعة له بما يتوافق مع سياسات إدارة المخاطر المعتادة. عادة، يقوم مدير الترتيب الوحيد والمتعاملين وكل من الشركات التابعة لهم بالتحوط من هذا التعرض من خلال الدخول في معاملات تتكون إما من شراء عقود مبادلة مخاطر الائتمان أو إنشاء مراكز قصيرة في الأوراق المالية، بما في ذلك الصكوك المحتملة. كما قد تؤثر مثل هذه المراكز القصيرة بشكل سلبي على أسعار التداول المستقبلية للصكوك. ويجوز أيضاً لمدير الترتيب الوحيد والمتعاملين وكل من الشركات التابعة لهم تقديم توصيات استثمارية و/أو نشر أو التعبير عن وجهات نظر بحثية مستقلة فيما يتعلق بهذه الأوراق المالية أو الأدوات المالية وقد يحتفظون أو يوصون العملاء بالحصول عليها لفترة طويلة و / أو مراكز قصيرة في مثل هذه الأوراق المالية والأدوات.

فيما يتعلق بأي طرح للصكوك، يجوز لمدير الترتيب الوحيد والمتعاملين وكل من الشركات التابعة لهم أن يعملوا كمستثمرين لحسابه الخاص ويمكنه الاستفادة من طرح الصكوك، وبهذه الصفة يجوز له الاحتفاظ أو الشراء أو البيع لنفسه. حساب مثل هذه الصكوك وأية أوراق مالية خاصة بالمصدر أو الاستثمارات ذات الصلة وقد تعرض بيع هذه الأوراق المالية أو غيرها من الاستثمارات بخلاف ما يتعلق بالعرض. لا يعتزم هؤلاء الأشخاص الإفصاح عن مدى أي استثمار أو معاملات بخلاف ذلك وفقاً لأي التزام قانوني أو تنظيمي للقيام بذلك.

المعلومات القانونية والعامّة

الدعاوى والمطالبات القضائية

إن المصدر والمجموعة طرف في عدد من القضايا والمنازعات التي تدخل ضمن أعمالهم الاعتيادية، والتي تشمل قضايا تتعلق بتحصيل الديون. ويؤكد المصدر والمجموعة بأنهم ليسوا خاضعين لأي دعاوى أو إجراءات قانونية قد تؤثر بمفردها أو مجملها جوهريا في أعمال المجموعة أو وضعهم المالي.

الموافقة على الصكوك

بموجب قرار من مجلس إدارة المصدر بتاريخ ١٤٤٤/٢/٩هـ (الموافق ٢٠٢٢/٩/٥م) تمت الموافقة على إنشاء البرنامج وإنشاء وإصدار الصكوك ودخول المصدر في مستندات الصفقة.

وقد وافقت الهيئة على تسجيل وطرح الصكوك في ١٤٤٤/٠٣/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٢/١/٢٠م).

وتم منح المصدر موافقة مشروطة من تداول فيما يتعلق بإدراج الصكوك في تداول في تاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢٢/١/١٩م).

كما حصل المصدر على موافقة البنك المركزي على إنشاء البرنامج وإصدار الصكوك بموجبه بتاريخ ١٤٤٤/٠٢/٢٩هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٩/٢٥م).

إفادات الخبراء

إن مراجعي حسابات المصدر هما كي بي إم جي وارنست ويونغ. وقد أعدت القوائم المالية السنوية من كل من كي بي إم جي وارنست ويونغ بدون أي تحفظات، وذلك وفقا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وذلك وفق تقريريهما للحسابات المضمنان في نشرة الإصدار الرئيسية عن طريق الإحالة.

قدم كل من كي بي إم جي وارنست ويونغ على حدة موافقتهم الكتابية على تضمين تقرير المحاسب القانوني الخاص بكل منهم في نشرة الإصدار الأساسية والمرفقة بالبيانات المالية ذات الصلة ولم يسحبا هذه الموافقة.

إن كل من ارنست ويونغ (شركة مهنية محدودة) وكي بي إم جي مؤسسة جهات مرخصة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، الجهة المهنية المشرفة على شركات المراجعة في المملكة، لإجراء عمليات مراجعة مستقلة للشركات في المملكة.

كما في تاريخ نشرة الإصدار الأساسية هذه، قدم المستشارون الموضحة أسمائهم في الصفحات (ك) ل (ن) موافقتهم الخطية على نشر أسمائهم وعناوينهم وشعاراتهم وبياناتهم في نشرة الإصدار الأساسية هذه ولم يتم سحب هذه الموافقة. ولا تحتوي نشرة الإصدار الأساسية على إفادة من أي خبير.

ضمانات

لن يقدم المصرف أي ضمانات أو تعهدات أو التزامات أخرى مماثلة فيما يتعلق بالصكوك.

الإقرارات

يقر أعضاء مجلس الإدارة بالتالي، فيما يتعلق بكل سلسلة من الصكوك الصادرة بموجب البرنامج:

- أ. لن يخالف كل إصدار الأنظمة واللوائح ذات العلاقة في المملكة.
 - ب. لن يخل كل إصدار بأي من العقود الجوهرية أو الاتفاقيات الجوهرية التي يكون المصدر طرفاً فيها
 - ج. تم الإفصاح عن جميع المعلومات القانونية الجوهرية المتعلقة بالمصدر في نشرة الإصدار الأساسية.
 - د. لم يعلن إفلاس أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة المقترحين أو كبار التنفيذيين أو أمين سر مجلس إدارة المصدر.
 - هـ. لم يكن هناك أي إفسار في السنوات الخمس السابقة لشركة كان أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة المقترحين أو كبار التنفيذيين أو أمين سر مجلس إدارة المصدر معيناً فيها في منصب إداري أو إشرافي.
- علاوة على ذلك، فإن أعضاء مجلس إدارة المصدر يقرون بالآتي:

- أ. لم يتم منح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي من قبل المصدر أو أي شركة تابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية فيما يتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية.
- ب. لم يكن هناك أي تغيير سلبي جوهري في الوضع المالي والتجاري للمصدر أو الشركات التابعة له خلال السنوات المالية الثلاث السابقة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية إضافة إلى الفترة التي يشملها تقرير المحاسب القانوني حتى اعتماد نشرة الإصدار الأساسية.
- ج. بخلاف ما هو مذكور في الصفحة (١٢٦) من نشرة الإصدار الأساسية هذه، ليس لأعضاء مجلس إدارة المصدر أو لأي من أقاربهم أي أسهم أو مصلحة من أي نوع في المصدر أو في أي من شركاته التابعة.

التعهدات الخاصة بالاكتمال

من خلال استكمال نموذج طلب شراء المستثمر، فإن المكتتب:

١. يوافق على الاكتمال في صكوك المصدر بالرقم المحدد في نموذج طلب شراء المستثمر.
٢. يقر بأنه قد قرأ نشرة الإصدار الأساسية وفهم جميع محتوياتها.
٣. يوافق على جميع تعليمات وشروط وأحكام الصكوك المذكورة في نشرة الإصدار الأساسية ونموذج طلب شراء المستثمر والشروط النهائية المطبقة.
٤. يقبل عدد الصكوك المخصصة له (إلى أقصى حد للمبلغ المكتتب به) وفقاً لنموذج طلب شراء المستثمر وتعليمات وشروط الاكتمال الأخرى المذكورة في نموذج طلب شراء المستثمر ونشرة الإصدار الأساسية.

٥. يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل نموذج طلب شراء المستثمر بعد تقديمه إلى مدير الترتيب الوحيد أو أي من المتعاملين.
٦. يتعهد بعدم التنازل عن حقه بمطالبة المصدر والرجوع عليه عن أي ضرر ينجم بشكل مباشر نتيجة لاحتواء نشرة الإصدار الأساسية على معلومات جوهرية غير الصحيحة أو غير كاملة، أو بسبب عدم الإفصاح عن أي معلومات جوهرية كان ينبغي أن تكون جزءاً من نشرة الإصدار الأساسية ويمكن أن تؤثر على قراره بشراء الصكوك.

الرخص والشهادات

يبين الجدول أدناه التراخيص والشهادات التشغيلية الجوهرية من الجهات المختصة التي حصلت عليها المجموعة:

#	الشركة	الجهة المصدرة	رقم الرخصة	الهدف	تاريخ الإصدار	تاريخ الانتهاء
١	شركة إيمان للتمويل	البنك المركزي السعودي	٢٠٢٠٤/ش/٥٥	أنشطة التمويل	١٤٤٠/٠٤/٢٤ هـ (الموافق ٢٠١٨/١٢/٣١ م)	١٤٤٥/٠٤/٢٤ هـ (الموافق ٢٠٢٣/١٢/٣١ م)
٢	شركة الراجحي المالية	هيئة السوق المالية	٨٦٠٧٠-٣٧	القيام بأنشطة الأوراق المالية التالية: التعامل والإدارة والترتيب وتقديم المشورة والحفظ	١٤٢٩/٠٣/١٠ هـ (الموافق ٢٠٠٨/٠٣/١٨ م)	لا ينطبق
٣	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	البنك المركزي السعودي	القرار الوزاري رقم ٥/م	أنشطة مصرفية	١٤٢٦/١١/١٣ هـ (الموافق ١٩٦٧/٠٢/٢٣ م)	لا ينطبق
٤	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	البنك المركزي السعودي	٣٠٤١٠٢/أك/١٣	أنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي	١٤٣٥/٠٤/٢٧ هـ (الموافق ٢٠١٤/٠٢/٢٧ م)	لا ينطبق
٥	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (ماليزيا)	لجنة الشركات الماليزية	٧١٩٠٥٧	شهادة التأسيس	١٤٢٦/١١/٢٠ هـ (الموافق ٢٠٠٥/١٢/٢٢ م)	لا ينطبق
٦	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (ماليزيا)	وزارة المالية الماليزية	لا ينطبق	أنشطة مصرفية إسلامية	١٤٢٧/٠٦/٢٣ هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٧/١٩ م)	لا ينطبق
٧	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	البنك المركزي السعودي	ت م ن/٢٢/٢٠٩١١	أنشطة التأمين	١٤٣٠/١١/٢٩ هـ (الموافق ٢٠٠٩/١١/١٧ م) و جُددت في تاريخ ١٤٤٢/١١/١٠ هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٦/٢٠ م)	١٤٤٥/١١/٢٦ هـ (الموافق ٢٠٢٤/٠٦/٠٣ م)

ملخص الأصول العقارية

يمتلك المصرف عدداً من الأصول العقارية، ويوضح الجدول أدناه أعلى ٢٠ أصل عقاري مملوك للبنك من حيث القيمة الدفترية:

#	رقم الصك	تاريخ الصك	الموقع	المساحة (متر مربع)	القيمة الدفترية
١	٣١٠١٩٠٣٤٩٤٦	١٤٣٨/٠٦/١٤هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٤٩٨٠٠	١٥٠٠٥٨٩٠٧٢٩
٢	٣١٠١٢٣٠٢٩٨٧٩	١٤٣٨/٠٣/٥هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٤٠,٤٧٧,٥	١٥٠٠٥٨٩٠٧٢٩
٣	٦١٠١٢٤٠٣٣٧١٩	١٤٣٨/٠٣/٥هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٤٠,٤٧٧,٥	١٥٠٠٥٨٩٠٧٢٩
٤	٥٢٠٢١٩٠٢٤٣٨٢	١٤٤٠/١٢/١٨هـ	جدة، المملكة العربية السعودية	٢٤٥٧	٥١٠٥٩٧٠٠٠٠
٥	٩١٠٨١٩٠٠٠٨٧٨	١٤٤٠/١١/٢٠هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٥٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠٠٠
٦	٣١٠٨٠٣٠٠٢٢١٤	١٤٤٠/١١/٢٨هـ	جدة، المملكة العربية السعودية	٤٣٩٢,٩	٣٢,٢٨٧,٨١٥
٧	٤١٠١٠٦٠٦٢٦٣١	١٤٤٠/١١/٢٠هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٣٣,٩٥٦,٧٥	٣٠,٧٣٢,٥٩٤
٨	٣١٠٨٠٧٠٠١٥٠٩	١٤٤٠/١١/٢٨هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٢٦٠٠	٢٨,٢٦٢,٠٠٠
٩	٩٢٠٢٢٣٠١٩١٤٢	١٤٣٩/١١/١٠هـ	جدة، المملكة العربية السعودية	٢٧٤٥,٥٩	٢٠,٠٤٢,٨٠٧
١٠	٣١٠١١٤٠٤٤٦٥٣	١٤٤٠/٠٥/١٦هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٣٣١٣,٨٦	١٩,٥٥١,٧٧٤
١١	٣١٠١١٣٠٧٩٠١٤	١٤٤٠/٠٥/١٧هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٢٨٠٠,٢	١٩,٢٣٦,٠٠٠
١٢	٣١٠١٠٣٠٣٧٤٢٤	١٤٣٩/٠١/٢٢هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٦٧٠٠	١٨,٨٦٥,٧١٥
١٣	٣١٠٨١٩٠٠٠٨١٥ ٣١٠٨١٩٠٠٠٨١٦	١٤٤٠/١١/١١هـ	الطائف، المملكة العربية السعودية	٣٣٩٥,٩٢	١٦,١٠٤,١١٥
١٤	٥٣٠٢٠٣٠٠٧٧٨٠	١٤٣٩/٠٩/٢٢هـ	الخبر، المملكة العربية السعودية	٥٥٨١,٤٤	١٥,٤٥٣,٠١٥
١٥	٤١٠١١٨٠٢١٧١٠	١٤٣٣/١٠/١٥هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٣٠٠٠	١٥,٣٧٥,٠٠٠
١٦	٤٣٥٧	١٤١٢/٠٥/١٢هـ	المنطقة الغربية، المملكة العربية السعودية	٧٨١٣,٢٥	١٥,٢٣٣,٩١١
١٧	٩١٠٨٠٧٠٠١٥٠٧	١٤٤٠/١١/٢٨هـ	جدة، المملكة العربية السعودية	٤٩٢٠	١٥,٠٥٦,٣٥٣
١٨	٣٢٠٢١٥٠٠٧٦٧٧ ٣٢٠٢١٥٠٠٧٦٨٠ ٩٢٠٢١٥٠٠٧٦٧٩ ٢٢٠٢١٥٠٠٧٦٧٨	١٤٣٣/٠٦/٢٨هـ	الرياض، المملكة العربية السعودية	٢٦٧٠,٧٥	١٤,٧٦٠,٠٠٠
١٩	٣١٠١١٨٠١٩٢٣٨	١٤٣٣/٠١/٢٣هـ	جدة، المملكة العربية السعودية	٣١٦٠	١٤,٦٨٩,١٥٢
٢٠	٤١٢٦٠٣٠٠١٣٣٥ ٣١٢٦٠٣٠٠١٣٣٢	١٤٣٧/٠٧/٤هـ	وادي الدواسر، المملكة العربية السعودية	١٥,٧٠٤,٤٥	١٢,٧٣٠,٠٠٠

التأمين

أبرمت المجموعة وثائق تأمين مختلفة توفر مجموعة من التغطيات التأمينية التي ترى أنها ملائمة لتغطية أعمال المجموعة.

يوضح الجدول التالي التفاصيل الرئيسية لوثائق التأمين الجوهرية التي تحتفظ بها المجموعة:

#	شركة التأمين	المستفيد	نوع التغطية	مدة التغطية	الحد الأقصى للتغطية التأمينية
١	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	المجموعة	التأمين الشامل للبنوك	سنوي، وينتهي بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٣٠م	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي
٢	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	المجموعة	تأمين المسؤولية على المديرين والموظفين	سنوي، وينتهي بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٣٠م	٢٨١,٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي
٣	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	المجموعة	التأمين على مخاطر الممتلكات	سنوي، وينتهي بتاريخ ٢٠٢٣/٠٧/١٥م	لا تتجاوز التغطية القيمة المعلنة للممتلكات، وتبلغ أعلى قيمة معلنة ٢١,٧١٦,٧٦٢ ريال سعودي
٤	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	المجموعة	تأمين أسطول السيارات	سنوي، وينتهي بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١م	لا تتجاوز التغطية القيمة المعلنة لكل سيارة. ويبلغ الحد الأقصى للتأمين ضد مسؤولية الغير ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي لكل حدث.
٥	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	المجموعة	اتفاقية تأمين الائتمان للمجموعة - التمويل العقاري	لا يوجد	لا يوجد
٦	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	المجموعة	اتفاقية تأمين الحريق والأخطار الإضافية - التمويل العقاري	سنوي، وينتهي في يونيو سنة ٢٠٢٣م	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

عقود الإيجار

أبرم المصرف عدداً من عقود الإيجار التي بموجبها قام المصرف، بصفته المستأجر، باستئجار العقارات كجزء من ممارسة أنشطته التجارية، بما في ذلك فروع المصرف ومراكز الحوالات وأجهزة الصراف الآلي أو مقرات إدارية في مناطق مختلفة من المملكة. وبلغت القيمة الإجمالية لعقود إيجار البنك ٢٩٨,٧٣٩,٠٩١ ريال سعودي كما في تاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢م.

نبذة عن السوق وعملية التداول

بدأ تداول الأوراق المالية في المملكة بشكل إلكتروني كامل عام ١٩٩٠م وقد تم تأسيس نظام تداول سنة ٢٠٠١م كبديل لنظام معلومات الأوراق المالية. وتتم عملية التداول من خلال نظام إلكتروني متكامل، يغطي عملية التداول بشكل متكامل ابتداءً من تنفيذ الصفقة وانتهاءً بالتسوية التي تتم من خلال نظام الإيداع والتسوية المشغل من قبل شركة إيداع. ويتم التداول يوميا على فترة واحدة من الساعة ١٠ صباحا وحتى ٣ عصرا من يوم الأحد حتى يوم الخميس من كل أسبوع، ويتم خلالها تنفيذ الأوامر، أما خارج هذه الأوقات فيسمح بإدخال الأوامر وتعديلها وإلغائها من الساعة ٩:٣٠ صباحا وحتى الساعة ١٠ صباحا، كما يمكن عمل قيود واستفسارات جديدة ابتداءً من الساعة ١٠ صباحا لجلسة الافتتاح. وقد وتغير هذه الأوقات من قبل شركة تداول السعودية.

يتم تنفيذ الصفقات من خلال مطابقة آلية للأوامر، ويتم استقبال وتحديد أولوية الأوامر وفقاً للسعر. وبشكل عام تنفذ أوامر السوق أولاً (وهي الأوامر المشتملة على أفضل الأسعار)، وتليها الأوامر محددة السعر وفي حال إدخال عدة أوامر بنفس السعر فإنه يتم تنفيذها وفقاً لتوقيت الإدخال. ويقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت ووصلات المعلومات الخاصة بتداول، ويتم توفير بيانات السوق بشكل فوري لمزودي المعلومات المعروفين مثل رويترز وبلومبرج.

وتتم تسوية الصفقات آلياً خلال اليوم، أي أن نقل ملكية الأوراق المالية يتم مباشرة بعد تنفيذ الصفقة. وبالتالي ينبغي على المصدرين الإفصاح عن جميع القرارات والمعلومات ذات الأهمية للمستثمرين عبر نظام تداول. وتقع على عاتق إدارة شركة تداول السعودية مسؤولية مراقبة أعضاء السوق بمدى التزامهم بقواعد السوق بهدف ضمان عدالة التداول وكفاءة عمليات السوق.

طريقة التخصيص لكل سلسلة من الصكوك

ستكون فترات الاكتتاب ذات الصلة والمواعيد النهائية لتقديم نماذج طلبات المستثمر ودفع أموال الاكتتاب وأساس التخصيص وعملية التخصيص النهائية لكل سلسلة من الصكوك ("عملية الطرح") وفقاً لتقدير المصدر ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل (المتعاملين). ومع عدم الإخلال بما سبق ذكره، سيسعى المصدر ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل (المتعاملين) أثناء عملية الطرح، لضمان أن: (١) تبدأ فترة الاكتتاب وتمتد لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً، (٢) يتم تخصيص صكوك السلسلة ذات الصلة في غضون فترة ١٥ يوماً من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب، (٣) يتم إعادة أموال الاكتتاب الفائضة، إن وجدت، أو أموال الاكتتاب، حسب الحالة، في موعد لا يتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ تحديد التخصيص من قبل المصدر ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل (المتعاملين). وسيتم تحديد تفاصيل عملية الطرح فيما يتعلق بكل سلسلة من الصكوك في الإعلان الصادر عن المصدر على موقع تداول الإلكتروني وفي نموذج طلب المستثمر. وسيتم تسجيل الصكوك من كل سلسلة عند استيفاء المصدر لجميع المتطلبات النظامية ذات الصلة وكما هو محدد في اتفاقية السجل.

المستندات المتاحة للمعاينة

ستكون المستندات التالية متاحة للمعاينة في المقر الرئيسي للمصدر الكائن في ٨٤٦٧ طريق الملك فهد، حي المروج، الرياض ١٢٢٦٣ - ٢٧٤٣، المملكة العربية السعودية خلال ساعات العمل الرسمية للمصدر في كل يوم من أيام الأسبوع (بخلاف الجمعة والسبت والعطلة الرسمية في المملكة) وذلك قبل ثلاثة أيام من بدء فترة الطرح:

- أ. نسخة من إعلان موافقة الهيئة على تسجيل وطرح الصكوك.
- ب. موافقة شركة تداول السعودية على إدراج الصكوك في السوق.
- ج. موافقة البنك المركزي على إنشاء البرنامج وإصدار الصكوك.
- د. موافقة مجلس إدارة المصدر على إنشاء البرنامج وإصدار الصكوك.
- هـ. المرسوم الملكي رقم م / ٥٩ بتاريخ ٣/١١/٤٧٠ هـ (الموافق ١٩٨٧/٠٦/٢٩ م) بالموافقة على تأسيس شركة الراجحي المصرفية للاستثمار كشركة مساهمة سعودية.



و. عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصدر.

ز. شهادة السجل التجاري للمصدر.

ح. القوائم المالية.

ط. مستندات الصفقة.

ي. اتفاقية التسجيل.

ك. خطاب الموافقة من:

١. المستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل على إدراج اسمه وشعاره ضمن هذه النشرة.

٢. المستشارون القانونيون للمصدر على إدراج اسمائهم وشعاراتهم ضمن هذه النشرة.

٣. المستشارون القانونيون للمستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد والمتعامل على إدراج اسمائهم وشعاراتهم ضمن هذه النشرة.

٤. المحاسبون القانونيون للمصدر على إدراج اسمائهم وشعاراتهم ضمن هذه النشرة.

الإعفاءات

تقدم المصدر إلى هيئة السوق المالية بطلب إعفائه من متطلب الفقرة (أ) من المادة الحادية والخمسون من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المتعلقة بنشر نشرة الإصدار والتأكد من إتاحتها للجمهور خلال فترة لا تقل عن أربعة عشر (١٤) يوماً قبل بداية الطرح، على أن يتم نشر نشرة الإصدار قبل خمسة أيام عمل من بداية الطرح للمستثمرين الأفراد. وأصدر مجلس هيئة السوق المالية موافقته على طلب الإعفاء في تاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٤ هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٠م).

كما تقدم المصدر إلى هيئة السوق المالية بطلب إعفائه من متطلب الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (١٩) من الملحق (١٥) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المتعلقة بإتاحة بعض المستندات للمعاينة المتمثلة في العقود أو الترتيبات التي يكون فيها لأحد من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من كبار التنفيذيين أو أي من أقربائهم مصلحة ومتعلق بأعمال المصدر أو أي من شركاته التابعة، وذلك بحيث أن لا تتاح تلك المستندات للمعاينة. وأصدر مجلس هيئة السوق المالية موافقته على طلب الإعفاء في تاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٤ هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٠م).

١ ملاحظة: تخضع هذه العبارة لموافقة الهيئة على طلب الإعفاء.

٢ ملاحظة: تخضع هذه العبارة لموافقة الهيئة على طلب الإعفاء.

دليل التعريفات

أدوات قياس الأداء البديلة.....	ز.....
أرباح الأسهم.....	٢٠٧.....
إرشادات اتفاقية بازل ٣ يونيو ٢٠١١.....	٤٧.....
ارنست ويونغ.....	٧.....
استحقاق سعر المنتصف لعقود المبادلة.....	٥٥.....
إشعار استرداد خيار شراء المُصدر.....	٦٩.....
إشعار التصفية.....	٧٣، ٥٣.....
إشعار عدم القابلية للاستمرار.....	٧٢، ٥٦.....
أصول الصكوك.....	٦٣-٥٨.....
أصول المضاربة.....	١٩٥، ٦٢، ٥٥، ٤٥.....
اعرف عميلك.....	٢٩.....
أعضاء مجلس الإدارة.....	١١٤.....
إعلان الوكالة.....	صفحة الغلاف
الأرباح القابلة للتوزيع.....	٤٢، ٥٧.....
الأردن.....	١٠.....
الأسهم العادية.....	٥٩.....
الأشخاص الخاضعون للضرائب.....	٢٢٠.....
الاكتتاب والبيع.....	صفحة الغلاف
الالتزامات الثانوية.....	٥٨.....
الالتزامات ذات الأولوية.....	٦١-٤٢.....
الالتزامات ذات الصلة.....	٦١.....
الإمارات.....	١٠.....
البرنامج.....	١٤٦-٥٤.....
البنك المركزي السعودي.....	٦١-٥٤.....
التاريخ الأول لإعادة التعيين.....	٥٧.....
التاريخ الأول لإعادة التعيين للتوزيع الدوري.....	٥٧.....
التاريخ الأول لتوزيع ربح المضاربة.....	٥٧.....
التاريخ الأول لخيار الشراء.....	٥٧.....
التسجيل.....	٦٠.....
التكنولوجيا المالية.....	١٥٨.....
الحدث الضريبي.....	٦٢.....
الحساب المسجل.....	٧١-٦٠.....
الخطة الاستثمارية.....	٢٠٦.....
الدولار.....	٩.....
الدولار الأمريكي.....	٩.....
الراجحي المالية.....	٨٩.....
اتفاقية إدارة الدفع.....	٥٤.....
اتفاقية إعلان الوكالة.....	٥٤.....
اتفاقية إعلان الوكالة التكميلية.....	٥٤.....
اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية.....	٥٤.....
اتفاقية البرنامج.....	٢٢١.....
اتفاقية المضاربة الرئيسية.....	٦٦.....
اتفاقية بازل ٤.....	١٥٢.....
إجراءات التصفية.....	٦٢.....
إجمالي نسبة كفاية رأس المال.....	١٦٥.....
احتياطي المضاربة.....	٥٨.....
إدارة المخاطر التشغيلية.....	١٢٠.....
المملكة.....	ط.....
المنشأة الدائمة.....	٢٢٠.....
المنظم المالي.....	٥٧.....
الناتج المحلي الإجمالي.....	١٩.....
النظام الأساس.....	٩.....
النظام السعودي.....	٦١.....
النقص.....	٢٠٩.....
الهامش.....	٥٨.....
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.....	٩.....

٩٧	تكاليف الراجحي	١٧	الهيئة الشرعية
١٦٤	تكلفة الأموال	ح	الهيئة العامة للإحصاء
١٦٥	تكلفة المخاطر	٨٩	إمكان
٦٣	تم تخفيض قيمته	١١٥	أنشطة التحمل
١٠٥	الراجحي ماليزيا	٥٦	أنظمة رأس المال
ح	الريال	ي	أهداف
٢١٥	الزكاة	ح	أوبك
٦٤	السجل	٢	إيداع
٥٥	السعر المعمول به	١٧	الحكم الشرعي
ز	السنة	١٠	الحكومة
ز	السنوات	٩٨	الخدمات المصرفية للأفراد
٦٠	الشخص المؤهل	١٣٨	الخبزينة
٣٧	المحاكم السعودية	٥٨	تاريخ إعادة تعيين أرباح المضاربة
١٦٢	برنامج دعم تمويل القطاع الخاص	٢	تاريخ الإصدار
٣٠	بنك مهم	٥٦	تاريخ التحديد
٦١	تاريخ إعادة التعيين	٦٠	تاريخ التسجيل
١٦٢	الشركات الصغيرة والمتوسطة	٥٧	تاريخ التوزيع الدوري الأول
٩٨	الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر	٧٥	تاريخ النفاذ
٦٢	الشركة التابعة	٥٨	تاريخ انتهاء المضاربة
٨٤، ٥٤، أ	الشروط	٧٠	تاريخ إيقاف توزيع الأرباح
٥٤، أ	الشروط النهائية المطبقة	٥٩	تاريخ تخفيض القيمة في حالة حدث عدم القابلية للاستمرار
٦٢	الشريحة	٥٨	تاريخ توزيع أرباح المضاربة
٥٥، ٥٤، أ	الصكوك	٧٣	تاريخ خيار الشراء
٢١١، ٧٩، ٦٢، ٥	الضرائب	٢٠٨	تاريخ وقف توزيع الأرباح
١٦٤	العائد على متوسط الأصول	ي	تتوقع
١٦٤	العائد على متوسط حقوق الملكية	ي	تخطط
٥٨	الفترة الأولية	٦٣	تخفيض القيمة
٦٨	الفترة ذات الصلة	٨٦، ٦٢، ٥	تداول
٩	القوائم المالية	٦٢	تغيير نظام الضرائب
٩	القوائم المالية السنوية	ي	تقدير

٢١.....	فائض حصيلة التصفية.....	٩.....	القوائم المالية المرحلية.....
٦١.....	فترة إعادة التعيين.....	٩.....	القوائم المالية لعام ٢٠٢١ م.....
٢٢١ ، ٣.....	فترة الطرح.....	٧٩.....	القيمة الاسمية.....
و ، ٥.....	قانون الأوراق المالية.....	٥٥.....	القيمة الاسمية الإجمالية.....
٧٢.....	قانون الإيرادات.....	ط.....	الكويت.....
١٤٩.....	قواعد فتح الحسابات.....	٦.....	اللجان.....
٥٦.....	كسور عدد الأيام.....	٨٢ ، ٥٢.....	اللجنة.....
٢٠.....	كوفيد- ١٩.....	١٤٢.....	المبادئ.....
و.....	كي بي إم جي.....	٥٥.....	المبالغ الإضافية.....
٨٤.....	لا ينطبق.....	٧٩ ، ٥٩.....	المبالغ القائمة.....
٢١٥.....	لائحة الزكاة.....	٢.....	المتعاملين.....
٢١٥.....	لائحة الزكاة الجديدة.....	١ ، و.....	المجموعة.....
٢٢٠.....	لائحة ضريبة الدخل.....	٦٣.....	مبلغ تخفيض القيمة.....
١١١.....	لجنة إدارة المخاطر.....	٥٦.....	مبلغ توزيع التصفية.....
١٠٥.....	لجنة الأصول والخصوم.....	٥٨.....	مبلغ خيار شراء المصدر.....
١٠٨.....	لجنة المراجعة والالتزام.....	٤٣.....	متحقق.....
١١١.....	مجموعة الائتمان والمخاطر.....	ط.....	مجلس التعاون الخليجي.....
١٠٨.....	مجموعة المراجعة الداخلية.....	١٠٩.....	مجموعة الامثال.....
١٦٩.....	مدرجة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل.....	٢٦.....	المخاطر النظامية.....
٦٢ ، ٥.....	مستندات الصفقة.....	١ ، ك.....	المصدر.....
صفحة الغلاف.....	مسؤول الدفع.....	١.....	المصرف.....
٩٥.....	مصرف المستقبل.....	٥٨.....	المضارب.....
٦٦.....	المضارب.....	٥٨.....	المضاربة.....
٦٠.....	معدل الربح.....	٥٨.....	المضاربة المالية.....
و.....	معيار المحاسبة الدولي ٣٤.....	و.....	المعايير الدولية للتقارير المالية.....
٥٧.....	حدث التعثر.....	و.....	المعايير الدولية للتقارير المالية - السعودية.....
٥٦.....	حدث رأس المال.....	٢٠٢.....	عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية.....
٥٩.....	حدث عدم السداد.....	٥٩.....	غير قابلة للاستمرار.....
٥٩ ، ٤٠.....	حدث عدم القابلية للاستمرار.....	١٤٩.....	فاتف.....

حساب الصفحة	٦٦ ، ٦٢	ينطبق..... صفحة الغلاف
حملة الصكوك.....	٦٢.....	صندوق النقد الدولي..... ح
خدمات الاستثمار والوساطة.....	١٧٢ ، ٩٩ Fitch
خطة تقييم كفاية السيولة الداخلية.....	١١٢..... Moody's
خيار الشراء الخاص بالمُصدر.....	٢٠٩.....	وعاء المضاربة العام..... ٥٧
خيار عدم السداد.....	٧٠ ، ٥٨ ، ٤٢.....	وعاء المُضاربة العامة..... ٢٠٦
رأس المال من الشريحة الأولى.....	٦٢.....	وكيل حملة الصكوك..... ٥٤
رأس المال من الشريحة الثانية.....	٦٢.....	رأس المال من الشريحة الثانية..... ٦٢
حملة الصكوك.....	٦٢.....	رأس مال إضافي من الشريحة الأولى..... ٥٥
خدمات الاستثمار والوساطة.....	١٧٢ ، ٩٩	رب المال..... ٦٦ ، ٦٠
خطة تقييم كفاية السيولة الداخلية.....	١١٢.....	ريح المضاربة..... ٥٨
خيار الشراء الخاص بالمُصدر.....	٢٠٩.....	ريح المضاربة النهائي..... ٥٧
خيار عدم السداد.....	٧٠ ، ٥٨ ، ٤٢.....	ريح المضاربة النهائي لرب المال..... ٦٠
رأس المال من الشريحة الأولى.....	٦٢.....	ريح مضاربة رب المال..... ٢٠٧
لجنة بازل.....	٥٦.....	ربط..... ٣٩
مبالغ أرباح مضاربة رب المال ذات الصلة.....	٦٩.....	ريال..... ح
مبالغ إضافية.....	٧٩ ، ٥٠.....	ريال سعودي..... ح
مبلغ استرداد الحدث الضريبي.....	٦٢.....	ساما..... ١٤١
مبلغ استرداد حدث رأس المال.....	٥٦.....	سعر التوزيع الدوري الأولي..... ٥٨
مبلغ التصفية المطلوب.....	٢٠٩.....	سلسلة إصدار..... ٦١
مبلغ التوزيع الدوري.....	٥٩.....	سنوي..... ١٦٧ ، ١٦
طلب التصفية.....	٧٧.....	شخص من دول مجلس التعاون الخليجي..... ٢٢٠
عملية الطرح.....	٢٢٢.....	شخصًا مؤهل..... ب
نظام ضريبة الدخل.....	ب.....	شروط التصفية..... ٢٠٩
نظام معالجة المنشآت المالية المهمة.....	٤٥.....	شركة وكالة تكافل الراجحي..... ٨٩
نظام مكافحة غسل الأموال.....	١٤٩.....	صافي هامش دخل التمويل والاستثمار..... ١٦٤
نموذج طلب شراء المستثمر.....	٣.....	صك..... ٥٤
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.....	٢١٤.....	صك موحد..... ٥٧
وحدة التوظيف.....	٣٣.....	صكوك رأس المال..... ١٩٤
يوم العمل.....	٥٦.....	



الملحق ١

النظام الأساسي للمصدر

النظام الأساس
لمصرف الراجحي

(شركة الراجحي المصرفية للاستثمار)
شركة مساهمة سعودية

الباب الأول:

تأسيس الشركة

المادة (١): التأسيس

تأسست بموجب هذا النظام الأساس بين المساهمين المعنيين شركة مساهمة سعودية، طبقاً لأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٥ وتاريخ ١٠/٧/١٤٠٧هـ، وكذلك الأنظمة الأخرى السارية في المملكة العربية السعودية، وأحكام عقد التأسيس، وأحكام هذا النظام الأساس.

المادة (٢): اسم الشركة

اسم الشركة هو ((شركة الراجحي المصرفية للاستثمار)) ، شركة مساهمة سعودية، ويشار إليها فيما بعد بـ ((الشركة)).

المادة (٣): أغراض الشركة

تتمثل أغراض الشركة في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لما جاء في عقد تأسيس الشركة، ووفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك، وكافة الأنظمة الأخرى النافذة في المملكة العربية السعودية، واللوائح والقرارات والقواعد الصادرة عن البنك المركزي السعودي والتي تتفق مع طبيعة أعمال الشركة واللوائح النافذة في المملكة العربية السعودية، وتحقيقاً لهذه الأغراض، تقوم الشركة بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية، لحسابها أو لحساب الغير، داخل المملكة وخارجها، وضمن الحدود الموضوعه ووفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي السعودي بما فيها العمليات التالية:

- أ- فتح الحسابات الجارية وتلقي الودائع تحت الطلب بالعملة السعودية أو غيرها من العملات الأخرى.
- ب- فتح حسابات الاستثمار وما شابهها بالعملة السعودية والعملات الأخرى، بفرض الحصول على أرباح تشغيلها.
- ج- إصدار وقبول والتعامل في الأوراق التجارية كالسندات الإذنية والكمبيالات والشيكات وقبول والتعامل بأوراق النقد والنقود المعدينية والعملات من كل نوع.
- د- تقديم التمويل والتسهيلات بالريالات السعودية أو بعملات أخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة أو وفقاً لأي أسس أخرى.
- هـ- التعامل بالأسهم وسندات المضاربة وفقاً للقواعد التي تنظم عملية تداول أسهم الشركات عن طريق البنوك المحلية.
- و- فتح اعتمادات مستندية وإصدار خطابات الضمان، وكذلك منح التسهيلات المصرفية للاستيراد والتصدير والتجارة المحلية.
- ز- حيازة وتملك وبيع التعاملات بالعملات الأجنبية والمسكوكات والمعادن الثمينة.
- ح- تلقي النقود والمستندات والأشياء ذات القيمة كوديعة أو قرض أو لحفظها وإصدار الإيصالات المثبتة لذلك.
- ط- فتح حسابات باسم الشركة لدى المصارف المحلية والأجنبية أو المؤسسات المالية الأخرى.
- ي- إنشاء صناديق الإيداع (الخزائن) وإدارتها وتأجيرها.
- ل- القيام بعمل الوكيل أو المراسل أو الممثل للمصارف المحلية والأجنبية.
- ل- القيام بعمليات تحويل الأموال إلى داخل المملكة أو خارجها.
- م- مزاولة عمل الوكيل لتحصيل الأموال والكمبيالات والسندات للأمر وأي وثائق أخرى في المملكة وخارجها.
- ن- القيام بأي عمليات مصرفية أخرى غير محظورة بمقتضى أنظمة البنوك والتقد النافذة في المملكة.
- س- إنشاء وتشغيل وإدارة المستودعات والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع، وكذلك توفير التمويل بضمان هذه البضائع والسلع.
- ع- تقديم الخدمات الاستشارية والنصح في مجال الاستثمار والقيام بعمل مدير لاستثمار الأموال أو وكيل أو ممثل مالي، بالإضافة إلى المساهمة في إدارة شؤون أي شخص أو أشخاص طبيعيين أو اعتباريين والقيام بتنفيذ الوصايا وإدارة العقارات.
- ف- القيام بتحصيل الأموال المستحقة لدى الغير وإعطاء مخالصة بها، سواء في المملكة أو خارجها، بالنيابة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو بصفتها أميناً عليها، أو متفنداً لوصية.

وزارة التجارة (إدارة الخدمات المشتركة)	النظام الأساسي	اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
فيصل البلوي	التاريخ ١٤٤٣/١٠/٢٢هـ	سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٩١)
	الصفحة ١ من ١١	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٥/٨م

- ص- إدارة وبيع واستغلال وحيازة والتعامل في أية أموال أو حقوق أو مصلحة في أي مال، منقول أو ثابت، قد يؤول إلى الشركة أو تملكه أو يدخل في حوزتها استيفاءً لكل أو بعض مطلوباتها أو ضماناً لأية قروض أو تسهيلات مقدمة منها أو قد تتعلق بأية طريقة أخرى بهذه المطالبة أو بهذا الضمان، وذلك في الحدود المقررة في الأنظمة.
- ق- تأسيس شركات تابعة أو المساهمة أو الاشتراك بأية طريقة في شركات أو هيئات ذات نشاط يدخل ضمن أغراض الشركة أو يساعد على تحقيقها والاندماج فيها أو شراؤها، وكل ذلك مع مراعاة أحكام الأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.
- ر- الاقتراض أو الحصول على التمويل بأي طريقة تتناسب مع التواعد المحددة لعمل الشركة، وإبرام العقود، وتقديم الضمانات والكفالات والرهون المتعلقة بذلك، سواء داخل المملكة أو خارجها.
- ش- الإشراف على إدارة وحدات وأموال الاستثمار والاشتراك في أسواق رؤوس المال بهدف ترويج الأساليب الإسلامية في ميدان الاستثمار والتمويل.
- ت- القيام بجميع الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها والتي يكون من شأنها أن تسهم في تقديم وتحقيق أهداف الشركة أو اتساع أعمالها.
- ث- المشاركة في جميع النشاطات الاستثمارية المختلفة من تجارية وزراعية وصناعية وعقارية وغيرها.
- خ- إبرام كافة الالتزامات التي تقدمها الشركة أو تقبلها مع مختلف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة أو مع أي شخص آخر- طبيعي أو معنوي - سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها.
- ذ- ممارسة أنشطة تمويل الأفراد والمؤسسات والشركات وغيرها بكافة صيغ التمويل كالبيع بالتقسيط والإيجار المنتهي بالتمليك وأي صيغ تمويل أخرى لكافة البضائع والسلع.
- ض- إصدار أو التعامل في جميع أنواع وثائق الصكوك قابلة للتداول أو قابلة التحويل إلى أسهم أو غير ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بصفتها مصدرتها لها أو مستثمرة فيها أو مشتريتها لها وذلك لتحقيق أي من أغراضها وتلبية أي من احتياجاتها التمويلية أو الاستثمارية .

المادة (٤): مدة الشركة

مدة الشركة (٩٩) تسع وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قرار وزير التجارة بإعلان تأسيس الشركة بموجب نظام الشركات ، ويجوز دائماً إطالة هذه المدة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء المدة المذكورة بسنة واحدة على الأقل.

المادة (٥): المركز الرئيس للشركة

يكون المركز الرئيس للشركة في مدينة الرياض، ويجوز نقله إلى أي جهة أخرى في المملكة العربية السعودية بموجب قرار تصدره الجمعية العامة، ويجوز لمجلس إدارة الشركة أو من يفوضه إنشاء فروع أو وكالات في المملكة وخارجها ، ويجوز له تعيين مراسلين في أي جهة في داخل المملكة أو خارجها حسبما يتطلبه نشاط الشركة أو يكون مفيداً له، وذلك مع مراعاة الأنظمة واللوائح السارية في المملكة بهذا الخصوص.

الباب الثاني:

رأس المال والأسهم

المادة (٦): رأس المال

رأس مال الشركة سُد بالكمال و قدره (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعون مليار ريال سعودي، مقسم إلى (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة مليارات سهم اسمي متساوية القيمة، وقيمة كل منها (١٠ ريالاً سعودية) وتكون كلها أسهماً عادية وتقديية، ومتساوية فيما تخوله أو ترتبه من حقوق أو التزامات من كافة النواحي، وللشركة الحق في تعديل رأس مالها بزيادته أو تخفيضه مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا النظام الأساس، ونظام الشركات، ونظام مراقبة البنوك، وجميع الأنظمة واللوائح الأخرى المرعية

المادة (٧): أحكام الاكتتاب في مرحلة التأسيس

اكتتب المؤسسون في (٤,٢٧٥,٠٠٠) أربعة ملايين ومائتين وخمسة وسبعين ألف سهم من أسهم رأس مال الشركة، ودفنوا قيمة أسهمهم بأكملها وقد أودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب البالغة (٤٢٧,٥٠٠,٠٠٠) أربعمئة وسبعة وعشرين مليوناً وخمسمائة ألف ريال سعودي لدى بنك الرياض، في حساب فتح باسم ((شركة الراجحي المصرفية للاستثمار)) شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس - طبقاً للشهادة الصادرة من البنك المذكور، وتطرح الأسهم الباقية وعددها (٣,٢٢٥,٠٠٠) ثلاثة ملايين ومائتين وخمسة وعشرين ألف سهم للاكتتاب العام من المواطنين السعوديين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة، وتدفق قيمة كل سهم منها بأكملها عند الاكتتاب، ويودع مجموع حصيلة هذا الاكتتاب باسم الشركة تحت التأسيس لدى البنك أو البنوك المعنية لهذا الغرض.

وفي حالة زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها على عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام، يتم تخصيص الأسهم للمكتتبين بنسبة عدد ما اكتتبوا فيه، ويكون لمجلس إدارة الشركة تقرير أهلية خاصة لصفار المكتتبين.

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	فيصل البلوي
	رقم الصفحة	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨ م

وفي حالة عدم تغطية أي قدر من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام للمواطنين السعوديين خلال مهلة ثلاثين يوماً، أو أية مدة لاحقة تقررها الشركة و بعد موافقة هيئة السوق المالية، تخصص الشركة الأسهم غير المكتتب فيها للمؤسسين بنسبة عدد الأسهم التي اكتتبوا فيها عند التأسيس مقابل تسديد قيمتها بالكامل نقداً، وكذلك المصاريف.

المادة (٨): إصدار الأسهم

- أ- تكون الأسهم اسمية، وقيمة السهم الواحد (١٠) عشرة ريالاً سعودية، وفي حالة زيادة رأس مال الشركة، لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، ولكن يجوز إصدارها بأعلى من هذه القيمة، وفي هذه الحالة يوضع فرق القيمة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين، ولا يجوز توزيعها كأرباح على المساهمين.
- ب- وتكون الأسهم غير قابلة للتجزئة في مواجهة الشركة، وفي حالة تملك أكثر من شخص واحد لسهم واحد، يجب عليهم اختيار أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المتصلة بالسهم، ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على ملكية السهم.

المادة (٩): تداول الأسهم

- أ- تكون أسهم الشركة أسهماً اسمية، ومع مراعاة القيود الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام الأساس، فإن الأسهم قابلة للتداول.
- ب- بالرغم من القيود الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام الأساس، لا يجوز تداول الأسهم التي اكتتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن خمس سنوات مالية كاملة من تاريخ تأسيس الشركة، ولا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً، ولا يجوز تداول الأسهم التي اكتتب فيها الجمهور قبل اجتماع الجمعية التأسيسية الأولى للشركة، ويؤشر على شهادات الأسهم بما يدل على نوعها وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يحظر فيها تداولها، ومع ذلك، يجوز بعد نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية الأولى التي لا تقل عن اثني عشر شهراً نقل ملكية الأسهم التي اكتتب فيها المؤسسون وفقاً لأحكام بيع الحقوق من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر، أو إلى أحد أعضاء مجلس الإدارة لتقديمها كأسهم ضمان العضوية، أو من وريثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير، وفي هذه الحالات، يحق لمجلس الإدارة الموافقة على نقل ملكية الأسهم أو رفضه طبقاً للأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية.

المادة (١٠): سجل المساهمين

تتداول أسهم الشركة وفقاً لأحكام نظام السوق المالية، ولا يعتبر نقل ملكية السهم صحيحاً في مواجهة الشركة أو الغير إلا من تاريخ القيد في السجل المذكور، ويترتب على الاكتتاب في الأسهم أو ملكيتها قبول المساهم لنظام الشركة الأساس، وكذلك القرارات الصحيحة التي تصدرها الجمعيات العامة، سواء كان حاضراً أو غائباً، وسواء صوت بالموافقة على القرارات أو ضدها.

وبالرغم من الأحكام المتقدمة، يجوز لمجلس الإدارة أن يمتنع عن قيد أو اعتماد أي نقل لملكية الأسهم إذا ترتب على هذا النقل مخالفة الأنظمة واللوائح السعودية المتعلقة بذلك، ولا يعد بنقل ملكية أي أسهم في مواجهة الشركة أو الغير ما لم يتم قيدها وفقاً للنظم واللوائح المعمدة، ولا ترتب أي التزامات على الشركة أو مجلس الإدارة تجاه أي شخص بسبب الامتناع عن قيد نقل ملكية الأسهم المقترحة طبقاً لأحكام هذه الفقرة، ويجوز للشركة شراء وبيع أسهمها وبما في ذلك أسهم الخزينة وفقاً للضوابط النظامية.

المادة (١١): الأسهم الممتازة

يجوز للجمعية العامة غير المادية للشركة طبقاً للأسس التي تضعها الجهة المختصة و بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي أن تصدر أسهماً ممتازة أو أن تقر شراؤها أو تحويل أسهم عادية إلى أسهم ممتازة أو تحويل الأسهم الممتازة إلى عادية ولا تعطى الأسهم الممتازة الحق في التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين وترتب هذه الأسهم لأصحابها الحق في الحصول على نسبة أكثر من أصحاب الأسهم العادية من الأرباح الصافية للشركة بعد تجنب الاحتياطي النظامي.

المادة (١٢): حجز الأسهم

يجوز للشركة أن تحجز الأسهم المملوكة لأي مساهم يكون مديناً للشركة مع ما يكون مستحقاً لها من حصص أرباح غير مدفوعة، وذلك ضماناً لأداء المبالغ المستحقة في ذمته أو لأداء التزاماته نحو الشركة، بشرط ألا تكون الأسهم محملة بأي حق للغير- ثابت أو مقيد- في سجلات الشركة، ولمجلس الإدارة بعد مضي ثلاثين يوماً من إخطار هذا المساهم أن يقوم ببيع هذه الأسهم المحجوزة بالمزاد العلني أو عن طريق سوق الأوراق المالية بحسب الأحوال وفقاً للضوابط التي تحددها الجهة المختصة، وأن يستوفي مالها من حصيلة البيع، وأن يرد ما بقي من الحصيلة — إن وجد — إلى المساهم، فإذا لم تكن حصيلة البيع كافية للوفاء بدين المساهم والتزاماته للشركة، يحق للشركة أن تستوفي ما تبقى لها من أموال المساهم الأخرى، وذلك وفقاً للأنظمة السارية في المملكة.

المادة (١٣): زيادة رأس المال

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	قيصل البلوي
	رقم الصفحة الصفحة ٣ من ١١	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨م

1- مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك وكافة الأنظمة الأخرى واللوائح السارية في المملكة، يجوز للشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال - من وقت لآخر- بشرط أن تكون أية زيادة سابقة - إن وجدت - قد دفعت بأكملها، ويعين القرار إجراءات الزيادة في رأس المال، ويخطر المساهمون بقرارات زيادة رأس المال وبأولويتهم في الاكتتاب وشروط الاكتتاب - إن وجدت - بإعلان ينشر في صحيفة يومية تصدر في المدينة التي يوجد بها مركز الشركة الرئيس، ويبيد المساهم رغبته كتابة في استعمال حقه في الأولوية في خلال الخمسة عشر يوماً التالية للإعلان المذكور، وتوزع هذه الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين يطلبون الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم قديمة بشرط ألا يتجاوز ما يحصلون عليه من الأسهم الجديدة عدد ما طلبوا الاكتتاب فيه، ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر مما يستحق لهم، شريطة ألا يزيد عدد الأسهم التي يحصلون عليها من الأسهم الجديدة عن عدد ما طلبوا الاكتتاب به، وي طرح ما يبقى من الأسهم الجديدة التي لم تخصص للمساهمين الأصليين للاكتتاب العام للمواطنين السعوديين وغيرهم وفقاً لأحكام هذا النظام والأنظمة واللوائح المرعية، ويحق للجمعية العامة غير العادية وقف العمل بحق الأولوية للمساهمين في الإكتتاب بزيادة رأس المال مقابل حصص نقدية أو إعطاء الأولوية لغير المساهمين في الحالات التي تراها مناسبة لمصلحة الشركة.

ب- في حالة زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية جديدة، تدفع قيمة هذه الأسهم بأكملها، وإذا تخلف المكتتب عن دفع قيمة الأسهم في الموعد الميعين لذلك، جاز لمجلس الإدارة بعد مطالبة المساهم بكتاب مسجل بأداء المبلغ المستحق خلال (١٥) خمسة عشر يوماً، أن يبيع الأسهم في مزاد علني، ومع ذلك، يجوز للمساهم المتخلف- حتى اليوم المحدد للمزايدة- أن يدفع القيمة المستحقة عليه؛ على أن يؤدي في الوقت نفسه المصروفات التي أنفقتها الشركة، وتستوفي الشركة من حصيلة البيع المبالغ المستحقة لها، ويرد الباقي للمكتتب، فإذا لم تف حصيلة البيع بهذه المبالغ، جاز للشركة أن تستوفي الباقي من أموال المكتتب الأخرى، وتلغي الشركة شهادة الأسهم التي بيعت، وتعطي المشتري شهادة جديدة تحمل رقم الشهادة الملقاة، ويؤشر بذلك في سجل الأسهم.

ج- مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك والأنظمة واللوائح الأخرى السارية في المملكة العربية السعودية، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية تخفيض رأس مال الشركة إذا زاد عن حاجتها أو إذا منيت الشركة بخصائر، شريطة ألا يقل رأس مال الشركة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظامي الشركات ومراقبة البنوك، ولا يصدر القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراجعي الحسابات عن الأسباب الموجبة له، وعن التزامات الشركة، وأثر التخفيض في هذه الالتزامات، ويبين القرار طريقة إجراءات هذا التخفيض.

وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال (٦٠) ستمين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في صحيفة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المقر الرئيس للشركة. فإذا اعترض أحدهم وقدم إلى الشركة مستداته الصحيحة في المهياذ المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه؛ إذا كان مستحقاً للدفع، أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

الباب الثالث:

إدارة الشركة

المادة (١٤): إدارة الشركة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً لا يزيد فيه الأعضاء التنفيذيون عن اثنين ولا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن الحد الأدنى الذي تنص عليه الأنظمة واللوائح يمينهم المساهمون في الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات بعد الحصول على عدم مانعة البنك المركزي السعودي على تعيينهم ، ويجوز دائماً إعادة تعيين من انتهت مدة عضويته من الأعضاء، واستثناءً مما تقدم، عين المؤسسون أول مجلس إدارة لمدة خمس سنوات من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الشيخ/ سليمان بن عبد العزيز بن صالح الراجحي (رئيس مجلس الإدارة).
الشيخ/ عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الراجحي.
الشيخ/ عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الراجحي.
الشيخ/ محمد بن عبد العزيز بن صالح الراجحي.
الشيخ/ سليمان بن صالح بن عبد العزيز الراجحي.
الشيخ/ محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الراجحي.
الشيخ/ علي بن أحمد بن عبد الشادي.
الشيخ/ سعيد بن عمر بن قاسم العيسائي.
الشيخ/ محمد بن عثمان بن أحمد البشير.
المهندس/ صلاح بن علي بن عبد الله أبي الخليل.
الشيخ/ محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز الراجحي.

المادة (١٥): انتهاء عضوية المجلس

1- تنتهي عضوية المجلس:

وزارة التجارة (إدارة الخدمات المشتركة)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
فيصل البلوي	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٩١)
	الصفحة ٤ من ١١	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨ م

- ١- بانتهاء مدتها.
 - ٢- باستقالة العضو أو وفاته.
 - ٣- إذا أصبح غير صالح للمضوية وفقاً لأحكام أي نظام نافذ في المملكة العربية السعودية.
 - ٤- بمزله بقرار من الجمعية العامة يصدر بأغلبية الثلثين إذا لم يكن العزل يطلب من مجلس الإدارة، وبالأغلبية البسيطة إذا كان العزل بناء على طلب مجلس الإدارة.
 - ٥- إذا أصبحت قواه العقلية غير سليمة.
 - ٦- إذا حكم بإدانته في جريمة غش، أو جريمة مظة بالأمانة أو ماسة بالشرف.
 - ٧- إذا حكم بإفلاسه أو أجرى ترتيبات أو صلحاً مع دائئيه.
 - ٨- في حال عدم مشاركة العضو في ثلاثة اجتماعات في السنة دون عذر يستدعي ذلك.
- ب- إذا شفر مركز أحد الأعضاء فيجب إشعار البنك المركزي السعودي بذلك، وللمجلس أن يرشح عضواً في المركز الشاغر على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاية يتم تعيينه بعد الحصول على عدم معانفة البنك المركزي السعودي، ويجب أن تبلغ بذلك وزارة التجارة وهيئة السوق المالية و البنك المركزي السعودي خلال خمسة أيام عمل من تاريخ التعيين، وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، وإذا حدث الشفر في مجلس الإدارة الأول المعين لمدة خمس سنوات يملأ المركز الشاغر للفترة الباقية من المدة المذكورة بواسطة مجلس الإدارة بموافقة مسبقة من البنك المركزي السعودي، ويكون قرار التعيين في هذه الحالة خاضعاً لإقرار الجمعية العامة التالية.
- ج- إذا لم تتوافر الشروط اللازمة لانعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركة الأساس، وجب على بقية الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال ستين يوماً لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.

المادة (١٦): صلاحيات المجلس

بدون إخلال بالسلطات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة أعمال الشركة والإشراف على شئونها بما يحقق أغراضها، وللمجلس في سبيل القيام بواجباته مباشرة كافة السلطات والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي يحق للشركة إجرائها بموجب هذا النظام الأساس، أو عقد التأسيس أو بغير ذلك، شريطة ألا يكون النظام الأساس قد استلزم صراحة إجراء هذه الأعمال بواسطة الجمعية العامة، ويتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات إبرام التزامات مالية لأجل تزيد مدتها على ثلاث سنوات، والقيام ببيع العقار أو رهنه، وإبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم، وعقد الصلح وقبول التحكيم، وله على الأخص إنشاء شركات تابعة وتعديل عقود تأسيسها مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك وتعليمات البنك المركزي السعودي.

ويحق لمجلس الإدارة أن يهدد بأي من سلطاته إلى العضو المنتدب، أو أي عضو في مجلس الإدارة، أو إلى أي لجنة مكونة من أعضاء في المجلس، أو إلى أي من الموظفين المفوضين أو العاملين في الشركة، ويحق للمجلس أيضاً - من وقت لآخر - أن يفوض أو يوكل أي شخص بسلطة أو سلطات محددة للمدة التي يراها المجلس مناسبة، وأن يعطي للمفوض أو الوكيل حق توكيل الغير في السلطات المفوض بها من مجلس الإدارة وذلك مرة بعد مرة، ومع ذلك لا يحق لمجلس الإدارة التبرع بشيء من أموال الشركة إلا في الحدود المقررة في الأنظمة واللوائح النافذة في المملكة.

المادة (١٧): اللجنة التنفيذية

يشكل مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تنفيذية بعد الحصول على عدم معانفة البنك المركزي السعودي على تعيينهم، ومع مراعاة التعليمات والقيود التي يصدرها مجلس الإدارة - من وقت لآخر - فإنه يحق للجنة أن تمارس جميع السلطات التي حولها إياها مجلس الإدارة، ولا يحق للجنة التنفيذية تعديل أي قرارات يصدرها المجلس أو أية قواعد أو أنظمة يصدرها.

وتولف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء بما فيهم رئيسها، ويقوم مجلس الإدارة بتعيين رئيساً للجنة من بين أعضائه. ولا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره الأعضاء الخمسة بانفسهم، أو بطريق الوكالة، بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بانفسهم عن ثلاثة، ويحق لعضو اللجنة التنفيذية أن ينوب عنه عضواً آخر في الحضور والتصويت في اجتماعات اللجنة التنفيذية؛ على أنه لا يجوز للمعزى أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في اللجنة التنفيذية.

وتصدر اللجنة التنفيذية قراراتها بالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة. وتمتد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بحيث لا يقل عدد الجلسات في السنة عن الحد الأدنى النظامي وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة والسياسة الداخلية للشركة أو كلما دعاها رئيسها للاجتماع.

وتتبت مداوات اللجنة وقراراتها في محاضر موقعة من رئيس اللجنة وأمين السر، وتوزع على كل أعضاء مجلس الإدارة أثناء الاجتماع التالي لمجلس الإدارة، وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيسها والمسكترير.

المادة (١٨): مكافأة أعضاء المجلس

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	فيصل البلوي
	رقم الصفحة	
	الصفحة ٥ من ١١	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨ م

تتكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من مبلغ ثابت وبدل حضور عن الجلسات يدفع بصفة سنوية، ويتم تحديد معايير تقدير وصرف تلك المكافآت ضمن سياسة مستقلة تعتمد من قبل الجمعية العامة وفقاً للقرارات والتعليمات والأنظمة الرسمية الصادرة في هذا الشأن ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا، وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو اداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات وان يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة.

- المادة (١٩):
- صلاحيات رئيس مجلس الإدارة و النائب و أمين السر يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه غير التنفيذيين رئيساً للمجلس و نائباً له ليقوم بأداء مهامه حال غيابه و ذلك بعد الحصول على عدم معانعة البنك المركزي السعودي في الحالتين ويكون للرئيس حق دعوة المجلس إلى الاجتماع، و يرأس اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك الجمعيات العامة، ويمثل الشركة أمام كل السلطات المختصة، وأمام القضاء وأمام الغير، ويقوم الرئيس بكافة المهام الأخرى التي يعهد بها إليه المجلس، ويجوز أن يعين المجلس من بين أعضائه عضواً منتدياً.
 - يعين مجلس الإدارة - بعد الحصول على عدم معانعة البنك المركزي السعودي - أمين السر، ويحدد المجلس شروط عمله، ومكافآته، وتناط به مهمة إثبات مداوات المجلس وقراراته وتدوينها في السجل الخاص وكذلك حفظ هذا السجل.
 - لا تتجاوز مدة تعيين كل من رئيس المجلس، ونائب الرئيس، والعضو المنتدب، وأعضاء اللجنة التنفيذية، وأمين السر- إذا كان عضواً في مجلس الإدارة- مدة عضويتهم في مجلس الإدارة، ويجوز دائماً إعادة تعيينهم.

- المادة (٢٠): اجتماعات المجلس
- دون الإخلال بما توجبه الأنظمة و اللوائح يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات سنوياً على الأقل بناءً على طلب الرئيس، وتكون الدعوة مصحوبة بجدول الأعمال، ويدعو الرئيس للاجتماع بناءً على طلب عضوين من أعضائه، ويتم توجيه الدعوة لكل عضو بالفاكس أو بأي وسيلة اتصال أخرى قبل الموعد المحدد للاجتماع خلال المدة التي تحددها الأنظمة و اللوائح.
 - يكون اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره سبعة أعضاء على الأقل بأنفسهم أو بطريق الإنابة، ويكون الحد الأدنى لعدد الأعضاء المستقلين في الاجتماع وفقاً لما نص عليه الأنظمة و اللوائح شريطة أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم خمسة أعضاء على الأقل، ويحق للعضو أن ينوب عنه عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس والتصويت فيها؛ على أنه لا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في مجلس الإدارة.
 - تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس، ما عدا الوكالة الشرعية فيلزم إجازتها من سبعة أعضاء على الأقل.
 - يعين على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة؛ إذا كانت له مصلحة شخصية- مباشرة أو غير مباشرة- في أي أمر أو اقتراح معروض على المجلس أو اللجنة التنفيذية - كما تتطلب الحالة - أن يبلغ المجلس أو اللجنة بطبيعة مصلحته في الأمر المعروض، وعليه- دون استيعاده من العدد اللازم لصحة الاجتماع- الامتناع عن الاشتراك في المداوات والتصويت في المجلس أو اللجنة التنفيذية- كما تقتضي الحالة - فيما يتعلق بالأمر أو الاقتراح.
 - تتخذ مداوات المجلس وقراراته في محاضر توزع على كافة أعضاء المجلس ويوقعها الرئيس وأمين السر بعد التصديق عليها من المجلس، وذلك بتوقيع جميع الأعضاء الحاضرين على إحدى نسخ المحضر، وتدون هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس وأمين السر.
 - و- للمجلس أن يصدر قرارات بالتصويت المنفرد عليها من الأعضاء بالتمرير أو عن طريق أي وسيلة اتصال ممكنة، و في هذه الحالة تعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع تال له و ذلك كله مالم يطلب أحد الأعضاء كتابة عقد اجتماع للمداولة في القرارات.

- المادة (٢١): صلاحيات العضو المنتدب
- أ- يحق لمجلس الإدارة أن يعين أحد أعضائه كعضو منتدب لفترة محددة ووفق شروط معينة يحددها المجلس، كما يحق للمجلس أن ينهي هذا التعيين وينتهي تعيين العضو المنتدب تلقائياً إذا توفقت لسبب من الأسباب عن ممارسة مهامه.
 - ويتقاضى العضو المنتدب المكافأة التي يحددها له مجلس الإدارة، ويجب تعيين العضو المنتدب الذي يعينه مجلس الإدارة الأول بموافقة مسبقة من البنك المركزي السعودي.
 - ب- يتمتع العضو المنتدب بصلاحيات ومسئولية تنفيذ سياسات الشركة التي يحددها مجلس الإدارة، ويقوم بالإشراف العام على عملياتها وهو المسئول التنفيذي للشركة، ويعهد إليه مجلس الإدارة عند تعيينه بالسلطات التي يُعهد بها عادة لمسئول تنفيذي أول.
 - ج- وبالإضافة لما تقدم لمجلس الإدارة أن يعهد ويسند إلى العضو المنتدب أي صلاحية يمارسها المجلس وذلك طبقاً لأحكام وشروط وهيود يرى أنها مناسبة، ويمكن أن يمارس العضو المنتدب مثل هذه الصلاحيات بالإضافة إلى المجلس أو أن يُستثنى المجلس من ممارستها، كما يحق لمجلس الإدارة- من وقت لآخر- أن يلغي أو يسحب أو يعدل أو يغير جميع أو أيًا من هذه الصلاحيات.
 - د- يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً أو مديريين للشركة، ويحدد صلاحيات كل منهم وشروط تعيينه.

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	فصل البلوي
	رقم الصفحة ١١ من ٦	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨م

الباب الرابع :
لجنة المراجعة والالتزام

المادة (٢٢): تشكيل اللجنة
تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية بعد الحصول على عدم معاندة البنك المركزي السعودي لجنة المراجعة والالتزام من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو من غيرهم، على ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، وأن تحدد في القرار مهام اللجنة وضوابط عملها، ومكافآت أعضائها.

المادة (٢٣): نصاب اجتماع اللجنة
يشترط لمصحة اجتماع لجنة المراجعة والالتزام حضور أغلبية أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة (٢٤): اختصاصات اللجنة
تختص لجنة المراجعة والالتزام بالمرافقة على أعمال الشركة، ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ويجوز لها أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.

المادة (٢٥): تقارير اللجنة
على لجنة المراجعة والالتزام النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجعو الحسابات، وإبداء مآرائها حيالها إن وجدت، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها. وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية بواحد وعشرين يوماً على الأقل؛ لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية.

الباب الخامس:
الجمعيات العامة

المادة (٢٦): انعقاد الجمعية
الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين، وتعمد في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيس للشركة.

المادة (٢٧): حضور الجمعيات
لكل مكتب- أيأ كان عدد أسهمه- حق حضور الجمعية التأسيسية سواء شخصياً أو نيابة عن غيره من المكتتبين، ولكل مساهم - أيأ كان عدد أسهمه - حق حضور الجمعية العامة العادية أو غير العادية، ويحق للمساهم أن يوكل عنه مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو عاملي الشركة في حضور الجمعية العامة، على ألا يتجاوز عدد المساهمين الذين يمثلهم الوكيل العدد المسموح له بموجب الأنظمة واللوائح، و يكون لكل مساهم في اجتماعات الجمعية العمومية صوت واحد عن كل سهم يملكه أو يمثله.

المادة (٢٨): الجمعية التأسيسية
تعمد الجمعية التأسيسية بدعوة من المؤسسين طبقاً لنظام الشركات، وتختص بالأمر التالي:
١- التحقق من الاكتتاب بكامل رأس المال، ومن الوفاء به كله طبقاً لأحكام هذا النظام الأساس.
٢- إقرار النصوص للنظام الأساس؛ غير أنه لا يجوز للجمعية إدخال تعديلات جوهرية على النظام المعروض إلا بموافقة جميع المكتتبين الممثلين فيها.
٣- المداولة في تقرير المؤسسين عن الأعمال والنفقات التي اقتضاها تأسيس الشركة.
٤- تعيين أول مراجعي حسابات للشركة وتحديد آتاهما.

ويكون اجتماع الجمعية التأسيسية صحيحاً إذا حضره عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس مال الشركة على الأقل، ويكون لكل مكتب في اجتماعات الجمعية صوت واحد عن كل سهم يملكه أو يمثله، وتصدر قرارات الجمعية التأسيسية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأسهم الممثلة فيها.

المادة (٢٩): اختصاصات الجمعية العامة العادية

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	فيصل البلوي
	رقم الصفحة ١١ من ٧	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨ م

فيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة، وتعد مرة على الأقل في السنة خلال الأشهر الستة التالية لانتهاج السنة المالية للشركة، وتعد جمعيات عادية أخرى للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة (٣٠): اختصاصات الجمعية العامة غير العادية
مع مراعاة ما يقضي به نظام مراقبة البنوك والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، تختص الجمعيات العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة الأساس باستثناء الأحكام المحظور تعديلها بمقتضى نظام الشركات، وتختص- بالإضافة إلى ذلك- بالنظر في إطالة مدة الشركة أو تصديرها أو دمجها في شركة أو منشأة أخرى، أو حلها قبل انتهاء مدتها لأي سبب- وإضافة لما تقدم- يحق لها إصدار قرارات في الأمور التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة.

المادة (٣١): دعوة الجمعيات
تعد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب ذلك مراجعاً الحسابات أو لجنة المراجعة أو عدد من المساهمين يمثل ٥% (خمس في المائة) من رأس مال الشركة على الأقل، ويجوز لمراجعي الحسابات دعوة الجمعية للانتقاد إذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب مراجعي الحسابات وللجهة المختصة دعوة الجمعية العامة العادية للانتقاد في الحالات المبينة في المادة (٩٠) من نظام الشركات.

وتنشر الدعوة لعقد الجمعية العامة وجدول الأعمال في صحيفة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المقر الرئيس للشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية بواحد وعشرين يوماً على الأقل، ويجوز توجيه الدعوة إلى المساهمين في اليمعاد المذكور بخطابات مسجلة، وتتضمن الدعوة جدول أعمال الجمعية، وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى الإدارة العامة للشركات بوزارة التجارة و هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي خلال العدة المحددة للنشر.

المادة (٣٢): سجل حضور الجمعيات
على المساهمين الراغبين في حضور الجمعية العامة العادية أو غير العادية تسجيل أسمائهم عند بدء الاجتماع. ويجوز عند انعقاد الجمعية كشف بأسماء المساهمين الحاضرين والممثلين وعناوينهم مع بيان عدد الأسهم التي في حيازتهم- سواءً بالأصل أو بالوكالة- وعدد الأصوات المخصصة لها، ويكون لكل ذي مصلحة الاطلاع على هذا الكشف.

المادة (٣٣): نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية
يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الاعلان عن امكانية عقد هذا الاجتماع، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيضاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

المادة (٣٤): نصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية
يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول يعقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، بشرط أن تتضمن الدعوة لعقد الاجتماع الأول ما يفيد الاعلان عن امكانية عقد هذا الاجتماع الثاني، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال على الأقل. وإذا لم يتوفر النصاب أيضا في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث بنفس آلية الدعوة لانعقاد الجمعية العامة المنصوص عليها في المادة (٣١) ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيا كان عدد الاسهم الممثلة فيه بعد موافقة الجهة المختصة.

المادة (٣٥): التصويت في الجمعيات
أ- لكل مساهم صوت واحد عن كل سهم واحد يمثل في الجمعيات العامة، ويتم استعمال آلية التصويت التراكمي في انتخاب مجلس الإدارة، بحيث لا يجوز استخدام حق التصويت للسهم أكثر من مرة واحدة.
ب- لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بإبراء ذمهم من المسؤولية عن إدارة الشركة أو التي تتعلق بمصلحة مباشرة أو غير مباشرة لهم.

المادة (٣٦): قرارات الجمعيات
تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع، وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي أصوات الأسهم الممثلة في الاجتماع عدا القرارات المتعلقة بزيادة رأس المال أو تخفيضه، أو إطالة مدة الشركة أو حلها قبل انتهاء مدتها، أو دمج الشركة في شركة أو منشأة أخرى، التي يجب أن تصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

المادة (٣٧): المناقشة في الجمعيات

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٨/١٠/١٤٤٣هـ	فيصل البلوي
	رقم الصفحة ١١ من ٨	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨م

لكل مساهم حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعيات، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة مراجعي الحسابات، ويجب مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات على أسئلة المساهمين بالتقدير الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير مقنع يحق له الاحتكام إلى الجمعية العامة، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً.

المادة (٢٨): رئاسة الجمعيات
يرأس الجمعيات العامة رئيس مجلس الإدارة، وهي حالة غيابه ينوب عنه نائبه أو من يختاره المجلس رئيساً مؤقتاً من بين أعضائه في حال غيابهما، ويعين الرئيس أمين سر للاجتماع من بين أعضاء مجلس الإدارة أو من غيرهم، كما يعين جامعين للأصوات من بين المساهمين الحاضرين. ويحرر محضر باجتماع الجمعية يتضمن أسماء المساهمين الممثلين، وعدد الأسهم التي في حيازتهم، بالأصالة أو بالوكالة، وعدد الأصوات المقرر لها، والقرارات المتخذة، وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو عارضتها، وخلاصة وأفية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، وتدون هذه المحاضر عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها وجامع الأصوات.

الباب السادس:

مراجعا الحسابات

المادة (٣٩): تعيين مراجع الحسابات
يكون للشركة مراجعين للحسابات تعيينهما الجمعية العامة سنوياً - بعد الحصول على عدم معانعة البنك المركزي السعودي - من بين المحاسبين القانونيين المعتمدين والمرخص لهم بالعمل في المملكة، وتحدد الجمعية العامة المذكورة مكافأتهما على أن لا تتجاوز مدة تعيينهما المدد النظامية المحددة في الأنظمة و اللوائح ذات العلاقة، ويحق للشركة إعادة تعيينهما بعد مضي سنتين من تاريخ انتهائهما أو تغييرهما.

المادة (٤٠): صلاحيات مراجع الحسابات
يحق لمراجعي الحسابات الاطلاع في أي وقت على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق، ومن حقهما طلب البيانات والإيضاحات التي يريان ضرورة الحصول عليها، ولهما أن يحققا موجودات الشركة والتزاماتها.

المادة (٤١): تقارير مراجع الحسابات
على مراجعي الحسابات تقديم تقرير إلى الجمعية العامة السنوية يضمنانه موقف إدارة الشركة من تمكينهما من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها وأية مخالفات لأحكام نظام الشركات أو نظام مراقبة البنوك أو هذا النظام الأساس وأربهما في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع.

الباب السابع:
حسابات الشركة وتوزيع الأرباح

المادة (٤٢): السنة المالية
تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ديسمبر من كل سنة ميلادية، على أن السنة المالية الأولى للشركة تكون المدة التي تبدأ من تاريخ بدء الشركة عملها وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ديسمبر لتلك السنة؛ إلا إذا كانت هذه الفترة أقل من ستة أشهر، فإن السنة المالية في هذه الحالة تمتد إلى آخر يوم من شهر ديسمبر من السنة التالية.

المادة (٤٣): الوثائق المالية
يعد مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية القوائم المالية للشركة وتقاريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية، ويتضمن هذا التقرير الطريقة التي اقترحها لتوزيع الأرباح الصافية، ويضع مجلس الإدارة هذه الوثائق تحت تصرف مراجعي الحسابات قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بـ (٤٥) خمسة أربعين يوماً على الأقل، ويوقع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير المالي الوثائق المذكورة، وتودع في المركز الرئيس للشركة تحت تصرف المساهمين قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بـ (١٠) عشرة أيام على الأقل، وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة، وتقارير مجلس الإدارة، وتقارير مراجعي الحسابات، ما لم تشر في صحيفة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المقر الرئيس للشركة، وأن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى الإدارة العامة للشركات و هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

المادة (٤٤): توزيع الأرباح

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	فصل البلوي
	رقم الصفحة ١١ من ٩	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨ م

١- توزع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم كل المصروفات العامة والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات البنك المركزي السعودي على النحو التالي:

- ١- تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
 - ٢- يرحد ما لا يقل عن ٢٥% من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
 - ٣- يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة مبلغ لا يقل عن ٥% من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
 - ٤- يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات ١، ٢، ٣، على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة، وتقرره الجمعية العامة.
 - ب- يجوز للشركة مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة و القواعد التنظيمية ذات العلاقة و بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي، توزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي.
- المادة (٤٥): استحقاق الأرباح
- يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع وتكون أحقية الأرباح لمالكي الاسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للاستحقاق. ويحق للشركة أن تحتجز حصة الأرباح المستحقة لأي مساهم وأن تستخدمها في سداد ما في ذمته من ديون والتزامات للشركة.

المادة (٤٦): توزيع الأرباح للأسهم الممتازة

- ١- إذا لم توزع أرباح عن أي سنة مالية، فإنه لا يجوز توزيع أرباح عن السنوات التالية إلا بعد دفع النسبة المحددة وفقاً لحكم المادة (١١٤) من نظام الشركات لأصحاب الأسهم الممتازة عن هذه السنة.
- ٢- إذا فشلت الشركة في دفع النسبة المحددة وفقاً لحكم المادة (١١٤) من نظام الشركات من الأرباح مدة ثلاث سنوات متتالية، فإنه يجوز للجمعية الخاصة لأصحاب هذه الأسهم، المنعقدة طبقاً لأحكام المادة (٨٩) من نظام الشركات، أن تقرر إما حضورهم اجتماعات الجمعية العامة للشركة والمشاركة في التصويت، أو تعيين ممثلين عنهم في مجلس الإدارة بما يتناسب مع قيمة أسهمهم في رأس المال، وذلك إلى أن تتمكن الشركة من دفع كل أرباح الأولوية المخصصة لأصحاب هذه الأسهم عن السنوات السابقة

الباب الثامن:

المنازعات

المادة (٤٧): دعوى المسؤولية

لكل مساهم الحق في أن يرفع دعوى المسؤولية نيابة عن الشركة على أعضاء مجلس الإدارة إذا كان من شأن الخطأ الذي وقع منهم إلحاق ضرر خاص به بشرط أن يكون حق الشركة في رفع هذه الدعوى ما زال قائماً، ويجب على المساهم إخطار الشركة بعزمه على رفع الدعوى.

الباب التاسع:

حل الشركة وتصفيتها

المادة (٤٨): انقضاء الشركة

مع مراعاة أحكام نظام مراقبة البنوك و قواعد تطبيقه و التعليمات ذات العلاقة، إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المدفوع، في أي وقت خلال السنة المالية، يجب على أي مسؤول في الشركة أو مراجعي الحسابات تود علمه بذلك إبلاغ رئيس مجلس الإدارة، وعلى رئيس مجلس الإدارة إبلاغ أعضاء المجلس فوراً بذلك، وعلى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من علمه بذلك دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه وفقاً لأحكام النظام وذلك إلى الحد الذي تتخفف معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع أو حلها قبل انتهاء أجلها. وإذا تقرر حل الشركة قبل الأجل المحدد لها لهذا السبب أو لأي سبب آخر، أو لانتهاج مدة الشركة تقرر الجمعية العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية، وتعين مصفياً أو أكثر، وتحدد سلطاتهم وأعمالهم، وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة، ومع ذلك يستمر المجلس قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي، وتبقى لأجهزة الشركة الأخرى سلطاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع سلطات المصفين.

الباب العاشر:

أحكام ختامية

المادة (٤٩): خاتم الشركة

اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	النظام الاساسي	وزارة التجارة (ادارة الخدمات المشتركة)
سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٠٩١)	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	فيصل البلوي
	رقم الصفحة ١١ من ١٠	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨ م



يعد مجلس الإدارة خاتماً للشركة تختتم به الوثائق التي يرى مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو العضو المنتدب ضرورة أو فائدة ختمها به.

المادة (٥٠): أحكام نظام الشركات
تطبق أحكام نظام الشركات على كل ما لم يرد ذكره في هذا النظام الأساس.

المادة (٥١): الإيداع
يودع هذا النظام الأساس وينشر طبقاً لأحكام نظام الشركات، و تلتزم الشركة بأحكام نظام مراقبة البنوك و قواعد تطبيقه و اللوائح و التوجيهات و التعليمات التي تصدر بقرار من الجهات التنظيمية و التنفيذية والتي تتفق مع طبيعة الأعمال البنكية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وزارة التجارة (إدارة الخدمات المشتركة)	النظام الاساسي	اسم الشركة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
فيصل البلوي	التاريخ ١٤٤٣/١٠/١٨ هـ	سجل تجاري (١٠١٠٠٠٠٠٩١)
	الصفحة ١١ من ١١ رقم الصفحة	

تم النشر بناء على قرارات الجمعية الغير عادية المنعقدة ٢٠٢٢/٠٥/٠٨م

الملحق ٢

الحكم الشرعي لأعضاء الهيئة الشرعية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قرار رقم (٣٦٢)

السنة الثانية - الدورة الخامسة

٢٠٢٢/١٠/٠٦ - ١٤٤٤/٠٣/١٠ هـ

مرفق ٢ بمحضر الاجتماع ٢٧١/٥/٢

الموضوع: إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" من الشق الأول بالريال السعودي المجاز بالقرار رقم (٣٥٩).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المالية في اجتماعها الواحد والسبعين بعد المئتين، في السنة الثانية، من الدورة الخامسة، في يوم الخميس ١٤٤٤/٠٣/١٠ هـ والذي يوافق ٢٠٢٢/١٠/٠٦ م، عبر دوائر الاتصال المرئي، بعد اطلاعها على مذكرة العرض ذات الرقم (١٢٦٥) المعدة من أمانتها بشأن ما ورد من إدارة المصرفية الاستثمارية للنظر في حكم وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" من الشق الأول بالريال السعودي، وهي صكوك غير مؤقتة، وليس لها تاريخ استحقاق محدد مسبقاً، تقوم على عقد المضاربة، وتعد أحد مكونات دعم رأس مال البنك حسب متطلبات معيار بازل الثالث لكفاية رأس المال، وتلخص هيكلتها فيما يأتي:

• إصدار الصكوك:

١. تصدر الجهة المنشئة "مصرف الراجحي" شهادات الصكوك، وتطرحها في اكتتاب عام، وتتولى شركة الراجحي المالية تسلم ثمنها من المستثمرين، وتعين وكيلاً عن حملة الصكوك ينوب عنهم في توقيع الاتفاقيات ذات العلاقة.
٢. يكتب المستثمرون في صكوك "مصرف الراجحي (٢)" عن طريق إيداع مبالغ الاكتتاب في حسابات جارية باسم وكيل حملة الصكوك.

• بدء المضاربة:

٣. يوقع وكيل حملة الصكوك "اتفاقية المضاربة" مع مصرف الراجحي، والتي يدفع بمقتضاها وكيل حملة الصكوك -بالنيابة عنهم- متحصلات الاكتتاب إلى المضارب "مصرف الراجحي" لإدارة الأموال على سبيل المضاربة، وذلك وفق الأحكام الآتية:

القرار رقم (٣٦٢) إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" المجاز بالقرار رقم (٣٥٩). ٧/١

Al Rajhi Capital, Head Office
King Fahad Road - Al Muruj Dist. Tel: +966 920005856 هاتف الإدارة العامة
P.O. Box 5561 Riyadh 11432 customerservice@alrajhi-capital.com ص ب ٥٥٦١ الرياض ١١٤٣٢
Kingdom of Saudi Arabia www.alrajhi-capital.com المملكة العربية السعودية

شركة مساهمة سعودية بقرعة رأس المال المدفوع 500.000.000 ريال سعودي. سجل تجاري رقم 1010241681. تسجيل بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية السعودية رقم ٥٧٠٦٨/٣٧
Saudi Closed Joint Stock Company, Paid up capital SAR 500.000.000. Commercial Registration No. 1010241681. Licensed by the Saudi Capital Market Authority No. 07068/37



أ) وعاء المضاربة: يستثمر المضارب "مصرف الراجحي" رأس مال المضاربة وفق أحكام المضاربة المطلقة على أساس خلطها مع أمواله الخاصة في أعمال المصرف، والتي يتم إجراؤها من خلال الوعاء العام للاستثمار، ويتكون الوعاء العام من: (١) حقوق مساهمي المصرف. (٢) متحصلات جميع الحسابات لدى المصرف (الجارية، الاستثمارية). (٣) أي مصدر آخر للأموال يدرجه المصرف في الوعاء العام للاستثمار من وقت لآخر. (٤) رأس مال المضاربة.

ب) مدة المضاربة: تبدأ المضاربة في تاريخ دفع رأس مال المضاربة من قبل وكيل حملة الصكوك "رب المال" إلى مصرف الراجحي "المضارب"، وتكون هذه المضاربة مستمرة بينهما وغير مقيدة بمدة، وتنتهي في تاريخ استرداد الصكوك كلياً.

ت) أرباح المضاربة وخسائرها: يستحق كلٌّ من المضارب ورب المال نسبة مشاعة من الربح، ويقتسم كل من حملة الصكوك "رب المال" والجهة المنشئة "المضارب" أرباح المضاربة المحققة (بعد خصم حصة المشروع من الأرباح بالنسبة والتناسب مع أصوله الأخرى المختلطة في الوعاء العام)، وفقاً للنسبة المتفق عليها: (٩٠% لحملة الصكوك - ١٠% للمضارب). ويتحمل حملة الصكوك "رب المال" ما يقع من خسارة في وعاء المضاربة، ما لم يكن ناشئاً عن تعدي الجهة المنشئة "المضارب" أو تفريطها.

• توزيع أرباح المضاربة:

٤. يدفع المضارب "مصرف الراجحي" من أرباح المضاربة المحققة لحملة الصكوك بمقدار المؤشر المتفق عليه بين الطرفين "معدل التوزيع الدوري"، وفقاً للأحكام الآتية:

أ) إذا تجاوزت الأرباح المحققة لوعاء المضاربة معدل التوزيع الدوري، فإن المبالغ الزائدة توضع في الحساب الاحتياطي، تحسباً لوقوع عجز في التوزيعات الدورية اللاحقة، ويعد هذا الاحتياطي جزءاً من أصول الصكوك. ولا يحق للمضارب استخدام مبالغ الحساب الاحتياطي لمصلحته الخاصة، وإنما تستخدم بغرض: (١) تغطية أي عجز أو (٢) استثمارها من جديد في وعاء المضاربة.

ب) إذا نقصت الأرباح المحققة لوعاء المضاربة عن معدل التوزيع الدوري، فيجوز للمضارب "مصرف الراجحي" (من غير إلزام له) توفير الأموال اللازمة لتغطية العجز في مبلغ التوزيع الدوري.

القرار رقم (٣٦٢) إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" المجاز بالقرار رقم (٣٥٩).



ت) لا يحق للجهة المنشئة "المضارب" في حال وقوع إحدى حالات (عدم الدفع) أن يدفع مبالغ التوزيع الدوري لحملة الصكوك، وتمثل حالات عدم الدفع في: (١) تجاوز الالتزامات المتكافئة والالتزامات الثانوية في التاريخ ذي الصلة لمبلغ التوزيع الدوري. (٢) إخلال الجهة المنشئة في تاريخ التوزيع الدوري أو تاريخ انتهاء المضاربة بمتطلبات رأس المال القانونية المعمول بها. (٣) منع المنظم المالي للجهة المنشئة من دفع مبلغ التوزيع الدوري بسبب تكبد المصرف صافي خسارة خلال الفترة المالية ذات الصلة أو لأي سبب آخر.

ث) يحق للمضارب الامتناع عن دفع التوزيعات الدورية لحملة الصكوك في موعد منها أو أكثر (اختيار عدم الدفع)، ويستثنى من ذلك آخر مبلغ توزيع دوري مستحق قبل الإنهاء.

ج) إذا قرر المضارب عدم دفع مبلغ التوزيع الدوري بسبب إحدى حالات (عدم الدفع) أو (اختيار عدم الدفع) فلا يحق لحملة الصكوك -أو من ينوب عنهم- المطالبة بدفعها، ويلتزم المضارب بحفظ مبلغ التوزيع الدوري غير المدفوع في الحساب الاحتياطي المملوك لحملة الصكوك.

ح) لا يحق للمضارب "مصرف الراجحي" عند عدم دفعه لمبلغ التوزيع الدوري لحملة الصكوك في الموعد المتفق عليه بسبب وقوع (حالة عدم الدفع) أو (اختيار عدم الدفع) أن يوزع أرباحاً على حملة الأسهم أو يعلن عن ذلك، كما لا يحق له استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الاستحواذ على أي أسهم أو أوراق مالية تقع في مرتبة مساوية للصكوك، وذلك إلى أن يتم سداد كامل الدفعة التالية للتوزيعات الدورية للصكوك، أو أن يتم تجنب مبلغ مساو لتلك الدفعة.

● انتهاء المضاربة:

٥. تعتبر صكوك الشق الأول صكوكاً غير محددة المدة، ويحق للجهة المنشئة "المضارب" إنهاؤها في أحد الحالات الآتية:

أ) تاريخ الاستدعاء الأول، والذي يقع بعد ٥ سنوات من تاريخ عقد المضاربة، أو أي تاريخ توزيع دوري بعد ذلك.

ب) وقوع حدث ضريبي، وذلك بتغيير نظام الضرائب بما يترتب عليه دفع الجهة المنشئة لمبالغ إضافية بصفتها مضارباً.

القرار رقم (٣٦٢) إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" المجاز بالقرار رقم (٣٥٩) ٧/٣

٤١



ت حدوث حالة تتعلق برأس المال التنظيمي، وهو أن يصدر إخطار كتابي من الجهة التنظيمية المالية "البنك المركزي" إلى المضارب "مصرف الراجحي" بأن القيمة الاسمية غير المسددة للصكوك قد استبعدت كلياً أو جزئياً من رأس مال الشق الأول.

٦. يجري إنهاء المضاربة في الحالات السابقة على أساس التصفية الحكومية لأصول المضاربة، بحيث تُسترد الصكوك بمقدار رأس مال تصفية المضاربة ومبلغ التوزيع الدوري الأخير، وما زاد عن ذلك فلحملة الصكوك التنازل عنه كحافز تشجيعي للمضارب "مصرف الراجحي"، وفي حال أن مبلغ التصفية الذي سيتم إعادته لحملة الصكوك أقل من رأس مال المضاربة فحينئذ يكون المضارب مخيراً بين أمرين:

- الاستمرار في استثمار رأس مال المضاربة، وعدم تصفية الصكوك.
- تصفية المضاربة وتعويض حملة الصكوك بمقدار النقص الحاصل في رأس المال عن طريق تحويل عائدات تصفية المضاربة (التي تساوي مجموع: (١) رأس مال المضاربة، (٢) مبلغ التوزيع الدوري النهائي) إلى حملة الصكوك، وفي حال عدم السداد الكلي أو الجزئي لمبلغ التمويل المقدم من المضارب بغرض سد عجز التوزيعات الدورية فيتم خصم المبلغ -أو المتبقي منه- من عائدات تصفية المضاربة قبل تحويلها لحملة الصكوك.

٧. عند إفلاس الجهة المنشئة "المضارب" أو إخلالها بالتزاماتها التعاقدية لحملة الصكوك (كعدم دفع مبلغ التوزيع الدوري في غير حالتي "عدم الدفع" و"اختيار عدم الدفع") فلحملة الصكوك طلب إقامة إجراءات لمتحصلات التصفية، ويترتب على ذلك حقهم في استرداد رأس مال المضاربة؛ ومبالغ التوزيع الدوري؛ وأي مدفوعات أخرى مستحقة وواجبة السداد لهم.

• الشطب في حالة عدم الاستمرارية:

٨. عند وصول الجهة المنشئة "المضارب" إلى حالة عدم الاستمرار (وفقاً لشروط وأحكام الصكوك ووفقاً للمتطلبات النظامية لرأس المال في المملكة العربية السعودية)؛ فتعد حقوق حملة الصكوك قد شطبت بشكل نهائي وغير مشروط بالنسبة والتناسب مع المبلغ المشطوب، وإذا كان مبلغ الشطب مساوياً لكامل القيمة الإسمية للصكوك فيتم إلغاء الصكوك بشكل دائم، ويمنح حملة الصكوك

١٦

القرار رقم (٣٦٢) إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" انجاز بالقرار رقم (٣٥٩). ٧/٤



حقوقهم بموجب المضاربة للمضارب، بحيث تساوي قيمة أصول المضاربة عندئذ صفراً، ولن يكون لحملة الصكوك تقديم أي مطالبات أخرى على المضارب "مصرف الراجحي".

• وثائق الصكوك:

١) نشرة الإصدار: وتتضمن مجموعة من العناصر: كالشروط والأحكام الخاصة بالصكوك، ووصف أعمال المصرف، واستخدام المتحصلات، وعوامل المخاطرة، والمعلومات المالية، ونحوها.

٢) إعلان الوكالة الرئيس: وتوقع بين شركة الراجحي المالية، ومصرف الراجحي بصفته (مصدر الصكوك)، والغرض منها تنظيم تعيين شركة الراجحي المالية وكيلاً عن حملة الصكوك.

٣) اتفاقية المضاربة الرئيسة: وتوقع بين شركة الراجحي المالية - نيابة عن حملة الصكوك - بصفتها (رب المال) ومصرف الراجحي بصفته (المضارب)، والغرض منها تنظيم حقوق والتزامات الطرفين في استثمار متحصلات الصكوك وفق عقد المضاربة.

٤) اتفاقية إدارة الدفعات: وتوقع بين شركة الراجحي المالية بصفتها (وكيل حملة الصكوك)، والراجحي المالية بصفته (مسؤول الدفع) و(بنك الحساب)، ومصرف الراجحي بصفته (مصدر الصكوك)، والغرض منها ترتيب إجراءات إدارة المدفوعات المتعلقة بالصكوك.

٥) اتفاقية البرنامج: وتوقع بين شركة الراجحي المالية بصفتها (مدير الاكتتاب)، ومصرف الراجحي بصفته (مصدر الصكوك)، والغرض منها ترتيب إجراءات الاكتتاب في الصكوك.

وبعد دراسة الهيئة لهيكل الصكوك ووثائقها في اجتماعها ذي الرقم (٢٦٩) بتاريخ ١٤٤٤/٠٢/٠٩هـ، واجتماعها ذي الرقم (٢٧١) بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/١٠هـ والمرفقة بتوجيه الهيئة رقم (١١٥٧) وتوجيه الهيئة رقم (١١٦٠).

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الشرعية رقم (٢٩٧) بشأن: "إجازة هيكل صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي من الشق الأول بالريال السعودي"، وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الشرعية رقم (٣٠٥) بشأن: "إجازة وثائق صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي من الشق الأول بالريال السعودي المجاز بالقرار رقم (٢٩٧)"، وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الشرعية رقم (٣٥٩) بشأن: إجازة هيكل إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" من الشق الأول بالريال السعودي.

القرار رقم (٣٦٢) إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" المجاز بالقرار رقم (٣٥٩).

وبعد الاطلاع على المعيار الشرعي رقم (١٧) بشأن: "صكوك الاستثمار"، والمعيار الشرعي رقم (٣٩) بشأن: "الرهن وتطبيقاته المعاصرة" الصادرين عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبعد الاطلاع على توصيات مؤتمر هيئة المراجعة والمحاسبة السادس عشر للهيئات الشرعية بشأن: "صكوك الشريحة الأولى من رأس المال، وفق معايير بازل".

وبعد الاطلاع على قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي ذي الرقم (١٢٣) بشأن: "القراض أو المضاربة المشتركة في المؤسسات المالية الإسلامية"، وبعد الاطلاع على المعيار الشرعي رقم (١٣) بشأن: "المضاربة"، والمعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن: "الشركة والشركات الحديثة"، والمعيار الشرعي رقم (٤٠) بشأن: "الحسابات الاستثمارية وتوزيع الربح"، الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبعد الاطلاع على القرار الرابع لمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشرة بشأن: "التنضيق الحكمي"، وبعد الاطلاع على الفتوى الثانية من الحلقة العلمية الثانية لندوة البركة بشأن: "التنضيق الحكمي بطريق التقويم وفقاً للمعايير المحاسبية المتاحة". وبعد الاطلاع على قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بشأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ٠١/٠١/٢٠١٧م، بالنسبة للمنشآت المدرجة في السوق المالية.

وبعد الاطلاع على معيار الحوكمة رقم (١٢) بشأن: "حوكمة الصكوك" الصادر عن مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبعد الدراسة والنظر والمناقشة، قررت الهيئة ما يأتي:

أولاً: إجازة الوثائق الآتية لإصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)": "نشرة الإصدار"، "إعلان الوكالة الرئيس"، "اتفاقية المضاربة الرئيسة"، "اتفاقية إدارة الدفعات"، "اتفاقية البرنامج".

ثانياً: الغرض من هذا القرار بيان الحكم الشرعي وفق ما تراه الهيئة الشرعية، ولا يقصد به التوصية بالاكتمال في الصكوك أو تداولها، ويتحمل المستثمر مسؤولية قراره بالاستثمار فيها من عدمه.

ثالثاً: أصدرت الهيئة هذا القرار بناء على ما اطلعت عليه من هيكلية الصكوك والوثائق والاتفاقيات المتعلقة بها، ولا تسري هذه الموافقة على أي تعديلات قد تطرأ عليها، ويجب على الجهة المعنية عرض أي تعديلات لاحقة على الهيئة الشرعية لاعتمادها.

القرار رقم (٣٦٢) إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" الخجاز بالقرار رقم (٣٥٩).

٧/١
٤١



الراجحي المالية
Al Rajhi Capital



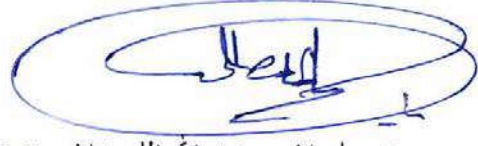
الهيئة الشرعية
Shariah Board

رابعاً: على الجهة المعنية تزويد الهيئة الشرعية بوثائق كل إصدار من الإصدارات المدرجة تحت هذا البرنامج على حدة، ولا يكتفى بهذا القرار في اعتماد وثائق الإصدارات الأخرى.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.


د. سعد بن تركي الخثلان (عضواً)

الهيئة الشرعية



د. سليمان بن عبد الله اللحيان (عضواً)


د. صالح بن منصور الجربوع (رئيساً)

القرار رقم (٣٦٢) إجازة وثائق إصدارات برنامج "صكوك دعم رأس المال لمصرف الراجحي (٢)" المجاز بالقرار رقم (٣٥٩). ٧/٧

الملحق ٣

القوائم المالية وتقرير المحاسب القانوني

يتضمن هذا القسم على القوائم المالية المدققة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة للأشهر الستة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م. تم تدقيق القوائم المالية السنوية من قبل كى بي إم جي وارنست ويونغ كما هو مذكور في تقارير التدقيق الخاصة بهم المدرجة في مكان آخر في نشرة الإصدار الأساسية هذه.



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)
كما في ولفرة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2022

كي بي إم جي للاستشارات المهنية
وإحدى الطرق، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٢
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي



شركة إرسنت ويونغ للخدمات المهنية (مؤهلة ذات
مسؤولية محدودة)
رأس المال المنقوع (٥,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي)
- خمسة ملايين وخمسة آلاف ريال سعودي)
المركز الرئيسي
برج الفيصلية - الدور الرابع طر
خريق الملك فهد
ص.ب. ٧٣٣٢
الرياض ١١٤٦١
للبنك العربية السعودية
رقم السجل التجاري: ١٠١٠٣٨٣٨١



هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢١٥ ٩٨٩٨
+٩٦٦ ١١ ٢٧٢ ٤٧٤٠
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢٧٢ ٤٧٣٠

ey.ksa@ea.ey.com
ey.com

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول فحص القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة

إلى السادة / مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

الموافقين

مقدمة
لقد فحصنا قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة الموحدة المرفقة لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصرف") والشركات التابعة لها (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، والقوائم المرحلية الموجزة الموحدة للدخل والنقل الشامل لقررتي الثلاثة والسنة أشهر المنتهيتين في ذلك التاريخ، والقوائم المرحلية الموجزة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التفسيرية الأخرى ("القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة"). إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا هي إظهار نتيجة فحص هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة بناءً على الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص
تم فحصنا وفقاً للمعيار الدولي الخاص بارتباطات القمص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنتهية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يشتمل فحص المعلومات المالية الأولية على توجيه استفسارات، بشكل أساسي، إلى المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. إن الفحص أقل نطاقاً إلى حد كبير من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنكون على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها أثناء القيام بأعمال المراجعة. وعليه، فإننا لا نبيدي رأياً حول المراجعة.

نتيجة الفحص
بناءً على فحصنا، لم يلفت انتباهنا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة المرفقة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

متطلبات نظامية أخرى
وفقاً لمتطلبات البنك المركزي السعودي، تم الإصاح عن بعض المعلومات المتعلقة بكفالية رأس المال في الإيضاح (٢٠) حول القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة المرفقة. وكجزء من فحصنا، قمنا بمقارنة المعلومات الواردة في الإيضاح (٢٠) مع التحليل المعد من قبل المصرف لتقديمه إلى البنك المركزي السعودي، ولم نجد أية فروقات جوهرية.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية
خليل إبراهيم السديس
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٧١

إرسنت ويونغ للخدمات المهنية
وليد غالي توفيق
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤٣٧

(٥ محرم ١٤٤٤هـ)
٣ أغسطس ٢٠٢٢م





شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

30 يونيو 2021 (غير مراجعة)	31 ديسمبر 2021 (مراجعة)	30 يونيو 2022 (غير مراجعة)	ايضاح	كما في
الموجودات				
36,913,810	40,363,449	37,713,730	3	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
26,212,976	26,065,392	29,412,157	4	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
74,201,967	84,138,142	96,290,764	5	استثمارات، صافي
390,295,755	452,830,657	519,700,730	7	تمويل، صافي
271,904	295,253	327,439		استثمار في شركة زميلة
1,528,252	1,411,469	1,378,310		استثمارات عقارية، صافي
10,473,335	10,665,799	11,238,795		ممتلكات ومعدات، صافي
6,241,238	7,901,754	13,717,122		موجودات أخرى، صافي
546,139,237	623,671,915	709,779,047		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
14,085,256	17,952,140	42,532,024	8	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
447,506,182	512,072,213	552,956,842	9	ودائع العملاء
24,877,728	26,338,711	32,376,998		مطلوبات أخرى
486,469,166	556,363,064	627,865,864		إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية				
25,000,000	25,000,000	40,000,000	16	رأس المال
25,000,000	25,000,000	25,000,000		احتياطي نظامي
476,653	309,394	(244,528)	11	احتياطيات أخرى
9,193,418	16,999,457	10,657,711		أرباح مبقاة
59,670,071	67,308,851	75,413,183		حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في البنك
-	-	6,500,000	19	صكوك - الشريحة الأولى
59,670,071	67,308,851	81,913,183		إجمالي حقوق الملكية
546,139,237	623,671,915	709,779,047		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة


المدير المالي


الرئيس التنفيذي


عضو مجلس الإدارة المفوض



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة الموحدة
(بآلاف الريالات السعودية)

لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		إيضاح	
2021	2022	2021	2022		
الدخل					
10,157,896	12,370,714	5,243,319	6,479,892		إجمالي الدخل من التمويل والاستثمار
(335,571)	(1,463,779)	(191,541)	(913,129)		إجمالي العوائد على التمويل والاستثمار
9,822,325	10,906,935	5,051,778	5,566,763		صافي الدخل من التمويل والاستثمار
1,843,096	2,310,420	934,297	1,162,721		أتعاب من خدمات مصرفية، صافي
359,384	544,623	183,900	307,632		دخل صرف عملات، صافي
259,093	342,444	166,343	110,742		دخل عمليات أخرى، صافي
12,283,898	14,104,422	6,336,318	7,147,858		إجمالي دخل العمليات
المصاريف					
1,537,799	1,609,685	780,161	804,490		رواتب ومزايا الموظفين
539,402	643,772	281,009	342,032		استهلاك وإطفاء
1,304,378	1,335,658	668,751	673,688		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
3,381,579	3,589,115	1,729,921	1,820,210		إجمالي مصاريف العمليات قبل مخصص انخفاض الائتمان
1,160,956	1,158,725	583,967	580,420	7	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
4,542,535	4,747,840	2,313,888	2,400,630		إجمالي مصاريف العمليات
7,741,363	9,356,582	4,022,430	4,747,228		دخل الفترة قبل الزكاة
(801,191)	(964,732)	(417,743)	(488,924)	12	مصروف الزكاة
6,940,172	8,391,850	3,604,687	4,258,304		صافي دخل الفترة
1.74	2.08	0.90	1.05	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال السعودي)

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

عضو مجلس الإدارة المفوض



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة الدخل الشامل المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)
(بالآلاف الريالات السعودية)

لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2021	2022	2021	2022	
6,940,172	8,391,850	3,604,687	4,258,304	صافي دخل الفترة
الدخل الشامل الآخر البنود التي لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل المرحلية الموحدة في الفترات اللاحقة:				
565,604	(593,973)	286,109	(1,074,663)	- صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (حقوق الملكية)
48,810	158,712	48,810	158,712	- إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين البنود التي قد يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل الموجزة الموحدة في الفترات اللاحقة:
(19,119)	(74,874)	585	(31,777)	- فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
-	(51,200)	-	(14,894)	- صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (صكوك)
16,086	7,413	7,735	9,704	- حصة في الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة
611,381	(553,922)	343,239	(952,918)	اجمالي الدخل الشامل الآخر للفترة المثبت مباشرة في حقوق المساهمين
7,551,553	7,837,928	3,947,926	3,305,386	اجمالي الدخل الشامل للفترة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة


المدبر المالي


الرئيس التنفيذي


عضو مجلس الإدارة المفوض

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)
(بالآلاف الريالات السعودية)

الإجمالي	صكوك - الملكية العادية إلى المساهمين في البنك الشريحة الأولى	أرباح مبقاة	الإحتياطيات الأخرى	الإحتياطي النظامي	رأس المال	إيضاح
67,308,851	-	16,999,457	309,394	25,000,000	25,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
8,391,850	-	8,391,850	-	-	-	صافي دخل الفترة
(13,556)	-	(13,556)	(13,556)	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (حقوق الملكية)
(51,200)	-	(51,200)	(51,200)	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (صكوك)
7,413	-	7,413	7,413	-	-	حصة في الدخل الشامل الأخر لشركة زميلة
158,712	-	158,712	158,712	-	-	إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين
(580,417)	-	(580,417)	(580,417)	-	-	متحصلات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(74,874)	-	(74,874)	(74,874)	-	-	فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
(553,922)	-	(553,922)	(553,922)	-	-	صافي الدخل الشامل الأخر المثبت في حقوق المساهمين
7,837,928	-	7,837,928	7,837,928	-	-	إجمالي الدخل الشامل للفترة
323,515	-	323,515	323,515	-	-	متحصلات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
6,500,000	6,500,000	-	-	-	-	صكوك مصدرة - الشريحة الأولى
(57,111)	-	(57,111)	(57,111)	-	-	تكلفة متعلقة بصكوك الشريحة الأولى
-	-	(15,000,000)	-	-	18	أسهم منحة مصدرة
81,913,183	6,500,000	10,657,711	(244,528)	25,000,000	40,000,000	الرصيد في 30 يونيو 2022

الإجمالي	صكوك - الملكية العادية إلى المساهمين في البنك الشريحة الأولى	أرباح مبقاة	الإحتياطيات الأخرى	الإحتياطي النظامي	رأس المال	إيضاح
58,118,518	-	8,253,246	(134,728)	25,000,000	25,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
6,940,172	-	6,940,172	-	-	-	صافي دخل الفترة
565,604	-	565,604	565,604	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
16,086	-	16,086	16,086	-	-	حصة في الدخل الشامل الأخر لشركة زميلة
48,810	-	48,810	48,810	-	-	إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين
(19,119)	-	(19,119)	(19,119)	-	-	فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
611,381	-	611,381	611,381	-	-	صافي الدخل الشامل الأخر المثبت في حقوق المساهمين
7,551,553	-	6,940,172	611,381	-	-	إجمالي الدخل الشامل للفترة
(2,500,000)	(2,500,000)	(2,500,000)	-	-	-	توزيعات أرباح لعام 2020
(3,500,000)	(3,500,000)	(3,500,000)	-	-	-	توزيعات أرباح مرحلية عن النصف الأول من عام 2021
59,670,071	-	9,193,418	476,653	25,000,000	25,000,000	الرصيد في 30 يونيو 2021

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة المالية المرحلية الموجزة الموحدة

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

عضو مجلس الإدارة المفوض

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)
(بالآلاف الريالات السعودية)

2021	2022	إيضاح	للفترة المنتهية في 30 يونيو
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
7,741,363	9,356,582		الدخل قبل الزكاة
			التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:
(42,033)	45,773		خسارة/(مكاسب) استثمارات مقتناة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
526,443	610,613		استهلاك وإطفاء
12,959	33,159		استهلاك استثمارات عقارية
8,511	(746)		(مكاسب)/ خسائر بيع ممتلكات ومعدات، صافي
1,160,956	1,158,725	7	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(32,726)	(1,353)		حصة في أرباح شركة زميلة
			الزيادة في الموجودات التشغيلية
(4,015,070)	(1,187,663)		وديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
(1,107,030)	5,669,657		مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(75,744,610)	(68,028,798)		تمويل
(535,159)	(311,195)		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(1,226,369)	(5,740,493)		موجودات أخرى، صافي
			النقص في المطلوبات التشغيلية
3,321,195	24,579,884		مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
64,875,179	40,884,629		ودائع العملاء
6,936,208	7,733,865		مطلوبات أخرى
(1,221,071)	(1,695,578)		زكاة مدفوعة
658,746	13,107,061		صافي التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيلية


المدير المالي


الرئيس التنفيذي


عضو مجلس الإدارة المفوض

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة (غير مراجعة)
(بالآلاف الريالات السعودية)

2021	2022	إيضاح	للفترة المنتهية في 30 يونيو
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(848,990)	(1,206,233)		شراء ممتلكات ومعدات
75,486	24,116		متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات
(922,240)	-		شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
178,363	2,829,836		متحصلات من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,067,977	8,529,175		متحصلات من استحقاق استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
(15,703,144)	(24,529,355)		شراء استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة
(16,152,548)	(14,352,461)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(2,500,000)	-		توزيعات أرباح منفوعة
-	(57,111)		مدفوعات صكوك - الشريحة الأولى
-	6,500,000		إصدار صكوك - الشريحة الأولى
(18,876)	(18,449)		مدفوعات مقابل التزامات عقود الإيجار
(2,518,876)	6,424,440		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(18,012,678)	5,179,040		صافي النقص في النقد وما في حكمه
34,086,995	24,296,788	13	النقد وما في حكمه في بداية السنة
16,074,317	29,475,828	13	صافي النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة


المدير المالي


الرئيس التنفيذي


عضو مجلس الإدارة المتفرغ

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(بآلاف الريالات السعودية)

عام

1

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شركة مساهمة سعودية، ("المصرف")، وتم الترخيص بإنشائها بالمرسوم الملكي رقم م/59 بتاريخ 3 ذو القعدة 1407 هـ (الموافق 29 يونيو 1987) ووفقاً لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) بتاريخ 26 شوال 1407 هـ (الموافق 23 يونيو 1987).

يعمل المصرف بموجب السجل التجاري رقم 1010000096 وعنوان المركز الرئيسي للمصرف هو كما يلي:

مصرف الراجحي

8467 طريق الملك فهد - حي المروج وحدة رقم 1

الرياض - 12263 - 2743، المملكة العربية السعودية

تتمثل أغراض المصرف في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ووفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه. يقوم المصرف بمزاوله العمليات المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير، من خلال شبكة الفروع والشركات التابعة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها. كما قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة (يشار إليهم مجتمعين مع المصرف فيما بعد بالمجموعة) ويمتلك جميع أو غالبية حصص الملكية (انظر إيضاح "2ب").

الهيئة الشرعية

التزاماً من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، قام المصرف منذ نشأته بتأسيس هيئة شرعية، لضمان خضوع أعمال المصرف لموافقتها ورقابتها. نظرت الهيئة الشرعية في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

يخضع المصرف الأنظمة البنك المركزي السعودي.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

2

(أ) أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة كما في للفترة المنتهية في 30 يونيو 2022 و2021 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 - "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. لا تشمل القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية السنوية، ويجب أن تقرأ جنباً إلى جنب مع القوائم المالية السنوية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة من الإدارة استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المصرح عنها للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وعند إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة، فإن الأحكام الجوهرية التي نفذتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية والمصادر الرئيسية لعدم التيقن من التقديرات تتضمن هي ذات السياسات المطبقة في القوائم المالية الموحدة السنوية كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 باستثناء المفصوح عنه في الإيضاح "2هـ" أدناه.

تعرض القوائم المالية المرحلية الموجزة بالريال السعودي ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي، باستثناء ما يذكر خلاف ذلك.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (بالآلاف الريالات السعودية)

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2

(ب) أسس التوحيد

تشتمل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة على القوائم المالية للبنك. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة كما هو مذكور في الإيضاح 2"ج" (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة" في هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة). يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك وذلك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم تعديل القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للشركات التابعة، عند الحاجة، لتتماشى مع القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمصرف.

إن الشركات التابعة هي تلك الشركات المستثمر فيها التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة مستثمر بها عند:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي وجود حقوق بمنح المجموعة المقدررة على توجيه الأنشطة ذات العلاقة بالشركة المستثمر فيها)،
 - التعرض لمخاطر، ولديها حقوق في الحصول على عوائد مختلفة من خلال علاقتها بالشركة المستثمر فيها.
 - القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.
- أما في الحالات التي تكون فيها حقوق المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو ما يماثلها من الحقوق في الشركة المستثمر فيها، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الوقائع والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها، ويشمل ذلك:
- أي ترتيب تعاقدي مع حملة حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
 - الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى، و
 - التصويت الحالية والمحتملة للمجموعة الممنوحة لها من أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغييرات في واحدة أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم توحيد الشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيدها من التاريخ الذي يتم فيه تحويل السيطرة من المجموعة. تدرج نتائج الشركات التابعة المشتراة أو المباعة خلال الفترة، إن وجدت، في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة اعتباراً من تاريخ الشراء الفعلي أو حتى تاريخ الاستبعاد الفعلي، حسبما هو ملائم. يتم اعتبار أي تغيير في حصص الملكية في الشركة التابعة، بدون فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. وفي حالة فقدان المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، فإنها:

- التوقف عن إثبات الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات الخاصة بالشركة التابعة،
- التوقف عن إثبات القيمة الدفترية لأي حقوق ملكية غير مسيطرة،
- التوقف عن إثبات فروقات التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية،
- إثبات القيمة العادلة للعرض المستلم،
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به،
- تقوم بإثبات أي فائض أو عجز في قائمة الدخل الموحدة، و
- إعادة تصنيف حصة المجموعة من المكونات التي تم إثباتها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المبقاة، حسبما هو ملائم، وكما هو مطلوب فيما لو قامت المجموعة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذا العلاقة بصورة مباشرة.

يتم استبعاد الأرصدة البنينية بين شركات المجموعة وأي دخل ومصاريف غير محققة الناتجة من المعاملات البنينية بين شركات المجموعة عند إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة كالأرباح غير المحققة، وذلك إلى الحد الذي لا يتوفر فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

تتصرف إحدى الشركات التابعة للمجموعة كمدير صندوق للعديد من صناديق الاستثمار. يتوقف تحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على مثل هذه الصناديق الاستثمارية عادة على تقييم إجمالي الحقوق الاقتصادية للمجموعة في كل صندوق (التي تتكون من الاستثمارات وأتعاب إدارة متوقعة)، وكذلك حقوق المستثمرين المتعلقة باستبعاد مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، تبين للمجموعة أنها تعمل كوكيل عن المستثمرين في جميع الحالات، ولذا لم تقم بتوحيد القوائم المالية لهذه الصناديق.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2

(ج) الشركات التابعة

الشركات التابعة	نسبة الملكية	
	2021	2022
شركة الراجحي المالية – المملكة العربية السعودية	%100	%100
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/ أو لتقديم خدمات الوساطة المالية، والتغطية والإدارة، والاستشارات والترتيبات والحفظ.	%100	%100
شركة الراجحي للإدارة وتنمية الموارد البشرية – السعودية	%100	%100
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف.	%100	%100
بنك الراجحي – الكويت	%100	%100
فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت المركزي.	%100	%100
بنك الراجحي – الأردن	%100	%100
فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة والأحجار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون المصرفي المعمول به.	%100	%100
شركة تدبير العقارية	%100	%100
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري للمصرف من خلال نقل والاحتفاظ بسندات ملكية العقارات تحت اسمها نيابة عن المصرف، وتحصيل إيرادات بيع بعض الممتلكات التي تباع من قبل المصرف، وتقديم خدمات الاستشارات العقارية والهندسية، وتقديم خدمة توثيق وتسجيل العقارات، والإشراف على تقييم العقارات.	%100	%100
شركة الراجحي المحدودة – ماليزيا	%100	%100
مصرف إسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، منشأ ويعمل في ماليزيا.	%100	%100
شركة إيمان للتمويل – المملكة العربية السعودية	%100	%100
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل على تقديم التمويل الاستهلاكي المصغر، والتأجير التمويلي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	%100	%100
شركة توثيق – المملكة العربية السعودية	%100	%100
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية تقدم تسجيل عقود التأجير التمويلي، لتنظيم بيانات العقود وتبسيط إجراء التقاضي.	%100	%100
الراجحي للأسواق المالية المحدودة	%100	%100
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر كايمان بهدف إدارة المعاملات المتعلقة بالحزينة نيابة عن المصرف.	%100	%100
شركة الحلول الرقمية العالمية (نيوليب)	%100	%100
شركة مساهمة مغلقة مملوكة لمصرف الراجحي لغرض مزاوله الأعمال الفنية في الخدمات المالية وأنظمة السداد الرقمية والتسويات المالية والخدمات ذات الصلة.	%100	%100
شركة إجادة للنظم المحدودة	%100	%100
شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة مملوكة بواسطة مصرف الراجحي لغرض تقديم أنشطة مهنية وعلمية وتقنية والمعلومات وتحليل النظم وخدمات استشارات للإدارة العليا.	%100	%100

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2

(د) الاستحواذ على شركة إجابة للنظم المحدودة

في 1 فبراير 2022، اكملت المجموعة الإجراءات النظامية المتعلقة بالاستحواذ على كامل أسهم شركة إجابة للنظم المحدودة (شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة) وهي شركة ريادية في خدمات تقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية والمنطقة. وهي خطوة استراتيجية لمصرف الراجحي كمجموعة كي يكون لديها المبادرات اللازمة تجاه التحول الرقمي المالي وخدمة العملاء والأسواق من خلال تقديم حلول انظمة مبتكرة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 23 لمزيد من التفاصيل حول عمليات تجميع الأعمال.

(هـ) التغييرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي طبقتها المجموعة

طبقت المجموعة لأول مرة بعض المعايير والتعديلات التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ، والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة وغير سارية المفعول بعد. يسري العديد من التعديلات لأول مرة في عام 2022 لكن ليس لها أثر على القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة.

يعتبر اتباع المعايير أو التفسيرات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من السنة الحالية ويتم تطبيقها من قبل المجموعة، ومع ذلك، ليس لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للفترة، ما لم ينص على خلاف ذلك أدناه:

تاريخ السريان	البيان	معايير المحاسبة والتفسيرات والتعديلات
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2022	نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً متنوعة، بما في ذلك تأجيل سداد دفعات وتأجيل مدفوعات الإيجار. في مايو 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين لتقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد-19 يعد تعديلاً لعقد الإيجار.	تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، "عقود الإيجار" - امتيازات الإيجار المتعلقة بفيروس كوفيد - 19
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022	في 31 مارس 2021، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلاً إضافياً لتمديد التاريخ من 30 يونيو 2021 إلى 30 يونيو 2022. يمكن للمستأجرين اختيار احتساب امتيازات الإيجار بنفس الطريقة التي يقومون بها إذا لم تكن تعديلات على الإيجار. في كثير من الحالات، ينتج عن ذلك احتساب الامتياز كمدفوعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي وقع فيها الحدث أو الظرف الذي أدى إلى حدوث السداد المخفض.	عدد من التعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 37 وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 1 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16
	تُحدَّث التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 3، "تجميع الأعمال" مرجعاً في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 للإطار المفاهيمي للتقرير المالي دون تغيير متطلبات المحاسبة لتجميع المنشآت.	
	تحظر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16، "العقارات والألات والمعدات" الشركة من أن تقتطع من تكلفة الممتلكات والألات والمعدات المبالغ المستلمة من بيع البنود المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام على الوجه المقصود منه. بدلاً من ذلك، سوف تقوم الشركة بإثبات متحصلات البيع هذه والتكلفة ذات العلاقة في قائمة الدخل.	
	تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37، "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة" التكاليف التي تدرجها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد مسبباً للخسارة.	
	تُدخل التحسينات السنوية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 1 "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي للمرة الأولى"، والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9، "الأدوات المالية"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41، "الزراعة" والأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، "عقود الإيجار".	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2

(ه) التغييرات في السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي طبقتها المجموعة (تتمة)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعايير المحاسبية التالية، والتي كانت سارية المفعول من فترات في أو بعد 1 يناير 2023. اختارت المجموعة عدم التطبيق المبكر لهذه التعديلات ولا تتوقع أن يكون لها تأثير كبير على القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للمجموعة.

تاريخ السريان	البيان	معايير المحاسبة والتفسيرات والتعديلات
مؤجل حتى الفترات المحاسبية التي لا تبدأ قبل 1 يناير 2024	توضح هذه التعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" أن المطلوبات مصنفة باعتبارها متداولة أو غير متداولة، استناداً إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1، عرض القوائم المالية على تصنيف المطلوبات.
	لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو انتهاك أي تعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عندما يشير إلى "تسوية" التزام.	
	يرجى الملاحظة أن مجلس معايير المحاسبة الدولي قد أصدر مسودة عرض جديدة تقترح إجراء تغييرات على هذا التعديل.	
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	تهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسة المحاسبية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية.	تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والذي يسمح حالياً بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة لعقود التأمين. سيغير المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 بشكل جوهري المحاسبة من قبل جميع المنشآت التي تصدر عقود التأمين وعقود الاستثمار مع ميزات تشاركية تقديرية.	المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"، بصيغته المعدلة في يونيو 2020
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	يتعلق التعديل بتحول شركات التأمين إلى المعيار الجديد فقط، ولا يؤثر على أي متطلبات أخرى في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17.	تعديل محدود النطاق لمتطلبات التحول في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 عقود التأمين
	ينص المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية" على متطلبات تحول مختلفة. بالنسبة لبعض شركات التأمين، يمكن أن تتسبب هذه الفروقات في حالات عدم تطابق محاسبية مؤقتة بين الموجودات المالية ومطلوبات عقود التأمين في المعلومات المقارنة التي تعرضها شركات التأمين في قوائمها المالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لأول مرة.	
	سيساعد التعديل شركات التأمين على تجنب حالات عدم التطابق المحاسبية المؤقتة هذه، وبالتالي سيحسن مدى الاستفادة من المعلومات المقارنة للمستثمرين، من خلال تزويد شركات التأمين بخيار عرض معلومات مقارنة حول الموجودات المالية.	
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	سيساعد التعديل على تجنب عدم التطابق المحاسبية المؤقت، وبالتالي، سيحسن فائدة المعلومات المقارنة للمستثمرين. يقوم بذلك من خلال تزويد شركات التأمين بخيار عرض معلومات مقارنة حول الأصول المالية.	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 12- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة
	تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي ينتج عنها عند الاعتراف الأولي بمبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة والخصم.	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بآلاف الريالات السعودية)

3 نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية الأخرى

يتكون النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى مما يلي:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
7,397,518	5,445,994	5,985,798	نقد في الصندوق
27,474,610	28,803,530	29,991,193	وديعة نظامية
			أرصدة لدى البنوك المركزية (حسابات جارية)
718,682	314,005	776,832	
1,323,000	5,799,920	959,907	متاجرة مع البنك المركزي السعودي
36,913,810	40,363,449	37,713,730	الإجمالي

وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليقات الصادرة عن البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى، يتعين على المصرف الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحت الطلب واستثمارات العملاء لأجل وحسابات العملاء الأخرى التي تحتسب في نهاية كل شهر ميلادي.

4 مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

تتكون المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مما يلي:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
1,117,039	2,056,541	14,179,193	حسابات جارية
25,111,188	24,013,126	15,236,774	متاجرة
(15,251)	(4,275)	(3,810)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
26,212,976	26,065,392	29,412,157	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

استثمارات، صافي

5

(أ) تتكون الاستثمارات مما يلي:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
			استثمارات مكتناه بالتكلفة المطفأة
22,654,808	22,611,987	22,670,009	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
39,351,872	48,102,603	63,662,675	صكوك
1,000,000	1,000,000	1,000,000	منتجات مهيكلة
(31,008)	(31,824)	(40,670)	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
62,975,672	71,682,766	87,292,014	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة
			استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,499,459	2,650,605	2,977,017	صناديق استثمارية
1,498,644	788,765	728,141	منتجات مهيكلة
-	32,680	32,315	صكوك
3,998,103	3,472,050	3,737,473	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
			استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
4,326,469	5,148,946	2,208,879	الاستثمارات في الأسهم
2,901,970	3,834,641	3,052,633	صكوك
(247)	(261)	(235)	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
7,228,192	8,983,326	5,261,277	إجمالي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
74,201,967	84,138,142	96,290,764	إجمالي الاستثمارات

(ب) فيما يلي ملخص التوزيع المحلي والدولي لاستثمارات المجموعة:

الإجمالي	دولية	محلية	30 يونيو 2022
			استثمارات مكتناه بالتكلفة المطفأة
59,582,684	6,115,195	53,467,489	صكوك بعمولة ثابتة
26,750,000	-	26,750,000	صكوك بعمولة عائمة
1,000,000	500,000	500,000	منتجات مهيكلة
(40,670)	-	(40,670)	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
87,292,014	6,615,195	80,676,819	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة
			استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,977,017	-	2,977,017	صناديق استثمارية
728,141	220,141	508,000	منتجات مهيكلة
32,315	-	32,315	صكوك بعمولة ثابتة
3,737,473	220,141	3,517,332	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
			استثمارات مكتناه من خلال الدخل الشامل الآخر:
3,052,633	1,853,394	1,199,239	صكوك بعمولة ثابتة
2,208,879	20,907	2,187,972	الاستثمارات في الأسهم
(235)	(235)	-	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
5,261,277	1,874,066	3,387,211	إجمالي الاستثمارات المكتناه من خلال الدخل الشامل الآخر
96,290,764	8,709,402	87,581,362	إجمالي الاستثمارات

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

5 الاستثمارات، صافي (تتمة)

(ب) فيما يلي ملخص التوزيع المحلي والدولي لاستثمارات المجموعة: (تتمة)

الإجمالي	دولية	محلية	31 ديسمبر 2021
			استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة
45,859,590	4,910,357	40,949,233	صكوك بعمولة ثابتة
24,855,000	-	24,855,000	صكوك بعمولة عائمة
1,000,000	500,000	500,000	منتجات مهيكلة
(31,824)	-	(31,824)	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
71,682,766	5,410,357	66,272,409	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة
			استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,650,600	-	2,650,600	صناديق استثمارية
788,770	288,770	500,000	منتجات مهيكلة
32,680	-	32,680	صكوك بعمولة ثابتة
3,472,050	288,770	3,183,280	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
			استثمارات مقتناة من خلال الدخل الشامل الأخر:
3,661,219	1,532,873	2,128,346	صكوك بعمولة ثابتة
5,322,368	194,329	5,128,039	الاستثمارات في الأسهم
(261)	(261)	-	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
8,983,326	1,726,941	7,256,385	إجمالي الاستثمارات المقتناة من خلال الدخل الشامل الأخر
84,138,142	7,426,068	76,712,074	إجمالي الاستثمارات
الإجمالي	دولية	محلية	30 يونيو 2021
			استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة
37,076,680	4,503,668	32,573,012	صكوك بعمولة ثابتة
24,930,000	-	24,930,000	صكوك بعمولة عائمة
1,000,000	500,000	500,000	منتجات مهيكلة
(31,008)	-	(31,008)	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
62,975,672	5,003,668	57,972,004	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة
			استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,499,459	-	2,499,459	صناديق استثمارية
1,498,644	969,775	528,869	منتجات مهيكلة
3,998,103	969,775	3,028,328	إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
			استثمارات مقتناة من خلال الدخل الشامل الأخر:
2,901,970	1,274,858	1,627,112	صكوك بعمولة ثابتة
4,326,469	20,907	4,305,562	الاستثمارات في الأسهم
(247)	(247)	-	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
7,228,192	1,295,518	5,932,674	إجمالي الاستثمارات المقتناة من خلال الدخل الشامل الأخر
74,201,967	7,268,961	66,933,006	إجمالي الاستثمارات

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

6 المشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة

يلخص الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية للمشتقات المتوافقة مع الشريعة مع تحليل بالمبالغ الاسمية. إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعكس مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

يقوم المصرف، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة وتغطية المخاطر:

(أ) مقايضات معدل الربح

تمثل مقايضات معدل الربح التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات معدل الربح، عادة ما تقوم الأطراف الأخرى بتبادل معدل الربح بسعر ثابت وبسعر عائم بعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. وفي حالة مقايضة معدل الربح بعملة مختلفة، فإنه يتم بموجبها تبادل أصل المبلغ زائداً دفع معدل الربح بسعر ثابت وبسعر عائم بعملة مختلفة.

(ب) العقود الآجلة والمستقبلية

العقود الآجلة والمستقبلية عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً للتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار الربح فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(ج) مقايضات صرف العملات الأجنبية

تمثل مقايضات صرف العملات الأجنبية اتفاقيات بين طرفين لمبادلة مبلغ معين بعملة ما مقابل مبلغ بعملة أخرى وفقاً للسعر الفوري الحالي والأسعار الآجلة المتداولة في السوق المشتركة بين البنوك. يقوم الطرفان بعد ذلك بتسوية المبالغ الاسمية للعملات الأجنبية الخاصة بهما والتي يحكمها السعر الآجل المحدد المتفق عليه مسبقاً، والذي يقل عند سعر الصرف الذي يتم تبادل الأموال به مستقبلاً.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية للمشتقات مع تحليل بالمبالغ الاسمية:

إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	30 يونيو 2022
			مقتناة لأغراض المتاجرة:
21,202,799	(588,281)	645,057	مقايضات معدل الربح
675,445	(36,332)	43,665	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
10,317,488	(12,105)	10,823	مقايضات صرف العملات الأجنبية
32,195,732	(636,718)	699,545	الإجمالي

إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	31 ديسمبر 2021
			مقتناة لأغراض المتاجرة:
17,305,197	(150,455)	179,694	مقايضات معدل الربح
227,966	(11,853)	12,224	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
7,443,526	(5,327)	16,664	مقايضات صرف العملات الأجنبية
24,976,689	(167,635)	208,582	الإجمالي

إجمالي القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	30 يونيو 2021
			مقتناة لأغراض المتاجرة:
12,318,407	(101,288)	121,619	مقايضات معدل الربح
333,676	(5,504)	6,356	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
3,188	(414)	215	مقايضات صرف العملات الأجنبية
12,655,271	(107,206)	128,190	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

7 التمويل، صافي

(أ) صافي التمويل المحتفظ به بالتكلفة المطفأة:

30 يونيو 2022	أفراد	شركات	الإجمالي
التمويل العامل	413,686,275	111,850,882	525,537,157
التمويل غير العامل	1,471,766	1,553,049	3,024,815
إجمالي التمويل	415,158,041	113,403,931	528,561,972
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	(4,923,964)	(3,937,278)	(8,861,242)
تمويل، صافي	410,234,077	109,466,653	519,700,730

31 ديسمبر 2021	أفراد	شركات	الإجمالي
التمويل العامل	369,450,683	89,568,028	459,018,711
التمويل غير العامل	1,500,097	1,510,003	3,010,100
إجمالي التمويل	370,950,780	91,078,031	462,028,811
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	(5,201,431)	(3,996,723)	(9,198,154)
تمويل، صافي	365,749,349	87,081,308	452,830,657

30 يونيو 2021	أفراد	شركات	الإجمالي
التمويل العامل	315,521,807	80,583,040	396,104,847
التمويل غير العامل	1,059,678	1,603,552	2,663,230
إجمالي التمويل	316,581,485	82,186,592	398,768,077
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل	(4,986,563)	(3,485,759)	(8,472,322)
تمويل، صافي	311,594,922	78,700,833	390,295,755

(ب) فيما يلي بيان الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة التمويل:

30 يونيو 2021	30 يونيو 2022	
7,471,356	9,198,154	الرصيد في بداية الفترة
1,969,530	1,776,265	المحمل للفترة
(968,564)	(2,113,177)	ديون معدومة مشطوبة
8,472,322	8,861,242	الرصيد في نهاية الفترة

(ج) يتكون مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والبنود خارج قائمة المركز المالي والموجودات المالية الاخرى المحملة على قائمة الدخل المرحلية الموجزة مما يلي:

30 يونيو 2021	30 يونيو 2022	
1,979,058	1,775,879	المحمل للفترة
(818,102)	(617,154)	مبالغ مستردة من تمويل مشطوب للفترة
1,160,956	1,158,725	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل، صافي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

7 التمويل، صافي (تنمة)

(د) فيما يلي بيان حركة التمويل حسب المراحل:

اجمالي القيمة الدفترية كما في 30 يونيو 2022			
المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)	المرحلة 2 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان)	المرحلة 3 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض)	الإجمالي
448,294,309	9,557,878	4,176,624	462,028,811
1,593,685	(1,571,577)	(22,108)	-
(4,168,754)	4,350,850	(182,096)	-
(699,536)	(1,251,995)	1,951,531	-
-	-	(2,113,177)	(2,113,177)
69,378,762	(1,253,625)	521,201	68,646,338
514,398,466	9,831,531	4,331,975	528,561,972

تمويل

1 يناير 2022

تحويلات:

محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على
مدى 12 شهراً
محول من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى
العمر ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على
مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
مبالغ مشطوبة
أعمال جديدة/تغييرات أخرى

اجمالي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021			
المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)	المرحلة 2 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان)	المرحلة 3 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض)	الإجمالي
311,275,457	8,460,233	3,447,767	323,183,457
1,538,438	(1,534,491)	(3,947)	-
(3,669,318)	3,836,110	(166,792)	-
(687,863)	(271,691)	959,554	-
-	-	(2,075,430)	(2,075,430)
139,837,595	(932,283)	2,015,472	140,920,784
448,294,309	9,557,878	4,176,624	462,028,811

تمويل

في 1 يناير 2021

تحويلات:

محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على
مدى 12 شهراً
محول من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى
العمر ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على
مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
مبالغ مشطوبة
أعمال جديدة/تغييرات أخرى

اجمالي القيمة الدفترية كما في 30 يونيو 2021			
المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)	المرحلة 2 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان)	المرحلة 3 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض)	الإجمالي
311,275,457	8,460,233	3,447,767	323,183,457
1,275,969	(1,272,543)	(3,426)	-
(2,677,165)	2,815,237	(138,072)	-
(447,508)	(365,825)	813,333	-
-	-	(968,564)	(968,564)
77,203,624	(1,156,947)	506,507	76,553,184
386,630,377	8,480,155	3,657,545	398,768,077

تمويل

في 1 يناير 2021

تحويلات:

محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على
مدى 12 شهراً
محول من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى
العمر ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على
مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
مبالغ مشطوبة
أعمال جديدة/تغييرات أخرى

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

7 التمويل، صافي (تتمة)

(هـ) فيما يلي بيان الحركة في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الانخفاض في قيمة التمويل حسب المراحل:

مخصص خسائر ائتمان كما في 30 يونيو 2022			
الإجمالي	المرحلة 3 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض)	المرحلة 2 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان)	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
9,198,154	3,158,765	2,326,414	3,712,975
-	(12,500)	(216,114)	228,614
-	(119,159)	251,624	(132,465)
(2,113,177)	530,461	(500,740)	(29,721)
1,776,265	1,616,514	296,157	(136,406)
8,861,242	3,060,904	2,157,341	3,642,997

مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لانخفاض قيمة التمويل
في 1 يناير 2022
تحويلات:
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
محول من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
مبالغ مشطوبة
صافي المحمل الفترة
30 يونيو 2022

مخصص خسائر ائتمان كما في 31 ديسمبر 2021			
الإجمالي	المرحلة 3 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض)	المرحلة 2 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان)	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
7,471,356	2,496,193	2,030,356	2,944,807
-	(2,284)	(312,458)	314,742
-	(95,161)	174,580	(79,419)
(2,075,430)	174,221	(126,873)	(47,348)
3,802,228	2,661,226	560,809	580,193
9,198,154	3,158,765	2,326,414	3,712,975

مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لانخفاض قيمة التمويل
في 1 يناير 2021
تحويلات:
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
محول من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
مبالغ مشطوبة
صافي المحمل الفترة
في 31 ديسمبر 2021

مخصص خسائر ائتمان كما في 30 يونيو 2021			
الإجمالي	المرحلة 3 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني منخفض)	المرحلة 2 (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان)	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
7,471,356	2,496,193	2,030,356	2,944,807
-	(4,557)	(172,552)	177,109
-	(68,054)	143,996	(75,942)
(968,564)	225,848	(186,684)	(39,164)
1,969,530	940,926	566,094	462,510
8,472,322	2,621,792	2,381,210	3,469,320

مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لانخفاض قيمة التمويل
في 1 يناير 2021
تحويلات:
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
محول من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
مبالغ مشطوبة
صافي المحمل الفترة
30 يونيو 2021

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

8 المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى مما يلي:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
1,314,974	1,749,131	1,654,924	حسابات جارية
12,770,282	16,203,009	40,877,100	استثمارات المصرف لأجل
14,085,256	17,952,140	42,532,024	الإجمالي

9 ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء حسب نوعها مما يلي:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
358,010,783	374,725,352	388,505,310	ودائع تحت الطلب
82,873,024	130,293,061	155,750,346	استثمارات العملاء لأجل
6,622,375	7,053,800	8,701,186	حسابات العملاء الأخرى
447,506,182	512,072,213	552,956,842	الإجمالي

تخضع كافة استثمارات العملاء لأجل لعقود مربحة وبالتالي فهي غير مرتبطة بعمولة.

10 التعهدات والالتزامات المحتملة

(أ) تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة مما يلي:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
4,331,889	5,213,221	6,610,834	اعتمادات مستندية
646,167	857,560	1,345,565	قبولات
6,453,379	7,731,576	11,985,738	خطابات ضمان
8,123,664	11,284,872	10,846,469	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
19,555,099	25,087,229	30,788,606	الإجمالي

(ب) الدعاوى القضائية

كما في 30 يونيو 2022، هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة خلال دورة أعمالها العادية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية. ولا تزال هذه الدعاوى قيد النظر من قبل الجهات المختصة.

تم تجنب مخصصات لبعض هذه الدعاوى القضائية بناءً على تقييم المستشارين القانونيين بالمصرف.

سُمي المصرف بالإضافة إلى العديد من المدعى عليهم في بعض الدعاوى القضائية التي رُفعت في الولايات المتحدة منذ العام 2002م. وقد نجح المصرف في الدفاع عن موقفه في جميع الدعاوى، والتي رُفعت جميعها بشكل نهائي من قبل المحاكم المختصة. وفيما يخص الدعاوى الجديدة التي رُفعت في العام 2016م، وتم رفضها، فقد قامت محكمة الاستئناف بنقض ذلك الرفض والسماح بإجراء كشف قضائي محدود و الذي بدأ في العام 2021م. وتؤمن إدارة المصرف أنه يمكن الدفاع عن موقف المصرف في الدعاوى المرفوعة ضده بنجاح، مع ملاحظة ان هناك جوانب تخضع لما يستجد خلال مراحل الترافع.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بآلاف الريالات السعودية)

10 التعهدات والالتزامات المحتملة (تتمة)

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة قد تؤدي إلى التعرض للمخاطر

يبين الجدول ادناه اجمالي القيمة الدفترية لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات التمويل و الضمانات المالية:

30 يونيو 2022					
اعتمادات مستندية	قبولات	خطابات الضمان	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	الإجمالي	
إجمالي القيمة الدفترية					
6,588,386	1,340,948	11,263,995	10,664,535	29,857,864	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
22,089	1,466	371,435	181,934	576,924	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
359	3,151	350,308	-	353,818	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
6,610,834	1,345,565	11,985,738	10,846,469	30,788,606	اجمالي الرصيد القائم في نهاية الفترة

30 يونيو 2022					
اعتمادات مستندية	قبولات	خطابات الضمان	التزامات غير قابلة لنقض لمنح الائتمان	الإجمالي	
مخصص خسائر ائتمانية لالتزامات تمويل و ضمانات مالية					
54,848	3,463	12,030	19,465	89,806	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
40	117	4,431	3,652	8,240	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
356	3,151	305,298	-	308,805	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
55,244	6,731	321,759	23,117	406,851	الإجمالي

31 ديسمبر 2021					
اعتمادات مستندية	قبولات	خطابات الضمان	التزامات غير قابلة لنقض لمنح الائتمان	الإجمالي	
إجمالي القيمة الدفترية					
5,186,457	856,792	7,006,356	11,065,878	24,115,483	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
24,328	768	356,166	210,608	591,870	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
2,436	-	369,054	8,386	379,876	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
5,213,221	857,560	7,731,576	11,284,872	25,087,229	اجمالي الرصيد القائم في نهاية السنة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بآلاف الريالات السعودية)

10 التعهدات والالتزامات المحتملة (تتمة)

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة قد تؤدي إلى التعرض للمخاطر (تتمة)

الإجمالي	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	خطابات الضمان	قبولات	اعتمادات مستندية	31 ديسمبر 2021
					مخصص خسائر ائتمانية للالتزامات تمويل و ضمانات مالية
83,115	6,982	13,780	821	61,532	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
4,912	2,043	2,727	39	103	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
327,564	5,551	319,577	-	2,436	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
415,591	14,576	336,084	860	64,071	الإجمالي

الإجمالي	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	خطابات الضمان	قبولات	اعتمادات مستندية	30 يونيو 2021
					إجمالي القيمة الدفترية
18,331,112	7,904,965	5,484,645	636,472	4,305,030	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
699,158	207,617	458,497	9,695	23,349	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
524,829	11,082	510,237	-	3,510	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
19,555,099	8,123,664	6,453,379	646,167	4,331,889	اجمالي الرصيد القائم في نهاية الفترة

الإجمالي	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	خطابات الضمان	قبولات	اعتمادات مستندية	30 يونيو 2021
					مخصص خسائر ائتمانية للالتزامات تمويل و ضمانات مالية
49,353	7,812	15,855	1,193	24,493	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
6,982	1,718	4,970	73	221	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
475,724	6,477	465,738	-	3,509	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
532,059	16,007	486,563	1,266	28,223	الإجمالي

11 الاحتياطات الأخرى

تشتمل الاحتياطات الأخرى على احتياطي استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر واحتياطي ترجمة عملات للعمليات الأجنبية واحتياطي مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والحصة في أرباح شركة زميلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بآلاف الريالات السعودية)

12 الزكاة

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). يحمل مصروف الزكاة على قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة. ولا يتم المحاسبة عن الزكاة كضريبة دخل لأنه لا يتم احتساب ضريبة مؤجلة بخصوص الزكاة.

13 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموجزة الموحدة مما يلي:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
7,397,518	5,445,994	5,985,798	نقد في الصندوق
6,635,117	12,736,869	21,753,291	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال 90 يوماً من تاريخ الشراء
718,682	314,005	776,832	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى (حسابات جارية)
1,323,000	5,799,920	959,907	متاجرة مع البنك المركزي السعودي
16,074,317	24,296,788	29,475,828	نقدية وشبه نقدية

14 قطاعات الأعمال

تقوم المجموعة بتحديد قطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بنشاطات المجموعة التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار الرئيسي، وبشكل أساسي من قبل الرئيس التنفيذي للمصرف، وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

تتم المعاملات بين القطاعات التشغيلية وفقاً للشروط والأحكام التجارية الاعتيادية. يتم قياس الإيرادات من الأطراف الخارجية المسؤولة أمام مجلس الإدارة بطريقة تتوافق مع الطريقة المستخدمة في قائمة الدخل الموجزة الموحدة. تشمل موجودات ومطلوبات القطاعات الموجودات والمطلوبات التشغيلية، والتي تمثل غالبية موجودات ومطلوبات المصرف.

لم تطرأ أية تغييرات على أسس تحديد القطاعات أو أسس قياس أرباح وخسائر القطاعات منذ 31 ديسمبر 2021.

لأغراض إدارية، تتكون المجموعة من أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

يشمل ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) الخاصة بالأفراد وأتعاب الخدمات المصرفية وأعمال الحوالات وخدمات السداد.	قطاع الأفراد:
يشمل ودائع كبار العملاء وعملاء الشركات والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة).	قطاع الشركات:
يشمل خدمات الخزينة والمرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومحفظة المتاجرة العالمية.	قطاع الخزينة:
يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:

فيما يلي تحليلاً بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 30 يونيو 2022 و 2021، وإجمالي دخل ومصاريف العمليات والدخل قبل الزكاة لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ لكل قطاع من قطاعات الأعمال:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

14 قطاعات الأعمال (تتمة)

الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	30 يونيو 2022
709,779,047	7,343,440	158,023,998	109,457,890	434,953,719	إجمالي الموجودات
627,865,864	580,216	56,283,513	253,583,527	317,418,608	إجمالي المطلوبات
12,370,714	53,975	1,288,984	1,839,012	9,188,743	دخل التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين
-	-	2,742,783	640,528	(3,383,311)	دخل/ (مصروف) العمليات ما بين القطاعات
12,370,714	53,975	4,031,767	2,479,540	5,805,432	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(1,463,779)	-	(263,083)	(1,081,946)	(118,750)	إجمالي العوائد على التمويل والاستثمارات
10,906,935	53,975	3,768,684	1,397,594	5,686,682	صافي الدخل من التمويل والاستثمار
2,310,420	384,493	665,693	382,282	877,952	أتعاب من خدمات مصرفية، صافي
544,623	-	174,530	88,885	281,208	دخل صرف عملات، صافي
342,444	115,658	208,095	3,131	15,560	دخل العمليات الأخرى، صافي
14,104,422	554,126	4,817,002	1,871,892	6,861,402	إجمالي دخل العمليات
(643,772)	(7,672)	(14,990)	(49,353)	(571,757)	استهلاك وإطفاء
(1,158,725)	-	(14,679)	(532,486)	(611,560)	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(2,945,343)	(142,554)	(89,616)	(248,067)	(2,465,106)	مصاريف تشغيلية أخرى
(4,747,840)	(150,226)	(119,285)	(829,906)	(3,648,423)	إجمالي المصاريف التشغيلية
9,356,582	403,900	4,697,717	1,041,986	3,212,979	الدخل قبل الزكاة

الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	30 يونيو 2021
546,139,237	4,446,039	131,723,082	77,762,808	332,207,308	إجمالي الموجودات
486,469,166	190,756	21,086,585	152,025,046	313,166,779	إجمالي المطلوبات
10,157,896	30,451	948,133	1,130,954	8,048,358	دخل التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين
-	-	1,809,804	(14,832)	(1,794,972)	دخل/ (مصروف) العمليات ما بين القطاعات
10,157,896	30,451	2,757,937	1,116,122	6,253,386	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(335,571)	-	(54,482)	(158,420)	(122,669)	إجمالي العوائد على التمويل والاستثمارات
9,822,325	30,451	2,703,455	957,702	6,130,717	صافي الدخل من التمويل والاستثمار
1,843,096	465,051	238,737	488,977	650,331	أتعاب من خدمات مصرفية، صافي
359,384	-	130,665	47,339	181,380	دخل صرف عملات، صافي
259,093	56,617	130,809	-	71,667	دخل العمليات الأخرى، صافي
12,283,898	552,119	3,203,666	1,494,018	7,034,095	إجمالي دخل العمليات
(539,402)	(5,614)	(10,877)	(29,066)	(493,845)	استهلاك وإطفاء
(1,160,956)	-	(3,757)	(49,139)	(1,108,060)	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(2,842,177)	(77,744)	(88,307)	(216,864)	(2,459,262)	مصاريف تشغيلية أخرى
(4,542,535)	(83,358)	(102,941)	(295,069)	(4,061,167)	إجمالي المصاريف التشغيلية
7,741,363	468,761	3,100,725	1,198,949	2,972,928	الدخل قبل الزكاة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

15 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

يستخدم المصرف التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: الأسعار المتداولة (بدون تعديل) في الأسواق النشطة لنفس الأداة أو أداة مماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها بتاريخ القياس.

المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى 1 الذي يتم رسده إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). وتشمل هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة؛ الأسعار المعلنة لأدوات مماثلة أو مشابهة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو أساليب التقييم الأخرى التي تكون فيها جميع المدخلات الجوهرية بشكل مباشر أو غير مباشر قابلة للملاحظة من بيانات السوق.

المستوى 3: مدخلات غير قابلة للملاحظة تتضمن هذه الفئة جميع الأدوات التي يتضمن أسلوب التقييم الخاص بها مدخلات غير قابلة للملاحظة ولدى المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها تأثير جوهري على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات يستند تقييمها على الأسعار المتداولة لأدوات مثيلة تحتاج إلى تعديلات جوهرية لا يمكن ملاحظتها أو افتراضات لتعكس الفروقات بين الأدوات.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن العملية تمت إما:

- في سوق رئيسية متاحة للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسية، في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات أو المطلوبات.

يوضح الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، بما في ذلك مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة والأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة:

30 يونيو 2022	القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
الموجودات المالية					
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة					
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - صناديق استثمارية	2,977,017	-	2,977,017	-	2,977,017
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	2,208,879	2,184,556	-	24,323	2,208,879
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	32,315	-	32,315	-	32,315
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	3,052,633	-	3,052,633	-	3,052,633
منتجات مهيكلة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	728,141	-	-	728,141	728,141
القيمة العادلة الإيجابية للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة	699,545	-	699,545	-	699,545
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة					
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	29,412,157	-	-	29,349,079	29,349,079
استثمارات مفتتاه بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-
مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي	22,670,009	-	-	22,937,923	22,937,923
صكوك	63,662,675	-	59,810,451	-	59,810,451
منتجات مهيكلة	1,000,000	-	-	948,258	948,258
إجمالي التمويل	528,561,972	-	-	526,655,892	526,655,892
الإجمالي	655,005,343	2,184,556	66,571,961	580,643,616	649,400,133
المطلوبات المالية					
مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة					
القيمة العادلة السلبية للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة	636,718	-	636,718	-	636,718
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة					
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	42,532,024	-	-	42,978,743	42,978,743
ودائع العملاء	552,956,842	-	-	555,797,165	555,797,165
الإجمالي	596,125,584	636,718	636,718	598,775,908	599,412,626

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

15 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	القيمة الدفترية	31 ديسمبر 2021
الموجودات المالية					
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة					
2,650,605	-	2,650,605	-	2,650,605	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - صناديق استثمارية
5,148,946	24,359	-	5,124,587	5,148,946	استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
32,680	-	32,680	-	32,680	صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
3,834,641	-	3,834,641	-	3,834,641	صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
788,765	788,765	-	-	788,765	منتجات مهيكلة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
208,582	-	208,582	-	208,582	القيمة العادلة الإيجابية للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة					
26,181,679	26,181,679	-	-	26,065,392	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
22,900,999	22,900,999	-	-	22,611,987	استثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة
49,324,606	-	49,324,606	-	48,102,603	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
1,038,043	1,038,043	-	-	1,000,000	صكوك
478,238,097	478,238,097	-	-	462,028,811	منتجات مهيكلة
590,347,643	529,171,942	56,051,114	5,124,587	572,473,012	إجمالي التمويل
المطلوبات المالية					
مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة					
167,635	-	167,635	-	167,635	القيمة العادلة السلبية للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة
18,198,581	18,198,581	-	-	17,952,140	المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
511,991,640	511,991,640	-	-	512,072,213	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
530,357,856	530,190,221	167,635	-	530,191,988	ودائع العملاء
الإجمالي					
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	القيمة الدفترية	30 يونيو 2021
الموجودات المالية					
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة					
2,499,459	-	2,499,459	-	2,499,459	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - صناديق استثمارية
4,326,469	24,376	-	4,302,093	4,326,469	استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,901,970	-	2,901,970	-	2,901,970	صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,498,644	1,498,644	-	-	1,498,644	منتجات مهيكلة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
128,190	-	128,190	-	128,190	القيمة العادلة الإيجابية للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة					
26,525,753	26,525,753	-	-	26,212,976	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
22,975,588	22,975,588	-	-	22,654,808	استثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة
38,494,166	-	38,494,166	-	39,351,872	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
1,039,226	1,039,226	-	-	1,000,000	صكوك
413,191,759	413,191,759	-	-	398,768,077	منتجات مهيكلة
513,581,224	465,255,346	44,023,785	4,302,093	499,342,465	إجمالي التمويل
المطلوبات المالية					
مطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة					
107,206	-	107,206	-	107,206	القيمة العادلة السلبية للأدوات المالية المشتقة المتوافقة مع الشريعة
14,166,089	14,166,089	-	-	14,085,256	المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
447,507,128	447,507,128	-	-	447,506,182	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
461,780,423	461,673,217	107,206	-	461,698,644	ودائع العملاء
الإجمالي					

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (بآلاف الريالات السعودية)

15 القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تمثل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المصنفة ضمن المستوى الثاني صناديق استثمارية تم تحديد قيمتها العادلة على أساس آخر صافي قيمة موجودات مفصح عنه بتاريخ قائمة المركز المالي المرحلية الموجزة الموحدة.

تم تقييم إجمالي التمويل المصنف بالمستوى الثالث باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة بمعدل العمولة الفعلي الحالي. تم تقييم الاستثمارات المكتتة بالتكلفة المطفأة، والمطلوبات إلى/ من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة الفعلية وفقاً لمعدلات المربحة السائدة بين البنوك السعودية (سابيور) / محفظة العوائد / معدلات المربحة للبنك المركزي السعودي.

قد تختلف القيمة التي تم الحصول عليها من نماذج التقييم ذات الصلة عن سعر المعاملة لأداة مالية. بالنسبة للفرق بين سعر المعاملة والقيمة التي تم الحصول عليها وفقاً لنماذج التقييم ويشار إليها عادة باسم "ربح وخسارة اليوم الواحد"، ويتم إطفائه على مدى عمر المعاملة أو تأجيله حتى يمكن تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام بيانات يمكن ملاحظتها في السوق، أو تحققه من خلال الاستبعاد. يتم إثبات التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة بدون عكس ربح وخسارة اليوم الواحد المؤجلة.

16 رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للمصرف من 4,000 مليون سهم، بقيمة 10 ريال سعودي لكل سهم كما في 30 يونيو 2022 (31 ديسمبر 2021: 2,500 مليون سهم، بقيمة 10 ريال سعودي لكل سهم، و 30 يونيو 2021: 2,500 مليون سهم، بقيمة 10 ريال سعودي لكل سهم).

17 ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بقسمة صافي الدخل المعدل بتكلفة صكوك الشريحة الأولى على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والقائمة بعد اعطاء تأثير رجعي لإصدار أسهم المنح 1,500 مليون سهم (الرجوع إلى الإيضاح 18)، المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة كما في 30 يونيو 2022 هو 4,000 مليون سهم. إن ربح السهم المخفض هو نفس ربح السهم الأساسي.

18 أسهم المنح

قرر مجلس إدارة مصرف الراجحي بموجب قراره المتخذ بالتصريح والمؤرخ في 1443/7/16 هـ الموافق 2022/2/17م بالتوصية إلى الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس مال المصرف عن طريق منح أسهم مجانية لمساهمي المصرف عن طريق رسملة 15,000 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة وذلك بمنح 3 أسهم لكل 5 أسهم مملوكة.

بتاريخ 7 شوال 1443 هـ (الموافق 8 مايو 2022)، وافقت الجمعية العمومية غير العادية على توصية مجلس إدارة المصرف بإصدار أسهم المنح الموصى بها.

19 صكوك الشريحة الأولى

في يناير 2022، أصدر المصرف من خلال ترتيب متوافق مع أحكام الشريعة صكوك الفئة (1) ("الصكوك") بقيمة 6,5 مليار ريال سعودي. إن هذه الصكوك هي أوراق مالية دائمة ولا يوجد بشأنها تواريخ استرداد محددة وتمثل حصة ملكية غير مقسمة لحاملي الصكوك في موجودات الصكوك، دون امتيازات أو أولوية بين بعضها البعض حيث يشكل كل صك التزاماً غير مضمون ومشروط وثنائي للمصرف مصنف ضمن حقوق الملكية. ومع ذلك، يكون للمصرف الحق الحصري في استرداد الصكوك أو استدعائها في 23 يناير 2027 أو بعد ذلك أو أي تاريخ لفترة التوزيع، وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الصكوك.

يُستحق معدل الربح المطبق على الصكوك الدفع بشكل ربع سنوي بتاريخ كل توزيع دوري، إلا عند وقوع حدث عدم دفع أو اختيار عدم السداد من قبل المصرف، حيث يجوز للمصرف وفقاً لتقديره المطلق، وفقاً لشروط وظروف معينة، اختيار عدم إجراء أي توزيعات. ولا يعتبر حدث عدم الدفع هذا أو اختيار عدم السداد أحداث تعثر ولن تكون المبالغ التي لم يتم دفعها تراكمية أو مركبة مع أي توزيعات مستقبلية.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بالآلاف الريالات السعودية)

كفاية رأس المال 20

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل البنك المركزي السعودي، والحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والحفاظ على قاعدة رأسمال قوية.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي من قبل إدارة المجموعة. وتتطلب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تعادل أو تزيد عن الحد الأدنى لبازل المحدد.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأسمالها وذلك باستخدام المعدلات المحددة من قبل البنك المركزي السعودي. تقوم هذه النسب بقياس مدى كفاية رأس المال، وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع قائمة المركز المالي الموحدة، والتعهدات والالتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية:

إن البنك المركزي السعودي ومن خلال تعميمه رقم 391000029731 بتاريخ 15 ربيع الأول 1439 هـ (الموافق 03 ديسمبر 2017)، والذي يتعلق بالمنهجية المرحلية والترتيبات الانتقالية للتوزيعات المحاسبية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 - الأدوات المالية، وجهت البنوك بأن يتم توزيع الأثر الأولي على نسبة كفاية رأس المال نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على مدى خمس سنوات.

وفي إطار التوجيهات للبنك المركزي السعودي بشأن المحاسبة والمعالجة التنظيمية لإجراءات الدعم الاستثنائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، فإنه يُسمح للبنوك بإضافة ما يصل إلى 100٪ من مبلغ تأثير اليوم الأول للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 على رأس مال الشريحة الأولى لفترة عامين كاملين تتضمن عام 2020 و2021 اعتباراً من إعداد القوائم المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020. يجب بعد ذلك تخفيض هذا المبلغ الإضافي من رأس المال بشكل تدريجي وثابت على مدى السنوات الثلاث التالية.

اعتباراً من يونيو 2021، اختارت المجموعة تطبيق توجيه البنك المركزي السعودي بإثبات 100٪ من مبلغ التعديل الانتقالي وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 في فئة حقوق الملكية المشتركة - الشريحة الأولى للبنك (1 CET). كما في يونيو 2022، أدى ذلك إلى زيادة بمبلغ 2,402 مليون ريال سعودي.

يلخص الجدول التالي الشريحة الأولى للموجودات المرجحة للمخاطر، ورأس المال الأساسي (1) ورأس المال المساند (2) ونسبة كفاية رأس المال الخاص بالمجموعة:

30 يونيو 2021	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2022	
334,060,240	385,415,205	430,666,348	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة بالمخاطر
33,318,660	37,798,847	37,798,847	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة بالمخاطر
3,447,195	2,414,738	2,671,508	مخاطر السوق للموجودات المرجحة بالمخاطر
370,826,095	425,628,790	471,136,703	إجمالي الشريحة الأولى - للموجودات المرجحة بالمخاطر
62,552,759	70,191,539	84,315,423	رأس المال الأساسي
4,175,753	4,817,690	5,383,329	رأس المال المساند
66,728,512	75,009,229	89,698,752	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند
			نسبة كفاية رأس المال
16.87%	16.49%	17.90%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
17.99%	17.62%	19.04%	نسبة رأس المال الأساسي والمساند

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (بالآلاف الريالات السعودية)

21 تأثير كوفيد-19 وبرنامج البنك المركزي السعودي

برنامج تأجيل الدفعات:

لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، قام البنك المركزي السعودي بإطلاق برنامج تأجيل الدفعات في مارس 2020 وذلك بتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة (المرحلة الأولى والثانية) وفقاً لتعريف البنك المركزي السعودي من خلال التعميم رقم 381000064902 وتاريخ 16 جمادى الآخرة 1438 هـ. تعتبر إعفاءات تأجيل سداد الأقساط بمثابة دعم للسيولة قصير الأجل لمعالجة النقص المحتمل في التدفقات النقدية للعمليات. تم تقييم الأثر المحاسبي للتغيرات أعلاه الخاصة بالتسهيلات الائتمانية وتمت معالجتها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 باعتبارها تعديلاً في شروط الاتفاقية. انتهى برنامج تأجيل الدفعات في 31 مارس 2022.

خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2022، تم إثبات مبلغ إجمالي قدره 71.8 مليون ريال سعودي (30 يونيو 2021: 29.3 مليون ريال سعودي) في قائمة الدخل بشأن اطفاء دخل المنحة للودائع ذات الصلة، وذلك بإجمالي دخل منحة مؤجل قدره 18,5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2022 (31 ديسمبر 2021: 22.8 مليون ريال سعودي). خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2022، تم إثبات مبلغ إجمالي قدره 35.9 مليون ريال سعودي (30 يونيو 2021: 19.8 مليون ريال سعودي) في قائمة الدخل بشأن اطفاء دخل المنحة للودائع ذات الصلة. تواصل المجموعة تقييم الوضع الاقتصادي الكلي الراهن وذلك يتضمن فيروس كورونا (كوفيد-19).

22 التحول من سعر الربح بين البنوك (إحلال سعر الربح المرجعي)

يتم حالياً إجراء مراجعة وإعادة هيكلة أساسية لمؤشرات أسعار الربح الرئيسية على مستوى العالم. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر تعديلات - على مرحلتين - على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي 7، والمعيار الدولي للتقرير المالي 4 والمعيار الدولي للتقرير المالي 16، من أجل معالجة المشكلات التي قد تؤثر على التقارير المالية بعد إحلال سعر الربح المرجعي بين البنوك، بما في ذلك استبداله بأسعار مرجعية بديلة تخلو من المخاطر. تسري تعديلات المرحلة الثانية على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021م أو بعد ذلك التاريخ وتتضمن طرق مساعدة وذلك بخصوص:

- المحاسبة على التغيرات في أسس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة تعديل سعر الربح المرجعي بين البنوك من خلال تحديث سعر الربح الفعال مما يؤدي إلى عدم وجود تأثير مباشر على قائمة الدخل. ينطبق هذا فقط عندما يكون التغيير ضرورياً كنتيجة مباشرة للتعديل، وأن الأساس الجديد في تحديد التدفقات النقدية التعاقدية يعادل اقتصادياً الأساس السابق، و
- السماح بالتغيرات على التحوط والتوثيق نتيجة لتعديل سعر الربح المرجعي بين البنوك دون التوقف عن علاقة التحوط الحالية المحتسبة.

المرحلة 2: تقدم التعديلات اعفاءً عملياً من بعض متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي. تتعلق هذه الاعفاءات بتعديلات الأدوات المالية وعقود الإيجار أو علاقات التحوط لتغطية المخاطر من خلال إحلال معدل ربح مرجعي في العقد مع معدل ربح مرجعي بديل.

في حال تغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو التزام مالي ما مقياساً بالتكلفة المضافة نتيجة إحلال سعر الربح المرجعي، تقوم المجموعة بتحديث معدل سعر الربح الفعال للأصل المالي أو الالتزام المالي لتعكس التغيير المطلوب من الإحلال. يجب التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لمعدل الربح المرجعي في حال تحقق الشروط التالية:

- أن التغيير ضروري كنتيجة للإحلال، و
- أن أساس التحديد للتدفقات النقدية التعاقدية يعادل اقتصادياً الأساس القديم أي الأساس قبل التغيير مباشرة.

في حال إجراء أي تعديل على أصل مالي أو التزام مالي إضافة إلى التعديلات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة بموجب إحلال معدل الربح المرجعي، يجب على المجموعة بدايةً بتحديث معدل الربح الفعال للأصل المالي أو الالتزام المالي لتعكس التغيير المطلوب في إحلال معدل الربح المرجعي. وبعد ذلك، طبقت المجموعة السياسات على المحاسبة عن التعديلات على التغييرات الإضافية.

تقدم التعديلات أيضاً استثناءً من استخدام سعر خصم معدل يعكس التغيير في معدل الربح عند قياس التزام الإيجار بسبب التعديل على عقد الإيجار المطلوب بموجب إحلال سعر الربح المرجعي.

لا يوجد لدى المجموعة عقود تتخذ من ليبور بالجنه الأسترليني مرجعاً لها، بما في ذلك المقايضات التي تخضع للتحويل بموجب بروتوكولات الاتحاد الدولي للمقايضات والمشتقات.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بآلاف الريالات السعودية)

22 التحول من سعر الريح بين البنوك (إحلال سعر الريح المرجعي) (تتمة)

خلال عام 2019، أنشأ مجلس الإدارة لجنة توجيهية تضم كبار موظفي إدارات المالية والمخاطر وتقنية المعلومات والخزانة والقانونية والالتزام، والمستشارين الخارجيين، وذلك بهدف الإشراف على خطة تحول المجموعة من لبيور بالدولار الأمريكي. وضعت اللجنة التوجيهية مشروع تحول لتلك العقود التي تتخذ من لبيور بالدولار الأمريكي مرجعاً لها لتحويلها إلى معدل التمويل المضمون لليلة واحدة، بهدف تقليل التعطيل المحتمل للأعمال وتخفيف آثار المخاطر التشغيلية والخسائر المالية المحتملة. يراعي مشروع التحول التغييرات في الأنظمة والإجراءات وإدارة المخاطر ونماذج التقييم، فضلاً عن معالجة الآثار الضريبية والمحاسبية ذات الصلة.

كما في 30 يونيو 2022، تم تحديد التغييرات المطلوبة على الأنظمة والعمليات والنماذج وبدأ تنفيذها بشكل جزئي. جرت اتصالات عامة مع الأطراف المقابلة، ولكن ثمة تغييرات خاصة بالعقود يتطلبها إحلال لبيور لم يتم اقتراحها أو الموافقة عليها بعد. حددت المجموعة أن مجالات المخاطر الأكثر أهمية الناشئة عن استبدال لبيور بالدولار الأمريكي تتمثل في تحديث الأنظمة والعمليات التي تتضمن العقود المتخذة من لبيور بالدولار الأمريكي مرجعاً لها؛ والتعديلات على تلك العقود أو البنود الحالية لمعدلات الربح البديلة/ التحول التي لا تعمل كما هو متوقع؛ وعدم التطابق في توقيت المشتقات والفروض التي يجري تحولها من لبيور بالدولار الأمريكي والأثر الناتج على إدارة المخاطر الاقتصادية؛ وتحديث عمليات تعيين التحوط. تستمر المجموعة بالمشاركة مع المشاركين في القطاع لضمان التحول بصورة منظمة إلى SOFR وتقليل المخاطر الناشئة عن التحول، وسواصل تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة باستبدال لبيور.

23 عملية تجميع الأعمال

في 1 فبراير 2022، اكملت المجموعة الإجراءات النظامية المتعلقة بالاستحواذ على كامل أسهم شركة إجابة للنظم المحدودة (إجابة) (شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة) بمبلغ نقدي قدره 657,815 ألف ريال سعودي.

تمت المحاسبة عن الشراء باستخدام طريقة الاستحواذ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 3 - عمليات تجميع الأعمال ("المعيار"). كما يتطلب المعيار، تعمل المجموعة حالياً على تخصيص ثمن الشراء لموجودات أو مطلوبات أو التزامات محتملة يمكن تحديدها. قامت المجموعة بالمحاسبة عن الاستحواذ بناءً على القيم العادلة المؤقتة للموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات التي تم تحملها في تاريخ الاستحواذ. سيتم الانتهاء من التعديلات على هذه القيم المؤقتة خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ كما هو مسموح به وفقاً للمعيار.

يبين الجدول التالي ملخصاً للمبالغ المثبتة بالقيمة العادلة للموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات التي تم تحملها في تاريخ الاستحواذ.

1 فبراير 2022	الموجودات
10,319	ممتلكات ومعدات حق الاستخدام
4,726	موجودات غير ملموسة
72,329	استثمارات
114,670	موجودات عقود
25,293	مصاريف مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
118,550	النقد وما في حكمه
149,232	مدنيون تجاريون وآخرون
495,119	إجمالي الموجودات
	المطلوبات
1,231	التزامات إيجار
123,553	داننون تجاريون وآخرون
67,130	مطلوبات عقود
4,757	مخصص زكاة وضريبة دخل
3,937	التزامات إيجار
124,147	تعويضات نهاية الخدمة
324,755	إجمالي المطلوبات
170,364	صافي موجودات إجابة بتاريخ الاستحواذ
487,451	شهرة مؤقتة ناتجة عن الاستحواذ - مصنفة ضمن موجودات أخرى.
657,815	إجمالي عوض الشراء

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
(بآلاف الريالات السعودية)

24 أرقام المقارنة

أعيد تنويب بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة بما يتماشى مع العرض للفترة الحالية.

25 موافقة مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية المرحلية الموجزة الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 05 محرم 1444 هـ (الموافق 03 أغسطس 2022).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين
كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

كي بي إم جي للاستشارات المهنية
واجهة الرياض، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي



شركة ارنست ويونغ للخدمات المهنية
المركز الرئيسي
برج الفيصلية - الدور الرابع عشر
طريق الملك فهد
من ب.ب. ٢٧٢٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصرف") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها جميعاً بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. وفيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)
الموافقين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التمويل	
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي تمويل المجموعة ٤٦٢,٠٢٨,٨ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠: ٣٢٣,١٨٣,٥ مليون ريال سعودي)، جنباً مقابلها مخصص خسائر ائتمان متوقعة قدره ٩,١٩٨,٢ مليون ريال سعودي (٢٠١٩: ٧,٤٧١,٤ مليون ريال سعودي).</p> <p>لقد اعتبرنا هذا كأمر مراجعة رئيسي، نظراً لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب من الإدارة إجراء أحكام وتقديرات هامة، وله أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. علاوة على ذلك، لا تزال جائحة كوفيد-١٩ تشكل تحديات للأعمال التجارية، وبالتالي زيادة مسؤوليات عدم التأكد والأحكام المطلوبة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - "الأدوات المالية". تشمل النواحي الرئيسية للأحكام ما يلي:</p> <p>١. تصنيف التمويل ضمن المراحل ١ و ٢ و ٣ استناداً إلى تحديد:</p> <p>(أ) التعرضات التي تشمل على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و</p> <p>(ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ المتعثرة.</p> <p>قامت المجموعة بتطبيق أحكام إضافية لتحديد وتقدير احتمالية الجهات المقرضة التي قد تكون مرت بزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، على الرغم من برامج الدعم الحكومية التي أدت إلى تأجيل سداد الأقساط لبعض الشرائح من الطرف المقابل. لم يتم اعتبار تأجيل سداد الأقساط في حد ذاته على أنه قد تسبب في زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.</p> <p>٢. الافتراضات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسارة في حالة التعثر عن السداد، والتعرض عند التعثر عن السداد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقييم الوضع المالي للطرف المقابل، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ووضع وإدراج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والمبنيروهات المرتبطة بها والاحتمالات المتوقعة.</p>	<p>قمنا بالحصول على فهم لتقييم الإدارة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتمويل وتعديلاته، بما في ذلك طريقة التصنيف الداخلي والسياسة المحاسبية والمنهجية الخاصة بالمجموعة، فضلاً عن أي تغييرات رئيسية تم إجراؤها خلال السنة.</p> <p>قمنا بمقارنة السياسة المحاسبية الخاصة بالمجموعة ومنهجية مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.</p> <p>قمنا بتقييم تصميم وتطبيق واختبار فعالية الضوابط الرقابية الرئيسية (بما في ذلك الضوابط الرقابية العامة لتقنية المعلومات وتطبيقاتها) فيما يتعلق بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ نماذج خسائر الائتمان المتوقعة (بما في ذلك الحوكمة المتعلقة بمراقبة النماذج والتحقق منها خلال السنة، والتعديلات للنموذج التي تم إجراؤها خلال السنة واعتماد المدخلات والافتراضات الرئيسية والمخصصات الإضافية للنموذج، إن وجدت)، ○ تصنيف التمويل إلى المراحل ١ و ٢ و ٣ والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتحديد التعثر/ التعرضات المنخفضة بشكل فردي، ○ أنظمة وتطبيقات تقنية المعلومات التي تقوم عليها نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، و ○ إدخال البيانات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>فيما يتعلق بعينة من العملاء، قمنا بتقييم:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ درجات التصنيف الداخلي المحددة من قبل الإدارة بناءً على نماذج التصنيف الداخلي بالمجموعة، وأخذنا درجات التصنيف المحددة في الاعتبار في ضوء ظروف السوق الخارجية ومعلومات القطاع المتوفرة، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرات جائحة كوفيد-١٩، كما قمنا بتحديد أنها كانت متوافقة مع درجات التصنيف المستخدمة كمدخلات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. ○ عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة.



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)
أمر المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل القروض والسلف (تتمة)	
<p>٣. الحاجة إلى إثبات مخصصات إضافية لاحقة باستخدام الأحكام الائتمانية الصادرة عن الخبراء لتعكس كافة عوامل المخاطر ذات الصلة باستمرار جائحة كوفيد-١٩ التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p>أدى تطبيق هذه الأحكام، لا سيما في ضوء جائحة كوفيد-١٩، إلى زيادة عدم التأكيد من التقديرات المتعلقة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتالي أثر على مخاطر المراجعة المرتبطة بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.</p> <p>انظر ملخص إيضاح السياسات المحاسبية الهامة (٣) و (٥) بشأن الانخفاض في قيمة الموجودات المالية؛ وإيضاح (٢) د (١) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقييم الانخفاض المستخدمة من قبل المجموعة؛ وإيضاح ٢-٧ الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة التمويل؛ وإيضاح ١-٢٧ (أ) للاطلاع على تفاصيل تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة؛ وإيضاح ٣٩ بشأن تأثير جائحة كوفيد-١٩ على خسائر الائتمان المتوقعة.</p>	<p>○ فيما يتعلق بعينة من التمويل ، قمنا بتقييم تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد ، بما في ذلك تأثير الضمانات ومصادر السداد الأخرى، إن وجدت.</p> <p>● قمنا بتقييم مدى ملاءمة ضوابط المجموعة بشأن تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان و"التعثر" وتحديد التعرضات "المنخفضة بشكل فردي"، وتصنيفات المراحل الناجمة. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بعينة من التعرضات، قمنا بتقييم مدى ملاءمة التصنيف المرحلي المقابل لمنشآت التمويل مع التركيز بشكل خاص على العملاء العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة (COVID-١٩) ، لا سيما أولئك الذين لا يزالون مؤهلين لتأجيل الأقساط بموجب برامج الدعم الحكومي المستندة إلى تعاميم البنك المركزي السعودي ("ساما") ذات الصلة والتي تحدد معايير التعريف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.</p> <p>● قمنا بتقييم إجراءات الحوكمة التي وضعتها المجموعة والعوامل النوعية التي أخذتها المجموعة بعين الاعتبار عند تطبيق المخصصات الإضافية أو إجراء أي تعديلات على مخرجات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة نظراً للقيود على البيانات أو النموذج أو أي شيء آخر.</p> <p>● قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل المجموعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية، مع مراعاة حالة عدم التأكيد والتقلبات التي تشهدها السيناريوهات الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-١٩.</p> <p>● قمنا باختبار مدى اكتمال ودقة البيانات التي تستند إليها عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.</p> <p>● قمنا، حيثما يقتضي ذلك، بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمساعدتنا في مراجعة عمليات الاحتساب في النموذج، وتقييم المخاطر وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد متغيرات الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية والأوزان المرجحة بالاحتمالات.</p> <p>● قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة.</p>



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام ٢٠٢١

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام ٢٠٢١، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملانم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)
الموقرين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)
وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة
الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرتها المجموع على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل المسؤولون الوحيدين عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والناتج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناء على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المجموعة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بأعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

كيسبي ام جي للاستشارات المهنية
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

خليل إبراهيم السديس
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٧١

إرنست ويونغ للخدمات المهنية
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

راشد سعود بن رشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٦٦

١٩ رجب ١٤٤٣ هـ
(٢٠ فبراير ٢٠٢٢)



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2021 و2020

(بالآلاف الريالات السعودية)		إيضاح	
2020	2021		
			الموجودات
47,362,522	40,363,449	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
28,654,842	26,065,392	5	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي
60,285,272	84,433,395	6	استثمارات، صافي
315,712,101	452,830,657	7	تمويل، صافي
1,541,211	1,411,469	9	استثمارات عقارية، صافي
10,234,785	10,665,799	8	ممتلكات ومعدات، صافي
5,033,990	7,901,754	10	موجودات أخرى، صافي
<u>468,824,723</u>	<u>623,671,915</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
10,764,061	17,952,140	11	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
382,631,003	512,072,213	12	ودائع العملاء
17,311,141	26,338,711	13	مطلوبات أخرى
<u>410,706,205</u>	<u>556,363,064</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
25,000,000	25,000,000	14	رأس المال
25,000,000	25,000,000	15	احتياطي نظامي
(134,728)	309,394	15	احتياطيات أخرى
<u>8,253,246</u>	<u>16,999,457</u>		أرباح مبقاة
<u>58,118,518</u>	<u>67,308,851</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>468,824,723</u>	<u>623,671,915</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي



الرئيس التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة الدخل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

(بالآلاف الريالات السعودية)		إيضاح	
2020	2021		
			الدخل
17,377,963	21,441,506	17	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(464,946)	(1,049,570)	17	العائد على إستثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية
16,913,017	20,391,936	17	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
2,659,680	3,933,107	18	أتعاب من الخدمات المصرفية، صافي
783,894	787,898		دخل من صرف العملات، صافي
364,669	603,457	19	دخل العمليات الأخرى، صافي
20,721,260	25,716,398		إجمالي دخل العمليات
			المصاريف
2,977,344	3,132,346	20	رواتب ومزايا الموظفين
1,118,148	1,141,932	9 ، 8	استهلاك وإطفاء
2,646,409	2,652,244	21	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
6,741,901	6,926,522		مصاريف العمليات قبل مخصص انخفاض الائتمان
2,165,740	2,345,086	7	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
8,907,641	9,271,608		إجمالي مصاريف العمليات
11,813,619	16,444,790		دخل السنة قبل الزكاة
(1,218,071)	(1,698,579)	37	الزكاة للسنة
10,595,548	14,746,211		صافي دخل السنة
4.24	5.90	22	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي



الرئيس التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و2020

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	إيضاح
10,595,548	14,746,211	صافي دخل السنة
		الدخل الشامل الآخر
		بنود لا يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
254,222	399,339	15 صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(179,605)	42,055	25 +15 - إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين
		بنود يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
6,696	(21,316)	15 فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
-	24,044	15 حصة في الدخل شامل الآخر لشركة زميلة
81,313	444,122	إجمالي الدخل الشامل الآخر
10,676,861	15,190,333	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي



الرئيس التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

	الإجمالي بالرّيالات السعودية	إجمالي أرباح مقترح توزيعها بالرّيالات السعودية	أرباح مبدئة بالرّيالات السعودية	احتياطيات أخرى بالرّيالات السعودية	احتياطي نظمي بالرّيالات السعودية	رأس المال بالرّيالات السعودية	إيضاح
	58,118,518	-	8,253,246	(134,728)	25,000,000	25,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
	14,746,211	-	14,746,211	-	-	-	صافي دخل السنة
	399,339	-	-	399,339	-	-	صافي التغير في القيمة المضافة للاستثمارات المدرجة بالقيمة المضافة من خلال الدخل الشامل الأخر
	42,055	-	-	42,055	-	-	إعادة تقييم التزامات متعلق نهاية الخدمة للموظفين
	(21,316)	-	-	(21,316)	-	-	صافي الحركة في احتياطي تحويل صلات احتياطية
	24,044	-	-	24,044	-	-	حصة في الدخل الشامل الأخر لشركة زميلة
	444,122	-	-	444,122	-	-	إجمالي الدخل الشامل الأخر المُثبت مباشرة في حقوق المساهمين
	15,190,333	-	14,746,211	444,122	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
	(2,500,000)	-	(2,500,000)	-	-	-	توزيعات أرباح لعم 2020
	(3,500,000)	-	(3,500,000)	-	-	-	توزيعات أرباح عن النصف الأول من عام 2021
	67,308,851	-	16,999,457	309,394	25,000,000	25,000,000	توزيعات أرباح عن النصف الأول من عام 2020 الرصيد في 31 ديسمبر 2020
	51,191,657	3,750,000	868,066	(216,041)	21,789,632	25,000,000	الرصيد المحلل في 31 ديسمبر 2019
	10,595,548	-	10,595,548	-	-	-	صافي دخل السنة
	254,222	-	-	254,222	-	-	صافي التغير في القيمة المضافة للاستثمارات المدرجة بالقيمة المضافة من خلال الدخل الشامل الأخر
	(179,605)	-	-	(179,605)	-	-	إعادة تقييم التزامات متعلق نهاية الخدمة للموظفين
	6,696	-	-	6,696	-	-	صافي الحركة في احتياطي تحويل صلات احتياطية
	81,313	-	-	81,313	-	-	صافي الدخل الشامل الأخر المُثبت مباشرة في حقوق المساهمين
	10,676,861	-	10,595,548	81,313	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
	(3,750,000)	(3,750,000)	(3,210,368)	-	3,210,368	-	محول إلى الاحتياطي للنظامي
	58,118,518	-	8,253,246	(134,728)	25,000,000	25,000,000	توزيعات أرباح عن النصف الثاني من عام 2019 الرصيد في 31 ديسمبر 2020

تشكل الإيضاحات المرتبطة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

(بالآلاف الريالات السعودية)		إيضاح
2020	2021	
11,813,619	16,444,790	
(33,441)	37,897	19
1,080,171	1,116,280	8
37,977	25,652	9
(10,256)	(47,511)	19
2,165,740	2,345,086	7
(42,944)	(32,030)	19
(2,796,037)	(5,343,990)	
9,846,917	4,345,399	
(68,195,037)	(139,463,642)	
(4,615,776)	(585,805)	
(609,530)	(2,889,081)	
8,544,457	7,188,079	
70,225,180	129,441,210	
(958,351)	9,457,298	
(2,032,674)	(2,086,251)	37
24,420,015	19,953,381	
(945,685)	(2,386,485)	8
48,234	886,701	
(2,528,010)	(2,342,405)	
163,231	178,363	
23,898,760	7,852,423	
(29,548,322)	(28,691,735)	
(8,911,792)	(24,503,138)	
(3,750,000)	(6,000,000)	23
(42,261)	(37,357)	
(3,792,261)	(6,037,357)	
11,715,962	(10,587,114)	
21,111,399	32,827,361	
32,827,361	22,240,247	24
17,579,469	21,446,997	
(147,912)	(417,115)	
17,431,557	21,029,882	
254,222	399,339	
-	24,044	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة





شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

1. عام

(أ) التأسيس والعمل

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شركة مساهمة سعودية، ("المصرف")، وتم الترخيص بإنشائها بالمرسوم الملكي رقم م/59 بتاريخ 3 ذو القعدة 1407 هـ (الموافق 29 يونيو 1987) ووفقاً لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) بتاريخ 26 شوال 1407 هـ (الموافق 23 يونيو 1987).

يعمل المصرف بموجب السجل التجاري رقم 1010000096 وعنوان المركز الرئيسي للمصرف هو كما يلي:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
8467 طريق الملك فهد - حي المروج
وحدة رقم 1
الرياض 12263-2743
المملكة العربية السعودية

تتمثل أغراض المصرف في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ووفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه. يقوم المصرف بمزاوله العمليات المصرفية والاستثمارية، داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع عددها 574 فرعاً (2020: 591 فرعاً) بما فيها الفروع المتواجدة خارج المملكة، وبلغ عدد الموظفين 15,078 موظفاً (2020: 13,716 موظفاً). كما قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة (يشار إليها فيما بعد مع المصرف مجتمعين بـ "المجموعة") والذي يملك جميع أو غالبية الحصص فيها كما هو موضح أدناه (انظر أيضاً الإيضاح 3 (ب)):

نسبة الملكية %

اسم الشركة التابعة

	2020	2021	
شركة تدير العقارية - السعودية (سابقاً: شركة الراجحي للتطوير العقاري)	100%	100%	شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري للمصرف من خلال نقل والاحتفاظ بسندات ملكية العقارات تحت اسمها نيابة عن المصرف، وتحصيل إيرادات بيع بعض الممتلكات التي تباع من قبل المصرف، وتقديم خدمات الاستشارات العقارية والهندسية، وتقديم خدمة توثيق وتسجيل العقارات، والإشراف على تقييم العقارات.
شركة الراجحي المحدودة - ماليزيا	100%	100%	مصرف إسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، منشأً ويعمل في ماليزيا.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

نسبة الملكية %		اسم الشركة التابعة
2020	2021	
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/ أو لتقديم خدمات الوساطة المالية، والتغطية والإدارة والاستشارات والترتيبات والحفظ.		شركة الراجحي المالية – السعودية
100%	100%	بنك الراجحي – الكويت
فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة والأحجار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون المصرفي المعمول به.		بنك الراجحي – الأردن
100%	100%	بنك الراجحي – الكويت
فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة والأحجار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون المصرفي المعمول به.		بنك الراجحي – الأردن
99%	99%	شركة وكالة تكافل الراجحي – السعودية
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل لتسيير أنشطة وساطة التأمين وفقاً لاتفاق الوكالة مع شركة الراجحي للتأمين التعاوني.		شركة الراجحي للخدمات الإدارية – السعودية
100%	100%	شركة الراجحي للخدمات الإدارية – السعودية
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل على تقديم التمويل الاستهلاكي المصغر، والتأجير التمويلي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.		شركة إيمان للتمويل – السعودية
100%	100%	شركة إيمان للتمويل – السعودية
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل على تقديم عقود التأجير التمويلي، لتنظيم بيانات العقود وتبسيط إجراءات التقاضي.		شركة توثيق – السعودية
100%	100%	شركة توثيق – السعودية
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر كايمان بهدف إدارة المعاملات المتعلقة بالخبزينة نيابة عن المصرف.		الراجحي للأسواق المالية المحدودة
100%	100%	الراجحي للأسواق المالية المحدودة
-	100%	شركة الحلول الرقمية العالمية (نيوليب)
شركة مساهمة مغلقة مملوكة للمصرف لغرض مزاوله الأعمال الفنية في الخدمات المالية وأنظمة السداد الرقمية والتسويات المالية والخدمات ذات الصلة.		شركة الحلول الرقمية العالمية (نيوليب)

بما أن جميع الشركات التابعة مملوكة بشكل كلي أو شبه كلي من قبل المصرف، فإن الحصص غير المسيطرة تعتبر غير جوهرية وبالتالي لم يتم الإفصاح عنها. تم توحيد جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

1. عام (تتمة)

(ب) الهيئة الشرعية

التزاماً من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، قام المصرف منذ نشأته بتأسيس هيئة شرعية، لضمان خضوع أعمال المصرف لموافقتها ورقابتها. نظرت الهيئة الشرعية في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

2. أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة:
- وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، و
- تماشياً مع أحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف.

(ب) أسس القياس والإعداد

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية في قائمة المركز المالي الموحدة:

- يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة،
- يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة،
- يتم قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة،
- يتم قياس الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم المسددة نقدًا بالقيمة العادلة، و
- يتم إثبات التزامات المنافع المحددة بالقيمة الحالية للالتزامات المستقبلية باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

تعرض المجموعة قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لترتيب السيولة. وتم عرض تحليلاً بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة (متداول) وأكثر من 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة (غير متداول) في الايضاح 2-27.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية لعمليات المجموعة ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي، باستثناء ما يذكر خلاف ذلك.

(د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة أن تمارس حكمها أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام باستمرار وذلك على أساس الخبرة السابقة وبعض العوامل الأخرى التي تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل هذه الظروف. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي يعدل فيها التقدير وذلك عندما يؤثر التعديل فقط على تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل أو الفترات المستقبلية إذ كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية أو المستقبلية.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة، والتي لديها مخاطر هامة قد تؤدي إلى حدوث تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. تستند المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة المتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لتغيرات السوق أو الظروف الخارجة عن سيطرة المجموعة. وتنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها. وفيما يلي الأمور الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

2. أسس الإعداد (تتمة)

(د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

(1) خسائر الائتمان المتوقعة عن الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 لجميع فئات الموجودات المالية إبداء حكماً، وبالأخص، تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل وأن التغييرات التي تطرأ عليها قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تقوم المجموعة بحساب خسائر الائتمان المتوقعة من خلال نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختبار المدخلات المتغيرة واعتمادها المتبادل. تتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، مثل احتمال التعثر عن السداد، والتعرض عند التعثر عن السداد والخسارة في حالة التعثر عن السداد، التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية ما يلي:

1. اختيار طريقة التقدير أو منهجية النماذج التي تعتبر أحكاماً محاسبية:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للدرجات الفردية،
- المعايير التي وضعتها المجموعة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية ولذا يجب قياس المخصصات الخاصة بالموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتقييم النوعي،
- تقسيم الموجودات المالية عند تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي،
- تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الصيغ المختلفة واختبار المدخلات،
- تحديد الروابط بين تصورات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد، و
- اختيار تصورات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية والأوزان المرجحة بالاحتمالات لها لاستخراج المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

2. اختيار المدخلات لتلك النماذج، والترابط بين تلك المدخلات مثل سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية.

- قياس القيمة العادلة (إيضاح 29)،
- إدارة مخاطر الائتمان (إيضاح 1-27-أ)،
- درجات مخاطر الائتمان (إيضاح 1-27-أ-3)،
- تصنيف الاستثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 3-و-1-1)،
- تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها (إيضاح 2-د-3)،
- الاستهلاك والإطفاء (إيضاحي 3-ي و 8)
- رواتب ومصاريف الموظفين (إيضاح 20)
- المنحة الحكومية (إيضاح 3-ج)

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم المجموعة بقياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل ما أو الذي يتم دفعه لتسوية التزام في معاملة نظامية بين المتعاملين في السوق بتاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في ظل عدم توفر سوق رئيسي، في السوق الأكثر فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن يكون متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وبافتراض أن تصرف المتعاملين في السوق يصب في مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من استخدام الموجودات من خلال أقصى وأفضل استخدام لها، أو عن طريق بيعها إلى متعاملين آخرين في السوق يقومون باستخدام الموجودات بأقصى وأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، من خلال زيادة استخدام المدخلات ذات العلاقة القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، المشار إليه أدناه، وذلك على أساس أدنى مستوى مدخلات والذي يكون جوهرياً لقياس القيمة العادلة ككل:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

2. أسس الإعداد (تتمة)

(د) الأحكام والتقدير والتفويضات المحاسبية الهامة (تتمة)

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

- المستوى 1 - الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
 - المستوى 2 - مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى 1 الذي يتم رصده إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). وتشمل هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة؛ الأسعار المعلنة لأدوات مماثلة أو مشابهة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو أساليب التقييم الأخرى التي تكون فيها جميع المدخلات الجوهرية بشكل مباشر أو غير مباشر قابلة للملاحظة من بيانات السوق.
 - المستوى 3 - المدخلات غير القابلة للملاحظة تشمل هذه الفئة كافة الأدوات المالية التي يتضمن استخدام طريقة التقييم بشأنها المدخلات غير القابلة للملاحظة ويكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثر جوهري على تقييم الأداة المالية. تشمل هذه الفئة الأدوات المالية التي يتم تقييمها على أساس الأسعار المتداولة لأدوات مشابهة ويتعين بشأنها إجراء تقديرات أو تعديلات غير قابلة للملاحظة الهامة لعكس الفروقات بين الأدوات المالية.
- بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم المجموعة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقييم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

(3) تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة لأحكام الإدارة، وهي مبيّنة في (إيضاح 3-ب).

إدارة الصناديق الاستثمارية:

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تشمل أية أرباح مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه، فإنها لم تقم بتوحيد تلك الصناديق في قوائمها المالية.

(4) مخصصات المطلوبات والأعباء

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية في سياق الأعمال الاعتيادية. تقوم الإدارة بإيداء أحكاماً بشأن احتمالية تحقق أي مطالبات من خلال تجنب مخصصات. إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد. ويعتمد توقيت وتكاليف المطالبات على الإجراءات النظامية المتبعة.

(5) مبدأ الاستمرارية المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية، والذي يتطلب النظر في تحقيق الموجودات وسداد الالتزامات خلال دورة الأعمال العادية. وقد قامت إدارة المجموعة بتقييم مقدره المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وإنها مقتنعة بأنه يوجد لدى المجموعة الموارد الكافية لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم لدى الإدارة بأي حالات عدم تأكد هامة قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية المحاسبي.

(6) تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار لغرض احتساب التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام، تأخذ الإدارة كافة الحقائق والظروف ذات العلاقة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم إدراج خيارات التجديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) في مدة عقد الإيجار فقط في حال ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة تجديد عقد الإيجار أو عدم إنهائه. تقوم المجموعة أيضاً بإعادة تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة هذه الخيارات إذا كان هناك حدث مهم أو تغيير مهم في الظروف التي تقع تحت سيطرتها.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مبينة أدناه:

أ) التغيرات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، فيما عدا أثر المعايير والتفسيرات والتعديلات أدناه والتي أصبحت سارية المفعول على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعد ذلك التاريخ:

- التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي 4 والمعيار الدولي للتقرير المالي 16 لإحلال سعر الريح المرجعي - المرحلة الثانية:

يتم حالياً إجراء مراجعة وإعادة هيكلة أساسية لمؤشرات أسعار الريح الرئيسية على مستوى العالم. ويقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل إرشاداته على مرحلتين لتسهيل عملية التحول من سعر الريح بين البنوك بشكل أكثر سلاسة. وقد قامت المجموعة بتطبيق المرحلة الأولى في 2020، والتي كانت في المقام الأول عبارة عن تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (9) ومعيار المحاسبة الدولي (39) والمعيار الدولي للتقرير المالي (7)، وتم تقديم الإفصاحات ذات الصلة بالمرحلة الأولى في (إيضاح 3-د).

تعالج تعديلات المرحلة الثانية القضايا التي تنشأ عن تنفيذ عمليات إحلال سعر الريح، بما في ذلك استبدال سعر ربح مرجعي بأخر بديل. توفر تعديلات المرحلة الثانية إعفاءات مؤقتة إضافية من تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 على علاقات التحوط المتأثرة بشكل مباشر بإحلال سعر الريح بين البنوك. ومع أن التطبيق ليس إلزامياً لنهاية سبتمبر 2021، يُسمح بالتطبيق المبكر. يبين الإيضاح 3-د أثر تلك التعديلات على المجموعة.

تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعد ذلك التاريخ.

- التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 " عقود الإيجار " - امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد - 19:

نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تم منح امتيازات الإيجار للمستأجرين. قد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً متنوعة، بما في ذلك إعفاءات السداد وتأجيل دفعات الإيجار. في 28 مايو 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 يوفر وسيلة عملية لاختيارية للمستأجرين من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد-19 بعد تعديلاً لعقد الإيجار. يمكن للمستأجرين اختيار المحاسبة عن امتيازات الإيجار هذه بنفس الطريقة التي كانوا سيفعلون بها إذا لم تكن تعديلات إيجار. وفي حالات عديدة، يؤدي ذلك إلى المحاسبة عن امتيازات الإيجار كدفعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى الدفع.

تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2020 أو بعد ذلك التاريخ.

تبين للمجموعة أن هذه التعديلات ليس لها أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

ب) أسس التوحيد

تشتمل هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للمصرف والشركات التابعة له المبينة في (إيضاح 1). يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمصرف، باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم إجراء تغييرات على السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة كي تتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

إن الشركات التابعة هي تلك الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها عندما تكون عرضة أو تمتلك الحق في عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. يتم تضمين القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ فقدان المجموعة للسيطرة على الشركة المستثمر فيها.

أعدت القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة وأساليب التقييم للمعاملات المماثلة وغيرها من الأحداث في ظروف مماثلة. وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها عندما فقط عندما يتوفر لدى المجموعة ما يلي:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها)،
- التعرض لعوائد متغيرة أو الحصول على حقوق منها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة) (ب) أسس التوحيد (تتمة)

أما في الحالات التي تكون فيها حقوق المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو ما يماثلها من الحقوق في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الوقائع والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها، ويشمل ذلك:

- أي ترتيب تعاقدي مع حملة حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها،
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى، و
- حقوق التصويت الفعلية والمحتملة للمجموعة الممنوحة لها من أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم..

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغييرات في واحدة أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة. ويتم احتساب التغيير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كعمالة حقوق ملكية. وإذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تقوم بما يلي:

- التوقف عن إثبات موجودات ومطلوبات الشركة التابعة،
- التوقف عن إثبات القيمة الدفترية لأي حقوق ملكية غير مسيطرة،
- التوقف عن إثبات فروق التحويل المترجمة المسجلة في حقوق المساهمين،
- إثبات القيمة العادلة للعرض المستلم،
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به،
- إثبات أي فائض أو عجز في قائمة الدخل الموحدة، و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المبقاة، حسب ما هو ملائم، والذي يكون مطلوباً إذا قامت المجموعة بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات الصلة.

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات المتداخلة بين شركات المجموعة والإيرادات والمصاريف الناتجة عن هذه المعاملات عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

(ج) المنح الحكومية

تقوم المجموعة بإثبات المنح الحكومية المتعلقة بالدخل في حالة وجود تأكيد معقول باستلامها والتزام المجموعة بالشروط المرتبطة بالمنحة. تعامل المنفعة من الوديعة الحكومية بمعدلات تقل عن معدلات العمولة السائدة في السوق كمنحة حكومية متعلقة بالدخل. يتم إثبات الوديعة بأقل من المعدلات السائدة في السوق وقياسها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 – الأدوات المالية. تقاس المنفعة بمعدلات تقل عن معدلات العمولة السائدة في السوق كفرق بين القيمة العادلة الأولية للوديعة التي يتم تحديدها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، والمتحصلات المستلمة. يتم المحاسبة عن المنفعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20- المحاسبة عن المنح الحكومية. يتم إثبات المنحة الحكومية في قائمة الدخل وفق أسس منتظمة على مدى الفترة التي تقوم فيها المجموعة بإثبات التكاليف ذات العلاقة التي سيتم التعويض عنها. لا يتم إثبات دخل المنحة إلا عندما تكون المجموعة هي المستفيد النهائي. وفي الحالات التي يكون فيها العميل هو المستفيد النهائي، تقوم المجموعة فقط بتسجيل المبالغ المستحقة القبض أو الدفع ذات الصلة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تمة)

(د) التحول من سعر الريح بين البنوك (إحلال سعر الريح المرجعي)

يتم حالياً إجراء مراجعة وإعادة هيكلة أساسية لمؤشرات أسعار الريح الرئيسية على مستوى العالم. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر تعديلات - على مرحلتين - على المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقرير المالي 7، والمعيار الدولي للتقرير المالي 4 والمعيار الدولي للتقرير المالي 16، من أجل معالجة المشكلات التي قد تؤثر على التقارير المالية بعد إحلال سعر الريح المرجعي، بما في ذلك استبدال أسعار الريح بين البنوك الحالية بأسعار بديلة خالية من المخاطر. تسري تعديلات المرحلة الثانية على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعد ذلك التاريخ وتشمل الوسائل العملية المتعلقة بما يلي:

- المحاسبة عن التغيرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة إحلال سعر الريح بين البنوك من خلال تحديث سعر الريح الفعلي، مما يؤدي إلى عدم وجود تأثير مباشر على قائمة الدخل. ولا ينطبق هذا إلا عندما يكون التغيير ضرورياً كنتيجة مباشرة للإحلال، ويكون الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئاً من الناحية الاقتصادية للأساس السابق؛ و

- السماح بالتغيرات في تغطية المخاطر المخصصة وتوثيق التغطية كنتيجة لإحلال سعر الريح بين البنوك، دون توقف أداة التغطية الحالية التي يتم المحاسبة عنها.

توفر تعديلات المرحلة الثانية إعفاءً عملياً من بعض المتطلبات الواردة في المعايير الدولية للتقرير المالي. تتعلق هذه الإعفاءات بتعديلات على الأدوات المالية عقود الإيجار أو علاقات التحوط الناتجة عن إحلال سعر الريح المرجعي في العقد بسعر مرجعي بديل جديد.

في حال تغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المقاس بالتكلفة المطفأة نتيجة إحلال سعر الريح المرجعي، فعندئذٍ تقوم المجموعة بتحديث سعر الريح الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي ليعكس التغير الذي تتطلبه عملية الإحلال. يتطلب إحلال سعر الريح المرجعي إحداث تغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- التغيير ضروري كنتيجة مباشرة للإحلال؛ و
- الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئاً اقتصادياً للأساس السابق - أي الأساس قبل التغيير مباشرة.

عندما تم إجراء التغييرات على الأصل أو الالتزام المالي بالإضافة إلى التغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية التي يتطلبها إحلال سعر الريح المرجعي، قامت المجموعة أولاً بتحديث سعر الريح الفعلي للأصل أو الالتزام المالي ليعكس التغير الذي يتطلبه إحلال سعر الريح المرجعي. بعد ذلك، طبقت المجموعة السياسات الخاصة بالمحاسبة عن التعديلات على التغييرات الإضافية.

توفر التعديلات أيضاً استثناءً لاستخدام معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغير في سعر الريح عند إعادة قياس التزام عقد الإيجار بسبب تعديل عقد الإيجار الذي يتطلبه إحلال سعر الريح المرجعي.

لا يوجد لدى المجموعة أي عقود تتخذ من ليبور بالجنه الاسترليني مرجعاً لها، بما في ذلك المقايضات التي تخضع للتحول بموجب بروتوكولات الاتحاد الدولي للمقايضات والمشتقات.

خلال عام 2019، أنشأ مجلس الإدارة لجنة توجيهية تضم كبار موظفي إدارات المالية والمخاطر وتقنية المعلومات والخزانة والقانونية والالتزام، والمستشارين الخارجيين، وذلك بهدف الإشراف على خطة تحول المجموعة من ليبور بالدولار الأمريكي. وضعت اللجنة التوجيهية مشروع تحول لتلك العقود التي تتخذ من ليبور بالدولار الأمريكي مرجعاً لها لتحويلها إلى معدل التمويل المضمون لليلة واحدة، بهدف تقليل التعطيل المحتمل للأعمال وتخفيف آثار المخاطر التشغيلية والخسائر المالية المحتملة. يراعي مشروع التحول التغييرات في الأنظمة والإجراءات وإدارة المخاطر ونماذج التقييم، فضلاً عن معالجة الآثار الضريبية والمحاسبية ذات الصلة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) التحول من سعر الربح بين البنوك (إحلال سعر الربح المرجعي) (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2021، تم تحديد التغييرات المطلوبة على الأنظمة والعمليات والنماذج وبدأ تنفيذها بشكل جزئي. جرت اتصالات عامة مع الأطراف المقابلة، ولكن ثمة تغييرات خاصة بالعقود يتطلبها إحلال لايبور لم يتم اقتراحها أو الموافقة عليها بعد. حددت المجموعة أن مجالات المخاطر الأكثر أهمية الناشئة عن استبدال لايبور بالدولار الأمريكي تتمثل في تحديث الأنظمة والعمليات التي تتضمن العقود المتخذة من لايبور بالدولار الأمريكي مرجحاً لها؛ والتعديلات على تلك العقود أو البنود الحالية لمعدلات الربح البديلة/ التحول التي لا تعمل كما هو متوقع؛ وعدم التطابق في توقيت المشتقات والتمويلات التي يجري تحولها من لايبور بالدولار الأمريكي والأثر الناتج على إدارة المخاطر الاقتصادية؛ وتحديث عمليات تعيين التحوط. لا تزال المجموعة منخرطة مع المشاركين في القطاع لضمان التحول بصورة منظمة إلى معدل التمويل المضمون لليلة واحدة وتقليل المخاطر الناشئة عن التحول وستستمر في تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة باستبدال لايبور بالدولار الأمريكي.

يوضح الجدول أدناه تعرض المجموعة في نهاية السنة لأسعار الربح بين البنوك الخاضعة للإحلال والتي لم تتحول بعد إلى أسعار الربح الخالية من المخاطر. يستبعد الجدول حالات التعرض لأسعار الربح بين البنوك التي ستنتهي قبل أن يكون التحول مطلوباً.

بآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2021	القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة	القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المشتقة	القيمة الاسمية للمشتقات
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (1 شهراً)	317,586	-	384,792
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (3 أشهر)	3,345,365	-	2,212,425
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (6 شهراً)	6,089,422	-	9,194,380
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (12 شهراً)	397,709	-	-
الإجمالي	10,150,082	-	11,791,597

بآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2020	القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة	القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المشتقة	القيمة الاسمية للمشتقات
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (1 شهراً)	24,000	-	23,019
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (3 أشهر)	3,246,250	-	563,250
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (6 شهراً)	7,160,000	-	6,926,443
وفقاً للليور بالدولار الأمريكي (12 شهراً)	-	-	-
الإجمالي	10,430,250	-	7,512,712

(هـ) الاستثمار في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي منشأة تمارس المجموعة تأثيراً هاماً (وليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو ترتيباً مشتركاً. تقيد الاستثمارات في الشركة الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة، زاندا التغييرات لما بعد الشراء في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة، ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. يتم إثبات حصة المجموعة في أرباح أو خسائر الشركات الزميلة لما بعد الشراء في قائمة الدخل الموحدة، بينما تدرج حصتها في التغييرات في الدخل الشامل الآخر لما بعد الشراء في الدخل الشامل الآخر المدرج ضمن حقوق المساهمين. تعدل التغييرات التراكمية لما بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. تقلل التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها القيمة الدفترية للاستثمار.

يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً بشأن الاستثمار في شركة زميلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بحيث تبقى القيمة الدفترية للاستثمار في قائمة المركز المالي بالقيمة المحاسبية على أساس طريقة حقوق الملكية (قبل مخصص الانخفاض في القيمة) أو بالقيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل. وعند التوقف عن الإثبات، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة والقيمة العالية للعرض المستلم في قائمة الدخل الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) الاستثمار في شركة زميلة (تتمة)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان من الضروري إثبات خسارة انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وعند وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة وذلك بالفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وإثبات قيمة الحصة في أرباح الشركة الزميلة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم حذف المكاسب أو الخسائر غير المحققة عن المعاملات بقدر حصة المجموعة في الشركة المستثمر فيها. تعد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس الفترة المالية للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات كي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة.

و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1) تصنيف وقياس الموجودات المالية

عند الإثبات المبدي، يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية: بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتوقف هذا التصنيف عموماً على نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الأصل المالي وتدفقاته النقدية التعاقدية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تمثل بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشتمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار على:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات، والحفاظ على معدل ربح معين، ومطابقة فترة استحقاق الموجودات المالية مع فترة استحقاق المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم أداء المحفظة وتقديم تقرير بشأن ذلك إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- الكيفية التي يتم فيها تعويض مدراء الشركة - على سبيل المثال ما إذا كانت التعويضات تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزءاً من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى التصورات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة ضغط". وإذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإثبات المبدي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، فإن المجموعة لا تقوم بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك، ولكنها تقوم بتضمين مثل تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً فصاعداً.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والربح

لأغراض هذا التقييم، يُعتبر "المبلغ الأصلي" القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدي. وتمثل "العمولة" العوض لقاء القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر التمويل الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة وتكاليف التمويل الأساسية الأخرى (على سبيل المثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تشتمل على شروط تعاقدية قد تعبر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفائها لهذا الشرط. وعند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(1) تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والربح (تتمة)

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبات المجموعة في التدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل العوض لقاء القيمة الزمنية للنقود - على سبيل المثال: إعادة تحديد معدلات الربح.

تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية بعوائد، والتي تشمل على المتاجرة والبيع بالتقسيط والمرابحة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تصنف المجموعة عمليات التمويل والاستثمار على النحو التالي:

التمويل: ويمثل التسهيلات الممنوحة للعملاء. وتتكون عمليات التمويل هذه بشكل أساسي من أربع فئات واسعة النطاق، وهي، المتاجرة والبيع بالتقسيط، والمرابحة، وبطاقات الائتمان. تصنف المجموعة عمليات التمويل هذه بالتكلفة المطفأة.

المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: وتتكون من إيداعات لدى المؤسسات المالية. وتصنف المجموعة تلك المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة لأنه يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية واجتياز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

الاستثمارات (المرابحة لدى البنك المركزي السعودي): تتكون هذه الاستثمارات من إيداعات لدى البنك المركزي السعودي. وتصنف المجموعة تلك الاستثمارات بالتكلفة المطفأة حيث يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية واجتياز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

الاستثمارات (الصكوك): تتكون هذه الاستثمارات من الاستثمار في صكوك مختلفة. وتصنف المجموعة تلك الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستثناء الصكوك التي لا تجتاز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم" لأنه يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الاستثمارات في الأسهم: وتمثل استثمارات أسهم استراتيجية لا تتوقع المجموعة بيعها، واختارت المجموعة، بشكل غير قابل للإلغاء في تاريخ الإثبات المبني عرض تغيرات القيمة العادلة لها في الدخل الشامل الآخر.

الاستثمارات (الصناديق الاستثمارية): وتتكون من الاستثمارات في صناديق استثمارية مختلفة. وتصنف المجموعة تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنها لا تجتاز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

فيما يلي بيان فئات الموجودات المالية:

1. الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية وتعد فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

2. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية وتعد فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم.

إن أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة، وتدرج المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم إثبات دخل الربح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

أدوات حقوق الملكية، عند الإثبات المبني لاستثمارات الأسهم والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة أن تختار، بشكل غير قابل للإلغاء، عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة (أي كل سهم على حدة).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(1) تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

4. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة بأن تخصص، بشكل غير قابل للإلغاء، الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا كان القيام بذلك سيقلل أو يخفض من عدم التماثل المحاسبي الذي قد ينشأ.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المطفأة، وذلك فقط إذا حدث تغيير، في ظل ظروف نادرة، لهدف نموذج أعمالها للموجودات المالية بحيث لم يعد ينطبق تقييم لنموذج أعمالها السابق.

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الإثبات الأولي لها، باستثناء الفترة التي قامت فيها المجموعة بتغيير نموذج الأعمال الخاصة بها لإدارة الموجودات المالية.

(2) تصنيف المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بأنها مطلوبات مالية مقومة بالتكلفة المطفأة، وذلك بخلاف الضمانات المالية وارتباطات التمويل. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة أو خصم على أموال الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي.

يتم إثبات جميع المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يكن مطلوباً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(3) التوقف عن الإثبات

التوقف عن إثبات الموجودات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات أو عند تحويل حقوق استلام التدفقات النقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل، أو إذا لم تقم المجموعة بتحويل ولا بإبقاء جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي ولا بالاحتفاظ بالسيطرة على الأصل المالي.

وعند التوقف عن إثبات أصل مالي ما، (أداة دين)، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الخاصة بالجزء الذي تم التوقف عن إثباته) و (أ) العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً من أي التزام جديد تم التعهد به) و (ب) أية مكاسب أو خسائر تراكمية تم إثباتها سابقاً في الدخل الشامل الآخر، يجب أن يتم إثباته في قائمة الدخل الموحدة.

عند بيع الموجودات إلى طرف آخر بمقايضة معدل العائد الكلي على الموجودات المحولة، يتم احتساب المعاملة على أنها معاملة تمويل مضمونة مماثلة لمعاملات البيع وإعادة الشراء، حيث تحتفظ المجموعة بكافة أو معظم المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية هذه الموجودات.

وفي العمليات التي لا تقم المجموعة فيها بالإبقاء على أو تحويل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي مع احتفاظ المجموعة بالسيطرة على الأصل، فإن المجموعة تستمر في إثبات الأصل المحول بقدر ارتباطها المستمر به، والذي يتم تحديده بقدر تعرضه للتغيرات في قيمة الموجودات المحولة.

إن أية مكاسب / خسائر تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر، ضمن الاحتياطي الآخر، فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند التوقف عن إثبات هذه الأدوات. يتم تحويل أية مكاسب / خسائر تراكمية مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية إلى الأرباح المبقاة عند الاستبعاد. إن أي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للتوقف عن إثباتها والتي أنشأتها أو أقيمت عليها المجموعة يتم إثباتها كأصل أو التزام مستقل.

التوقف عن إثبات المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات المطلوبات المالية ما عند سداد الالتزامات التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء مدتها.

(4) التعديلات على الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية المعدلة

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقييم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي الأصلي وإثبات أصل مالي جديد بالقيمة العادلة.

وإذا لم تختلف التدفقات النقدية التعاقدية من الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر تعديل في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الموحدة. وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها الممول، يتم عرض المكاسب أو الخسائر سوياً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كدخل عمولة.

المطلوبات المالية المعدلة

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات مطلوبات مالية ما عند تعديل شروطها وعندما تختلف التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المعدلة بشكل جوهري. وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات مطلوبات مالية جديدة، بناءً على الشروط المعدلة، بالقيمة العادلة. ويتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استيفاؤها والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل الموحدة.

في الحالات التي لا تتم فيها المحاسبة عن تعديل المطلوبات المالية كتوقف عن الإثبات، تتم إعادة احتساب التكلفة المطفأة حينئذٍ بخصم التدفقات النقدية المعدلة على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي ويتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(5) الانخفاض في القيمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يحدد مخصص الخسارة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر عن السداد على مدى الإثني عشر شهرًا القادمة، ما لم تكون مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها. وإذا كانت الموجودات المالية تفي بشروط تعريفها كموجودات مالية مشتراة أو مستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض، عندئذ يتم تحديد المخصص على أساس التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. وتمثل الموجودات المالية المشتركة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني المنخفض موجودات مالية ذات مستوى ائتماني منخفض منذ الإثبات الأولى لها. تسجل الموجودات المالية المشتركة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني المنخفض بالقيمة العادلة بتاريخ الإثبات الأصلي، ويتم إثبات دخل العمولة لاحقاً على أساس معدل العمولة الفعلي المعدل بالمخاطر). ويتم فقط إثبات أو عكس خسائر الائتمان المتوقعة بقدر وجود تغير لاحق في خسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المجموعة بإثبات مخصص لقاء خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى،
- الموجودات المالية التي تعتبر سندات دين،
- مدينو عقود الإيجار،
- عقود الضمان المالي الصادرة، و
- ارتباطات التمويل الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض في القيمة بشأن استثمارات الأسهم.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء البنود التالية، والتي يتم قياسها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا:

- سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولى لها.

تعتبر المجموعة بأن الصكوك لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ "من الدرجة الأولى".

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر جزء من مخاطر الائتمان المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية. يشار إلى الموجودات المالية التي يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة لها لمدة 12 شهرًا بالأدوات المالية - المرحلة الأولى". لم تشهد الأدوات المالية المخصصة للمرحلة الأولى زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولى ولم تنخفض قيمتها الائتمانية.

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الخسائر الناتجة عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو أقصى فترة تعاقدية للتعرض لمخاطر الائتمان. يشار إلى الأدوات المالية التي يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى العمر ولكنها غير منخفضة القيمة الائتمانية بـ "الموجودات المالية - المرحلة الثانية". إن الأدوات المالية المخصصة للمرحلة الثانية هي تلك التي شهدت زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولى ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية.

يشار إلى الموجودات المالية التي يتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى العمر والتي تكون منخفضة القيمة الائتمانية بـ "الموجودات المالية - المرحلة الثالثة".

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً احتماله مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني غير منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بتاريخ العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- ارتباطات التمويل غير المسحوب: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة دفعها لحامل العقد ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
(و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
(5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

يتم استخدام معدلات الخصم التالية عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية:

- الموجودات المالية بخلاف الموجودات المالية المشتراة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني المنخفض ومديني عقود التأجير التمويلية: معدل الربح الفعلي الأصلي أو ما يقاربه،
- الموجودات المالية المشتراة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني المنخفض: معدل الربح الفعلي المعدل انتمائياً،
- مدينو عقود الإيجار: معدل الخصم المستخدم في قياس مديني عقود الإيجار.
- ارتباطات التمويل غير المسحوبة: معدل الربح الفعلي، أو ما يقاربه، والذي سيتم تطبيقه على الموجودات المالية الناتجة من ارتباطات التمويل، و
- عقود الضمان المالي الصادرة: المعدل الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المصاحبة للتدفقات النقدية.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد،
- الخسارة في حالة التعثر في السداد، و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد.

يتم استخراج المؤشرات أعلاه بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية التي يتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية إلى المراحل الثلاث التالية طبقاً للمنهجية الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي (9):

- المرحلة 1: الموجودات العاملة،
- المرحلة 2: الموجودات ضعيفة الأداء
- المرحلة 3: الموجودات ذات المستوى الائتماني المنخفض.

تم تناول فئات المراحل الثلاث للموجودات المالية بالتفصيل في (إيضاح 1-27-أ-5).

لتقييم مجموعة من النتائج المحتملة، تقوم المجموعة بوضع سيناريوهات مختلفة. وفيما يتعلق بكل سيناريو، تحدد المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة وتقوم بتطبيق طريقة مرجحة بالاحتمالات لتحديد مخصص الانخفاض في القيمة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

لمعرفة كيفية توزيع الموجودات المالية وخسائر الائتمان المتوقعة على مراحل الائتمان الثلاث، يرجى الرجوع إلى إيضاح (4) بشأن المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية، وإيضاح (6) بشأن الاستثمارات، وإيضاح (7) بشأن تسهيلات التمويل.

الموجودات المالية المعدلة

في حالة إعادة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها العميل، يتم إجراء تقييم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.
- إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد تدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن إثباته. ويُدْرَج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية منخفضة القيمة

بتاريخ إعداد كل قائمة مالية، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للتأكد مما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفاة ذات مستوى ائتماني منخفض. ويعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات القابلة للملاحظة التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها العميل أو المصدر؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة جدولة تسهيلات التمويل من قبل المجموعة وفق شروط غير ملائمة للمجموعة؛
- احتمال دخول العميل في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

إن تسهيل التمويل الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع العميل يعتبر عادة ذي مستوى انتمائي منخفض، ما لم يكن هناك دليلاً على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه يوجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة. وتعتبر عمليات التمويل المقدمة للأفراد المتأخرة في السداد لمدة 90 يوماً فأكثر عمليات تمويل منخفضة القيمة. عند إجراء تقويم للتأكد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذي مستوى انتمائي منخفض، فإنه المجموعة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المالي بخصوص إصدار الدين الجديد.
- احتمال جدولة التمويل، مما يؤدي إلى تكبد حامل التمويل لخسائر من خلال الاعفاء من السداد بشكل اختياري أو إلزامي.
- آليات الدعم الدولية الموضوعة لتأمين الدعم كمول، لذلك البلد وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويشمل ذلك تقييم عمق هذه الآليات (بصرف النظر عن القصد السياسي) وفيما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالشروط المطلوبة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المتوقعة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون ارتباط تم سحبه ومكون لم يتم سحبه، ولا تستطيع المجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة لمكون ارتباط التمويل بشكل مستقل من مكون الارتباط الذي تم سحبه، تقوم المجموعة بعرض مخصص مجمع لكلا المكونين. ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه. ويتم إظهار أي فائض في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه، كمخصص، و
- ارتباطات التمويل وعقود الضمان المالية: تظهر بشكل عام كمخصص.

الشطب

يتم شطب تسهيلات التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود توقعات حقيقية للاسترداد. ومع ذلك، لا تزال تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة. وعندما يزيد المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسائر المتراكم، يتم في البداية اعتبار الفرق كإضافة إلى المخصص الذي يطبق عندئذ مقابل إجمالي القيمة الدفترية. وتفيد أية استردادات لاحقة إلى مصاريف الخسائر الائتمانية.

تقييم الضمانات

للتقليل من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، تقوم المجموعة باستخدام الضمانات، حيثما كان ذلك ممكناً. تكون الضمانات على أشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتعزيزات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. لا يتم تسجيل الضمانات الإضافية في قائمة المركز المالي للمجموعة، ما لم يتم مصادرتها. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند نشأتها ويعاد تقييمها بصورة دورية. أما بعض الضمانات مثل النقدية أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش، فيتم تقييمها يومياً.

ويقدر المستطاع، تستخدم المجموعة البيانات من الأسواق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، على أساس البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل وسطاء الرهن العقاري، أو بناءً على أساس مؤشرات أسعار السكن.

الضمانات التي يتم مصادرتها

تتمثل سياسة المجموعة في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المصادر في عملياتها الداخلية أو بيعه. ويتم تحويل الموجودات التي يتقرر بأنه من المفيد استخدامها للعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات ذات الصلة بالقيمة المعاد مصادرتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. ويتم تحويل الموجودات التي يتقرر بأنه من الأفضل بيعها إلى موجودات معدة للبيع بالقيمة العادلة لها (إذا كانت موجودات مالية) وبالقيمة العادلة، ناقصاً تكلفة البيع بالنسبة للموجودات غير المالية في تاريخ المصادرة وفقاً لسياسة المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
و) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(6) الضمانات المالية وارتباطات التمويل

"الضمانات المالية" هي عقود تتطلب من المجموعة دفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسائر المتكبدة بسبب إخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. أما "ارتباطات التمويل" فهي ارتباطات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات لمنح التمويل بمعدل ربح يقل عن المعدلات السائدة في السوق مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان أو الارتباط. ويتم لاحقاً قياسها بالمبلغ المطفأ أو مبلغ مخصص الخسارة؛ أيهما أعلى.

لم تصدر المجموعة أية ارتباطات تمويل يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وبالنسبة لارتباطات تسهيلات التمويل الأخرى، تقوم المجموعة بإثبات مخصص خسارة.

(7) الأدوات المالية المشتقة

تشتمل الأدوات المالية المشتقة على عقود صرف الأجنبي الأجلة ومقايضات أسعار العملات. يتم في الأصل إثبات هذه الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات. يتم إدراج هذه الأدوات بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة إيجابية وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. يتم الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق، وطرق التدفقات النقدية المخضومة وطرق التسعير حسبما هو ملائم. تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة:

(1) مقايضات أسعار العملات

تمثل المقايضات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات، عادة ما تقوم الأطراف الأخرى بتبادل دفع العملات بسعر ثابت وبسعر عائم بعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ.

(2) عقود الصرف الأجنبي الأجلة

العقود الأجلة عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن العقود الأجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً للتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(3) المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة الخاصة بالمجموعة بالمبيعات وأخذ المراكز. تتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم، من بين أمور أخرى، من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق أخذ المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات.

إن أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة يتم إدراجها مباشرة في قائمة الدخل الموحدة، ويتم الإفصاح عنها ضمن دخل صرف العملات لعقود الصرف الأجنبي الأجلة وضمن الإيرادات الأخرى لعقود مقايضة أسعار العملات.

(ح) إثبات الإيرادات

يجب الوفاء بضوابط الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيرادات:

يتم إثبات الدخل من عمليات المتاجرة والمرايحة وبعض الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة والبيع بالتقسيط وخدمات البطاقات الائتمانية باستخدام معدل العمولة الفعلي على الأرصدة القائمة. إن معدل العمولة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة والمتحصلات خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي (أو خلال فترة أقصر عند الاقتضاء) إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند حساب العائد الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية ويتم استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية. يتم إثبات دخل الخدمات المصرفية عند تقديم الخدمة.

إن أتعاب الارتباطات لمنح التمويل التي غالباً ما يتم استخدامها وغيرها من الرسوم المتعلقة بالتسهيلات، يتم تأجيلها (فوق حد معين) مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها، ويتم إثباتها كنسوية لمعدل العمولة الفعلي على عمليات التمويل. وعندما لا يتوقع أن تؤدي تعهدات التمويل إلى استخدام التمويل، فإن أتعاب ارتباطات التمويل يتم إثباتها بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الارتباط.

يتم إدراج دخل الخدمات المصرفية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الربح الفعلي على الموجودات المالية أو المطلوبات المالية في معدل الربح الفعلي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح) إثبات الإيرادات (تتمة)

يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على مدى فترة عقود الخدمات المتعلقة بها، أي عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالأداء.

يتم إثبات الأتعاب المستلمة من إدارة الموجودات وأنشطة الوساطة وإدارة الثروات والتخطيط المالي وخدمات الحفظ وخدمات الوساطة التجارية في سوق المال والخدمات الأخرى المماثلة التي يتم تقديمها على مدى فترة زمنية ممتدة، على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، أي عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالأداء. ويتم إثبات أتعاب إدارة الموجودات المتعلقة بصناديق الاستثمار على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة. وحيث أن أتعاب إدارة الموجودات لا تخضع إلى أي حقوق رجوع، فإن الإدارة لا تتوقع وقوع أي عكس قيد جوهري للإيرادات المثبتة مسبقاً. ويتم إثبات أتعاب إدارة الثروات وخدمات الحفظ باستمرار على مدى فترة من الزمن.

يتم إثبات دخل توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية استلامها، ويكون ذلك عادة عند موافقة المساهمين على توزيعات الأرباح. ويتم إظهار توزيعات الأرباح كمكون من صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة من القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو الإيرادات التشغيلية الأخرى على أساس التصنيف المعني لأدوات حقوق الملكية.

يتم إثبات ربح/ خسارة تحويل العملات الأجنبية عند اكتسابها / تكبدها.

ينتج صافي دخل المتاجرة من الأنشطة التجارية ويتضمن كافة الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من التغيرات في القيمة العادلة وإجمالي إيرادات أو مصاريف الاستثمار ذات الصلة وتوزيعات الأرباح عن الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة وفروق صرف العملات الأجنبية.

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وتتضمن جميع تغيرات القيمة العادلة المحققة وغير المحققة ودخل الاستثمار وتوزيعات الأرباح وفروق صرف العملات الأجنبية.

تقديم الخدمات

تقدم المجموعة العديد من الخدمات لعملائها. ويتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو بشكل حزمة مع الخدمات الأخرى. لقد استنتج المصرف أنه يجب إثبات الإيرادات الناتجة من تقديم العديد من الخدمات المتعلقة بنظام خدمات الدفع وتبادل الخدمات التجارية وقطاع التحويلات المالية والسداد والمضاربة (أي رسوم الاكتتاب والإدارة والأداء) عند تقديم الخدمات، أي عند الوفاء بالالتزام بالأداء.

ط) العقارات الأخرى

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بالاستحواذ على بعض العقارات سداداً لعمليات التمويل المستحقة. تعتبر هذه العقارات كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، ويتم مبدئياً إدراجها بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتمويل المستحق أو القيمة العادلة الحالية للعقارات المعنية، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرياً). ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

ي) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي الاستثمارات المملوكة لغرض تحقيق عوائد إيجار طويل الأجل وغير مشغولة من قبل المجموعة. ويتم إدراجها بالتكلفة ويحمل الاستهلاك على قائمة الدخل الموحدة. تستهلك تكلفة الاستثمارات العقارية بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات.

ك) ممتلكات ومعدات، صافي

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. ولا يتم استهلاك الأراضي. تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

تحسينات الأراضي المستأجرة: على مدى فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي، أيهما أقل

المباني: 33 سنة

تحسينات المباني المستأجرة: على مدى فترة الإيجار أو 3 سنوات، أيهما أقل

المعدات والأثاث: 3 إلى 10 سنوات

موجودات حق الاستخدام: على مدى فترة الإيجار

يتم، بتاريخ كل قائمة مركز مالي، مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية ومن ثم تعديلها، إذا لزم الأمر. تحدد المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ك) ممتلكات ومعدات، صافي (تتمة)

يتم رسلة المصاريف الأخرى وذلك فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المصاحبة للمصاريف إلى المجموعة. يتم إثبات عمليات الإصلاح والصيانة المستمرة كمصاريف عند تكبدها.

(ل) المحاسبة عن عقود الإيجار

موجودات حق الاستخدام / التزامات الإيجار

عند الإثبات الأولي، تقوم المجموعة عند نشأة العقد بتحديد ما إذا كان العقد يعتبر إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. يعتبر العقد عقد إيجار، أو ينطوي على إيجار، إذا ما تم بموجب العقد نقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة محددة نظير مقابل لذلك. يتم تحديد السيطرة في حال تدفق معظم المنافع إلى المجموعة وأنه يمكن للمجموعة توجيه استخدام تلك الموجودات.

عند بدء أو إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على مكون إيجاري، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل مكون إيجاري على أساس أسعارها النسبية المستقلة. ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار الأراضي والمباني التي تكون المجموعة فيها هي المستأجر، فقد اختارت المجموعة عدم فصل المكونات غير الإيجارية والمحاسبة عن المكونات الإيجارية وغير الإيجارية كمكون إيجاري واحد.

موجودات حق الاستخدام

تُطبق المجموعة طريقة التكلفة وتقوم بقياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة:

1. ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي خسائر انخفاض متراكمة، و
2. المعدلة نتيجة أي إعادة قياس لالتزام الإيجار بشأن تعديلات عقد الإيجار.

التزام الإيجار

يتم قياس التزام الإيجار عند الإثبات الأولي بالقيمة الحالية لكافة الدفعات المبقية للمؤجر، ويتم خصمها باستخدام معدل الربح الضمني في الإيجار أو معدل التمويل الإضافي للمجموعة إذا كان من غير الممكن تحديد هذا المعدل بسهولة. بشكل عام، تستخدم المجموعة معدل التمويل الإضافي كمعدل خصم. وبعد تاريخ بدء العقد، تقوم المجموعة بقياس التزام الإيجار من خلال:

- 1- زيادة القيمة الدفترية لتعكس الربح على التزام الإيجار، و
- 2- تخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات الإيجار المسددة، و
- 3- إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة تقويم أو تعديل على عقد الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. ويتم إعادة قياسه عند وجود تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة حدوث تغيير في مؤشر أو معدل، إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها فيما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء.

عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام، أو تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام إلى صفر.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

اختارت المجموعة عدم إثبات موجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة، بما في ذلك معدات تقنية المعلومات. وتقوم المجموعة بإثبات دفعات الإيجار المرتبطة بعقود الإيجار هذه كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) ودائع العملاء

ودائع العملاء هي مطلوبات مالية يتم إثباتها مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة المعاملة، والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل المستلم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

(ن) اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسي

يتم الاستثمار في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي الموحدة نظراً لاحتفاظ المجموعة بكافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية، ويعاد قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات. يتم اعتبار المعاملات كتمويل، ويتم إظهار التزام الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن "المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حسبما هو ملائم. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كدخل من الاستثمارات والتمويل، ويُستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس العائد الفعلي.

لا يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) في قائمة المركز المالي الموحدة لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة. يتم إدراج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل من الاستثمارات والتمويل، ويُستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء العكسي على أساس العائد الفعلي.

(س) المخصصات

يتم تكوين مخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام الموارد الاقتصادية لسداد هذا الالتزام وأيضاً عندما يكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

(ع) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يشتمل "النقد وما في حكمه" على العملات الورقية والعملات المعدنية في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي (باستثناء الودائع النظامية) والمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بفترة استحقاق أصلية مدتها 90 يوماً أو أقل من تاريخ الاقتناء وتخضع لمخاطر غير جوهرية تتعلق بتغير القيمة العادلة.

(ف) العمولة الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

وفقاً لقرارات الهيئة الشرعية، يتم استبعاد دخل العمولات الخاصة (غير المتوافقة مع الشريعة) التي تستلمها المجموعة عند تحديد إيرادات المجموعة من التمويل والاستثمار، ويتم تحويلها إلى مطلوبات أخرى في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم دفعها لاحقاً كأعمال خيرية.

(ص) منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص، ويتم احتسابها كمصروف عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة.

(ق) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يجنب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين باستخدام التقييم الاكتواري طبقاً لأحكام نظام العمل لسعودي والمتطلبات التنظيمية المحلية.

(ر) الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم

قام مؤسسو المجموعة بإنشاء برنامج الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم لموظفيها. وبموجب هذا البرنامج، تحصل المجموعة على الخدمات من الموظفين المؤهلين لقاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة والتي يتم منحها للموظفين.

(ش) أموال المضاربة

تقوم المجموعة بعمليات المضاربة لحساب العملاء وتعتبرها المجموعة استثمارات مقيدة. ويتم تسجيلها كبنود خارج قائمة المركز المالي. ويتم إدراج حصة المجموعة في الأرباح الناتجة عن إدارة هذه الأموال في قائمة الدخل الموحدة للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ت) العملات الأجنبية

تم عرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. تقوم كل شركة تابعة بتحديد عملتها الوظيفية، ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية الموحدة لكل شركة تابعة باستخدام تلك العملة الوظيفية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى ريبالات سعودية وفقاً لأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة (عدا البنود النقدية التي تعتبر جزءاً من صافي الاستثمار في العمليات الخارجية) للريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

تمثل مكاسب أو خسائر العملات الأجنبية من البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية الوظيفية في بداية السنة، معدلة بمعدل الربح الفعلي والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية السنة.

تحمل أو تقيد المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من صرف العملات في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

وبصفة عامة، يتم إثبات فروق العملة الأجنبية الناتجة من التحويل في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، يتم إثبات فروق العملات الأجنبية أو استثمارات أدوات حقوق الملكية التي بموجبها تم اختيار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية للشركات التابعة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. ويتم تحويل قوائم الدخل للشركات التابعة الأجنبية على أساس المتوسط المرجح لأسعار الصرف خلال السنة.

(ث) ربح أو خسارة اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة مختلفة عن القيمة العادلة لنفس الأداة في المعاملات السوقية القابلة للملاحظة الأخرى أو تكون مبنية على أساس طريقة تقييم حيث تشمل المتغيرات فيها على بيانات فقط من الأسواق التي يمكن ملاحظتها، تقوم المجموعة فوراً بإثبات الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح أو خسارة اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة. وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة حسب طريقة التقييم في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند التوقف عن إثبات الأداة.

(خ) تاريخ التداول

يتم إثبات / التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات). تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق. ويتم إثبات كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ميدنياً بتاريخ التداول الذي تصبح المجموعة فيه طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

(ذ) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. لا يتم إجراء مقاصة بين الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة ما لم يطلب أو يسمح به أي معيار أو تفسير محاسبي، وكما هو مبين بشكل محدد في السياسات المحاسبية للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ض) برامج ولاء العملاء

تقدم المجموعة برامج ولاء للعملاء يشار إليها بنقاط المكافآت، وتتيح للعملاء اكتساب نقاط يمكن استردادها من بعض منافذ الشركاء. تقوم المجموعة بتوزيع جزء من سعر المعاملة إلى نقاط المكافآت الممنوحة لحملة البطاقات وذلك على أساس تقديرات تكاليف الاسترداد المستقبلية. ويحمل مبلغ المصاريف الموزع على نقاط المكافآت على قائمة الدخل الموحدة مع إثبات التزام مقابل ضمن المطلوبات الأخرى. يتم تعديل المبلغ المتراكم من الالتزامات المتعلقة بنقاط المكافآت غير المستردة على مدى الزمن وذلك على أساس الخبرة الفعلية للاسترداد والتوجهات الحالية والمتوقعة للاسترداد المستقبلية.

(ظ) الزكاة والضرائب

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً لأنظمة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). ويحمل مصروف الزكاة على قائمة الدخل الموحدة. حددت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك منهجية جديدة لاحتساب الزكاة على الشركات التي تزاوّل أنشطة التمويل اعتباراً من 1 يناير 2019، حيث كان يتم سابقاً معالجة الزكاة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. وقد تم تكوين مخصصات لقاء الالتزام كما في 31 ديسمبر 2020. ولا يتم المحاسبة عن الزكاة كضريبة دخل لأنه لا يتم احتساب موجودات ومطلوبات ضريبة مؤجلة بشأن الزكاة.

- ضريبة القيمة المضافة

إن المجموعة مكلفة بسداد ضريبة القيمة المضافة وفقاً لنظام الضريبة السعودي ومن مسؤوليتها تحصيل مخرجات ضريبة القيمة المضافة من العملاء مقابل الخدمات المؤهلة المقدمة والقيام بدفع مدخلات ضريبة القيمة المضافة لمورديها مقابل المدفوعات المؤهلة. يتم تحويل صافي تحويلات ضريبة القيمة المضافة شهرياً إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والتي تمثل ضريبة القيمة المضافة المحصلة من العملاء، بعد خصم أي ضريبة قيمة مضافة قابلة للاسترداد على المدفوعات. تتحمل المجموعة ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد ويتم إثباتها إما كمصاريف أو في حالة الممتلكات والمعدات والمدفوعات غير الملموسة، يتم رسملتها وإما استهلاكها أو إطفائها كجزء من تكلفة رأس المال.

- ضريبة الاستقطاع

تخضع ضريبة الاستقطاع لأي دفعات للموردين غير المقيمين مقابل الخدمات المقدمة والبضاعة المشتراة بمعدلات وضوابط معينة وفقاً للأنظمة الضريبية المطبقة في المملكة العربية السعودية وتدفع شهرياً مباشرة إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

(غ) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات إدارة الاستثمار لعملائها من خلال الشركة التابعة لها ويشمل ذلك إدارة بعض صناديق الاستثمار. إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الاستثمار لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. إن حصة المجموعة في هذه الصناديق مدرجة ضمن الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة في قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) تعريف منتجات المصرف

تقدم المجموعة لعملائها المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفوائد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفيما يلي وصفاً لبعض منتجات التمويل:

تمويل متاجرة:

يمثل عقداً تمويلياً تقوم المجموعة بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي وبالتالي يصبح العميل مديناً للمجموعة بمبلغ البيع للفترة المتفق عليها في العقد.

تمويل بيع بالتقسيط:

يمثل عقداً تمويلياً تقوم المجموعة بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي، وبالتالي يصبح العميل مدين للمجموعة بمبلغ البيع الذي سيتم دفعه على أقساط كما هو متفق عليه في العقد.

تمويل مرابحة:

يمثل عقداً تمويلياً تقوم المجموعة بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بثمن يمثل ثمن الشراء مضافاً إليه ربح معروف ومتفق عليه من قبل العميل مما يعني أن العميل على علم بالتكلفة والربح بشكل منفصل.

4. النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى

يتكون النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
7,355,940	5,445,994	نقد في الصندوق
23,459,540	28,803,530	ودائع نظامية
311,493	314,005	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى (حسابات جارية)
16,235,549	5,799,920	متاجرة مع البنك المركزي السعودي
47,362,522	40,363,449	الإجمالي

وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليقات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يتعين على المجموعة الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحت الطلب واستثمارات العملاء لأجل وحسابات العملاء الأخرى التي تحتسب في نهاية كل شهر ميلادي.

إن الودائع النظامية أعلاه غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمجموعة، وبالتالي فإنها لا تعتبر جزءاً من النقد وما في حكمه (إيضاح 24) عند إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

5. المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

تتكون المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
1,259,634	2,056,541	حسابات جارية
27,399,893	24,013,126	متاجرة
(4,685)	(4,275)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
28,654,842	26,065,392	الإجمالي

توضح الجداول أدناه الجودة الائتمانية للمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)			2021
صافي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	
25,571,416	(4,275)	25,575,691	من الدرجة الاستثمارية (التصنيف الائتماني (AAA إلى BBB)
462,716	-	462,716	دون الدرجة الاستثمارية (التصنيف الائتماني (BB+ إلى B-
31,260	-	31,260	غير مصنفة
26,065,392	(4,275)	26,069,667	الإجمالي

(بالآلاف الريالات السعودية)			2020
صافي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	
28,013,793	(4,685)	28,018,478	من الدرجة الاستثمارية (التصنيف الائتماني (AAA إلى BBB)
492,593	-	492,593	دون الدرجة الاستثمارية (التصنيف الائتماني (BB+ إلى B-
148,456	-	148,456	غير مصنفة
28,654,842	(4,685)	28,659,527	الإجمالي

تتم إدارة الجودة الائتمانية للمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. إن المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أعلاه غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة وتصنف ضمن المرحلة 1. لم تكن هناك تغيرات في المراحل خلال السنة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

6. الاستثمارات، صافي

(أ) تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2020	2021
239,179	295,253

استثمار في شركة زميلة:

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	
22,904,021	22,611,987
25,240,452	46,518,108
1,000,000	1,000,000
(26,962)	(31,824)
49,117,511	70,098,271

مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
صكوك
منتجات مهيكلة
ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
إجمالي الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

2,545,864	2,650,605
1,502,525	788,765
2,588,595	3,745,521
6,636,984	7,184,891

صناديق استثمارية
منتجات مهيكلة
صكوك
إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

3,687,266	5,322,369
604,332	1,532,611
4,291,598	6,854,980
60,285,272	84,433,395

استثمارات في أسهم
صكوك
إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
الاستثمارات، صافي

تصنف الاستثمارات المذكورة أعلاه كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإثبات المبدي كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك طبقاً للاستراتيجية الموثقة لإدارة المخاطر بالمجموعة.

إن جميع الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة غير مستحقة السداد أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020 وتصنف ضمن المرحلة 1. لم تكن هناك تغيرات في المراحل خلال السنة.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قامت المجموعة بتصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تم التصنيف كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه يتوقع الاحتفاظ بالاستثمارات على المدى الطويل لأغراض استراتيجية.

لم يتم استبعاد أي من الاستثمارات الاستراتيجية خلال عام 2021، ولم يكن هناك تحويلات لأي مكسب أو خسارة متراكمة ضمن حقوق الملكية بشأن تلك الاستثمارات.

استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 22,5% (31 ديسمبر 2020: 22,5%) من أسهم شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة مساهمة سعودية.

(ب) فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

2021

(بالآلاف الريالات السعودية)		
الإجمالي	غير متداولة	متداولة
22,611,987	22,611,987	-
1,788,765	1,788,765	-
51,764,416	3,741,654	48,022,762
5,322,369	24,360	5,298,009
295,253	-	295,253
2,650,605	235,377	2,415,228
84,433,395	28,402,143	56,031,252

مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
منتجات مهيكلة
صكوك
أسهم
استثمار في شركة زميلة
صناديق استثمارية
الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

6. الاستثمارات، صافي (تتمة)

2020

(بآلاف الريالات السعودية)			
متداولة	غير متداولة	الإجمالي	
-	22,904,021	22,904,021	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
-	2,502,525	2,502,525	منتجات مهيكلة
24,143,625	4,262,792	28,406,417	صكوك
3,662,877	24,389	3,687,266	أسهم
239,179	-	239,179	استثمار في شركة زميلة
2,291,749	254,115	2,545,864	صناديق استثمارية
30,337,430	29,947,842	60,285,272	الإجمالي

ج) فيما يلي تحليلاً للمكاسب والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

2021

(بآلاف الريالات السعودية)				
صافي القيمة الدفترية	الأرباح غير المحققة	الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	
22,611,987	289,012	-	22,900,999	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
51,764,416	198,991	-	51,963,407	صكوك
1,788,765	38,043	-	1,826,808	منتجات مهيكلة
5,617,622	-	-	5,617,622	أسهم
2,650,605	-	-	2,650,605	صناديق استثمارية
84,433,395	526,046	-	84,959,441	الإجمالي

2020

(بآلاف الريالات السعودية)				
صافي القيمة الدفترية	الأرباح غير المحققة	الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	
22,904,021	322,861	-	23,226,882	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
28,406,417	915,263	-	29,321,680	صكوك
2,502,525	48,310	-	2,550,835	منتجات مهيكلة
3,926,445	-	-	3,926,445	أسهم
2,545,864	-	-	2,545,864	صناديق استثمارية
60,285,272	1,286,434	-	61,571,706	الإجمالي

د) الجودة الائتمانية للاستثمارات

(بآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
22,904,021	22,611,987	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
26,404,319	48,079,053	صكوك - من الدرجة الائتمانية
2,502,525	1,788,765	منتجات مهيكلة - من الدرجة الائتمانية
597,098	2,268,569	صكوك - دون الدرجة الائتمانية
1,405,000	1,416,794	صكوك غير مصنفة
53,812,963	76,165,168	الإجمالي

تشتمل الاستثمارات المصنفة من الدرجة الائتمانية على استثمارات لها مخاطر انتمان تعادل درجة تصنيفها الدرجة AAA إلى BBB- . وتتكون الاستثمارات "غير المصنفة" بشكل رئيسي من صكوك غير متداولة. وحددت وكالة فيتش تصنيف A إلى المملكة العربية السعودية كدولة، كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: A).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

6. الاستثمارات، صافي (تنمة)

ه) فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
45,718,805	67,632,706	حكومية وشبه حكومية
5,091,120	5,534,286	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
6,956,445	8,647,622	شركات
2,545,864	2,650,605	صناديق استثمارية
(26,962)	(31,824)	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
60,285,272	84,433,395	صافي الاستثمارات

و) فيما يلي ملخصاً للتوزيع المحلي والدولي لاستثمارات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020:

(بالآلاف الريالات السعودية)			2021	
الإجمالي	دولية	محلية		
295,253	-	295,253		استثمار في شركة زميلة
				استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة:
44,275,095	4,910,357	39,364,738		صكوك بسعر ثابت
24,855,000	-	24,855,000		صكوك بسعر متغير
1,000,000	500,000	500,000		منتجات مهيكلة
(31,824)	-	(31,824)		ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
70,098,271	5,410,357	64,687,914		إجمالي الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة
				استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:
2,650,605	-	2,650,605		صناديق استثمارية
788,770	288,770	500,000		منتجات مهيكلة
2,013,756	-	2,013,756		صكوك بسعر ثابت
1,731,760	-	1,731,760		صكوك بسعر متغير
7,184,891	288,770	6,896,121		إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
				استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل:
1,532,612	1,532,612	-		صكوك بسعر ثابت
5,322,368	194,329	5,128,039		استثمارات في أسهم
6,854,980	1,726,941	5,128,039		إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
84,433,395	7,426,067	77,007,328		في 31 ديسمبر 2021

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

6. الاستثمارات، صافي (تتمة)

2020

(بالآلاف الريالات السعودية)		
الإجمالي	دولية	محلية
239,179	-	239,179
22,904,021	4,196,962	18,707,059
25,240,452	-	25,240,452
1,000,000	500,000	500,000
(26,962)	-	(26,962)
49,117,511	4,696,962	44,420,549
2,545,864	-	2,545,864
1,502,525	1,002,525	500,000
1,133,595	-	1,133,595
1,455,000	-	1,455,000
6,636,984	1,002,525	5,634,459
604,332	604,332	-
3,687,266	106,677	3,580,589
4,291,598	711,009	3,580,589
60,285,272	6,410,496	53,874,776

استثمار في شركة زميلة
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة:
صكوك بسعر ثابت
صكوك بسعر متغير
منتجات مهيكلة
ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
إجمالي الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:
صناديق استثمارية
منتجات مهيكلة
صكوك بسعر ثابت
صكوك بسعر متغير
إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
الشامل:
صكوك بسعر ثابت
استثمارات في أسهم
إجمالي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
الشامل
في 31 ديسمبر 2021

7. التمويل، صافي

1-7 التمويل

(أ) يتكون صافي التمويل المسجل بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2021

(بالآلاف الريالات السعودية)			
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العاملة	العامة
65,712,607	(3,959,756)	1,469,013	68,203,350
366,999,727	(4,978,513)	1,480,870	370,497,370
16,599,890	(61,718)	36,520	16,625,088
3,518,433	(198,167)	23,697	3,692,903
452,830,657	(9,198,154)	3,010,100	459,018,711

متاجرة
بيع بالتقسيط
مراوحة
بطاقات ائتمانية
الإجمالي

2020

(بالآلاف الريالات السعودية)			
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العاملة	العامة
37,231,334	(2,995,894)	1,652,936	38,574,292
255,479,516	(4,398,923)	728,401	259,150,038
19,670,093	(55,734)	37,929	19,687,898
3,331,158	(20,805)	25,848	3,326,115
315,712,101	(7,471,356)	2,445,114	320,738,343

متاجرة
بيع بالتقسيط
مراوحة
بطاقات ائتمانية
الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

1-7 التمويل (تتمة)

(ب) فيما يلي صافي التمويل حسب الموقع، داخل وخارج المملكة العربية السعودية، كما في 31 ديسمبر:

2021

(بالآلاف الريالات السعودية)				
متاجرة	بيع بالتقسيط	مراوحة	بطاقات ائتمانية	الإجمالي
68,293,335	367,098,242	12,111,030	3,709,899	451,212,506
1,379,028	4,879,998	4,550,578	6,701	10,816,305
69,672,363	371,978,240	16,661,608	3,716,600	462,028,811
(3,959,756)	(4,978,513)	(61,718)	(198,167)	(9,198,154)
65,712,607	366,999,727	16,599,890	3,518,433	452,830,657

داخل المملكة
خارج المملكة
إجمالي التمويل
مخصص الانخفاض في القيمة
صافي التمويل

2020

(بالآلاف الريالات السعودية)				
متاجرة	بيع بالتقسيط	مراوحة	بطاقات ائتمانية	الإجمالي
39,424,015	255,124,933	15,399,038	3,345,758	313,293,744
803,213	4,753,506	4,326,789	6,205	9,889,713
40,227,228	259,878,439	19,725,827	3,351,963	323,183,457
(2,995,894)	(4,398,923)	(55,734)	(20,805)	(7,471,356)
37,231,334	255,479,516	19,670,093	3,331,158	315,712,101

داخل المملكة
خارج المملكة
إجمالي التمويل
مخصص الانخفاض في القيمة
صافي التمويل

(ج) يوضح الجدول أدناه فئات التمويل حسب قطاعات الأعمال الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

2021

(بالآلاف الريالات السعودية)		
أفراد	شركات	الإجمالي
2,820,209	66,852,154	69,672,363
364,418,308	7,559,932	371,978,240
-	16,661,608	16,661,608
3,712,263	4,337	3,716,600
370,950,780	91,078,031	462,028,811
(5,201,431)	(3,996,723)	(9,198,154)
365,749,349	87,081,308	452,830,657

متاجرة
بيع بالتقسيط
مراوحة
بطاقات ائتمانية
إجمالي التمويل
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
صافي التمويل

2020

(بالآلاف الريالات السعودية)		
أفراد	شركات	الإجمالي
1,202,886	39,024,342	40,227,228
250,470,267	9,408,172	259,878,439
-	19,725,827	19,725,827
3,351,963	-	3,351,963
255,025,116	68,158,341	323,183,457
(4,341,561)	(3,129,795)	(7,471,356)
250,683,555	65,028,546	315,712,101

متاجرة
بيع بالتقسيط
مراوحة
بطاقات ائتمانية
إجمالي التمويل
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
صافي التمويل

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

1-7 التمويل (تتمة)

(د) يلخص الجدول أدناه أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة والأرصدة متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة، والأرصدة المنخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر حسب قطاعات الأعمال الرئيسية للمجموعة:

2021					
(بآلاف الريالات السعودية)					
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	الإجمالي	أرصدة التمويل منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة
365,749,349	(5,201,431)	370,950,780	1,500,097	8,132,148	361,318,535
87,081,308	(3,996,723)	91,078,031	1,510,003	1,232,763	88,335,265
452,830,657	(9,198,154)	462,028,811	3,010,100	9,364,911	449,653,800

2020					
(بآلاف الريالات السعودية)					
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	الإجمالي	أرصدة التمويل منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة
250,683,555	(4,341,561)	255,025,116	754,249	4,831,915	249,438,952
65,028,546	(3,129,795)	68,158,341	1,690,865	586,738	65,880,738
315,712,101	(7,471,356)	323,183,457	2,445,114	5,418,653	315,319,690

لا يتم اعتبار التمويل متأخر السداد لمدة تقل عن 90 يوماً كتمويل منخفض القيمة ما لم تتوفر معلومات أخرى بخلاف ذلك. تمثل الأرصدة "غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة" والأرصدة "متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة" إجمالي أرصدة التمويل العامل.

(هـ) فيما يلي بيان الحركة في مراحل الجودة الائتمانية الثلاث لإجمالي القيمة الدفترية لتسهيلات التمويل المسجلة بالتكلفة المطفأة:

2021			
(بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
323,183,457	3,447,767	8,460,233	311,275,457
-	(3,947)	(1,534,491)	1,538,438
-	(166,792)	3,836,110	(3,669,318)
-	959,554	(271,691)	(687,863)
(2,075,430)	(2,075,430)	-	-
140,920,784	2,015,472	(932,283)	139,837,595
462,028,811	4,176,624	9,557,878	448,294,309

عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة

الرصيد في 1 يناير 2021
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي غير منخفض

محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي منخفض

مبالغ مشطوبة الأعمال / الحركة الجديدة

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

1-7 التمويل (تتمة)

(بالآلاف الريالات السعودية)				2020
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
256,702,401	2,737,665	9,730,884	244,233,852	عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المضافة
-	-	(1,449,420)	1,449,420	الرصيد في 1 يناير 2020
-	(104,888)	3,257,062	(3,152,174)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	1,356,074	(743,353)	(612,721)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
(2,766,535)	(2,766,535)	-	-	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
69,247,591	2,225,451	(2,334,940)	69,357,080	مبالغ مشطوبة
323,183,457	3,447,767	8,460,233	311,275,457	الأعمال / الحركة الجديدة
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

إن الرصيد الختامي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ذات المستوى الائتماني المنخفض يختلف عن إجمالي التمويل غير العامل المصرح عنه بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

(و) فيما يلي بيان الحركة في مراحل الجودة الائتمانية الثلاث لإجمالي القيمة الدفترية للتمويل المسجل بالتكلفة المضافة حسب القطاع :

1- قطاع الأفراد:

(بالآلاف الريالات السعودية)				2021
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
255,025,116	1,756,902	2,617,230	250,650,984	الرصيد في 1 يناير 2021
-	(3,947)	(1,407,834)	1,411,781	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(166,781)	3,087,106	(2,920,325)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	814,729	(242,959)	(571,770)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
(1,778,995)	(1,778,995)	-	-	مبالغ مشطوبة
117,704,659	2,044,713	295,144	115,364,802	الأعمال / الحركة الجديدة
370,950,780	2,666,621	4,348,687	363,935,472	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

(بالآلاف الريالات السعودية)				2020
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
190,555,500	1,050,591	3,320,473	186,184,436	الرصيد في 1 يناير 2020
-	-	(820,807)	820,807	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(104,888)	2,123,816	(2,018,928)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	566,462	(144,054)	(422,408)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
(1,676,297)	(1,676,297)	-	-	مبالغ مشطوبة
66,145,913	1,921,034	(1,862,198)	66,087,077	الأعمال / الحركة الجديدة
255,025,116	1,756,902	2,617,230	250,650,984	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

1-7 التمويل (تتمة)

2- قطاع الشركات:

2021

(بآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المضافة
68,158,341	1,690,865	5,843,003	60,624,473	الرصيد في 1 يناير 2021
-	-	(126,657)	126,657	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(11)	749,004	(748,993)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	144,825	(28,732)	(116,093)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
(296,435)	(296,435)	-	-	مبالغ مشطوبة
23,216,125	(29,241)	(1,227,427)	24,472,793	الأعمال / الحركة الجديدة
91,078,031	1,510,003	5,209,191	84,358,837	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

2020

(بآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الرصيد في 1 يناير 2020
66,146,901	1,687,074	6,410,411	58,049,416	الرصيد في 1 يناير 2020
-	-	(628,613)	628,613	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	-	1,133,246	(1,133,246)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	789,612	(599,299)	(190,313)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
(1,090,238)	(1,090,238)	-	-	مبالغ مشطوبة
3,101,678	304,417	(472,742)	3,270,003	الأعمال / الحركة الجديدة
68,158,341	1,690,865	5,843,003	60,624,473	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل:

(أ) فيما يلي بيان الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة التمويل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2021			
(بالآلاف الريالات السعودية)			
أفراد	شركات	الإجمالي	
4,341,561	3,129,795	7,471,356	الرصيد في بداية السنة
2,638,865	1,163,363	3,802,228	إجمالي المحمل للسنة
(1,778,995)	(296,435)	(2,075,430)	ديون معدومة مشطوبة مقابل المخصص
5,201,431	3,996,723	9,198,154	الرصيد في نهاية السنة
2020			
(بالآلاف الريالات السعودية)			
أفراد	شركات	الإجمالي	
3,808,273	3,211,323	7,019,596	الرصيد في بداية السنة
2,209,585	1,008,710	3,218,295	إجمالي المحمل للسنة
(1,676,297)	(1,090,238)	(2,766,535)	ديون معدومة مشطوبة مقابل المخصص
4,341,561	3,129,795	7,471,356	الرصيد في نهاية السنة

(ب) يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الانخفاض في قيمة عمليات التمويل المدرجة بالتكلفة المضافة:

2021				
(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	مخصص انخفاض قيمة التمويل
7,471,356	2,496,193	2,030,356	2,944,807	الرصيد في 1 يناير 2021
-	(2,284)	(312,458)	314,742	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(95,161)	174,580	(79,419)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي غير منخفض
-	174,221	(126,873)	(47,348)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى انتمائي غير منخفض
3,802,228	2,661,226	560,809	580,193	المحمل للسنة
(2,075,430)	(2,075,430)	-	-	مبالغ مشطوبة
9,198,154	3,158,765	2,326,414	3,712,975	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة):

(بالآلاف الريالات السعودية)			2020	
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	مخصص انخفاض قيمة التمويل
7,019,596	1,842,437	2,948,959	2,228,200	الرصيد في 1 يناير 2020
-	-	(256,884)	256,884	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(53,198)	118,509	(65,311)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	263,466	(247,994)	(15,472)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
3,218,295	3,210,023	(532,234)	540,506	المحمل للفترة
(2,766,535)	(2,766,535)	-	-	مبالغ مشطوبة
7,471,356	2,496,193	2,030,356	2,944,807	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

(ج) فيما يلي بيان حركة خسائر التمويل المتوقعة لمرحلة الجودة الائتمانية الثلاث للتمويل المسجل بالتكلفة المطفأة :
1- الموزع حسب قطاع الأفراد:

(بالآلاف الريالات السعودية)			2021	
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	مخصص انخفاض قيمة التمويل
4,341,561	1,113,634	839,120	2,388,807	الرصيد في 1 يناير 2021
-	(2,284)	(297,440)	299,724	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(95,154)	170,631	(75,477)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	144,977	(120,776)	(24,201)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
2,638,865	2,500,298	425,837	(287,270)	المحمل للسنة
(1,778,995)	(1,778,995)	-	-	مبالغ مشطوبة
5,201,431	1,882,476	1,017,372	2,301,583	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

(بالآلاف الريالات السعودية)			2020	
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	مخصص انخفاض قيمة التمويل
3,808,273	513,879	1,662,188	1,632,206	الرصيد في 1 يناير 2020
-	-	(206,493)	206,493	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(53,037)	106,625	(53,588)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	71,606	(60,716)	(10,890)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
2,209,585	2,257,483	(662,484)	614,586	المحمل للسنة
(1,676,297)	(1,676,297)	-	-	مبالغ مشطوبة
4,341,561	1,113,634	839,120	2,388,807	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة):

2- الموزع حسب قطاع الشركات:

(بالآلاف الريالات السعودية)				2021
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	مخصص انخفاض قيمة التمويل
3,129,795	1,382,559	1,191,236	556,000	الرصيد في 1 يناير 2021
-	-	(15,018)	15,018	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(7)	3,949	(3,942)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	29,244	(6,097)	(23,147)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
1,163,363	160,928	134,972	867,463	المحمل للسنة
(296,435)	(296,435)	-	-	مبالغ مشطوبة
3,996,723	1,276,289	1,309,042	1,411,392	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021
(بالآلاف الريالات السعودية)				2020
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	مخصص انخفاض قيمة التمويل
3,211,323	1,328,558	1,286,771	595,994	الرصيد في 1 يناير 2020
-	-	(50,391)	50,391	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(161)	11,884	(11,723)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	191,860	(187,278)	(4,582)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
1,008,710	952,540	130,250	(74,080)	المحمل للفترة
(1,090,238)	(1,090,238)	-	-	مبالغ مشطوبة
3,129,795	1,382,559	1,191,236	556,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

3-7 الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة

فيما يلي تفاصيل مخصص الانخفاض في قيمة التمويل للسنة المسجل في قائمة الدخل الموحدة:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2020	2021
3,218,295	3,806,679
200,130	(134,984)
(1,252,685)	(1,326,609)
2,165,740	2,345,086

المحمل للسنة للبيود داخل قائمة المركز المالي
المحمل للسنة للبيود خارج قائمة المركز المالي
مبالغ مستردة من تمويل مشطوب، صافي
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل، صافي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

7. التمويل، صافي (تتمة)

4-7 يشتمل البيع بالتقسيط بموجب التمويل على الذمم المدينة لعقود التأجير التمويلية وهي كالتالي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
24,042,741	27,020,295	إجمالي الذمم المدينة من عقود التأجير التمويلية
1,313,474	6,286	أقل من سنة واحدة
15,397,354	17,532,469	من سنة واحدة إلى 5 سنوات
7,331,913	9,481,540	أكثر من خمس سنوات
24,042,741	27,020,295	
(3,226,606)	(3,404,832)	عائد غير مكتسب من عقود التأجير التمويلية
(291,584)	(444,532)	خسائر ائتمان متوقعة من عقود التأجير التمويلية
20,524,551	23,170,931	صافي الذمم المدينة من عقود التأجير التمويلية

8. الممتلكات والمعدات، صافي

تتكون الممتلكات والمعدات، صافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)						
الإجمالي	موجودات حق الاستخدام	المعدات والأثاث	تحسينات المباني والأراضي المستأجرة	المباني	الأراضي	التكلفة
16,719,185	1,530,099	5,303,941	1,333,461	6,213,799	2,337,885	في 1 يناير 2020
945,686	20,627	630,849	259,571	6,964	27,675	إضافات
(98,759)	-	(45,287)	-	(38,884)	(14,588)	استبعادات
17,566,112	1,550,726	5,889,503	1,593,032	6,181,879	2,350,972	في 31 ديسمبر 2020
2,386,485	3,159	2,093,072	46,358	137,327	106,569	إضافات
(1,302,068)	-	(1,154,444)	-	(126,856)	(20,768)	استبعادات
18,650,529	1,553,885	6,828,131	1,639,390	6,192,350	2,436,773	في 31 ديسمبر 2021
						الاستهلاك المتراكم
6,311,938	239,837	4,217,232	996,846	858,023	-	كما في 1 يناير 2020
1,080,171	212,742	628,072	102,203	137,154	-	المحمل للسنة
(60,781)	-	(28,797)	-	(31,984)	-	استبعادات
7,331,328	452,579	4,816,507	1,099,049	963,193	-	في 31 ديسمبر 2020
1,116,280	210,959	770,055	61	135,205	-	المحمل للسنة
(462,878)	-	(461,834)	-	(1,044)	-	استبعادات
7,984,730	663,538	5,124,728	1,099,110	1,097,354	-	في 31 ديسمبر 2021
						صافي القيمة الدفترية
10,665,799	890,348	1,703,402	540,280	5,094,996	2,436,773	في 31 ديسمبر 2021
10,234,785	1,098,147	1,072,996	493,983	5,218,686	2,350,972	في 31 ديسمبر 2020

تشتمل المباني على أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 271 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 225 مليون ريال سعودي)، وتشتمل الموجودات المتعلقة بالتكنولوجيا على أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 419 مليون ريال سعودي كما في ديسمبر 2021 (2020: 595 مليون ريال سعودي).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

8. الممتلكات والمعدات، صافي (تتمة)

يتضمن بند المعدات والأثاث موجودات تتعلق بتقنية المعلومات كما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)			التكلفة
الإجمالي	موجودات غير ملموسة	موجودات ملموسة	
1,913,339	102,614	1,810,725	في 31 ديسمبر 2020
864,519	7,008	857,511	إضافات
(12,641)	-	(12,641)	استيعادات
2,765,217	109,622	2,655,595	في 31 ديسمبر 2021
الاستهلاك المتراكم			
1,172,051	14,687	1,157,364	في 31 ديسمبر 2020
298,465	45,965	232,500	المحمل للسنة
(12,430)	-	(12,430)	استيعادات
1,438,086	60,652	1,377,434	في 31 ديسمبر 2021
صافي القيمة الدفترية			
1,327,131	48,970	1,278,161	في 31 ديسمبر 2021
741,288	87,927	653,361	في 31 ديسمبر 2020

9. الاستثمارات العقارية، صافي

إن صافي القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية يعادل تقريباً قيمتها العادلة.

تتكون الاستثمارات العقارية، صافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

(بالآلاف الريالات السعودية)			التكلفة
الإجمالي	المباني	الأراضي	
1,453,926	559,503	894,423	الرصيد في 1 يناير 2020
195,339	195,339	-	إضافات
1,649,265	754,842	894,423	في 31 ديسمبر 2020
1,452	1,452	-	إضافات
(105,542)	(105,542)	-	استيعادات
1,545,175	650,752	894,423	في 31 ديسمبر 2021
الاستهلاك المتراكم			
70,077	70,077	-	الرصيد في 1 يناير 2020
37,977	37,977	-	المحمل للسنة
108,054	108,054	-	في 31 ديسمبر 2020
25,652	25,652	-	المحمل للسنة
133,706	133,706	-	في 31 ديسمبر 2021
صافي القيمة الدفترية			
1,411,469	517,046	894,423	في 31 ديسمبر 2021
1,541,211	646,788	894,423	في 31 ديسمبر 2020

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

10. الموجودات الأخرى، صافي

تتكون الموجودات الأخرى، صافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
1,613,343	2,961,252	مدينون، صافي
218,304	462,550	مصاريف مدفوعة مقدماً
1,332,565	2,716,492	موجودات بالطريق خاضعة للتمويل
276,169	367,345	إيرادات مستحقة
413,397	374,668	شيكات قيد التحصيل
262,475	235,453	دفعات مقدمة
73,411	28,023	العقارات الأخرى
-	102,991	موجودات غير متداولة (موجودات معدة للبيع)
844,326	652,980	أخرى، صافي
5,033,990	7,901,754	الإجمالي

11. المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
448,288	1,749,131	حسابات جارية
10,315,773	16,203,009	استثمارات البنوك لأجل
10,764,061	17,952,140	الإجمالي

من أجل تسوية خسائر التعديل التي من المتوقع أن تتكبدها المجموعة عند تأجيل الدفعات بموجب برنامج دعم تمويل القطاع الخاص كما هو مبين في الإيضاح 39، حصلت المجموعة خلال السنتين المنتهيتين في 2020 و 2021 على بعض الودائع بدون عمولة قدرها 2.97 مليار ريال سعودي وفترة استحقاقها الأصلية ثلاث سنوات، و674 مليون ريال سعودي وفترة استحقاقها الأصلية سنة ونصف، تم لاحقاً تمديد أجل استحقاق بعض هذه الودائع من قبل البنك المركزي السعودي. حصلت المجموعة على ودیعة بمبلغ 5.2 مليار ريال سعودي لمدة عام واحد والتي حل أجل استحقاقها خلال الربع الثاني من عام 2021، وودیعة بمبلغ 3.5 مليار ريال سعودي فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر والتي حل أجل استحقاقها خلال الربع الثالث من عام 2021. في سبتمبر 2021، حصلت المجموعة على ودیعة بقيمة 4 مليار ريال سعودي وفترة استحقاقها ثلاث سنوات. انظر الإيضاح 39 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

12. ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء حسب نوعها كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
332,918,203	374,725,352	ودائع تحت الطلب
43,017,282	130,293,061	استثمارات العملاء لأجل
6,695,518	7,053,800	حسابات العملاء الأخرى
382,631,003	512,072,213	الإجمالي

يشتمل رصيد حسابات العملاء الأخرى على تأمينات على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والشيكات المقبولة والحوالات. تخضع كافة استثمارات العملاء لأجل لعقود مربحة وبالتالي فهي غير مرتبطة بعمولة.

تتكون ودائع العملاء حسب العملات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
365,253,514	475,448,079	ريال سعودي
17,377,489	36,624,134	عملات أجنبية
382,631,003	512,072,213	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

13. المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
4,317,852	5,400,941	دائنون
1,176,075	1,198,261	التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 25)
1,554,957	2,266,988	مصاريف مستحقة
8,885	29,771	دخل العمولات الخاصة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة (إيضاح 32)
3,812,601	3,424,929	زكاة مستحقة (إيضاح 37)
1,128,141	927,764	التزامات إيجار
550,575	415,591	مخصص الخسارة بشأن الالتزامات المالية والضمانات المالية
-	4,890,003	مبالغ مستحقة للمطورين
4,762,055	7,784,463	أخرى
17,311,141	26,338,711	الإجمالي

كما تم بيان مخصص الخسارة بشأن الالتزامات والضمانات المالية في بند التعهدات والالتزامات المحتملة (إيضاح 16 - د).

14. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للمصرف من 2,500 مليون سهم، بقيمة 10 ريال سعودي لكل سهم كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 2,500 مليون سهم، بقيمة قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد).

15. الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمجموعة بتحويل ما لا يقل عن 25٪ من صافي دخل السنة الى الاحتياطي النظامي. وتستمر هذه التحويلات حتى يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع حالياً.

تتضمن الاحتياطيات الأخرى احتياطي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر واحتياطي تحويل العملات الأجنبية واحتياطي برنامج أسهم الموظفين.

فيما يلي ملخص حركة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر واحتياطي تحويل العملات الأجنبية واحتياطي برنامج أسهم الموظفين:

(بالآلاف الريالات السعودية)					2021
الإجمالي	شركة زميلة	شامل الأخر من	احتياطي برنامج للموظفين	تحويل العملات الأجنبية	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(134,728)	-	(231,235)	37,110	(113,881)	173,278
399,339	-	-	-	-	399,339
(21,316)	-	-	-	(21,316)	-
42,055	-	42,055	-	-	-
24,044	24,044	-	-	-	-
309,394	24,044	(189,180)	37,110	(135,197)	572,617

الرصيد في بداية السنة
صافي التغير في القيمة العادلة
فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 25)
حصة في الدخل الشامل الأخر من شركة زميلة
الرصيد في نهاية السنة

(بالآلاف الريالات السعودية)					2020
الإجمالي	شامل الأخر من	احتياطي برنامج للموظفين	تحويل العملات الأجنبية	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	الرصيد في بداية السنة
(216,041)	(51,630)	37,110	(120,577)	(80,944)	(80,944)
254,222	-	-	-	254,222	254,222
6,696	-	-	6,696	-	-
(179,605)	(179,605)	-	-	-	-
(134,728)	(231,235)	37,110	(113,881)	173,278	173,278

الرصيد في بداية السنة
صافي التغير في القيمة العادلة
فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 25)
الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

16. الارتباطات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2021، هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة خلال دورة أعمالها العادية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية، ولا تزال هذه الدعاوى قيد النظر من قبل الجهات المختصة.

تم تجنب مخصصات لبعض هذه الدعاوى القضائية بناءً على تقييم المستشارين القانونيين بالمجموعة.

سُمي المصرف بالإضافة إلى العديد من المدعى عليهم في بعض الدعاوى القضائية التي رُفعت في الولايات المتحدة منذ العام 2002م. وقد نجح المصرف في الدفاع عن موقفه في جميع الدعاوى، والتي رُفعت جميعها بشكل نهائي من قبل المحاكم المختصة. وفيما يخص الدعاوى الجديدة التي رُفعت في العام 2016م، وتم رفضها، فقد قامت محكمة الاستئناف بنقض ذلك الرفض والسماح بإجراء كشف قضائي محدود و الذي بدأ في العام 2021م. وتؤمن إدارة المصرف أنه يمكن الدفاع عن موقف المصرف في الدعاوى المرفوعة ضده بنجاح، مع ملاحظة ان هناك جوانب تخضع لما يستجد خلال مراحل الترافع.

(ب) الارتباطات الرأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2021، كان لدى المجموعة ارتباطات رأسمالية قدرها 458 مليون ريال سعودي (2020: 540 مليون ريال سعودي) تتعلق بعقود تطوير وتحديث الحاسب الآلي ومبلغ وقدره 193 مليون ريال سعودي (2020: 238 مليون ريال سعودي) تتعلق بإنشاء مقر عمل جديد وإجراء تحسينات على بعض الفروع الجديدة والحالية.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. وتشتمل التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة وخطابات القبول والارتباطات لمنح الائتمان غير المستخدمة. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المجموعة بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى - تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على المجموعة بمبلغ محدد متفق عليه وفق شروط وأحكام محددة مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل. تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. تتوقع المجموعة تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

أما المتطلبات النقدية بموجب خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملزم به لعدم توقع المجموعة قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل أساسي على شكل تمويل و ضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة. ومن المتوقع أن يكون مبلغ الخسارة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول أقل كثيراً من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم شروط الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

16. الارتباطات والالتزامات المحتملة (تتمة)

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان (تتمة)

إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم انتهاء مدتها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1. فيما يلي بيان الاستحقاقات التعاقدية للارتباطات والالتزامات المحتملة للمجموعة:

2021					
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	
5,213,221	2,147,992	2,733,885	331,344	-	اعتمادات مستندية
7,731,576	1,415,796	4,599,305	1,388,832	327,643	خطابات ضمان
857,560	583,808	273,752	-	-	قبولات
11,284,872	1,540,867	8,390,296	1,306,996	46,713	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
25,087,229	5,688,463	15,997,238	3,027,172	374,356	الإجمالي
2020					
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	
2,379,433	1,729,492	545,033	104,908	-	اعتمادات مستندية
5,443,188	760,935	3,310,309	1,171,463	200,481	خطابات ضمان
670,768	305,577	365,191	-	-	قبولات
10,662,701	3,880,062	6,265,899	516,740	-	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
19,156,090	6,676,066	10,486,432	1,793,111	200,481	الإجمالي

(د) الالتزامات المحتملة التي قد ينتج عنها التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول أدناه إجمالي القيمة الدفترية ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة لارتباطات التمويل والضمانات المالية.

2021					
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	خطابات ضمان	قبولات	اعتمادات مستندية	
24,115,483	11,065,878	7,006,356	856,792	5,186,457	إجمالي القيمة الدفترية المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
591,870	210,608	356,166	768	24,328	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
379,876	8,386	369,054	-	2,436	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
25,087,229	11,284,872	7,731,576	857,560	5,213,221	إجمالي الرصيد القائم في نهاية السنة مخصص خسائر الائتمان لارتباطات التمويل والضمانات المالية
83,115	6,982	13,780	821	61,532	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
4,912	2,043	2,727	39	103	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
327,564	5,551	319,577	-	2,436	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
415,591	14,576	336,084	860	64,071	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

16. الارتباطات والالتزامات المحتملة (تتمة)

(د) الالتزامات المحتملة التي قد ينتج عنها التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

(بآلاف الريالات السعودية)					2020
الإجمالي	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	خطابات ضمان	قبولات	اعتمادات مستندية	
17,724,411	10,392,221	4,329,805	660,394	2,341,991	إجمالي القيمة الدفترية المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
869,474	255,090	570,077	10,374	33,933	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
562,205	15,390	543,306	-	3,509	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
<u>19,156,090</u>	<u>10,662,701</u>	<u>5,443,188</u>	<u>670,768</u>	<u>2,379,433</u>	الإجمالي
44,357	7,789	19,695	1,414	15,460	مخصص خسائر الائتمان لإرتباطات التمويل والضمانات المالية
7,257	3,905	3,177	112	63	المرحلة 1 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً)
498,960	5,534	489,917	-	3,509	المرحلة 2 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض)
<u>550,575</u>	<u>17,228</u>	<u>512,789</u>	<u>1,526</u>	<u>19,032</u>	المرحلة 3 (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض)
					الإجمالي

2. فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

(بآلاف الريالات السعودية)	
2020	2021
18,318,019	23,381,445
838,071	1,705,784
<u>19,156,090</u>	<u>25,087,229</u>

شركات
بنوك ومؤسسات مالية أخرى
الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

17. صافي الدخل من التمويل والاستثمارات

يتكون صافي الدخل من التمويل والاستثمارات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
		تمويل
1,629,182	2,263,820	متاجرة شركات
12,819,648	15,806,344	بيع بالتقسيط
802,882	686,398	مراجعة
		الاستثمارات وأخرى
970,595	1,167,653	مراجعة لدى البنك المركزي السعودي
980,343	1,230,388	متاجرة مع البنوك
175,313	286,903	دخل صكوك
17,377,963	21,441,506	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(354,193)	(803,888)	عائد على استثمارات العملاء لأجل
(110,753)	(245,682)	عائد على المطلوبات للبنوك واستثمارات المؤسسات المالية لأجل
(464,946)	(1,049,570)	عائد على استثمارات العملاء والبنوك والمؤسسات المالية لأجل
16,913,017	20,391,936	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات

18. دخل الخدمات المصرفية، صافي

يتكون دخل الخدمات المصرفية، صافي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
		دخل الأتعاب:
270,434	258,878	شيكات وتحويلات
416,816	515,992	بطاقات ائتمانية
1,218,272	1,514,817	قنوات الكترونية أخرى ذات صلة
672,193	803,484	وساطة وإدارة الأصول، صافي
702,423	1,376,306	أخرى
3,280,138	4,469,477	إجمالي دخل الأتعاب
		مصاريف الأتعاب:
(620,458)	(536,370)	مدفوعات مكائن صراف آلي
2,659,680	3,933,107	أتعاب من الخدمات المصرفية، صافي

19. دخل العمليات الأخرى، صافي

يتكون دخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
94,445	169,602	توزيعات أرباح
10,256	47,511	ربح بيع ممتلكات ومعدات، صافي
96,134	94,693	دخل الإيجار من الاستثمارات العقارية
42,944	32,030	حصة المصرف من أرباح شركة زميلة
33,441	(37,897)	مكاسب / (خسائر) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(2,251)	-	خسائر بيع عقارات أخرى
89,700	297,518	إيرادات أخرى، صافي
364,669	603,457	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

20. الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين

يقدم الجدول التالي تحليلاً للرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2021				
(بالآلاف الريالات السعودية)				
عدد الموظفين	تعويضات ثابتة ومتغيرة	نفداً	تعويضات متغيرة مدفوعة أسهم	
23	40,790	20,926	42,322	مدراء تنفيذيون
2,077	568,126	161,216	22,242	موظفون يؤدون مهام تشتمل على مخاطر
610	178,878	27,190	19,241	موظفون يؤدون مهام رقابية
12,368	1,789,839	385,506	34,675	موظفون آخرون
15,078	2,577,633	594,838	118,480	الإجمالي
-	231,087	-	-	تعويضات مستحقة في عام 2021
-	323,626	-	-	تكاليف موظفين أخرى
15,078	3,132,346	594,838	118,480	مجموع الإجمالي
2020				
(بالآلاف الريالات السعودية)				
عدد الموظفين	تعويضات ثابتة ومتغيرة	نفداً	تعويضات متغيرة مدفوعة أسهم	
22	40,552	20,591	45,954	مدراء تنفيذيون
1,684	509,487	131,639	20,312	موظفون يؤدون مهام تشتمل على مخاطر
412	155,859	25,969	21,608	موظفون يؤدون مهام رقابية
11,598	1,826,261	274,757	28,022	موظفون آخرون
13,716	2,532,159	452,956	115,896	الإجمالي
-	188,652	-	-	تعويضات مستحقة في عام 2020
-	256,533	-	-	تكاليف موظفين أخرى
13,716	2,977,344	452,956	115,896	مجموع الإجمالي

تتضمن الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين مكافأة نهاية الخدمة والتأمينات الاجتماعية والسفر لأغراض العمل والتدريب ومزايا الموظفين الأخرى.

حيث أن المملكة العربية السعودية عضوًا في مجموعة العشرين (جي-20)، فقد صدرت التعليمات بأن جميع المؤسسات المالية في المملكة يجب أن تلتزم بمبادئ ومعايير اتفاقية بازل 2 ومجلس الاستقرار المالي.

وبصفته الجهة التنظيمية المسؤولة عن المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، أصدر البنك المركزي السعودي تعليمات بشأن التعويضات والمكافآت بما يتفق مع مبادئ ومعايير اتفاقية بازل 2 ومجلس الاستقرار المالي.

وبناءً على التعليمات أعلاه الصادرة عن البنك المركزي السعودي، قامت المجموعة بإصدار سياسة التعويضات والمكافآت، وتم تنفيذها بعد موافقة مجلس الإدارة عليها.

يغطي نطاق هذه السياسة المجموعة وجميع شركاتها التابعة (المحلية والدولية) التي تعمل ضمن قطاع الخدمات المالية، ويشمل ذلك كل من الموظفين الرسميين وموظفي التعاقدات الدائمة والمؤقتة ومقدمي الخدمات (المشاركة في المخاطر، إذا سمح البنك المركزي السعودي بالاستعانة بمصادر خارجية).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

20. الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين (تتمة)

وتمشياً مع المؤسسات المصرفية الأخرى في المملكة العربية السعودية، قامت المجموعة باستخدام مزيجاً من التعويضات الثابتة والمتغيرة لاستقطاب المواهب والاحتفاظ بها. ويتم تقويم التعويضات الثابتة سنوياً بمقارنتها مع البنوك المحلية الأخرى في المملكة العربية السعودية ويشمل ذلك الراتب الأساسي والبدلات والمزايا وذلك حسب درجات الموظفين، أما التعويضات المتغيرة فتتعلق بأداء الموظفين وقدرتهم على تحقيق الأهداف المتفق عليها، وتشتمل على الحوافز ومكافأة الأداء والمزايا الأخرى. تدفع الحوافز بشكل رئيسي لموظفي الفروع، في حين أن مكافآت الأداء تدفع لموظفي الإدارة العامة والموظفين غير المؤهلين للحصول على الحوافز.

يتم إقرار هذه المكافآت والتعويضات من قبل مجلس الإدارة كنسبة مئوية من صافي إيرادات المجموعة.

21. المصاريف العمومية والإدارية الأخرى

تتكون المصاريف العمومية والإدارية الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
628,591	638,822	مصاريف الاتصالات والمرافق
547,520	424,722	مصاريف الصيانة والأمن
338,404	261,042	مصاريف تغذية و نقل النقد
351,348	315,836	مصاريف دعم البرامج وتكنولوجيا المعلومات
780,546	1,011,822	مصاريف تشغيلية أخرى
2,646,409	2,652,244	الإجمالي

22. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020 بتقسيم صافي دخل السنة على 2,500 مليون سهم. إن ربحية السهم الأساسية تساوي ربحية السهم المخفضة.

23. توزيعات الأرباح المدفوعة

اقترح مجلس إدارة مصرف الراجحي بتاريخ 29 يونيو 2021 توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن النصف الأول من عام 2021، بمبلغ 3,500 مليون ريال سعودي، بواقع 1.40 ريال سعودي للسهم. وقد تم لاحقاً دفع توزيعات الأرباح هذه بتاريخ 14 يوليو 2021.

اقترح مجلس الإدارة في 28 فبراير 2021، توزيع الأرباح النهائية على المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بمبلغ 2,500 مليون ريال سعودي، بواقع 1 ريال سعودي لكل سهم. كما تمت الموافقة على توزيع الأرباح النهائية المقترحة لعام 2020 من قبل الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي المنعقد في 29 مارس 2021. وقد تم لاحقاً دفع توزيعات الأرباح هذه بتاريخ 6 أبريل 2021.

اقترح مجلس الإدارة في 2 فبراير 2020، توزيع الأرباح النهائية على المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بمبلغ 3,750 مليون ريال سعودي، بواقع 1.5 ريال سعودي لكل سهم. كما تمت الموافقة على توزيع الأرباح النهائية المقترحة لعام 2019 من قبل الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي المنعقد في 29 مارس 2020. وقد تم لاحقاً دفع توزيعات الأرباح هذه بتاريخ 6 أبريل 2020.

24. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
7,355,940	5,445,994	نقد في الصندوق
8,924,379	10,680,328	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال 90 يوماً من تاريخ الشراء
311,493	314,005	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى (حسابات جارية)
16,235,549	5,799,920	متاجرة مع البنك المركزي السعودي
32,827,361	22,240,247	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

25. التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

1-25 الوصف العام

تدير المجموعة خطة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها وفقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية، ويتم احتساب الاستحقاقات وفقاً للتقييم الاكتواري باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة، بينما يتم سداد الالتزامات المستحقة عند استحقاقها.

2-25 فيما يلي المبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والحركة في الالتزامات خلال السنة استناداً إلى قيمتها الحالية:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
980,304	1,176,075	التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في بداية السنة
86,355	146,375	تكلفة الخدمة الحالية
38,041	33,264	تكاليف عمولة
(108,230)	(115,398)	منافع مدفوعة
179,605	(42,055)	(مكاسب) / خسائر إعادة قياس
1,176,075	1,198,261	التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في نهاية السنة

3-25 المحمل للسنة

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
86,355	146,375	تكلفة الخدمة الحالية
-	-	تكلفة الخدمة السابقة
86,355	146,375	

4-25 إعادة القياس المثبت في الدخل الشامل الآخر

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
(10,911)	6,528	(مكاسب) / خسائر التغير في الافتراضات المبنية على الخبرة
532	-	(مكاسب) / خسائر التغير في الافتراضات الديموغرافية
189,984	(48,583)	(مكاسب) / خسائر التغير في الافتراضات المالية
179,605	(42,055)	

5-25 الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (فيما يتعلق ببرنامج مزايا الموظفين)

2020	2021	
%2.75	%3.05	معدل الخصم
%2.6 للسنة المالية 2021 و 2022 و 3%	%2.5 للسنة المالية 2022 و 3% لما بعدها	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب
60 سنة للموظفين الذكور و 55 سنة للإناث	60 سنة للموظفين الذكور و 55 سنة للإناث	سن التقاعد الطبيعي

تستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات المستقبلية على المشورة الاكتوارية وفقاً للإحصائيات المنشورة والخبرة في المنطقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

25. التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (تتمة)

6-25 حساسية الافتراضات الاكتوارية

يوضح الجدول أدناه حساسية تقييم التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين كما في 31 ديسمبر 2021 إلى معدل الخصم 3.05% (31 ديسمبر 2020: 2.75%) ومعدل الزيادة في الرواتب 2.5% (31 ديسمبر 2020: 2.6%)، والافتراضات المتعلقة بالاستقالات ومعدلات الوفيات.

بآلاف الريالات السعودية			التغير في الافتراض	2021 النسور الأساسي معدل الخصم معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب سن التقاعد الطبيعي
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة/ (النقص)				
النقص في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض		
140,910	(119,306)	100 نقطة أساس	-/+	
(120,486)	139,572	100 نقطة أساس	-/+	
10,113	(9,825)	الزيادة أو النقص بواقع 20%		

بآلاف الريالات السعودية			التغير في الافتراض	2020 النسور الأساسي معدل الخصم معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب سن التقاعد الطبيعي
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة/ (النقص)				
النقص في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض		
143,318	(120,862)	100 نقطة أساس	-/+	
(121,755)	141,537	100 نقطة أساس	-/+	
15,024	(14,148)	الزيادة أو النقص بواقع 20%		

تستند تحليلات الحساسية المذكورة أعلاه إلى التغير في أي افتراض مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

7-25 تواريخ الاستحقاق المتوقعة

فيما يلي تحليل لتواريخ الاستحقاق المتوقعة للالتزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير المخصومة بشأن برنامج نهاية الخدمة:

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	سنتين - خمس سنوات	سنة واحدة - سنتين	أقل من سنة واحدة	مطلوبات مخصومة	كما في 31 ديسمبر
3,509,850	2,994,291	332,743	93,492	89,324	1,198,261	2021
3,376,310	2,894,768	307,844	91,365	82,333	1,176,075	2020

يبلغ المتوسط المرجح لفترة التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين 12.7 سنة (2020: 13 سنة).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

26. القطاعات التشغيلية

تقوم المجموعة بتحديد قطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بنشاطات المجموعة التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار الرئيسي، وبشكل أساسي من قبل الرئيس التنفيذي للمصرف، وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

لأغراض إدارية، تتكون المجموعة من أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

قطاع الأفراد: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالأفراد والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) وأتعاب الخدمات المصرفية.

قطاع الشركات: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالشركات والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (السحوبات على المكشوفة) للشركات.

قطاع الخزينة: يشمل خدمات الخزينة والمرابحات مع البنك المركزي السعودي وحفظة المتاجرة العالمية والحوالات.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.

تتم المعاملات بين القطاعات المختلفة أعلاه وفقاً للشروط والأحكام التجارية الاعتيادية. تشمل الموجودات والمطلوبات للقطاعات المختلفة الموجودات والمطلوبات التشغيلية، وهي أيضاً تمثل غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة.

(أ) فيما يلي بيان إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة، إلى جانب إجمالي دخل ومصاريف العمليات، وصافي الدخل، كما في للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع:

(بالآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	2021
623,671,915	4,921,973	112,692,243	88,031,046	418,026,653	إجمالي الموجودات
556,363,064	89,346	29,156,964	207,506,186	319,610,568	إجمالي المطلوبات
21,441,506	74,968	2,106,498	3,199,791	16,060,249	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين
-	-	4,613,042	(63,795)	(4,549,247)	دخل/ (مصروف) العمليات ما بين القطاعات
21,441,506	74,968	6,719,540	3,135,996	11,511,002	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(1,049,570)	-	(195,546)	(695,687)	(158,337)	العائد على استثمارات لأجل العملاء والبنوك والمؤسسات المالية
20,391,936	74,968	6,523,994	2,440,309	11,352,665	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
3,933,107	795,760	59,677	973,970	2,103,700	دخل الخدمات المصرفية، صافي
787,898	-	268,361	106,067	413,470	دخل صرف العملات، صافي
603,457	103,408	363,179	-	136,870	دخل العمليات الأخرى، صافي
25,716,398	974,136	7,215,211	3,520,346	14,006,705	إجمالي دخل العمليات
(1,141,932)	(10,987)	(23,609)	(49,832)	(1,057,504)	استهلاك وإطفاء
(2,345,086)	-	6,616	(566,292)	(1,785,410)	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(5,784,590)	(161,401)	(161,191)	(487,561)	(4,974,437)	مصاريف العمليات الأخرى
(9,271,608)	(172,388)	(178,184)	(1,103,685)	(7,817,351)	إجمالي مصاريف العمليات
16,444,790	801,748	7,037,027	2,416,661	6,189,354	الدخل قبل الزكاة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

26. القطاعات التشغيلية (تتمة)

(بالآلاف الريالات السعودية)					
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي	
268,108,818	66,837,086	129,950,664	3,928,155	468,824,723	إجمالي الموجودات
289,583,836	108,514,833	12,442,931	164,605	410,706,205	إجمالي المطلوبات
12,663,067	2,605,516	2,061,630	47,750	17,377,963	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين
(1,151,244)	(123,040)	1,274,284	-	-	دخل/ (مصروف) العمليات ما بين القطاعات
11,511,823	2,482,476	3,335,914	47,750	17,377,963	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(177,283)	(150,387)	(137,276)	-	(464,946)	العائد على استثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية
11,334,540	2,332,089	3,198,638	47,750	16,913,017	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
1,650,305	289,794	47,388	672,193	2,659,680	دخل الخدمات المصرفية، صافي
372,289	109,020	302,585	-	783,894	دخل صرف العملات، صافي
99,409	4	179,830	85,426	364,669	دخل العمليات الأخرى، صافي
13,456,543	2,730,907	3,728,441	805,369	20,721,260	إجمالي دخل العمليات
(1,046,483)	(41,570)	(22,802)	(7,293)	(1,118,148)	استهلاك وإطفاء
(1,152,042)	(1,014,526)	828	-	(2,165,740)	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(5,006,796)	(284,449)	(181,974)	(150,534)	(5,623,753)	مصاريف العمليات الأخرى
(7,205,321)	(1,340,545)	(203,948)	(157,827)	(8,907,641)	إجمالي مصاريف العمليات
6,251,222	1,390,362	3,524,493	647,542	11,813,619	الدخل قبل الزكاة

(ب) فيما يلي بيان تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان حسب القطاعات التشغيلية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)					
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي	
365,749,349	87,081,308	102,230,559	2,961,252	558,022,469	الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
-	13,802,357	-	-	13,802,357	التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

26. القطاعات التشغيلية (تمة)

(بالآلاف الريالات السعودية)				
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع الاستثمار والوساطة	قطاع خدمات الإجمالي
250,683,555	65,028,546	82,467,805	1,613,343	399,793,249
-	8,493,389	-	-	8,493,389

الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة

التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء

الالتزامات غير القابلة للخصم لمنح الائتمان

27. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المجموعة للعديد من المخاطر المالية، وتشمل تلك الأنشطة تحليل وتقويم وقبول وإدارة نوع واحد أو أكثر من المخاطر. ومن المعلوم أن الاضطلال بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للأعمال المصرفية وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في الأسواق المالية. وعليه، فإن هدف المجموعة هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد والحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل من تلك المخاطر. وتقوم المجموعة بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة وذلك لإظهار التغييرات في الأسواق والمنتجات واتباع أفضل الممارسات المستجدة.

تقوم إدارة الائتمان والمخاطر بالمجموعة بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم هذه الإدارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمجموعة. ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل المجموعة هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق. وتشتمل مخاطر السوق على مخاطر العملات ومخاطر معدلات الربحية ومخاطر العمليات ومخاطر الأسعار.

1-27 مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي تتعرض لها المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر في عملية مالية على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن عمليات التمويل (التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء)، والنقدية، والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية والاعتمادات المستندية والقبولات والالتزامات لمنح الائتمان. وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمجموعة.

أ) قياس مخاطر الائتمان

1) التمويل

يوجد لدى المجموعة عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من أجل تلبية متطلبات العملاء. وتصنف جميع هذه المنتجات كموجودات تمويلية في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة. وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالتمويل على مستوى الطرف الآخر، تقوم المجموعة بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل باتباع منهجية ملائمة لقياس المخاطر.

وتقوم المجموعة باستخدام طريقة تصنيف درجة مخاطر مكونة من 10 درجات مخاطر بناءً على عوامل نوعية وكمية، سبعة منها تتعلق بالتمويل العامل (تصنيف 1-7)، وثلاثة منها تتعلق بالتمويل غير العامل (تصنيف 8-10). وتهدف عملية تصنيف المخاطر إلى إبلاغ مختلف السلطات المعتمدة المستقلة بالمخاطر المتأصلة المرتبطة بالطرف المقابل والمساعدة في تحديد سعر مناسب يتناسب مع المخاطر المرتبطة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(2) درجات مخاطر الائتمان

بالنسبة لتعرضات الشركات، تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمان وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر في السداد وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراته. ويتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد، وتختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع العميل.

يتم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور مخاطر الائتمان. على سبيل المثال، إن الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 يقل عن الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و 3.

تم تخصيص لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمان عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن العميل. تخضع التعرضات لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل التعرضات إلى مختلف درجات مخاطر الائتمان. ويشمل مراقبة تعرضات الشركات استخدام البيانات التالية:

- المعلومات التي تم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العملاء – على سبيل المثال، القوائم المالية المدققة وحسابات الإدارة والموازنات التقديرية والتوقعات.
- البيانات المستمدة من وكالات الائتمان المرجعية والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- التغيرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للعميل أو أنشطته.

تعتبر درجات مخاطر الائتمان بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد جدول شروط التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. وتقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد المتعلقة بعملائها وتحليلها حسب القطاع ودرجة مخاطر الائتمان.

(3) وضع جدول شروط احتمال التعثر عن السداد

تستخدم المجموعة أساليب تحليلية تشتمل على تقديرات تعثر داخلية مدعومة بمؤشرات تحول منشورة من قبل وكالات خارجية لإعداد جدول الشروط لاحتمال التعثر في السداد الذي يمكن تطبيقه على كل تعرض وذلك على أساس العمر المتبقي لها. ويتم تعديل جدول الشروط لاحتمال التعثر عن السداد وهذا وذلك بإدراج أثر توقعات الاقتصاد الكلي للوصول إلى التقدير المستقبلي لاحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر.

بالنسبة لتعرضات الأفراد، يتم استخدام المعلومات المتعلقة بالعميل والتمويل المجمع بتاريخ تقديم الطلب، وسلوك السداد، إلخ في إعداد التصنيف المبني على المخاطر باستخدام طريقة كشف التفاعل التلقائي لمربع كاي (أو شجرة القرار). يتم تكوين قطاعات المخاطر لتحديد وتجميع العملاء ذوي نفس خصائص المخاطر. بالنسبة لكل قطاع مخاطر يتم تكوينه، يتم إعداد جدول شروط احتمال التعثر عن السداد باستخدام البيانات التاريخية التي يمكن استخدامها لكل تعرض على أساس العمر المتبقي له.

وبالأخذ بعين الاعتبار مختلف المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة من المصادر المنشورة، تقوم المجموعة بإجراء تعديل مستقبلي على جدول شروط احتمال التعثر عن السداد للوصول إلى التقديرات المستقبلية لاحتمالية التعثر في السداد وعلى مدى العمر باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي.

يوجد لدى المصرف مقياس تصنيف رئيسي يتألف من 22 درجة تصنيف مخاطر إجمالاً مقسمة إلى 19 درجة تصنيف عاملة و 3 درجات تتعلق بغير الأداء. كل من هذه الدرجات التسع عشرة المتعلقة بالأداء لتصنيف المخاطر تتضمن نطاق احتمال التعثر المخصص لها جنباً إلى جنب مع متوسط احتمال التعثر. يتراوح احتمال التعثر عن السداد للمحفظة العاملة من 0% كحد أدنى إلى 99% كحد أقصى استناداً إلى درجات المخاطر. يتراوح احتمال التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً لتعرضات التمويل داخل وخارج قائمة المركز المالي من 1 إلى 6 درجة، بينما تتراوح التعرضات غير المصنفة من 0% إلى 8%. بالنسبة لاحتمال التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً للتعرضات تحت الملاحظة فإنها تتراوح من 8% إلى 99%، أما للدرجات الثلاثة غير العاملة، فإن احتمال التعثر عن السداد هو 100%.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

3) وضع جدول شروط احتمال التعثر عن السداد (تتمة)

تصنيف المخاطر 1

استثنائي - العملاء من ذوي المكانة الائتمانية، ويعتبرون في أعلى مستوى لجودة الائتمان.

تصنيف المخاطر 2

ممتاز - جهات ملتزمة تتمتع بأعلى مستويات الجودة الائتمانية، في الوقت الراهن ومستقبلاً. عملياً لا توجد هناك مخاطر في التمويل الممنوح لهذه الفئة، حيث تعكس التدفقات النقدية هوامش حماية كبيرة ومستقرة بشكل استثنائي. وتشير التدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك عمليات منح الائتمان المتوقعة إلى مستويات سيولة قوية وتغطية خدمة الدين. إن مؤشرات المراكز المالية قوية جداً مع موجودات ذات نوعية ممتازة من حيث القيمة والسيولة.

تصنيف المخاطر 3

متفوق - المتلزمون الذين يمثلون الجانب الأدنى للمستوى الأعلى للجودة الائتمانية، ولكن جودة الائتمان المتوقعة ممتازة، كما أن جودة الموجودات والسيولة جيدة جداً، بالإضافة إلى القدرة على تحمل الديون والتغطية بشكل مستمر، ويمكن أن تكون هناك احتمالية ضئيلة بأن تؤدي بعض العناصر إلى ضعف الأداء في المستقبل.

تصنيف المخاطر 4

جيد - المتلزمون الذين يعتبرون في أعلى مستويات الجودة المتوسطة ويتصفون بجودة ائتمانية ممتازة، ومؤشرات مخاطر قليلة. إن عناصر القوة متمثلة في السيولة واستقرار الهوامش والتدفقات النقدية، وتنوع الموجودات وعدم الاعتماد على نوع واحد من الأعمال.

تصنيف المخاطر 5

مرضية - تشمل المتلزمون المصنفين مع هامش أقل لتغطية خدمة الدين مع انخفاض لبعض عناصر القوة، بالإضافة إلى جودة الموجودات والسيولة المرضية، والقدرة الجيدة لاستيعاب وتغطية الدين، وقد تحدث خسارة أو تراجع في الأرباح للسنة، ولكن لدى العملاء ما يكفي من القوة والمرونة المالية لتعويض هذه الأمور.

تصنيف المخاطر 6

كافية - المتلزمون ذوي الأرباح المنخفضة والتدفقات النقدية الضعيفة وزيادة نسبة الدين و/ أو ضعف في أساسيات السوق التي تشير إلى مخاطر أعلى من المتوسط. لدى العملاء قدرة دين إضافية محدودة، وتغطية متواضعة، بالإضافة إلى جودة موجودات وحصة سوق في المستوى المتوسط أو أقل من المتوسط. إن أداء العميل الحالي يعتبر مرضي، ولكن يمكن أن يتأثر سلباً من خلال تطوير جودة/ كفاية الضمانات وإلخ.

تصنيف المخاطر 7

مخاطر عالية جداً - يخضع المتلزمون تحت هذا التصنيف بالمجمل لظروف تجارية غير مرغوب فيها تشكل مخاطر ائتمان غير مناسبة ولا مبرر لها ولكن ليس إلى درجة مبررة لتصنيف العميل دون المستوى المطلوب. لم يتكبد العميل خسارة متعلقة بالعمولة أو المبلغ الأصلي. ويمكن أن يتضمن الضعف المحتمل وضعاً مالياً ضعيفاً، أو برنامجاً غير واقعي للسداد، أو عدم كفاية مصادر الأموال، أو عدم وجود ضمانات كافية أو معلومات أو وثائق ائتمانية. المنشأة ضمن هذه الفئة لا يمكن تمييزها وتعتبر ضمن الفئة المتوسطة. ولن يتم منح تمويل جديد أو إضافية لهذه الفئة.

تصنيف المخاطر 8

دون المستوى - يشمل هذا التصنيف المتلزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم تسعون يوماً، وتشكل مخاطر ائتمان غير مقبولة. يكون السداد المعتاد في خطر، وهناك ضعف واضح في دعم سداد الالتزامات. ليست هناك حماية كافية للموجودات من خلال الملاءة الحالية للمتمول أو قدرته على السداد أو من خلال الضمانات المرهونة، ويتم تكوين مخصص خاص بناءً على تقدير الخسائر المحتملة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

3) وضع جدول شروط احتمال التعثر عن السداد (تتمة)

تصنيف المخاطر 9

مشكوك في تحصيلها - يشمل هذا التصنيف الملتزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم التعاقدية 180 يوماً وترى الإدارة أن هناك إمكانية لاسترداد القيمة مقابل الشركات والعقارات ولذلك يجب تأجيل عملية شطب المديونية، والسداد الكامل غير مؤكد، وهناك إشكالات كبيرة تؤدي إلى احتمال خسارة جزء من أصل المديونية. وتكون نقاط الضعف واضحة إلى درجة أن التحصيل الكامل غير مرجح على نحو كبير وذلك بناءً على المعلومات الحالية والظروف والقيم. ويتم تكوين مخصص خاص بناءً على تقدير الخسائر المحتملة. ومع ذلك، بالنسبة لعملاء الأفراد (باستثناء العقارات) والبطاقات الائتمانية، من المتوقع حدوث خسارة إجمالية. يجب استيفاء مخصص خاص بنسبة 100٪، يلي ذلك إجراء عملية الشطب وفقاً لسياسة الشطب في مصرف الراجحي.

تصنيف المخاطر 10

رديئة أو هالكة (خسارة) - يشمل هذا التصنيف الملتزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم 360 يوماً. ومن المتوقع حدوث خسارة إجمالية، بالإضافة إلى الموجودات غير القابلة للتحصيل والتي لا تتطلب إن يتم تصنيفها كموجودات نشطة. يجب استيفاء مخصص خاص بنسبة 100٪، يلي ذلك إجراء عملية الشطب وفقاً لسياسة الشطب في مصرف الراجحي.

4) الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولى لها، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويتضمن ذلك على كل من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك على أساس الخبرة التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

بالنسبة لمحفظة الشركات، يستند تقييم المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل باستثناء الحسابات تحت الملاحظة حيث يستند تقييم المجموعة على الطرف الآخر. يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة لتمويل الأفراد على مستوى العميل. وتخضع جميع التعرضات التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

تعتبر المجموعة جميع الصكوك من الدرجة الأولى الصادرة عن جهات سيادية، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، بأنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

5) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر والتغيرات النوعية في احتمالية حدوث التعثر في السداد وحالة التأخر في السداد للحسابات وآراء خبراء الائتمان، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة.

تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرضات معينة قد شهدت زيادة جوهرية منذ الإثبات الأولى وذلك بناءً على التقييم الكمي و/أو استخدام آراء خبراء الائتمان، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة، كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق باحتمال التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التأخر عن السداد. يتم تحديد أيام التأخر في السداد من خلال احتساب عدد الأيام لأقرب تاريخ فات فيه موعد الاستحقاق ولم تسدد فيه المبالغ بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للعميل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

5) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري (تتمة)

تقوم المجموعة بمراقبة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعات منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة الضوابط على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الموجودات متأخرة السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات غير مضمونة في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

تصنف المجموعة أدواتها المالية إلى المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي لم يطرأ عليها انخفاض في قيمتها الائتمانية منذ منحها، تثبت المجموعة المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً، ويتم تصنيف جميع الحسابات عند منحها على أنها مرحلة 1.

المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي وليس ذات مستوى ائتماني منخفض، تثبت المجموعة المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع عمليات التمويل المصنفة في هذه المرحلة بناءً على تاريخ الاستحقاق الفعلي/ المتوقع بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

المرحلة 3: بالنسبة للأدوات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض، تثبت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويتم استخدام عملية تحديد التعثر في السداد، أي عملية تحديد احتمال التعثر في السداد لأكثر من 90 يوماً على أنها المرحلة 3.

6) الموجودات المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية لتمويل ما لأسباب عدة، منها تغير الظروف في السوق والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. يجوز التوقف عن إثبات التمويل الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات التمويل الذي أعيد التفاوض بشأنه كتمويل جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن التمويل الممنوح للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية يشار إليها بـ "أنشطة الإهمال" لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر عن السداد. وطبقاً لسياسة الإعفاء من السداد الخاصة بالمجموعة، يتم إعفاء العملاء من السداد بشأن التمويلات الممنوحة على أساس اختياري وذلك في حال تعثر المدين عن سداد دينه أو، في حالة وجود مخاطر عالية للتعثر عن السداد، وجود دليل على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفق الشروط التعاقدية الأصلية وأنه يتوقع بأن يكون المدين قادر على الوفاء بالشروط المعدلة.

تشتمل الشروط المعدلة عادةً على تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت سداد العمولة وتعديل شروط تعهدات التمويل. تخضع كل من عمليات تمويل الأفراد والشركات لسياسة الاعفاء من السداد.

يعتبر الاعفاء من السداد مؤشراً نوعياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع منح الوقت دليلاً على أن التعرض ذو مستوى ائتماني منخفض/ متعثر في السداد. ويتعين على العميل إظهار سلوك جيد في السداد باستمرار على مدى 12 شهراً قبل أن يتم اعتبار التعرض ذو مستوى ائتماني منخفض أو متعثرًا في السداد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(7) تعريف التعثر عن السداد

تعتبر المجموعة بأن الأصل المالي متعثراً عن السداد عند:

- احتمال عدم قيام العميل بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون قيام المجموعة باتخاذ أي إجراءات مثل تسييل الضمانات (في حالة الاحتفاظ بها)، أو
- تأخر العميل في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة في السداد بمجرد أن يخالف العميل حداً معيناً أو تم إخطاره بحد أقل من المبلغ الحالي غير المسدد.

وعند تقويم فيما إذا كان العميل متعثراً عن السداد، فإن المجموعة تنتظر في مؤشرات:

- المؤشرات النوعية - مثال: مخالفة التعهدات؛
- كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد أي التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة، و
- البيانات التي يتم إعدادها داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات وفقاً للظروف.

يتفق تعريف التعثر عن السداد بشكل كبير مع التعريف المطبق من قبل المجموعة للأغراض التنظيمية.

(8) إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في الاعتبار توقعات الاقتصاد الكلي على مدى الخمس سنوات القادمة (بما يتفق مع التوقعات المتاحة من المصادر العامة)، التي يسود بعدها متوسط أوضاع الاقتصاد الكلي على المدى الطويل. سوف يراعي منحنى احتمال التعثر عن السداد المستقبلي التوقعات المتغيرة لبيئة الاقتصاد الكلي بمرور الوقت. ويتم استخدام توقعات الاقتصاد الكلي المتاحة خارجياً من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي السعودي لوضع توقعات الحالة الأساسية. بالنسبة للسيناريوهات الأخرى (أي الصعود والهبوط)، يتم إجراء تعديلات على توقعات الحالة الأساسية استناداً إلى الانحراف المعياري لعوامل الاقتصاد الكلي.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً المنشورة من قبل مصادر خارجية، وأما السيناريوهات الأخرى فتمثل نتائج أكثر تبايناً وأكثر تشاؤماً.

يوجد لدى المجموعة حزمة من نماذج الاقتصاد الكلي المتعلقة بمحافظ محددة يتم استخدامها لدمج المعلومات المستقبلية. اختارت المجموعة تطبيق نهج قائم على الانحدار في الاقتصاد الكلي لتحديد دالة الارتباط بين معدلات التعثر عن السداد السابقة (حتى 10 سنوات) وحالة الاقتصاد الكلي السائدة. العوامل الرئيسية المستخدمة في نماذج الاقتصاد الكلي المختلفة هي: التغيير في سعر النفط وصافي الإقراض والاستثمارات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الحساب الجاري وإجمالي المدخرات الوطنية والإيرادات الحكومية.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

8) إدراج المعلومات المستقبلية (تتمة)

قامت المجموعة باستخدام توقعات الحالة الأساسية أدناه في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تستند إلى المعلومات المحدثة المتاحة كما في تاريخ التقرير:

سنوات التوقعات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لعام 2021			المؤشرات الاقتصادية
2024	2023	2022	
%2.1-	%3.8-	%5.9-	الزيادة السنوية في سعر النفط
%1.4-	%2.0-	%2.5-	صافي الإقراض العام الحكومي
%28.3	%28.5	%28.4	الاستثمارات (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
%0.2-	%0.5	%1.9	نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
10.1	10	9.8	المتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام (مليون برميل)
%2.9-	%4.3-	%1.0-	معدل نمو الادخار الوطني الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)
%28.9	%28.9	%28.9	الإيرادات الحكومية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

يوضح الجدول أدناه التغير في المؤشرات الاقتصادية لخسائر الائتمان المتوقعة المحتملة وفقاً لثلاثة سيناريوهات مختلفة تستخدمها المجموعة:

الإجمالي	البند خارج قائمة المركز المالي	تمويل	استثمار	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	31 ديسمبر 2021
بالآلاف الريالات السعودية					
9,649,844	415,591	9,198,154	31,824	4,275	الأكثر احتمالاً (الحالة الأساسية)
8,742,458	404,118	8,314,379	21,069	2,892	الأكثر تفاؤلاً (صعوداً)
10,473,973	441,607	9,984,351	42,382	5,633	الأكثر تشاؤماً (هبوطاً)

9) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات الفردية مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة، واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد ومعدل الخصم.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- 1- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- 2- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- 3- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

يتم استخراج هذه المؤشرات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات المجمعة داخلياً التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. وفي حال انتقال الأطراف الأخرى والتعرضات بين فئات التصنيفات، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد، ويتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المقدرة.

بالنسبة لمحظة الشركات والأفراد، يستخدم المصرف نماذج LGD الداخلية للتوصل إلى تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(9) قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. تقوم المجموعة باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد لأصل مالي ما يمثل إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لارتباطات التمويلات والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض للتعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية. تمثل فترة حدود التعرض الفترة التي يتم أخذها في الاعتبار في حالات التعثر في السداد المحتملة، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص لحسابات المرحلة 2 بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر).

(10) تحليل جودة الائتمان

(أ) يوضح الجدول التالي المعلومات عن جودة الائتمان لعمليات التمويل المدرجة بالتكلفة المطأة كما في 31 ديسمبر:

بيانات الريالات السعودية				2021
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	توزيع القيمة الدفترية حسب الدرجات
10,983,194	-	-	10,983,194	درجة 1-3 / (A3 - Aaa)
75,734,264	-	2,358,621	73,375,643	درجة 4-6 / (B3- Baa1)
2,850,570	-	2,850,570	-	درجة 7- تحت الملاحظة (C- Caa1)
1,510,003	1,510,003	-	-	غير عامل
91,078,031	1,510,003	5,209,191	84,358,837	إجمالي الشركات عامل وغير عامل
370,950,780	2,666,621	4,348,687	363,935,472	إجمالي الأفراد (غير مصنفة)
462,028,811	4,176,624	9,557,878	448,294,309	إجمالي القيمة الدفترية

بيانات الريالات السعودية				2020
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	توزيع القيمة الدفترية حسب الدرجات
10,218,303	-	-	10,218,303	درجة 1-3 / (A3 - Aaa)
53,582,724	-	3,176,554	50,406,170	درجة 4-6 / (B3- Baa1)
2,666,449	-	2,666,449	-	درجة 7- تحت الملاحظة (C- Caa1)
1,690,865	1,690,865	-	-	غير عامل
68,158,341	1,690,865	5,843,003	60,624,473	إجمالي الشركات عامل وغير عامل
255,025,116	1,756,902	2,617,230	250,650,984	إجمالي الأفراد (غير مصنفة)
323,183,457	3,447,767	8,460,233	311,275,457	إجمالي القيمة الدفترية

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(11) التمويل

(أ) فيما يلي مخاطر تركيز صافي التمويل والمخصصات ذات الصلة حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)				2021
وصف	العامل	غير العامل	مخصص الانخفاض في القيمة	صافي التمويل
التجاري	32,288,030	544,141	(427,931)	32,404,240
الصناعي	32,577,200	137,392	(104,470)	32,610,122
البناء والإنشاءات	3,329,919	709,105	(668,271)	3,370,753
المستهلك	369,450,684	1,500,097	(1,163,714)	369,787,067
الخدمات	17,747,557	114,092	(71,307)	17,790,342
الزراعة وصيد الأسماك	474,037	133	(99)	474,071
أخرى	3,151,284	5,140	(4,211)	3,152,213
الإجمالي	459,018,711	3,010,100	(2,440,003)	459,588,808
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا وعلى مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	-	-	(6,758,151)	(6,758,151)
الرصيد	459,018,711	3,010,100	(9,198,154)	452,830,657

(بآلاف الريالات السعودية)				2021
وصف	العامل	غير العامل	مخصص الانخفاض في القيمة	صافي التمويل
التجاري	20,831,819	654,288	(527,116)	20,958,991
الصناعي	27,896,009	229,237	(138,592)	27,986,654
البناء والإنشاءات	1,396,185	636,587	(604,646)	1,428,126
المستهلك	254,270,868	754,249	(642,253)	254,382,864
الخدمات	13,936,713	170,055	(105,083)	14,001,685
الزراعة وصيد الأسماك	539,561	-	-	539,561
أخرى	1,867,188	698	(7,122)	1,860,764
الإجمالي	320,738,343	2,445,114	(2,024,812)	321,158,645
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا وعلى مدى العمر – ذات مستوى ائتماني غير منخفض	-	-	(5,446,544)	(5,446,544)
الرصيد	320,738,343	2,445,114	(7,471,356)	315,712,101

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

11) التمويل (تتمة)

ب) يبين الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها بصورة فردية، وكذلك القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة التي تحتفظ بها المجموعة كما في 31 ديسمبر:

2021			
(بالآلاف الريالات السعودية)			
أفراد	شركات	الإجمالي	
1,500,097	1,510,003	3,010,100	تمويل انخفضت قيمته بشكل فردي
925,297	135,352	1,060,649	القيمة العادلة للضمانات
2020			
(بالآلاف الريالات السعودية)			
أفراد	شركات	الإجمالي	
754,249	1,690,865	2,445,114	تمويل انخفضت قيمته بشكل فردي
573,602	453,208	1,026,810	القيمة العادلة للضمانات

ج) يصنف الجدول أدناه البنوك، خلال دورة أعمالها الاعتيادية لأنشطة التمويل، التي تحتفظ بضمانات مالية كتأمين لغرض الحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات التمويل. وتشمل هذه الضمانات غالباً ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. يتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل عمليات التمويل التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها بصافي القيمة المخصصة لها. بالنسبة للموجودات المالية التي هي ذات مستوى ائتماني منخفض في السنة المالية، فإن المعلومات الكمية بشأن الضمانات المحتفظ بها كتأمين تعد ضرورية إلى الحد الذي يقلل فيه هذا الضمان من مخاطر الائتمان. فيما يلي أرصدة تسهيلات التمويل القائمة منخفضة القيمة الائتمانية والمغطاة بالضمانات كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
21,799	26,830	أقل من 50%
87,603	107,023	50-70%
328,547	581,717	أكثر من 70%
437,949	715,570	إجمالي التعرض للمخاطر

ب) مخاطر التسويات

كما تتعرض المجموعة لمخاطر التسويات من خلال تعاملاتها مع المؤسسات المالية الأخرى. وتنشأ هذه المخاطر عندما تدفع المجموعة مبلغ المعاملة المطلوب منها إلى البنك الآخر أو الطرف الآخر قبل استلام الدفعات من الطرف الثالث. وتتمثل هذه المخاطر في عدم قيام الطرف الثالث بدفع التزاماته. على الرغم من أن هذا التعرض يكون عادة لفترة قصيرة إلا أنه يمكن أن يكون ذو قيمة عالية وجوهرية. ويتم تقليل التعرض لهذا النوع من المخاطر من خلال التعامل مع الأطراف ذات التصنيف المرتفع مع الاحتفاظ بالضمانات والحد من حجم التعرضات وفقاً لتصنيف المخاطر للطرف الآخر.

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج) مراقبة حدود المخاطر وسياسات التقليل منها

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المصرف ككل، ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الاستراتيجيات، وبالتالي فإن فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من القطاعات التشغيلية.

تساعد وحدات الأعمال التالية في المجموعة في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات.
- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان.
- وحدة معالجة الديون.
- وحدة سياسة الائتمان.
- وحدة ائتمان الأفراد.

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات التمويل هذه، بوضع حدود معتمدة للائتمان، وتقوم المجموعة بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند وجود عدد من العملاء يزاولون نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. يشير التركيز في مخاطر الائتمان إلى مدى تأثير أداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة أو منطقة جغرافية معينة. تسعى المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع التمويل للتأكد من عدم وجود تركيز للمخاطر لدى أفراد أو مجموعات من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج) مراقبة حدود المخاطر وسياسات التقليل منها (تتمة)

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. يتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، ويتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر بالسنة، عند الضرورة. وتتم مراجعة الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الاقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل اللجنة التنفيذية.

كما تدار مخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء والعملاء المحتملين على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل حدود الائتمان، حسبما هو ملائم.

فيما يلي بياناً ببعض الإجراءات الرقابية الأخرى المحددة لتقليل مخاطر الائتمان:

ج-1) الضمانات

تقوم المجموعة باتباع التعليمات المتعلقة بمستوى وجودة أنواع محددة من الضمانات، وتشتمل الضمانات الرئيسية على:

- رهونات على العقارات السكنية والتجارية.
- النقدية والأسهم والموجودات العامة الخاصة بالعميل.
- صفقات المرابحة للمتاجرة بالأسهم (متاجرة الأسهم المغطاة بالضمانات).

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن الضمانات والاعتمادات المستندية القائمة تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها المنتجات المصرفية التقليدية بالمجموعة.

إن خطابات الاعتماد المستندية والتجارية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الآخر بصرف مبالغ محددة على حساب المجموعة وفق شروط وأحكام محددة تكون عادةً مضمونة بالبضاعة التي تخصصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل الارتباطات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الموافقات المعتمدة لمنح الائتمان على شكل منتجات تمويلية إضافية، وضمانات أو اعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة. ولكن، فإن مبلغ الخسارة المحتملة هو أقل من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

د) السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد القوائم المالية دون الأخذ بالاعتبار الضمانات أو تعزيزات الائتمان الأخرى وتشتمل على الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي المتعلقة بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
		البنود داخل قائمة المركز المالي
		استثمارات، صافي:
22,904,021	22,611,987	مرابحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
28,406,417	51,764,416	صكوك
2,502,525	1,788,765	منتجات مهيكلية
28,654,842	26,065,392	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		تمويل، صافي
65,028,546	87,081,308	شركات
250,683,555	365,749,349	أفراد
		موجودات مالية أخرى
		ذمم مدينة، صافي
1,613,343	2,961,252	إجمالي البنود داخل قائمة المركز المالي
399,793,249	558,022,469	البنود خارج قائمة المركز المالي:
		اعتمادات مستندية وقبولات
		خطابات ضمان
		التزامات غير قابلة للقفص لمنح الائتمان
3,050,200	6,070,781	إجمالي البنود خارج قائمة المركز المالي
5,443,189	7,731,576	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان
10,662,701	11,284,872	
19,156,090	25,087,229	
418,949,339	583,109,698	

تم تحديد المخاطر أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي الموحدة.

2-27 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتزاماته المالية عند استحقاقها واستبدال الأموال عند سحبها، وتكون النتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بسداد المودعين والجهات الممولة والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويل. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق وتخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل. إن تنوع مصادر التمويل المتاحة للمجموعة يساعد على تقليل هذه المخاطر. تدار الموجودات بعد الأخذ بالاعتبار توفر السيولة والحفاظ على رصيد ملائم من النقدية وما في حكمها.

عملية إدارة مخاطر السيولة

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة عملية إدارة السيولة الخاصة بالمصرف، وتتضمن ما يلي:

- التمويل اليومي والمدار من قبل الخزينة لضمان الوفاء بالتزامات، ويشمل ذلك ضخ الأموال عند استحقاقها أو استثمارها؛
- مراقبة مؤشرات السيولة لبنود قائمة المركز المالي لمواجهة المتطلبات الداخلية والنظامية؛
- إدارة التركيزات وتواريخ استحقاق الديون؛
- مراقبة تنوع مصادر التمويل؛ و
- إدارة السيولة ومراقبة عدم مطابقة الموجودات مع المطلوبات.

تتم عملية المراقبة وإعداد التقارير من خلال تحليل التدفقات النقدية للبنود ذات الاستحقاقات التعاقدية وغير التعاقدية. يتم قياس صافي التدفقات النقدية، وضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة. كما تقوم إدارة الخزينة / لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمراقبة مستوى ونوع التزامات التمويلات غير المسحوبة، واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف والتأثير المحتمل للالتزامات المحتملة على وضع السيولة بالمجموعة مثل الاعتمادات المستندية القائمة والضمانات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2-27 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس فترة الاستحقاق المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان توفر سيولة كافية لديها. وتشتمل الموجودات المتاحة للوفاء بكافة الالتزامات وتغطية ارتباطات التمويل القائمة على النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي، والمطلوبات من البنوك. وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، تحتفظ المجموعة بوديعة نظامية لا تقل عن 7٪ من إجمالي ودائع العملاء و4٪ من إجمالي حسابات العملاء الأخرى. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، تحتفظ المجموعة باحتياطي سيولة لا يقل عن 20٪ من التزاماتها تجاه الدائع، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للمجموعة الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات تمويلية خاصة مع البنك المركزي السعودي تتضمن عمليات البيع المؤجلة.

فيما يلي تحليلاً للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر على أساس التدفقات النقدية المخصومة، ويظهر الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة. وتراقب الإدارة توقعات تغيير وضع السيولة الخاص بالمجموعة والنقد وما في حكمه على أساس التدفقات النقدية المتوقعة، وينفذ ذلك وفقاً للأعراف والحدود التي وضعتها المجموعة واستناداً إلى نمط حركة الودائع التاريخية. بالإضافة لذلك، تتضمن سياسة إدارة السيولة في المجموعة على توقع التدفقات النقدية بعملات رئيسية والأخذ بالاعتبار مستوى الموجودات السائلة الضرورية لمقابلة ذلك، ومراقبة معدلات السيولة لبنود قائمة المركز المالي مقابل المتطلبات النظامية الداخلية والخارجية والمحافظة على خطط تمويل الدين.

2021						
(بآلاف الريالات السعودية)						
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى	5,799,920	-	-	-	34,563,529	40,363,449
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,680,328	8,531,326	4,797,197	-	2,056,541	26,065,392
تمويل، صافي						
مناجزة شركات	18,781,527	19,227,767	20,892,884	6,810,429	-	65,712,607
بيع بالتقسيط	16,206,795	38,917,960	161,495,958	150,379,014	-	366,999,727
مرابحة	1,104,177	2,409,123	6,384,504	6,702,086	-	16,599,890
بطاقات ائتمانية	1,452,961	881,980	1,172,832	10,660	-	3,518,433
استثمارات، صافي						
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	295,253	295,253
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	1,459,651	32,470,004	36,168,616	-	70,098,271
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	1,706,145	2,828,141	2,650,605	7,184,891
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	488,205	-	259,039	785,367	5,322,369	6,854,980
موجودات أخرى، صافي	-	-	-	-	19,979,022	19,979,022
الإجمالي	54,513,913	71,427,807	229,178,563	203,684,313	64,867,319	623,671,915
المطلوبات						
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,805,606	2,698,866	5,698,537	-	1,749,131	17,952,140
ودائع تحت الطلب	-	-	-	-	374,725,352	374,725,352
ودائع عملاء لأجل	72,910,255	53,893,319	3,469,487	20,000	-	130,293,061
حسابات العملاء الأخرى	1,854,045	2,354,454	2,845,301	-	-	7,053,800
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	26,338,711	26,338,711
إجمالي المطلوبات	82,569,906	58,946,639	12,013,325	20,000	402,813,194	556,363,064
الفجوة	(29,805,124)	12,481,168	217,165,238	203,664,313	(336,196,744)	67,308,851

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2-27 مخاطر السيولة (تتمة)

(بالآلاف الريالات السعودية)							2020
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من خمس سنوات	5-1 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أقل من 3 أشهر		
47,362,522	31,126,973	-	-	-	16,235,549		الموجودات النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
28,654,842	1,259,634	-	11,951,076	6,519,752	8,924,380		تمويل، صافي متاجرة شركات بيع بالتقسيط مراوحة بطاقات ائتمانية
37,231,334	-	2,478,796	11,161,268	9,205,279	14,385,991		استثمارات، صافي استثمار في شركة زميلة استثمارات مدرجة بالتكلفة المضافة استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
255,479,516	-	93,416,307	115,670,114	31,842,841	14,550,254		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
19,670,093	-	11,395,223	4,281,018	2,760,214	1,233,638		موجودات أخرى، صافي
3,331,158	-	2,128	1,096,299	823,202	1,409,529		الإجمالي المطلوبات
239,179	239,179	-	-	-	-		مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
49,117,511	-	30,220,553	18,408,177	-	488,781		ودائع تحت الطلب ودائع عملاء لأجل حسابات العملاء الأخرى
6,636,984	2,545,864	2,588,595	1,502,525	-	-		مطلوبات أخرى
4,291,598	3,687,266	377,051	75,495	48,043	103,743		الإجمالي الفجوة
16,809,986	16,809,986	-	-	-	-		
468,824,723	55,668,902	140,478,653	164,145,972	51,199,331	57,331,865		

توضح الجداول التالية آجال استحقاق المطلوبات المالية التعاقدية على التدفقات النقدية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)							2021
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من خمس سنوات	5 من سنة واحدة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	أقل من 3 أشهر		
17,952,140	-	-	5,698,537	2,698,866	9,554,737		مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
512,072,213	374,725,352	20,000	6,314,788	56,247,773	74,764,300		ودائع العملاء مطلوبات أخرى
26,338,711	26,338,711	-	-	-	-		الإجمالي
556,363,064	401,064,063	20,000	12,013,325	58,946,639	84,319,037		

تم بيان تواريخ الاستحقاق التراكمية المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (16-ج-1) حول القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2-27 مخاطر السيولة (تتمة)

2020						
(بالآلاف الريالات السعودية)						
	أقل من 3 أشهر	12 شهراً	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,208,109	5,459,613	3,648,051	-	448,288	10,764,061
ودائع العملاء	29,729,360	13,278,009	9,913	-	339,613,721	382,631,003
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	17,311,141	17,311,141
الإجمالي	30,937,469	18,737,622	3,657,964	-	357,373,150	410,706,205

تم بيان تواريخ الاستحقاق التراكمية المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (16-ج-1) حول القوائم المالية الموحدة.

3-27 مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق. وتنشأ مخاطر السوق عن منتجات مرتبطة بمعدل عمولة ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي جميعها يتعرض لتغيرات عامة وخاصة في السوق، وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات العمولة وأسعار الصرف الأجنبي والأسعار المتداولة في السوق.

يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل إدارة الخزينة / وإدارة الائتمان والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهرياً، وتقوم اللجنة ببحث هذه المخاطر والتأكد من مدى ملاءمة مستواها.

(أ) مخاطر السوق – عمليات المضاربة

لا تتعرض المجموعة لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة. تلتزم المجموعة بأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تحيز لها إبرام عقود أو أدوات مضاربة مثل التغطية والخيارات والعقود الأجلة والمشتقات.

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية

● مخاطر معدلات الربحية

تمثل مخاطر معدلات الربحية المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربحية السائدة في السوق. لا يوجد لدى المجموعة أي تعرض جوهري لآثار التقلبات في مستوى معدلات الربح السائدة في السوق على تدفقاتها النقدية المستقبلية حيث أن جزءاً جوهرياً من الموجودات المالية المدرة للأرباح والمطلوبات التي تحمل الأرباح هي معدلات ثابتة ويتم إدراجها في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من المطلوبات المالية الخاصة بالمجموعة غير مرتبط بعمولة.

تنشأ مخاطر أسعار العملات من احتمالية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح إما على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد وضع مجلس الإدارة حدود لفجوة أسعار العملات لفترات محددة. وتراقب المجموعة المراكز يومياً وتستخدم استراتيجيات إدارة الفجوة لضمان المحافظة على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)
• مخاطر معدلات الربحية (تتمة)(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)
• مخاطر معدلات الربحية (تتمة)حساسية العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات و
2021

الموجودات

النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

استثمارات، صافي

استثمار في شركة زميلة

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

التمويل، صافي

مناجزة شركات

بيع بالتقسيط

مراجعة

بطاقات ائتمانية

موجودات أخرى

إجمالي الموجودات

مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
ودائع العملاء

ودائع عملاء لأجل

حسابات العملاء الأخرى

مطلوبات أخرى

إجمالي المطلوبات

حقوق المساهمين

الفجوة

حساسية معدل الربحية – داخل قائمة المركز المالي الموحدة

حساسية معدل الربحية – خارج قائمة المركز المالي الموحدة

إجمالي فجوة حساسية معدل الربحية

الفجوة المترجمة لحساسية معدل الربحية التراكمي

يبين الجدول التالي الحساسية المتعلقة بالتغيرات المحتملة المقبولة في معدلات الربح، مع الاحتفاظ بحقوق المساهمين الموحدة للمجموعة. حساسية الدخل هي تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الأرباح على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقنتاة لأغراض غير المناجزة ذات المعدلات العائمة كما وتحليل جميع تعرضات المحفظة المصرفية في تركيزات العملة ويتم الإفصاح عن الحساسيات ذات

2021	الزيادة في نقاط الأساس	بملايين الريالات
العملة	حساسية إجمالي دخل التد	
ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر	متوسط
	25+	306

العملة	النقص في نقاط الأساس	بملايين الريالات
ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر	متوسط
	25-	(306)

2020	الزيادة في نقاط الأساس	بملايين الريالات
العملة	حساسية إجمالي دخل التد	
ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر	متوسط
	25+	244

العملة	النقص في نقاط الأساس	بملايين الريالات
ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر	متوسط
	25-	(244)

تؤثر حركات معدل الربح على حقوق المساهمين الموحدة المفصح عنها من خلال الأرباح المبقة، أي ا

حساسية العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي:

تدير المجموعة آثار التقلبات في معدلات الربحية السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدققته النقدية

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لعدم التطابق في معدلات الربحية، ويتم مراقبتها يوماً من قبل إدارة؛

يشتمل الجدول أدناه على ملخص لمخاطر معدلات الربحية التي تتعرض لها المجموعة، كما يشتمل على
الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية وتاريخ الاستحقاق.تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربحية نتيجة لعدم التطابق أو لوجوده فجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والبنود خارده فائمه المركز
المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر وذلك بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات
والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

البنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

الإجمالي	غير خاضعة لمخاطر معدلات الربحية	أكثر من خمس سنوات	(بالآلاف الريالات السعودية)			
			من سنة واحدة إلى 5 سنوات	من 6 أشهر إلى 12 شهراً	من 3 أشهر إلى 6 شهراً	أقل من 3 أشهر
40,363,449	34,563,691	-	-	-	-	5,799,758
26,065,392	2,056,541	-	4,490,757	3,379,876	4,606,477	11,531,741
295,253	295,253	-	-	-	-	-
70,098,271	-	33,277,750	7,749,046	-	3,216,475	25,855,000
7,184,891	2,650,605	2,013,761	788,765	-	1,131,760	600,000
6,854,980	5,322,369	785,367	259,039	-	-	488,205
65,712,607	-	1,836,972	6,409,798	5,877,092	23,307,071	28,281,674
366,999,727	-	121,317,388	145,219,264	40,756,516	23,238,717	36,467,842
16,599,890	-	1,719,530	183,487	338,633	7,919,605	6,438,635
3,518,433	-	10,660	1,172,832	588,045	294,023	1,452,873
19,979,022	19,979,022	-	-	-	-	-
623,671,915	64,867,481	160,961,428	166,272,988	50,940,162	63,714,128	116,915,728
17,952,140	1,749,131	-	6,792,922	527,693	2,664,761	6,217,633
374,725,352	374,725,352	-	-	-	-	-
130,293,061	-	20,225	3,488,168	26,337,227	27,547,100	72,900,341
7,053,800	7,053,800	-	-	-	-	-
26,338,711	26,338,711	-	-	-	-	-
556,363,064	409,866,994	20,225	10,281,090	26,864,920	30,211,861	79,117,974
67,308,851	67,308,851	-	-	-	-	-
-	(412,308,364)	160,941,203	155,991,898	24,075,242	33,502,267	37,797,754
-	(412,308,364)	160,941,203	155,991,898	24,075,242	33,502,267	37,797,754
483,481	-	7,065	41,380	248,178	96,174	90,684
483,481	(412,308,364)	160,948,268	156,033,278	24,323,420	33,598,441	37,888,438
-	(483,481)	412,791,845	251,843,576	95,810,299	71,486,878	37,888,438

البنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

(بالآلاف الريالات السعودية)						
الإجمالي	غير خاضعة لمخاطر معدلات الربحية	أكثر من خمس سنوات	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	من 6 أشهر إلى 12 شهرًا	من 3 أشهر إلى 6 شهرًا	أقل من 3 أشهر
47,362,522	31,126,973	-	-	-	-	16,235,549
28,654,842	1,259,634	-	11,951,076	2,410,613	2,902,451	10,131,068
239,179	239,179	-	-	-	-	-
49,117,511	-	9,210,706	15,545,908	-	2,005,632	22,355,265
6,636,984	2,545,864	-	1,502,525	-	2,588,595	-
4,291,598	3,687,266	-	-	-	604,332	-
37,231,334	-	1,164,626	5,343,271	3,283,366	11,265,923	16,174,148
255,479,516	-	80,623,057	117,297,161	22,689,661	13,139,501	21,730,136
19,670,093	-	836,695	282,279	35,286	8,213,185	10,302,648
3,331,158	-	2,128	1,096,299	548,817	274,410	1,409,504
16,809,986	16,809,986	-	-	-	-	-
468,824,723	55,668,902	91,837,212	153,018,519	28,967,743	40,994,029	98,338,318
10,764,061	448,288	-	2,747,587	649,025	4,891,925	2,027,236
332,918,203	332,918,203	-	-	-	-	-
43,017,282	-	-	9,913	4,262,127	9,015,881	29,729,361
6,695,518	6,695,518	-	-	-	-	-
17,311,141	17,311,141	-	-	-	-	-
410,706,205	357,373,150	-	2,757,500	4,911,152	13,907,806	31,756,597
58,118,518	58,118,518	-	-	-	-	-
-	(359,822,766)	91,837,212	150,261,019	24,056,591	27,086,223	66,581,721
-	(359,822,766)	91,837,212	150,261,019	24,056,591	27,086,223	66,581,721
391,613	-	934	33,212	134,359	136,217	86,891
391,613	(359,822,766)	91,838,146	150,294,231	24,190,950	27,222,440	66,668,612
-	391,613	360,214,379	268,376,233	118,082,002	93,891,052	66,668,612

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغيير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد وضعت إدارة المجموعة حدودًا للمراكز حسب العملات والتي يتم مراقبتها بشكل منتظم لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

يبين الجدول أدناه العملات التي تتعرض المجموعة من خلالها لمخاطر جوهريّة كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020 على الموجودات والمطلوبات النقدية المقتناة لأغراض غير المتاجرة والتدفقات النقدية المتوقعة. يحسب التحليل التأثير التغيرات المحتملة المعقولة في أسعار العملات مقابل الريال السعودي، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة للقيمة العادلة لحساسية العملة للموجودات والمطلوبات النقدية المقتناة لأغراض غير المتاجرة) وحقوق الملكية. ويشير التأثير الإيجابي إلى الزيادة المحتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين الموحدة، بينما يشير التأثير السلبي إلى صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

(بالآلاف الريالات السعودية)

التأثير على صافي الدخل	التأثير على حقوق الملكية	التغير في سعر العملة (%)	تعرض العملة كما في 31 ديسمبر 2021
1,306	1,306	2-/+	درهم إماراتي
41,005	41,005	2-/+	دولار أمريكي
45,630	45,630	5-/+	رينجيت ماليزي
25,874	25,874	5-/+	دينار أردني
19,502	19,502	5-/+	دينار كويتي

(بالآلاف الريالات السعودية)

التأثير على صافي الدخل	التأثير على حقوق الملكية	التغير في سعر العملة (%)	تعرض العملة كما في 31 ديسمبر 2020
1,601	1,601	2-/+	درهم إماراتي
177,857	177,857	2-/+	دولار أمريكي
48,380	48,380	5-/+	رينجيت ماليزي
23,408	23,408	5-/+	دينار أردني
(589)	(589)	5-/+	دينار كويتي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

مركز العملات

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يومياً. فيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات الجوهرية للمجموعة في نهاية السنة مقومة بالعملات الأجنبية التالية:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
مركز دائن (مدين)	مركز دائن (مدين)	
8,892,870	2,050,261	دولار أمريكي
468,162	517,473	دينار أردني
(11,786)	390,037	دينار كويتي
80,027	65,276	درهم إماراتي
967,597	912,599	رينجيت ماليزي
255,438	267,293	أخرى
10,652,308	4,202,939	الإجمالي

(ج) مخاطر الأسعار

يوجد لدى المجموعة بعض الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. تنشأ مخاطر الأسعار نتيجة للتغيرات في تلك الاستثمارات.

وحيث إن هذه الاستثمارات في عدد محدود من الصناديق الاستثمارية وهي غير هامة بالنسبة لإجمالي المحفظة الاستثمارية، تقوم المجموعة بمراقبتها دورياً، وتحدد مخاطر الاحتفاظ بها على أساس التغيرات في الأسعار السائدة بالسوق.

تشتمل الاستثمارات الأخرى على مخاطر متدنية أو معدومة حيث يتم شراء أغلبها لغرض البيع مباشرة، وتتم الاستثمارات فقط في حالة وجود أمر بيع مؤكد، وبالتالي تنطوي على مخاطر متدنية.

• مخاطر أسعار الاسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر الانخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقننة لأغراض غير المتاجرة للمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

فيما يلي التأثير على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، كما في 31 ديسمبر:

2020		2021		
التأثير	التغير في	التأثير	التغير في	مؤشرات السوق المحلية
بملايين الريالات السعودية	سعر الأسهم %	بملايين الريالات السعودية	سعر الأسهم %	
368,727 -/+	10 -/+	532,237 -/+	10 -/+	استثمارات في أسهم

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(د) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو أخطاء من أحد الإجراءات الداخلية أو الموظفين أو أنظمة الحاسب أو أحداث خارجية.

إن المخاطر التشغيلية ملازمة لمعظم أنشطة المجموعة وتتطلب إتباع نهج متكامل لتحديد وقياس ورصد المخاطر التشغيلية.

تم إنشاء وحدة إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مجموعة إدارة المخاطر والائتمان والتي تسهل إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة، وتسهل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وضع السياسات وتطوير الأنظمة والأدوات والمنهجيات، والإشراف على تنفيذها واستخدامها داخل وحدات العمل وتوفير المراقبة المستمرة والتوجيه في مختلف إدارات المجموعة.

إن الإجراءات الأساسية الثلاثة الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية بالمجموعة هي التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر وقاعدة البيانات للخسائر التشغيلية، والتنفيذ النهائي لمؤشرات المخاطر الرئيسية التي تم تصميمها لتعمل بطريقة تعزز بعضها بعضاً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

28. التركيز الجغرافي (تتمة)

2020

ت الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة وحسابات التعرض لمخاطر الائتمان كما في

(بالآلاف الريالات السعودية)

الموجودات	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط				المملكة العربية السعودية	أخرى
	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
تمويل، صافي						
متاجرة	26	17,579	368,698	86,663	39,842,383	
بيع بالتقسيط	71	1,517,932	758,132	15,604,674	7,586,983	
مراوحة						
بطاقات ائتمانية	-	-	-	1,342,194	64,370,413	
استثمارات، صافي						
استثمار في شركة زميلة	-	1,203,130	-	3,568,681	362,227,916	
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	4,186,689	-	302,171	12,111,030	
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	117	-	6,518	3,511,798	
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	295,253	
إجمالي الموجودات	-	601,046	-	4,809,311	64,687,914	
المطلوبات	70	-	-	-	6,896,121	
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	1,706,033	-	20,908	5,128,039	
ودائع العملاء	67	9,232,526	1,126,830	25,741,120	566,657,850	
إجمالي المطلوبات						
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	1,016,203	1,157,182	862,015	14,916,740	
مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني لها)	-	6,487,254	-	5,712,243	499,872,716	
	-	7,503,457	1,157,182	6,574,258	514,789,456	
	20	2,480,106	8,115	1,758,776	16,601,812	
	-	2,358,402	-	-	8,926,470	

(بآلاف الريالات السعودية)

الإجمالي	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	أخرى
47,362,522	-	16,620	-	48,505	47,297,397	
28,654,842	375,050	997,102	157,458	16,518,568	10,606,664	
37,231,334	-	-	-	790,643	36,440,691	
255,479,516	-	1,262,763	-	3,381,628	250,835,125	
19,670,093	-	1,944,973	-	2,381,816	15,343,304	
3,331,158	-	147	-	6,058	3,324,953	
239,179	-	-	-	-	239,179	
49,117,511	-	676,671	-	175,723	48,265,117	
6,636,984	-	-	-	-	6,636,984	
4,291,598	-	690,102	-	21,309	3,580,187	
452,014,737	375,050	5,588,378	157,458	23,324,250	422,569,601	
10,764,061	-	258,498	435,859	20,448	10,049,256	
382,631,003	29,413	8,769,155	452	8,578,469	365,253,514	
393,395,064	29,413	9,027,653	436,311	8,598,917	375,302,770	
19,156,090	619,477	3,773,101	16,508	1,161,669	13,585,335	
10,662,701	-	2,326,111	-	-	8,336,590	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

28. التركيز الجغرافي (تتمة)

(ب) فيما يلي التوزيع الجغرافي لتركزات التمويل غير العامل ومخصص الانخفاض في قيمة التمويل كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)				2021
الإجمالي	دول مجلس التعاون الخليجي و الشرق الأوسط			المملكة العربية السعودية
	جنوب شرق آسيا			
1,469,013	-	53,884	1,415,129	غير عامل
1,480,870	13,488	35,603	1,431,779	مناجرة
36,520	36,520	-	-	بيع بالتقسيط
23,697	-	-	23,697	مربحة
				بطاقات ائتمانية
				مخصص انخفاض قيمة التمويل
(3,959,756)	-	(36,834)	(3,922,922)	مناجرة شركات
(4,978,513)	(35,510)	(72,677)	(4,870,326)	بيع بالتقسيط
(61,718)	(61,718)	-	-	مربحة
(198,167)	-	(65)	(198,102)	بطاقات ائتمانية
(بالآلاف الريالات السعودية)				2020
الإجمالي	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط			المملكة العربية السعودية
	جنوب شرق آسيا			
1,652,936	-	5,423	1,647,513	غير عامل
728,401	11,900	25,559	690,942	مناجرة
37,929	37,929	-	-	بيع بالتقسيط
25,848	-	-	25,848	مربحة
				بطاقات ائتمانية
				مخصص انخفاض قيمة التمويل
(2,995,894)	-	(12,570)	(2,983,324)	مناجرة شركات
(4,398,923)	(46,822)	(62,293)	(4,289,808)	بيع بالتقسيط
(55,734)	-	-	(55,734)	مربحة
(20,805)	-	-	(20,805)	بطاقات ائتمانية

انظر الايضاح (7- 1أ) بخصوص التمويل العامل.

29. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

يستخدم المصرف التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (أي بدون تعديل أو إضافات).

المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

المستوى 3: طرق تقييم لا تستند أي من مدخلاتها الهامة إلى بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل ما أو الذي يتم دفعه لتسوية التزام في معاملة نظامية بين المتعاملين في السوق بتاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن العملية تمت إما:

- في سوق رئيسية متاحة للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسية، في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات أو المطلوبات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

29. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

القيم الدفترية و القيمة العادلة:

يبين الجدول التالي القيمة الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر، بما في ذلك مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح (2-د-2)). ولا يشتمل على معلومات عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة وذلك إذا كانت القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة بصورة معقولة.

(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية	2021
الموجودات المالية					
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة					
					استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - صناديق استثمارية
2,650,605	235,377	2,415,228	-	2,650,605	استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
5,322,369	24,359	-	5,298,010	5,322,369	صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
3,745,521	-	3,745,521	-	3,745,521	صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,532,611	-	1,532,611	-	1,532,611	منتجات مهيكلة
788,765	788,765	-	-	788,765	الأدوات المالية المشتقة
208,582	-	208,582	-	208,582	
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
26,181,679	26,181,679	-	-	26,065,392	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
					استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
22,900,999	-	22,900,999	-	22,611,987	- مرابحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
46,717,099	-	46,717,099	-	46,518,108	- صكوك
1,038,043	1,038,043	-	-	1,000,000	- منتجات مركبة
478,238,097	478,238,097	-	-	462,028,811	إجمالي التمويل
589,324,370	506,506,320	77,520,040	5,298,010	572,472,751	الإجمالي
المطلوبات المالية					
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
18,198,581	18,198,581	-	-	17,952,140	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
511,991,640	511,991,640	-	-	512,072,213	ودائع العملاء
530,190,221	530,190,221	-	-	530,024,353	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

29. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

القيم الدفترية والقيمة العادلة (تتمة):

(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	القيمة الدفترية
2020				
الموجودات المالية				
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة				
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - صناديق استثمارية				
2,545,864	254,115	2,291,749	-	2,545,864
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
3,687,266	24,389	-	3,662,877	3,687,266
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
2,588,595	-	2,588,595	-	2,588,595
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
604,332	-	604,332	-	604,332
منتجات مهيكلة				
1,502,525	1,502,525	-	-	1,502,525
الأدوات المالية المشتقة				
32,611	-	32,611	-	32,611
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
29,128,159	29,128,159	-	-	28,654,842
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة				
- مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي				
23,226,882	-	23,226,882	-	22,904,021
- صكوك				
26,155,715	-	26,155,715	-	25,240,452
- منتجات مركبة				
1,048,310	1,048,310	-	-	1,000,000
إجمالي التمويل				
331,028,641	331,028,641	-	-	323,183,457
الإجمالي	362,986,139	54,899,884	3,662,877	411,943,965
المطلوبات المالية				
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
10,909,221	10,909,221	-	-	10,764,061
ودائع العملاء				
382,641,604	382,641,604	-	-	382,631,003
الإجمالي	393,550,825	-	-	393,395,064

تشتمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المصنفة ضمن المستوى الثاني على صناديق الاستثمار التي تحدد قيمتها العادلة على أساس آخر صافي قيمة موجودات معن عنه بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

تمثل الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى الثالث التي تقاس بالقيمة العادلة استثمارات مسجلة بالتكلفة. إن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات تقارب قيمتها العادلة.

تم تقييم إجمالي التمويل المصنف بالمستوى الثالث باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة بمعدل العمولة الفعلي الحالي. تم تقييم الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة، والمطلوبات إلى/ من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة الفعلية وفقاً لمعدلات المراوحة السائدة بين البنوك السعودية (سايبور)/ مؤسسة النقد العربي السعودي.

قد تختلف القيمة التي تم الحصول عليها من نماذج التقييم ذات الصلة عن سعر المعاملة لأداة مالية. وبالنسبة للفرق بين سعر المعاملة والقيمة التي تم الحصول عليها وفقاً لنماذج التقييم ويشار إليها عادة باسم "ريخ وخسارة اليوم الأول"، فيما يتم إطفائه على مدى عمر الصفقة أو تأجيله حتى يمكن تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام بيانات يمكن ملاحظتها في السوق، أو التحقق من خلال الاستبعاد. ويتم إثبات التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة بدون عكس قيد مكاسب أو خسائر اليوم الواحد المؤجلة.

خلال السنة الحالية، لم يتم تحويل أية موجودات/ مطلوبات مالية بين المستوى الأول و/ أو المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

30. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للضوابط المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. وفيما يلي بيان طبيعة وأرصدة تلك المعاملات كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
		الأطراف ذات العلاقة
		أعضاء مجلس الإدارة
59,321	172,442	متاجرة
242,323	376,377	حسابات جارية
		شركات ومؤسسات بكفالة أعضاء في مجلس الإدارة
10,222,874	12,127,165	متاجرة شركات
3,664,052	4,664,225	التزامات محتملة (*)
		شركة زميلة
321,512	116,038	مساهمات مستحقة
169,437	332,173	ذمم مدينة مقابل مطالبات
188,276	253,332	أرصدة البنوك

* = بنود خارج قائمة المركز المالي.

فيما يلي الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
32,141	40,275	دخل من التمويل والموجودات المالية الأخرى
72,689	85,394	أتعاب متاجرة
795	1,061	رواتب و مزايا موظفين (تذاكر طيران)
5,522	2,119	إيجارات ومصاريف مباني
721,077	709,180	اشترابات - وثائق تأمين مكتتبة
440,395	661,300	المطالبات المتكبدة ومبلغ عنها خلال السنة
465,270	498,565	المطالبات المدفوعة
6,009	5,948	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي بيان مبالغ التعويضات المسجلة لصالح أو مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
107,097	104,038	مزايا قصيرة الأجل
3,406	3,679	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الأشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

31. أموال المضاربة

تتكون أموال المضاربة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)

2020	2021
29,216,806	37,458,437
29,216,806	37,458,437

مضاربات واستثمارات العملاء
الإجمالي

تمثل المضاربة والاستثمارات محافظ استثمارية لعملاء تدار بواسطة شركة الراجحي المالية، وتعتبر بنود خارج قائمة المركز المالي، وتماشياً مع السياسات المحاسبية للمجموعة، لا يتم إدراج هذه الأرصدة في القوائم المالية الموحدة لأنها محتفظ بها من قبل المجموعة على سبيل الأمانة.

32. العمولة الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

فيما يلي حركة حساب الأعمال الخيرية المدرج رصيده ضمن المطلوبات الأخرى (انظر إيضاح 13) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2020	2021
10,994	8,885
11,745	36,616
(13,854)	(15,730)
8,885	29,771

الرصيد في بداية السنة
إضافات خلال السنة
المدفوع خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

33. خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها، وقامت المجموعة بإنشاء عدة صناديق مضاربة في مجالات استثمارية مختلفة، وتقوم إدارة الاستثمار لدى المصرف بإدارة تلك الصناديق كما يتم استثمار جزء من أموالها بالمشاركة مع المجموعة، كما تقوم المجموعة بتقديم خدمات إدارة الاستثمار لعملائها من خلال شركتها التابعة والتي تتضمن إدارة صناديق إجمالية موجودة قدرها 58,255 مليون ريال سعودي (2020: 50,220 مليون ريال سعودي). لا يوجد للمجموعة سيطرة على الصناديق الاستثمارية ولا تمارس عليها تأثيراً هاماً لئتم اعتبارها شركات زميلة/ تابعة. ولا يتم إدراج القوائم المالية لصناديق الاستثمار ضمن قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة. وتدرج حصة استثمارات المجموعة في هذه الصناديق ضمن الاستثمارات، ويتم الإفصاح عنها ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وقد بلغ رصيد المبالغ المستثمرة من قبل المجموعة في تلك الصناديق الاستثمارية 683,351 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 1,166 مليون ريال سعودي).

34. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوع من قبل البنك المركزي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي من قبل إدارة المصرف. وتتطلب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي الاحتفاظ بنسبة من إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تعادل أو تزيد عن الحد الأدنى المنصوص عليه في اتفاقية بازل.

بموجب التعميم رقم 391000029731 وتاريخ 15 ربيع الأول 1439 هـ (الموافق 3 ديسمبر 2017) بشأن الترتيبات الانتقالية المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9، قام البنك المركزي السعودي بتوجيه البنوك بتوزيع الأثر الأولي على نسبة كفاية رأس المال نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على مدى خمس سنوات.

وفي إطار التوجيهات للبنك المركزي السعودي بشأن المحاسبة والمعالجة التنظيمية لإجراءات الدعم الاستثنائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، فإنه يُسمح للبنوك بإضافة ما يصل إلى 100٪ من مبلغ تأثير اليوم الأول للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 على رأس مال الشريحة الأولى لفترة عامين كاملين تتضمن عام 2020 و 2021 اعتباراً من إعداد القوائم المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

34. كفاية رأس المال (تتمة)

يجب بعد ذلك تخفيض هذا المبلغ الإضافي من رأس المال بشكل تدريجي وثابت على مدى السنوات الثلاث التالية.

اعتباراً من يونيو 2021، اختارت المجموعة تطبيق توجيه البنك المركزي السعودي بإضافة مانسبته 100٪ من مبلغ تأثير اليوم الأول للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 في فئة حقوق الملكية المشتركة للبنك (CET 1) مما أدى إلى زيادة قدرها 2,883 مليون ريال سعودي في ديسمبر 2021.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال وذلك باستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل البنك المركزي السعودي، وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع الموجودات، والتعهدات والالتزامات المحتملة والمبالغ الإسمية للمشتقات باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2020	2021
280,373,990	385,415,205
33,318,660	37,798,847
9,316,353	2,414,738
323,009,003	425,628,790

مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة بالمخاطر
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة بالمخاطر
مخاطر السوق للموجودات المرجحة بالمخاطر
إجمالي الركيزة الأولى - للموجودات المرجحة بالمخاطر

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2020	2021
58,118,518	70,191,539
3,504,675	4,817,690
61,623,193	75,009,229

رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
رأس المال المساند (الشريحة 2)
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند

17.99%	16.49%
19.08%	17.62%

نسبة كفاية رأس المال (%)
نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
نسبة رأس المال الأساسي والمساند (الشريحة 1 + الشريحة 2)

35. المشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة

يلخص الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للمشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى المبالغ الإسمية. إن المبالغ الإسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الإسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان، التي تتعرض لها المجموعة والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، أو مخاطر السوق. تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة وتغطية المخاطر:

أ) مقايضات أسعار العملات

تمثل مقايضات أسعار العملات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات، عادة ما تقوم الأطراف الأخرى بتبادل دفعات العملات بسعر ثابت وبسعر عائم بعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. وفي حالة مقايضة أسعار العملات بعملة مختلفة، فإنه يتم بموجبها تبادل أصل المبلغ زائداً دفعات العملات الخاصة بسعر ثابت وبسعر عائم بعملة مختلفة.

ب) العقود الآجلة والمستقبلية

العقود الآجلة والمستقبلية عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً للتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

35. المشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة (تتمة)

ج) مقايضات صرف العملات الأجنبية

تمثل مقايضات صرف العملات الأجنبية اتفاقيات بين طرفين لمبادلة مبلغ معين بعملة ما مقابل مبلغ بعملة أخرى وفقاً للسعر الفوري الحالي والأسعار الآجلة المتداولة في السوق المشتركة بين البنوك. يقوم الطرفان بعد ذلك بتسوية المبالغ الاسمية للعملات الأجنبية الخاصة بهما والتي بحكمها السعر الآجل المحدد المتفق عليه مسبقاً، والذي يقل عند سعر الصرف الذي يتم تبادل الأموال به مستقبلاً.

المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق							
الأدوات المالية المشتقة 31 ديسمبر 2021	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي القيمة الإسمية	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهرًا	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من 5 سنوات
(بالآلاف الريالات السعودية)							
المقتناة لأغراض المتاجرة: مقايضات أسعار العملات عقود الصرف الأجنبي الآجلة مقايضات صرف العملات الأجنبية الإجمالي	179,694	(150,455)	17,305,197	-	7,034,837	4,218,159	6,052,201
	12,224	(11,853)	227,966	170,101	57,865	-	-
	16,664	(5,327)	7,443,526	7,443,526	-	-	-
	208,582	(167,635)	24,976,689	7,613,627	7,092,702	4,218,159	6,052,201

المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق							
الأدوات المالية المشتقة 31 ديسمبر 2020	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي القيمة الإسمية	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهرًا	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من 5 سنوات
(بالآلاف الريالات السعودية)							
المقتناة لأغراض المتاجرة: مقايضات أسعار العملات عقود الصرف الأجنبي الآجلة مقايضات صرف العملات الأجنبية الإجمالي	30,460	(22,157)	9,127,752	-	-	5,438,733	3,689,019
	2,151	(1,889)	1,353,546	786,539	567,007	-	-
	-	-	-	-	-	-	-
	32,611	(24,046)	10,481,298	786,539	567,007	5,438,733	3,689,019

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

36. المعايير الصادرة وغير السارية المفعول بعد

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير المحاسبية والتعديلات التالية، التي تسري على السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ. وقد اختارت المجموعة عدم التطبيق المبكر لهذه الإصدارات وليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

- التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار" - امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد - 19، تمديد الوسيلة العملية ونتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تم منح امتيازات الإيجار للمستأجرين. في مايو 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 يوفر وسيلة عملية اختيارية للمستأجرين من تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المتعلق بكوفيد-19 يعد تعديلاً لعقد الإيجار. في 31 مارس 2021، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً إضافياً لتمديد تاريخ الوسيلة العملية من 30 يونيو 2021 إلى 30 يونيو 2022. يمكن للمستأجرين اختيار المحاسبة عن امتيازات الإيجار هذه بنفس الطريقة التي كانوا سيفعلون بها إذا لم تكن تعديلات إيجار. وفي حالات عديدة، يؤدي ذلك إلى المحاسبة عن امتيازات الإيجار كدفوعات إيجار متغيرة في الفترة (الفترات) التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى الدفع.
- تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 أبريل 2021 أو بعد ذلك التاريخ.

- عدد من التعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي للتقرير المالي 3 ومعايير المحاسبة الدولي 16 ومعايير المحاسبة الدولي 37، وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقرير المالي 1 والمعايير الدولي للتقرير المالي 9 ومعايير المحاسبة الدولي 41 والمعايير الدولي للتقرير المالي 16

تُحدِّث التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3، "عمليات تجميع الأعمال" الإشارة الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 إلى الإطار المفاهيمي للتقرير المالي دون تغيير المتطلبات المحاسبية لعمليات تجميع الأعمال.

تحظر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16، "الممتلكات والألات والمعدات" على الشركة الخصم - من تكلفة بند الممتلكات والألات والمعدات - المبالغ المستلمة من بيع البند المنتجة أثناء قيام الشركة بتجهيز الأصل للاستخدام المقصود. وبدلاً من ذلك، تقوم الشركة بإثبات عائدات المبيعات هذه والتكلفة ذات الصلة في قائمة الدخل.

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37، "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة" التكاليف التي تقوم الشركة بإدراجها عند تقييم ما إذا كان العقد سيتسبب في خسارة.

تُدخل التحسينات السنوية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي للتقرير المالي 1: "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة"، والمعيار الدولي للتقرير المالي 9: "الأدوات المالية"، ومعايير المحاسبة الدولي 41: "الزراعة"، والأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي للتقرير المالي 16، "عقود الإيجار".

تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) - عرض القوائم المالية، حول تصنيف المطلوبات:

توضح هذه التعديلات ضيقة النطاق على معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية"، أنه يتم تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه معيار المحاسبة الدولي 1 عندما يشير إلى "تسوية" التزام ما.

تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ

- تعديلات ضيقة النطاق على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسات 2 ومعايير المحاسبة الدولي 8:

تهدف التعديلات إلى تحسين عمليات الإفصاح عن السياسة المحاسبية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية.

الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ لكن يعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر مسودة عرض في الربع الأخير من عام 2021 مقترحاً تأجيل تاريخ السريان لموعد لا يتجاوز 1 يناير 2024.

تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ لكن يعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر مسودة عرض في الربع الأخير من عام 2021 مقترحاً تأجيل تاريخ السريان لموعد لا يتجاوز 1 يناير 2024.

- التعديل على معيار المحاسبة الدولي 12- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة:

تتطلب هذه التعديلات من الشركات إثبات الضريبة المؤجلة على المعاملات التي ينتج عنها، عند الإثبات الأولى، مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة والقابلة للاستقطاع.

تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

36. المعايير الصادرة وغير السارية المفعل بعد (تتمة)

- المعيار الدولي للتقرير المالي 17 " عقود التأمين" المعدل في يونيو 2020: يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي 4، والذي يسمح حاليًا بمجموعة متنوعة من الممارسات في محاسبة عقود التأمين. سيغير المعيار الدولي للتقرير المالي 17 بشكل أساسي طريقة المحاسبة من قبل جميع المنشآت التي تصدر عقود التأمين وعقود الاستثمار التي يتم فيها الاشتراك بصورة اختيارية. تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ
- تعديل ضيق النطاق على متطلبات التحول الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي 17 عقود التأمين: يتعلق التعديل بانتقال شركات التأمين إلى المعيار الجديد فقط ولا يؤثر على أي متطلبات أخرى في المعيار الدولي للتقرير المالي 17. يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية" متطلبات تحول مختلفة. بالنسبة لبعض شركات التأمين، قد تؤدي هذه الفروقات إلى عدم تطابق محاسبي مؤقت بين الموجودات المالية ومطلوبات عقود التأمين في بيانات المقارنة التي تقدمها في القوائم المالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 17 والمعيار الدولي للتقرير المالي 9 لأول مرة. سيساعد التعديل شركات التأمين على تجنب حالات عدم التطابق المحاسبي المؤقت، وبالتالي، سيحسن فائدة بيانات المقارنة بالنسبة للمستثمرين. يحقق التعديل ذلك من خلال منح شركات التأمين خيار عرض بيانات المقارنة عن الموجودات المالية. تاريخ سريان التعديلات: السنوات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعد ذلك التاريخ

37. الزكاة

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً لأنظمة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). يتم تحميل مصروف الزكاة على قائمة الدخل الموحدة. ولا يتم المحاسبة عن الزكاة كضريبة دخل لأنه لا يتم احتساب ضريبة مؤجلة بخصوص الزكاة.

(أ) تم تليخيص مخصصات الزكاة وضريبة الدخل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر على النحو التالي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2020	2021	
4,627,204	3,812,601	الرصيد الافتتاحي لمخصص الزكاة
1,218,071	1,698,579	مجنب خلال السنة
(2,032,674)	(2,086,251)	المدفوع خلال السنة
3,812,601	3,424,929	مخصصات الزكاة وضريبة الدخل

(ب) قدمت المجموعة الإفادات الزكوية المطلوبة إلى الهيئة والتي تستحق في 30 أبريل من كل عام. تستند حسابات الزكاة للمجموعة والمستحقات والدفعات المقابلة للزكاة إلى ملكية المصرف لكل شركة من الشركات التابعة له.

بتاريخ 14 مارس 2019، أصدرت الهيئة قواعد ("القواعد") احتساب الزكاة للشركات التي تزاوّل أنشطة التمويل والمرخصة من قبل البنك المركزي السعودي. تم إصدار القواعد وفقاً لللائحة التنفيذية لجباية الزكاة وتسري على الفترات اعتباراً من 1 يناير 2019. بالإضافة إلى توفير أساس جديد لحساب وعاء الزكاة، استحدثت القواعد أيضاً حداً أدنى وحداً أقصى بواقع 4 أضعاف و 8 أضعاف صافي الدخل على التوالي. سيستمر احتساب التزام الزكاة على المساهمين السعوديين بواقع 2.5٪ من وعاء الزكاة ولكن يجب ألا تقل عن الحد الأدنى وألا تتجاوز الحد الأقصى على النحو المنصوص عليه في القواعد.

قامت المجموعة بتكوين مخصص للزكاة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020 على أساس فهم المجموعة لهذه القواعد.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

38. الأحداث اللاحقة

- في 8 ديسمبر 2021، أبرمت المجموعة اتفاقية بيع وشراء مع مساهمي شركة إجازة للنظم المحدودة ("إجازة")، والتي بموجبها تستحوذ المجموعة بالكامل على إجازة وفقاً لشروط معينة يتم استيفاؤها أو التنازل عنها وفقاً لشروط الاتفاقية. في 16 يناير 2022، أعلنت المجموعة حصولها على موافقة البنك المركزي السعودي والهيئة العامة للمنافسة على عملية الاستحواذ. لم تمارس المجموعة السيطرة على إجازة كما في 31 ديسمبر 2021.
- في 23 يناير 2022، أصدرت المجموعة 6500 شهادة صكوك دائمة (الصكوك) بقيمة 1 مليون ريال سعودي لكل منها، وتستحق الدفع بشكل ربع سنوي. يحق للمجموعة ممارسة خيار الاسترداد بتاريخ 1 يناير 2027 أو بعد ذلك التاريخ وفقاً للشروط المذكورة في نشرة الإصدار ذات الصلة. إن توزيعات الأرباح المتوقعة للصكوك هي سعر الأساس لثلاثة أشهر بالإضافة إلى هامش ربح بنسبة 3.50%.
- في 16 رجب 1443 هـ (الموافق 17 فبراير 2022)، قام مجلس إدارة المصرف بالتوصية إلى الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس مال المصرف من 25,000 مليون ريال سعودي إلى 40,000 مليون ريال سعودي عن طريق منح أسهم مجانية لمساهمي المصرف (3 أسهم لكل 5 أسهم مملوكة). ستتم الزيادة في رأس مال من خلال رسملة مبلغ 15,000 مليون ريال سعودي من حساب الأرباح المبقاة. تعتبر المنحة مشروطة بأخذ موافقة الجهات الرسمية والجمعية العامة غير العادية على الزيادة في رأس المال وعدد الأسهم الممنوحة.

39. تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على خسائر الائتمان المتوقعة وبرامج البنك المركزي السعودي

لا تزال جائحة كورونا ("كوفيد-19") مستمرة في تعطيل الأسواق العالمية، حيث إن العديد من المناطق الجغرافية تعاني نتيجة تحديد العديد من المتحورات الجديدة لهذا الوباء على الرغم من أنها كانت قد سيطرت سابقاً على تفشي الوباء من خلال إجراءات احترازية صارمة. ومع ذلك، تمكنت حكومة المملكة العربية السعودية ("الحكومة") من السيطرة بنجاح على تفشي الوباء حتى الآن.

ولا تزال المجموعة تقيّم الوضع الراهن للاقتصاد الكلي، بما في ذلك تأثير جائحة كورونا وما نتج عنه من تدابير الدعم من قبل الحكومة والبنك المركزي السعودي، مثل إعفاءات السداد وحزم التخفيف الأخرى، على محفظة التمويل، إلى جانب القيام بمراجعة تركيزات التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى أكثر دقة مع تركيز خاص على قطاعات اقتصادية محددة والمناطق والأطراف المقابلة وحماية الضمانات، واتخاذ إجراءات التصنيف الائتماني المناسبة للعملاء والبدء في إعادة جدولة التمويلات، إذا لزم الأمر. كما قامت المجموعة بتحديث نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بهدف تحسين تطبيق معايير التصنيف إلى مراحل وذلك بسبب الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء المتأثرين حتى يتسنى تمييزهم وإظهارهم بشكل ملائم في نماذجها.

خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت المجموعة بمراجعة احتمالات التصورات المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. في عام 2020، قامت المجموعة بإجراء بعض التعديلات على عوامل الاقتصاد الكلي وأوزان التصورات المستخدمة في خسائر الائتمان المتوقعة وذلك بالحد الذي لا يمكن فيه إدراج بعض التأثيرات بالكامل في عمليات الاحتساب المتعلقة بنماذج خسائر الائتمان المتوقعة في هذه المرحلة الزمنية، وتستمر الإدارة في ممارسة الأحكام الائتمانية المبنية على آراء الخبراء لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة من خلال النظر في المعلومات المعقولة والمؤيدة التي لم يتم تضمينها بالفعل في النماذج الكمية. وعليه، قامت المجموعة بإثبات مخصصات إضافية بقيمة 486 مليون ريال سعودي لتمويل الشركات كما في 31 ديسمبر 2021.

وكما هو الحال مع أي توقعات، فإن توقعات واحتمالات الحدوث مدعومة بأحكام جوهرية وشكوك، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن تلك المتوقعة. إن تأثير هذه البيئة الاقتصادية غير المؤكدة أمر تقديري وستستمر المجموعة في إعادة تقييم موقفها والأثر الناتج عن ذلك على أساس منظم.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020

39. تأثير فايروس كورونا (كوفيد-19) على خسائر الائتمان المتوقعة وبرامج البنك المركزي السعودي (تتمة)

برامج ومبادرات دعم البنك المركزي السعودي

برنامج دعم تمويل القطاع الخاص

لمواجهة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)، قام البنك المركزي السعودي بإطلاق برنامج لدعم تمويل القطاع الخاص في مارس 2020 وذلك بتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة (المرحلة الأولى والثانية) وفقاً لتعريف البنك المركزي السعودي من خلال التعميم رقم 381000064902 وتاريخ 16 جمادى الآخر 1438 هـ. في إطار برنامج تأجيل الدفعات الذي أطلقه البنك المركزي السعودي في مارس 2020 ومع إعلان عدد من التمديدات للبرنامج حتى مارس 2022، قامت المجموعة بتأجيل دفعات تسهيلات التمويل للشركات المؤهلة كمنشآت متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة على النحو التالي:

برامج الدعم	الأقساط المؤجلة (مليار ريال سعودي)	تكلفة تأجيل الأقساط (مليون ريال سعودي)
إبريل 2020 - سبتمبر 2020	3.1	89.2
أكتوبر 2020 - ديسمبر 2020	1.9	26.7
يناير 2021 - مارس 2021	3.2	49.6
إبريل 2021 - يونيو 2021	3.5	186.4
يوليو 2021 - سبتمبر 2021	0.7	46.2
أكتوبر 2021 - ديسمبر 2021	1.0	57.7
يناير 2022 - مارس 2022	1.1	44.2

تم اعتبار إعفاءات تأجيل سداد الأقساط المستحقة بمثابة دعم للسببولة قصيرة الأجل لمواجهة النقص المحتمل في التدفقات النقدية للعميل. منذ يوليو 2021، لم ينطبق هذا الدعم إلا على تلك المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي كانت لا تزال تتأثر بالإجراءات الاحترازية لكوفيد-19، وذلك بما يتفق مع التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي السعودي في هذا الصدد.

تم تقييم الأثر المحاسبي للتغيرات أعلاه الخاصة بالتسهيلات الائتمانية وتمت معالجتها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 باعتبارها تعديلاً في شروط الاتفاقية.

لا تزال المجموعة تعتقد أنه نظراً لعدم وجود عوامل أخرى، لا يعتبر الاشتراك في برنامج تأجيل الدفعات زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأجل تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بمحفظة لمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. أجرت المجموعة تقييماً بشأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للعملاء الذين لا يزالون خاضعين لبرنامج تأجيل دفعات الأقساط كما في 31 ديسمبر 2021، وسجلت مخصصاً إضافياً قدره 228 مليون ريال سعودي خلال الفترة نتيجة التأثير المحتمل الناتج عن التغيير في مراحل التصنيف.

ولتعويض التكاليف ذات العلاقة التي تتوقع المجموعة تكبدها بموجب برنامج البنك المركزي السعودي والجهات الحكومية الأخرى، حصلت المجموعة على عدة ودائع بدون عمولة من البنك المركزي السعودي خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و 2020. بلغ الرصيد القائم لهذه الودائع 7.6 مليار ريال سعودي و 3.6 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020 على التوالي، مع آجال استحقاق متفاوتة، مؤهلة للإثبات كمنح حكومية.

تبين للإدارة، بناءً على المراسلات الواردة من البنك المركزي السعودي، أن هذه المنحة الحكومية تتعلق في الأساس بالتعويض عن خسائر التعديل المتكبدة نتيجة تأجيل دفعات الأقساط. تمت المحاسبة عن المنفعة من التمويل المقدم على شكل إعانة وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المنح الحكومية. قامت الإدارة بممارسة بعض الأحكام عند إثبات وقياس دخل المنحة هذه. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تم إثبات إجمالي مبلغ قدره 334.5 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2020: 165.5 مليون ريال سعودي) في قائمة الدخل فيما يتعلق بالودائع ذات الصلة بإجمالي دخل منحة مؤجل قدره 22.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 159.1 مليون ريال سعودي).

40. موافقة مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 13 رجب 1443 هـ (الموافق 14 فبراير 2022).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
المقرين
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصرف") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها جميعاً بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. وفيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
<p>مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التمويل</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ إجمالي التمويل الخاص بالمجموعة ٣٢٣,١٨٣,٥ مليون ريال سعودي (٢٠١٩): ٢٥٦,٧٠٢,٤ مليون ريال سعودي، جنباً مقابلته مخصص خسائر ائتمان متوقعة قدره ٧,٤٧١,٣ مليون ريال سعودي (٢٠١٩: ٧,٠١٩,٦ مليون ريال سعودي).</p> <p>لقد اعتبرنا هذا كأمر مراجعة رئيسي، نظراً لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب من الإدارة إجراء أحكام هامة، وأن لذلك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة عدم التأكد من التوقعات الاقتصادية بشكل خاص، وبالتالي زيادة مستويات الأحكام المطلوبة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ - "الأدوات المالية". تشمل النواحي الرئيسية للأحكام ما يلي:</p> <p>١. تصنيف التمويل ضمن المراحل ١ و ٢ و ٣ استناداً إلى تحديد:</p> <p>(أ) التعرضات التي تشتمل على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و</p> <p>(ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ المتعثرة.</p> <p>وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنشأ على مدى الاثني عشر شهراً القادمة ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً")، ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها أو تعثرها، وفي هذه الحالة يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى فترة التمويل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر").</p> <p>قامت المجموعة بتطبيق الأحكام لتحديد وتقدير احتمالية الجهات المقترضة التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، على الرغم من برامج الدعم الحكومية التي أدت إلى تأجيل سداد الأقساط لبعض قطاعات الأطراف المقابلة. لم يتم اعتبار تأجيل سداد الأقساط سبباً في حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بمعزل عن العوامل الأخرى.</p>	<p>قمنا بالحصول على فهم لتقويم الإدارة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتمويل، بما في ذلك طريقة التصنيف الداخلي والسياسة المحاسبية والمنهجية الخاصة بالمجموعة، فضلاً عن أي تغييرات رئيسية تم إجراؤها في ضوء جائحة كوفيد-١٩.</p> <p>قمنا بمقارنة السياسة المحاسبية الخاصة بالمجموعة ومنهجية مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.</p> <p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية الضوابط الرقابية الرئيسية (بما في ذلك الضوابط الرقابية العامة لتقنية المعلومات وتطبيقاتها) فيما يتعلق بـ:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ نماذج خسائر الائتمان المتوقعة (بما في ذلك الحوكمة المتعلقة بمراقبة النماذج والتحقق منها، واعتماد الافتراضات الرئيسية وتراكبات النماذج اللاحقة، إن وجدت)، ○ تصنيف الجهات المقترضة إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتحديد التعثر/ التعرضات المنخفضة بشكل فردي، ○ أنظمة وتطبيقات تقنية المعلومات التي تقوم عليها نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، و ○ مدخلات البيانات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>فيما يتعلق بعينة من العملاء، قمنا بتقويم:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ درجات التصنيف الداخلي المحددة من قبل الإدارة بناءً على نماذج التصنيف الداخلي بالمجموعة، وأخذنا درجات التصنيف المحددة في الاعتبار في ضوء ظروف السوق الخارجية ومعلومات القطاع المتوفرة، وخاصة فيما يتعلق بتأثيرات جائحة كوفيد-١٩، كما قمنا بتحديد أنها كانت متوافقة مع درجات التصنيف المستخدمة كمدخلات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. ○ عملية التصنيف إلى المراحل طبقاً لما حددته الإدارة، و ○ عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تنمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

أمر المراجعة الرئيسية (تنمة)

كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بتقويم مدى ملاءمة ضوابط المجموعة بشأن تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان و"التعثر" وتحديد التعرضات "المنخفضة بشكل فردي"، وتصنيفها إلى مراحل. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بعينة من التعرضات، قمنا بتقويم مدى ملاءمة تصنيف المراحل المقابلة، بما في ذلك العملاء الذين كانوا مؤهلين لتأجيل سداد الأقساط بموجب برامج الدعم الحكومية (مع التركيز بشكل خاص على العملاء الذين يعملون في القطاعات المتأثرة إلى حد كبير بجائحة كوفيد-19).</p> <p>قمنا بتقويم إجراءات الحوكمة التي وضعتها المجموعة والعوامل النوعية التي أخذتها المجموعة بعين الاعتبار عند تطبيق المخصصات الإضافية أو إجراء أي تعديلات على مخرجات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة نظراً للقيود على البيانات أو النموذج أو أي شيء آخر.</p> <p>قمنا بتقويم مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل المجموعة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية، مع مراعاة حالة عدم التأكد والتقلبات التي تشهدها السيناريوهات الاقتصادية نتيجة جائحة كوفيد-19.</p> <p>قمنا باختبار مدى اكتمال ودقة البيانات التي تستند إليها عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.</p> <p>قمنا، حيثما كان ذلك مناسباً، بالاستعانة بالمختصين لدينا، بما في ذلك المختصين في تقنية المعلومات لمساعدتنا في مراجعة عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، وتقييم المدخلات وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة، وبالتحديد متغيرات الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية والأوزان المرجحة بالاحتمالات.</p> <p>قمنا بتقويم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التمويل (تنمة)</p> <p>٢. الافتراضات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسارة في حالة التعثر عن السداد، والتعرض عند التعثر عن السداد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقويم الوضع المالي للأطراف المقابلة، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ووضع وإدراج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المرتبطة بها والاحتمالات المتوقعة.</p> <p>٣. الحاجة إلى تطبيق تراكمات النماذج اللاحقة باستخدام الأحكام الائتمانية الصادرة عن الخبراء لتعكس كافة عوامل المخاطر ذات الصلة التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p>أدى تطبيق هذه الأحكام، لا سيما في ضوء جائحة كورونا العالمية، إلى زيادة عدم التأكد من التقديرات المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة، وبالتالي أثر على مخاطر المراجعة المرتبطة بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.</p> <p>انظر ملخص السياسات المحاسبية الهامة إيضاح (٣-د) (٥ بشأن الانخفاض في قيمة الموجودات المالية؛ وإيضاح ٢-د) (١) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقويم الانخفاض المستخدمة من قبل المجموعة؛ وإيضاح ٧-٢ الذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة التمويل؛ وإيضاح ٢٧-١ (أ) للاطلاع على تفاصيل تحليل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة؛ وإيضاح ٣٨ بشأن تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على خسائر الائتمان المتوقعة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي
<p>برامج دعم البنك المركزي السعودي والمنح الحكومية ذات الصلة</p> <p>لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، أطلق البنك المركزي السعودي عدداً من المبادرات بما في ذلك برامج دعم السيولة للبنوك وبرنامج دعم تمويل القطاع الخاص. وقد تم إطلاق برنامج دعم تمويل القطاع الخاص في مارس ٢٠٢٠ وذلك لتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تضمن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص برنامج تأجيل الدفعات والذي قام بموجبه المصرف بتأجيل الأقساط المستحقة السداد من قبل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ١٤ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣١ مارس ٢٠٢١.</p> <p>ولتعويض المصرف عن الخسائر المتكبدة بشأن برنامج دعم تمويل القطاع الخاص وبرنامج دعم السيولة، استلم المصرف ودائع بدون عمولة بإجمالي مبلغ قدره ٨,٨٥ مليار ريال سعودي بتاريخ استحقاق مختلفة. تم تحديد الفرق بين القيمة العادلة لتلك الودائع عند الإثبات الأولي باستخدام معدلات السوق للودائع المماثلة من حيث القيمة وفترة الاستحقاق، وتم اعتبار القيمة الاسمية لها كمنحة حكومية وتمت المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٠: "المنح الحكومية".</p> <p>لقد اعتبرنا المحاسبة عن الودائع المستلمة بموجب برامج دعم البنك المركزي السعودي أمر مراجعة رئيسي وذلك:</p> <p>١. لأن هذه الودائع تمثل أحدًا هامة ومعاملات جوهرية حدثت خلال السنة وبالتالي تطلبت اهتمامًا كبيرًا من قبل المراجعين، و</p> <p>٢. لأن إثبات وقياس المنح الحكومية تضمن حكمًا جوهريًا من الإدارة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:</p> <p>أ) تحديد معدل الخصم الملائم الذي سيتم استخدامه، و ب) تحديد الغرض من كل ودیعة على حدة وذلك لتحديد توقيت إثبات المنحة ذات الصلة.</p> <p>انظر السياسات المحاسبية الهامة إيضاح ١٣ حول القوائم المالية الموحدة بشأن المحاسبة عن المنح الحكومية، والإيضاح ٣٨ والذي يتضمن الإفصاح عن برامج دعم البنك المركزي السعودي وتفصيل المنح الحكومية المستلمة من البنك المركزي السعودي خلال السنة.</p>	<p>قمنا بالحصول على فهم للبرامج والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي السعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لمواجهة كوفيد-١٩، وقمنا بتقويم الغرض من الودائع المستلمة من قبل المجموعة وذلك لتقييم مدى ملاءمة تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٠ (وإثبات المنحة الحكومية) من قبل المجموعة.</p> <p>قمنا بالتحقق من دقة احتساب المنح الحكومية (بما في ذلك معدل الخصم المستخدم) وتقويم مدى ملاءمة توقيت إثبات المجموعة للمنح الحكومية.</p> <p>قمنا بتقويم مدى ملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة.</p>

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام ٢٠٢٠

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام ٢٠٢٠، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسيماً هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.



KPMG Al Fozan & Partners
Certified Public Accountants



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناء على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المجموعة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

د. عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٤٨



إرنست ويونغ

ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٣٦٦



٢٩ جمادى الآخرة ١٤٤٢ هـ
(١١ فبراير ٢٠٢١)



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2020 و2019

(بآلاف الريالات السعودية)		إيضاح	
2019	2020		
			الموجودات
39,294,099	47,362,522	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
32,058,182	28,654,842	5	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
46,842,630	60,285,272	6	استثمارات، صافي
249,682,805	315,712,101	7	تمويل، صافي
10,407,247	10,234,785	8	ممتلكات ومعدات، صافي
1,383,849	1,541,211	9	استثمارات عقارية، صافي
4,417,764	5,033,990	10	موجودات أخرى، صافي
<u>384,086,576</u>	<u>468,824,723</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
2,219,604	10,764,061	11	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
312,405,823	382,631,003	12	ودائع العملاء
18,269,492	17,311,141	13	مطلوبات أخرى
<u>332,894,919</u>	<u>410,706,205</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
25,000,000	25,000,000	14	رأس المال
21,789,632	25,000,000	15	احتياطي نظامي
(216,041)	(134,728)	15	احتياطيات أخرى
868,066	8,253,246		أرباح مبقاة
3,750,000	-	23	إجمالي أرباح مقترح توزيعها
<u>51,191,657</u>	<u>58,118,518</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>384,086,576</u>	<u>468,824,723</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

(بالآلاف الريالات السعودية)		إيضاح	
2019	2020		
			الدخل
16,962,583	17,377,963	17	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(534,860)	(464,946)	17	عائد للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية على استثمارات لأجل
16,427,723	16,913,017	17	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
1,987,367	2,659,680	18	أتعاب من الخدمات المصرفية، صافي
774,096	783,894		دخل من صرف عملات، صافي
295,278	364,669	19	دخل العمليات الأخرى، صافي
19,484,464	20,721,260		إجمالي دخل العمليات
			المصاريف
2,794,046	2,977,344	20	رواتب ومزايا الموظفين
1,059,582	1,118,148	8&9	استهلاك وإطفاء
2,532,213	2,646,409	21	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
6,385,841	6,741,901		مصاريف العمليات قبل مخصص انخفاض الائتمان
1,772,265	2,165,740	7	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
8,158,106	8,907,641		إجمالي مصاريف العمليات
11,326,358	11,813,619		دخل السنة قبل الزكاة
(1,167,831)	(1,218,071)	37	الزكاة للسنة
10,158,527	10,595,548		صافي دخل السنة
4.06	4.24	22	ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

(بالآلاف الريالات السعودية)		إيضاح
2019	2020	
10,158,527	10,595,548	صافي دخل السنة
		الدخل الشامل الآخر
		بئود لا يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
178,773	254,222	15 صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		- إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين
(51,630)	(179,605)	25 + 15 بئود يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
6,371	6,696	15 فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
10,292,041	10,676,861	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

3

رئيس مجلس الإدارة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

الإيضاح	الرصيد في 31 ديسمبر 2019	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
صافي دخل السنة	25,000,000	25,000,000
صافي التغير في القيمة المعدلة للاستثمارات المدروجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-
صافي الحركة في احتياطي تحويل عملاء أجنبية	-	-
إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين	-	-
صافي الدخل الشامل الأخر المثبت مباشرة في حقوق المساهمين	15	15
صافي الدخل الشامل للسنة	25,000,000	25,000,000
محول إلى الاحتياطي النظامي	-	-
توزيعات أرباح عن النصف الثاني من عام 2019	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	25,000,000	25,000,000
الإيضاح		
15		
15		
25, 15		
23		
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	25,000,000	25,000,000
صافي دخل السنة	16,250,000	16,250,000
صافي التغير في القيمة المعدلة للاستثمارات المدروجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-
صافي الحركة في احتياطي تحويل عملاء أجنبية	-	-
إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين	-	-
صافي الدخل الشامل الأخر المثبت مباشرة في حقوق المساهمين	15	15
صافي الدخل الشامل للسنة	16,250,000	16,250,000
محول إلى الاحتياطي النظامي	-	-
إسهم منحة مصدرة	8,750,000	8,750,000
توزيعات أرباح عن النصف الثاني من عام 2018	-	-
توزيعات أرباح مرحلية عن النصف الأول من عام 2019	-	-
توزيعات أرباح نهائية مقرحة لعام 2019	23	23
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	25,000,000	25,000,000
الإيضاح		
15		
15		
25, 15		
14		
23		
23		

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي
المدير المالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

(بالآلاف الريالات السعودية)		إيضاح	
2019	2020		
11,326,358	11,813,619		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الدخل قبل الزكاة
			التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية:
(21,617)	(33,441)	19	مكاسب استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,059,582	1,080,171	8	استهلاك وإطفاء
17,221	37,977	9	استهلاك استثمارات عقارية
(568)	(10,256)	19	(مكاسب) بيع ممتلكات ومعدات، صافي
1,772,265	2,165,740	7	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(23,481)	(42,944)	19	حصصة في أرباح شركة زميلة
			(الزيادة)/ (النقص) في الموجودات التشغيلية
(1,219,309)	(2,796,037)		وديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
(3,174,273)	9,846,917		مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(19,696,863)	(68,195,037)		تمويل
25,685	(4,615,776)		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(804,605)	(609,530)		موجودات أخرى، صافي
			الزيادة/ (النقص) في المطلوبات التشغيلية
(5,070,020)	8,544,457		مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
18,496,698	70,225,180		ودائع العملاء
4,388,757	(958,351)		مطلوبات أخرى
(2,889,286)	(2,032,674)		زكاة مدفوعة
4,186,544	24,420,015		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(1,527,133)	(945,686)	8	شراء ممتلكات ومعدات
(103,480)	-		شراء الممتلكات الاستثمارية
(1,638,587)	(2,528,010)		شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,148,963	163,231		متحصلات من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
91,458,865	23,898,760		متحصلات من استحقاق استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
(94,524,237)	(29,500,087)		شراء استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
(5,185,609)	(8,911,792)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(7,406,250)	(3,750,000)	23	توزيعات أرباح مدفوعة
(269,789)	(42,261)		دفعات مقابل التزامات عقود الإيجار
(7,676,039)	(3,792,261)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
			صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
(8,675,104)	11,715,962		النقد وما في حكمه في بداية السنة
29,786,503	21,111,399		النقد وما في حكمه في نهاية السنة
21,111,399	32,827,361	24	إجمالي الدخل المستلم من التمويل والاستثمارات خلال السنة
16,693,465	17,579,469		العائد للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية على الاستثمارات لأجل المنفوع خلال السنة
(282,046)	(147,912)		
16,411,419	17,431,557		
			معاملات غير نقدية:
			صافي التغيير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال
178,773	254,222		الدخل الشامل الأخر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي



الرئيس التنفيذي



5

رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

1- عام

أ) التأسيس والعمل

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شركة مساهمة سعودية، ("المصرف")، وتم الترخيص بإنشائها بالمرسوم الملكي رقم م/59 بتاريخ 3 ذو القعدة 1407هـ (الموافق 29 يونيو 1987) ووفقاً لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) بتاريخ 26 شوال 1407هـ (الموافق 23 يونيو 1987).

يعمل المصرف بموجب السجل التجاري رقم 1010000096 وعنوان المركز الرئيسي للمصرف هو كما يلي:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
8467 طريق الملك فهد - حي المروج
وحدة رقم 1
الرياض 12263-2743
المملكة العربية السعودية

تتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ووفقاً لأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه. يقوم المصرف بمزاولة العمليات المصرفية والاستثمارية، داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع عددها 591 فرعاً (2019: 572 فرعاً) بما فيها الفروع المتواجدة خارج المملكة، وبلغ عدد الموظفين 13,716 موظفاً (2019: 13,439 موظفاً). كما قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة (يشار إليها فيما بعد مع المصرف مجتمعين "بالمجموعة") والذي يملك جميع أو غالبية الحصص فيها كما هو موضح أدناه (انظر أيضاً الإيضاح 3 (ب)):

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية %	
	2020	2019
شركة الراجحي للتطوير - السعودية	100%	100%
شركة الراجحي المحدودة - ماليزيا	100%	100%

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

1- عام (تتمة)

أ) التأسيس والعمل (تتمة)

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية %	
	2019	2020
شركة الراجحي المالية – السعودية	%100	%100
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/ أو لتقديم خدمات الوساطة المالية، والتغطية والإدارة والاستشارات والترتيبات والحفظ.		
بنك الراجحي – الكويت	%100	%100
فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت المركزي.		
بنك الراجحي – الأردن	%100	%100
فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة والأحجار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون المصرفي المعمول به.		
شركة وكالة تكافل الراجحي – السعودية	%99	%99
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل لتسيير أنشطة وساطة التأمين وفقاً لاتفاق الوكالة مع شركة الراجحي للتأمين التعاوني.		
شركة الراجحي للخدمات الإدارية – السعودية	%100	%100
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف.		
شركة إمكان للتمويل – السعودية	%100	%100
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل على تقديم التمويل الاستهلاكي المصغر، والتأجير التمويلي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.		
شركة توثيق – السعودية	%100	-
شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية تقوم بتسجيل عقود التأجير التمويلي، لتنظيم بيانات العقود وتبسيط إجراء التقاضي.		
الراجحي للأسواق المالية المحدودة	%100	-
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر كايمان بهدف إدارة المعاملات المتعلقة بالخبزينة نيابة عن المصرف.		

بما أن جميع الشركات التابعة مملوكة بشكل كلي أو شبه كلي من قبل المصرف، فإن الحصص غير المسيطرة تعتبر غير جوهرية وبالتالي لم يتم الإفصاح عنها. تم توحيد جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه.

ب) الهيئة الشرعية

التزاماً من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، قام المصرف منذ نشأته بتأسيس هيئة شرعية، لضمان خضوع أعمال المصرف لموافقتها ورقابتها. نظرت الهيئة الشرعية في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

2- أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة:
- وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، و
- تماشياً مع أحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف.

(ب) أسس القياس والإعداد

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تعرض المجموعة قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لترتيب السيولة. وتم عرض تحليلاً بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة (متداول) وأكثر من 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة (غير متداول) في الإيضاح 2-27.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية لعمليات المصرف ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي، باستثناء ما يذكر خلاف ذلك.

(د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة أن تمارس حكمها أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام باستمرار وذلك على أساس الخبرة السابقة وبعض العوامل الأخرى التي تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل هذه الظروف. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي يعدل فيها التقدير وذلك عندما يؤثر التعديل فقط على تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل أو الفترات المستقبلية إذ كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية أو المستقبلية.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة، والتي لديها مخاطر هامة قد تؤدي إلى حدوث تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. تستند المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة المتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لتغيرات السوق أو الظروف الخارجة عن سيطرة المجموعة. وتنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها. وفيما يلي الأمور الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

2- أسس الإعداد (تتمة)

د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2) القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

- المستوى 1 - الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

- المستوى 2 - مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى 1 الذي يتم رسده إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). وتشمل هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة؛ الأسعار المعلنة لأدوات مماثلة أو مشابهة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو أساليب التقييم الأخرى التي تكون فيها جميع المدخلات الجوهرية بشكل مباشر أو غير مباشر قابلة للملاحظة من بيانات السوق.

- المستوى 3 - أساليب التقييم حيث أن أدنى مستوى لها من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة تكون غير قابلة للملاحظة.

3) تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة لأحكام الإدارة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري في حالة وجود حصص للمصرف في الصناديق الاستثمارية.

الصناديق الاستثمارية

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تشمل أية أرباح مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه، فإنها لم تقم بتوحيد تلك الصناديق في قوائمها المالية.

4) مخصصات المطلوبات والأعباء

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية في سياق الأعمال الاعتيادية. تقوم الإدارة بإبداء أحكاماً بشأن احتمالية تحقق أي مطالبات من خلال تجنيب مخصصات. إن تاريخ انتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد. ويعتمد توقيت وتكاليف المطالبات على الإجراءات النظامية المتبعة.

5) مبدأ الاستمرارية المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وقد قامت إدارة المجموعة بتقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وإنها مقتنعة بأنه يوجد لدى المجموعة الموارد الكافية لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم لدى الإدارة بأية حالات عدم تأكد هامة قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية المحاسبي.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مبينة أدناه:

(أ) التغيير في السياسات المحاسبية

تتمشى السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، باستثناء الأثر الناتج عن السياسات المحاسبية للمنتج الحكومية والأدوات المالية المشتقة واحلال سعر الربح المرجعي المذكورة أدناه.

المنح الحكومية

يقوم المصرف بإثبات المنح الحكومية المتعلقة بالدخل في حالة وجود تأكيد معقول باستلامها والتزام المصرف بالشروط المرتبطة بالمنحة. تعامل المنفعة من الوديعة الحكومية بمعدلات تقل عن معدلات العمولة السائدة في السوق كمنحة حكومية متعلقة بالدخل. يتم اثبات الوديعة بأقل من المعدلات السائدة في السوق وقياسها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 – الأدوات المالية. تقاس المنفعة بمعدلات تقل عن معدلات العمولة السائدة في السوق كفرق بين القيمة العادلة الأولية للوديعة التي يتم تحديدها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، والمتحصلات المستلمة. يتم المحاسبة عن المنفعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20. يتم اثبات المنحة الحكومية في قائمة الدخل وفق أسس منتظمة على مدى الفترة التي يقوم فيها المصرف بإثبات التكاليف ذات العلاقة التي سيتم التعويض عنها. لا يتم إثبات دخل المنحة إلا عندما يكون المصرف هو المستفيد النهائي. وفي الحالات التي يكون فيها العميل هو المستفيد النهائي، يقوم المصرف فقط بتسجيل المبالغ المستحقة القبض أو الدفع ذات الصلة.

الأدوات المالية المشتقة

تشتمل الأدوات المالية المشتقة على عقود الصرف الأجنبي الأجل ومقايضات أسعار العملات. يتم في الأصل إثبات هذه الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقد المشتقات. يتم إدراج هذه الأدوات بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة إيجابية وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. يتم الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق، وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق التسعير حسبما هو ملائم.

يقوم المصرف، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة:

(أ) مقايضات أسعار العملات

تمثل المقايضات التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات، عادة ما تقوم الأطراف الأخرى بتبادل دفع العملات بسعر ثابت وبسعر عائم بعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ.

(ب) عقود الصرف الأجنبي الأجل

العقود الأجل عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن العقود الأجل هي عقود يتم تصميمها خصيصاً للتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة الخاصة بالمصرف بالمبيعات وأخذ المراكز. تتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم، من بين أمور أخرى، من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق أخذ المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات.

إن أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة يتم إدراجها مباشرة في قائمة الدخل المرحلية الموجزة الموحدة، ويتم الإفصاح عنها ضمن دخل صرف العملات لعقود الصرف الأجنبي الأجل وضمن الإيرادات الأخرى لعقود مقايضة أسعار العملات.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ) التغير في السياسات المحاسبية (تتمة)

التحول من سعر الربح بين البنوك (إحلال سعر الربح المرجعي)

يتم حالياً إجراء مراجعة وإعادة هيكلة أساسية لمؤشرات أسعار الأرباح الرئيسية على مستوى العالم. ويقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل إرشاداته على مرحلتين لتسهيل عملية التحول من سعر الربح بين البنوك بشكل أكثر سلاسة.

المرحلة (1) - المرحلة الأولى من التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي: 9 "الأدوات المالية"، ومعيار المحاسبة الدولي: 39 "الأدوات المالية": الإثبات والقياس، و المعيار الدولي للتقرير المالي: 7: "الأدوات المالية: الإفصاحات على الأمور المتعلقة بمحاسبة تغطية المخاطر. تقدم التعديلات النهائية، الصادرة في سبتمبر 2019، والتي عدلت متطلبات محددة لمحاسبة التحوط، إعفاءً من الآثار المحتملة لعدم التأكد الناتجة عن إحلال سعر الربح بين البنوك. تسري التعديلات اعتباراً من 1 يناير 2020، وتعتبر الزامية بالنسبة لكافة أدوات التحوط التي تأثرت مباشرة بإحلال سعر الربح بين البنوك. قام المصرف بتطبيق هذه التعديلات، إلى جانب إعفاء التحوط بالنسبة لتحوطات ما قبل الإحلال.

المرحلة (2) - تتعلق المرحلة الثانية باستبدال أسعار الأرباح المرجعية بأسعار بديلة خالية من المخاطر. تسري تعديلات المرحلة الثانية على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعد ذلك التاريخ ويسمح بالتطبيق المبكر لها. وقد تم الآن الانتهاء من تعديلات المرحلة الثانية، وسيقوم المصرف بإكمال تقييمه للآثار المحاسبية للسيناريو الذي يتوقع مواجهته عند التحول من سعر الربح بين البنوك إلى الأسعار الخالية من المخاطر من أجل الإسراع في تنفيذ برامجه لتطبيق المتطلبات الجديدة. تقدم تعديلات المرحلة الثانية جوانب جديدة من الأحكام، ويتعين على المصرف التأكد من تطبيق السياسات المحاسبية وإجراءات الحوكمة المناسبة. وبالنسبة للإفصاحات الإضافية، سيتعين على المصرف تقييم وتطبيق التحديثات المطلوبة في أنظمة وإجراءات التقرير المالي لجمع المعلومات المطلوبة وتقديمها.

تعمل الإدارة حالياً على مشروع يتعلق بأنشطة التحول الشاملة الخاصة بالمصرف وتواصل الانخراط مع مختلف الجهات المعنية لدعم التحول بصورة منظمة. يتسم المشروع بالأهمية من حيث الحجم والتعقيد وسيؤثر على المنتجات والأنظمة والعمليات الداخلية.

يوضح الجدول أدناه تعرض المصرف في نهاية السنة لأسعار الربح بين البنوك الخاضعة للإحلال والتي لم تتحول بعد إلى أسعار الربح الخالية من المخاطر. يستبعد الجدول حالات التعرض لأسعار الربح بين البنوك التي ستنتهي قبل أن يكون التحول مطلوباً.

بالآلاف الريالات السعودية 31 ديسمبر 2020	القيمة الدفترية للموجودات المالية غير المشتقة	القيمة الدفترية للمطلوبات المالية غير المشتقة	القيمة الاسمية للمشتقات
ووفقاً لسايبور بالريال السعودي (شهر واحد)	47,000	-	11,009
ووفقاً لسايبور بالريال السعودي (3 أشهر)	25,025,000	-	76,131
ووفقاً لسايبور بالريال السعودي (6 أشهر)	25,610,000	-	1,528,100
ووفقاً لسايبور بالريال السعودي (12 شهراً)	500,000	-	-
ووفقاً لليبور بالدولار الأمريكي (شهر واحد)	24,000	-	23,019
ووفقاً لليبور بالدولار الأمريكي (3 أشهر)	3,246,250	-	563,250
ووفقاً لليبور بالدولار الأمريكي (6 أشهر)	7,160,000	-	6,926,443
ووفقاً لليبور بالدولار الأمريكي (12 شهراً)	-	-	-
الإجمالي	61,612,250		9,127,752

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أسس التوحيد

تشتمل هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للمجموعة. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمصرف، باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

إن الشركات التابعة هي تلك الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها عندما تكون عرضة أو تمتلك الحق في عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها. يتم تضمين القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ إيقاف السيطرة.

أعدت القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة وأساليب التقييم للمعاملات المماثلة وغيرها من الأحداث في ظروف مماثلة. وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها عندما وفقط عندما يتوفر لدى المجموعة ما يلي:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها)،
- التعرض لعوائد متغيرة أو الحصول على حقوق منها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر فيها، و
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

أما في الحالات التي تكون فيها حقوق المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو ما يماثلها من الحقوق في الشركة المستثمر فيها، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الوقائع والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها، ويشمل ذلك:

- أي ترتيب تعاقدي مع حملة حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت الفعلية والمحمولة للمصرف الممنوحة له من أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات في واحدة أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة. ويتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة حقوق ملكية. وإذا فقد المصرف السيطرة على الشركة التابعة فإنه:

- يقوم بالتوقف عن إثبات موجودات ومطلوبات الشركة التابعة
- يقوم بالتوقف عن إثبات فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق المساهمين
- يقوم بإثبات القيمة العادلة للمبلغ المستلم
- يقوم بإثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به
- يقوم بإثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر
- يقوم بإعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، حسب ما هو ملائم، والذي يكون مطلوباً إذا قام المصرف بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات الصلة.

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات المتداخلة بين شركات المجموعة والإيرادات والمصاريف الناتجة عن هذه المعاملات عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) الاستثمار في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي منشأة تمارس المجموعة تأثيراً هاماً (وليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو ترتيباً مشتركاً.

تفيد الاستثمارات في الشركة الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة، زائداً التغييرات لما بعد الشراء في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة، ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية. يتم إثبات حصة المجموعة في أرباح أو خسائر الشركات الزميلة لما بعد الشراء في قائمة الدخل الموحدة، بينما تدرج حصتها في التغييرات في الدخل الشامل الآخر لما بعد الشراء في الاحتياطات. تعدل التغييرات التراكمية لما بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار.

يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً بشأن الاستثمار في شركة زميلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بحيث تبقى القيمة الدفترية للاستثمار في قائمة المركز المالي بالقيمة المحتسبة على أساس طريقة حقوق الملكية (قبل مخصص الانخفاض في القيمة) أو بالقيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل. وعند التوقف عن الإثبات، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة والقيمة العادلة للعرض المستلم في قائمة الدخل الموحدة.

يتم حذف المكاسب غير المحققة عن المعاملات بقدر حصة المجموعة في الشركة المستثمر فيها. كما يتم حذف الخسائر غير المحققة، ما لم تقدم المعاملة دليلاً على الانخفاض في قيمة الأصل المحول. تعد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس الفترة المالية للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات كي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة.

(د) الأدوات المالية

1) تصنيف الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية: بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتوقف هذا التصنيف عموماً على نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الأصل المالي وتدفقاته النقدية التعاقدية.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية وتعد فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية وتعد فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

أدوات حقوق الملكية: عند الإثبات المبدئي لاستثمارات الأسهم والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة أن تختار، بشكل غير قابل للإلغاء، عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة (أي كل سهم على حدة).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3. ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

(1) تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة بأن تخصص، بشكل غير قابل للإلغاء، الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا كان القيام بذلك سيقلل أو يخفض من عدم التماثل المحاسبي الذي قد ينشأ.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً لإثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تمثل بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشتمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار على:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات، والحفاظ على معدل ربح معين، ومطابقة فترة استحقاق الموجودات المالية مع فترة استحقاق المطالبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم أداء المحفظة وتقديم تقرير بشأن ذلك إلى إدارة المصرف؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- الكيفية التي يتم فيها تعويض مدراء الشركة – على سبيل المثال ما إذا كانت التعويضات تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المصرف لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى التصورات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة ضغط". وإذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإثبات المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، فإن المجموعة لا تقوم بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك، ولكنها تقوم بتضمين مثل تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً فصاعداً.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة

لأغراض هذا التقييم، يُعتبر "المبلغ الأصلي" القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي. وتمثل "العمولة" العوض لقاء القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، يأخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تشتمل على شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفائها لهذا الشرط. وعند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

(1) تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة (تتمة)

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبات المجموعة في التدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل العوض لقاء القيمة الزمنية للنقود – على سبيل المثال: إعادة تحديد معدلات الربح.

إعادة التصنيف

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة، وذلك فقط إذا حدث تغيير، في ظل ظروف نادرة، لهدف نموذج أعمالها للموجودات المالية بحيث لم يعد ينطبق تقييم نموذج أعمالها السابق.

يقدم المصرف لعملائه منتجات مصرفية بعوائد، والتي تشمل على المتاجرة والبيع بالتقسيط والمرابحة والاستصناع، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تصنف المجموعة عمليات التمويل والاستثمار على النحو التالي:

التمويل: ويمثل القروض الممنوحة للعملاء. وتتكون عمليات التمويل هذه بشكل أساسي من أربع فئات واسعة النطاق، وهي، المتاجرة والبيع بالتقسيط، والمرابحة، وطاقات الائتمان. تصنف المجموعة عمليات التمويل هذه بالتكلفة المطفأة.

المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: وتتكون من إيداعات لدى المؤسسات المالية. ويصنف المصرف تلك المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة لأنه يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية واجتياز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

الاستثمارات (المرابحة لدى البنك المركزي السعودي): تتكون هذه الاستثمارات من إيداعات لدى البنك المركزي السعودي. ويصنف المصرف تلك الاستثمارات بالتكلفة المطفأة حيث يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية واجتياز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

الاستثمارات (الصفوك): تتكون هذه الاستثمارات من الاستثمار في صفوك مختلفة. وتصنف المجموعة تلك الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستثناء الصفوك التي لا تجتاز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم" لأنه يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الاستثمارات في الأسهم: وتمثل استثمارات أسهم استراتيجية لا يتوقع المصرف بيعها، واختارت المجموعة، بشكل غير قابل للإلغاء في تاريخ الإثبات المبدئي عرض تغيرات القيمة العادلة لها في الدخل الشامل الآخر.

الاستثمارات (الصناديق الاستثمارية): وتتكون من الاستثمارات في صناديق استثمارية مختلفة. وتصنف المجموعة تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنها لا تجتاز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

(2) تصنيف المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات التمويل، كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

يتم إثبات جميع المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يكن مطلوباً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

(3) التوقف عن الإثبات

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات أو عند تحويل حقوق استلام التدفقات النقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل، أو إذا لم تقم المجموعة بتحويل ولا بإبقاء جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي ولا بالاحتفاظ بالسيطرة على الأصل المالي.

وعند التوقف عن إثبات أصل مالي ما، (أداة دين)، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الخاصة بالجزء الذي تم التوقف عن إثباته) و (أ) العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً من أي التزام جديد تم التعاقد به) و (ب) أية مكاسب أو خسائر تراكمية تم إثباتها سابقاً في الدخل الشامل الآخر، يجب أن يتم إثباته في الربح أو الخسارة.

وفي العمليات التي لا تقوم المجموعة فيها بالإبقاء على أو تحويل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي مع احتفاظ المجموعة بالسيطرة على الأصل، فإن المجموعة تستمر في إثبات الأصل المحول بقدر ارتباطها المستمر به، والذي يتم تحديده بقدر تعرضه للتغيرات في قيمة الموجودات المحولة.

إن أية مكاسب / خسائر تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إثباتها في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات هذه الأدوات. إن أي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للتوقف عن إثباتها والتي أنشأها أو أبقى عليها المصرف يتم إثباتها كأصل أو التزام مستقل.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزامات التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء مدتها.

4) تعديلات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقييم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي الأصلي وإثبات أصل مالي جديد بالقيمة العادلة.

وإذا لم تختلف التدفقات النقدية من الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر تعديل في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الموحدة. وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها الممول، يتم عرض المكاسب أو الخسائر سويلاً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كدخل عمولة.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات مطلوبات مالية ما عند تعديل شروطها وعندما تختلف التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المعدلة بشكل جوهري. وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات مطلوبات مالية جديدة، بناءً على الشروط المعدلة، بالقيمة العادلة. ويتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استيفاؤها والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) الأدوات المالية (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يحدد مخصص الخسارة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر عن السداد على مدى الإثني عشر شهر القادمة، ما لم تكون مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها. وإذا كانت الموجودات المالية تفي بشروط تعريفها كموجودات مالية مشتراة أو مستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض، عندئذ يتم تحديد المخصص على أساس التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. وتمثل الموجودات المالية المشتركة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني المنخفض موجودات مالية ذات مستوى ائتماني منخفض منذ الإثبات الأولي لها. تسجل الموجودات المالية المشتركة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني المنخفض بالقيمة العادلة بتاريخ الإثبات الأصلي، ويتم إثبات دخل العمولة لاحقاً على أساس معدل العمولة الفعلي المعدل بالمخاطر. ويتم فقط إثبات أو عكس خسائر الائتمان المتوقعة بقدر وجود تغير لاحق في خسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المجموعة بإثبات مخصص لقاء خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الموجودات المالية التي تعتبر سندات دين،
- مدينو عقود الإيجار،
- عقود الضمان المالي الصادرة، و
- ارتباطات التمويل الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة انخفاض في القيمة بشأن استثمارات الأسهم.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء البنود التالية، والتي يتم قياسها على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها.

تعتبر المجموعة بأن سندات الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ "درجة الاستثمار".

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر جزء من مخاطر الائتمان المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً احتماله مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني غير منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بتاريخ العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- ارتباطات التمويل غير المسحوب: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة دفعها لحامل العقد ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) الأدوات المالية (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

الموجودات المالية المعدلة

في حالة إعادة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها الممول، يتم إجراء تقييم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.
- إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد تدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن إثباته. ويُدْرَج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

بتاريخ إعداد كل قوائم مالية، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للتأكد مما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة ذات مستوى ائتماني منخفض. ويعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض هي البيانات القابلة للملاحظة التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها الممول أو المصدر؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة جدولة التمويل أو السلفة من قبل المجموعة وفق شروط غير ملائمة للمجموعة؛
- احتمال دخول الجهة الممولة في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

إن التمويل الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع الممول يعتبر عادة ذي مستوى ائتماني منخفض، ما لم يكن هناك دليلاً على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه يوجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة. وتعتبر عمليات التمويل المقدمة للأفراد المتأخرة في السداد لمدة 90 يوماً فأكثر عمليات تمويل منخفضة القيمة.

عند إجراء تقييم للتأكد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذي مستوى ائتماني منخفض، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المال بخصوص إصدار الدين الجديد.
- احتمال جدولة المديونية، مما يؤدي إلى تكبد حامل ارتباط المديونية لخسائر من خلال الاعفاء من السداد طوعاً أو كرهاً.
- آليات الدعم الدولية الموضوعية لتأمين الدعم كتمول، لذلك البلد وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويشمل ذلك تقييم عمق هذه الآليات (بصرف النظر عن القصد السياسي) وفيما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالشروط المطلوبة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

(5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة
يتم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المتوقعة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون ارتباط تم سحبه ومكون لم يتم سحبه، ولا تستطيع المجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة لمكون ارتباط التمويل بشكل مستقل من مكون الارتباط الذي تم سحبه، تقوم المجموعة بعرض مخصص مجمع لكلا المكونين. ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه. ويتم إظهار أي فائض في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه، كمخصص.
- ارتباطات التمويل و عقود الضمان المالية: تظهر بشكل عام كمخصص.

الشطب

يتم شطب التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود توقعات حقيقية للاسترداد. ومع ذلك، لا تزال تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات المصرف لاسترداد المبالغ المستحقة. وعندما يزيد المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسائر المتراكم، يتم في البداية اعتبار الفرق كإضافة إلى المخصص الذي يطبق عندئذ مقابل إجمالي القيمة الدفترية. وتفيد أية استردادات لاحقة إلى مصاريف الخسائر الائتمانية.

تقييم الضمانات

للتقليل من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، تقوم المجموعة باستخدام الضمانات، حيثما كان ذلك ممكناً. تكون الضمانات على أشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتعزيزات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. لا يتم تسجيل الضمانات الإضافية في قائمة المركز المالي للمجموعة، ما لم يتم مصادرتها. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند نشأتها ويعد تقييمها بصورة دورية. أما بعض الضمانات مثل النقدية أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش، فيتم تقييمها يومياً.

وبقدر المستطاع، تستخدم المجموعة البيانات من الأسواق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، على أساس البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل وسطاء الرهن العقاري، أو بناءً على أساس مؤشرات أسعار السكن.

الضمانات التي يتم مصادرتها

تتمثل سياسة المجموعة في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المصادر في عملياتها الداخلية أو بيعه. ويتم تحويل الموجودات التي يتقرر بأنه من المفيد استخدامها للعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات ذات الصلة بالقيمة المعاد مصادرتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل. ويتم تحويل الموجودات التي يتقرر بأنه من الأفضل بيعها إلى موجودات معدة للبيع بالقيمة العادلة لها (إذا كانت موجودات مالية) وبالقيمة العادلة، ناقصاً تكلفة البيع بالنسبة للموجودات غير المالية في تاريخ المصادرة وفقاً لسياسة المجموعة.

(6) الضمانات المالية وارتباطات التمويل

"الضمانات المالية" هي عقود تتطلب من المجموعة دفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسائر المتكبدة بسبب إخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. أما "ارتباطات التمويل" فهي ارتباطات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

(6) الضمانات المالية وارتباطات التمويل (تتمة)

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات لمنح التمويل بمعدل ربح يقل عن المعدلات السائدة في السوق مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان أو الارتباط. ويتم لاحقاً قياسها بالمبلغ المطفأ أو مبلغ مخصص للخسارة؛ أيهما أعلى.

لم تصدر المجموعة أية ارتباطات تمويل يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وبالنسبة لارتباطات التمويل الأخرى، تقوم المجموعة بإثبات مخصص خسارة.

(7) العملات الأجنبية

تمثل مكاسب أو خسائر العملات الأجنبية من البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعمله الوظيفية في بداية السنة، معدلة بمعدل الربح الفعلي والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعمله الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية السنة.

تحمل أو تقيد المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من صرف العملات في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

وبصفة عامة، يتم إثبات فروق العملة الأجنبية الناتجة من التحويل في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، يتم إثبات فروق العملات الأجنبية أو استثمارات أدوات حقوق الملكية التي بموجبها تم اختيار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الأخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية للشركات التابعة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. ويتم تحويل قوائم الدخل للشركات التابعة الأجنبية على أساس المتوسط المرجح لأسعار الصرف خلال السنة.

(هـ) تاريخ التداول

يتم إثبات / التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات). تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق. ويتم إثبات كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) مبدئياً بتاريخ التداول الذي تصبح المجموعة فيه طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

(و) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. لا يتم إجراء مقاصة بين الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة ما لم يطلب أو يسمح به أي معيار أو تفسير محاسبي، وكما هو مبين بشكل محدد في السياسات المحاسبية للمجموعة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز) إثبات الإيرادات

يجب الوفاء بضوابط الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيرادات:

يتم إثبات الدخل من عمليات المتاجرة والمرابحة وبعض الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة والبيع بالتقسيط وتمويل الاستصناع وخدمات البطاقات الائتمانية باستخدام العائد الفعلي على الأرصدة القائمة. إن العائد الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة والمتحصلات خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي (أو خلال فترة أقصر عند الاقتضاء) إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند حساب العائد الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية ويتم استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية. يتم إثبات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمة.

إن أتعاب الارتباطات لمنح التمويل التي غالباً ما يتم استخدامها وغيرها من الرسوم المتعلقة بالائتمان، يتم تأجيلها (فوق حد معين) مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها، ويتم إثباتها كنسوية للعائد الفعلي عن عمليات التمويل. وعندما لا يتوقع أن تؤدي تعهدات التمويل إلى استخدام التمويل، فإن أتعاب ارتباطات التمويل يتم إثباتها بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الارتباط.

يتم إدراج دخل الأتعاب والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الربح الفعلي على الموجودات المالية أو المطلوبات المالية في معدل الربح الفعلي.

يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على مدى فترة عقود الخدمات المتعلقة بها، أي عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالأداء.

يتم إثبات الأتعاب المستلمة من إدارة الأصول وإدارة الثروات والتخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات الأخرى المماثلة التي يتم تقديمها على مدى فترة زمنية ممتدة، على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، أي عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالأداء. ويتم إثبات أتعاب إدارة الأصول المتعلقة بصناديق الاستثمار على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة. وينطبق نفس المبدأ على إدارة الثروات وخدمات الحفظ التي يتم إثباتها باستمرار على مدى فترة من الزمن.

يتم إثبات دخل توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية استلامها، ويكون ذلك عادة عند موافقة المساهمين على توزيعات الأرباح. ويتم إظهار توزيعات الأرباح كمكون من صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو الإيرادات التشغيلية الأخرى على أساس التصنيف المعني لأدوات حقوق الملكية.

يتم إثبات ربح/ خسارة تحويل العملات الأجنبية عند اكتسابها/ تكبدها.

ينتج صافي دخل المتاجرة من الأنشطة التجارية ويتضمن كافة الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من التغيرات في القيمة العادلة وإجمالي إيرادات أو مصاريف الاستثمار ذات الصلة وتوزيعات الأرباح عن الموجودات والمطلوبات المالية المحفوظ بها لغرض المتاجرة وفروق صرف العملات الأجنبية.

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وتتضمن جميع تغيرات القيمة العادلة المحققة وغير المحققة ودخل الاستثمار وتوزيعات الأرباح وفروق صرف العملات الأجنبية.

تقديم الخدمات

تقدم المجموعة العديد من الخدمات لعملائها. ويتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو بشكل حزمة مع الخدمات الأخرى.

لقد استنتج المصرف أنه يجب إثبات الإيرادات الناتجة من تقديم العديد من الخدمات المتعلقة بنظام خدمات الدفع وتبادل الخدمات التجارية وقطاع التحويلات المالية والسداد والمضاربة (أي رسوم الاكتتاب والإدارة والأداء) عند تقديم الخدمات، أي عند الوفاء بالالتزام الأداء.

ح) العقارات الأخرى

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بالاستحواذ على بعض العقارات سداداً لعمليات التمويل المستحقة. تعتبر هذه العقارات كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، ويتم مبدئياً إدراجها بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتمويل المستحق أو القيمة العادلة الحالية للعقارات المعنية، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرية). ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي الاستثمارات المملوكة لغرض تحقيق عوائد إيجار طويل الأجل وغير مشغولة من قبل المجموعة. ويتم إدراجها بالتكلفة ويحمل الاستهلاك على قائمة الدخل الموحدة.

تستهلك تكلفة الاستثمارات العقارية بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات.

ي) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. ولا يتم استهلاك الأراضي. تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

تحسينات الأراضي المستأجرة: على مدى فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي، أيهما أقل

المباني: 33 سنة

تحسينات المباني المستأجرة: على مدى فترة الإيجار أو 3 سنوات، أيهما أقل

المعدات والأثاث: 3 إلى 10 سنوات

موجودات حق الاستخدام : على مدى فترة الإيجار

يتم، بتاريخ كل قائمة مركز مالي، مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية ومن ثم تعديلها، إذا لزم الأمر.

تحدد المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها بتاريخ كل قوائم مالية وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. ويتم تخفيض أي قيمة دفترية على الفور إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أعلى من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد.

ك) ودائع العملاء

ودائع العملاء هي مطلوبات مالية يتم إثباتها مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة المعاملة، والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل المستلم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

ل) المخصصات

يتم تكوين مخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام الموارد الاقتصادية لسداد هذا الالتزام وأيضاً عندما يكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

م) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يشتمل "النقد وما في حكمه" على العملات الورقية والعملات المعدنية في الصناديق والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي (باستثناء الودائع النظامية) والمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بفترات استحقاق أصلية مدتها 90 يوماً أو أقل من تاريخ الاقتناء وتخضع لمخاطر غير جوهرية تتعلق بتغير القيمة العادلة.

ن) منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص، ويتم احتسابها كمصروف عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

س) العمولة الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

وفقاً لقرارات الهيئة الشرعية، يتم استبعاد دخل العمولات الخاصة (غير المتوافقة مع الشريعة) التي يستلمها المصرف عند تحديد إيرادات المصرف من التمويل والاستثمار، ويتم تحويلها إلى مطلوبات أخرى في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم دفعها لاحقاً كأعمال خيرية.

ع) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يجنب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين باستخدام التقييم الاكتواري طبقاً لأحكام نظام العمل لسعودي والمتطلبات التنظيمية المحلية.

ف) الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم

قام مؤسسو المصرف بإنشاء برنامج الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم لموظفيه. وبموجب هذا البرنامج، يحصل المصرف على الخدمات من الموظفين المؤهلين لقاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف والتي يتم منحها للموظفين.

ص) أموال المضاربة

تقوم المجموعة بعمليات المضاربة لحساب العملاء وتعتبرها المجموعة استثمارات مقيدة. ويتم تسجيلها كبنود خارج قائمة المركز المالي. ويتم إدراج حصة المجموعة في الأرباح الناتجة عن إدارة هذه الأموال في قائمة الدخل الموحدة للمجموعة.

ق) خدمات إدارة الاستثمار

يقدم المصرف خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال الشركة التابعة له ويشمل ذلك إدارة بعض صناديق الاستثمار. إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الاستثمار لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. إن حصة المجموعة في هذه الصناديق مدرجة ضمن الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة في قائمة الدخل الموحدة.

ر) تعريف منتجات المصرف

يقدم المصرف لعملائه المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفوائد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفيما يلي وصفاً لبعض منتجات التمويل:

تمويل متاجرة:

يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي وبالتالي يصبح العميل مديناً للمصرف بمبلغ البيع للفترة المتفق عليها في العقد.

تمويل بيع بالتقسيط:

يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي، وبالتالي يصبح العميل مدين للمصرف بمبلغ البيع الذي سيتم دفعه على أقساط كما هو متفق عليه في العقد.

تمويل استصناع:

يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبه بالتعاقد لتصنيع سلعة ذات مواصفات محددة معروفة ودقيقة وفقاً لطلب العميل. ويصبح العميل مديناً للمصرف مقابل ثمن التصنيع الذي يتضمن التكلفة والربح.

تمويل مريحة:

يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بثمن يمثل ثمن الشراء مضافاً إليه ربح معروف ومتفق عليه من قبل العميل مما يعني أن العميل على علم بالتكلفة والربح بشكل منفصل.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

4- النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى

يتكون النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
7,404,276	7,355,940	نقد في الصندوق
20,663,503	23,459,540	ودائع نظامية
371,320	311,493	حسابات جارية لدى البنك المركزي السعودي
10,855,000	16,235,549	متاجرة مع البنك المركزي السعودي
39,294,099	47,362,522	الإجمالي

وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يتعين على المصرف الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحت الطلب واستثمارات العملاء لأجل وحسابات العملاء الأخرى التي تحتسب في نهاية كل شهر ميلادي.

إن الودائع النظامية أعلاه غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمصرف، وبالتالي فإنها لا تعتبر جزءاً من النقد وما في حكمه (إيضاح 24) عند إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

5- المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
798,168	1,259,634	حسابات جارية
31,260,014	27,395,208	متاجرة
32,058,182	28,654,842	الإجمالي

توضح الجداول أدناه الجودة الائتمانية للمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
31,601,630	28,013,793	من الدرجة الاستثمارية (التصنيف الائتماني (AAA إلى BBB))
241,353	492,593	دون الدرجة الاستثمارية (التصنيف الائتماني (BB+ إلى B-))
215,199	148,456	غير مقيمة
32,058,182	28,654,842	الإجمالي

تتم إدارة الجودة الائتمانية للمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. إن المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أعلاه غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة ومصنفة في المرحلة 1.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

6- الاستثمارات، صافي

(أ) تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
196,235	239,179	استثمار في شركة زميلة
		استثمارات مكتناة بالتكلفة المطفأة
24,991,978	22,904,021	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
17,973,379	25,240,452	صكوك
-	1,000,000	منتجات مهيكلة
(22,270)	(26,962)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
42,943,087	49,117,511	مجموع الاستثمارات المكتناة بالتكلفة المطفأة
		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,230,711	2,545,864	صناديق استثمارية
-	1,502,525	منتجات مهيكلة
800,000	2,588,595	صكوك
2,030,711	6,636,984	مجموع الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,672,597	3,687,266	استثمارات في حقوق ملكية
-	604,332	صكوك
1,672,597	4,291,598	مجموع الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
46,842,630	60,285,272	الاستثمارات

تصنف الاستثمارات المذكورة أعلاه كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاثبات المبني كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك طبقاً للاستراتيجية الموثقة لإدارة المخاطر بالمصرف.

إن جميع الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة غير مستحقة السداد أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قام المصرف بتصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تم التصنيف كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه يتوقع الاحتفاظ بالاستثمارات على المدى الطويل لأغراض استراتيجية.

لم يتم استبعاد أي من الاستثمارات الاستراتيجية خلال عام 2020، ولم يكن هناك تحويلات لأي مكسب أو خسارة متراكمة ضمن حقوق الملكية بشأن تلك الاستثمارات.

الاستثمار في شركة زميلة

يملك المصرف 22,5 % (31 ديسمبر 2019: 22,5 %) من أسهم شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة مساهمة سعودية.

(ب) فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)			2020
الإجمالي	غير متداولة	متداولة	
22,904,021	22,904,021	-	مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
2,502,525	2,502,525	-	منتجات مهيكلة
28,406,417	4,262,792	24,143,625	صكوك
3,926,445	24,389	3,902,056	أسهم
2,545,864	254,115	2,291,749	صناديق استثمارية
60,285,272	29,947,842	30,337,430	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

6- الاستثمارات، صافي (تتمة)

2019			مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي صكوك أسهم صناديق استثمارية الإجمالي
متداولة	غير متداولة	الإجمالي	
-	24,991,978	24,991,978	
13,248,750	5,502,359	18,751,109	
1,844,477	24,355	1,868,832	
1,230,711	-	1,230,711	
16,323,938	30,518,692	46,842,630	

ج) فيما يلي تحليلاً للمكاسب والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

2020				مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي صكوك منتجات مهيكلة أسهم صناديق استثمارية الإجمالي
إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	
22,904,021	322,861	-	23,226,882	
28,406,417	915,263	-	29,321,680	
2,502,525	48,310	-	2,550,835	
3,926,445	-	-	3,926,445	
2,545,864	-	-	2,545,864	
60,285,272	1,286,434	-	61,571,706	

2019				مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي صكوك أسهم صناديق استثمارية الإجمالي
إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	
24,991,978	276,199	-	25,268,177	
18,773,379	384,209	-	19,157,588	
1,868,832	-	-	1,868,832	
1,230,711	-	-	1,230,711	
46,864,900	660,408	-	47,525,308	

د) الجودة الائتمانية للاستثمارات

2020		مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي صكوك - من الدرجة الائتمانية منتجات مهيكلة - من الدرجة الائتمانية صكوك - من الدرجة BB+ (فيتش) صكوك غير مقيمة الإجمالي
2019	2020	
24,991,978	22,904,021	
18,565,484	26,404,319	
-	2,502,525	
185,625	597,098	
-	1,405,000	
43,743,087	53,812,963	

تشتمل الاستثمارات المصنفة من الدرجة الائتمانية على استثمارات لها مخاطر ائتمان تعادل درجة تصنيفها الدرجة AAA إلى BBB وفقاً لتصنيف ستاندرد أند بورز. وتتكون الاستثمارات "غير المصنفة" بشكل رئيسي من صكوك غير متداولة. وحددت وكالة فيتش تصنيف A إلى المملكة العربية السعودية كدولة، كما في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2019: A).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

6- الاستثمارات، صافي (تتمة)

(هـ) فيما يلي تحليلاً للاستثمارات الأجنبية حسب فئات الاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

2019	2020	(بآلاف الريالات السعودية) استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة صكوك
1,128,857	3,766,053	
-	604,332	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر صكوك
21,274	21,309	استثمارات في حقوق ملكية
13,409	190,843	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل صناديق استثمارية
1,163,540	4,582,537	الإجمالي

(و) فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر:

2019	2020	(بآلاف الريالات السعودية) حكومية وشبه حكومية بنوك ومؤسسات مالية أخرى شركات صناديق استثمارية ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1) صافي الاستثمارات
41,780,947	45,718,805	
800,000	5,091,120	
3,053,242	6,956,445	
1,230,711	2,545,864	
(22,270)	(26,962)	
46,842,630	60,285,272	

7- التمويل، صافي

1-7 التمويل

(أ) يتكون صافي التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)			
2020			
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العاملة	العاملة
37,231,334	(2,995,894)	1,690,865	38,536,363
255,479,516	(4,398,923)	728,401	259,150,038
19,670,093	(55,734)	-	19,725,827
3,331,158	(20,805)	25,848	3,326,115
315,712,101	(7,471,356)	2,445,114	320,738,343
(بآلاف الريالات السعودية)			
2019			
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العاملة	العاملة
41,577,244	(3,042,329)	1,687,074	42,932,499
187,724,001	(3,810,196)	581,977	190,952,220
17,228,066	(144,794)	-	17,372,860
3,153,494	(22,277)	47,742	3,128,029
249,682,805	(7,019,596)	2,316,793	254,385,608

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

7- التمويل، صافي (تتمة)

1-7 التمويل (تتمة)

(ب) فيما يلي صافي التمويل حسب الموقع، داخل وخارج المملكة العربية السعودية، كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)					الوصف
2020					
الإجمالي	بطاقات ائتمانية	مراوحة	بيع بالتقسيط	متاجرة	
313,293,744	3,345,758	14,595,825	255,124,933	40,227,228	داخل المملكة
9,889,713	6,205	5,130,002	4,753,506	-	خارج المملكة
323,183,457	3,351,963	19,725,827	259,878,439	40,227,228	إجمالي التمويل
(7,471,356)	(20,805)	(55,734)	(4,398,923)	(2,995,894)	مخصص الانخفاض في القيمة
315,712,101	3,331,158	19,670,093	255,479,516	37,231,334	صافي التمويل
(بالآلاف الريالات السعودية)					الوصف
2019					
الإجمالي	بطاقات ائتمانية	مراوحة	بيع بالتقسيط	متاجرة	
246,397,672	3,168,653	11,580,210	187,029,236	44,619,573	داخل المملكة
10,304,729	7,118	5,792,650	4,504,961	-	خارج المملكة
256,702,401	3,175,771	17,372,860	191,534,197	44,619,573	إجمالي التمويل
(7,019,596)	(22,277)	(144,794)	(3,810,196)	(3,042,329)	مخصص الانخفاض في القيمة
249,682,805	3,153,494	17,228,066	187,724,001	41,577,244	صافي التمويل

يوضح الجدول أدناه فئات التمويل حسب قطاعات الأعمال الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)			2020
الإجمالي	شركات	أفراد	
40,227,228	39,024,342	1,202,886	متاجرة
259,878,439	9,408,172	250,470,267	بيع بالتقسيط
19,725,827	19,725,827	-	مراوحة
3,351,963	-	3,351,963	بطاقات ائتمانية
323,183,457	68,158,341	255,025,116	إجمالي التمويل
(7,471,356)	(3,105,595)	(4,365,761)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
315,712,101	65,052,746	250,659,355	صافي التمويل
(بالآلاف الريالات السعودية)			2019
الإجمالي	شركات	أفراد	
44,619,573	43,808,144	811,429	متاجرة
191,534,197	5,767,617	185,766,580	بيع بالتقسيط
17,372,860	16,571,140	801,720	مراوحة
3,175,771	-	3,175,771	بطاقات ائتمانية
256,702,401	66,146,901	190,555,500	إجمالي التمويل
(7,019,596)	(3,187,123)	(3,832,473)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
249,682,805	62,959,778	186,723,027	صافي التمويل

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

7- التمويل، صافي (تتمة)

1-7 التمويل (تتمة)

يلخص الجدول أدناه أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة والأرصدة متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة، والأرصدة المنخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر حسب قطاعات الأعمال الرئيسية للمجموعة:

2020 (بآلاف الريالات السعودية)					
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	الإجمالي	أرصدة التمويل منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد ومنخفضة القيمة
250,659,355	(4,365,761)	255,025,116	754,249	3,619,110	250,651,757
65,052,746	(3,105,595)	68,158,341	1,690,865	5,842,624	60,624,852
315,712,101	(7,471,356)	323,183,457	2,445,114	9,461,734	311,276,609

2019 (بآلاف الريالات السعودية)					
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	الإجمالي	أرصدة التمويل منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد ومنخفضة القيمة
186,723,027	(3,832,473)	190,555,500	629,719	2,491,249	187,434,532
62,959,778	(3,187,123)	66,146,901	1,687,074	6,134,038	58,325,789
249,682,805	(7,019,596)	256,702,401	2,316,793	8,625,287	245,760,321

لا يتم اعتبار التمويل متأخر السداد لمدة تقل عن 90 يوما كتمويل منخفض القيمة ما لم تتوفر معلومات أخرى بخلاف ذلك. تمثل الأرصدة "غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة" والأرصدة "متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة" إجمالي أرصدة التمويل العامل.

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل:

(أ) كانت الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة التمويل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر كما يلي: (والتي تشمل على شطب مبلغ 260 مليون ريال مقابل موجودات مالية أخرى).

2020 (بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	
7,019,596	3,187,123	3,832,473	الرصيد في بداية السنة
3,218,295	1,008,710	2,209,585	إجمالي المحمل للسنة
(2,766,535)	(1,090,238)	(1,676,297)	ديون معدومة مقابل المخصص
7,471,356	3,105,595	4,365,761	الرصيد في نهاية السنة

2019 (بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	
7,832,471	3,781,906	4,050,565	الرصيد في بداية السنة
2,840,327	1,011,379	1,828,948	إجمالي المحمل للسنة
(3,653,202)	(1,606,162)	(2,047,040)	ديون معدومة مقابل المخصص
7,019,596	3,187,123	3,832,473	الرصيد في نهاية السنة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

7- التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة):

يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص عمليات التمويل إلى العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة.

2020			
(بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
7,647,965	2,333,575	3,090,301	2,224,089
-	-	(256,884)	256,884
-	(53,198)	118,509	(65,311)
-	263,466	(247,993)	(15,473)
3,418,425	2,652,691	415,810	349,924
(3,026,872)	(2,371,249)	(309,824)	(345,799)
8,039,518	2,825,285	2,809,919	2,404,314

عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة

الرصيد في 1 يناير 2020
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
المحمل للسنة
مبالغ مشطوبة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

2019			
(بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
8,043,653	1,842,389	3,570,795	2,630,470
-	-	(713,995)	713,995
-	(32,122)	71,051	(38,929)
-	262,077	(252,175)	(9,902)
2,997,515	2,831,119	768,639	(602,243)
(3,393,203)	(2,569,887)	(354,013)	(469,302)
7,647,965	2,333,575	3,090,301	2,224,089

عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة

الرصيد في 1 يناير 2019
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
المحمل للفترة
مبالغ مشطوبة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

يتضمن الرصيد الختامي كما في 31 ديسمبر 2020 مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بالبند خارج قائمة المركز المالي والبالغ 568 مليون ريال سعودي (2019: 368 مليون ريال سعودي) تم إثباته ضمن المطلوبات الأخرى. إن الرصيد الختامي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ذات المستوى الائتماني المنخفض يختلف عن إجمالي التمويل غير العامل المصرح عنه بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

7- التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة):

(بآلاف الريالات السعودية)				2020
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	أفراد
4,092,472	773,878	1,662,188	1,656,406	عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة
-	-	(206,493)	206,493	الرصيد في 1 يناير 2020
-	(53,037)	106,625	(53,588)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	71,606	(60,716)	(10,890)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
2,209,585	1,438,190	371,282	400,113	المحمل للسنة
(1,936,296)	(1,280,673)	(309,824)	(345,799)	مبالغ مشطوبة
4,365,761	949,964	1,563,062	1,852,735	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020
4,050,565	692,635	1,115,136	2,242,794	2019
-	-	(236,154)	236,154	الرصيد في 1 يناير 2019
-	(32,122)	65,035	(32,913)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	78,981	(71,995)	(6,986)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
1,828,948	998,110	1,144,178	(313,340)	المحمل للسنة
(1,787,041)	(963,726)	(354,013)	(469,302)	مبالغ مشطوبة
4,092,472	773,878	1,662,187	1,656,407	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

2020				7-	التمويل، صافي (تتمة)
2-7				مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة):	
(بالآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	شركات	
3,555,493	1,559,697	1,428,113	567,683	عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة	
-	-	(50,391)	50,391	الرصيد في 1 يناير 2020	
-	(161)	11,884	(11,723)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
-	191,860	(187,278)	(4,582)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	
1,208,841	1,214,502	44,529	(50,190)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	
(1,090,577)	(1,090,577)	-	-	المحمل للسنة	
3,673,757	1,875,321	1,246,857	551,579	مبالغ مشطوبة	
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	
3,993,088	1,149,754	2,455,658	387,676	2019	
-	-	(477,841)	477,841	الرصيد في 1 يناير 2019	
-	-	6,016	(6,016)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
-	183,096	(180,181)	(2,916)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	
1,168,567	1,833,009	(375,539)	(288,903)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	
(1,606,162)	(1,606,162)	-	-	المحمل للفترة	
3,555,493	1,559,697	1,428,113	567,683	مبالغ مشطوبة	
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	

وسيزيد الرصيد الافتتاحي للشركات بمبلغ 211 مليون ريال سعودي بشأن مخصص البنود خارج قائمة المركز المالي، وسيزيد الرصيد الختامي بمبلغ 368 مليون ريال سعودي بشأن مخصص البنود خارج قائمة المركز المالي في 2019. ويتضمن الإجمالي لعام 2020 مخصص لقاء البنود خارج قائمة المركز المالي قدره 568 مليون ريال سعودي.

يوضح الجدول التالي التحركات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي في محفظة التمويل (صافي):

2020				7-	التمويل، صافي (تتمة)
(بالآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	شركات	
256,702,401	2,737,665	9,730,883	244,233,853	عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة	
-	-	(1,449,420)	1,449,420	الرصيد في 1 يناير 2020	
-	(104,888)	3,257,063	(3,152,175)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
-	1,356,074	(743,352)	(612,722)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	
(3,026,872)	(2,371,249)	(309,824)	(345,799)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	
69,507,929	1,834,522	1,787,599	65,885,808	مبالغ مشطوبة	
323,183,458	3,452,124	12,272,949	307,458,385	الأعمال / الحركة الجديدة	
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

7- التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة):

(بالآلاف الريالات السعودية)				2019
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	العمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة
239,590,677	2,290,312	6,543,629	230,756,736	الرصيد في 1 يناير 2019
-	-	(3,473,536)	3,473,536	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(52,377)	1,480,118	(1,427,741)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	855,875	(679,980)	(175,895)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
(3,393,202)	(2,569,887)	(354,013)	(469,302)	مبالغ مشطوبة
20,504,926	2,213,743	6,214,665	12,076,518	الأعمال / الحركة الجديدة
256,702,401	2,737,666	9,730,883	244,233,852	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

(بالآلاف الريالات السعودية)				2020
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	أفراد
190,555,500	1,050,591	3,320,473	186,184,436	العمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة
-	-	(820,807)	820,807	الرصيد في 1 يناير 2020
-	(104,888)	2,123,816	(2,018,928)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	566,462	(144,054)	(422,408)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
(1,936,295)	(1,280,672)	(309,824)	(345,799)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
66,405,912	1,529,766	1,738,121	63,138,025	مبالغ مشطوبة
255,025,117	1,761,259	5,907,725	247,356,133	الأعمال / الحركة الجديدة
				الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

2019				
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	العمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة
170,352,909	603,457	276,300	169,473,152	الرصيد في 1 يناير 2019
-	-	(700,777)	700,777	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	(52,377)	1,008,447	(956,070)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	144,185	(74,226)	(69,959)	محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
(1,787,040)	(963,725)	(354,013)	(469,302)	مبالغ مشطوبة
21,989,631	1,319,052	3,164,741	17,505,838	الأعمال / الحركة الجديدة
190,555,500	1,050,592	3,320,472	186,184,436	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

7- التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة):

2020				شركات	عمليات تمويل إلى العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً		
66,146,901	1,687,074	6,410,411	58,049,416		الرصيد في 1 يناير 2020
-	-	(628,613)	628,613		محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	-	1,133,246	(1,133,246)		محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	789,612	(599,299)	(190,313)		محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
(1,090,577)	(1,090,577)	-	-		مبالغ مشطوبة
3,102,017	304,756	49,479	2,747,782		الأعمال / الحركة الجديدة
68,158,341	1,690,865	6,365,224	60,102,252		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020
2019					
69,237,768	1,686,855	6,267,329	61,283,584		الرصيد في 1 يناير 2019
-	-	(2,772,759)	2,772,759		محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
-	-	471,671	(471,671)		محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
-	711,689	(605,754)	(105,935)		محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
(1,606,162)	(1,606,162)	-	-		مبالغ مشطوبة
(1,484,705)	894,692	3,049,924	(5,429,321)		الأعمال / الحركة الجديدة
66,146,901	1,687,074	6,410,411	58,049,416		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

3-7 الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة

فيما يلي تفاصيل مخصص الانخفاض في قيمة التمويل للسنة المسجل في قائمة الدخل الموحدة:

(بآلاف الريالات السعودية)		المحمل للسنة للبنود داخل قائمة المركز المالي
2019	2020	
2,840,327	3,218,295	المحمل للسنة للبنود خارج قائمة المركز المالي
157,187	200,130	مبالغ مستردة من تمويل مشطوب، صافي
(1,225,249)	(1,252,685)	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل، صافي
1,772,265	2,165,740	

4-7 يشتمل البيع بالتقسيم بموجب التمويل على الذمم المدينة لعقود التأجير التمويلية وهي كالتالي:

(بآلاف الريالات السعودية)		إجمالي الذمم المدينة من عقود التأجير التمويلية أقل من سنة واحدة
2019	2020	
25,261,591	24,042,741	سنة واحدة إلى خمس سنوات
367,707	1,313,474	أكثر من خمس سنوات
17,072,183	15,397,354	
7,821,701	7,331,913	
25,261,591	24,042,741	عائد غير مكتسب من عقود التأجير التمويلية
(3,690,399)	(3,226,606)	صافي الذمم المدينة من عقود التأجير التمويلية
21,571,192	20,816,135	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

8- الممتلكات والمعدات، صافي

تتكون الممتلكات والمعدات، صافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)							
الإجمالي	موجودات حق الاستخدام	المعدات والأثاث	تحسينات المباني والأراضي المستأجرة	المباني	الأراضي	التكلفة	
13,927,125	1,352,361	4,951,701	949,754	4,329,484	2,343,825	في 1 يناير 2019	
2,830,346	177,738	384,430	383,707	1,884,315	156	إضافات	
(38,286)	-	(32,190)	-	-	(6,096)	استبعادات	
16,719,185	1,530,099	5,303,941	1,333,461	6,213,799	2,337,885	في 31 ديسمبر 2019	
945,686	20,627	630,849	259,571	6,964	27,675	إضافات	
(98,759)	-	(45,287)	-	(38,884)	(14,588)	استبعادات	
17,566,113	1,550,726	5,889,503	1,593,032	6,181,879	2,350,972	في 31 ديسمبر 2020	
الاستهلاك المتراكم							
5,277,690	-	3,874,227	919,222	484,241	-	كما في 1 يناير 2019	
1,059,582	239,837	368,339	77,624	373,782	-	المحمل للسنة	
(25,334)	-	(25,334)	-	-	-	استبعادات	
6,311,938	239,837	4,217,232	996,846	858,023	-	في 31 ديسمبر 2019	
1,080,171	212,742	628,072	102,203	137,154	-	المحمل للسنة	
(60,781)	-	(28,797)	-	(31,984)	-	استبعادات	
7,331,328	452,579	4,816,507	1,099,049	963,193	-	في 31 ديسمبر 2020	
صافي القيمة الدفترية							
10,234,785	1,098,147	1,072,996	493,983	5,218,686	2,350,972	في 31 ديسمبر 2020	
10,407,247	1,290,262	1,086,709	336,615	5,355,776	2,337,885	في 31 ديسمبر 2019	

تشتمل المباني على أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 225 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 159 مليون ريال سعودي)، وتشتمل الموجودات المتعلقة بالتكنولوجيا على أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 595 مليون ريال سعودي كما في ديسمبر 2020 (2019: 608 مليون ريال سعودي).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

8- الممتلكات والمعدات، صافي (تتمة)

يتضمن بند المعدات والأثاث موجودات تتعلق بتقنية المعلومات كما يلي:

الإجمالي	موجودات غير ملموسة	موجودات ملموسة	التكلفة
1,546,127	-	1,546,127	في 31 ديسمبر 2019
367,212	102,614	264,598	إضافات
-	-	-	استبعادات
1,913,339	102,614	1,810,725	في 31 ديسمبر 2020
899,976	-	899,976	الاستهلاك المتراكم
272,075	14,687	257,388	في 31 ديسمبر 2019
-	-	-	المحمل للسنة
-	-	-	استبعادات
1,172,051	14,687	1,157,364	في 31 ديسمبر 2020
741,288	87,927	653,361	صافي القيمة الدفترية
646,150	-	646,150	في 31 ديسمبر 2020
			في 31 ديسمبر 2019

9- الاستثمارات العقارية، صافي

إن صافي القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية يعادل تقريباً قيمتها العادلة.

تتكون الاستثمارات العقارية، صافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

الإجمالي	المباني	الأراضي	التكلفة
1,350,446	538,776	811,670	الرصيد في 1 يناير 2019
103,480	20,727	82,753	إضافات
1,453,926	559,503	894,423	في 31 ديسمبر 2019
195,339	195,339	-	إضافات
1,649,265	754,842	894,423	في 31 ديسمبر 2020
(52,856)	(52,856)	-	الاستهلاك المتراكم
(17,221)	(17,221)	-	الرصيد في 1 يناير 2019
(70,077)	(70,077)	-	المحمل للسنة
(37,977)	(37,977)	-	في 31 ديسمبر 2019
(108,054)	(108,054)	-	المحمل للسنة
			في 31 ديسمبر 2020
1,541,211	646,788	894,423	صافي القيمة الدفترية
1,383,849	489,426	894,423	في 31 ديسمبر 2020
			في 31 ديسمبر 2019

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

10- الموجودات الأخرى، صافي

تتكون الموجودات الأخرى، صافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
1,125,228	1,613,343	مديون، صافي
498,690	218,304	مصاريف مدفوعة مقدماً
1,289,212	1,332,565	موجودات بالطريق خاضعة للتمويل
294,421	276,169	إيرادات مستحقة
392,958	413,397	شيكات قيد التحصيل
386,032	262,475	دفعات مقدمة
60,420	73,411	عقارات أخرى
370,803	844,326	أخرى، صافي
4,417,764	5,033,990	الإجمالي

11- المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
545,572	448,288	حسابات جارية
1,674,032	10,315,773	استثمارات لأجل خاصة بالمصرف
2,219,604	10,764,061	الإجمالي

من أجل تسوية خسارة التعديل التي من المتوقع أن يتكبدها المصرف عند تأجيل الدفعات كما هو مبين في إيضاح 38، حصل المصرف على ودائع بدون فائدة قدرها (2.97 مليار ريال سعودي لمدة ثلاثة أعوام، و 674 مليار ريال سعودي لمدة عام ونصف، و 5.2 مليار ريال سعودي لمدة عام واحد) من البنك المركزي السعودي. وقد تم تمديد فترات بعض هذه الودائع من قبل البنك المركزي السعودي خلال الربع الرابع لعام 2020. انظر الإيضاح 38.

12- ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء حسب نوعها كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
284,299,851	327,572,511	ودائع تحت الطلب
22,126,226	43,017,282	استثمارات العملاء لأجل
5,979,746	12,041,210	حسابات العملاء الأخرى
312,405,823	382,631,003	الإجمالي

يشتمل رصيد حسابات العملاء الأخرى على تأمينات على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والشيكات المقبولة والحوالات.

تتكون ودائع العملاء حسب العملات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
298,569,853	365,253,514	ريال سعودي
13,835,970	17,377,489	عملات أجنبية
312,405,823	382,631,003	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

13- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
4,225,376	4,317,852	دائنون
980,304	1,176,075	التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 25)
1,243,720	1,554,957	مصاريف مستحقة
10,994	8,885	أعمال خيرية (إيضاح 32)
4,627,204	3,812,601	زكاة مستحقة
1,294,689	1,128,141	التزامات إيجار
5,887,205	5,312,630	أخرى
18,269,492	17,311,141	الإجمالي

14- رأس المال

يتكون رأسمال المصرف المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 2,500 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد (2019: 2,500 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد).

بتاريخ 4 أبريل 2019، وافقت الجمعية العامة غير العادية للمصرف على زيادة رأس المال من 16,250 مليون ريال سعودي إلى 25,000 مليون ريال سعودي من خلال إصدار أسهم منحه (7 أسهم لكل 13 سهم مملوكة). تم تحويل مبلغ زيادة رأس المال من الأرباح المبقاة.

15- الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف بتحويل ما لا يقل عن 25٪ من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي. وتستمر هذه التحويلات حتى يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع حالياً.

تتضمن الاحتياطيات الأخرى احتياطي الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر واحتياطي تحويل العملات الأجنبية واحتياطي برنامج أسهم الموظفين.

فيما يلي ملخص حركة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر واحتياطي تحويل العملات الأجنبية واحتياطي برنامج أسهم الموظفين:

(بآلاف الريالات السعودية)				2020	
إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	احتياطي برنامج أسهم الموظفين	تحويل العملات الأجنبية	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		
الإجمالي					
(216,041)	(51,630)	37,110	(120,577)	(80,944)	الرصيد في بداية السنة
254,222	-	-	-	254,222	صافي التغير في القيمة العادلة
6,696	-	-	6,696	-	فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
(179,605)	(179,605)	-	-	-	إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 25)
(134,728)	(231,235)	37,110	(113,881)	173,278	الرصيد في نهاية السنة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

15- الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى (تتمة)

2019					(بآلاف الريالات السعودية)				
	إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	احتياطي برنامج أسهم الموظفين	تحويل العملات الأجنبية	الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر					
الإجمالي									
									الرصيد في بداية السنة
(349,555)	-	37,110	(126,948)	(259,717)					صافي التغير في القيمة العادلة
178,773	-	-	-	178,773					فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل
6,371	-	-	6,371	-					عمليات أجنبية
(51,630)	(51,630)	-	-	-					إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 25)
(216,041)	(51,630)	37,110	(120,577)	(80,944)					الرصيد في نهاية السنة

16- الارتباطات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2020، هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة خلال دورة أعمالها العادية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية، ولا تزال هذه الدعاوى قيد النظر من قبل الجهات المختصة.

تم تجنب مخصصات لبعض هذه الدعاوى القضائية بناءً على تقييم المستشارين القانونيين بالمصرف.

(ب) الارتباطات الرأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2020، كان لدى المجموعة ارتباطات رأسمالية قدرها 540 مليون ريال سعودي (2019: 290 مليون ريال سعودي) تتعلق بعمود تطوير وتحديث الحاسب الآلي ومبلغ وقدره 238 مليون ريال سعودي (2019: 145 مليون ريال سعودي) تتعلق بإنشاء مقرات أعمال جديدة وإجراء تحسينات على بعض الفروع الجديدة والحالية.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. وتشتمل التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة وخطابات القبول والارتباطات لمنح الائتمان غير المستخدمة. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المصرف بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى - تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على المصرف بمبلغ محدد متفق عليه وفق شروط وأحكام محددة مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل. تمثل القبولات تعهدات المصرف بسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. ويتوقع المصرف أن يتم تقديم معظم القبولات للمصرف قبل سدادها من قبل العملاء.

أما المتطلبات النقدية بموجب خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المصرف قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل أساسي على شكل تمويل و ضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة. ومن المتوقع أن يكون مبلغ الخسارة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول أقل كثيراً من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم شروط الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

16- الارتباطات والالتزامات المحتملة (تتمة)

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالانتماء (تتمة)

إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم انتهاء مدتها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1. فيما يلي بيان الاستحقاقات التعاقدية للارتباطات والالتزامات المحتملة للمصرف:

2020					
(بالآلاف الريالات السعودية)					
أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي	
1,729,492	545,033	104,908	-	2,379,433	اعتمادات مستندية
305,577	365,191	-	-	670,768	قبولات
760,935	3,310,309	1,171,463	200,481	5,443,188	خطابات ضمان
3,880,062	6,265,899	516,740	-	10,662,701	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
6,676,066	10,486,432	1,793,111	200,481	19,156,090	الإجمالي
2019					
(بالآلاف الريالات السعودية)					
أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي	
474,436	327,843	88,663	-	890,942	اعتمادات مستندية
219,370	105,592	-	-	324,962	قبولات
1,178,236	2,985,474	765,867	43,623	4,973,200	خطابات ضمان
4,148,570	7,339,501	103,595	44,428	11,636,094	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
6,020,612	10,758,410	958,125	88,051	17,825,198	الإجمالي

2- فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
16,322,590	18,318,019	شركات
1,502,608	838,071	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
17,825,198	19,156,090	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

17- صافي الدخل من التمويل والاستثمارات

يتكون صافي الدخل من التمويل والاستثمارات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
		التمويل
2,531,823	1,629,182	متاجرة شركات
11,154,919	12,819,648	بيع بالتقسيط
859,641	802,882	مراجعة
		الاستثمارات وأخرى
1,210,789	970,595	مراجعة لدى البنك المركزي السعودي
1,007,516	980,343	متاجرة مع البنوك
197,895	175,313	دخل صكوك
16,962,583	17,377,963	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(418,891)	(354,193)	عائد على الاستثمارات لأجل للعملاء
(115,969)	(110,753)	عائد على المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية من الاستثمارات لأجل
(534,860)	(464,946)	عائد للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية على استثمارات لأجل
16,427,723	16,913,017	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات

18- دخل الخدمات المصرفية، صافي

يتكون دخل الخدمات المصرفية، صافي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
		دخل الأتعاب:
354,981	270,434	شيكات وتحويلات
441,705	416,816	بطاقات ائتمانية
1,068,318	1,218,272	قنوات الكترونية أخرى ذات صلة
281,151	672,193	وساطة وإدارة الأصول، صافي
711,525	702,423	أخرى
2,857,680	3,280,138	إجمالي دخل الأتعاب
		مصاريف الأتعاب:
(870,313)	(620,458)	مدفوعات مكائن صراف آلي
1,987,367	2,659,680	أتعاب من الخدمات المصرفية، صافي

19- دخل العمليات الأخرى، صافي

يتكون دخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
58,625	94,445	توزيعات أرباح
568	10,256	مكاسب/ (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات، صافي
117,718	96,134	دخل الإيجار من الاستثمارات العقارية
23,481	42,944	حصة المصرف من أرباح شركة زميلة
21,617	33,441	مكاسب استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(2,490)	(2,251)	خسائر بيع عقارات أخرى
75,759	89,700	إيرادات أخرى، صافي
295,278	364,669	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

20- الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين

يقدم الجدول التالي تحليلاً للرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2020			
(بالآلاف الريالات السعودية)			
عدد الموظفين	تعويضات ثابتة ومتغيرة		تعويضات متغيرة مدفوعة أسهم
	ثابتة	متغيرة	
22	40,552	20,591	45,954
1,684	509,487	131,639	20,312
412	155,859	25,969	21,608
11,598	1,826,261	274,757	28,022
13,716	2,532,159	452,956	115,896
-	188,652	-	-
-	256,533	-	-
13,716	2,977,344	452,956	115,896

مدراء تنفيذيون
موظفون يؤدون مهام تشتمل على مخاطر
موظفون يؤدون مهام رقابية
موظفون آخرون
الإجمالي
تعويضات مستحقة في 2020
تكاليف موظفين أخرى
مجموع الإجمالي

2019			
(بالآلاف الريالات السعودية)			
عدد الموظفين	تعويضات ثابتة ومتغيرة		تعويضات متغيرة مدفوعة أسهم
	ثابتة	متغيرة	
17	35,204	18,196	46,133
1,626	512,278	64,282	24,537
386	161,583	25,532	19,773
11,410	1,703,026	168,397	25,866
13,439	2,412,091	276,407	116,309
-	168,138	-	-
-	213,817	-	-
13,439	2,794,046	276,407	116,309

مدراء تنفيذيون
موظفون يؤدون مهام تشتمل على مخاطر
موظفون يؤدون مهام رقابية
موظفون آخرون
الإجمالي
تعويضات مستحقة في 2019
تكاليف موظفين أخرى
مجموع الإجمالي

تتضمن الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين مكافأة نهاية الخدمة والتأمينات الاجتماعية والسفر لأغراض العمل والتدريب ومزايا الموظفين الأخرى.

حيث أن المملكة العربية السعودية عضوًا في مجموعة العشرين (جي-20)، فقد صدرت التعليمات بأن جميع المؤسسات المالية في المملكة يجب أن تلتزم بمبادئ ومعايير اتفاقية بازل 2 ومجلس الاستقرار المالي.

وبصفته الجهة التنظيمية المسؤولة عن المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، أصدر البنك المركزي السعودي تعليمات بشأن التعويضات والمكافآت بما يتفق مع مبادئ ومعايير اتفاقية بازل 2 ومجلس الاستقرار المالي.

وبناءً على التعليمات أعلاه الصادرة عن البنك المركزي السعودي، قام المصرف بإصدار سياسة التعويضات والمكافآت، وتم تنفيذها بعد موافقة مجلس الإدارة عليها.

يغطي نطاق هذه السياسة مصرف الراجحي وجميع شركاته التابعة (المحلية والدولية) التي تعمل ضمن قطاع الخدمات المالية، ويشمل ذلك كل من الموظفين الرسميين وموظفي التعاقدات الدائمة والمؤقتة ومقدمي الخدمات (المشاركة في المخاطر، إذا سمح البنك المركزي السعودي بالاستعانة بمصادر خارجية).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

20- الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين (تتمة)

وتمشياً مع المؤسسات المصرفية الأخرى في المملكة العربية السعودية، قام المصرف باستخدام مزيجا من التعويضات الثابتة والمتغيرة لاستقطاب المواهب والاحتفاظ بها. ويتم تقويم التعويضات الثابتة سنوياً بمقارنتها مع البنوك المحلية الأخرى في المملكة العربية السعودية ويشمل ذلك الراتب الأساسي والبدلات والمزايا وذلك حسب درجات الموظفين، أما التعويضات المتغيرة فتتعلق بأداء الموظفين وقدرتهم على تحقيق الأهداف المتفق عليها، وتشتمل على الحوافز ومكافأة الأداء والمزايا الأخرى. تدفع الحوافز بشكل رئيسي لموظفي الفروع، في حين أن مكافآت الأداء تدفع لموظفي الإدارة العامة والموظفين غير المؤهلين للحصول على الحوافز.

يتم إقرار هذه المكافآت والتعويضات من قبل مجلس الإدارة كنسبة مئوية من صافي أرباح المصرف.

21- المصاريف العمومية والإدارية الأخرى

تتكون المصاريف العمومية والإدارية الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
481,424	628,591	مصاريف الاتصالات والمرافق
460,550	547,520	مصاريف الصيانة والأمن
355,245	338,404	مصاريف تغذية و نقل النقد
277,520	351,348	مصاريف دعم البرامج وتكنولوجيا المعلومات
957,474	780,546	مصاريف تشغيلية أخرى
2,532,213	2,646,409	الإجمالي

22- ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019 بتقسيم صافي دخل الفترة على 2,500 مليون سهم. إن ربحية السهم الأساسية تساوي ربحية السهم المخفضة.

23- الأرباح المدفوعة

بتاريخ 6 أبريل 2020، قام المصرف بدفع توزيعات أرباح نهائية عن عام 2019 قدرها 3,750 مليون ريال سعودي (بواقع 1.5 ريال سعودي للسهم).

24- النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
7,404,276	7,355,940	نقد في الصندوق
2,480,803	8,924,379	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال 90 يوماً من تاريخ الشراء
371,320	311,493	أرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى (حسابات جارية)
10,855,000	16,235,549	متاجرة مع البنك المركزي السعودي
21,111,399	32,827,361	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

25- التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

1-25 الوصف العام

يدير المصرف خطة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه بناءً على نظام العمل في المملكة العربية السعودية، ويتم عمل الاستحقاقات وفقاً للتقييم الاكتواري باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة، بينما يتم سداد الالتزامات المستحقة عند استحقاقها.

2-25 فيما يلي المبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والحركة في الالتزامات خلال السنة استناداً إلى قيمتها الحالية:

2019	2020	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
901,970	980,304	التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في بداية السنة
98,541	86,355	تكلفة الخدمة الحالية
39,845	38,041	تكاليف عمولة
(111,682)	(108,230)	منافع مدفوعة
51,630	179,605	خسائر (مكاسب) إعادة القياس
980,304	1,176,075	التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في نهاية السنة

3-25 المحمل للسنة

2019	2020	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
98,541	86,355	تكلفة الخدمة الحالية
-	-	تكلفة الخدمة السابقة
98,541	86,355	

4-25 إعادة القياس المثبت في الدخل الشامل الآخر

2019	2020	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
(5,940)	(10,911)	مكاسب ناتجة عن التغيير في الافتراضات المبينة على الخبرة
-	532	خسارة ناتجة عن التغيير في الافتراضات الديموغرافية
57,570	189,984	خسارة ناتجة عن التغيير في الافتراضات المالية
51,630	179,605	

5-25 الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (فيما يتعلق ببرنامج مزايا الموظفين)

2019	2020	
%4.20	%2.75	معدل الخصم
%3.00	%2.6	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب
	2021 و 2022 و 3% لما بعدها	
60 سنة للموظفين الذكور و 55 سنة للإناث	60 سنة للموظفين الذكور و 55 سنة للإناث	سن التقاعد الطبيعي

تستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات المستقبلية على المشورة الاكتوارية وفقاً للإحصائيات المنشورة والخبرة في المنطقة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

25- التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (تتمة)

6-25 حساسية الافتراضات الاكتوارية

يوضح الجدول أدناه حساسية تقييم التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين كما في 31 ديسمبر 2020 إلى معدل الخصم 2.75٪ (31 ديسمبر 2019: 4.20٪) ومعدل الزيادة في الرواتب 2.6٪ (31 ديسمبر 2019: 3.00٪)، والافتراضات المتعلقة بالاستقالات ومعدلات الوفيات.

بآلاف الريالات السعودية			التصور الأساسي معدل الخصم معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب سن التقاعد الطبيعي
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة/ (النقص)			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	2020
+/- نقطة أساس 100	(64,586)	213,380	معدل الخصم
+/- نقطة أساس 100	224,989	(76,315)	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب
الزيادة أو النقص بواقع 20٪			سن التقاعد الطبيعي
	28,398	(98,239)	

بآلاف الريالات السعودية			التصور الأساسي معدل الخصم معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب سن التقاعد الطبيعي
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة/ (النقص)			
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	2019
+/- نقطة أساس 100	(109,828)	131,671	معدل الخصم
+/- نقطة أساس 100	131,949	(111,989)	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب
الزيادة أو النقص بواقع 20٪	3,204	(4,098)	سن التقاعد الطبيعي

تستند تحليلات الحساسية المذكورة أعلاه إلى التغير في أي افتراض مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

7-25 تواريخ الاستحقاق المتوقعة

فيما يلي تحليل لتواريخ الاستحقاق المتوقعة لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير المخصومة بشأن برنامج نهاية الخدمة:

كما في 31 ديسمبر	مطلوبات مخصومة	أقل من سنة واحدة	سنة واحدة - سنتين	سنتين - خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
2020	1,176,075	82,333	91,365	307,844	2,894,768	3,376,310
2019	980,304	66,110	72,742	256,803	3,638,241	4,033,896

يبلغ المتوسط المرجح لفترة التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين 13 سنة (2019: 14.4 سنة).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

26- القطاعات التشغيلية

يقوم المصرف بتحديد قطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بنشاطات المصرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار الرئيسي، وبشكل أساسي من قبل الرئيس التنفيذي للمصرف، وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

لأغراض إدارية، يتكون المصرف من أربعة قطاعات تشغيلية رئيسية هي:

قطاع الأفراد: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالأفراد والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) وأتعاب الخدمات المصرفية.

قطاع الشركات: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالشركات والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (السحوبات على المكشوفة) للشركات.

قطاع الخزينة: يشمل خدمات الخزينة والمرابحات مع البنك المركزي السعودي ومحفظة المتاجرة العالمية والحوالات.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.

تتم المعاملات بين القطاعات المختلفة أعلاه وفقاً للشروط والأحكام التجارية الاعتيادية. تشمل الموجودات والمطلوبات للقطاعات المختلفة الموجودات والمطلوبات التشغيلية، وهي أيضاً تمثل غالبية موجودات ومطلوبات المصرف.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

26- القطاعات التشغيلية (تتمة)

(أ) فيما يلي بيان إجمالي موجودات ومطلوبات المصرف، إلى جانب إجمالي دخل ومصاريف العمليات، وصافي الدخل، كما في للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع:

(بالآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	2020
468,824,723	3,928,155	129,950,664	66,837,087	268,108,817	إجمالي الموجودات
410,706,205	164,605	12,442,931	108,514,833	289,583,836	إجمالي المطلوبات
17,377,963	47,750	2,061,630	2,605,515	12,663,068	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين
-	-	1,274,284	(123,039)	(1,151,245)	دخل/ (مصاريف) العمليات بين القطاعات
17,377,963	47,750	3,335,914	2,482,476	11,511,823	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات عائد على الاستثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية
(464,946)	-	(137,276)	(103,026)	(224,644)	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
16,913,017	47,750	3,198,638	2,379,450	11,287,179	دخل الخدمات المصرفية، صافي
2,659,680	672,192	47,388	124,181	1,815,919	دخل تحويل عملات، صافي
783,895	-	513,975	111,056	158,864	دخل العمليات الأخرى، صافي
364,668	85,426	179,831	4	99,407	إجمالي دخل العمليات استهلاك وإطفاء
20,721,260	805,368	3,939,832	2,614,691	13,361,369	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(1,118,148)	(7,293)	(22,801)	(41,570)	(1,046,484)	مصاريف العمليات الأخرى
(2,165,740)	-	-	(1,000,755)	(1,164,985)	إجمالي مصاريف العمليات
(5,623,753)	(150,533)	(181,975)	(284,449)	(5,006,796)	
(8,907,641)	(157,826)	(204,776)	(1,326,774)	(7,218,265)	
11,813,619	647,542	3,735,056	1,287,917	6,143,104	الدخل قبل الزكاة
(بالآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	2019
384,086,576	2,765,261	112,968,906	59,406,741	208,945,668	إجمالي الموجودات
332,894,919	137,317	8,376,081	34,753,212	289,628,309	إجمالي المطلوبات
16,962,583	24,350	2,493,337	3,329,362	11,115,534	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين
-	-	(314,549)	(1,117,680)	1,432,229	دخل/ (مصاريف) العمليات بين القطاعات
16,962,583	24,350	2,178,788	2,211,682	12,547,763	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات عائد على الاستثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية
(534,860)	-	(186,089)	(127,114)	(221,657)	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
16,427,723	24,350	1,992,699	2,084,568	12,326,106	دخل الخدمات المصرفية، صافي
1,987,367	397,243	252,103	366,932	971,089	دخل تحويل عملات، صافي
774,096	-	546,886	67,405	159,805	دخل العمليات الأخرى، صافي
295,278	41,785	106,661	13,017	133,815	إجمالي دخل العمليات استهلاك وإطفاء
19,484,464	463,378	2,898,349	2,531,922	13,590,815	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(1,059,582)	(6,416)	(54,958)	(14,234)	(983,974)	مصاريف العمليات الأخرى
(1,772,265)	-	2,478	(61,373)	(1,713,370)	إجمالي مصاريف العمليات
(5,326,259)	(146,065)	(407,238)	(305,892)	(4,467,064)	
(8,158,106)	(152,481)	(459,718)	(381,499)	(7,164,408)	
11,326,358	310,897	2,438,631	2,150,423	6,426,407	الدخل قبل الزكاة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

26- القطاعات التشغيلية (تتمة)

(ب) فيما يلي بيان تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان حسب القطاعات التشغيلية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد
398,290,724	3,337,170	79,241,453	65,052,746	250,659,355
8,493,389	-	-	8,493,389	-
(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد
325,484,074	2,730,512	73,070,757	62,959,778	186,723,027
6,189,104	-	-	6,189,104	-

الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء الالتزامات
غير القابلة للتفويض لمنح الائتمان

الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء الالتزامات
غير القابلة للتفويض لمنح الائتمان

27- إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المصرف للعديد من المخاطر المالية، وتشمل تلك الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة نوع واحد أو أكثر من المخاطر. ومن المعلوم أن الاضطلاع بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للأعمال المصرفية وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في الأسواق المالية. وعليه، فإن هدف المصرف هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد والحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمصرف لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل من تلك المخاطر. ويقوم المصرف بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة وذلك لإظهار التغيرات في الأسواق والمنتجات واتباع أفضل الممارسات المستجدة.

تقوم إدارة الائتمان والمخاطر بالمجموعة بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم هذه الإدارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمصرف. ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل المصرف هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق. وتشتمل مخاطر السوق على مخاطر العملات ومخاطر معدلات الربحية ومخاطر العمليات ومخاطر الأسعار.

1-27 مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها المصرف. يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم قدرة الطرف الأخر في عملية مالية على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن عمليات التمويل (التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء)، والنقدية، والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية والاعتمادات المستندية والقبولات والالتزامات لمنح الائتمان. وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.

(أ) قياس مخاطر الائتمان

(1) التمويل

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من أجل تلبية متطلبات العملاء. وتصنف جميع هذه المنتجات كموجودات تمويلية في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف. وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالتمويل على مستوى الطرف الأخر، يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل باتباع منهجية ملائمة لقياس المخاطر.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

1) التمويل (تتمة)

ويقوم المصرف باستخدام طريقة تصنيف درجة مخاطر مكونة من 10 درجات مخاطر بناءً على عوامل نوعية وكمية، سبعة منها تتعلق بالتمويل العامل (تصنيف 1-7)، وثلاثة منها تتعلق بالتمويل غير العامل (تصنيف 8-10). وتهدف عملية تصنيف المخاطر إلى إبلاغ مختلف السلطات المعتمدة المستقلة بالمخاطر المتأصلة المرتبطة بالطرف المقابل والمساعدة في تحديد سعر مناسب يتناسب مع المخاطر المرتبطة بها.

2) درجات مخاطر الائتمان

بالنسبة لتعرضات الشركات، يخصص المصرف لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمان وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر في السداد وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراته. ويتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد، وتختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع التمويل.

يتم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور مخاطر الائتمان. على سبيل المثال، إن الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 يقل عن الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و 3.

تم تخصيص لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمان عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن الممول. تخضع التعرضات لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل التعرضات إلى مختلف درجات مخاطر الائتمان. ويشمل مراقبة تعرضات الشركات استخدام البيانات التالية:

- المعلومات التي تم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العملاء – على سبيل المثال، القوائم المالية المدققة وحسابات الإدارة والموازنات التقديرية والتوقعات.
- البيانات المستمدة من وكالات الائتمان المرجعية والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- التغيرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للممول أو أنشطته.

تعتبر درجات مخاطر الائتمان بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد جدول شروط التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. ويقوم المصرف بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد المتعلقة بعملائه وتحليلها حسب القطاع ودرجة مخاطر الائتمان.

3) وضع جدول شروط احتمال التعثر عن السداد

يستخدم المصرف أساليب تحليلية تشتمل على تقديرات تعثر داخلية مدعومة بمؤشرات تحول منشورة من قبل وكالات خارجية لإعداد جدول الشروط لاحتمال التعثر في السداد الذي يمكن تطبيقه على كل تعرض وذلك على أساس العمر المتبقي لها. ويتم تعديل جدول الشروط لاحتمال التعثر عن السداد هذا وذلك بإدراج أثر توقعات الاقتصاد الكلي للوصول إلى التقدير المستقبلي لاحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر.

بالنسبة لتعرضات الأفراد، يتم استخدام المعلومات المتعلقة بالتمويل والمجمعة بتاريخ تقديم الطلب، وسلوك السداد، إلخ في إعداد التصنيف المبني على المخاطر باستخدام طريقة (Chi-square Automatic Interaction Detection (CHAID) or Decision Tree) يتم تكوين قطاعات المخاطر لتحديد وتجميع العملاء ذوي نفس خصائص المخاطر. بالنسبة لكل قطاع مخاطر يتم تكوينه، يتم إعداد جدول شروط احتمال التعثر عن السداد باستخدام البيانات التاريخية التي يمكن استخدامها لكل تعرض على أساس العمر المتبقي له.

وبالأخذ بعين الاعتبار مختلف المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة من المصادر المنشورة، يقوم المصرف بإجراء تعديل مستقبلي على جدول شروط احتمال التعثر عن السداد للوصول إلى التقديرات المستقبلية لاحتمالية التعثر في السداد وعلى مدى العمر باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) وضع جدول شروط احتمال التعثر عن السداد (تتمة)

تصنيف المخاطر 1

استثنائي - العملاء من ذوي المكانة الائتمانية، ويعتبرون في أعلى مستوى لجودة الائتمان.

تصنيف المخاطر 2

ممتاز - جهات ملتزمة تتمتع بأعلى مستويات الجودة الائتمانية، في الوقت الراهن ومستقبلاً. عملياً لا توجد هناك مخاطر في الإفراض لهذه الفئة، حيث تعكس التدفقات النقدية هوامش حماية كبيرة ومستقرة بشكل استثنائي. وتشير التدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك عمليات منح الائتمان المتوقعة إلى مستويات سيولة قوية وتغطية خدمة الدين. إن مؤشرات المراكز المالية قوية جداً مع موجودات ذات نوعية ممتازة من حيث القيمة والسيولة.

تصنيف المخاطر 3

متفوق - ملتزمون يمثلون الجانب الأدنى للمستوى الأعلى للجودة الائتمانية، ولكن جودة الائتمان المتوقعة ممتازة، كما أن جودة الموجودات والسيولة جيدة جداً، بالإضافة إلى القدرة على تحمل الديون والتغطية بشكل مستمر، ويمكن أن تكون هناك احتمالية ضئيلة بأن تؤدي بعض العناصر إلى ضعف الأداء في المستقبل.

تصنيف المخاطر 4

جيد - ملتزمون يعتبرون في أعلى مستويات الجودة المتوسطة ويتصفون بجودة ائتمانية ممتازة، ومؤشرات مخاطر قليلة. إن عناصر القوة متمثلة في السيولة واستقرار الهوامش والتدفقات النقدية، وتنوع الموجودات وعدم الاعتماد على نوع واحد من الأعمال.

تصنيف المخاطر 5

مرضية - تشمل ملتزمون المصنفين مع هامش أقل لتغطية خدمة الدين مع انخفاض لبعض عناصر القوة، بالإضافة إلى جودة الموجودات والسيولة المرضية، والقدرة الجيدة لاستيعاب وتغطية الدين، وقد تحدث خسارة أو تراجع في الأرباح للسنة، ولكن لدى الممولين ما يكفي من القوة والمرونة المالية لتعويض هذه الأمور.

تصنيف المخاطر 6

كافية - الملتزمون ذوي الأرباح المنخفضة والتدفقات النقدية الضعيفة وزيادة نسبة الدين و/أو ضعف في أساسيات السوق التي تشير إلى مخاطر أعلى من المتوسط. لدى الممولين قدرة دين إضافية محدودة، وتغطية متواضعة، بالإضافة إلى جودة موجودات وحصة سوق في المستوى المتوسط أو أقل من المتوسط. إن أداء الممول الحالي يعتبر مرضي، ولكن يمكن أن يتأثر سلباً من خلال تطوير جودة/كفاية الضمانات والخ.

تصنيف المخاطر 7

مخاطر عالية جداً - يخضع الملتزمون تحت هذا التصنيف بالمجمل لظروف تجارية غير مرغوب فيها تشكل مخاطر ائتمان غير مناسبة ولا مبرر لها ولكن ليس إلى درجة مبررة لتصنيف العميل دون المستوى المطلوب. لم يتكبد العميل خسارة متعلقة بالعمولة أو المبلغ الأصلي. ويمكن أن يتضمن الضعف المحتمل وضعاً مالياً ضعيفاً، أو برنامجاً غير واقعي للسداد، أو عدم كفاية مصادر الأموال، أو عدم وجود ضمانات كافية أو معلومات أو وثائق ائتمانية. المنشأة ضمن هذه الفئة لا يمكن تمييزها وتعتبر ضمن الفئة المتوسطة. ولن يتم منح تمويلات جديدة أو إضافية لهذه الفئة.

تصنيف المخاطر 8

دون المستوى - يشمل هذا التصنيف الملتزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم تسعون يوماً، وتشكل مخاطر ائتمان غير مقبولة. يكون السداد المعتاد في خطر، وهناك ضعف واضح في دعم سداد الالتزامات. ليست هناك حماية كافية للموجودات من خلال الملاءة الحالية للممول أو قدرته على السداد أو من خلال الضمانات المرهونة، ويتم تكوين مخصص خاص بناءً على تقدير الخسائر المحتملة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(3) وضع جدول شروط احتمال التعثر عن السداد (تتمة)

تصنيف المخاطر 9

مشكوك في تحصيلها - يشمل هذا التصنيف الملتزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم التعاقدية 180 يوماً وترى الإدارة أن هناك إمكانية لاسترداد القيمة مقابل الشركات والعقارات ولذلك يجب تأجيل عملية شطب المديونية، والسداد الكامل غير مؤكد، وهناك إشكالات كبيرة تؤدي إلى احتمال خسارة جزء من أصل المديونية. وتكون نقاط الضعف واضحة إلى درجة أن التحصيل الكامل غير مرجح على نحو كبير وذلك بناءً على المعلومات الحالية والظروف والقيم. ويتم تكوين مخصص خاص بناءً على تقدير الخسائر المحتملة. ومع ذلك، بالنسبة لعملاء الأفراد (باستثناء العقارات) والبطاقات الائتمانية، من المتوقع حدوث خسارة إجمالية. يجب استيفاء مخصص خاص بنسبة 100٪، يلي ذلك إجراء عملية الشطب وفقاً لسياسة الشطب في مصرف الراجحي.

تصنيف المخاطر 10

ردئية أو هالكة (خسارة) - يشمل هذا التصنيف ملتزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم 360 يوماً. ومن المتوقع حدوث خسارة إجمالية، بالإضافة إلى الموجودات غير القابلة للتحصيل والتي لا تتطلب إن يتم تصنيفها كموجودات نشطة. يجب استيفاء مخصص خاص بنسبة 100٪، يلي ذلك إجراء عملية الشطب وفقاً لسياسة الشطب في مصرف الراجحي.

(4) الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويتضمن ذلك على كل من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك على أساس الخبرة التاريخية للمصرف والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

بالنسبة لمحظة الشركات، يستند تقييم المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل باستثناء الحسابات تحت الملاحظة حيث يستند تقييم المصرف على الطرف الآخر. يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة لتمويل الأفراد على مستوى العميل. وتخضع جميع التعرضات التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

يعتبر المصرف جميع أدوات الدين من الدرجة الأولى الصادرة عن جهات سيادية، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي بأنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

(5) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يستخدم المصرف نظامه الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر والتغيرات النوعية في احتمالية حدوث التعثر في السداد وحالة التأخر في السداد للحسابات وآراء خبراء الائتمان، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة.

تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرضات معينة قد شهدت زيادة جوهرية منذ الإثبات الأولي وذلك بناءً على التقييم الكمي و/أو استخدام آراء خبراء الائتمان، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة، كما يمكن للمصرف أن يحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

وكإجراء احترازي، يرى المصرف بأن الزيادة الجوهرية تحدث في مخاطر الائتمان عندما يتجاوز موعد السداد أكثر من 30 يوماً. يتم تحديد أيام التأخر في السداد من خلال احتساب عدد الأيام لأقرب تاريخ فات فيه موعد الاستحقاق ولم تسدد فيه المبالغ بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمتمول.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

5) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري (تتمة)

يراقب المصرف مدى فعالية الضوابط المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة الضوابط على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الموجودات متأخرة السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- عدم وجود تقلبات غير مضمونة في مخصص الخسائر من التحول بين التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) والتعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

يصنف المصرف أدواته المالية إلى المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي لم يطرأ عليها انخفاض في قيمتها الائتمانية منذ منحها، يثبت المصرف المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً، ويتم تصنيف جميع الحسابات عند منحها على أنها مرحلة 1.

المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي وليس ذات مستوى ائتماني منخفض، يثبت المصرف المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع عمليات التمويل المصنفة في هذه المرحلة بناءً على تاريخ الاستحقاق الفعلي/ المتوقع بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

المرحلة 3: بالنسبة للأدوات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض، يثبت المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويتم استخدام عملية تحديد التعثر في السداد، أي عملية تحديد احتمال التعثر في السداد لأكثر من 90 يوماً على أنها المرحلة 3.

6) الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على تمويل لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم التوقف عن إثبات التمويل الحالي الذي تم تعديله شروطه ويتم إثبات التمويل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كتمويل جديد مدرج بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

يقوم المصرف بإعادة تفاوض عمليات التمويل الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بـ "الإعفاء من السداد") لزيادة فرص التحصيل والتقليل من مخاطر التعثر في السداد. وبموجب سياسة الإعفاء من السداد بالمصرف، يمنح التمويل إعفاء من السداد على أساس انتقائي إذا كان المدين حالياً في حالة التعثر في سداد ديونه أو إذا كانت هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد، ويوجد هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للوفاء بشروط العقد الأصلي ومن المتوقع بأن يكون المدين قادراً على الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادةً تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت دفع الأرباح وتعديل الشروط المتعلقة بتعهدات التمويل. تخضع كل من عمليات تمويل الأفراد وغير الأفراد لسياسة الإعفاء من السداد.

يعتبر الإعفاء من السداد مؤشراً نوعياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع منح الوقت دليلاً على أن التعرض ذو مستوى ائتماني منخفض/ متعثر في السداد. ويتعين على العميل إظهار سلوك جيد في السداد باستمرار على مدى 12 شهراً قبل أن يتم اعتبار التعرض ذو مستوى ائتماني منخفض أو متعثرًا في السداد.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

7) تعريف التعثر عن السداد

- يعتبر المصرف بأن الموجودات المالية تكون في حالة تعثر عن السداد عندما:
- يكون من غير المرجح إن يسدد الممول التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المصرف لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمانات (في حالة الاحتفاظ بها)؛ أو
 - تأخر الممول في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمصرف لأكثر من 90 يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة في السداد بمجرد أن يخالف العميل حداً معيناً أو تم إخطاره بحد أقل من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان الممول متعثراً في السداد، يأخذ المصرف في الاعتبار المؤشرات التالية:

- المؤشرات النوعية - مثال: مخالفة التعهدات؛
- المؤشرات الكمية - مثال: وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للمصرف؛ و
- البيانات التي يتم إعدادها داخلياً والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات وفقاً للظروف.

يتفق تعريف التعثر عن السداد بشكل كبير مع التعريف المطبق من قبل المصرف للأغراض التنظيمية.

8) إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة مالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى لها وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة، وبالأخذ بعين الاعتبار مختلف المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة من المصادر المنشورة، يقوم المصرف بإجراء تعديل مستقبلي على جدول شروط احتمال التعثر عن السداد للوصول إلى التقديرات المستقبلية لاحتمالية التعثر في السداد وعلى مدى العمر باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي.

يأخذ المصرف في الاعتبار السيناريوهات التي تتراوح بين 3-5 سنوات (بما يتفق مع التوقعات المتاحة من المصادر العامة) التي تتجاوز فيها الظروف الاقتصادية الكلية متوسط الأجل الطويل. ويتم استخدام توقعات الاقتصاد الكلي المتاحة خارجياً من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي السعودي لوضع توقعات الحالة الأساسية. وبالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على أساس التوقعات الحالية الأساسية بناءً على اجتهادات الخبراء.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً المنشورة من قبل مصادر خارجية، وأما السيناريوهات الأخرى فتمثل نتائج أكثر تفاؤلاً وأكثر تشاؤماً.

الوزن	المؤشرات الاقتصادية
2020	
%55.44	الادخار الوطني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
%44.56	الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي
الوزن	المؤشرات الاقتصادية
2019	
%55.44	الادخار الوطني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
%44.56	الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

قام المصرف بتحديد وتوثيق العوامل الرئيسية لمخاطر وخسائر الائتمان لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر وخسائر الائتمان. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في 31 ديسمبر النطاقات التالية من المؤشرات الرئيسية.

المؤشرات الاقتصادية	السيناريوهات	2020	2019
إجمالي نسبة الادخار الوطني من الناتج المحلي الإجمالي	صعوداً	%25.06	%30.67
	الحالة الأساسية (الأكثر احتمالاً)	%17.57	%24.07
	هبوطاً	%13.54	%17.46
الاتفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي	صعوداً	%38.92	%39.19
	الحالة الأساسية (الأكثر احتمالاً)	%35.76	%37.19
	هبوطاً	%34.06	%35.19

لحساب تأثير كوفيد-19، قام المصرف باستخدام توقعات الحالة الأساسية أدناه على المدى القريب في طريقة خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تستند إلى المعلومات المحدثة المتاحة كما في تاريخ التقرير:

المؤشرات الاقتصادية	سنوات التوقعات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لعام 2020			سنوات التوقعات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لعام 2019		
	2021	2022	2023	2020	2021	2022
إجمالي نسبة الادخار الوطني من الناتج المحلي الإجمالي	%16.65	%16.97	%17.12	%23.71	%22.65	%21.82
الاتفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي	%33.87	%31.86	%31.09	%36.14	%35.83	%34.87

يوضح الجدول أدناه أثر التغير في المؤشرات الاقتصادية على خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لثلاثة سيناريوهات مختلفة يستخدمها البنك:

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	استثمار	تمويل	خطابات ضمان	اعتمادات مستندية	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	الإجمالي	31 ديسمبر 2020	
							الأكثر احتمالاً (الحالة الأساسية)	الأكثر تفاؤلاً (صعوداً)
							73,144	26,962
							56,419	20,715
							93,093	33,266

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر عن السداد والخسارة بشأن مختلف محافظ الموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية.

يوضح الجدول أدناه حساسية خسائر الائتمان المتوقعة تجاه العوامل الرئيسية المستخدمة في تحديده كما في نهاية السنة:

الاثر	الافتراضات المتأثرة
أثر خسائر الائتمان المتوقعة (2020) الزيادة/ (النقص)	
	عوامل الاقتصاد الكلي:
(207,622,144)	الادخار الوطني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة 10%
151,999,029	الادخار الوطني كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنقص 10%
(497,277,032)	الاتفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي بزيادة 10%
364,053,780	الاتفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي بنقص 10%

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

(9) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات الفردية مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة، واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد ومعدل الخصم.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- 1- احتمالية حدوث التعثر في السداد؛
- 2- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- 3- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛

يتم استخراج هذه المؤشرات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات المجمعة داخلياً التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. وفي حال انتقال الأطراف الأخرى والتعرضات بين فئات التصنيفات، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد، ويتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المقدرة.

بالنسبة لمحظة الأفراد، يستخدم المصرف نماذج LGD الداخلية للتوصل إلى تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد. أما بالنسبة لمحظة الشركات، فإن المصرف يستخدم التقديرات من الجهات الرقابية لتقدير LGD.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان

(9) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. ويقوم المصرف باستخراج قيمة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد لأصل مالي ما يمثل إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لارتباطات التمويلات والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض للتعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية. تمثل حدود التعرض الفترة التي يتم أخذها في الاعتبار في حالات التعثر في السداد المحتملة، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص لحسابات المرحلة 2 بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر).

(10) تحليل جودة الائتمان

(أ) يوضح الجدول التالي المعلومات عن جودة الائتمان لعمليات التمويل المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر:

2020			
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية			
10,218,303	-	-	10,218,303
53,582,724	-	3,698,775	49,883,949
2,666,449	-	2,666,449	-
1,690,865	1,690,865	-	-
68,158,341	1,690,865	6,365,224	60,102,252
255,025,117	1,761,259	5,907,725	247,356,133
323,183,458	3,452,124	12,272,949	307,458,385

توزيع القيمة الدفترية حسب الدرجات
درجة 1-3 / (A3 - Aaa)
درجة 4-6 / (B3 - Baa1)
درجة 7- تحت الملاحظة (C - Caa1)
غير عامل
إجمالي الشركات عامل وغير عامل
إجمالي الأفراد (غير مصنفة)
إجمالي القيمة الدفترية

2019			
الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الإجمالي
بآلاف الريالات السعودية			
13,547,133	-	-	13,547,133
47,808,495	-	3,306,212	44,502,283
3,104,199	-	3,104,199	-
1,687,074	1,687,074	-	-
66,146,901	1,687,074	6,410,411	58,049,416
190,555,499	1,050,591	3,320,472	186,184,436
256,702,400	2,737,665	9,730,883	244,233,852

توزيع القيمة الدفترية حسب الدرجات
درجة 1-3 / (A3 - Aaa)
درجة 4-6 / (B3 - Baa1)
درجة 7- تحت الملاحظة (C - Caa1)
غير عامل
إجمالي الشركات عامل وغير عامل
إجمالي الأفراد (غير مصنفة)
إجمالي القيمة الدفترية

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

-27 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(11) التمويل

(أ) فيما يلي مخاطر تركيز صافي التمويل والمخصصات ذات الصلة حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)

(بالآلاف الريالات السعودية)				2020
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العامل	العامل	الوصف
20,958,991	(527,116)	654,288	20,831,819	التجاري
27,986,654	(138,592)	229,237	27,896,009	الصناعي
1,428,126	(604,646)	636,587	1,396,185	البناء والإنشاءات
254,382,864	(642,253)	754,249	254,270,868	المستهلك
14,001,685	(105,083)	170,055	13,936,713	الخدمات
539,561	-	-	539,561	الزراعة وصيد الأسماك
1,860,764	(7,122)	698	1,867,188	أخرى
321,158,645	(2,024,812)	2,445,114	320,738,343	الإجمالي
(5,446,544)	(5,446,544)	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً وعلى مدى العمر
315,712,101	(7,471,356)	2,445,114	320,738,343	- ذات مستوى ائتماني غير منخفض الرصيد

(بالآلاف الريالات السعودية)

(بالآلاف الريالات السعودية)				2019
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العامل	العامل	الوصف
19,826,944	(424,883)	590,056	19,661,771	التجاري
26,867,232	(283,941)	375,395	26,775,778	الصناعي
2,203,470	(401,434)	573,757	2,031,147	البناء والإنشاءات
193,067,706	(532,585)	674,114	192,926,177	المستهلك
12,369,469	(70,882)	103,471	12,336,880	الخدمات
340,974	-	-	340,974	الزراعة وصيد الأسماك
312,881	-	-	312,881	أخرى
254,988,676	(1,713,725)	2,316,793	254,385,608	الإجمالي
(5,305,871)	(5,305,871)	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً وعلى مدى العمر
249,682,805	(7,019,596)	2,316,793	254,385,608	- ذات مستوى ائتماني غير منخفض الرصيد

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

- 27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)
1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)
أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)
11) التمويل (تتمة)

ب) يبين الجدول التالي تحليلاً بأعمار التمويل متأخر السداد وغير المنخفض القيمة كما في 31 ديسمبر:

2020				الأعمار
(بآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	بطاقات ائتمانية	بيع بالتقسيط	ماتجة شركات	
7,957,094	108,052	2,333,363	5,515,679	حتى 30 يوماً
896,316	18,448	715,777	162,091	31 - 60 يوماً
608,324	11,740	431,730	164,854	61 - 90 يوماً
9,461,734	138,240	3,480,870	5,842,624	الإجمالي
4,108,821	-	2,261,408	1,847,413	القيمة العادلة للضمانات
2019				الأعمار
(بآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	بطاقات ائتمانية	بيع بالتقسيط	ماتجة شركات	
7,095,313	91,568	1,436,316	5,567,429	حتى 30 يوماً
873,492	16,978	612,747	243,767	31 - 60 يوماً
656,482	9,681	323,959	322,842	61 - 90 يوماً
8,625,287	118,227	2,373,022	6,134,038	الإجمالي
2,851,975	-	114,208	2,737,767	القيمة العادلة للضمانات

تقوم المجموعة، خلال أنشطة الإقراض الخاصة بها، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات التمويل، وتتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى وضمانات مالية وأسهم حقوق ملكية محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. وتعتبر الضمانات العقارية مقابل التمويل كمحتفظ بها لغرض البيع ويتم تضمينها في الموجودات الأخرى.

يتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل عمليات التمويل التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها بصافي القيمة المخصصة لها. بالنسبة للموجودات المالية التي هي ذات مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية، فإن المعلومات الكمية بشأن الضمانات المحتفظ بها كتأمين تعد ضرورية إلى الحد الذي يقلل فيه هذا الضمان من مخاطر الائتمان.

ج) يبين الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها بصورة فردية، وكذلك القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة التي تحتفظ بها المجموعة كما في 31 ديسمبر:

2020			تمويل انخفضت قيمته بشكل فردي القيمة العادلة للضمانات
(بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	
2,445,114	1,690,865	754,249	
1,026,810	453,208	573,602	
2019			تمويل انخفضت قيمته بشكل فردي القيمة العادلة للضمانات
(بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	
2,316,793	1,687,074	629,719	
737,005	522,084	214,921	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(11) التمويل (تتمة)

(د) يوضح الجدول أدناه التعرضات الائتمانية من تمويل الشركات والأفراد حسب نطاقات نسبة التمويل إلى القيمة، ويتم احتساب نسبة التمويل إلى القيمة على أساس نسبة إجمالي مبلغ التمويل أو المبلغ المطلوب لارتباطات التمويل إلى قيمة الضمان، ولا تتضمن المبالغ الإجمالية مخصص الانخفاض في القيمة.

2019	2020	(بالآلاف الريالات السعودية)
57,225,432	61,641,163	أقل من 50%
9,015,785	9,753,323	51-70%
30,830,167	60,253,907	71-90%
29,548,809	47,993,706	91-100%
4,070,138	3,955,723	أكثر من 100%
130,690,331	183,597,822	إجمالي التعرض للمخاطر

(ب) مخاطر التسويات

كما يتعرض المصرف لمخاطر التسويات من خلال تعاملاته مع المؤسسات المالية الأخرى. وتنشأ هذه المخاطر عندما يدفع المصرف مبلغ المعاملة المطلوب منه إلى البنك الآخر أو الطرف الآخر قبل استلام الدفعات من الطرف الثالث. وتتمثل هذه المخاطر في عدم قيام الطرف الثالث بدفع التزاماته. على الرغم من أن هذا التعرض يكون عادة لفترة قصيرة إلا أنه يمكن أن يكون ذو قيمة عالية وجوهرية. ويتم تقليل التعرض لهذا النوع من المخاطر من خلال التعامل مع الأطراف ذات التصنيف المرتفع مع الاحتفاظ بالضمانات والحد من حجم التعرضات وفقاً لتصنيف المخاطر للطرف الآخر.

(ج) مراقبة حدود المخاطر وسياسات التقليل منها

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المصرف ككل، ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الاستراتيجيات، وبالتالي فإن فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من القطاعات التشغيلية.

تساعد وحدات الأعمال التالية في المصرف في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات.
- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان.
- وحدة معالجة الديون.
- وحدة سياسة الائتمان.
- وحدة ائتمان الأفراد.

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات التمويل هذه، بوضع حدود معتمدة للائتمان، ويقوم المصرف بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

يُنَجِّج التركيز في مخاطر الائتمان عند وجود عدد من العملاء يزاولون نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. إن التركيز في مخاطر الائتمان يعني مدى تأثير أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة أو منطقة جغرافية معينة. يسعى المصرف لإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنوع التمويل للتأكد من عدم وجود تركيز للمخاطر لدى أفراد أو مجموعات من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج) مراقبة حدود المخاطر وسياسات التقليل منها (تتمة)

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. يتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، ويتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر بالسنة، عند الضرورة. وتتم مراجعة الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الاقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل اللجنة التنفيذية.

كما تدار مخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء والعملاء المحتملين على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل حدود الائتمان، حسبما هو ملائم.

فيما يلي بياناً ببعض الإجراءات الرقابية الأخرى المحددة لتقليل مخاطر الائتمان:

ج-1) الضمانات

يقوم المصرف باتباع التعليمات المتعلقة بمستوى وجودة أنواع محددة من الضمانات، وتشتمل الضمانات الرئيسية على:

- رهونات على العقارات السكنية والتجارية.
- النقدية والأسهم والموجودات العامة الخاصة بالعميل.
- صفقات المراجعة للمتاجرة بالأسهم (متاجرة الأسهم المغطاة بالضمانات).

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن الضمانات والاعتمادات المستندية القائمة تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها المنتجات المصرفية التقليدية بالمصرف.

إن خطابات الاعتماد المستندية والتجارية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الآخر بصرف مبالغ محددة على حساب المصرف وفق شروط وأحكام محددة تكون عادةً مضمونة بالبضاعة التي تخصصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل الارتباطات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الموافقات المعتمدة لمنح الائتمان على شكل منتجات تمويلية إضافية، وضمانات أو اعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالارتباطات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة. ولكن، فإن مبلغ الخسارة المحتملة هو أقل من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

د) السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد القوائم المالية دون الأخذ بالاعتبار الضمانات أو تعزيزات الائتمان الأخرى وتشتمل على الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي المتعلقة بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
		البنود داخل قائمة المركز المالي
		استثمارات، صافي:
24,991,978	22,904,021	مرابحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي
18,751,109	28,406,417	صكوك
-	1,000,000	منتجات مهيلكة
32,058,182	28,654,842	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		تمويل، صافي
62,959,778	65,052,746	شركات
186,723,027	250,659,355	أفراد
		موجودات مالية أخرى
	1,613,343	ذمم مدينة، صافي
325,484,074	398,290,724	إجمالي البنود داخل قائمة المركز المالي
		البنود خارج قائمة المركز المالي:
		اعتمادات مستندية وقبولات
1,215,904	3,050,200	خطابات ضمان
4,973,200	5,443,189	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
11,636,094	10,662,701	إجمالي البنود خارج قائمة المركز المالي
17,825,198	19,156,090	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان
343,309,272	417,446,814	

تم تحديد المخاطر أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي الموحدة.

2-27 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتزاماته المالية عند استحقاقها واستبدال الأموال عند سحبها، وتكون النتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بسداد المودعين والجهات الممولة والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويل. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق وتخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل. إن تنوع مصادر التمويل المتاحة للمصرف يساعد على تقليل هذه المخاطر. تدار الموجودات بعد الأخذ بالاعتبار توفر السيولة والحفاظ على رصيد ملائم من النقدية وما في حكمها.

عملية إدارة مخاطر السيولة

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة عملية إدارة السيولة الخاصة بالمصرف، وتتضمن ما يلي:

- التمويل اليومي والمدار من قبل الخزينة لضمان الوفاء بالالتزامات، ويشمل ذلك ضخ الأموال عند استحقاقها أو استثمارها؛
- مراقبة مؤشرات السيولة لبنود قائمة المركز المالي لمواجهة المتطلبات الداخلية والنظامية؛
- إدارة التركزات وتواريخ استحقاق الديون؛
- مراقبة تنوع مصادر التمويل؛ و
- إدارة السيولة ومراقبة عدم مطابقة الموجودات مع المطلوبات.

تتم عملية المراقبة وإعداد التقارير من خلال تحليل التدفقات النقدية للبنود ذات الاستحقاقات التعاقدية وغير التعاقدية. يتم قياس صافي التدفقات النقدية، وضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة. كما تقوم إدارة الخزينة / لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمراقبة مستوى ونوع التزامات التمويلات غير المسحوبة، واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف والتأثير المحتمل للالتزامات المحتملة على وضع السيولة بالمصرف مثل الاعتمادات المستندية القائمة والضمانات.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

27-2 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف على أساس فترة الاستحقاق المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان توفر سيولة كافية لديها. وتشتمل الموجودات المتاحة للوفاء بكافة الالتزامات وتغطية الالتزامات التمويلية القائمة على النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي، والمطلوبات من البنوك. وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يحتفظ المصرف بوديعة نظامية لا تقل عن 7٪ من إجمالي ودائع العملاء و4٪ من إجمالي حسابات العملاء الأخرى. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي سيولة لا يقل عن 20٪ من التزامات المصرف تجاه الودائع، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للمصرف الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات تمويلية خاصة مع البنك المركزي السعودي تتضمن عمليات البيع المؤجلة.

فيما يلي تحليلاً للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر على أساس التدفقات النقدية المخصومة، ويظهر الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة. وتراقب الإدارة توقعات تغيير وضع السيولة الخاص بالمجموعة والنقد وما في حكمه على أساس التدفقات النقدية المتوقعة، وينفذ ذلك وفقاً للأعراف والحدود التي وضعتها المجموعة واستناداً إلى نمط حركة الودائع التاريخية. بالإضافة لذلك، تتضمن سياسة إدارة السيولة في المجموعة على توقع التدفقات النقدية بعملات رئيسية والأخذ بالاعتبار مستوى الموجودات السائلة الضرورية لمقابلة ذلك، ومراقبة معدلات السيولة لبنود قائمة المركز المالي مقابل المتطلبات النظامية الداخلية والخارجية والمحافظة على خطط تمويل الدين.

(بالآلاف الريالات السعودية)

2020

الموجودات	أقل من 3 أشهر	12 شهراً	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى	16,235,549	-	-	-	31,126,973	47,362,522
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,924,380	6,519,752	11,951,076	-	1,259,634	28,654,842
التمويل، صافي						
متاجرة شركات	14,385,991	9,205,279	11,161,268	2,478,796	-	37,231,334
بيع بالتقسيط	14,550,254	31,842,841	115,670,114	93,416,307	-	255,479,516
مراوحة	1,233,638	2,760,214	4,281,018	11,395,223	-	19,670,093
بطاقات ائتمانية	1,409,529	823,202	1,096,299	2,128	-	3,331,158
الاستثمارات، صافي						
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	239,179	239,179
استثمارات مدرجة بالنكلفة المطفأة	488,781	-	18,408,177	30,220,553	-	49,117,511
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	1,502,525	2,588,595	2,545,864	6,636,984
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	4,291,598	4,291,598
موجودات أخرى، صافي	-	-	-	-	16,809,986	16,809,986
الإجمالي	57,228,122	51,151,288	164,070,477	140,101,602	56,273,234	468,824,723
المطلوبات						
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,208,109	5,459,613	3,648,051	-	448,288	10,764,061
ودائع تحت الطلب	-	-	-	-	327,572,511	327,572,511
ودائع عملاء لأجل	29,729,360	13,278,009	9,913	-	-	43,017,282
حسابات العملاء الأخرى	1,611,253	2,135,266	2,398,659	-	5,896,032	12,041,210
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	17,311,141	17,311,141
إجمالي المطلوبات	32,548,722	20,872,888	6,056,623	-	351,227,972	410,706,205
الفجوة	24,679,400	30,278,400	158,013,854	140,101,602	(294,954,738)	58,118,518

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2-27 مخاطر السيولة (تتمة)

2019					
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	من سنة واحدة إلى 5 سنوات			
		أكثر من خمس سنوات	سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهرًا	أقل من 3 أشهر
الموجودات					
					النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
39,294,099	28,439,099	-	-	-	10,855,000
					مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
32,058,182	-	-	13,988,183	6,575,839	11,494,160
التمويل، صافي					
					متاجرة شركات
41,577,244	-	3,043,561	12,908,065	11,750,437	13,875,181
187,724,001	-	48,621,920	97,755,730	29,194,865	12,151,486
17,228,066	-	5,356,019	3,878,893	4,221,613	3,771,541
3,153,494	-	-	975,171	731,273	1,447,050
استثمارات، صافي					
					استثمار في شركة زميلة
196,235	196,235	-	-	-	-
					استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفاة
42,943,087	-	24,286,155	16,089,945	-	2,566,987
					استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,030,711	1,230,711	-	800,000	-	-
					استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى
1,672,597	1,672,597	-	-	-	-
16,208,860	16,208,860	-	-	-	-
384,086,576	47,747,502	81,307,655	146,395,987	52,474,027	56,161,405
المطلوبات					
					مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,219,604	334,569	-	-	-	1,885,035
284,299,851	284,299,851	-	-	-	-
					ودائع تحت الطلب
22,126,226	-	1,773	450,331	4,578,411	17,095,711
					ودائع عملاء لأجل
5,979,746	-	-	2,337,953	2,072,232	1,569,561
					حسابات العملاء الأخرى
18,269,492	18,269,492	-	-	-	-
					مطلوبات أخرى
332,894,919	302,903,912	1,773	2,788,284	6,650,643	20,550,307
الإجمالي					
51,191,657	(255,156,410)	81,305,882	143,607,703	45,823,384	35,611,098
الفجوة					

يوضح الجدول التالي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر:

2020					
(بآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	من سنة واحدة إلى 5 سنوات			
		أكثر من 5 سنوات	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهرًا	أقل من 3 أشهر
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
10,909,221	454,333	-	3,697,247	5,533,239	1,224,402
382,641,604	333,468,543	-	2,408,574	15,416,547	31,347,940
ودائع العملاء					
17,311,141	17,311,141	-	-	-	-
مطلوبات أخرى					
410,861,966	351,234,017	-	6,105,821	20,949,786	32,572,342
الإجمالي					

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2-27 مخاطر السيولة (تتمة)

(بالآلاف الريالات السعودية)						
2019	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,342,000	-	-	-	334,569	2,676,569
ودائع العملاء	19,293,271	6,891,825	2,821,521	1,773	284,299,851	313,308,241
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	18,269,492	18,269,492
الإجمالي	21,635,271	6,891,825	2,821,521	1,773	302,903,912	334,254,302

تم بيان تواريخ الاستحقاق التراكمية المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (16-ج-1) حول القوائم المالية الموحدة.

3-27 مخاطر السوق

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق. وتنشأ مخاطر السوق عن منتجات مرتبطة بمعدل عمولة ومنتجات بالعملة الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي جميعها يتعرض لتغيرات عامة وخاصة في السوق، وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات العمولة وأسعار الصرف الأجنبي والأسعار المتداولة في السوق.

يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل إدارة الخزينة / وإدارة الائتمان والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهرياً، وتقوم اللجنة ببحث هذه المخاطر والتأكد من مدى ملاءمة مستوياتها.

(أ) مخاطر السوق – عمليات المضاربة

لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة. إن المصرف ملتزم بأحكام الشريعة التي لا تسمح له بإبرام عقود أو أدوات مضاربة مثل التغطية والخيارات والعقود الأجلة والمشتقات.

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية

• مخاطر معدلات الربحية

تمثل مخاطر معدلات الربحية المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربحية السائدة في السوق. لا يوجد لدى المصرف أي تعرض جوهري لأثار التقلبات في مستوى معدلات الربح السائدة في السوق على تدفقاتها النقدية المستقبلية حيث أن جزءاً جوهرياً من الموجودات المالية المدرة للأرباح والمطلوبات التي تحمل الأرباح هي معدلات ثابتة ويتم إدراجها في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً جوهرياً من المطلوبات المالية للمصرف لا تستحق عليها أرباح.

تنشأ مخاطر سعر العملات من احتمالية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح إما على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد وضع مجلس الإدارة حدود لفجوة معدلات العملات لفترات محددة. ويراقب المصرف المراكز يومياً ويستخدم استراتيجيات إدارة الفجوة لضمان المحافظة على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق - العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر معدلات الربحية (تتمة)

يبين الجدول التالي الحساسية المتعلقة بالتغيرات المحتملة المقبولة في معدلات الربح، مع الاحتفاظ بالمتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين الموحدة للمصرف. حساسية الدخل هي تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح على صافي الدخل لمدة سنة واحدة بناءً على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقنتاة لأغراض غير المتاجرة ذات المعدلات العائمة كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019. إن حساسية حقوق المساهمين الموحدة هي نفس حساسية الدخل الموحد حيث لا يملك المصرف موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ذات معدلات ثابتة كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019. ويتم مراقبة وتحليل جميع تعرضات المحفظة المصرفية في تركيزات العملة ويتم الإفصاح عن الحساسيات ذات الصلة بملايين الريالات السعودية.

بملايين الريالات السعودية				2020	العملة
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				الزيادة في نقاط الأساس	
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
229	255	244	255	+25	ريال سعودي
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				النقص في نقاط الأساس	
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
(229)	(255)	(244)	(255)	-25	ريال سعودي
بملايين الريالات السعودية				2019	العملة
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				الزيادة في نقاط الأساس	
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
227	244	235	241	+25	ريال سعودي
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				النقص في نقاط الأساس	
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
(227)	(244)	(235)	(241)	-25	ريال سعودي

تؤثر حركات معدل الربح على حقوق المساهمين الموحدة المفصّل عنها من خلال الأرباح المبقاة، أي الزيادة أو النقص في دخل التمويل والاستثمار.

حساسية العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي:

يدير المصرف آثار التقلبات في معدلات الربحية السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لعدم التطابق في أسعار العمولات، ويتم مراقبتها يوماً من قبل إدارة الخزينة بالمصرف.

يشتمل الجدول أدناه على ملخص لمخاطر معدلات الربحية التي يتعرض لها المصرف، كما يشتمل على الأدوات المالية للمصرف المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية وتاريخ الاستحقاق.

يتعرض المصرف لمخاطر معدلات الربحية نتيجة لعدم التطابق أو لوجوده فجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والبنود خارد قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. يقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر وذلك بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

- مخاطر معدلات الربحية (تتمة)
حساسية العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)
31 ديسمبر 2020

الإجمالي	غير خاضعة لمخاطر معدلات الربحية	بآلاف الريالات السعودية					أقل من 3 أشهر
		أكثر من خمس سنوات	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	من 6 أشهر إلى 12 شهوراً	من 3 أشهر إلى 6 شهوراً	من 3 أشهر إلى 3 شهوراً	
47,362,522	31,126,973	-	-	-	-	16,235,549	
28,654,842	1,259,634	-	11,951,076	2,410,613	2,902,451	10,131,068	
239,179	239,179	-	-	-	-	-	
49,117,511	-	9,210,706	15,545,908	-	2,005,632	22,355,265	
6,636,984	2,545,864	-	1,502,525	-	2,588,595	-	
4,291,598	3,687,266	-	-	-	604,332	-	
37,231,334	-	1,164,626	5,343,271	3,283,366	11,265,923	16,174,148	
255,479,516	-	80,623,057	117,297,161	22,689,661	13,139,501	21,730,136	
19,670,093	-	836,695	282,279	35,286	8,213,185	10,302,648	
3,331,158	-	2,128	1,096,299	548,817	274,410	1,409,504	
16,809,986	16,809,986	-	-	-	-	-	
468,824,723	55,668,902	91,837,212	153,018,519	28,967,743	40,994,029	98,338,318	
10,764,061	448,288	-	2,747,587	649,025	4,891,925	2,027,236	
327,572,511	327,572,511	-	-	-	-	-	
43,017,282	-	-	9,913	4,262,127	9,015,881	29,729,361	
12,041,210	6,145,178	-	-	-	-	5,896,032	
17,311,141	17,311,141	-	-	-	-	-	
410,706,205	351,477,118	-	2,757,500	4,911,152	13,907,806	37,652,629	
58,118,518	(295,808,216)	91,837,211	150,261,019	24,056,591	27,086,223	60,685,690	
58,118,518	(295,808,216)	91,837,211	150,261,019	24,056,591	27,086,223	60,685,690	
391,613	-	934	33,212	134,359	136,217	86,891	
57,726,905	(295,808,216)	91,836,278	150,227,807	23,922,231	26,950,006	60,598,799	
57,726,905	57,726,905	353,535,121	261,698,844	111,471,036	87,548,805	60,598,799	

الموجودات

النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية

الأخرى

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

استثمارات، صافي

استثمار في شركة زمنية

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطواة

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

التعويض، صافي

مناجرة شركات

بيع بالتقسيط

مراجعة

بطاقات ائتمانية

موجودات أخرى

إجمالي الموجودات

المطلوبات

مطلوبات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ودائع العملاء

ودائع عملاء لأجل

حسابات العملاء الأخرى

مطلوبات أخرى

إجمالي المطلوبات

الفجوة

حساسية معدل الربحية – داخل قائمة المركز المالي الموحدة

حساسية معدل الربحية – خارج قائمة المركز المالي الموحدة

إجمالي فجوة حساسية معدل الربحية

الفجوة المترتبة لحساسية معدل الربحية التراكمي



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

- 27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)
3-27 مخاطر السوق (تتمة)
ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)
• مخاطر معدلات الربحية (تتمة)

حسابية العمولات الخاصة بالموجودات والملتوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

31 ديسمبر 2019

(بالآلاف الريالات السعودية)

	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 شهوراً	من 6 أشهر إلى 12 شهراً	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير خاضعة لمخاطر معدلات الربحية
الإجمالي						
39,294,099	10,854,472	-	-	-	-	28,439,627
32,058,182	10,479,978	357,348	6,543,435	14,677,421	-	-
196,235	-	-	-	-	-	196,235
42,943,087	26,001,235	1,252,000	-	-	13,956,318	1,733,534
2,030,711	-	800,000	-	-	-	1,230,711
1,672,597	-	-	-	-	-	1,672,597
41,577,244	-	14,699,701	4,218,431	4,609,125	1,804,996	-
187,724,001	16,244,991	16,132,170	20,059,435	93,604,177	39,656,231	-
17,228,066	18,271,988	5,290,277	23,372	3,217,328	1,098,158	-
3,153,494	7,598,931	243,758	487,515	975,171	-	-
16,208,860	1,447,050	-	-	-	-	16,208,860
384,086,576	90,898,645	38,775,254	31,332,188	117,083,222	56,515,703	49,481,564
2,219,604	1,677,579	-	-	-	-	542,025
284,299,851	-	-	-	-	-	284,299,851
22,126,226	-	3,001,418	1,577,663	444,867	-	-
5,979,746	17,102,278	-	-	-	-	5,979,746
18,269,492	-	-	-	-	-	18,269,492
332,894,919	18,779,857	3,001,418	1,577,663	444,867	-	309,091,114
51,191,657	72,118,788	35,773,836	29,754,525	116,638,355	56,515,703	(259,609,550)
51,191,657	72,118,788	35,773,836	29,754,525	116,638,355	56,515,703	(259,609,550)
335,245	167,512	24,528	70,934	66,574	5,697	-
50,856,412	71,951,276	35,749,308	29,683,591	116,571,781	56,510,006	(259,609,550)
50,856,412	71,951,276	107,700,584	137,384,175	253,955,956	310,465,962	50,856,412



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر العملات الأجنبية

يلخص الجدول أدناه تعرض المصرف لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019 وتركزت مخاطر العملات، ويشتمل الجدول على الأدوات المالية للمصرف المسجلة بقيمتها الدفترية ومصنفة حسب العملة.

(بالآلاف الريالات السعودية)								
2020	درهم إماراتي	ين ياباني	يورو	رينغيت ماليزي	دولار أمريكي	جنيه استرليني	أخرى	الإجمالي
الموجودات								
النقد وما في حكمه	44,180	-	29,595	38,086	350,388	23,183	486,520	971,952
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	55,513	5,940	183,332	399,012	3,524,878	27,772	468,221	4,664,668
تمويل، صافي	-	-	-	4,751,305	7,567,866	-	4,962,823	17,281,994
استثمارات، صافي	-	-	402	1,311,663	5,886,959	-	258,697	7,457,721
موجودات ثابتة	2,421	-	10,392	53,882	473,445	3,282	45,887	589,309
موجودات أخرى، صافي 2	-	-	2,218	52,053	349,542	991	24,635	429,441
إجمالي الموجودات	102,116	5,940	225,939	6,606,001	18,153,078	55,228	6,246,783	31,395,085
المطلوبات								
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	71	-	17,852	298,106	1,473,317	190	(77,328)	1,712,208
ودائع العملاء	16,993	5,203	117,125	5,246,529	6,595,424	50,363	5,345,852	17,377,489
مطلوبات أخرى	5,026	745	130,684	93,769	847,993	7,082	231,059	1,316,358
إجمالي المطلوبات	22,090	5,948	265,661	5,638,404	8,916,734	57,635	5,499,583	20,406,055
صافي	80,026	(8)	(39,722)	967,597	9,236,344	(2,407)	747,200	10,989,030
(بالآلاف الريالات السعودية)								
2019	درهم إماراتي	ين ياباني	يورو	رينغيت ماليزي	دولار أمريكي	جنيه استرليني	أخرى	الإجمالي
الموجودات								
النقد وما في حكمه	34,104	-	31,868	153,650	335,903	21,963	608,879	1,186,367
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	63,357	7,508	197,512	518,468	3,120,698	24,183	102,570	4,034,296
تمويل، صافي	-	-	-	4,846,668	5,531,037	-	4,504,063	14,881,768
استثمارات، صافي	-	-	367	894,904	2,007,106	-	255,369	3,157,746
موجودات ثابتة	2,229	-	9,528	65,199	392,337	1,024	54,232	524,549
موجودات أخرى، صافي	-	-	1,889	171,338	74,963	831	21,534	270,555
إجمالي الموجودات	99,690	7,508	241,164	6,650,227	11,462,044	48,001	5,546,647	24,055,281
المطلوبات								
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	193	-	61,892	129,399	375,153	17	(622,790)	(56,136)
ودائع العملاء	8,861	5,013	114,609	5,429,591	3,153,602	40,639	5,083,655	13,835,970
مطلوبات أخرى	4,369	707	110,713	103,126	740,687	9,023	237,542	1,206,167
إجمالي المطلوبات	13,423	5,720	287,214	5,662,116	4,269,442	49,679	4,698,407	14,986,001
صافي	86,267	1,788	(46,050)	988,111	7,192,602	(1,678)	848,240	9,069,280

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغيير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد وضعت إدارة المصرف حدوداً للمراكز حسب العملات والتي يتم مراقبتها بشكل منتظم لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

يبين الجدول أدناه العملات التي يتعرض المصرف من خلالها لمخاطر جوهريّة كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019 على الموجودات والمطلوبات النقدية المكتتة لأغراض غير المتاجرة والتدفقات النقدية المتوقعة. بحسب التحليل التأثير التغيرات المحتملة المعقولة في أسعار العملات مقابل الريال السعودي، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة للقيمة العادلة لحسابية العملة للموجودات والمطلوبات النقدية المكتتة لأغراض غير المتاجرة) وحقوق الملكية. ويشير التأثير الإيجابي إلى الزيادة المحتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين الموحدة، بينما يشير التأثير السلبي إلى صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

(بالآلاف الريالات السعودية)

تعرض العملة	التغيير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل	التأثير على حقوق الملكية
كما في 31 ديسمبر 2020			
درهم إماراتي	+/-2	1,601	1,601
دولار أمريكي	+/-2	184,727	184,727
يورو	+/-5	(1,986)	(1,986)
روبية هندية	+/-5	4,567	4,567
روبية باكستانية	+/-5	3,518	3,518

(بالآلاف الريالات السعودية)

تعرض العملة	التغيير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل	التأثير على حقوق الملكية
كما في 31 ديسمبر 2019			
درهم إماراتي	+/-2	1,725	1,725
دولار أمريكي	+/-2	143,852	143,852
يورو	+/-5	(2,303)	(2,303)
روبية هندية	+/-5	(227)	(227)
روبية باكستانية	+/-5	249	249

مركز العملات

يقوم المصرف بإدارة التعرض لأثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات لليلة وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يومياً. في نهاية العام، كان لدى المصرف صافي تعرضات جوهريّة بشأن العملات الأجنبية التالية:

2019	2020	
بالآلاف الريالات	بالآلاف الريالات	
السعودية	السعودية	
مركز دائن (مدین)	مركز دائن (مدین)	
7,192,602	9,236,344	دولار أمريكي
1,788	(8)	بن ياباني
(46,050)	(39,722)	يورو
(1,678)	(2,407)	جنيه استرليني
86,267	80,026	درهم إماراتي
988,111	967,597	رينغيت ماليزي
848,240	747,200	أخرى
9,069,280	10,989,030	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

ج) مخاطر الأسعار

يوجد لدى المصرف بعض الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والشامل الآخر. تنشأ مخاطر الأسعار نتيجة للتغيرات في تلك الاستثمارات.

وحيث إن هذه الاستثمارات في عدد محدود من الصناديق الاستثمارية وهي غير هامة بالنسبة لإجمالي المحفظة الاستثمارية، يقوم المصرف بمراقبتها دورياً، ويحدد مخاطر الاحتفاظ بها على أساس التغيرات في الأسعار السائدة بالسوق.

تشتمل الاستثمارات الأخرى على مخاطر متدنية أو معدومة حيث يتم شراء أغلبها لغرض البيع مباشرة، وتتم الاستثمارات فقط في حالة وجود أمر بيع مؤكد، وبالتالي تنطوي على مخاطر متدنية.

• مخاطر أسعار الاسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر الانخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقننة لأغراض غير المتاجرة للمصرف نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

فيما يلي التأثير على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، كما في 31 ديسمبر:

2019		2020		مؤشرات السوق المحلية
التأثير بملايين الريالات السعودية	التغير في سعر الأسهم %	التأثير بملايين الريالات السعودية	التغير في سعر الأسهم %	
+/- 164,824	+/- 10	+/-341,957	+/- 10	أسهم محلية

د) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو أخطاء في أحد الإجراءات الداخلية أو الموظفين أو أنظمة الحاسب أو أحداث خارجية.

إن المخاطر التشغيلية ملازمة لمعظم أنشطة المصرف وتتطلب إتباع نهج متكامل لتحديد وقياس ورصد المخاطر التشغيلية.

تم إنشاء وحدة إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مجموعة إدارة المخاطر والانتمان والتي تسهل إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف، وتسهل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وضع السياسات وتطوير الأنظمة والأدوات والمنهجيات، والإشراف على تنفيذها واستخدامها داخل وحدات العمل وتوفير المراقبة المستمرة والتوجيه في مختلف إدارات المصرف.

إن الإجراءات الأساسية الثلاثة الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف هي التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر وقاعدة البيانات للخسائر التشغيلية، والتنفيذ النهائي لمؤشرات المخاطر الرئيسية التي تم تصميمها لتعمل بطريقة تعزز بعضها بعضاً.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

28- التركيز الجغرافي

(أ) فيما يلي التوزيع حسب المناطق الجغرافية للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة وحسابات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر:

الإجمالي	(بالآلاف الريالات السعودية)					
	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية
47,362,522	-	16,620	-	-	48,505	47,297,397
28,654,842	311,848	997,102	157,458	63,202	16,518,568	10,606,664
37,231,334	-	-	-	393	592	37,230,349
255,479,516	-	1,262,763	-	-	2,947,323	251,269,430
19,670,093	-	3,115,101	-	-	2,381,816	14,173,176
3,331,158	-	147	-	-	6,143	3,324,868
239,179	-	-	-	-	-	239,179
48,699,335	-	676,671	-	1,280,580	1,808,803	44,933,282
7,140,528	-	-	-	-	190,843	6,949,685
4,206,230	-	604,332	-	-	21,309	3,580,589
452,014,737	311,848	6,672,736	157,458	1,344,175	23,923,901	419,604,619
10,764,061	-	258,498	435,859	-	20,448	10,049,256
382,631,004	6,615	8,769,155	452	22,799	8,578,469	365,253,514
393,395,065	6,615	9,027,653	436,311	22,799	8,598,917	375,302,770
19,156,090	347,432	3,773,101	16,508	272,045	1,161,669	13,585,335
10,662,701	-	2,326,111	-	-	-	8,336,590

الموجودات

تقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

التمويل، صافي

مناجرة شركات

بيع بالتقسيط

مراحة

بطاقات ائتمانية

استثمارات، صافي

استثمار في شركة زرمية

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

إجمالي الموجودات

المطلوبات

مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ودائع العملاء

إجمالي المطلوبات

التعهدات والالتزامات المحتملة

مخاطر الائتمان (مبنية بالمعدل الائتماني لها)



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

28- التركيز الجغرافي (تتمة)

2019

(بالآلاف الريالات السعودية)

الإجمالي	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط					السعودية العربية
	دول أخرى	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	
39,294,099	-	18,554	-	-	69,209	39,206,336
32,058,182	767,093	845,040	151,310	2,358,919	19,134,342	8,801,478
41,577,244	-	-	-	520,303	1,098,898	39,958,043
187,724,001	-	1,241,396	-	-	2,300,310	184,182,295
17,228,066	-	2,852,594	-	-	2,131,177	12,244,295
3,153,494	-	-	-	-	6,993	3,146,501
196,235	-	-	-	-	-	196,235
42,943,087	-	536,625	-	-	592,232	41,814,230
2,030,711	-	-	-	367	13,042	2,017,302
1,672,597	-	-	-	-	21,274	1,651,323
367,877,716	767,093	5,993,069	151,310	2,879,589	26,465,805	331,620,850
2,219,604	-	25,921	384,922	-	470,707	1,338,054
312,405,824	18,120	6,929,758	4,544	17,726	6,865,823	298,569,853
314,625,428	18,120	6,955,679	389,466	17,726	7,336,530	299,907,907
17,825,198	121,058	421,820	94,220	99,182	633,737	16,455,181
11,636,094	-	1,908,182	-	-	-	9,727,912

الموجودات

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي السعودي والبنوك المركزية الأخرى

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

التحويل، صافي

متاجرة شركات

بيع بالتقسيط

مراوحة

بطاقات ائتمانية

الاستثمارات، صافي

استثمار في شركة زميلة

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

إجمالي الموجودات

المطلوبات

مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ودائع العملاء

إجمالي المطلوبات

التعهدات والالتزامات المحتملة

مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني لها)

مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني لها)

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

28- التركيز الجغرافي (تتمة)

ب) فيما يلي التوزيع الجغرافي لتركزات التمويل غير العامل ومخصص الانخفاض في قيمة التمويل كما في 31 ديسمبر:

2020				غير عامل
(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
1,690,865	37,929	5,423	1,647,511	متاجرة شركات
728,401	11,900	25,559	690,942	بيع بالتقسيط
-	-	-	-	مراوحة
25,848	-	-	25,848	بطاقات ائتمانية
(2,995,894)	(53,744)	(12,570)	(2,929,580)	مخصص انخفاض قيمة التمويل
(4,398,923)	(46,822)	(62,293)	(4,289,808)	متاجرة شركات
(55,734)	-	-	(55,734)	بيع بالتقسيط
(20,805)	-	-	(20,805)	مراوحة
				بطاقات ائتمانية
2019				غير عامل
(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	المملكة العربية السعودية	
1,687,074	38,970	5,420	1,642,684	متاجرة شركات
581,977	18,412	24,736	538,829	بيع بالتقسيط
-	-	-	-	مراوحة
47,742	-	-	47,742	بطاقات ائتمانية
(1,305,855)	(19,427)	(1,088)	(1,285,340)	مخصص انخفاض قيمة التمويل
(530,391)	(497)	(7,734)	(522,160)	متاجرة شركات
(155,545)	(10,751)	-	(144,794)	بيع بالتقسيط
(9,370)	(287)	-	(9,083)	مراوحة
				بطاقات ائتمانية

انظر الايضاح (7- أ1) بخصوص التمويل العامل.

29- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

يستخدم المصرف التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

- المستوى 1: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (أي بدون تعديل أو إضافات).
 - المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.
 - المستوى 3: طرق تقييم لا تستند أي من مدخلاتها الهامة إلى بيانات قابلة للملاحظة في السوق.
- القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل ما أو الذي يتم دفعه لتسوية التزام في معاملة نظامية بين المتعاملين في السوق بتاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن العملية تمت إما:
- في سوق رئيسية متاحة للموجودات أو المطلوبات، أو
 - في حال عدم وجود سوق رئيسية، في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات أو المطلوبات.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

29- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

القيم الدفترية و القيمة العادلة:

يبين الجدول التالي القيمة الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر، بما في ذلك مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح (2-د) (2)). ولا يشتمل على معلومات عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة وذلك إذا كانت القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة بصورة معقولة.

2020				
القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة				
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - صناديق استثمارية	2,545,864	-	2,291,749	254,115
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الأخر	3,687,266	3,662,877	-	24,389
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,588,595	-	2,588,595	-
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	604,332	-	604,332	-
منتجات مهيكلة	1,502,525	-	-	1,502,525
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	28,654,842	-	-	29,128,159
استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-
- مراوحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي السعودي	22,904,021	-	-	23,226,882
- صكوك	25,240,452	24,143,625	-	2,012,090
- منتجات مهيكلة	1,000,000	-	-	1,048,310
إجمالي التمويل	323,183,457	-	-	331,028,641
الإجمالي	411,911,354	3,662,877	29,628,301	388,225,111
المطلوبات المالية				
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,764,061	-	-	10,909,221
ودائع العملاء	382,631,003	-	-	382,641,604
الإجمالي	393,395,064	-	-	393,550,825

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

29- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

القيم الدفترية والقيمة العادلة (تتمة):

2019				
(بالآلاف الريالات السعودية)				
المستوى	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي	القيمة الدفترية
الموجودات المالية				
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة				
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
-	-	-	1,230,711	1,230,711
- صناديق استثمارية				
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة				
-	-	24,355	1,672,598	1,672,597
من خلال الدخل الشامل الأخر				
-	-	800,000	800,000	800,000
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
-	-	32,300,842	32,300,842	32,058,182
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة				
- مرابحة لدى الحكومة السعودية والبنك المركزي				
-	-	25,268,177	25,268,177	24,991,978
السعودي				
-	-	18,357,588	18,171,963	17,973,379
- صكوك				
-	-	275,942,492	275,942,492	256,702,401
إجمالي التمويل				
-	-	355,572,408	352,507,829	335,429,248
الإجمالي				
المطلوبات المالية				
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
-	-	2,219,642	2,219,642	2,219,604
ودائع العملاء				
-	-	312,405,823	312,405,823	312,405,823
الإجمالي				
-	-	314,625,465	314,625,465	314,625,427

تشتمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المصنفة ضمن المستوى الثاني على صناديق الاستثمار التي تحدد قيمتها العادلة على أساس آخر صافي قيمة موجودات معلن عنه بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

تمثل الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى الثالث التي تقاس بالقيمة العادلة استثمارات مسجلة بالتكلفة. إن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات تقارب قيمتها العادلة.

تم تقييم إجمالي التمويل المصنف بالمستوى الثالث باستخدام طريقة التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدل الديون بين البنوك ذات الصلة (سايبور) كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019. تم تقييم الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة، والمطلوبات إلى/ من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام طريقة التدفقات النقدية الفعلية المخصومة بمعدل الديون بين البنوك ذات الصلة (سايبور)/ معدل المرابحة لدى البنك المركزي السعودي كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019.

قد تختلف القيمة التي تم الحصول عليها من نماذج التقييم ذات الصلة عن سعر المعاملة لأداة مالية. وبالنسبة للفرق بين سعر المعاملة والقيمة التي تم الحصول عليها وفقاً لنماذج التقييم ويشار إليها عادة باسم "ريخ وخسارة اليوم الأول"، فإما يتم إطفائه على مدى عمر الصفقة أو تأجيله حتى يمكن تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام بيانات يمكن ملاحظتها في السوق، أو تتحقق من خلال الاستبعاد. ويتم إثبات التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة بدون عكس قيد مكاسب أو خسائر اليوم الواحد المؤجلة.

خلال السنة الحالية، لم يتم تحويل أية موجودات/ مطلوبات مالية بين المستوى الأول و/ أو المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

30- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتعامل المصرف خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذوي علاقة، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للضوابط المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. وفيما يلي بيان طبيعة وأرصدة تلك المعاملات كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
		الأطراف ذوي العلاقة
		أعضاء مجلس الإدارة
67,680	59,321	متاجرة شركات
20	-	التزامات محتملة (*)
320,085	242,323	حسابات جارية
		شركات ومؤسسات بكفالة أعضاء في مجلس الإدارة
		متاجرة شركات
7,244,210	10,222,874	التزامات محتملة (*)
877,158	3,664,052	
		شركة زميلة
		مساهمات مدينة
142,152	321,512	مبالغ مستحقة الدفع لقاء مطالبات
194,312	169,437	أرصدة البنوك
332,713	188,276	

* = بنود خارج قائمة المركز المالي.

فيما يلي الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
135,422	32,141	دخل من التمويل والموجودات المالية الأخرى
79,316	72,689	أتعاب مضاربة
4,297	795	رواتب و مزايا موظفين (تذاكر طيران)
5,521	6,826	إيجارات ومصاريف مباني
861,880	721,077	اشتراكات - وثائق تأمين مكتتبة
662,212	440,395	المطالبات المتكبدة ومبلغ عنها خلال السنة
615,901	465,270	المطالبات المدفوعة
6,140	6,009	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي بيان مبالغ التعويضات المسجلة لصالح أو مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
99,533	107,097	مزايا قصيرة الأجل
10,669	10,687	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الأشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المصرف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

31- أموال المضاربة

تتكون أموال المضاربة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
23,255,708	29,216,806	مضاربات واستثمارات العملاء
23,255,708	29,216,806	الإجمالي

تمثل المضاربة والاستثمارات والاستثمارات محافظ استثمارية لعملاء تدار بواسطة شركة الراجحي المالية، وتعتبر بنود خارج قائمة المركز المالي، وتماشياً مع السياسات المحاسبية للمجموعة، لا يتم إدراج هذه الأرصدة في القوائم المالية الموحدة لأنها محتفظ بها من قبل المجموعة على سبيل الأمانة.

32- العمولة الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

فيما يلي حركة حساب الأعمال الخيرية المدرج رصيده ضمن المطلوبات الأخرى (انظر إيضاح 13) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
56,350	10,994	الرصيد في بداية السنة
52,691	11,745	إضافات خلال السنة
(98,047)	(13,854)	المدفوع خلال السنة
10,994	8,885	الرصيد في نهاية السنة

33- خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها، وقامت المجموعة بإنشاء عدة صناديق مضاربة في مجالات استثمارية مختلفة، وتقوم إدارة الاستثمار لدى المصرف بإدارة تلك الصناديق كما يتم استثمار جزء من أموالها بالمشاركة مع المجموعة، كما تقوم المجموعة بتقديم خدمات إدارة الاستثمار لعملائها من خلال شركتها التابعة والتي تتضمن إدارة صناديق بإجمالي موجودات قدرها 50,220 مليون ريال سعودي (2019: 42,084 مليون ريال سعودي). لا يوجد للمجموعة سيطرة على الصناديق الاستثمارية ولا تمارس عليها تأثيراً هاماً ليتم اعتبارها شركات زميلة/ تابعة. ولا يتم إدراج القوائم المالية لصناديق الاستثمار ضمن قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة. وتدرج حصة استثمارات المجموعة في هذه الصناديق ضمن الاستثمارات، ويتم الإفصاح عنها ضمن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وقد بلغ رصيد المبالغ المستثمرة من قبل المجموعة في تلك الصناديق الاستثمارية 1.166 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 981 مليون ريال سعودي).

34- كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعه من قبل البنك المركزي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي من قبل إدارة المصرف، وتتطلب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تعادل أو تزيد عن 8٪.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

34- كفاية رأس المال (تتمة)

يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأسماله باستخدام المعدلات المحددة من قبل البنك المركزي السعودي، وتقيس هذه المعدلات مدى كفاية رأس المال بمقارنة رأس المال المؤهل للمصرف مع قائمة المركز المالي الموحدة، والتعهدات والالتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية كما في 31 ديسمبر 2020 و 2019.

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
234,299,968	280,373,990	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة بالمخاطر
30,784,119	33,318,660	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة بالمخاطر
7,236,637	9,316,353	مخاطر السوق للموجودات المرجحة بالمخاطر
272,320,724	323,009,003	إجمالي الركيزة الأولى – للموجودات المرجحة بالمخاطر

(بآلاف الريالات السعودية)		
2019	2020	
51,191,657	58,118,518	رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
2,928,750	3,504,675	رأس المال المساند (الشريحة 2)
54,120,407	61,623,193	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند

نسبة كفاية رأس المال (%)		
18.80%	17.99%	نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
19.87%	19.08%	نسبة رأس المال الأساسي والمساند (الشريحة 1 + الشريحة 2)

35- الأدوات المالية المشتقة

يلخص الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية. إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعكس مخاطر الائتماني التي يتعرض لها المصرف والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق							
أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	إجمالي القيمة الاسمية خلال 3 أشهر (بآلاف الريالات السعودية)	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	الأدوات المالية المشتقة 31 ديسمبر 2020	
3,689,019	5,438,733	-	9,127,752	(22,157)	30,460	المقتناة لأغراض المتاجرة:	
-	-	567,006	786,539	(1,889)	2,151	مقايضات أسعار العمولات	
			1,353,546			عقود الصرف الأجنبي الأجلة	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

36- المعايير الصادرة وغير السارية المفعول بعد

تم أدناه الإفصاح عن المعايير والتفسيرات الجديدة الصادرة وغير السارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. وتقوم المجموعة حالياً بدراسة أثر هذه المعايير على القوائم المالية المستقبلية وتعترم تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة، إذ ينطبق ذلك، عند سريانها:

- المعيار الدولي للتقرير المالي 17 - عقود التأمين.
- الإشارة إلى الإطار المفاهيمي - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3
- الممتلكات والألات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16

المعيار الدولي للتقرير المالي 17 - عقود التأمين
في شهر مايو 2017، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي (17) "عقود التأمين"، معيار محاسبة جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات والقياس والعرض والإفصاح، سيحل هذا المعيار عند سريانه محل المعيار الدولي للتقرير المالي (4) - عقود التأمين، الذي صدر في عام 2005، ويسري المعيار الدولي للتقرير المالي (17) على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بصرف النظر عن نوع المنشآت التي تقوم بإصداره، وبعض الضمانات والأدوات المالية التي يتم فيها الاشتراك بصورة اختيارية.

سوف تطبق استثناءات قليلة على نطاق ضيق. يتمثل الهدف العام من المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في تقديم نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر نفعاً وتوافقاً لشركات التأمين. وعلى عكس المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقرير المالي (4)، التي تستند إلى حد كبير إلى أقدمية السياسات المحاسبية المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي للتقرير المالي (17) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي كافة الجوانب المحاسبية ذات العلاقة. يتمثل جوهر المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في النموذج العام، الذي يتم استكماله عن طريق:

- التكييف المحدد للعقود ذات خصائص الاشتراك المباشر (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- الطريقة المبسطة (طريقة توزيع الأقساط) بصورة أساسية للعقود قصيرة المدة.

يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، ويتعين تقديم أرقام المقارنة، ويسمح بالتطبيق المبكر له إذا ما تم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (9) والمعيار الدولي للتقرير المالي (15) في أو قبل تاريخ تطبيق المنشأة أولاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (17). ومن المتوقع ألا يؤثر هذا المعيار بشكل جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

الإشارة إلى الإطار المفاهيمي - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3
في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3: "عمليات تجميع الأعمال" - الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض القوائم المالية، الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادر في مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف المجلس أيضاً استثناءً لمبدأ الإثبات الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 لتجنب إصدار مكاسب أو خسائر اليوم الثاني المحتملة التي تنشأ عن المطلوبات والالتزامات المحتملة التي ستكون ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 أو التفسير 21 الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية - الرسوم، إذا تم تكديدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 والمتعلقة بالموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد القوائم المالية وعرضها.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

36- المعايير الصادرة وغير السارية المفعول بعد (تتمة)

الممتلكات والألات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الممتلكات والألات والمعدات - المتحصلات قبل الاستخدام المقصود"، والذي يحظر على المنشآت الخضم - من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والألات والمعدات - أي عائدات من بيع البنود المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة لتأهيله للعمل على النحو الذي تريده الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات المتحصلات من بيع هذه البنود، والتكاليف المتعلقة بإنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022 أو بعد ذلك التاريخ، ويجب تطبيقها بأثر رجعي على بنود الممتلكات والألات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديلات لأول مرة. ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أي أثر جوهري على المجموعة.

37- الزكاة

يطبق المصرف الزكاة وفقاً لأنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل. يتم تحميل مصروف الزكاة على قائمة الدخل الموحدة. ولا يتم احتساب الزكاة كضريبة دخل، وبالتالي لا يتم احتساب ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة.

38- تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) وبرامج البنك المركزي السعودي

لا تزال جائحة كوفيد-19 مستمرة في تعطيل الأسواق العالمية، حيث بدأت تشهد العديد من المناطق الجغرافية "موجة ثانية" من الإصابات وذلك على الرغم من أنها كانت قد سيطرت سابقاً على تفشي الوباء من خلال اجراءات احترازية صارمة مثل فرض القيود على السفر وعمليات الإغلاق وقواعد التباعد الاجتماعي الصارمة. ومع ذلك، تمكنت حكومة المملكة العربية السعودية ("الحكومة") من السيطرة بنجاح على تفشي الوباء حتى الآن، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الاجراءات غير المسبوقة والفعالة التي اتخذتها الحكومة، وقد قامت الحكومة بعد ذلك بإنهاء عمليات الإغلاق وبدأت في اتخاذ تدابير مرحلية للرجوع الى الوضع الطبيعي.

وقد تم مؤخراً تطوير عدد من لقاحات كوفيد-19 واعتمادها للتوزيع الشامل من قبل مختلف الحكومات في جميع أنحاء العالم. وافقت الحكومة أيضاً على لقاح متاح حالياً للعاملين في مجال الرعاية الصحية وبعض الفئات الأخرى وسيكون متاحاً للجمهور بشكل عام خلال عام 2021. على الرغم من وجود بعض الشكوك حول لقاح كوفيد-19 مثل مقدار المدة التي تستمر فيها المناعة، وما إذا كان اللقاح سيمنع انتقال العدوى أم لا، وغير ذلك؛ لكن نتائج الاختبار أظهرت معدلات نجاح عالية بشكل استثنائي. وعليه، لا تزال المجموعة تدرك حجم التحديات التي فرضها كوفيد-19 على الاقتصاد الجزئي والكلبي، والتي يمكن لمس الآثار الناتجة عنها لبعض الوقت، وتقوم المجموعة عن كثب بمراقبة تعرضاتها للمخاطر على مستوى أكثر دقة. قامت المجموعة بإجراء تقديرات محاسبية مختلفة في هذه القوائم المالية بناءً على توقعات الظروف الاقتصادية التي تعكس التوقعات والافتراضات كما في 31 ديسمبر 2020 حول الأحداث المستقبلية التي تعتقد المجموعة أنها معقولة في ظل هذه الظروف. هناك درجة كبيرة من الأحكام المتضمنة في إعداد هذه التقديرات. كما أن الافتراضات المعنية تخضع أيضاً للشكوك التي غالباً ما تكون خارج سيطرة المجموعة. وعليه، من المحتمل أن تختلف الأوضاع الاقتصادية الفعلية عن تلك التوقعات نظراً لأن الأحداث المتوقعة في كثير من الأحيان لا تحدث كما هو متوقع، وقد تؤثر هذه الاختلافات بشكل كبير على التقديرات المحاسبية المدرجة في هذه القوائم المالية.

استجابة لتأثيرات كوفيد-19، تم تقديم برامج دعم مختلفة للعملاء إما طوعية من قبل المصرف أو على حساب مبادرات البنك المركزي السعودي، مثل العملاء المؤهلين بموجب برنامج الدفعات المؤجلة. لا يعتبر المصرف ممارسة خيار التأجيل من قبل العميل، في حد ذاته، على أنه يؤدي إلى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، ونتيجة لذلك تم تحديد التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة لهؤلاء العملاء بناءً على المراحل الحالية الخاصة بهم. لكن كجزء من عملية تقييم الائتمان الخاصة بالمصرف، وخاصة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الحالي نتيجة مضاعفات الإغلاق، حصل المصرف على مزيد من المعلومات من العملاء لفهم مركزهم المالي وقدرتهم على السداد. وفي حال وجود مؤشرات على ملاحظة تدهور جوهري، يتم تعديل التصنيفات الائتمانية للعملاء، ومن ثم مراحل التعرض للمخاطر، حيثما ينطبق ذلك.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

38- تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) وبرامج البنك المركزي السعودي (تتمة)

برنامج دعم تمويل القطاع الخاص

لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، قام البنك المركزي السعودي بإطلاق برنامج لدعم تمويل القطاع الخاص في مارس 2020 وذلك بتقديم الدعم اللازم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف البنك المركزي السعودي من خلال التعميم رقم 381000064902 وتاريخه 16 جمادى الآخر 1438 هـ. يتكون هذا البرنامج بشكل أساسي من الآتي:

- برنامج تأجيل الدفعات؛
- برنامج تمويل الإقراض؛
- برنامج دعم ضمانات التسهيلات؛ و
- برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية.

كجزء من برنامج تأجيل الدفعات الذي أطلقه البنك المركزي السعودي، تعين على البنك تأجيل الأقساط لمدة تسعة أشهر (أعقب التأجيل الأصلي لمدة ستة أشهر تمديد آخر لمدة ثلاثة أشهر) على تسهيلات التمويل الممنوحة للشركات المؤهلة كمنشآت متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم. وتم اعتبار إعفاءات تأجيل سداد الأقساط المستحقة بمثابة دعم للسيولة قصيرة الأجل لمواجهة المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية المحتملة للمتمول. وقد قام المصرف بتفعيل إعفاءات تأجيل السداد وذلك بتأجيل الأقساط المستحقة السداد خلال الفترة من 14 مارس 2020 حتى 14 سبتمبر 2020 لمدة ستة أشهر، وتأجيل الأقساط المستحقة السداد خلال الفترة من 15 سبتمبر 2020 حتى 14 ديسمبر 2020 لمدة ثلاثة أشهر دون زيادة في فترة التسهيلات.

تم تقييم الأثر المحاسبي لهذه التغييرات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية وتمت معالجتها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 باعتبارها تعديلاً في شروط الاتفاقية. وقد نتج عن ذلك عرض خسائر التعديل كجزء من صافي دخل التمويل.

إضافة إلى ما ورد أعلاه، قام البنك المركزي السعودي في 8 ديسمبر 2020 بتمديد برنامج تأجيل الدفعات حتى 31 مارس 2021. وقد قام المصرف بتفعيل إعفاءات تأجيل السداد وذلك بتأجيل الأقساط المستحقة السداد خلال الفترة من 15 ديسمبر 2020 حتى 31 مارس 2021 دون زيادة في فترة التسهيلات. تم تقييم الأثر المحاسبي لهذه التغييرات في ضوء التسهيلات الائتمانية وتمت معالجتها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 كتعديل في شروط الاتفاقية. وقد نتج عن ذلك إثبات المصرف لخسارة تعديل إضافية قدرها 49.6 مليون ريال سعودي.

نتيجة للبرنامج المذكور أعلاه والتمديدات ذات الصلة، قام المصرف بتأجيل دفعات أقساط قدرها 3.34 مليار ريال سعودي على محفظة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وعليه، قام إثبات إجمالي خسائر تعديل قدرها 165.5 مليون ريال سعودي خلال السنة. بلغ إجمالي التعرضات لهؤلاء العملاء 5.45 مليار ريال سعودي كما في نهاية السنة.

اعتبر المصرف عموماً تأجيل دفعات الأقساط في ترتيبات الصعوبات المالية كمؤشر على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، لكن تأجيل دفعات الأقساط بموجب حزم الدعم الحالية المتعلقة بكوفيد-19 لم يتم اعتبارها بشكل منفصل كمؤشر على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

يوصل المصرف مراقبة محافظ التمويل عن كثب وإعادة تقييم مستويات المخصصات مع تطور الوضع المتعلق بكوفيد-19؛ ومع ذلك، قامت الإدارة بإثبات مبلغ 608 مليون ريال سعودي من التغطيات لتعكس المزيد من التدهور المحتمل للائتمان.

قام المصرف بتسجيل إجمالي خسائر ائتمانية متوقعة إضافية قدرها 437.5 مليون ريال سعودي لمحفظة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يبلغ إجمالي تعرضها 3.96 مليار ريال سعودي.

وفي حال انتقال رصيد حزم الدعم المتعلق بكوفيد-19 في المرحلة 1 إلى المرحلة 2، فسيتم توفير مخصصات إضافية لخسائر الائتمان المتوقعة خلال عام 2021 بناءً على تقييم مستوى التسهيلات الائتمانية والقدرة على سداد المبالغ المستحقة بعد انتهاء فترة التأجيل.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و 2019

38- تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) وبرامج البنك المركزي السعودي (تتمة)

ولتعويض كافة التكاليف ذات العلاقة التي يتوقع أن يتكبدها المصرف بموجب برامج البنك المركزي السعودي والجهات الحكومية الأخرى، استلم المصرف إجمالي ودائع بدون عمولة قدرها 3.65 مليار ريال سعودي على عدد دفعات من البنك المركزي السعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وبتواريخ استحقاق مختلفة. تبين للإدارة، بناءً على المراسلات الواردة من البنك المركزي السعودي، أن هذه الودائع بدون عمولة تتعلق في الأساس بالتعويض عن خسائر التعديل المتكبدة نتيجة تأجيل دفعات الأقساط. تمت المحاسبة عن المنفعة من التمويل المقدم على شكل إعانة وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المنح الحكومية. بتاريخ 30 ديسمبر 2020، قام البنك المركزي السعودي بتمديد استحقاق مبلغ 3.32 مليار ريال سعودي من الودائع المذكورة أعلاه لمدة 21 شهراً إضافية من تواريخ الاستحقاق الأصلية. وقد نتج عن هذه الوديعة إجمالي دخل قدره 350.5 مليون ريال سعودي، تم إثبات مبلغ 165.5 مليون ريال سعودي منه في قائمة الدخل، وتأجيل إثبات مبلغ قدره 185 مليون ريال سعودي. قامت الإدارة بممارسة بعض الأحكام عند إثبات وقياس دخل المنحة هذه. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، تم تحميل قائمة الدخل الموحدة بمبلغ 22.9 مليون ريال مرتبطة بإطفاء دخل اليوم الواحد المثبت مسبقاً.

وكما في 31 ديسمبر 2020، لم يشترك المصرف بعد في برامج تمويل الإقراض [و/ أو] ضمانات التمويل للبنك المركزي السعودي.

علاوة على ذلك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قام المصرف بإثبات تعويض من البنك المركزي السعودي نظير رسوم عمليات نقاط البيع وخدمات التجارة الإلكترونية قدره 89 مليون ريال سعودي.

دعم السيولة من قبل البنك المركزي السعودي للقطاع المصرفي السعودي بمبلغ 50 مليار ريال سعودي

تمشيا مع صلاحيات الاستقرار النقدي والمالي، قام البنك المركزي السعودي بضخ خمسين مليار ريال سعودي من أجل:

- تعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتمكينه من مواصلة دوره في تقديم تسهيلات الائتمان لشركات القطاع الخاص؛
- إعادة جدولة تسهيلات الائتمان الحالية دون تكبد أي أتعاب إضافية؛
- دعم الخطط القائمة بهدف الحفاظ على مستويات التوظيف في القطاع الخاص؛
- الإعفاء من بعض رسوم الخدمات المصرفية التي تم التنازل عنها للعملاء.

في هذا الصدد، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، استلم المصرف وديعة بدون عمولة قدرها 5.2 مليار ريال سعودي تستحق خلال سنة واحدة. تبين للإدارة، بناءً على المراسلات الواردة من البنك المركزي السعودي، أن هذه المنحة الحكومية تتعلق في الأساس بدعم السيولة. تمت المحاسبة عن المنفعة من معدل التمويل المقدم على شكل إعانة وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المنح الحكومية. وقد نتج عن هذه الوديعة إجمالي دخل مؤجل قدره 56.9 مليون ريال سعودي.

مبادرة البنك لدعم قطاع الرعاية الصحية

تقديراً للجهود الكبيرة التي يبذلها موظفو الرعاية الصحية لحماية صحة المواطنين والمقيمين في مواجهة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، قرر المصرف طوعاً تأجيل دفعات الأقساط لجميع العاملين في مجال الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص، الذين لديهم تسهيلات ائتمان لدى المصرف وذلك لفترة ثلاثة أشهر. وقد نتج عن ذلك قيام المصرف بإثبات خسارة تعديل اليوم الواحد بمبلغ 243.7 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وتم عرضها كجزء من صافي دخل التمويل. تم إثبات مبلغ قدره 58.5 مليون ريال سعودي في قائمة الدخل عند إطفاء خسارة التعديل هذه خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

39- اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية الموحدة

تم اعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 جمادى الثاني 1442 هـ (الموافق 8 فبراير 2021).



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ("المصرف") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2019 و قائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر يعادل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (ويشار إليها جميعاً بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعترادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
الموافقين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بالحصول على فهم لإجراءات الإدارة لتحديد الانخفاض في قيمة التمويل طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، ونموذج التصنيف الداخلي بالمجموعة، وسياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالمجموعة ومنهجية تقويم خسارة الائتمان المتوقعة.</p> <p>قمنا بمقارنة سياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالمجموعة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي 9.</p> <p>قمنا بتقويم تصميم وتطبيق واختبار فعالية الإجراءات الرقابية على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عملية التقويم بما في ذلك الحوكمة المتعلقة بمراقبة النماذج، واعتماد الافتراضات الأساسية. - تصنيف الجهات المقترضة إلى مراحل مختلفة والتحديد المنتظم للزيادة الجوهرية في خسائر مخاطر الائتمان، وتحديد التعثر / التعرضات المنخفضة بشكل فردي، و - تكامل إدخال البيانات في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>قمنا بتقويم الضوابط الموضوعية من قبل المجموعة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد التعرضات المنخفضة/ المتعثرة، وتصنيفها إلى مختلف المراحل.</p> <p>فيا يتعلق بعينه من العملاء، قمنا بتقويم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - درجات التصنيف الداخلي المحدده من قبل الإدارة بناء على نموذج التصنيف الداخلي بالمجموعة، ودرجات التصنيف هذه بما يتفق مع تلك المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. - عملية التصنيف إلى مراحل طبقاً لما حددته الإدارة، و - عمليات احتساب الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة <p>قمنا بتقويم مدى معقولية الافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك الافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p>	<p>الانخفاض في قيمة التمويل</p> <p>كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ إجمالي التمويل للمجموعة 256.702.4 مليون ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص انخفاض ائتمان بمبلغ 7.019.6 مليون ريال سعودي.</p> <p>لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة التمويل أمر مراجعة رئيسي لأن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب من الإدارة تبني أحكاماً هامة وأن لذلك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تشمل النواحي الرئيسية للأحكام على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنيف القروض ضمن المراحل 1 أو 2 أو 3 على أساس تحديد: <ul style="list-style-type: none"> (أ) التعرضات التي تشمل على زيادة جوهرية هامة في مخاطر الائتمان منذ نشوئها، و (ب) التعرضات المنخفضة بشكل فردي/ المتعثره. - الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من أجل تحديد احتمال التعثر عن السداد، والخسائر عند التعثر عن السداد والتعرض عند التعثر عن السداد، ويشمل ذلك، ولا يقتصر، تقويم الوضع المالي للطرف الأخر، والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية. - الحاجة إلى تطبيق طرق إضافية لإظهار العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يعكسها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. - الإفصاحات المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي 9، والإفصاحات الإضافية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي 7.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)
الموقرين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

كيف تناولت مراجعتنا أمر المراجعة الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي
<p>في الحالات التي استخدمت فيها الإدارة طرق إضافية، قمنا بتقويم مدى ملائمة تلك الطرق الإضافية.</p> <p>قمنا باختبار مدى اكتمال البيانات المتعلقة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2019.</p> <p>قمنا بتكليف أخصائيين، عندما يكون ذلك ملائماً، لمساعدتنا في مراجعة عمليات احتساب النماذج.</p> <p>قمنا بتقويم الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة)</p> <p>يرجى الرجوع إلى 2 (د) 1 بخصوص الأحكام والتفسيرات والافتراضات المحاسبية الهامة والإيضاح 2-7 والذي يتضمن الإفصاح عن الانخفاض في قيمة التمويل، والإيضاح 1-27 (أ) بخصوص تفاصيل جودة الائتمان والافتراضات الأساسية والعوامل التي تم أخذها بالحسبان عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.</p>



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)
المؤقرين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام 2019

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي لعام 2019، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود تحريف جوهري، فإنه يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملانم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
المؤقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تنمة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تنمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سنكتشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قلنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلّق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلّق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظّل المسؤولون الوحيدين عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.



كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)
المؤقرين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناء على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المجموعة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 92876
الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

د. عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني
ترخيص رقم 348

إرنست ويونغ

ص.ب 2732
الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم 366

25 جمادى الآخرة 1441 هـ
(19 فبراير 2020)



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018

(آلاف الريالات السعودية)			
2018 (معدلة - إيضاح 37)	2019	إيضاحات	الموجودات
			نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ("المؤسسة") والبنوك المركزية الأخرى
43,246,043	39,294,099	4	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
32,387,760	32,058,182	5	استثمارات، صافي
43,062,565	46,842,630	6	تمويل، صافي
231,758,206	249,682,805	7	ممتلكات ومعدات، صافي
8,649,435	10,407,247	8	استثمارات عقارية، صافي
1,297,590	1,383,849	9	موجودات أخرى، صافي
3,629,245	4,417,764	10	إجمالي الموجودات
<u>364,030,844</u>	<u>384,086,576</u>		
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
7,289,624	2,219,604	11	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
293,909,125	312,405,823	12	ودائع العملاء
14,526,229	18,269,492	13	مطلوبات أخرى
<u>315,724,978</u>	<u>332,894,919</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
16,250,000	25,000,000	14	رأس المال
16,250,000	21,789,632	15	احتياطي نظامي
(349,555)	(216,041)	15	احتياطيات أخرى
12,499,171	868,066		أرباح منقاة
3,656,250	3,750,000	23	أرباح مقترح توزيعها
<u>48,305,866</u>	<u>51,191,657</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>364,030,844</u>	<u>384,086,576</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (38) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي



الرئيس التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

قائمة الدخل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

(آلاف الريالات السعودية)			
2018 (معدلة - إيضاح 37)	2019	إيضاحات	
			الدخل
14,993,709	16,962,583	17	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(506,724)	(534,860)	17	عائد للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية على استثمارات لأجل
14,486,985	16,427,723	17	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
1,867,034	1,987,367	18	دخل من الخدمات المصرفية، صافي
755,804	774,096		دخل من صرف العملات - صافي
209,695	295,278	19	دخل العمليات الأخرى، صافي
17,319,518	19,484,464		إجمالي دخل العمليات
			المصاريف
2,809,449	2,794,046	20	رواتب ومزايا الموظفين
314,567	-		إيجارات ومصاريف متعلقة بالمباني
603,136	1,059,582	8	إستهلاك وإطفاء
1,925,518	2,532,213	21	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
5,652,670	6,385,841		إجمالي مصاريف العمليات قبل خصص الانخفاض
1,530,946	1,772,265	7	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل وفي الموجودات المالية الأخرى، صافي
7,183,616	8,158,106		إجمالي مصاريف العمليات
10,135,902	11,326,358		الدخل قبل الزكاة
(6,367,949)	(1,167,831)	37 و 2	زكاة
3,767,953	10,158,527		صافي الدخل للسنة
1,51	4,06	37 و 22	ربحية السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (38) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

مدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

(آلاف الريالات السعودية)			
2018 (معدلة - إيضاح 37)	2019	إيضاحات	
3,767,953	10,158,527		صافي دخل السنة
			الدخل الشامل الآخر
			ينود لا يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
(49,798)	178,773	15	- صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(51,630)	25 & 15	- إعادة قياس التزامات منافع نهاية الخدمة للموظفين ينود يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة
(52,637)	6,371	15	- فروق صرف عملات ناتجة عن تحويل عمليات أجنبية
3,665,518	10,292,041		إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (38) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي
3

رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

الإجمالي	إجمالي أرباح	أرباح مطوّرة	أرباح أخرى	إجمالي نظري	رأس المال	إجمالي
بالإبانات السعودية	بالإبانات السعودية	بالإبانات السعودية	بالإبانات السعودية	بالإبانات السعودية	بالإبانات السعودية	إجماليات
48,305,866	3,656,250	12,499,171	(3,195,555)	16,250,000	16,250,000	37
10,158,527	-	10,158,527	-	-	-	15
178,773	-	-	178,773	-	-	15
6,371	-	-	6,371	-	-	15
(51,630)	-	-	(51,630)	-	-	15 & 25
133,514	-	-	133,514	-	-	-
10,292,041	-	10,158,527	133,514	-	-	-
-	-	(5,539,632)	-	5,539,632	-	14
-	-	(8,750,000)	-	-	8,750,000	14
(3,656,250)	(3,656,250)	-	-	-	-	23
(3,750,000)	-	(3,750,000)	-	-	-	23
-	3,750,000	(3,750,000)	-	-	-	23 & 36
51,191,657	3,750,000	868,066	(216,041)	21,789,632	25,000,000	-
55,750,918	4,062,500	13,906,736	5,281,682	16,250,000	16,250,000	15
(2,882,688)	-	(2,752,899)	(129,789)	-	-	37
(87,187)	-	(87,187)	-	-	-	37
(799,356)	-	(799,356)	-	-	-	37
51,981,687	4,062,500	10,267,294	5,151,893	16,250,000	16,250,000	23
3,767,953	-	3,767,953	-	-	-	37
(49,798)	-	-	(49,798)	-	-	15
(52,637)	-	-	(52,637)	-	-	15
(102,435)	-	-	(102,435)	-	-	-
3,665,518	-	3,767,953	-	-	-	-
(4,062,500)	(4,062,500)	-	-	-	-	23
(3,250,000)	-	(3,250,000)	-	-	-	23
-	3,656,250	(3,656,250)	-	-	-	23 & 36
(28,839)	-	5,370,174	(5,399,013)	-	-	37
48,305,866	3,656,250	12,499,171	(319,555)	16,250,000	16,250,000	37

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (38) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

4

رئيس مجلس الإدارة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

(آلاف الريالات السعودية)		
2018 (معدلة - إيضاح 37)	2019	إيضاحات
10,135,902	11,326,358	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		الدخل قبل الزكاة
		التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية:
(14,600)	(21,617)	19 مكاسب استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
603,136	1,059,582	8 استهلاك وإطفاء
16,416	17,221	9 استهلاك استثمارات عقارية
115	(568)	19 (مكاسب) / خسائر بيع ممتلكات ومعدات، صافي
1,530,946	1,772,265	7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل وفي الموجودات المالية الأخرى، صافي
(47,928)	(23,481)	19 حصة في أرباح شركة زميلة
		(الزيادة)/ النقص في الموجودات التشغيلية
(1,491,942)	(1,219,309)	ودبعية نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية
(16,585,287)	(3,174,273)	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(2,636,268)	(19,696,863)	تمويل
151,904	25,685	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,333,582	(804,605)	موجودات أخرى، صافي
		الزيادة/ (النقص) في المطلوبات التشغيلية
1,767,057	(5,070,020)	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
20,852,681	18,496,698	ودائع العملاء
(1,245,223)	4,388,757	مطلوبات أخرى
14,370,491	7,075,830	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(1,481,746)	(1,527,133)	8 شراء ممتلكات ومعدات
-	(103,480)	شراء الممتلكات الاستثمارية
(1,389,489)	(1,638,587)	شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى / استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,203,936	1,148,963	متحصلات من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى / استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
96,748,563	91,458,865	متحصلات من استحقاق استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
(103,363,657)	(94,524,237)	شراء استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة
(8,282,393)	(5,185,609)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(7,312,500)	(7,406,250)	23 توزيعات أرباح مدفوعة
(211,290)	(2,889,286)	زكاة مدفوعة
-	(269,789)	دفعات مقابل التزامات عقود الإيجار
(7,523,790)	(10,565,325)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(1,435,692)	(8,675,104)	صافي النقص في النقد وما في حكمه
31,222,195	29,786,503	النقد وما في حكمه في بداية السنة
29,786,503	21,111,399	24 النقد وما في حكمه في نهاية السنة
13,391,901	16,693,465	إجمالي الدخل المستلم من التمويل والاستثمارات خلال السنة
(728,956)	(282,046)	عائد للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية على الاستثمارات لأجل المدفوع خلال السنة
12,662,945	16,411,419	
		معاملات غير نقدية:
72,106	60,226	عقارات أخرى
(49,798)	178,773	صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (38) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

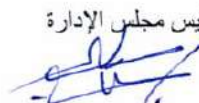
المدير المالي



الرئيس التنفيذي



رئيس مجلس الإدارة



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

1 - عام

(أ) التأسيس والعمل

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - شركة مساهمة سعودية ("المصرف") وتم الترخيص بإنشائها بالمرسوم الملكي رقم م/59 بتاريخ 3 ذي القعدة 1407 هـ (الموافق 29 يونيو 1987م) ووفقاً لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) بتاريخ 26 شوال 1407 هـ (الموافق 23 يونيو 1987).

يعمل المصرف بموجب السجل التجاري رقم 1010000096 ، إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو كما يلي:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
8467 طريق الملك فهد - حي المروج
وحدة رقم 1
الرياض 12263-2743
المملكة العربية السعودية

تتمثل أغراض المصرف في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ولأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه. يقوم المصرف بمزاوله العمليات المصرفية والاستثمارية، داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع عددها 572 فرعاً (2018: 581 فرعاً) بما فيها الفروع المتواجدة خارج المملكة، وبلغ عدد الموظفين 13,439 موظفاً (2018: 13,532 موظفاً). كما قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة (يشار إليها مع المصرف مجتمعين "بالمجموعة") والذي يملك جميع أو غالبية الحصص فيها كما هو موضح أدناه (انظر أيضاً الإيضاح 3 (ب)):

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية %	
	2018	2019
شركة الراجحي للتطوير - السعودية	100%	100%
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري للمصرف من خلال نقل والاحتفاظ بصكوك ملكية العقارات تحت اسمها نيابة عن المصرف، وتحصيل إيرادات بيع بعض الممتلكات التي تنبع من قبل المصرف، وتقديم خدمات الاستشارات العقارية والهندسية، وتقديم خدمة تسجيل العقارات، والإشراف على تقييم العقارات.	100%	100%
شركة الراجحي المحدودة - ماليزيا	100%	100%
مصرف إسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، منشأ ويعمل في ماليزيا.	100%	100%

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

1- عام (تتمة)

أ) التأسيس والعمل (تتمة)

اسم الشركة التابعة	نسبة الملكية %	
	2018	2019
شركة الراجحي المالية - السعودية	100%	100%
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/ أو لتقديم خدمات الوساطة المالية، والتغطية والإدارة والاستشارات والترتيبات و الحفظ.	100%	100%
مصرف الراجحي - الكويت	100%	100%
مصرف الراجحي - الأردن	100%	100%
فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت المركزي، فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وتجارة المعادن الثمينة والأحجار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبموجب القانون المصرفي المعمول به.	99%	99%
شركة وكالة تكافل الراجحي - السعودية	100%	100%
شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل لتسيير أنشطة وساطة التأمين وفقا لاتفاق الوكالة مع شركة الراجحي للتأمين التعاوني.	100%	100%
شركة الراجحي للخدمات الادارية - السعودية	100%	100%
شركة إمكان للتمويل - السعودية	-	100%
شركة مساهمة مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية تقدم التمويل الصغير للعملاء والتمويل التأجيري و تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة كما في 31 ديسمبر 2019. ان الشركة تحت إجراءات الترخيص من مؤسسة النقد العربي السعودي.		

بما أن جميع الشركات التابعة مملوكة بشكل كلي او شبه كلي من قبل المصرف، فإن الحصص غير المسيطرة تعتبر غير جوهرية وبالتالي لم يتم الإفصاح عنها، تم توحيد جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه.

ب) الهيئة الشرعية

النزاهة من المصرف بتوافق أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأ منذ تأسيسه هيئة شرعية لضمان خضوع أعماله لموافقتها ورقابتها. نظرت الهيئة الشرعية في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

2- أسس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

- وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

- تماشياً مع أحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، على التوالي وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل (بخصوص تطبيق معيار المحاسبة الدولي 12 – "ضرائب الدخل"، والتفسير 21 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي "الضرائب" بقدر تعلقها بالزكاة) ونظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

بتاريخ 17 يوليو 2019، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإبلاغ البنوك في المملكة العربية السعودية بأن يتم إثبات الزكاة في قائمة الدخل. وهذا يتفق مع المعايير الدولية للتقرير المالي وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (يشار إليها مجتمعة بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

وبناء على ذلك، قامت المجموعة بتغيير معالجتها المحاسبية للزكاة وذلك بتعديل الأثر بأثر رجعي بما يتفق مع معيار المحاسبة الدولي 8 – "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" كما هو موضح بالإيضاح 37. كما أن المصرف بدأ بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" اعتباراً من 1 يناير 2019، وتم توضيح أثر تطبيق هذا المعيار بالإيضاح 3.

(ب) أساس القياس والإعداد

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تعرض المجموعة قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لترتيب السيولة. ويقدم تحليلاً بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة (متداول) وأكثر من 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة (غير متداول) في الأيضاح 2-27.

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية لعمليات المصرف ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي، باستثناء ما يذكر خلاف ذلك.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

2- أسس الإعداد (تتمة)

(د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب اعداد القوائم المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة أن تمارس حكمها أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، يتم تقييم مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام باستمرار وذلك على أساس الخبرة السابقة للمصرف وبعض العوامل الأخرى التي تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل هذه الظروف. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية خلال الفترة التي يعدل فيها التقدير وذلك عندما يؤثر التعديل فقط على تلك الفترة، أو خلال فترة التعديل أو الفترات المستقبلية إذ كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية أو المستقبلية.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة، والتي لديها مخاطر هامة قد تؤدي إلى حدوث تعديل جوهري على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. يستند المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها على المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة المتعلقة بالتغيرات المستقبلية نتيجة لتغيرات السوق أو الظروف الخارجة عن سيطرة المجموعة. وتنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها. فيما يلي الأمور الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو مارست فيها الأحكام:

(1) خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 لجميع فئات الموجودات المالية عمل حكماً، وبالأخص، تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وتستند هذه التقديرات على عدد من العوامل وأن التغيرات التي تطرأ عليها قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة مخرجات نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة واعتمادها على بعضها البعض. تتضمن عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعتبر احكاماً وتقديرات محاسبية ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للدرجات الفردية؛
- المعايير التي وضعتها المجموعة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية ولذا يجب قياس المخصصات الخاصة بالموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتقييم النوعي؛
- تقسيم الموجودات المالية عند تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي؛
- تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات؛
- تحديد الروابط بين تصورات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- اختيار تصورات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية والأوزان المرجحة بالاحتمالات لها لاستخراج المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

2- أسس الإعداد (تتمة)

د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2) القيمة العادلة للأدوات المالية

تقيس المجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة.

إن القيمة العادلة هي القيمة التي سيتم استلامها من بيع أصل أو يتم دفعها لتحويل التزام بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس، يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في سوق رئيسي للموجودات والمطلوبات، أو.

- في ظل عدم توفر سوق رئيسي، في السوق الأكثر فائدة للموجودات والمطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن يكون متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وبافتراض تصرف المتعاملين في السوق يصب في مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المتعاملين في السوق على إدراج منافع اقتصادية من استخدام الموجودات من خلال أقصى وأفضل استخدام لها، أو عن طريق بيعها إلى متعاملين آخرين في السوق يقومون باستخدام الموجودات بأقصى وأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، من خلال زيادة استخدام المدخلات ذات العلاقة القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، المشار إليه أدناه، وذلك على أساس أدنى مستوى مدخلات والذي يكون جوهرياً لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق المالية النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2 - مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى 1 الذي يتم رصده إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مشقة من الأسعار). وتشمل هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة؛ الأسعار المعلنة للأدوات مماثلة أو مشابهة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة؛ أو أساليب التقييم الأخرى فيها جميع المدخلات الجوهرية بشكل مباشر أو غير مباشر قابلة للملاحظة من بيانات السوق.
- المستوى 3 - أساليب التقييم حيث أن أدنى مستوى لها من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة تكون غير قابلة للملاحظة.

3) تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة لأحكام الإدارة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري في حالة وجود حصص للمصرف في الصناديق الاستثمارية.

صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بدور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن تحديد مدى سيطرة المجموعة على تلك الصناديق في معظم الأوقات يتطلب التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تشمل أية أرباح مسجلة وأتعاب الإدارة المتوقعة) وحقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. ونتيجة لذلك، فقد استنتجت المجموعة أنها تقوم بدور وكيل للمستثمرين في كافة الحالات، وعليه، فإنها لم تقم بتوحيد تلك الصناديق للمجموعة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

2- أسس الإعداد (تتمة)

د) الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

4) مخصصات المطلوبات والأعباء

تتلقى المجموعة مطالبات قانونية في سياق الأعمال الاعتيادية. تقوم الإدارة بإصدار أحكاماً بشأن احتمالية تحقق أي مطالبات من خلال تجنب مخصصات. إن تاريخ إنتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد، يعتمد توقيت وتكاليف المطالبات على الإجراءات النظامية المتبعة.

5) مبدأ الاستمرارية المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لقد قامت إدارة المجموعة بتقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها مقتنعة بأنه يوجد لدى المجموعة الموارد الكافية لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور، كما أنه لا علم لدى الإدارة بأي حالات عدم تكد هامة قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية المحاسبي.

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

ان السياسات المحاسبية المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مبينة أدناه:

أ) التغيير في السياسات المحاسبية

تتمشى السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات الأخرى التي أدخلت على المعالجة المحاسبية للزكاة المذكورة أدناه.

تطبيق المعايير الجديدة

اعتباراً من 1 يناير 2019، طبقت المجموعة معياراً محاسبياً جديداً وأجرت تعديلات على المعالجة المحاسبية للزكاة، وتم بيان أثر ذلك التطبيق أدناه:

باستثناء تطبيق المعيار المحاسبي الجديد أدناه (المعيار الدولي للتقرير المالي 16)، هناك العديد من التعديلات الأخرى والتفسيرات التي تطبق لأول مرة خلال عام 2019 ولكن ليس لها أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16 - عقود الإيجار

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار"

قبل 1 يناير 2019، كانت المجموعة تقوم بالمحاسبة عن عقود الإيجار على النحو التالي:

المجموعة كمستأجر

تصنف عقود الإيجار التي لا تحول بموجبها للمجموعة كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية كعقود إيجارات تشغيلية. وبالتالي، تعتبر كافة الإيجارات التي أبرمتها المجموعة كعقود إيجارات تشغيلية. تحمل الدفعات بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

المجموعة كمؤجر

عند تحويل الموجودات بموجب ترتيبات إيجار إسلامية (مثل إجارة منتهية بالتمليك أو إجارة مع وعد بالتمليك)، يتم إثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينة، ويتم الإفصاح عنها ضمن "التمويل"، يتم إثبات الفرق بين إجمالي المبلغ المستحق والقيمة الحالية للمبلغ المستحق كعائد غير مكتسب، يتم إثبات دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار، والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) التغير في السياسات المحاسبية (تتمة)

تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16 – عقود الإيجار (تتمة)

لقد طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي 16 – عقود الإيجار. كل المعيار محل الارشادات الحالية المتعلقة بعقود الإيجار بما في ذلك محل معيار المحاسبة الدولي (17) "عقود الإيجار"، والتفسير 4 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي – تحديد ما إذا كان الترتيب ينطوي على عقد إيجار، والتفسير 15 – "عقود الإيجارات التشغيلية الحوافز"، والتفسير رقم 27 "تقييم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 في شهر يناير 2016 ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. وينص المعيار الدولي للتقرير المالي 16 على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب إثباتها بصفة عامة في قائمة المركز المالي للمجموعة، ما لم تكن مدة عقد الإيجار 12 شهرًا أو أقل أو تتعلق بموجودات ذات قيمة منخفضة. وبالتالي، فإن تصنيف عقود الإيجار وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (17) "عقود الإيجار" إلى عقود عقود إيجار تشغيلية أو تمويلية تم حذفه بالنسبة للمستأجرين.

بالنسبة لكل عقد إيجار، يقوم المستأجر بإثبات التزام عن التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسمة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بها والتي يتم إطفائها على مدى العمر الإنتاجي المقدر.

اختارت المجموعة طريقة التطبيق بأثر رجعي معدل المسموح بها بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 16. ونتيجة للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار"، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة بشكل عام بمبلغ يعادل التزامات الإيجار، باستخدام معدل التمويل الإضافي الخاص بالمجموعة في 1 يناير 2019 (تاريخ التطبيق الأولي للمعيار)، والذي كان بحدود 4.6%. يتم تصنيف حق الاستخدام ضمن الممتلكات والمعدات. من ناحية أخرى، يتم تصنيف التزامات الإيجار ضمن المطلوبات الأخرى.

تسوية التزامات الإيجار كما في 1 يناير 2019

بآلاف الريالات السعودية	
1,256,100	التزامات عقود الإيجار خارج قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018
203,605	التزامات عقود الإيجار عن خيارات التمديد أو الإنهاء بصورة معقولة
(51,946)	خصم التزامات عقود الإيجار باستخدام معدل التمويل الإضافي للمصرف
(55,398)	الدفعات غير الإيجارية
<u>1,352,361</u>	إجمالي التزامات عقود الإيجار كما في 1 يناير 2019

موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود الإيجار

عند الإثبات الأولي، عند نشأة العقد، يجب على المجموعة تقييم ما إذا كان العقد، عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد، عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن مقابل عوض. يتم تحديد السيطرة إذا كانت معظم المنافع تعود إلى المجموعة ويمكن للمجموعة توجيه استخدام تلك الموجودات.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(أ) التغيير في السياسات المحاسبية (تتمة)

تطبيق المعايير الجديدة (تتمة)

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16 – عقود الإيجار (تتمة)

موجودات حق الاستخدام

تطبق المجموعة نموذج التكلفة، وتقوم بقياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة؛

(أ) مخصص منها أي إستهلاك متراكم وأي خسائر متركمة للانخفاض في القيمة؛ إن وجدت)

(ب) معدلة بإعادة قياس التزامات الإيجار نتيجة لتعديل عقد الإيجار.

بصفة عامة، فإن موجودات حق الاستخدام سيكون بمبلغ مساو لالتزامات الإيجار. ومع ذلك، إذا كانت هناك تكاليف إضافية مثل إعداد الموقع والتأمينات غير المستردة وتكاليف التسجيل والمصاريف الأخرى المتعلقة بالمعاملة وما إلى ذلك، فيجب إضافتها إلى موجودات حق الاستخدام.

تستهلك موجودات حق الاستخدام لاحقاً بطريقة القسط الثابت اعتباراً من تاريخ بدء عقد الإيجار حتى نهاية العمر الإنتاجي لموجودات حق الاستخدام أو نهاية فترة الإيجار، أيهما يحدث أولاً، تحدد الأعمار الإنتاجية المقدره لموجودات حق الاستخدام وفق نفس الأسس المتعلقة بالتملكات والمعدات.

التزامات عقود الإيجار

عند الإثبات الأولي، فإن التزامات عقود الإيجار هي القيمة الحالية لجميع الدفعات المتبقية للمؤجرين.

عند تاريخ البدء، تقوم المجموعة بقياس التزامات عقود الإيجار كما يلي:

أ) زيادة القيمة الدفترية لتعكس معدل التمويل على التزامات عقود الإيجار.

ب) تخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات الإيجار؛ و

ج) إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة تقييم أو تعديل عقود الإيجار.

تم إدراج موجودات حق الاستخدام ضمن التملكات والمعدات، بينما أدرجت التزامات عقود الإيجار ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

عقود الإيجارات قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة :

اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام لعقود الإيجارات قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل وعقود إيجارات الموجودات منخفضة القيمة بما فيها معدات تكنولوجيا المعلومات. تقوم المجموعة بإثبات دفعات الإيجار عن هذه العقود كمصروف بطريقة القسط الثابت على فترة العقد.

المحاسبة عن الزكاة

كما هو مبين في الإيضاح (2) أعلاه، تم تغيير أسس الإعداد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 نتيجة التعليمات التي صدرت مؤخراً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019. وفي السابق، كان يتم إثبات الزكاة في قائمة التغييرات في حقوق الملكية طبقاً لتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 381000074519 بتاريخ 11 إبريل 2017. وبموجب التعليمات الصادرة مؤخراً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 17 يوليو 2019، يجب إثبات الزكاة في قائمة الدخل. قامت المجموعة بإثبات هذا التغيير في المحاسبة عن الزكاة بأثر رجعي، وتم الإفصاح عن آثار التغيير أعلاه في الإيضاح (37) حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وقد نتج عن هذا التغيير انخفاض الدخل المفصح عنه للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بمبلغ 6,368 مليون ريال سعودي. لا يوجد لهذا التغيير أي أثر على قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) أسس التوحيد

تشتمل هذه القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للمجموعة، يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمصرف، باستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

ان الشركات التابعة هي الشركات المستثمر فيها التي تسيطر عليها المجموعة، تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها عندما تكون عرضة أو تمتلك حقوق في العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها، يتم تضمين القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ إيقاف السيطرة.

أعدت القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة وأساليب التقييم للمعاملات المماثلة وغيرها من الأحداث في ظروف مماثلة. وعلى وجه التحديد، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها عندما فقط عندما يتوفر لدى المجموعة ما يلي:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها).
- التعرض لعوائد متغيرة أو الحصول على حقوق منها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

أما في الحالات التي تكون فيها حقوق المجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت أو ما يماثلها من الحقوق في الشركة المستثمر فيها، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الوقائع والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها، ويشمل ذلك:

- أي ترتيب تعاقدي مع حملة حقوق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناشئة عن أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق التصويت الفعلية والمحتملة للمصرف الممنوحة له من أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات في واحدة أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة، يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف المجموعة عن السيطرة على الشركة التابعة، ويتم احتساب التغير في حصة الملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كعمالة حقوق ملكية، وإذا فقد المصرف السيطرة على الشركة التابعة فإنه:

- يتم التوقف عن إثبات موجودات ومطلوبات الشركة التابعة
- يقوم بالتوقف عن إثبات فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق المساهمين
- يقوم بإثبات القيمة العادلة للمبلغ المستلم
- يقوم بإثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به
- يقوم بإثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر
- يعيد تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، حسب ما هو ملائم، والذي يكون مطلوباً إذا قام المصرف بالاستبعاد المباشر للموجودات والمطلوبات ذات الصلة.

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات المتداخلة بين شركات المجموعة والإيرادات والمصاريف الناتجة عن هذه المعاملات عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ج) الاستثمار في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي منشأة تمارس المجموعة تأثيراً هاماً (وليس سيطرة) على سياساتها المالية والتشغيلية ولا تعتبر شركة تابعة أو ترتيباً مشتركاً.

تقيد الاستثمارات في الشركة الزميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة، زتنداً التغييرات لما بعد الشراء في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة، ناقصاً أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية، يتم إثبات حصة المجموعة في أرباح أو خسائر الشركات الزميلة لما بعد الشراء في قائمة الدخل الموحدة/ بينما تدرج حصتها في التغييرات في الدخل والدخل الشامل الآخر لما بعد الشراء في الاحتياطات.

تعديل التغييرات التراكمية لما بعد الشراء مقابل القيمة الدفترية للاستثمار.

يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً بشأن الاستثمار في شركة زميلة من خلال قائمة الدخل الموحدة بحيث تبقى القيمة الدفترية للاستثمار في قائمة المركز المالي بالقيمة المحتسبة على أساس طريقة حقوق الملكية (قبل مخصص الانخفاض في القيمة) أو بالقيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل، وعند التوقف عن الإثبات، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة والقيمة العالية للعرض المستلم في قائمة الدخل الموحدة.

يتم حذف المكاسب غير المحققة عن المعاملات بقدر حصة المجموعة في الشركة المستثمر فيها، كما يتم حذف الخسائر غير المتراكمة، ما لم تقدم المعاملة دليلاً على الانخفاض في قيمة الأصل المحول، تعد القوائم المالية للشركة الزميلة لنفس الفترة المالية للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات كي تتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المتبعة من قبل المجموعة.

(د) الأدوات المالية

1 (I) تصنيف الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف وتقاس الموجودات المالية: بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية وتعد فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات الأسهم والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار، بشكل غير قابل للإلغاء، عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، ويتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

1 (تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة بأن تخصص، بشكل غير قابل للإلغاء، الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليمت قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا كان القيام بذلك سيقلل أو يخفض من عدم التماثل المحاسبي الذي قد ينشأ.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً لإثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج أعماله لإدارة الموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تمثل بشكل أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة، وتشتمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار على:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات، والحفاظ على معدل ربح معين، ومطابقة فترة استحقاق الموجودات المالية مع فترة استحقاق المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- الكيفية التي يتم فيها تقييم أداء المحفظة وتقديم تقرير بشأن ذلك إلى إدارة المصرف؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- الكيفية التي يتم فيها تعويض مدراء الشركة – على سبيل المثال ما إذا كانت التعويضات تستند على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المصرف لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يستند تقييم نموذج الأعمال على التصورات المتوقعة بشكل معقول دون الأخذ في الاعتبار تصورات "أسوأ حالة" أو "حالة ضغط". إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإثبات المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، فإن المجموعة لا تقوم بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك، ولكنه يتم تضمين مثل تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً فصاعداً.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) الأدوات المالية (تتمة)

1) تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة

لأغراض هذا التقييم، يُعتبر "المبلغ الأصلي" القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي، وتمثل "العمولة" العوض لقاء القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، يأخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية، ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تشمل على شروط تعاقدية قد تغير التوقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم استيفائها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبات المجموعة في التدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل العوض لقاء القيمة الزمنية للنقود – على سبيل المثال: إعادة تحديد معدلات الربح.

إعادة التصنيف

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الأخرى وبالتكلفة المطفأة، وذلك فقط إذا حدث تغير، في ظل ظروف نادرة، لهدف نموذج أعمالها للموجودات المالية بحيث لم يعد ينطبق تقييم لنموذج أعمالها السابق.

يقدم المصرف لعملائه منتجات مصرفية بعوائد، والتي تشمل على المتاجرة والبيع بالتقسيط والمرابحة، والاستصناع طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تصنف المجموعة عمليات التمويل والاستثمار على النحو التالي:

التمويل: وتمثل القروض الممنوحة للعملاء، وتتكون عمليات التمويل هذه بشكل أساسي من أربعة فئات واسعة النطاق، وهي، المتاجرة والبيع بالتقسيط، والمرابحة، وبطاقات الائتمان. تصنف المجموعة عمليات التمويل هذه بالتكلفة المطفأة.

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: وتتكون من إيداعات لدى المؤسسات المالية، ويصنف المصرف تلك المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة لأنه يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية واجتياز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

استثمارات (مرابحة لدى مؤسسه النقد العربي السعودي): تتكون هذه الاستثمارات من إيداعات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، ويصنف المصرف تلك الاستثمارات بالتكلفة المطفأة حيث يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية واجتياز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

استثمارات (الصكوك): تتكون هذه الاستثمارات من الاستثمار في صكوك مختلفة، وتصنف المجموعة تلك الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستثناء الصكوك التي لا تجتاز اختبار "تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم" لأنه يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

استثمارات في الأسهم: وتمثل استثمارات أسهم استراتيجية لا يتوقع المصرف بيعها، واختارت المجموعة، بشكل غير قابل للإلغاء في تاريخ الإثبات المبدئي عرض تغيرات القيمة العادلة لها في الدخل الشامل الأخرى.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

1 (تتمة) تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

استثمارات (الصناديق الاستثمارية): وتتكون من الاستثمار في صناديق الاستثمار المختلفه، وتصنف المجموعة تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنها لم تجتاز اختبار " تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم".

2 (تتمة) تصنيف المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات التمويل، كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

يتم إثبات جميع المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة.

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يكن مطلوباً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

3 (تتمة) التوقف عن الإثبات

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات الموجودات المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات أو عند تحويل حقوق استلام التدفقات النقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل، أو إذا لم تقم المجموعة بتحويل ولا بإبقاء جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي ولا بالاحتفاظ بالسيطرة على الأصل المالي.

وعند التوقف عن إثبات أصل مالي ما ، (أداة دين)، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الخاصة بالجزء الذي تم التوقف عن إثباته) و (أ) العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً من أي التزام جديد تم التعهد به) و (ب) أية مكاسب أو خسائر تراكمية تم إثباتها سابقاً في الدخل الشامل الآخر، يجب أن يتم إثباته في الربح أو الخسارة.

وفي العمليات التي لا تقم المجموعة بالإبقاء على أو تحويل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي مع احتفاظ المجموعة بالسيطرة على الأصل، فإن المجموعة تستمر في إثبات الأصل المحول بقدر ارتباطها المستمر به، والذي يتم تحديده بقدر تعرضه للتغيرات في قيمة الموجودات المحولة.

إن أية مكاسب / خسائر تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إثباتها في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات هذه الأدوات. إن أي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للتوقف عن إثباتها التي أنشأها أو أبقى عليها المصرف يتم إثباتها كأصل أو التزام مستقل.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات مطلوبات مالية ما عند إنتهاء الالتزامات التعاقدية أو إلغاؤها أو إنهائها.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

4) تعديلات الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، تقوم المجموعة بتقييم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الألي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي الأصلي وإثبات أصل مالي جديد بالقيمة العادلة.

وإذا لم تختلف التدفقات النقدية من الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطلقة بشكل جوهري، فإن التعديل لا يؤدي إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي، وفي هذه الحالة تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر تعديل في الربح أو الخسارة.

وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها الممول، يتم عرض امكاسب أو الخسائر سويماً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كدخل عمولة.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بالتوقف عن إثبات مطلوبات مالية ما عند تعديل شروطها وعندما تختلف التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المعدلة بشكل جوهري، وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات مطلوبات مالية جديدة، بناءً على الشروط المعدلة، بالقيمة العادلة، ويتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استيفاؤها والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في الربح أو الخسارة.

5) الانخفاض في القيمة

يحدد مخصص الخسارة على أساس خسارة الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر عن السداد على مدى الاثنى عشر شهر القادمة، ما لم تكون مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها، إذا كانت الموجودات المالية تفي بشروط تعريفها كموجودات مالية مشتراه ومستحدثة ذات مستوى إئتماني منخفض، عندئذ يتم تحديد المخصص على أساس التغير في مخاطر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل، وتمثل الموجودات المالية المشتركة أو المستحدثة ذات مستوى ائتماني منخفض موجودات مالية ذات مستوى منخفض منذ الإثبات الأولى لها. تسجل الموجودات المالية المشتركة أو المستحدثة ذات مستوى ائتماني منخفض بالقيمة العادلة بتاريخ الإثبات الأصلي، ويتم إثبات دخل العمولة لاحقاً على أساس معدل العمولة الفعلي المعدل بالمخاطر، ويتم فقط إثبات أو عكس خسائر الائتمان المتوقعة بقدر وجود تغير لاحق في خسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المجموعة بإثبات مخصص لقاء خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- الموجودات المالية التي تعتبر سندات دين.
- مديني عقود الإيجار.
- عقود الضمان المالي الصادرة.
- ارتباطات التمويل الصادرة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

(5) الانخفاض في القيمة

المطلوبات المالية التالية والتي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر:

- سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و
 - الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولى لها.
- تعتبر المجموعة بأن سندات الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدقة المتعارف عليها عالمياً بـ "من الدرجة الأولى".
- تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر جزء من مخاطر الائتمان المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً احتماله مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني غير منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية:
 - الموجودات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية:
 - ارتباطات التمويل غير المسحوب:
 - عقود الضمان المالي:
- بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بتاريخ العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الارتباط والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- الدفعات المتوقعة دفعها لحال العقد ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

الموجودات المالية المعدلة

- في حالة إعادة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها المتمول، يتم إجراء تقييم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:
- إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.
 - إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد تدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن إثباته، ويُدْرَج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي على الأصل المالي الحالي.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

بتاريخ إعداد كل قائمة مالية، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للتأكد ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ذات مستوى ائتماني منخفض، ويعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات القابلة للملاحظة التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- كسر العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة جدولة التمويل أو السلفة من قبل المجموعة؛
- احتمال دخول الجهة المقرضة في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ و
- اختفاء سوق نشطة لتلك الأداة المالية بسبب صعوبات مالية.

إن التمويل الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع المتمول يعتبر عادة ذي مستوى ائتماني منخفض، ما لم يكن هناك دليلاً على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه يوجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة، وتعتبر عمليات التمويل المقدمة للأفراد المتأخرة في السداد لمدة 90 يوماً فأكثر عمليات تمويل منخفضة القيمة.

عند إجراء تقويم للتأكد فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذي مستوى ائتماني منخفض، فإنه المجموعة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالي:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
- تقييم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المالي بخصوص إصدار الدين الجديد.
- احتمال جدولة القرض، مما يؤدي إلى تكبد حاصل ارتباط القرض لخسائر من خلال الاعفاء من السداد طوعاً أو كرهاً.
- آليات الدعم الدولية الموضوعية لتأمين الدعم كمقرض، لذلك البلد وكذلك البنية التي تعكسها البيانات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات، ويشتمل ذلك تقييم عملة هذه الآليات (بصرف النظر عن القصد السياسي) وفيما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالشروط المطلوبة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المتوقعة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون ارتباط تم سحبه ومكون لم يتم سحبه، ولا تستطيع المجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة لمكون ارتباط القرض بشكل مستقل من مكون الارتباط الذي تم سحبه، تقوم المجموعة بعرض مخصص مجمع لكلا المكونين، ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه، ويتم إظهار أي فائض في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية لمكون الارتباط الذي تم سحبه، كمخصص، و
- ارتباطات التمويل وعقود الضمان المالية: تظهر بشكل عام كمخصص.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

- 3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
د) الأدوات المالية (تتمة)
5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

الشطب

يتم شطب التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود توقعات حقيقية للاسترداد. ومع ذلك، لا تزال تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها لأنشطة التعزيز من أمثلاً لإجراءات المصرف لاسترداد المبالغ المستحقة، وعندما يزيد المبلغ المراد شطبه عن مخصص الخسائر المتراكم، يتم في البداية اعتبار الفرق كإضافة إلى المخصص الذي يطبق عندئذ مقابل إجمالي القيمة الدفترية، وتفيد أية استردادات لاحقة إلى مصاريف الخسائر الائتمانية.

تقييم الضمان

للتقليل من مخاطر الائتمان على الموجودات المالية، تقوم المجموعة باستخدام الضمانات، حيثما كان ذلك ممكناً. تكون الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد/الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزون والموجودات غير المالية الأخرى والتعزيزات الائتمانية مثل اتفاقيات المقاصة. لا يتم تسجيل الضمانات الإضافية في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، ما لم يتم مصادرتها. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتم تقييمها بشكل عام، كحد ادني، عند نشأتها ويعاد تقييمها بصورة دورية، أما بعض الضمانات مثل النقدية أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات الهامش، فيتم تقييمها يوماً.

وبقدر المستطاع، تستخدم المجموعة البيانات من الأسواق النشطة لتقييم الموجودات المالية المحفوظ بها كضمانات. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، على أساس البيانات المقدمة من أطراف ثالثة مثل وسطاء الرهن العقاري، أو بناءً على أساس مؤشرات أسعار السكن.

الضمانات التي يتم مصادرتها

تتمثل سياسة المجموعة في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المصادر في عملياتها الداخلية أو بيعها، ويتم تحويل الموجودات التي يتقرر بأنه يمكن استخدامها كعمليات الداخلية إلى فئة الموجودات ذات الصلة يتم تحويل الموجودات التي يتقرر بأنه من الأفضل بيعها بالقيمة المعاد مصادرتها أو بالقيمة الدفترية للأصل المضمون الأصلي، أيهما أقل إلى موجودات معدة للبيع بالقيمة العادلة لها (إذا كانت موجودات مالية) وبالقيمة العادلة، ناقصاً تكلفة البيع بالنسبة للموجودات غير المالية في تاريخ المصادرة وفقاً لسياسة المجموعة.

6) الضمانات المالية وارتباطات التمويل

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة دفع مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسائر المتكبدة بسبب إخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين، أما "ارتباطات التمويل" فهي ارتباطات مؤكدة لمنح الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات لمنح التمويل بمعدل ربح يقل عن المعدلات السائدة في السوق مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى عمر الضمان أو الارتباط، ويتم لاحقاً قياسها بالمبلغ المطلق أو مبلغ مخصص الخسارة؛ أيهما أعلى.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) الأدوات المالية (تتمة)

5) الانخفاض في القيمة (تتمة)

6) الضمانات المالية وارتباطات التمويل (تتمة)

لم تصدر المجموعة أية ارتباطات تمويل يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لارتباطات التمويل الأخرى، تقوم المجموعة بإثبات مخصص خسارة؛ وتقوم المجموعة بإثبات مخصص إذا كان العقد متوقعاً خسارته.

7) العملات الأجنبية

تمثل مكاسب أو خسائر العملات الأجنبية من البنود النقدية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية الوظيفية في بداية السنة، معدلة بمعدل الربح الفعلي والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية السنة.

تحمل أو تقيد المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من صرف العملات في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

بصفة عامة، يتم إثبات فروق العملة الأجنبية الناتجة من التحويل في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، يتم إثبات فروق العملات الأجنبية أو استثمارات أدوات حقوق الملكية التي بموجبها تم اختيار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية للشركات التابعة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، ويتم تحويل قوائم الدخل للشركات التابعة الأجنبية على أساس المتوسط المرجح لأسعار الصرف خلال السنة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(د) الأدوات المالية (تتمة)

(هـ) تاريخ التداول

يتم إثبات / التوقف عن الإثبات بكافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات). تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق، ويتم إثبات كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) مبدئياً بتاريخ التداول الذي تصبح المجموعة فيه طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

(و) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. لا يتم إجراء مقاصة بين الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة ما لم يطلب أو يسمح به أي معيار أو تفسير محاسبي، وكما هو مبين بشكل محدد في السياسات المحاسبية للمجموعة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ز) إثبات الإيرادات

يجب الوفاء بضوابط الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيرادات:

يتم إثبات الدخل من عمليات المتاجرة والمرابحة وبعض الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة والبيع بالتقسيط وتمويل الاستصناع وخدمات البطاقات الائتمانية باستخدام العائد الفعلي على الأرصدة القائمة. العائد الفعلي هو المعدل الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة والمتحصلات خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي (أو خلال فترة أقصر عند الاقتضاء) إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند حساب العائد الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة المالية ويتم استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية. يتم إثبات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمة.

إن أتعاب الارتباطات لمنح التمويل التي غالباً ما يتم استخدامها وغيرها من الرسوم المتعلقة بالائتمان، فيتم تأجيلها (فوق حد معين) مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها، ويتم إثباتها كتسوية للعائد الفعلي عن عمليات التمويل، وعندما لا يتوقع أن تؤدي تعهدات التمويل إلى استخدام التمويل، فإن أتعاب ارتباطات التمويل يتم إثباتها بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الارتباط.

يتم إدراج دخل الأتعاب والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الربح الفعلي على الموجودات المالية أو المطلوبات المالية في معدل الربح الفعلي.

يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات الإدارية الأخرى وأتعاب الخدمات على مدى فترة عقود الخدمات المتعلقة بها، أي أنه تم الوفاء بالالتزام المتعلق بالأداء.

يتم إثبات الأتعاب المستلمة من إدارة الأصول وإدارة الثروات والتخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات الأخرى المماثلة التي يتم تقديمها على مدى فترة زمنية ممتدة، على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، أي أنه تم الوفاء بالالتزام المتعلق بالأداء، ويتم إثبات أتعاب إدارة الأصول المتعلقة بصناديق الاستثمار على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، وينطبق نفس المبدأ على إدارة الثروات وخدمات الحفظ التي يتم إثباتها باستمرار على مدى فترة من الزمن.

يتم إثبات دخل توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية استلامها، ويكون ذلك عادة عند موافقة المساهمين على توزيعات الأرباح، ويتم إظهار توزيعات الأرباح كمكون من صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة من القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو الإيرادات التشغيلية الأخرى على أساس التصنيف المعنى لأدوات حقوق الملكية.

يتم إثبات ربح/خسارة تحويل العملات الأجنبية عند اكتسابها / تكبدها.

ينتج صافي دخل المتاجرة من الأنشطة التجارية ويتضمن كافة الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من التغيرات في القيمة العادلة وإجمالي إيرادات أو مصاريف الاستثمار ذات الصلة وتوزيعات الأرباح عن الموجودات والمطلوبات المالية المحفوظ بها لغرض المتاجرة وفروق صرف العملات الأجنبية.

يتعلق صافي الدخل من الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وتتضمن جميع تغيرات القيمة العادلة المحققة وغير المحققة ودخل الاستثمار وتوزيعات الأرباح وفروق صرف العملات الأجنبية.

تقديم الخدمات

تقدم المجموعة العديد من الخدمات لعملائها، ويتم تقديم هذه الخدمات إما بشكل منفصل أو بشكل حزمة مع الخدمات الأخرى.

لقد استنتج المصرف بأنه يجب إثبات الإيرادات الناتجة من تقديم العديد من الخدمات المتعلقة بنظام خدمات الدفع وتبادل الخدمات التجارية وقطاع التحويلات المالية والسداد والمضاربة (أي رسوم الاكتتاب والإدارة والأداء) عند تقديم الخدمات، أي عندما يتم استيفاء التزام الأداء.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح) العقارات الأخرى

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بإستحواذ بعض العقارات سداداً لعمليات التمويل المستحقة. تعتبر هذه العقارات كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، ويتم مبدئياً إدراجها بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتمويل المستحق أو القيمة العادلة الحالية للعقارات المعنية، أيهما أقل، ناقصاً تكاليف البيع (إذا كانت جوهرية). لا يتم احتساب أي استهلاك على مثل تلك العقارات، ويتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

ط) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي الاستثمارات المملوكة لغرض تحقيق عوائد إيجار طويل الأجل وغير مشغولة من قبل المجموعة، ويتم إدراجها بالتكلفة ويحمل الاستهلاك على قائمة الدخل الموحدة.

تستهلك تكلفة الاستثمارات العقارية بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات.

ي) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة، ولا يتم استهلاك الأراضي، وتستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات كما يلي:

- تحسينات الأراضي المستأجرة: على مدى فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي، أيهما أقل.

- المباني: 33 سنة.

- تحسينات المباني المستأجرة: على مدى فترة الإيجار أو 3 سنوات، أيهما أقل.

- المعدات والأثاث: 3 إلى 10 سنوات.

- موجودات حق الإستخدام : على مدى فترة الإيجار.

يتم، بتاريخ كل قائمة مركز مالي، مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية ومن ثم يتم تعديلها، إذا لزم الأمر.

تحدد المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها في تاريخ كل قوائم مالية وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم امكانية استرداد قيمتها الدفترية، ويتم تخفيض أي قيمة دفترية على الفور إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أعلى من قيمته المقدره القابلة للاسترداد.

ك) ودائع العملاء

ودائع العملاء هي مطلوبات مالية يتم اثباتها مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة المعاملة، والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل المستلم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

ل) المخصصات

يتم تكوين مخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام الموارد الاقتصادية لسداد هذا الالتزام وأيضاً عندما يكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(م) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يشتمل "النقد وما في حكمه" على العملات الورقية والعملات المعدنية في الصندوق والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (باستثناء الودائع النظامية) والمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بفترات استحقاق أصلية مدتها 90 يوماً أو أقل من تاريخ الاقتناء وتخضع لمخاطر غير جوهرية تتعلق بتغير القيمة العادلة.

(ن) منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم قياس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم، ويتم احتسابها كمصروف عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة.

(س) العمولة الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

وفقاً لقرارات الهيئة الشرعية، يتم استبعاد دخل العمولات الخاصة (غير المتوقعة مع الشريعة) التي يستلمها المصرف عند تحديد إيرادات المصرف من التمويل والاستثمار، ويتم تحويلها إلى مطلوبات أخرى في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم دفعها لاحقاً كأعمال خيرية.

(ع) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يجنب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين باستخدام التقييم الاكتواري طبقاً لأحكام نظام العمل والعمال السعودي والمتطلبات التنظيمية المحلية.

(ف) الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم

قام مؤسسو المصرف بإنشاء برنامج الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم لموظفيه، وبموجب هذا البرنامج، يحصل المصرف على الخدمات من الموظفين المؤهلين لقاء أدوات حقوق الملكية (الخيارات) الخاصة بالمصرف والتي يتم منحها من قبل الصندوق للموظفين.

(ص) أموال المضاربة

تقوم المجموعة بعمليات المضاربة لحساب العملاء وتعتبرها المجموعة استثمارات مقيدة، ويتم تسجيلها كبنود خارج قائمة المركز المالي، ويتم إدراج حصة المجموعة في الأرباح الناتجة عن إدارة هذه الأموال في قائمة الدخل الموحدة للمجموعة.

(ق) خدمات إدارة الاستثمار

يقدم المصرف خدمات إدارة الاستثمار لعملائه من خلال الشركة التابعة له ويشمل ذلك إدارة بعض صناديق الاستثمار. إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الاستثمار لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. إن حصة المجموعة في هذه الصناديق مدرجة ضمن الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة في قائمة الدخل الموحدة.

(ر) تعريف منتجات المصرف

يقدم المصرف لعملائه المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفوائد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي وصفاً لبعض منتجات التمويل:

تمويل متاجرة:

يمثل عقداً تموالياً يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي وبالتالي يصبح العميل مدين للمصرف بمبلغ البيع للفترة المتفق عليها في العقد.

تمويل بيع بالتقسيط:

يمثل عقداً تموالياً يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بناء على وعد شراء من العميل بثمن مؤجل أعلى من الثمن النقدي وبالتالي يصبح العميل مدين للمصرف بمبلغ البيع الذي سيتم دفعه على أقساط كما هو متفق عليه في العقد.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ر) تعريف منتجات المصرف (تتمة)

تمويل استصناع:

يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبه بالتعاقد لتصنيع سلعة ذات مواصفات محددة معروفة ودقيقة وفقاً لطلب العميل، ويصبح العميل مديناً للمصرف مقابل ثمن التصنيع الذي يتضمن التكلفة والربح.

تمويل مرابحة:

يمثل عقداً تمويلياً يقوم المصرف بموجبه بشراء سلعة أو أصل وبيعه للعميل بثمن يمثل ثمن الشراء مضافاً إليه ربح معروف ومتفق عليه من قبل العميل مما يعني أن العميل على علم بالتكلفة والربح بشكل منفصل.

4- النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى

يتكون النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
8,133,635	7,404,276	نقد في الصندوق
19,444,194	20,663,503	ودائع نظامية
293,214	371,320	حسابات جارية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
15,375,000	10,855,000	متاجرة مع مؤسسة النقد العربي السعودي
43,246,043	39,294,099	الإجمالي

وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المصرف الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحت الطلب واستثمارات العملاء لأجل وحسابات العملاء الأخرى التي تحتسب في نهاية كل شهر ميلادي.

إن الودائع النظامية أعلاه غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للمصرف، وبالتالي فإنها لا تعتبر جزءاً من النقد وما في حكمه (إيضاح 24) عند إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

5- مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
778,769	798,168	حسابات جارية
31,608,991	31,260,014	متاجرة
32,387,760	32,058,182	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

5- مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (تتمة)

توضح الجداول أدناه الجودة الائتمانية للمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
31,381,339	31,601,630	من الدرجة الإستثمارية (التصنيف الائتماني (AAA إلى BBB))
750,591	241,353	دون الدرجة الإستثمارية (التصنيف الائتماني (BB+ إلى B-))
255,830	215,199	غير مصنفة
32,387,760	32,058,182	الإجمالي

تتم إدارة الجودة الائتمانية للمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. إن المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أعلاه غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة.

6- الاستثمارات، صافي

أ - تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
172,753	196,235	استثمار في شركة زميلة
		استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
22,477,145	24,991,978	مراوحة لدى حكومة المملكة العربية السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي
17,395,957	17,973,379	صكوك
(28,337)	(22,270)	ناقصاً: الإنخفاض في القيمة (مرحلة 1)
39,844,765	42,943,087	مجموع الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة
		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,141,584	1,230,711	صناديق استثمار
800,000	800,000	صكوك
1,941,584	2,030,711	مجموع الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,103,463	1,672,597	استثمارات في أدوات حقوق الملكية
1,103,463	1,672,597	مجموع الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
43,062,565	46,842,630	الاستثمارات

تصنف الاستثمارات المذكورة أعلاه كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاثبات المبدئي كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك طبقاً للاستراتيجية الموثقة لإدارة المخاطر بالمصرف.

جميع الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة غير مستحقة السداد او منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

6- الاستثمارات، صافي (تتمة)

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في 1 يناير 2018، قام المصرف بتصنيف أدوات حقوق الملكية كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تم التصنيف كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه يتوقع الاحتفاظ بالاستثمارات على المدى الطويل لأغراض استراتيجية، ولا يحتفظ المصرف بهذه الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية لأغراض المتاجرة.

لم يتم استبعاد أي من الاستثمارات الاستراتيجية خلال عام 2019، ولم يكن هناك تحويلات لأي مكسب أو خسارة متراكمة ضمن حقوق الملكية بشأن تلك الاستثمارات.

استثمار في شركة زميلة

يمتلك المصرف 22,5 % (31 ديسمبر 2018: 22,5%) من أسهم شركة الراجحي للتأمين التعاوني، شركة مساهمة سعودية.

ب - فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)			
متداولة	غير متداولة	الإجمالي	2019
-	24,991,978	24,991,978	مراوحة لدى الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي
13,248,750	5,502,359	18,751,109	صكوك
1,844,477	24,355	1,868,832	أسهم
-	1,230,711	1,230,711	صناديق استثمار
15,093,227	31,749,403	46,842,630	الإجمالي

(بالآلاف الريالات السعودية)			
متداولة	غير متداولة	الإجمالي	2018
-	22,477,145	22,477,145	مراوحة لدى الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي
12,799,000	5,368,620	18,167,620	صكوك
1,251,854	24,362	1,276,216	أسهم
-	1,141,584	1,141,584	صناديق استثمار
14,050,854	29,011,711	43,062,565	الإجمالي

ج - فيما يلي تحليلاً للمكاسب والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات:

(بالآلاف الريالات السعودية)			
القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
24,991,978	276,199	-	25,268,177
18,773,379	384,209	-	19,157,588
1,868,832	42,954	-	1,911,786
1,230,711	6,494	-	1,237,205
46,864,900	709,856	-	47,574,756

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

6- الاستثمارات، صافي (تتمة)

2018 (بالآلاف الريالات السعودية)	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
مراجعة لدى الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي	22,477,145	198,467	-	22,675,612
صكوك	18,195,957	9,011	-	18,204,968
أسهم	1,276,216	-	(126,599)	1,149,617
صناديق استثمار	1,141,584	-	(2,173)	1,139,411
الإجمالي	43,090,902	207,478	(128,772)	43,169,608

د - الجودة الائتمانية للاستثمارات

2018	2019	(بالآلاف الريالات السعودية)
22,477,145	24,991,978	مراجعة لدى الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي
18,167,620	18,565,484	صكوك - من الدرجة الاستثمارية
-	185,625	صكوك - من الدرجة الاستثمارية تصنيف BB+
40,644,765	43,743,087	الإجمالي

تشمل الاستثمارات المصنفة من الدرجة الاستثمارية على استثمارات لها مخاطر ائتمان تعادل درجة تصنيفها AAA إلى BBB وفقاً لتصنيف ستاندرد أند بورز، وتتكون الاستثمارات "غير المصنفة" بشكل رئيسي من صكوك غير متداولة، وحددت وكالة فيتش تصنيف A إلى المملكة العربية السعودية كدولة، كما في 31 ديسمبر 2019 (31 ديسمبر 2018 - A).

هـ - فيما يلي تحليلاً للاستثمارات الأجنبية حسب فئات الاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

2018	2019	(بالآلاف الريالات السعودية)
1,539,271	1,128,857	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة صكوك
21,282	21,274	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
23,543	13,409	استثمارات في أدوات حقوق الملكية صناديق استثمار
1,584,096	1,163,540	الإجمالي

و - فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر:

2018	2019	(بالآلاف الريالات السعودية)
39,874,318	41,780,947	حكومية وشبه حكومية
800,000	800,000	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,275,000	3,053,242	شركات
1,141,584	1,230,711	صناديق استثمار
(28,337)	(22,270)	ناقصاً: الإنخفاض في القيمة (المرحلة 1)
43,062,565	46,842,630	صافي الاستثمارات

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

7- التمويل، صافي

1 - 7 التمويل

أ) يتكون صافي التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)			
2019			
العامة	غير العاملة	مخصص الانخفاض في القيمة	صافي التمويل
42,932,499	1,687,074	(3,042,329)	41,577,244
190,952,220	581,977	(3,810,196)	187,724,001
17,372,860	-	(144,794)	17,228,066
3,128,029	47,742	(22,277)	3,153,494
254,385,608	2,316,793	(7,019,596)	249,682,805

متاجرة
بيع بالتقسيط
مرابحة
بطاقات ائتمانية
الإجمالي

(بالآلاف الريالات السعودية)			
2018			
العامة	غير العاملة	مخصص الانخفاض في القيمة	صافي التمويل
45,257,143	1,024,320	(2,562,159)	43,719,304
174,683,066	591,541	(4,024,656)	171,249,951
15,386,777	662,570	(1,219,747)	14,829,600
1,973,379	11,881	(25,909)	1,959,351
237,300,365	2,290,312	(7,832,471)	231,758,206

متاجرة
بيع بالتقسيط
مرابحة
بطاقات ائتمانية
الإجمالي

ب) فيما يلي صافي التمويل حسب الموقع، داخل وخارج المملكة، كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)					
2019					
الوصف	المتاجرة	البيع بالتقسيط	المرابحة	بطاقات ائتمانية	الإجمالي
داخل المملكة	44,619,573	187,029,236	11,580,210	3,168,653	246,397,672
خارج المملكة	-	4,504,961	5,792,650	7,118	10,304,729
إجمالي التمويل	44,619,573	191,534,197	17,372,860	3,175,771	256,702,401
مخصص الانخفاض في القيمة	(3,042,329)	(3,810,196)	(144,794)	(22,277)	(7,019,596)
صافي التمويل	41,577,244	187,724,001	17,228,066	3,153,494	249,682,805

(بالآلاف الريالات السعودية)					
2018					
الوصف	المتاجرة	البيع بالتقسيط	المرابحة	بطاقات ائتمانية	الإجمالي
داخل المملكة	46,281,463	170,890,940	11,824,165	1,978,461	230,975,029
خارج المملكة	-	4,383,667	4,225,182	6,799	8,615,648
إجمالي التمويل	46,281,463	175,274,607	16,049,347	1,985,260	239,590,677
مخصص الانخفاض في القيمة	(2,562,159)	(4,024,656)	(1,219,747)	(25,909)	(7,832,471)
صافي التمويل	43,719,304	171,249,951	14,829,600	1,959,351	231,758,206

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

7- التمويل، صافي (تتمة)

1 - 7 التمويل (تتمة)

يوضح الجدول أدناه فئات التمويل حسب قطاعات الأعمال الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)			2019
إجمالي	شركات	أفراد	
44,619,573	43,808,144	811,429	المتاجرة
191,534,197	5,767,617	185,766,580	البيع بالتقسيط
17,372,860	16,571,140	801,720	المرابحة
3,175,771	-	3,175,771	بطاقات ائتمانية
256,702,401	66,146,901	190,555,500	إجمالي التمويل
(7,019,596)	(3,187,123)	(3,832,473)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
249,682,805	62,959,778	186,723,027	صافي التمويل

(بالآلاف الريالات السعودية)			2018
إجمالي	شركات	أفراد	
46,281,463	45,960,476	320,987	المتاجرة
175,274,607	6,820,809	168,453,798	البيع بالتقسيط
16,049,347	15,675,735	373,612	المرابحة
1,985,260	-	1,985,260	بطاقات ائتمانية
239,590,677	68,457,020	171,133,657	إجمالي التمويل
(7,832,471)	(3,781,906)	(4,050,565)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
231,758,206	64,675,114	167,083,092	صافي التمويل

(ج) يلخص الجدول أدناه أرصدة التمويل غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة والأرصدة متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة، والأرصدة المنخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر حسب قطاعات الأعمال الرئيسية للمجموعة:

(بالآلاف الريالات السعودية)

2019	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة السداد وغير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	أرصدة التمويل منخفضة القيمة	إجمالي	مخصص الانخفاض في القيمة	صافي التمويل
أفراد	189,591,885	333,896	629,719	190,555,500	(3,832,473)	186,723,027
شركات	60,203,638	4,256,189	1,687,074	66,146,901	(3,187,123)	62,959,778
الإجمالي	249,795,523	4,590,085	2,316,793	256,702,401	(7,019,596)	249,682,805

(بالآلاف الريالات السعودية)

2018	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة السداد وغير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	أرصدة التمويل منخفضة القيمة	إجمالي	مخصص الانخفاض في القيمة	صافي التمويل
أفراد	169,473,152	276,300	603,457	170,352,909	(4,050,565)	166,302,344
شركات	61,283,584	6,267,329	1,686,855	69,237,768	(3,781,906)	65,455,862
الإجمالي	230,756,736	6,543,629	2,290,312	239,590,677	(7,832,471)	231,758,206

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

7- التمويل، صافي (تتمة)

لا يتم اعتبار التمويل متأخر السداد لمدة تقل عن 90 يوماً كتمويل منخفض القيمة ما لم تتوفر معلومات أخرى بخلاف ذلك، تمثل الأرصدة "غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة" والأرصدة "متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة" إجمالي أرصدة التمويل العامل.

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل:

أ) كانت الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة التمويل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر كما يلي: (والتي تشمل على شطب مبلغ 260 مليون ريال مقابل موجودات مالية أخرى).

(بالآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	2019
7,832,471	3,781,906	4,050,565	الرصيد في بداية السنة
2,840,327	1,011,379	1,828,948	إجمالي محمل للسنة، صافي
(3,653,202)	(1,606,162)	(2,047,040)	ديون معدومة مشطوبة مقابل المخصص
7,019,596	3,187,123	3,832,473	الرصيد في نهاية السنة
(بالآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	شركات	أفراد	2018
5,555,210	3,531,776	2,023,434	المخصص الختامي كما في 31 ديسمبر 2017 (المحتسب طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39)
2,882,688	1,019,291	1,863,397	مبالغ معدلة من خلال الرصيد الإفتتاحي للأرباح المبقاة
8,437,898	4,551,067	3,886,831	مخصص الانخفاض الإفتتاحي كما في 1 يناير 2018 (المحتسب طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (9)
2,757,196	1,193,705	1,563,491	إجمالي محمل للسنة، صافي
(3,362,623)	(1,962,866)	(1,399,757)	ديون معدومة مشطوبة مقابل المخصص
7,832,471	3,781,906	4,050,565	الرصيد في نهاية السنة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

7- التمويل، صافي (تتمة)

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل (تتمة)

(ب) يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص عمليات التمويل إلى العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة.

(بآلاف الريالات السعودية)

31 ديسمبر 2019

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
8,043,653	2,033,418	3,360,889	2,649,346
-	-	(721,178)	721,178
-	(53,937)	95,244	(41,307)
-	282,387	(273,097)	(9,290)
2,997,514	2,691,920	639,699	(334,105)
(3,393,202)	(2,569,887)	(354,013)	(469,302)
7,647,965	2,383,901	2,747,544	2,516,520

عمليات تمويل مدرجة بالتكلفة المطفأة
الرصيد في 1 يناير 2019
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
المحمل للسنة
مبالغ مشطوبة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

(بآلاف الريالات السعودية)

31 ديسمبر 2019

الإجمالي	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
8,437,898	1,700,143	4,094,076	2,643,679
-	-	(411,893)	411,893
-	(73,957)	112,134	(38,177)
-	338,395	(329,629)	(8,766)
2,968,378	2,468,622	361,338	138,418
(3,362,623)	(2,399,785)	(465,137)	(497,701)
8,043,653	2,033,418	3,360,889	2,649,346

عمليات تمويل مدرجة بالتكلفة المطفأة
الرصيد في 1 يناير 2018
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض
المحمل للسنة
مبالغ مشطوبة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018

يتضمن الرصيد الختامي كما في 31 ديسمبر 2019 على مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بالبنود خارج قائمة المركز المالي والبالغة 368 مليون ريال سعودي (2018: 211 مليون ريال سعودي) تم إثباته ضمن المطلوبات الأخرى.

إن الرصيد الختامي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التمويلات ذات مستوى ائتماني منخفض يختلف عن إجمالي التمويل غير العامل المصرح عنه بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

7- التمويل، صافي (تتمة)

3-7 الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة

فيما يلي تفاصيل مخصص الانخفاض في قيمة التمويل للسنة المسجل في قائمة الدخل الموحدة:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
2,757,196	2,840,327	المحمل للسنة للبنود داخل قائمة المركز المالي
211,182	157,187	المحمل للسنة للبنود خارج قائمة المركز المالي
(1,437,432)	(1,225,249)	مبالغ مستردة من تمويل مشطوب، صافي
1,530,946	1,772,265	مخصص الانخفاض في القيمة، صافي

4-7 يتضمن البيع بالتقسيط تحت التمويل على الذمم المدينة لعقود التأجير التمويلية وهي كالتالي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
30,551,173	25,261,591	إجمالي الذمم المدينة من عقود التأجير التمويلية
4,485	367,707	أقل من سنة واحدة
22,201,101	17,072,183	سنة واحدة إلى خمس سنوات
8,345,587	7,821,701	أكثر من خمس سنوات
30,551,173	25,261,591	عائد غير مكتسب من عقود التأجير التمويلية
(4,593,105)	(3,690,399)	صافي الذمم المدينة من التأجير التمويلي
25,958,068	21,571,192	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

8- الممتلكات والمعدات، صافي

تتكون الممتلكات والمعدات، صافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)

التكلفة	الأراضي	المباني	المستأجرة	المعدات والأثاث	الإجمالي
في 1 يناير 2018	2,320,596	3,827,002	941,671	5,379,504	12,468,773
إضافات	23,229	502,482	34,242	959,949	1,519,902
استبعادات	-	-	(26,159)	(35,391)	(61,550)
في 31 ديسمبر 2018	2,343,825	4,329,484	949,754	6,304,062	13,927,125
إضافات	156	1,884,315	383,707	562,168	2,830,346
استبعادات	(6,096)	-	-	(32,190)	(38,286)
في 31 ديسمبر 2019	2,337,885	6,213,799	1,333,461	6,834,040	16,719,185
الإستهلاك الماتراكم	-	410,441	903,036	3,297,169	4,610,646
في 1 يناير 2018، كما ورد سابقاً	-	2,982	441	83,764	87,187
التعديلات (إيضاح 37)	-	-	-	-	-
الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2018	-	413,423	903,477	3,380,933	4,697,833
(إيضاح 37)	-	70,818	15,745	516,573	603,136
المحمل للسنة المعدل (إيضاح 37)	-	-	-	(23,279)	(23,279)
استبعادات	-	-	-	-	-
في 31 ديسمبر 2018	-	484,241	919,222	3,874,227	5,277,690
المحمل للسنة	-	373,782	77,624	608,176	1,059,582
استبعادات	-	-	-	(25,334)	(25,334)
في 31 ديسمبر 2019	-	858,023	996,846	4,457,069	6,311,938
صافي القيمة الدفترية	2,337,885	5,355,776	336,615	2,376,971	10,407,247
في 31 ديسمبر 2019	2,343,825	3,845,243	30,532	2,429,835	8,649,435
في 31 ديسمبر 2018 (إيضاح 37)	2,320,596	3,413,579	38,194	1,998,571	7,770,940
في 1 يناير 2018 (إيضاح 37)					

تشتمل المباني على أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 159 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1,595 مليون ريال سعودي)، وتشمل الموجودات المتعلقة بالتكنولوجيا أعمال تحت التنفيذ بمبلغ 608 مليون ريال سعودي كما في ديسمبر 2019 (2018: 419 مليون ريال سعودي)

يتضمن بند المعدات والأثاث على موجودات تتعلق بتقنية المعلومات بصافي قيمة دفترية تبلغ 2,053 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1,372 مليون ريال سعودي).

تشتمل البنود المدرجة أعلاه على موجودات حق الاستخدام كما في 31 ديسمبر 2019 بقيمة 1,290 مليون ريال سعودي. (2018: ريال سعودي لا يوجد).

(بآلاف الريالات السعودية)
1,352,361
177,738
(239,837)
1,290,262

موجودات حق الاستخدام المعترف بها كما في 31 ديسمبر 2019
الإضافات
الإطفاء
الرصيد في 31 ديسمبر 2019

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

9- الاستثمارات العقارية، صافي

إن صافي القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية تعادل تقريباً قيمتها العادلة.
تتكون الاستثمارات العقارية، صافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

(بآلاف الريالات السعودية)			
الإجمالي	المباني	الأراضي	التكلفة
1,349,999	538,329	811,670	في 1 يناير 2018
447	447	-	إضافات
1,350,446	538,776	811,670	في 31 ديسمبر 2018
103,480	20,727	82,753	إضافات
1,453,926	559,503	894,423	في 31 ديسمبر 2019
			الاستهلاك المتراكم
(35,994)	(35,994)	-	في 1 يناير 2018
(16,862)	(16,862)	-	المحمل للسنة
(52,856)	(52,856)	-	في 31 ديسمبر 2018
(17,221)	(17,221)	-	المحمل للسنة
(70,077)	(70,077)	-	في 31 ديسمبر 2019
			صافي القيمة الدفترية
1,383,849	489,426	894,423	في 31 ديسمبر 2019
1,297,590	485,920	811,670	في 31 ديسمبر 2018
1,314,005	502,335	811,670	في 1 يناير 2018

10- الموجودات الأخرى، صافي

تتكون الموجودات الأخرى، صافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
879,916	1,125,228	مدينون، صافي
393,317	498,690	مصاريف مدفوعة مقدماً
574,905	1,289,212	موجودات بالطريق خاضعة للتمويل
273,846	294,421	إيرادات مستحقة
324,636	392,958	شيكات قيد التحصيل
266,634	386,032	دفعات مقدمة
72,106	60,420	عقارات أخرى
843,885	370,803	أخرى، صافي
3,629,245	4,417,764	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

11- المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2018	2019
925,945	545,572
6,363,679	1,674,032
7,289,624	2,219,604

حسابات جارية
استثمارات لأجل خاصة بالمصرف
الإجمالي

12- ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء حسب نوعها كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2018	2019
268,416,842	284,299,851
18,689,225	22,126,226
6,803,058	5,979,746
293,909,125	312,405,823

ودائع تحت الطلب
استثمارات لأجل للعملاء
حسابات العملاء الأخرى
الإجمالي

يشتمل رصيد حسابات العملاء الأخرى على تأمينات على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والشيكات المقبولة والحوالات.

تتكون ودائع العملاء حسب العملات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2018	2019
282,460,829	298,569,853
11,448,296	13,835,970
293,909,125	312,405,823

ريال سعودي
عملات أجنبية
الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

13- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
2,877,770	4,225,376	دائنون
901,970	980,304	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (الإيضاح 25)
974,599	1,243,720	مصاريف مستحقة
56,350	10,994	أعمال خيرية (الإيضاح 32)
6,338,103	4,627,204	مدفوعات الزكاة
-	1,294,689	التزامات إيجار
3,377,437	5,887,205	أخرى
14,526,229	18,269,492	الإجمالي

14- رأس المال

يتكون رأس المال المصرف المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 2,500 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد (2018: 1,625 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد).

في 4 أبريل 2019، صادقت الجمعية غير العادية للمصرف على زيادة رأس المال من 16,250 مليون ريال سعودي إلى 25,000 مليون ريال سعودي عن طريق إصدار أسهم منحة (7 أسهم لكل 13 سهم مملوكة)، وتم تحويل مبلغ زيادة رأس المال من الأرباح المبقاة.

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018 وذلك بتقسيم صافي دخل السنة على 2,500 مليون سهم وذلك لإظهاره لأثره الرجعي للتغير في عدد الأسهم الذي ازداد نتيجة إصدار أسهم المنحة. إن ربح السهم المخفض هو نفسه ربح السهم الأساسي.

15- الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي، وتستمر هذه التحويلات حتى يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع، وإن هذا الاحتياطي غير متاح حالياً للتوزيع.

تتضمن الإحتياطيات الأخرى إحتياطي الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و إحتياطي تحويل عملات أجنبية وبرنامج أسهم الموظفين:

فيما يلي ملخص حركة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و احتياطي تحويل عملات أجنبية وبرنامج أسهم الموظفين:

(بالآلاف الريالات السعودية)				
إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	برنامج أسهم الموظفين	تحويل العملات الأجنبية	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	2019
(349,555)	-	37,110	(126,948)	(259,717)
178,773	-	-	-	178,773
6,371	-	-	6,371	-
(51,630)	(51,630)	-	-	-
(216,041)	(51,630)	37,110	(120,577)	(80,944)

الرصيد كما في بداية السنة
صافي التغير في القيمة العادلة
فروقات تحويل العمليات الأجنبية
إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

الرصيد في نهاية السنة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

15- الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الأخرى (تتمة)

(بآلاف الريالات السعودية)				
2018 الإجمالي	إعادة قياس مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	برنامج أسهم الموظفين	تحويل العملات الأجنبية	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
				2018
(117,331)	-	37,110	(74,311)	(80,130)
(129,789)	-	-	-	(129,789)
(49,798)	-	-	-	(49,798)
(52,637)	-	-	(52,637)	-
(349,555)	-	37,110	(126,948)	(259,717)

16- الارتباطات والالتزامات المحتملة

(أ) الدعاوى القضائية

كما في 31 ديسمبر 2019، هناك بعض الدعاوى القضائية المقامة ضد المجموعة خلال دورة أعمالها العادية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية، ولا تزال هذه الدعاوى قيد النظر من قبل الجهات المختصة.

تم تجنب مخصصات لبعض هذه الدعاوى القضائية بناء على تقييم المستشارين القانونيين بالمصرف.

(ب) الارتباطات الرأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2019، كان لدى المجموعة ارتباطات رأسمالية قدرها 290 مليون ريال سعودي (2018: 170 مليون ريال سعودي) تتعلق بعقود تطوير وتحديث الحاسب الآلي ومبلغ وقدره 145 مليون ريال سعودي (2018: 65 مليون ريال سعودي) تتعلق بإنشاء مقر عمل جديد وإجراء تحسينات على بعض الفروع الجديدة والحالية.

(ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها، وتشتمل التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة وخطابات القبول والارتباطات لمنح الائتمان غير المستخدمة. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المصرف بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى - تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على المصرف بمبلغ محدد متفق عليه وفق شروط وأحكام محددة مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل. تمثل القبولات تعهدات المصرف لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء، ويتوقع المصرف أن يتم تقديم معظم القبولات للمصرف قبل سدادها من قبل العملاء.

أما المتطلبات النقدية بموجب خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المصرف قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

16- الارتباطات والالتزامات المحتملة (تتمة)

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان (تتمة)

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل أساسي على شكل تمويل و ضمانات واعتمادات مستندية، وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، ومن المتوقع أن يكون مبلغ الخسارة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول أقل كثيراً من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم شروط الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم انتهاء مدتها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1. فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للارتباطات والالتزامات المحتملة للمصرف كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية					
2019	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	474,436	327,843	88,663	-	890,942
قبولات	219,370	105,592	-	-	324,962
خطابات ضمان	1,178,236	2,985,474	765,867	43,623	4,973,200
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	4,148,570	7,339,501	103,595	44,428	11,636,094
الإجمالي	6,020,612	10,758,410	958,125	88,051	17,825,198

بآلاف الريالات السعودية					
2018	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	562,899	417,925	1,945	-	982,769
قبولات	261,183	208,706	-	-	469,889
خطابات ضمان	1,270,202	2,405,041	1,159,962	41,956	4,877,161
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	2,459,684	2,901,726	855,965	265,061	6,482,436
الإجمالي	4,553,968	5,933,398	2,017,872	307,017	12,812,255

2. فيما يلي تحليلاً بالتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
11,704,696	16,322,590	شركات
1,107,559	1,502,608	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
12,812,255	17,825,198	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

17- صافي الدخل من التمويل والاستثمارات

يتكون صافي الدخل من التمويل والاستثمارات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
		التمويل
2,379,009	2,531,823	متاجرة شركات
9,990,021	11,154,919	بيع بالتقسيط
781,737	859,641	مربحة
		الاستثمارات وأخرى
1,092,878	1,210,789	مربحة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
563,249	1,007,516	متاجرة مع البنوك
186,815	197,895	دخل صكوك
14,993,709	16,962,583	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات
(346,796)	(418,891)	عائد على الاستثمارات لأجل للعملاء
(159,928)	(115,969)	عائد على المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية من الاستثمارات لأجل
(506,724)	(534,860)	عائد على الاستثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية
14,486,985	16,427,723	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات

18- دخل الخدمات المصرفية، صافي

يتكون دخل الخدمات المصرفية، صافي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
		دخل الأتعاب:
397,142	354,981	شيكات وتحويلات
499,020	441,705	بطاقات ائتمانية
920,795	1,068,318	قنوات إلكترونية أخرى ذات الصلة
398,725	281,151	وساطة وإدارة الأصول، صافي
462,263	711,525	أخرى
2,677,945	2,857,680	إجمالي دخل الأتعاب
		مصاريف الأتعاب:
(810,911)	(870,313)	مدفوعات مكائن صراف الي
1,867,034	1,987,367	أتعاب الخدمات المصرفية، صافي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

19- دخل العمليات الأخرى

يتكون دخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
39,852	58,625	توزيعات أرباح
(115)	568	مكاسب (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات، صافي
115,280	117,718	دخل الإيجار من الاستثمارات العقارية
47,928	23,481	حصة المصرف من أرباح شركة زميلة
14,600	21,617	مكاسب استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(32,000)	(2,490)	خسائر بيع عقارات أخرى
24,150	75,759	إيرادات أخرى، صافي
209,695	295,278	الإجمالي

20- الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين

يقدم الجدول التالي تحليلاً للرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)				
تعويزات متغيرة مدفوعة	تعويزات ثابتة	عدد الموظفين	2019	
أسهام	نقدا			
46,133	18,196	17		المدراء التنفيذيين
24,537	64,282	1,626		موظفون يؤدون مهام تشتمل على مخاطر
19,773	25,532	386		موظفون يؤدون مهام رقابية
25,866	168,397	11,410		موظفون آخرون
116,309	276,407	13,439		الإجمالي
-	-	-		تعويزات ثابتة مستحقة في 2019
-	-	-		تكاليف موظفين أخرى
116,309	276,407	13,439		مجموع الإجمالي

(بالآلاف الريالات السعودية)				
تعويزات متغيرة مدفوعة	تعويزات ثابتة	عدد الموظفين	2018	
أسهام	نقدا			
35,712	18,352	17		المدراء التنفيذيين
15,818	57,459	1,460		موظفون يؤدون مهام تشتمل على مخاطر
15,534	32,964	463		موظفون يؤدون مهام رقابية
18,360	197,110	11,592		موظفون آخرون
85,424	305,885	13,532		الإجمالي
-	-	-		تعويزات ثابتة مستحقة في 2018
-	-	-		تكاليف موظفين أخرى
85,424	305,885	13,532		مجموع الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

20- الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين (تتمة)

تتضمن الرواتب والمزايا المتعلقة بالموظفين مكافأة نهاية الخدمة والتأمينات الاجتماعية والسفر لأغراض العمل والتدريب ومزايا الموظفين الأخرى.

حيث أن المملكة العربية السعودية عضواً في مجموعة العشرين (جي - 20)، فقد صدرت التعليمات بأن جميع المؤسسات المالية في المملكة يجب أن تلتزم بمبادئ ومعايير اتفاقية بازل 2 ومجلس الاستقرار المالي.

وبصفتها السلطة التسويقية المسؤولة عن المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليمات بشأن التعويضات والمكافآت وبما يتفق مع مبادئ ومعايير اتفاقية بازل 2 ومجلس الاستقرار المالي.

وبناء على التعليمات أعلاه الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، قام المصرف بإصدار سياسة التعويضات والمكافآت وقد تم تنفيذها بعد موافقة مجلس الإدارة عليها.

يغطي نطاق هذه السياسة مصرف الراجحي وجميع شركاته التابعة (المحلية والدولية) والتي تعمل ضمن قطاع الخدمات المالية، ويشمل ذلك كل من الموظفين الرسميين وموظفي التعاقدات الدائمة والمؤقتة ومقدمي الخدمات (المشاركة في المخاطر، إذا سمحت مؤسسة النقد العربي السعودي بالاستعانة بمصادر خارجية).

وتمشياً مع المؤسسات المصرفية الأخرى في المملكة العربية السعودية قام المصرف باستخدام مزيجاً من التعويضات الثابتة والمتغيرة لاستقطاب المواهب والاحتفاظ بها، ويتم تقويم التعويضات الثابتة سنوياً بمقارنتها مع البنوك المحلية الأخرى في المملكة العربية السعودية ويشمل ذلك الراتب الأساسي والبدلات والمزايا وذلك حسب درجات الموظفين، أما التعويضات المتغيرة فتتعلق بأداء الموظفين وقدرتهم على تحقيق الأهداف المتفق عليها، وتشتمل على الحوافز ومكافأة الأداء والمزايا الأخرى. تدفع الحوافز بشكل رئيسي لموظفي الفروع، في حين أن مكافآت الأداء تدفع لموظفي الإدارة العامة والموظفين غير المؤهلين للحصول على الحوافز.

يتم إقرار هذه المكافآت والتعويضات من قبل مجلس الإدارة كنسبة مئوية من أرباح المصرف.

21- المصاريف العمومية والإدارية الأخرى

تتكون المصاريف العمومية والإدارية الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
356,061	481,424	مصاريف الاتصالات والمرافق
415,660	460,550	مصاريف الصيانة والأمن
327,112	355,245	مصاريف تغذية و نقل النقد
178,317	277,520	مصاريف دعم البرامج وتكنولوجيا المعلومات
648,368	957,474	مصاريف تشغيلية أخرى
1,925,518	2,532,213	الإجمالي

22- ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018 بتقسيم صافي دخل الفترة على 2,500 مليون سهم وذلك لإظهار الأثر الرجعي، للتغير في عدد الأسهم (وذلك بالنسبة لعام 2018) الذي ازداد نتيجة إصدار أسهم منحة. إن ربحية السهم الأساسية هي نفسها ربحية السهم المخفضة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

23- إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والمدفوعة

في 1 أغسطس 2019، دفع المصرف توزيعات أرباح مرحلية قدرها 3,750 مليون ريال سعودي (بواقع 1.5 ريال سعودي للسهم) عن النصف الأول من عام 2019 (2018: 3,250 مليون ريال سعودي (وذلك بواقع 2 ريال سعودي للسهم على أساس 1,625 مليون سهم)).

كما أوصى مجلس الإدارة بتاريخ 2 فبراير 2020، توزيع أرباح نهائية لعام 2019 قدرها 3,750 مليون ريال سعودي (بواقع 1.5 ريال سعودي للسهم) (2018: 3,656 مليون ريال سعودي بواقع 2.25 ريال سعودي للسهم على أساس 1,625 مليون سهم).

24- النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
8,133,635	7,404,276	نقد في الصندوق
5,984,654	2,480,803	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال 90 يوماً من تاريخ الشراء
293,214	371,320	أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى (حسابات جارية)
15,375,000	10,855,000	متاجرة مع مؤسسة النقد العربي السعودي
29,786,503	21,111,399	الإجمالي

25- التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

1-25 الوصف العام

يدير المصرف خطة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه بناء على نظام العمل في المملكة العربية السعودية، ويتم عمل الاستحقاقات وفقاً للتقييم الاكتواري باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة، بينما يتم سداد الالتزامات المستحقة عند استحقاقها.

2-25 فيما يلي المبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والحركة في الالتزامات خلال السنة استناداً إلى قيمتها الحالية:

2018	2019	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
848,422	901,970	التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في بداية السنة
107,685	98,541	تكلفة الخدمة الحالية
85,995	39,845	تكاليف عمولة
(140,132)	(111,682)	منافع مدفوعة
-	51,630	خسائر (المكاسب) إعادة القياس
901,970	980,304	التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في نهاية السنة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

25 التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (تتمة)

3-25 المحمل للسنة

2018	2019	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
106,152	98,541	تكلفة الخدمة الحالية
1,533	-	تكلفة الخدمة السابقة
107,685	98,541	

4-25 إعادة القياس المثبت في الدخل الشامل الآخر

2018	2019	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
-	(5,940)	(مكاسب) ناتجة عن التغير في الافتراضات المبينة على الخبرة
-	57,570	خسارة ناتجة عن التغير في الافتراضات المالية
-	51,630	

5-25 الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (فيما يتعلق ببرنامج مزايا الموظفين)

2018	2019	
5.00 %	4.20 %	معدل الخصم
3.00 %	3.00 %	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب
60 سنة للموظفين الذكور و 55 سنة للإناث	60 سنة للموظفين الذكور و 55 سنة للإناث	سن التقاعد الاعتيادي

تستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات المستقبلية على المشورة الاكتوارية وفقاً للإحصائيات المنشورة والخبرة في المنطقة.

6-25 حساسية الافتراضات الاكتوارية

يوضح الجدول أدناه حساسية تقييم التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين كما في 31 ديسمبر 2019 إلى معدل الخصم (4.20 %) ومعدل الزيادة في الرواتب (3.00 %) والافتراضات المتعلقة بالاستقالات ومعدلات الوفيات.

بآلاف الريالات السعودية			2019
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة/ (النقص)			التصور الأساسي
التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	
+ - نقطة أساس 100	(109,828)	131,671	معدل الخصم
+ - نقطة أساس 100	131,949	(111,989)	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب
الزيادة أو النقص بواقع 20 %	3,204	(4,098)	سن التقاعد الاعتيادي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

25- التزامات منافع الموظفين (تتمة)

6-25 حساسية الافتراضات الاكتوارية (تتمة)

بالآلاف الريالات السعودية			2018	التصور الأساسي
الأثر على التزام المنافع المحددة - الزيادة/ (النقص)				
التغير	الزيادة	النقص		
في الافتراض	في الافتراض	في الافتراض		
+ - نقطة أساس 100	(96,511)	115,452		معدل الخصم
+ - نقطة أساس 100	117,256	(99,217)		المعدل الزيادة المتوقعة في الرواتب
الزيادة أو النقص بواقع 20%	9,020	(10,824)		سن التقاعد الاعتيادي

تستند تحليلات الحساسية المذكورة أعلاه إلى التغير في أي افتراض مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

7-25 تواريخ الاستحقاق المتوقعة

فيما يلي تحليل لتواريخ الاستحقاق المتوقعة للالتزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير المخصومة بشأن برنامج نهاية الخدمة:

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	سنتين - خمس سنوات	سنة واحدة - سنتين	أقل من سنة واحدة	مطلوبات مخصومة	كما في 31 ديسمبر
4,033,896	3,638,241	256,803	72,742	66,110	980,304	2019
3,897,700	3,519,680	244,884	71,836	61,300	901,970	2018

يبلغ المتوسط المرجح لفترة التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين 14.4 سنة (2018: 15 سنة).

26- القطاعات التشغيلية

يقوم المصرف بتحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بأنشطة المصرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانعي القرار الرئيسي، وبشكل أساسي من قبل الرئيس التنفيذي للمصرف، وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

لأغراض إدارية، يتكون المصرف من أربعة قطاعات تشغيلية رئيسية وهي:

قطاع الأفراد: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالأفراد والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) وأتعاب الخدمات المصرفية.

قطاع الشركات: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالشركات وكبار العملاء والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (السحوبات على المكشوفة) للشركات.

قطاع الخزينة: يشمل خدمات الخزينة والمرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومحفظات المتاجرة العالمية والحوالات.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.

تتم المعاملات بين القطاعات المختلفة أعلاه وفقاً للأحكام والشروط التجارية الاعتيادية، وتشمل الموجودات والمطلوبات للقطاعات المختلفة الموجودات والمطلوبات التشغيلية وهي أيضاً تمثل غالبية موجودات ومطلوبات المصرف.



شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

26- القطاعات التشغيلية (تتمة)

أ) فيما يلي إجمالي موجودات ومطلوبات المصرف وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل كما في للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر، لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

(بالآلاف الريالات السعودية)					
الإجمالي	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الخزينة	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	2019
384,086,576	2,765,261	112,968,906	59,406,741	208,945,668	إجمالي الموجودات
332,894,919	137,317	8,376,081	34,753,212	289,628,309	إجمالي المطلوبات
16,962,583	24,350	2,493,337	3,329,362	11,115,534	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين
-	-	(314,549)	(1,117,680)	1,432,229	دخل/ (مصاريف) العمليات بين القطاعات
16,962,583	24,350	2,178,788	2,211,682	12,547,763	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات عائد على الاستثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية
(534,860)	-	(186,089)	(127,114)	(221,657)	صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
16,427,723	24,350	1,992,699	2,084,568	12,326,106	دخل الخدمات المصرفية، صافي
1,987,367	397,243	252,103	366,932	971,089	دخل تحويل عملات، بالصافي
774,096	-	546,886	67,405	159,805	دخل العمليات الأخرى، صافي
295,278	41,785	106,661	13,017	133,815	إجمالي دخل العمليات
19,484,464	463,378	2,898,349	2,531,922	13,590,815	استهلاك و إطفاء
(1,059,582)	(6,416)	(54,958)	(14,234)	(983,974)	مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي
(1,772,265)	-	2,478	(61,373)	(1,713,370)	مصاريف العمليات الأخرى
(5,326,259)	(146,065)	(407,238)	(305,892)	(4,467,064)	إجمالي مصاريف العمليات
(8,158,106)	(152,481)	(459,718)	(381,499)	(7,164,408)	الدخل قبل الزكاة
11,326,358	310,897	2,438,631	2,150,423	6,426,407	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

26- القطاعات التشغيلية (تتمة)

(بآلاف الريالات السعودية)					
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي	
186,924,991	62,102,306	111,970,385	3,033,162	364,030,844	إجمالي الموجودات
273,115,320	28,763,133	13,716,156	130,369	315,724,978	إجمالي المطلوبات
9,923,875	3,062,944	1,982,370	24,520	14,993,709	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات من العملاء الخارجيين دخل/ (مصاريف) العمليات بين القطاعات
774,845	(898,876)	124,031	-	-	إجمالي الدخل من التمويل والاستثمارات عائد على الاستثمارات لأجل للعملاء والبنوك والمؤسسات المالية صافي الدخل من التمويل والاستثمارات
10,698,720	2,164,068	2,106,401	24,520	14,993,709	دخل الخدمات المصرفية، صافي دخل تحويل عملات، بالصافي دخل العمليات الأخرى، صافي إجمالي دخل العمليات
(124,676)	(213,870)	(159,928)	(8,250)	(506,724)	استهلاك و إطفاء مخصص الانخفاض في قيمة التمويل والموجودات المالية الأخرى، صافي مصاريف العمليات الأخرى إجمالي مصاريف العمليات
10,574,044	1,950,198	1,946,473	16,270	14,486,985	الدخل قبل الزكاة
867,121	323,890	277,298	398,725	1,867,034	
157,251	40,892	557,661	-	755,804	
25,019	-	62,699	121,977	209,695	
11,623,435	2,314,980	2,844,131	536,972	17,319,518	
(517,955)	(9,948)	(69,464)	(5,769)	(603,136)	
(1,177,409)	(302,895)	(50,642)	-	(1,530,946)	
(4,145,108)	(322,513)	(440,005)	(141,908)	(5,049,534)	
(5,840,472)	(635,356)	(560,111)	(147,677)	(7,183,616)	
5,782,963	1,679,624	2,284,020	389,295	10,135,902	

(ب) فيما يلي مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة لكل قطاع من القطاعات التشغيلية أعلاه كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)					
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي	
166,049,907	55,905,791	100,797,864	2,730,512	325,484,074	2019 الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
-	6,092,269	-	-	6,092,269	التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان
(بآلاف الريالات السعودية)					
قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي	
155,728,107	52,268,997	94,240,742	2,552,885	304,790,731	2018 الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة
-	6,329,819	-	-	6,329,819	التعهدات والالتزامات المحتملة باستثناء الالتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المصرف للعديد من المخاطر المالية، وتشمل تلك الأنشطة تحليل وتقويم وقبول وإدارة نوع واحد أو أكثر من المخاطر، ومن المعلوم أن الاضطلاع بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للأعمال المصرفية وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في الأسواق المالية. وعليه، فإن هدف المصرف هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد والحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

يتم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمصرف لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل من تلك المخاطر، ويقوم المصرف بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة وذلك لإظهار التغيرات في الأسواق والمنتجات وإتباع أفضل الطرق المستجدة.

تقوم إدارة الائتمان والمخاطر بالمجموعة بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم هذه الإدارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمصرف، ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل المصرف هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، وتشتمل مخاطر السوق على مخاطر العملات ومخاطر معدلات الربحية ومخاطر العمليات ومخاطر الأسعار.

1-27 مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي يتعرض لها المصرف. يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان التي تتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر في عملية مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن عمليات التمويل (أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء)، والنقدية، والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية والاعتمادات المستندية والقبولات والالتزامات لمنح الائتمان، وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان

(1) التمويل

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من أجل تلبية متطلبات العملاء، وتصنف جميع هذه المنتجات كموجودات تمويلية في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف. وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالتمويل على مستوى الطرف الآخر، يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل بإتباع منهجية ملائمة لقياس المخاطر، ويقوم المصرف باستخدام طريقة تصنيف درجة مخاطر مكونة من 10 درجات مخاطر بناءً على عوامل نوعية وكمية، سبعة منها تتعلق بالتمويل العامل (تصنيف 1-7)، وثلاثة منها تتعلق بالتمويل غير العامل (تصنيف 8-10)، وتهدف عملية تصنيف المخاطر إلى إبلاغ مختلف السلطات المعتمدة المستقلة بالمخاطر المتأصلة المرتبطة بالطرف المقابل والمساعدة في تحديد سعر مناسب يتناسب مع المخاطر المرتبطة بها.

(2) درجات مخاطر الائتمان

بالنسبة لتعرضات الشركات، يخصص المصرف لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمان وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر في السداد وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراته، ويتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد، وتختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع الممول.

يتم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور مخاطر الائتمان. على سبيل المثال، إن الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و2 يقل عن الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و3.

تم تخصيص لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمان عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن الممول. تخضع التعرضات لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل التعرضات إلى مختلف درجات مخاطر الائتمان، ويشمل مراقبة تعرضات الشركات استخدام البيانات التالية:

- المعلومات التي تم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العملاء – على سبيل المثال، القوائم المالية المدققة وحسابات الإدارة والموازنات التقديرية والتوقعات.
- البيانات من وكالات ائتمانية مرجعية والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- التغيرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للممول أو أنشطته.

تعتبر درجات مخاطر الائتمان بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية، ويقوم المصرف بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد المتعلقة بعملائه وتحليلها حسب القطاع ودرجة مخاطر الائتمان.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

3) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

يستخدم المصرف أساليب تحليلية تشتمل على تقديرات تعثر داخلية مدعومة بمؤشرات تحول منشورة من قبل وكالات خارجية لإعداد الهيكل الزمني لاحتمال حدوث التعثر في السداد الذي يمكن تطبيقه على كل تعرض وذلك على أساس العمر المتبقي لها، ويتم تعديل الهيكل الزمني لاحتمال التعثر عن السداد هذا وذلك بإدراج أثر معلومات الاقتصاد الكلي للوصول إلى التقدير المستقبلي لاحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر.

بالنسبة لتعرضات الأفراد، يتم استخدام المعلومات المتعلقة بالتمول والتمويل المجمع بتاريخ تقديم الطلب، وسلوك السداد، إلخ في إعداد التصنيف المبني على المخاطر باستخدام طريقة

. Chi-square Automatic Interaction Detection (CHAID) (or Decision Tree)

يتم تكوين قطاعات المخاطر لتحديد وتجميع الممولين ذوي نفس خصائص المخاطر. بالنسبة لكل قطاع مخاطر يتم تكوينه، يتم إعداد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد باستخدام البيانات التاريخية التي يمكن استخدامها لكل تعرض على أساس العمر المتبقي له.

وبالأخذ بعين الاعتبار مختلف المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة من المصادر المنشورة، يقوم المصرف بإجراء تعديل مستقبلي على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في السداد وذلك للوصول إلى التقديرات المستقبلية لاحتمالية التعثر في السداد وعلى مدى العمر باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي.

تصنيف المخاطر 1

استثنائي - العملاء من ذوي المكانة الائتمانية، ويعتبرون في أعلى مستوى لجودة الائتمان.

تصنيف المخاطر 2

ممتاز - جهات ملتزمة تتمتع بأعلى مستويات الجودة الائتمانية، في الوقت الراهن ومستقبلاً. عملياً لا توجد هناك مخاطر في الإقراض لهذه الفئة، حيث تعكس التدفقات النقدية هوامش حماية كبيرة ومستقرة بشكل استثنائي، وتشير التدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك عمليات منح الائتمان المتوقعة إلى مستويات سيولة قوية وتغطية خدمة الدين. إن مؤشرات المراكز المالية قوية جداً مع موجودات ذات نوعية ممتازة من حيث القيمة والسيولة.

تصنيف المخاطر 3

متفوق - المتلزمون الذين يمثلون الجانب الأدنى للمستوى الأعلى للجودة الائتمانية، ولكن جودة الائتمان المتوقعة ممتازة، كما أن جودة الموجودات والسيولة جيدة جداً، بالإضافة إلى القدرة على تحمل الديون والتغطية بشكل مستمر، ويمكن أن تكون هناك احتمالية ضئيلة بأن تؤدي بعض العناصر إلى ضعف الأداء في المستقبل.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

3) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد (تتمة)

تصنيف المخاطر 4

جيد - المتلزمون الذين يعتبرون في أعلى مستويات الجودة المتوسطة ويتصفون بجودة ائتمانية ممتازة، ومؤشرات مخاطر قليلة. إن عناصر القوة متمثلة في السيولة واستقرار الهوامش والتدفقات النقدية، وتنوع الموجودات وعدم الاعتماد على نوع واحد من الأعمال.

تصنيف المخاطر 5

مرضية - تشمل المتلزمون المصنفين مع هامش أقل لتغطية خدمة الدين مع انخفاض لبعض عناصر القوة، بالإضافة إلى جودة الموجودات والسيولة المرضية، والقدرة الجيدة لاستيعاب وتغطية الدين، وقد تحدث خسارة أو تراجع في الأرباح للعام، ولكن لدى الممولين ما يكفي من القوة والمرونة المالية لتعويض هذه الأمور.

تصنيف المخاطر 6

كافية - المتلزمون ذوي الأرباح المنخفضة والتدفقات النقدية الضعيفة وزيادة نسبة الدين و/ أو ضعف في أساسيات السوق التي تشير إلى مخاطر أعلى من المتوسط. لدى الممولين قدرة دين إضافية محدودة، وتغطية متواضعة، بالإضافة إلى جودة موجودات وحصة سوق في المستوى المتوسط أو أقل من المتوسط. إن أداء الممول الحالي يعتبر مرضي، ولكن يمكن أن يتأثر سلباً من خلال تطوير جودة/ كفاية الضمانات وإلخ.

تصنيف المخاطر 7

مخاطر عالية جداً - يخضع المتلزمون تحت هذا التصنيف بالمجمل لظروف تجارية غير مرغوب فيها تشكل مخاطر ائتمان غير مناسبة ولا مبرر لها ولكن ليس إلى درجة مبررة لتصنيف العميل دون المستوى المطلوب. لم يتكبد العميل خسارة للأرباح أو المبلغ الأصلي. ويمكن أن يتضمن الضعف المحتمل وضعاً مالياً ضعيفاً، أو برنامجاً غير واقعي للسداد، أو عدم كفاية مصادر الأموال، أو عدم وجود ضمانات كافية أو معلومات أو وثائق ائتمانية. المنشأة ضمن هذه الفئة لا يمكن تمييزها وتعتبر ضمن الفئة المتوسطة، ولن يتم منح تمويلات جديدة أو إضافية لهذه الفئة.

تصنيف المخاطر 8

دون المستوى - يشمل هذا التصنيف المتلزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم تسعون يوماً، وتشكل مخاطر ائتمان غير مقبولة، والسداد المعتاد في خطر، وهناك ضعف واضح في دعم سداد الالتزامات. ليست هناك حماية كافية للموجودات من خلال صافي الثروة الحالية للعميل أو قدرته على السداد أو من خلال الضمان المرهون، ويتم تكوين مخصص خاص بناءً على تقديرات الخسائر المحتملة.

تصنيف المخاطر 9

مشكوك في تحصيلها - يشمل هذا التصنيف المتلزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم التعاقدية 180 يوماً وترى الإدارة أن هناك إمكانية لاسترداد القيمة مقابل الشركات والعقارات ولذلك يجب تأجيل عملية شطب المديونية، والسداد الكامل غير مؤكد، وهناك إشكالات كبيرة تؤدي إلى احتمال خسارة جزء من أصل المديونية، ونقاط الضعف واضحة إلى درجة أن التحصيل الكامل غير مرجح على نحو كبير وذلك بناءً على المعلومات الحالية والظروف والقيم، ويتم تكوين مخصص خاص بناءً على تقديرات الخسائر المحتملة. ومع ذلك، بالنسبة لعملاء الأفراد (باستثناء العقارات) والبطاقات الائتمانية، من المتوقع حدوث خسارة إجمالية. يجب استيفاء مخصص خاص بنسبة 100%، يلي ذلك إجراء عملية الشطب وفقاً لسياسة الشطب في مصرف الراجحي.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

3) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد (تتمة)

تصنيف المخاطر 10

ردئية أو هالكة (خسارة) - يشمل هذا التصنيف الملتزمون المتعثرين ومضى على تاريخ تأخر سداد التزاماتهم 360 يوماً. ومن المتوقع حدوث خسارة إجمالية، بالإضافة إلى الموجودات غير القابلة للتحويل والتي لا تتطلب إن يتم تصنيفها كموجودات نشطة، ويجب استيفاء مخصص محدد بنسبة 100٪، يلي ذلك إجراء عملية الشطب وفقاً لسياسة الشطب من مصرف الراجحي.

4) الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، ويتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك على أساس الخبرة التاريخية للمصرف والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك النظرة المستقبلية.

بالنسبة لمحفظه الشركات، يستند تقييم المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل باستثناء الحسابات تحت الملاحظة حيث يستند تقييم المصرف على الطرف الآخر. يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة لتمويل الأفراد على مستوى العميل، وتخضع جميع التعرضات التي تعتبر بأن لديها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

يعتبر المصرف جميع أدوات الدين من الدرجة الأولى الصادرة عن جهات سيادية بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة.

5) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يستخدم المصرف نظامه الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر والتغيرات النوعية في احتمالية حدوث التعثر في السداد وحالة التأخر في السداد للحسابات وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، والخبرة التاريخية ذات الصلة.

تعتبر مخاطر الائتمان لتعرضات معينة قد شهدت زيادة جوهرية منذ الإثبات وذلك بناءً على التقييم الكمي للمصرف و/أو

استخدام آراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، والخبرة التاريخية ذات الصلة كما يمكن للمصرف أن يحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

وكإجراء احترازي، يرى المصرف بأن الزيادة الجوهرية تحدث في مخاطر الائتمان عندما يتجاوز موعد السداد لأكثر من 30 يوماً يتم تحديد أيام التأخر في السداد من خلال احتساب عدد الأيام لأقرب تاريخ فات فيه موعد الاستحقاق ولم تسدد فيه المبالغ بالكامل، يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

يراقب المصرف مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة الضوابط على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق الضوابط مع الفترة الزمنية المحددة عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات غير مضمونة في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27-إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

5) تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري (تتمة)

يصنف المصرف أدواته المالية إلى المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 على أساس منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تكن هناك زيادة جوهريّة في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي لم يطرأ عليها انخفاض في قيمتها الائتمانية منذ منحها، يثبت المصرف المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً، ويتم تصنيف جميع الحسابات عند منحها على أنها مرحلة 1.

المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهريّة في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي وليس ذات مستوى ائتماني منخفض، يثبت المصرف المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع عمليات التمويل المصنفة في هذه المرحلة بناءً على تاريخ الاستحقاق الفعلي / المتوقع بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة التسهيلات.

المرحلة 3: بالنسبة للأدوات المالية ذات مستوى ائتماني منخفض، يثبت المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، ويتم استخدام عملية تحديد التعثر في السداد، أي عملية تحديد التعثر في السداد لأكثر من 90 يوماً على أنها المرحلة 3.

6) الموجودات المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على تمويل لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعمل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعمل. قد يتم التوقف عن إثبات التمويل الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات التمويل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كتمويل جديد مدرج بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

يقوم المصرف بإعادة تفاوض عمليات التمويل الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بـ "الاعفاء من السداد") لزيادة فرص التحصيل والتقليل من مخاطر التعثر في السداد، وبموجب سياسة الاعفاء من السداد بالمصرف، يمنح التمويل اعفاء من السداد على أساس انتقائي إذا كان المدين حالياً في حالة التعثر في سداد ديونه أو إذا كانت هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد، ويوجد هناك دليل بأن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للوفاء بشروط العقد الأصلي ومن المتوقع بأن يكون المدين قادراً على تلبية الشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادةً تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت دفع الأرباح وتعديل الشروط المتعلقة بتعهدات التمويل. تخضع كل من عمليات تمويل الأفراد وغير الأفراد لسياسة الاعفاء من السداد.

يعتبر الاعفاء من السداد مؤشراً نوعياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع منح الوقت دليلاً على أن التعرض ذو مستوى ائتماني منخفض / متعثر في السداد، وسيحتاج العميل لإظهار السلوك الجيد في الدفع باستمرار على مدى 12 شهراً قبل أن يتم اعتبار التعرض ذو مستوى ائتماني أو متعثر في السداد.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(7) تعريف التعثر في السداد

يعتبر المصرف بأن الموجودات المالية تكون في حالة تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح إن يسدد الممتول التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المصرف لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ أو
- تجاوز الممتول في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمصرف لأكثر من 90 يوماً.

تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة في السداد بمجرد أن يخالف العميل حداً معيناً أو تم إخطاره بحد أقل من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان الممتول متعثراً في السداد، يأخذ المصرف في الاعتبار المؤشرات التالية:

- المؤشرات النوعية – مثال: انتهاك التعهدات؛
- المؤشرات الكمية - مثال: وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للمصرف؛ و
- البيانات التي يتم إعدادها داخلياً بالإضافة إلى التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

يتفق تعريف التعثر عن السداد كثيراً مع التعريف المطبق من قبل المصرف لأغراض رأس المال التنظيمي.

(8) إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداه مالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولى لها وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة، وبالأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعلومات المتوقعة الفعلية والخارجية من المصادر المنشورة، يقوم المصرف بإجراء تعديل مستقبلي للهيكل الزمني للتعثر عن السداد للوصول إلى تقديرات احتمالية التعثر عن السداد على مدى العمر باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي.

يأخذ المصرف في الاعتبار السيناريوهات التي تتراوح بين 3-5 سنوات (بما يتفق مع التوقعات المتاحة من المصادر العامة) التي تتجاوز فيها الظروف الاقتصادية الكلية متوسط الأجل الطويل، ويتم استخدام التوقعات الاقتصادية الكلية المتاحة خارجياً من صندوق النقد الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي لوضع توقعات الحالة الأساسية. وبالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على أساس التوقعات الحالية الأساسية بناءً على اجتهادات الخبراء.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً المنشورة من قبل مصادر خارجية، وأما السيناريوهات الأخرى فتمثل نتائج أكثر تفاوتاً وأكثر تشاؤماً.

الوزن

2019

%55.44

%44.56

المؤشرات الاقتصادية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

8) إدراج المعلومات المستقبلية (تتمة)

الوزن	المؤشرات الاقتصادية
2018	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
%56.29	الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي
%43.71	

تم وضع العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر في السداد ومعدلات الخسائر على مختلف المحافظ للموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية.

9) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقيس المصرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات الفردية مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة، واحتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض للتعثر في السداد ومعدل الخصم.

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

1. احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
2. الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
3. قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

يتم استخراج هذه المؤشرات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات، وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات المجمعة داخلياً التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية، وفي حال انتقال الأطراف الأخرى والتعرضات بين فئات التصنيفات، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد، ويتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

بالنسبة لمحفظه الأفراد، يستخدم المصرف نماذج LGD داخلية للتوصل إلى الخسارة في حالة التعثر في السداد. أما بالنسبة لمحفظه الشركات فإن المصرف يستخدم التقديرات من الجهات الرقابية لتقدير LGD. تمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد، ويقوم المصرف باستخراج قيمة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الأخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض للتعثر في السداد لأصل مالي ما يمثل إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لارتباطات القروض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض للتعثر في السداد على المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تمثل فترة حدود التعرض الفترة التي يتم أخذها في الاعتبار في حالات التعثر في السداد المحتملة، وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (بالأخص لحسابات المرحلة 2 بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

10) تحليل جودة الائتمان

أ) يوضح الجدول التالي المعلومات عن جودة الإئتمان لعمليات التمويل المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في 31 ديسمبر:

2019

الإجمالي	الخسائر الائتمانية		الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
	المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	
13,547,133	-	-	13,547,133
47,808,495	-	3,134,911	44,673,584
3,104,199	-	3,104,199	-
1,687,074	1,687,074	-	-
66,146,901	1,687,074	6,239,110	58,220,717
190,555,500	629,719	2,516,712	187,409,069
256,702,401	2,316,793	8,755,822	245,629,786

(بآلاف الريالات السعودية)

توزيع القيمة الدفترية حسب الدرجات

درجة 1-3 / (Aaa - A3)
درجة 4-6 / (Baa1 - B3)
درجة 7- تحت الملاحظة (Caa1 - C)
غير عامل إجمالي الشركات عامل وغير عامل إجمالي الأفراد (غير مصنفة) إجمالي القيمة الدفترية

2018

الإجمالي	الخسائر الائتمانية		الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
	المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني منخفض	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - ذات مستوى ائتماني غير منخفض	
8,322,229	-	-	8,322,229
56,309,933	-	12,217,422	44,092,511
2,918,751	-	2,918,751	-
1,686,855	1,686,855	-	-
69,237,768	1,686,855	15,136,173	52,414,740
170,352,909	603,457	3,072,823	166,676,629
239,590,677	2,290,312	18,208,996	219,091,369

(بآلاف الريالات السعودية)

توزيع القيمة الدفترية حسب الدرجات

درجة 1-3 / (Aaa - A3)
درجة 4-6 / (Baa1 - B3)
درجة 7- تحت الملاحظة (Caa1 - C)
غير عامل إجمالي الشركات عامل وغير عامل إجمالي الأفراد (غير مصنفة) إجمالي القيمة الدفترية

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

11) التمويل

أ) فيما يلي مخاطر تركيز صافي التمويل والمخصصات ذات الصلة حسب القطاعات الاقتصادية الهامة كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)

				2019
				الوصف
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العامل	العامل	
19,826,944	(424,883)	590,056	19,661,771	التجاري
26,867,232	(283,941)	375,395	26,775,778	الصناعي
2,203,470	(401,434)	573,757	2,031,147	البناء والإنشاءات
193,067,706	(532,585)	674,114	192,926,177	المستهلك
12,369,469	(70,882)	103,471	12,336,880	الخدمات
340,974	-	-	340,974	الزراعة والأسماك
312,881	-	-	312,881	أخرى
254,988,676	(1,713,725)	2,316,793	254,385,608	الإجمالي
(5,305,871)	(5,305,871)	-	-	على 12 شهراً الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني غير منخفض
249,682,805	(7,019,596)	2,316,793	254,385,608	الرصيد

(بآلاف الريالات السعودية)

				2018
				الوصف
صافي التمويل	مخصص الانخفاض في القيمة	غير العامل	العامل	
17,493,951	(618,139)	746,180	17,365,910	التجاري
28,085,898	(696,112)	774,347	28,007,663	الصناعي
3,431,299	(82,411)	71,682	3,442,028	البناء والإنشاءات
171,388,092	(470,400)	603,423	171,255,069	المستهلك
16,301,020	(75,584)	80,751	16,295,853	الخدمات
467,960	-	-	467,960	الزراعة والأسماك
479,805	(6)	13,929	465,882	أخرى
237,648,025	(1,942,652)	2,290,312	237,300,365	الإجمالي
(5,889,819)	(5,889,819)	-	-	على 12 شهراً الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وذات مستوى ائتماني غير منخفض
231,758,206	(7,832,471)	2,290,312	237,300,365	الرصيد

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

(أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

(11) التمويل (تتمة)

(ب) يبين الجدول التالي تحليلاً بأعمار التمويل المتأخر السداد وغير المنخفض القيمة كما في 31 ديسمبر:

2019				الأعمار
(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	بطاقات ائتمانية	بيع بالتقسيط	متاجرة	
3,016,764	-	191,728	2,825,036	حتى 30 يوماً
862,136	22,802	58,130	781,204	31 - 60 يوماً
711,185	24,870	36,366	649,949	61 - 90 يوماً
4,590,085	47,672	286,224	4,256,189	الإجمالي
2,851,975	-	114,208	2,737,767	القيمة العادلة للضمانات

2018				الأعمار
(بالآلاف الريالات السعودية)				
الإجمالي	بطاقات ائتمانية	بيع بالتقسيط	متاجرة	
5,820,631	-	180,122	5,640,509	حتى 30 يوماً
391,947	12,700	40,829	338,418	31 - 60 يوماً
331,051	16,475	26,209	288,367	61 - 90 يوماً
6,543,629	29,175	247,160	6,267,294	الإجمالي
1,916,795	-	81,014	1,835,781	القيمة العادلة للضمانات

تقوم المجموعة، خلال أنشطة الإقراض الخاصة بها، بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات التمويل، وتتضمن هذه الضمانات غالباً على ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى وضمانات مالية وأسهم حقوق ملكية محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى، وتعتبر الضمانات العقارية مقابل التمويل كمحتفظ بها لغرض البيع ويتم تضمينها في الموجودات الأخرى.

يتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل عمليات التمويل التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها بصافي القيمة المخصصة لها. بالنسبة للموجودات المالية التي هي ذات مستوى ائتماني منخفض في بتاريخ إعداد القوائم المالية، فإن المعلومات الكمية بشأن الضمانات المحتفظ بها كتأمين تعد ضرورية إلى الحد الذي يقلل فيه هذا الضمان من مخاطر الائتمان.

(ج) يبين الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها بصورة فردية، وكذلك القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة التي تحتفظ بها المجموعة كما في 31 ديسمبر:

2019			تمويل انخفضت قيمته بشكل فردي القيمة العادلة للضمانات
(بالآلاف الريالات السعودية)			
إجمالي	شركات	أفراد	
2,316,793	1,687,074	629,719	
737,005	522,084	214,921	

2018			تمويل انخفضت قيمته بشكل فردي القيمة العادلة للضمانات
(بالآلاف الريالات السعودية)			
إجمالي	شركات	أفراد	
2,290,312	1,686,855	603,457	
2,148,716	1,971,724	176,992	

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

- 27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)
1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)
أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)
11) التمويل (تتمة)

د) يوضح الجدول أدناه التعرضات الائتمانية من تمويل الشركات حسب نطاقات نسبة التمويل إلى القيمة، ويتم احتساب نسبة التمويل إلى القيمة على أساس نسبة إجمالي مبلغ التمويل أو المبلغ المطلوب لارتباطات التمويل إلى قيمة الضمان، ولا تتضمن المبالغ الإجمالية مخصص الانخفاض في القيمة.

2018	2019	(بالآلاف الريالات السعودية)
65,100,456	61,167,858	أقل من 50%
835,193	480,738	51-70%
1,382,614	428,167	71-90%
-	-	91-100%
1,919,505	4,070,138	أكثر من 100%
69,237,768	66,146,901	إجمالي التعرض للمخاطر

ب) مخاطر التسويات

كما يتعرض المصرف لمخاطر التسويات من خلال تعاملاته مع المؤسسات المالية الأخرى، وتنشأ هذه المخاطر عندما يدفع المصرف مبلغ المعاملة المطلوب منه إلى البنك الآخر أو الطرف الآخر قبل استلام الدفعات من الطرف الثالث، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قيام الطرف الثالث بدفع التزاماته، على الرغم من أن هذا التعرض يكون عادة لفترة قصيرة إلا أنه يمكن أن يكون ذو قيمة عالية وجوهرية، ويتم تقليل التعرض لهذا النوع من المخاطر من خلال التعامل مع الأطراف ذات التصنيف المرتفع مع الاحتفاظ بالضمانات والحد من حجم التعرضات وفقاً لتصنيف المخاطر للطرف الآخر.

ج) مراقبة حدود المخاطر وسياسات التقليل منها

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المؤسسة ككل، ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الاستراتيجيات، وبالتالي فإن فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من القطاعات التشغيلية.

تساعد وحدات الأعمال التالية في المصرف في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات.
- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان.
- وحدة معالجة الديون.
- وحدة سياسة الائتمان.
- وحدة ائتمان الأفراد.

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بعمليات التمويل هذه، بوضع حدود معتمدة للائتمان، ويقوم المصرف بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

11) التمويل (تتمة)

ج) مراقبة حدود المخاطر وسياسات التخفيف منها

يُنَجِّج التركيز في مخاطر الائتمان عند وجود عدد من العملاء يزاولون نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. إن التركيز في مخاطر الائتمان يعني مدى تأثير أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة أو منطقة جغرافية معينة. يسعى المصرف لإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع التمويل للتأكد من عدم وجود تركيز للمخاطر لدى أفراد أو مجموعات من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. يتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، ويتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر بالسنة، عند الضرورة، وتتم مراجعة الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الاقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل اللجنة التنفيذية.

كما تدار مخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء والعملاء المحتملين على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل حدود الائتمان، حسبما هو ملائم.

فيما يلي بياناً ببعض الإجراءات الرقابية الأخرى المحددة لتقليل مخاطر الائتمان:

ج-1) الضمانات

يقوم المصرف باتباع التعليمات المتعلقة بمستوى وجودة أنواع محددة من الضمانات، وتشتمل الضمانات الرئيسية على:

- رهونات على العقارات السكنية والتجارية.
- النقدية والأسهم والموجودات العامة الخاصة بالعميل.
- صفقات المراجعة للمتاجرة بالأسهم (متاجرة الأسهم المغطاة بالضمانات).

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن الضمانات والاعتمادات المستندية القائمة تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها المنتجات المصرفية التقليدية بالمصرف.

إن خطابات الاعتماد المستندية والتجارية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الآخر بصرف مبالغ محددة على حساب المصرف وفق شروط وأحكام محددة تكون عادةً مضمونة بالبضاعة التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل الارتباطات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الموافقات المعتمدة لمنح الائتمان على شكل منتجات تمويلية إضافية، وضمانات أو اعتمادات مستندية، وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالارتباطات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة. ولكن، فإن مبلغ الخسارة المحتملة هو أقل من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1-27 مخاطر الائتمان (تتمة)

أ) قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

11) التمويل (تتمة)

د) السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد القوائم المالية دون الأخذ بالاعتبار الضمانات أو تعزيزات الائتمان الأخرى وتشتمل على الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي المتعلقة بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
		البنود داخل قائمة المركز المالي
		استثمارات، صافي:
22,477,145	24,991,978	مراجعة لدى الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي
18,167,620	18,751,109	صكوك
32,387,760	32,058,182	مطلوبات من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
65,455,862	62,959,778	تمويل، صافي
166,302,344	186,723,027	شركات
304,790,731	325,484,074	أفراد
		إجمالي البنود داخل قائمة المركز المالي
		البنود خارج قائمة المركز المالي:
1,452,658	1,118,090	اعتمادات مستندية وقبولات
4,877,161	4,974,179	خطابات ضمان
6,482,436	11,636,094	التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان
12,812,255	17,728,363	إجمالي البنود خارج قائمة المركز المالي
317,602,986	343,212,437	الحد الأقصى لمخاطر الائتمان

تم تحديد المخاطر أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2-27 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتزاماته المالية عند استحقاقها واستبدال الأموال عند سحبها، وتكون النتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بسداد المودعين والجهات الممولة والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويل، ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق وتخفيض التصنيف الائتماني والذي يمكن أن يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل. إن تنوع مصادر التمويل المتاحة للمصرف يساعد على تقليل هذه المخاطر. تدار الموجودات بعد الأخذ بالاعتبار توفر السيولة والحفاظ على رصيد ملائم من النقدية وما في حكمها.

عملية إدارة مخاطر السيولة

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة عملية إدارة السيولة الخاصة بالمصرف، وتتضمن ما يلي:

- التمويل اليومي والمدار من قبل الخزينة لضمان الوفاء بالالتزامات، ويشمل ذلك ضخ الأموال عند استحقاقها أو استثمارها؛
- مراقبة مؤشرات السيولة لبنود قائمة المركز المالي لمواجهة المتطلبات الداخلية والنظامية؛
- إدارة التركزات وبيان استحقاق الديون؛
- مراقبة تنوع مصادر التمويل؛ و
- إدارة السيولة ومراقبة عدم مطابقة الموجودات مع المطلوبات.

تتم عملية المراقبة وإعداد التقارير من خلال تحليل التدفقات النقدية للبنود ذات الاستحقاقات التعاقدية وغير التعاقدية. يتم قياس صافي التدفقات النقدية، وضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة، كما تقوم إدارة الخزينة / لجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمراقبة مستوى ونوع التزامات القروض غير المسحوبة، واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف والتأثير المحتمل للالتزامات المحتملة على وضع السيولة بالمصرف مثل الاعتمادات المستندية القائمة والضمانات.

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف على أساس فترة الاستحقاق المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق لضمان من توفر سيولة كافية لديها، وتشتمل الموجودات المتاحة للوفاء بكافة الالتزامات وتغطية الالتزامات التمويلية القائمة على النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، والمطلوبات من البنوك، وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف بوديعة نظامية لا تقل عن 7٪ من إجمالي ودائع العملاء و4٪ من إجمالي حسابات العملاء الأخرى، بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي سيولة لا يقل عن 20٪ من التزامات المصرف تجاه الودائع، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً، كما يمكن للمصرف الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات تمويلية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي تتضمن على عمليات البيع المؤجلة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السيولة (تتمة)

عملية إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي تحليلاً للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر على أساس التدفقات النقدية المخصومة، ويظهر الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة، وتراقب الإدارة توقعات تغيير وضع السيولة الخاص بالمجموعة والنقد وما في حكمه على أساس التدفقات النقدية المتوقعة، وينفذ ذلك وفقاً للأعراف والحدود التي وضعتها المجموعة واستناداً إلى نمط حركة الودائع التاريخية. بالإضافة لذلك، تتضمن سياسة إدارة السيولة في المجموعة على توقع التدفقات النقدية بعمولات رئيسية والأخذ بالاعتبار مستوى الموجودات السائلة الضرورية لمقابلة ذلك، ومراقبة معدلات السيولة لبنود قائمة المركز المالي مقابل المتطلبات النظامية الداخلية والخارجية والمحافظة على خطط تمويل الدين.

		(بالآلاف الريالات السعودية)			2019		
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 5 سنوات	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أقل من 3 أشهر		
الموجودات							
	39,294,099	28,439,099	-	-	-	10,855,000	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
	32,058,182	-	-	13,988,183	6,575,839	11,494,160	والبنوك المركزية الأخرى مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
التمويل، بالصافي							
	41,577,244	-	3,043,561	12,908,065	11,750,437	13,875,181	متاجرة شركات
	187,724,001	-	48,621,920	97,755,730	29,194,865	12,151,486	بيع بالتقسيط
	17,228,066	-	5,356,019	3,878,893	4,221,613	3,771,541	مراوحة
	3,153,494	-	-	975,171	731,273	1,447,050	بطاقات الائتمان
الاستثمارات، بالصافي							
	196,235	196,235	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
	42,943,087	-	24,286,155	16,089,945	-	2,566,987	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
	2,030,711	1,230,711	-	800,000	-	-	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
	1,672,597	1,672,597	-	-	-	-	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
	16,208,860	16,208,860	-	-	-	-	موجودات أخرى، صافي
	384,086,576	47,747,502	81,307,655	146,395,987	52,474,027	56,161,405	الإجمالي
المطلوبات							
	2,219,604	334,569	-	-	-	1,885,035	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	284,299,851	284,299,851	-	-	-	-	ودائع تحت الطلب
	22,126,226	-	1,773	450,331	4,578,411	17,095,711	ودائع عملاء لأجل
	5,979,746	-	-	2,337,953	2,072,232	1,569,561	حسابات العملاء الأخرى
	18,269,492	18,269,492	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
	332,894,919	302,903,912	1,773	2,788,284	6,650,643	20,550,307	الإجمالي
	51,191,657	(255,156,410)	81,305,882	143,607,703	45,823,384	35,611,098	الفجوة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2-27 مخاطر السيولة (تتمة)

2018

(بالآلاف الريالات السعودية)					
أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات					
15,375,000	8,273,620	-	-	27,871,043	43,246,043
10,569,683	12,488,206	-	-	1,056,251	32,387,760
التمويل، بالصافي					
14,480,073	15,127,724	11,655,333	2,456,174	-	43,719,304
10,769,129	30,019,044	101,070,050	29,391,728	-	171,249,951
1,193,548	4,462,625	6,381,359	2,792,068	-	14,829,600
1,959,351	-	-	-	-	1,959,351
الاستثمارات، بالصافي					
-	-	-	-	172,753	172,753
370,449	213,900	14,118,036	25,142,380	-	39,844,765
-	1,941,584	-	-	-	1,941,584
-	-	-	1,103,463	-	1,103,463
-	-	-	-	13,576,270	13,576,270
54,717,233	60,038,497	145,712,984	60,885,813	42,676,317	364,030,844
المطلوبات					
3,951,361	2,583,028	-	-	755,235	7,289,624
-	-	-	-	268,416,842	268,416,842
17,027,753	1,661,472	-	-	-	18,689,225
1,662,667	1,359,251	3,781,140	-	-	6,803,058
-	-	-	-	14,526,229	14,526,229
22,641,781	5,603,751	3,781,140	-	283,698,306	315,724,978
32,075,452	54,434,746	141,931,844	60,885,813	(241,021,989)	48,305,866

يوضح الجدول التالي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)					
أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
2019					
2,342,000	-	-	-	334,569	2,676,569
19,293,271	6,891,825	2,821,521	1,773	284,299,851	313,308,241
-	-	-	-	18,269,492	18,269,492
21,635,271	6,891,825	2,821,521	1,773	302,903,912	334,254,302
2018					
أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
3,951,361	2,583,028	-	-	755,235	7,289,624
18,690,420	3,020,723	3,781,140	-	268,416,842	293,909,125
-	-	-	-	14,526,229	14,526,229
22,641,781	5,603,751	3,781,140	-	283,706,273	315,724,978

تم بيان تواريخ الاستحقاق التراكمية المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (16-ج-1) حول القوائم المالية الموحدة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق، وتنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق، وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية وأسعار الصرف الأجنبي والأسعار المتداولة في السوق.

يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل إدارة الخزينة / وإدارة الائتمان والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهرياً، وتقوم اللجنة ببحث هذه المخاطر والتأكد من مدى ملاءمة مستوياتها.

(أ) مخاطر السوق – عمليات المضاربة

لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة. إن المصرف ملتزم بأحكام الشريعة التي لا تسمح له بإبرام عقود أو أدوات مضاربة مثل التغطية والخيارات والعقود الأجلة والمشتقات.

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية

● مخاطر معدلات الربحية

مخاطر معدلات الربحية للتدفق النقدي هي مخاطر تقلب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح في السوق، ولا يوجد لدى المصرف أي تعرض جوهري لآثار التقلبات في مستوى معدلات الربح السائدة في السوق على تدفقاتها النقدية المستقبلية حيث أن جزءاً جوهرياً من الموجودات المالية المدرة للأرباح والمطلوبات التي تحمل الأرباح هي معدلات ثابتة ويتم إدراجها في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً جوهرياً من المطلوبات المالية للمصرف لا تستحق عليها أرباح.

تنشأ مخاطر سعر العملات من احتمالية أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح إما على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية، وقد وضع مجلس الإدارة حدود لفجوة معدلات العملات لفترات محددة، ويراقب المصرف المراكز يوميا ويستخدم استراتيجيات إدارة الفجوة لضمان المحافظة على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

يبين الجدول التالي الحساسية المتعلقة بالتغيرات المحتملة المقبولة في معدلات الربح، مع الاحتفاظ بالمتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين الموحدة للمصرف. حساسية الدخل هي تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح على صافي الدخل لمدة سنة واحدة بناءً على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقنتاة لأغراض غير المتاجرة ذات المعدلات العائمة كما في 31 ديسمبر 2019 و2018. إن حساسية حقوق المساهمين الموحدة هي نفس حساسية الدخل الموحدة حيث لا يملك المصرف موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ذات معدلات ثابتة كما في 31 ديسمبر 2019 و2018. ويتم مراقبة وتحليل جميع تعرضات المحفظة المصرفية في تركيزات العملة ويتم الإفصاح عن الحساسيات ذات الصلة بملايين الريالات السعودية.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر معدلات الربحية (تتمة)

بملايين الريالات السعودية				2019	
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				الزيادة في نقاط الأساس	العملة
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
227	344	244	241	25+	ريال سعودي

بملايين الريالات السعودية				2018	
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				النقص في نقاط الأساس	العملة
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
(227)	(344)	(244)	(241)	25-	ريال سعودي

بملايين الريالات السعودية				2018	
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				الزيادة في نقاط الأساس	العملة
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
193	216	204	201	25+	ريال سعودي

بملايين الريالات السعودية				2018	
حساسية إجمالي دخل التمويل والاستثمار				النقص في نقاط الأساس	العملة
الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط	كما في 31 ديسمبر		
(193)	(216)	(204)	(201)	25-	ريال سعودي

* تؤثر حركات معدل الربح على حقوق الملكية من خلال الأرباح المبقاة، أي الزيادة أو النقص في دخل التمويل والاستثمار.

حساسية العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

يدير المصرف آثار التقلبات في معدلات الربحية السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لعدم التطابق في أسعار العمولات، ويتم مراقبتها يوماً من قبل إدارة الخزينة بالبنك.

يشتمل الجدول أدناه على لخص لمخاطر معدلات الربحية التي يتعرض لها المصرف، كما يشتمل على الأدوات الآلية للمصرف المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية وتاريخ الاستحقاق.

يتعرض المصرف لمخاطر معدلات الربحية نتيجة لعدم التطابق أو لوجوده فجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة، يقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر وذلك بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

- 27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)
3-27 مخاطر السوق (تتمة)
ب) مخاطر السوق - العمليات المصرفية (تتمة)
• مخاطر معدلات الربحية (تتمة)
حسابية معدل الربحية على الموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

31 ديسمبر 2019

الموجودات	(بالآلاف الريالات السعودية)				
	أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى 6 أشهر	6 أشهر إلى 12 شهر	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى	10,854,472	-	-	-	-
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,479,978	357,348	6,543,435	14,677,421	-
الإستثمارات، بالصافي	-	-	-	-	-
إستثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	1,804,996
إستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	26,001,235	1,252,000	-	-	39,656,231
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	800,000	-	-	1,098,158
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-
التعميل، بالصافي	-	-	-	-	-
مناجحة شركات	16,244,991	14,699,701	4,218,431	4,609,125	1,804,996
بيع بالتقسيط	18,271,988	16,132,170	20,059,435	93,604,177	39,656,231
مراجحة	7,598,931	5,290,277	23,372	3,217,328	1,098,158
بطاقات ائتمانية	1,447,050	243,758	487,515	975,171	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-
إجمالي الموجودات	90,898,645	38,775,254	31,332,188	117,083,222	56,515,703
المطلوبات	-	-	-	-	-
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,677,579	-	-	-	-
ودائع العملاء	-	-	-	-	-
إستثمارات عملاء لأجل	17,102,278	3,001,418	1,577,663	444,867	-
حسابات العملاء الأخرى	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات	18,779,857	3,001,418	1,577,663	444,867	-
الفجوة	72,118,788	35,773,836	29,754,525	116,638,355	56,515,703
حسابية معدل الربحية - داخل قائمة المركز المالي الموحدة	72,118,788	35,773,836	29,754,525	116,638,355	56,515,703
حسابية معدل الربحية - خارج قائمة المركز المالي الموحدة	167,512	24,528	70,934	66,574	5,697
إجمالي فجوة حسابية معدل الربحية	71,951,276	35,749,308	29,683,591	116,571,781	56,510,006
الفجوة المتراكمة لحسابية معدل الربحية التراكمي	71,951,276	107,700,584	137,384,175	253,955,956	310,465,962

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمه)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

- 27- إدارة المخاطر المالية (تتمه)
27-3 مخاطر السوق (تتمه)
ب) مخاطر السوق - العمليات المصرفية (تتمه)
• مخاطر معدلات الربحية (تتمه)
حسابية أسعار العوالات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمه)

		(بالآلاف الريالات السعودية)				
		أقل من 3 أشهر	3 أشهر إلى 6 أشهر	6 أشهر إلى 12 شهر	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
	الموجودات					
	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى	35,112,408	-	-	-	-
	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	11,306,178	987,681	7,810,067	11,227,583	-
	الاستثمارات، بالصافي	-	-	-	-	-
	استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	-
	استثمارات مدرجة بالتكلفة المضافة	23,952,560	-	-	13,318,036	2,574,169
	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	1,941,584
	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	1,103,463
	التمويل، بالصافي	-	-	-	-	-
	مناخرة شركات	17,239,834	19,924,825	3,958,429	2,596,216	-
	بيع بالتقسيط	13,409,580	13,669,220	21,812,332	98,684,882	23,673,937
	مراجعة	4,064,638	4,406,381	182	5,499,608	858,791
	بطاقات ائتمانية	1,959,351	-	-	-	-
	موجودات أخرى	-	-	-	-	-
	إجمالي الموجودات	107,044,549	38,988,107	33,581,010	131,326,325	30,151,944
	المطلوبات					
	مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,534,389	-	-	-	-
	ودائع العملاء	-	-	-	-	-
	استثمارات عملاء لأجل	17,027,753	213,057	1,448,415	-	-
	حسابات العملاء الأخرى	1,362,776	311,575	589,356	4,539,350	-
	مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-
	إجمالي المطلوبات	24,924,918	524,632	2,037,771	4,539,350	30,151,944
	الفجوة	82,119,631	38,463,475	31,543,239	126,786,975	278,474,277
	حسابية معدل الربحية - داخل قائمة المركز المالي	82,119,631	38,463,475	31,543,239	126,786,975	278,474,277
	حسابية معدل الربحية - خارج قائمة المركز المالي	439,043	-	-	-	-
	إجمالي فجوة حسابية معدل الربحية	81,680,588	38,463,475	31,543,239	126,786,975	278,474,277
	الفجوة المترجمة لحسابية معدل الربحية التراكمي	81,680,588	120,144,063	151,687,302	278,474,277	308,626,221

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر العملات الأجنبية

يلخص الجدول أدناه تعرض المصرف لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018 وتركيزات مخاطر العملات، ويشتمل الجدول على الأدوات المالية للمصرف المسجلة بقيمتها الدفترية ومصنفة حسب العملة.

(بالآلاف الريالات السعودية)

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	دولار أمريكي	رنجت ماليزي	يورو	ين ياباني	درهم إماراتي	
								2019
								الموجودات
1,186,367	608,879	21,963	335,903	153,650	31,868	-	34,104	نقد وما في حكمه
								مطلوبات من البنوك والمؤسسات
4,034,296	102,570	24,183	3,120,698	518,468	197,512	7,508	63,357	المالية الأخرى
14,881,768	4,504,063	-	5,531,037	4,846,668	-	-	-	تمويل، صافي
3,157,746	255,369	-	2,007,106	894,904	367	-	-	استثمارات، صافي
524,549	54,232	1,024	392,337	65,199	9,528	-	2,229	موجودات ثابتة
270,555	21,534	831	74,963	171,338	1,889	-	-	موجودات أخرى، صافي
24,055,281	5,546,647	48,001	11,462,044	6,650,227	241,164	7,508	99,690	إجمالي الموجودات
								المطلوبات
								مطلوبات للبنوك والمؤسسات
(56,136)	(622,790)	17	375,153	129,399	61,892	-	193	المالية الأخرى
13,835,970	5,083,655	40,639	3,153,602	5,429,591	114,609	5,013	8,861	ودائع العملاء
1,206,167	237,542	9,023	740,687	103,126	110,713	707	4,369	مطلوبات أخرى
14,986,001	4,698,407	49,679	4,269,442	5,662,116	287,214	5,720	13,423	مجموع المطلوبات
9,069,280	848,240	(1,678)	7,192,602	988,111	(46,050)	1,788	86,267	صافي

(بالآلاف الريالات السعودية)

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	دولار أمريكي	رنجت ماليزي	يورو	ين ياباني	درهم إماراتي	
								2018
								الموجودات
1,336,272	504,016	15,538	568,393	193,088	29,291	-	25,946	نقد وما في حكمه
3,520,994	721,623	30,803	1,979,909	520,081	145,528	5,302	117,748	مطلوبات من البنوك والمؤسسات
								المالية الأخرى
13,420,849	3,778,869	-	5,077,371	4,564,609	-	-	-	تمويل، صافي
2,694,050	255,390	-	1,132,989	1,305,296	375	-	-	استثمارات، صافي
356,967	36,782	993	269,965	41,423	6,578	-	1,226	موجودات ثابتة
256,754	17,209	332	63,244	174,711	1,258	-	-	موجودات أخرى، صافي
21,585,886	5,313,889	47,666	9,091,871	6,799,208	183,030	5,302	144,920	إجمالي الموجودات
								المطلوبات
								مطلوبات للبنوك والمؤسسات
3,315,605	(564,139)	17	3,304,930	569,557	5,169	-	71	المالية الأخرى
11,448,296	4,863,308	48,735	1,268,627	5,146,634	109,079	2,284	9,629	ودائع العملاء
1,133,241	196,799	8,882	695,523	117,000	97,032	699	17,305	مطلوبات أخرى
15,897,142	4,495,968	57,634	5,269,080	5,833,191	211,280	2,983	27,005	مجموع المطلوبات
5,688,744	817,921	(9,968)	3,822,791	966,017	(28,250)	2,319	117,915	صافي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق - العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

تمثل مخاطر العملات مخاطر تغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد وضعت إدارة المصرف حدود للمراكز حسب العملات والتي يتم مراقبتها بشكل منتظم لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

يبين الجدول أدناه العملات التي يتعرض المصرف من خلالها لمخاطر جوهريّة كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018 على الموجودات والمطلوبات النقدية المقنتاة لأغراض غير المتاجرة والتدفقات النقدية المتوقعة. يحسب التحليل التأثير التغيرات المحتملة المعقولة في أسعار العملات مقابل الريال السعودي، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة للقيمة العادلة لحساسية العملة للموجودات والمطلوبات النقدية المقنتاة لأغراض غير المتاجرة) وحقوق الملكية، ويشير التأثير الإيجابي إلى الزيادة المحتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين الموحدة، بينما يشير التأثير السلبي إلى الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

بملايين الريالات السعودية

تعرض العملة كما في 31 ديسمبر 2019	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل	التأثير على حقوق الملكية
درهم إماراتي	2-/+	1,899	1,899
دولار أمريكي	2-/+	140,917	140,917
يورو	5-/+	(153)	(153)
روبية هندية	5-/+	(227)	(227)
روبية باكستانية	5-/+	249	249

بملايين الريالات السعودية

تعرض العملة كما في 31 ديسمبر 2018	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل	التأثير على حقوق الملكية
درهم إماراتي	2-/+	2,358	2,358
دولار أمريكي	2-/+	76,146	76,146
يورو	5-/+	(768)	(768)
روبية هندية	5-/+	1,813	1,813
روبية باكستانية	5-/+	547	547

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3-27 مخاطر السوق (تتمة)

(ب) مخاطر السوق – العمليات المصرفية (تتمة)

• مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

• مركز العملات

يقوم المصرف بإدارة التعرض لآثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى التعرض لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يومياً. في نهاية العام، كان لدى المصرف صافي مخاطر جوهرية بشأن العملات الأجنبية التالية:

2018	2019	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
مركز دائن (مدین)	مركز دائن (مدین)	
3,822,791	7,192,602	دولار أمريكي
2,319	1,788	ين ياباني
(28,250)	(46,050)	يورو
(9,969)	(1,678)	جنيه إسترليني
117,914	86,267	درهم إماراتي
966,017	988,111	رينجت ماليزي
817,921	848,240	أخرى
5,688,743	9,069,280	الإجمالي

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

27- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

27-3 مخاطر السوق (تتمة)

(ج) مخاطر الأسعار

يوجد لدى المصرف بعض الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل و الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، تنشأ مخاطر الأسعار نتيجة للتغيرات في تلك الاستثمارات.

وحيث أن هذه الاستثمارات هي في عدد محدود من الصناديق الاستثمارية وهي غير هامة بالنسبة لإجمالي المحفظة الاستثمارية، يقوم المصرف بمراقبتها دورياً، ويحدد مخاطر الاحتفاظ بها على أساس التغيرات في الأسعار السائدة بالسوق.

تشتمل الاستثمارات الأخرى على مخاطر متدنية أو معدومة حيث يتم شراء أغلبها لغرض البيع مباشرة، وتتم الاستثمارات فقط في حالة وجود أمر بيع مؤكد، وبالتالي تنطوي على مخاطر متدنية.

• مخاطر أسعار الاسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر الانخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقنتاة لأغراض غير المتاجرة للمصرف نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

فيما يلي التأثير على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في الأسعار، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، كما في 31 ديسمبر:

2018		2019		
التأثير بملايين الريالات السعودية	التغير في سعر الأسهم %	التأثير بملايين الريالات السعودية	التغير في سعر الأسهم %	مؤشرات السوق المحلية أسهم محلية
+/- 107,910	10 +/-	+/- 164,824	10 +/-	

(د) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو أخطاء من أحد الإجراءات الداخلية أو الموظفين أو أنظمة الحاسب أو قد تحدث من أحداث خارجية.

أن المخاطر التشغيلية ملازمة لمعظم أنشطة المصرف وتتطلب إتباع نهج متكامل لتحديد وقياس ورصد المخاطر التشغيلية.

تم إنشاء وحدة إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مجموعة إدارة المخاطر والائتمان والتي تسهل إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف، وتسهل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وضع السياسات وتطوير الأنظمة والأدوات والمنهجيات، والإشراف على تنفيذها واستخدامها داخل وحدات العمل وتوفير المراقبة المستمرة والتوجيه في مختلف أنحاء المصرف.

إن الإجراءات الأساسية الثلاثة الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف هي التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر وقاعدة البيانات للخسائر التشغيلية، والتنفيذ النهائي لمؤشرات المخاطر الرئيسية التي تم تصميمها لتعمل بطريقة تعزز بعضها بعضاً.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

28- التركيز الجغرافي
(أ) فيما يلي التوزيع حسب المناطق الجغرافية للنفقات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والائتمانات المحتملة وحسابات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر:

2019

(بالآلاف الريالات السعودية)

الإجمالي	دول مجلس التعاون					المملكة العربية السعودية
	دول أخرى	آسيا شرق	جنوب شرق	أوروبا	الخليج الأخرى والشرق الأوسط	
39,294,099	-	18,554	-	69,209	-	39,206,336
32,058,182	767,093	845,040	151,310	2,358,919	19,134,342	8,801,478
41,577,244	-	-	-	520,303	1,104,910	39,952,031
187,724,001	-	1,323,603	-	-	3,035,239	183,365,159
17,228,066	-	3,522,752	-	-	2,131,177	11,574,137
3,153,494	-	-	-	7,061	-	3,146,433
196,235	-	-	-	-	-	196,235
42,943,087	-	953,278	-	1,008,885	-	40,980,924
2,030,711	-	-	-	367	624,233	1,406,111
1,672,597	-	-	-	20,907	-	1,651,690
367,877,716	767,093	6,663,227	151,310	2,879,589	27,135,963	330,280,534
2,219,604	-	25,921	384,922	470,707	-	1,338,054
312,405,823	18,120	5,125,688	4,544	17,726	5,061,753	302,177,992
314,625,427	18,120	5,151,609	389,466	17,726	5,532,460	303,516,046
17,825,198	121,058	421,820	94,220	99,182	633,737	16,455,181
11,636,094	-	1,908,182	-	-	-	9,727,912

الموجودات

نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية

الأخرى

مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

التمويل، صافي

متاجرة شركات

بيع بالتقسيط

مراجعة

بطاقات ائتمانية

الاستثمارات، صافي

استثمار في شركة زميلة

استثمارات مدرجة بالتكلفة العطفة

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

إجمالي الموجودات

المطلوبات

مطلوبات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ودائع العملاء

إجمالي المطلوبات

التعهدات والائتمانات المحتملة

مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادن الائتماني لها)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادن الائتماني لها)

28- التركيز الجغرافي (تتمة)
2018

(بالآلاف الريالات السعودية)

الإجمالي	أخرى دول أخرى	آسيا	جنوب شرق آسيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى		المملكة العربية السعودية
						الخليجي الأخرى	والشرق الأوسط	
43,246,043	-	20,456	-	-	56,311	-	43,169,276	الموجودات نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك المركزية الأخرى
32,387,760	11,945	919,489	61,154	755,337	19,835,928	1,023,541	10,803,907	مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التصويل، صفائي
43,719,304	-	-	-	2,100,074	1,023,541	40,595,689	40,595,689	متاجرة شركات
171,249,951	-	1,497,854	-	-	2,885,814	166,866,283	166,866,283	بيع بالتقسيط
14,829,600	-	3,162,461	-	-	1,932,928	9,734,211	9,734,211	مراجعة
1,959,351	-	1,224	-	-	5,575	1,952,552	1,952,552	بطاقات ائتمانية
172,753	-	-	-	-	-	172,753	172,753	الإستثمارات، صفائي
39,844,765	-	1,363,669	-	-	349,095	38,132,001	38,132,001	إستثمار في شركة زميلة
1,941,584	-	11,217	-	375	33,234	1,896,758	1,896,758	إستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفاة
1,103,463	-	-	-	-	-	1,103,463	1,103,463	إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
350,454,574	11,945	6,976,370	61,154	2,855,786	26,122,426	314,426,893	314,426,893	إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
7,289,624	-	514,461	329,267	-	44,133	6,401,763	6,401,763	إجمالي الموجودات
293,909,125	1,179	4,860,064	-	-	4,847,634	284,200,248	284,200,248	المطلوبات
301,198,749	1,179	5,374,525	329,267	-	4,891,767	290,602,011	290,602,011	مطلوبات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
12,812,255	-	88,198	-	2,262	98,315	12,623,480	12,623,480	ودائع العملاء
6,482,436	-	2,081,332	-	-	-	4,401,104	4,401,104	إجمالي المطلوبات
								التعهدات والالتزامات المحتملة
								مخاطر الائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني لها)

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

28- التركيز الجغرافي (تتمة)

أ) فيما يلي التوزيع الجغرافي لتركيزات التمويل غير العاملة ومخصص الانخفاض في قيمة التمويل كما في 31 ديسمبر:
(بآلاف الريالات السعودية)

2019

الإجمالي	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط		المملكة العربية السعودية
	جنوب شرق آسيا		
1,687,074	38,970	5,420	1,642,684
581,977	18,412	24,736	538,829
-	-	-	-
47,742	-	-	47,742
(1,305,855)	(19,427)	(1,088)	(1,285,340)
(530,391)	(497)	(7,734)	(522,160)
(155,545)	(10,751)	-	(144,794)
(9,370)	(287)	-	(9,083)

غير العامل

مناجرة شركات

بيع بالتقسيط

مرايحة

بطاقات إنتمان

مخصص انخفاض قيمة التمويل

مناجرة شركات

بيع بالتقسيط

مرايحة

بطاقات إنتمان

(بآلاف الريالات السعودية)

2018

الإجمالي	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط		المملكة العربية السعودية
	جنوب شرق آسيا		
1,024,320	26,610	5,959	991,751
591,541	16,969	14,942	559,630
662,570	17,084	108,621	536,865
11,881	7	-	11,874
(842,373)	(2,958)	(2,066)	(837,349)
(467,429)	(4,244)	(10,185)	(453,000)
(629,880)	(17,084)	(108,500)	(504,296)
(2,970)	-	-	(2,970)

غير العامل

مناجرة شركات

بيع بالتقسيط

مرايحة

بطاقات إنتمان

مخصص انخفاض قيمة التمويل

مناجرة شركات

بيع بالتقسيط

مرايحة

بطاقات إنتمان

انظر ايضاح (7- 1ب) بخصوص التمويل العامل.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

29- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة

- تستخدم المجموعة التسلسل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:
- المستوى 1: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (أي بدون تعديل أو إضافات).
- المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة في السوق.
- المستوى 3: طرق تقييم لا تستند أي من مدخلاتها الهامة على بيانات قابلة للملاحظة في السوق.
- القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل ما أو سداد مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن العملية تمت إما:
- في سوق رئيسية متاحة للموجودات أو المطلوبات، أو
 - في حال عدم وجود سوق رئيسية، في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات أو المطلوبات.

القيم الدفترية و القيمة العادلة:

يبين الجدول التالي القيمة الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 ديسمبر، بما في ذلك مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة يرجى الرجوع للإيضاح (2)، ولا يشتمل على معلومات عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة وذلك إذا كانت القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة بصورة معقولة.

(بالآلاف الريالات السعودية)					
2019	القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
الموجودات المالية					
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة					
1,230,711	-	1,230,711	-	-	1,230,711
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - الصناديق الاستثمارية					
1,672,598	1,672,597	1,648,243	-	24,355	1,672,598
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر					
800,000	-	-	-	800,000	800,000
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
32,058,182	-	-	-	32,300,842	32,300,842
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
24,991,978	-	-	-	25,268,177	25,268,177
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة					
17,973,379	-	-	-	18,357,588	18,357,588
- مرابحة لدى الحكومة و مؤسسة النقد العربي السعودي					
256,702,401	-	-	-	275,942,492	275,942,492
- صكوك					
- إجمالي التمويل					
335,429,248	1,648,243	1,230,711	352,693,454	355,572,408	355,572,408
المطلوبات المالية					
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
2,219,604	-	-	-	2,219,642	2,219,642
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى					
312,405,823	-	-	-	312,405,823	312,405,823
ودائع العملاء					
314,625,427	-	-	-	314,625,465	314,625,465
الإجمالي					

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و 2018

29- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

(بالآلاف الريالات السعودية)				
القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
2018				
<u>الموجودات المالية</u>				
موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة				
1,141,584	-	1,141,584	-	1,141,584
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - الصناديق الاستثمارية				
1,103,463	1,079,101	-	24,362	1,103,463
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
800,000	-	-	800,000	800,000
صكوك مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
32,387,760	-	-	32,495,110	32,495,110
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
22,477,145	-	-	22,675,612	22,675,612
استثمارات مدرجة بالتكلفة المضافة				
17,395,957	-	-	17,404,968	17,404,968
- مرابحة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي				
239,590,677	-	-	242,364,635	242,364,635
- صكوك				
314,896,586	1,079,101	1,141,584	315,764,687	317,985,372
- إجمالي التمويل				
<u>الإجمالي</u>				
<u>المطلوبات المالية</u>				
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة				
7,289,624	-	-	7,287,557	7,287,557
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
293,909,125	-	-	293,909,125	293,909,125
ودائع العملاء				
301,198,749	-	-	301,196,682	301,196,682
<u>الإجمالي</u>				

تشتمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المصنفة ضمن المستوى الثاني على صناديق الاستثمار التي تحدد قيمتها العادلة على أساس آخر صافي قيمة موجودات معلن عنه بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

تمثل الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى الثالث التي تقاس بالقيمة العادلة إستثمارات مسجلة بالتكلفة. إن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات تقارب قيمتها العادلة.

تم تقييم إجمالي التمويل المصنف بالمستوى الثالث باستخدام طريقة التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدل الديون بين البنوك ذات الصلة (سايبور) كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018. تم تقييم الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المضافة، والمطلوبات إلى/ من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام طريقة التدفقات النقدية الفعلية المخصومة بمعدل الديون بين البنوك ذات الصلة (سايبور) / معدل المرابحة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018.

قد تختلف القيمة التي تم الحصول عليها من نموذج التقييم ذات الصلة عن سعر المعاملة لأداة مالية، وبالنسبة للفرق بين سعر المعاملة والقيمة التي تم الحصول عليها وفقاً لنماذج التقييم ويشار إليها عادة باسم "ربح وخسارة اليوم الأول"، فإما يتم إطفائه على مدى عمر الصفقة أو تأجيله حتى يمكن تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام بيانات يمكن ملاحظتها في السوق، أو تتحقق من خلال الاستبعاد، ويتم إثبات التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة بدون عكس قيد أرباح أو خسائر اليوم الأول المؤجلة.

خلال السنة الحالية، لم يتم تحويل أية موجودات / مطلوبات مالية بين المستوى الأول و / أو المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

30- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يتعامل المصرف خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذوي علاقة، وتخضع المعاملات مع أطراف ذوي علاقة للضوابط المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليقات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وفيما يلي طبيعة وأرصدة تلك المعاملات كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
		الأطراف ذوي العلاقة
		أعضاء مجلس الإدارة
76,404	67,680	متاجرة شركات
46,258	20	التزامات محتملة *
219,330	320,085	حسابات جارية
		شركات ومؤسسات بكفالة أعضاء في مجلس الإدارة
8,040,701	7,244,210	متاجرة
952,343	877,158	التزامات محتملة *
		شركة زميلة
252,706	142,152	مساهمات مدينة
144,640	194,312	مبالغ مستحقة الدفع لقاء مطالبات
274,705	332,713	أرصدة البنوك

* بنود خارج قائمة المركز المالي
فيما يلي الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
139,496	135,422	دخل من التمويل والموجودات المالية الأخرى
68,272	79,316	أتعاب مضاربة
4,142	4,297	رواتب و مزايا موظفين (تذاكر طيران)
2,238	5,521	إيجارات ومصاريف مباني
1,059,392	861,880	اشترابات - وثائق تأمين مكتتبة
900,207	662,212	المطالبات المتكبدة ومبلغ عنها خلال السنة
905,840	615,901	المطالبات المدفوعة
5,945	6,140	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

30- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (تتمة)

إن مبالغ التعويضات المسجلة لصالح أو مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2018	2019
85,579	99,533
11,536	10,669

مزايا قصيرة الأجل
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الأشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المصرف سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

31- أموال المضاربة

تتكون أموال المضاربة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2018	2019
21,070,580	23,255,708
21,070,580	23,255,708

مضاربات واستثمارات العملاء

الإجمالي

تمثل المضاربة والاستثمارات محافظ استثمارية لعملاء تدار بواسطة شركة الراجحي المالية، وتعتبر بنود خارج قائمة المركز المالي، وتماشياً مع السياسات المحاسبية للمجموعة، لا يتم إدراج هذه الأرصدة في القوائم المالية الموحدة لأنها محتفظ بها من قبل المجموعة على سبيل الأمانة.

32- العمولة الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

فيما يلي حركة حساب الأعمال الخيرية المدرج رصيده ضمن المطلوبات الأخرى (انظر إيضاح 13) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بالآلاف الريالات السعودية)	
2018	2019
16,854	56,350
40,520	52,691
(1,024)	(98,047)
56,350	10,994

الرصيد كما في بداية السنة

إضافات خلال السنة

المدفوع خلال السنة

الرصيد في نهاية السنة

33- خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها، وقامت المجموعة بإنشاء عدة صناديق مضاربة في مجالات استثمارية مختلفة، وتقوم إدارة الاستثمار لدى المصرف بإدارة تلك الصناديق كما يتم استثمار جزء من أموالها بالمشاركة مع المجموعة، كما تقوم المجموعة بتقديم خدمات إدارة الاستثمار لعملائها من خلال شركتها التابعة والتي تتضمن إدارة صناديق إجمالية موجودة قدرها 42,084 مليون ريال سعودي (2018: 41,294 مليون ريال سعودي). لا يوجد للمجموعة سيطرة على الصناديق الاستثمارية ولا تمارس عليها تأثيراً هاماً لئتم اعتبارها شركة زميلة، ولا يتم إدراج القوائم المالية لصناديق الاستثمار ضمن قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، وتدرج حصة استثمارات المجموعة في هذه الصناديق ضمن الاستثمارات، ويتم الإفصاح عنها ضمن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وقد بلغ رصيد المبالغ المستثمرة من قبل المجموعة في تلك الصناديق الاستثمارية 981 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1,142 مليون ريال سعودي).

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

34- كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعه من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي؛ والحفاظ على مقدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة عاملة؛ والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي من قبل إدارة المجموعة، وتتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تعادل أو تزيد عن 8٪.

يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأسماله باستخدام المعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقاس هذه المعدلات مدى كفاية رأس المال بمقارنة رأس المال المؤهل للمصرف مع قائمة المركز المالي الموحدة، والتعهدات والالتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية كما في 31 ديسمبر 2019 و2018.

(بالآلاف الريالات السعودية)		
2018	2019	
222,309,112	234,299,968	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة بالمخاطر
28,094,351	30,784,119	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة بالمخاطر
4,102,847	7,236,637	مخاطر السوق للموجودات المرجحة بالمخاطر
254,506,310	272,320,724	إجمالي الرخصة الأولى - للموجودات المرجحة بالمخاطر
48,305,866	51,191,657	رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
2,778,864	2,928,750	رأس المال المساند (الشريحة 2)
51,084,730	54,120,407	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند
		نسبة كفاية رأس المال (%)
18.98%	18.80%	نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
20.07%	19.87%	نسبة رأس المال الأساسي والمساند (الشريحة 1 + الشريحة 2)

35- المعايير الصادرة وغير السارية المفعول بعد

تم أدناه الإفصاح عن المعايير والتعديلات الجديدة والتفسيرات الصادرة وغير السارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للمجموعة، وتقوم المجموعة حالياً بدراسة أثر هذه المعايير على القوائم المالية المستقبلية وتعتزم تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة، إذ ينطبق ذلك، عند سريانها:

- المعيار الدولي للتقرير المالي 17 - عقود التأمين.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3 - تعريف "الأعمال".
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ، ومعيار المحاسبة الدولي 8 - تعريف "نسبي".

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

35- المعايير الصادرة وغير السارية المفعول بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقرير المالي 17 – عقود التأمين

في شهر مايو 2017، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي (17) "عقود التأمين"، معيار محاسبة جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات والقياس والعرض والافصاح، سيحل هذا المعيار عند سريانه محل المعيار الدولي للتقرير المالي (4) - عقود التأمين، الذي صدر في عام 2005، ويسري المعيار الدولي للتقرير المالي (17) على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بصرف النظر عن نوع المنشآت التي تقوم بإصداره، وبعض الضمانات والأدوات المالية التي يتم فيها الاشتراك بصورة اختيارية.

سوف تطبق استثناءات قليلة على نطاق ضيق. يتمثل الهدف العام من المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في تقديم نموذج محاسبي لعقود التأمين على نحو أكثر نفعاً وتوافقاً لشركات التأمين، وعلى عكس المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقرير المالي (4)، التي تستند إلى حد كبير إلى أقدمية السياسات المحاسبية المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي للتقرير المالي (17) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي كافة الجوانب المحاسبية ذات العلاقة. يتمثل جوهر المعيار الدولي للتقرير المالي (17) في النموذج العام، الذي يتم استكماله عن طريق:

- التكيف المحدد للعقود ذات خصائص الاشتراك المباشر (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- الطريقة المبسطة (طريقة توزيع الأقساط) بصورة أساسية للعقود قصيرة المدة.

يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، ويتعين تقديم أرقام المقارنة، ويسمح بالتطبيق المبكر له إذا ما تم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (9) والمعيار الدولي للتقرير المالي (15) في أو قبل تاريخ تطبيق المنشأة أو لأل المعيار الدولي للتقرير المالي (17)، ومن المتوقع أن هذا المعيار لا يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 3 – تعريف الأعمال

خلال شهر أكتوبر 2018، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تعريف "الأعمال" المذكور في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 – عمليات تجميع الأعمال وذلك لمساعدة المنشآت في تحديدها فيما إذا كانت الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها تشكل أعمالاً أم لا.

توضح التعديلات الحد الأدنى من متطلبات الأعمال، وتستبعد التقويم فيما إذا كان المتعاملين في السوق قادرين على استبدال أية عناصر مفقودة وإضافة توجيهات لمساعدة المنشآت على التأكد فيما إذا كانت العملية المستحوذ عليها أساسية، وتقلص تعريف الأعمال والمخرجات، واستحداث اختبار تركز القيمة العادلة الاختياري، وقد تم تقديم أمثلة توضيحية جديدة مع هذه التعديلات.

وحيث أن التعديلات تطبق مستقبلاً على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تقع في أو بعد تاريخ التطبيق الأولي، فإن المجموعة لن تتأثر بهذه التعديلات في تاريخ التحول.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1، ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف "مهم نسبياً"

خلال شهر أكتوبر 2018، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – عرض القوائم المالية، ومعيار المحاسبة الدولي 8 – السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ليتوافق مع تعريف "مهم نسبياً" في كافة المعايير ولتوضيح بعض نواحي التعريف ينص التعريف الجديد على أن "المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو سوء عرضها أو حجبها سيؤثر على قرارات المستخدمين الأساسيين التي سيتخذونها على أساس القوائم المالية للغرض العام والتي ستقدم معلومات المنشأة المعدة للقوائم المالية.

لا يتوقع بأن يكون للتعديلات على تعريف "مهم نسبياً" أي أثر هام على القوائم المالية للمجموعة.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

36- الأحداث اللاحقة

اقترح مجلس الإدارة في 2 فبراير 2020 توزيع أرباح نهاية السنة إلى المساهمين قدرها 3,750 مليون ريال سعودي وذلك بواقع 1.5 ريال سعودي للسهم.

37- تعديل وإعادة تصنيف أرقام السنة الماضية

أ) الزكاة

تخضع المجموعة للزكاة وفقاً لأنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويحمل مصروف الزكاة على قائمة الدخل الموحدة ولا يتم المحاسبة عن الزكاة كضريبة دخل لأنه لا يتم احتساب ضريبة مؤجلة بخصوص الزكاة.

إن للتغير في المعالجة المحاسبية للزكاة (المبينة في الإيضاح 2) الأثر التالي على بنود قائمة الدخل الموحدة وقائمة المركز المالي الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة.

كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018:

المعدل كما في 31 ديسمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية	أثر التعديل بآلاف الريالات السعودية	كما ورد سابقاً في 31 ديسمبر 2018 (متضمنه أثر إصدار اسم المنحة) بآلاف الريالات السعودية	الحساب	القائمة المالية المتأثرة
-	(6,367,949)	6,367,949	مخصص الزكاة (الأرباح المبقة)	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
6,367,949	6,367,949	-	زكاة	قائمة الدخل الموحدة
1.57	(2.55)	4.12	ربحية السهم	قائمة الدخل الموحدة

لم يكن للتغير في السياسة المحاسبية أثر على رصيد الأرباح المبقة للمجموعة إجمالي حقوق المساهمين كما في 1 يناير 2018.

حدث رئيسي خلال عام 2018، توصل المصرف إلى اتفاقية تسوية مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتسوية الالتزامات الزكوية البالغة 5,405,270,925 ريال سعودي عن جميع السنوات حتى 31 ديسمبر 2017. تتطلب اتفاقية التسوية من المصرف سداد نسبة 20% من الالتزامات الزكوية المتفق عليها في السنة الأولى والباقي يتم سدادها بالتساوي على مدى خمس سنوات. وفقاً لذلك، تم إعادة تصنيف الالتزامات الزكوية أعلاه من الاحتياطات الأخرى إلى المطلوبات الأخرى، وحملت على قائمة الدخل الموحدة.

ب) رسملة الممتلكات والمعدات

قام المصرف بإجراء تحليل للأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ المدرجة ضمن الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي الموحدة. ونتيجة لذلك، حددت الإدارة بعض الموجودات البالغ قدرها 1,902 مليون ريال سعودي بأنه لم يتم رسملتها بصورة منتظمة مما أدى إظهار مصروف الاستهلاك بأقل من قيمته في السنوات السابقة.

لقد نتج عن تصحيح الخطأ أعلاه الأثر التالي على بنود قائمة الدخل الموحدة، وقائمة المركز المالي الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة طبقاً لما هو مفصل أدناه:

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

37- تعديل وإعادة تصنيف أرقام السنة الماضية (تتمة)

كما في 1 يناير 2018:

القائمة المالية المتأثرة	الحساب	كما ورد سابقاً في 31 ديسمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية	أثر التعديل بآلاف الريالات السعودية	المعدل كما في 31 ديسمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية
قائمة المركز المالي الموحدة	ممتلكات ومعدات	7,858,127	(87,187)	7,770,940
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة	أرباح مبقاة	13,906,736	(87,187)	13,819,549

كما في السنة المنتهية 31 ديسمبر 2018:

القائمة المالية المتأثرة	الحساب	كما ورد سابقاً في 31 ديسمبر 2018 (متضمنه أثر إصدار اسم المنحة) بآلاف الريالات السعودية	أثر التعديل بآلاف الريالات السعودية	المعدل كما في 31 ديسمبر 2018 بآلاف الريالات السعودية
قائمة المركز المالي الموحدة	ممتلكات ومعدات	8,897,587	(248,152)	8,649,435
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة	أرباح مبقاة	12,747,323	(248,152)	12,499,171
قائمة الدخل الموحدة	إستهلاك	442,171	160,965	603,136
قائمة الدخل الموحدة	ربحية السهم	4.12	(0.06)	4.06

ج) إعادة تصنيف أتعاب التمويل

تم إدراج أتعاب التمويل المطفأة ضمن إجمالي دخل التمويل والاستثمارات، حيث كان يتم إدراجها سابقاً ضمن أتعاب الخدمات المصرفية. تم إجراء هذا التغيير لإظهار أتعاب التمويل المطفأة كنسوية لمعدل العائد إلى إجمالي دخل التمويل. بناءً على ذلك، تم إعادة تصنيف المبالغ الواردة سابقاً في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لتتماشى مع عرض الحسابات للسنة الحالية. نتج عن هذا التغيير زيادة في إجمالي دخل التمويل والاستثمارات المصرح عنه سابقاً بمبلغ 1,234 مليون ريال سعودي وانخفاض في المقابل في دخل الخدمات المصرفية الواردة سابقاً. بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تصنيف تمويل لمؤسسة مالية وقدره 1,580 مليون ريال سعودي إلى مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر 2018.

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و2018

37- تعديل وإعادة تصنيف أرقام السنة الماضية (تتمة)

(د) تعديل آخر

قام المصرف بمراجعة توقيت إثبات الأتعاب المقبوضة مقدماً ودخل التمويل المتعلقة بمنتجات بطاقات الائتمان للأفراد. ونتيجة لذلك، تم تعديل تطبيق السياسة المحاسبية المتعلقة بتوقيت إثبات الأتعاب المقبوضة مقدماً ودخل التمويل كي يظهر بصورة ملائمة التأجيل المنتظم لإثبات هذا الدخل، وبناءً على اعتبارات الأهمية النسبية، تم فقط إجراء تعديل قدره 799.4 مليون ريال سعودي على الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة كما في 1 يناير 2018، وتم إجراء تسوية مقابلة على الإيرادات المؤجلة كما في ذلك التاريخ.

38- موافقة مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1441هـ (الموافق 17 فبراير 2020).

مصرف الراجحي
alrajhi bank

